

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
الشعبة الإحصائية

السلسلة واو العدد ٧٦

دراسات في الطرق  
دليل المحاسبة القومية

# الصلات بين محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية



الأمم المتحدة  
نيويورك، ٢٠٠٤

## ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في صلب مادته عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. لدى ورود تسمية "البلد" أو "المنطقة"، فإنه يقصد بها البلدان أو الأقاليم أو المناطق.

ST/ESA/STAT/SER.F/76

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.00.XVII.13

حقوق الطبع © مسجلة للأمم المتحدة، ٢٠٠٤

جميع الحقوق محفوظة

## المحتويات

الصفحة

١	عرفان وتقدير .....
٣	مقدمة .....
	أولاً - تجميع الحسابات القومية من حسابات الأعمال التجارية: الشركات غير المالية. فو كوانغ فييت، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة .....
١١	.....
١١	ألف - نظرة عامة .....
١٢	باء - بيان الدخل والمصروفات .....
١٢	١ - وصف بيان الدخل والمصروفات .....
١٤	( أ ) صافي المبيعات .....
١٥	(ب) تكاليف السلع المبعة .....
١٥	شركات الاتجار .....
١٥	شركات الصناعات التحويلية .....
١٦	(ج) إجمالي الأرباح .....
١٦	(د) مصاريف التشغيل .....
١٦	(هـ) دخل التشغيل .....
١٦	(و) الدخل الآخر .....
١٦	(ز) المصاريف الأخرى .....
١٧	(ط) الدخل من العمليات المستمرة .....
١٧	(ك) الضرائب على الدخل .....
١٧	(م) عمليات القسم الموقوفة .....
١٧	(ن) المكاسب أو الخسائر غير العادية .....
١٨	(س) الأثر التراكمي للتغيير في مبادئ المحاسبة .....
١٨	ملاحظة بشأن الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضرائب .....
١٩	ملاحظة بشأن الاهتلاك والاستنزاف .....
١٩	ملاحظة بشأن تقييم المخزونات في حساب المخرجات .....
٢١	٢ - الصلة بين بيان الدخل وحسابات نظام الحسابات القومية .....
٢٣	٣ - الحساب الوسيط للإنتاج والدخل .....
	٤ - تعديل الحسابات الوسيطة للحصول على حسابي الإنتاج والدخل في نظام الحسابات القومية .....
٢٤	( أ ) تضمين المخرجات بالنسبة للاستهلاك الوسيط ورسملة المخرجات لأغراض الاستعمال النهائي الذاتي .....
٢٤	.....
٢٥	(ب) تعديل الفائدة برسم القبض والفائدة برسم الدفع .....

- ٢٥ ..... (ج) التعديل بالنسبة لأقساط التأمين.....
- ٢٦ ..... (د) التعديل لاستهلاك رأس المال الثابت .....
- ٢٦ ..... (هـ) التعديل بالنسبة لدخل الملكية المعزوة لحاملي بوليصات التأمين.....
- ٢٦ ..... (و) التعديل بالنسبة للضرائب .....
- ٢٦ ..... (ز) تعليقات على الحسابات النهائية لنظام الحسابات القومية.....
- ٥ - المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس: حالة اشتراط تقديم بيان الدخل لخدمة تجميع الحسابات القومية.....
- ٢٧ ..... ٦ - استراتيجيات لتجميع حسابات الدخل والإنتاج.....
- ٢٧ ..... (أ) الخيار ١ .....
- ٢٨ ..... (ب) الخيار ٢ .....
- ٢٨ ..... (ج) الخيار ٣ .....
- ٣٦ ..... جيم - التغييرات في المركز المالي والميزانيات العمومية.....
- ٣٦ ..... ١ - وصف الميزانية العمومية الخاصة بالأعمال التجارية.....
- ٤٠ ..... (أ) الأصول الجارية.....
- ٤١ ..... (ب) العقارات والمصانع والمعدات.....
- ٤١ ..... (ج) الأراضي والموارد الطبيعية.....
- ٤١ ..... (د) الأصول الأخرى طويلة الأجل.....
- ٤٣ ..... (هـ) الخصوم الجارية.....
- ٤٣ ..... (و) الخصوم طويلة الأجل وبنود أخرى.....
- ٤٤ ..... (ز) حصص المساهمين.....
- ٤٤ ..... ٢ - وصف بيان التغييرات في المركز المالي.....
- ٤٥ ..... (أ) قيد الأصول الثابتة والاهتلاك في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية.....
- ٤٧ ..... (ب) قيد السندات بضمان في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية.....
- ٤٧ ..... ٣ - حساب رأس المال والحساب المالي في نظام الحسابات القومية.....
- ٤٧ ..... تعديل حسابات رأس المال والحسابات المالية.....
- ٥٠ ..... ٤ - الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية.....
- ٥١ ..... دال - إعادة التقييم في حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية.....
- ٥٥ ..... التذييل ١: إعادة تقييم السندات بضمان.....
- ٥٧ ..... التذييل ٢: بيان الدخل والميزانية العمومية لبلدان المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس.....
- ٥٩ ..... استخدام محاسبة تكاليف الأعمال التجارية لتحديد تكاليف منتج معين في مشروع متعدد المنتجات. فرانسيس روس، خير استشاري، فو كوانغ فييت، خير إحصائي، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة.....
- ٥٩ ..... ألف - المحاسبة العامة ومحاسبة التكاليف.....
- ٥٩ ..... باء - المشروع والمنشأة.....

- ٦٠ ..... ١ - محاسبة التكاليف في الإطار العام لحسابات الأعمال التجارية
- ٦١ ..... ٢ - محاسبة التكاليف في إطار نظام الحسابات القومية
- ٦٢ ..... جيم - المنهجية العامة المستعملة في محاسبة التكاليف
- ٦٢ ..... ١ - تحديد التكاليف المباشرة
- ٦٢ ..... ٢ - تحديد التكاليف بالكامل
- ٦٣ ..... ٣ - أساليب التخصيص
- ٦٤ ..... دال - مدلولات محاسبة التكاليف بالنسبة لجمع بيانات نظام الحسابات القومية
- ٦٦ ..... التذييل ١: مثال اتخاذ قرار لتحديد تكاليف بالغة الصغر
- ٦٧ ..... التذييل ٢: مثال لعملية تخصيص التكاليف إلى إدارات الإنتاج

ثالثاً - قيد التغيرات في المخزونات في نظام الحسابات القومية وفي حسابات الأعمال التجارية. دراسة حالة الممارسات الكندية. كيشوري لال، هيئة الإحصاء الكندية

- ٦٩ ..... ألف - نظرة عامة
- ٦٩ ..... باء - الممارسات الكندية
- ٧٠ ..... ١ - المخزونات الزراعية
- ٧١ ..... ٢ - المتوسط المتحرك ذو الانحدار الذاتي المتكامل
- ٧١ ..... ٣ - المخزونات بالنسبة للصناعات التحويلية والتجارة بالجملة والتجزئة
- ٧٢ ..... ٤ - الأسعار
- ٧٢ ..... ٥ - طريقة الحساب في هيئة الإحصاء الكندية
- ٧٢ ..... ٦ - عوامل الانكماش
- ٧٣ ..... ٧ - عوامل إعادة التقييم
- ٧٣ ..... جيم - طريقة حساب هيئة الإحصاء الكندية مقابل طريقة نظام الحسابات القومية ١٩٩٣
- ٧٣ ..... ١ - تغيير سنة الأساس
- ٧٣ ..... ٢ - جداول المدخلات - المخرجات السنوية
- ٧٤ ..... ٣ - تفاصيل البيانات
- ٧٥ ..... ٤ - الموثوقية
- ٧٦ ..... دال - التغيير في المخزونات في أوضاع التضخم العالي
- ٧٧ ..... هاء - ملاحظات ختامية

رابعاً - استخدام حسابات الأعمال التجارية لتجميع الحسابات القومية: التجربة الفرنسية. باتريك أوجيرو، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، فرنسا، وجون - إيتيان شابرون، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة

- ٧٩ ..... ألف - من إحصاءات الضرائب القياسية إلى النظام الوسيط لحسابات المشاريع: بعض الملاحظات
- ٧٩ ..... ١ - المنشأ (١٩٤٧ - ١٩٦٧)

- ٢ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع ..... ٨٠
- ٣ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع في الحسابات القومية اليوم ..... ٨٠
- ( أ ) منهاج الإنتاج ..... ٨٠
- ( ب ) منهاج الإنفاق ..... ٨٠
- ( ج ) منهاج الدخل ..... ٨١
- ( د ) الجدول الزمني لبيانات الإنتاج ..... ٨١
- ٤ - أغراض النظام الوسيط لحسابات المشاريع بالنسبة للحسابات القومية ..... ٨١
- ( أ ) التأكد من التغطية الشاملة للمشاريع غير المالية، حسب نوع النشاط الاقتصادي .... ٨١
- ( ب ) جعل البيانات المنفردة متماسكة بهدف زيادة التجميع ..... ٨٢
- ( ج ) إعداد إطار أولي للتحليل الاقتصادي ..... ٨٢
- باء - مدخلات النظام الوسيط لحسابات المشاريع: جمع وتجهيز بيانات المحاسبة المنفردة ..... ٨٢
- ١ - المصادر الرئيسية ..... ٨٢
- ( أ ) البيانات التي تجمعها مصلحة الضرائب ..... ٨٢
- ( ب ) البيانات من استقصاءات المشاريع ..... ٨٣
- ( ج ) مقارنة المصادر بالنسبة للمشاريع الكبيرة ..... ٨٣
- ٢ - تجهيز البيانات المنفردة ..... ٨٤
- ( أ ) البحث عن التماسك ..... ٨٤
- ( ب ) المعالجة الانتقائية للحالات الشاذة والفروق على المستوى الجزئي ..... ٨٤
- ( ج ) ضبط شمول البيانات ..... ٨٤
- جيم - إعداد النظام الوسيط لحسابات المشاريع ..... ٨٤
- ١ - مقدمة ..... ٨٤
- ( أ ) السمات الرئيسية ..... ٨٤
- ( ب ) الإطار المفاهيمي للنظام الوسيط لحسابات المشاريع ..... ٨٥
- ( ج ) الأنظمة الوسيطة الأربعة ..... ٨٦
- ٢ - النظام الوسيط للمشاريع - الأرباح الصناعية والتجارية ..... ٨٦
- ( أ ) المشاريع التي يعمل بها ٢٠ موظفاً أو أكثر ..... ٨٦
- ( ب ) المشاريع التي يعمل بها أقل من ٢٠ موظفاً ..... ٨٧
- ٣ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع - الأرباح غير التجارية ..... ٨٩
- ٤ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع - الأرباح الزراعية ..... ٨٩
- ٥ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع - الكيانات غير المالية الأخرى ..... ٨٩
- دال - من النظام الوسيط إلى الإطار المركزي للحسابات القومية ..... ٨٩
- ١ - المبادئ الأساسية ..... ٨٩
- ٢ - التعديلات الأساسية ..... ٩٠
- ( أ ) التعديلات التقديرية من حسابات المشاريع المنفردة ..... ٩٠

٩٠	..... (ب) التعديلات التقديرية من حسابات العرض والطلب المفصلة
٩١	..... (ج) التعديلات التقديرية من حسابات المعاملات التوزيعية
٩١	..... (د) التعديل للقيود بأقل من القيمة الحقيقية: النشاط الاقتصادي الخفي
٩٢	..... ٣ - ما قبل التعديل النهائي
٩٢	..... هاء - خاتمة
٩٤	..... المراجع
	خامساً - استخدام حسابات الأعمال في تجميع حسابات الاقتصاد القومي في الولايات المتحدة الأمريكية.
٩٥	..... روبرت ب. باركر، مكتب التحليل الاقتصادي، وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية ....
٩٥	..... ألف - حسابات الأعمال التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية
٩٥	..... ١ - معلومات الإقرار الضريبي
٩٦	..... ٢ - معلومات المحاسبة المالية
٩٦	..... باء - إعداد الحسابات القومية للدخل والمنتجات في الولايات المتحدة
٩٧	..... جيم - استخدام حسابات الأعمال التجارية
٩٧	..... ١ - الحسابات القومية للدخل والمنتجات
٩٧	..... ٢ - الميزانيات العمومية
٩٨	..... دال - قضايا في استخدام حسابات الأعمال التجارية
٩٩	..... هاء - تحسين استخدام حسابات الأعمال التجارية
١٠١	..... التذييل ١: الحسابات القومية للدخل والمنتجات، الولايات المتحدة الأمريكية: موجز المنهجيات
١٢١	..... التذييل ٢: مصادر البيانات المستخدمة في الميزانيات العمومية لتدفق الأموال
١٢٣	..... التذييل ٣: تصنيفات الإنتاج في الحسابات القومية للدخل والمنتجات
	..... التذييل ٤: علاقة أرباح الشركات في الحسابات القومية للدخل والمنتجات إلى الإجراءات ذات الصلة
١٢٦	..... حسيما نشرتها إدارة ضريبة الدخل IRS
	سادساً - الصلة بين حسابات الأعمال والحسابات القومية بالنسبة للقطاع غير المالي. شينغ هيا تشو، إدارة
١٢٧	..... الإحصاءات الماليزية
١٢٧	..... ألف - مقدمة لتجميع حسابات القطاع المؤسسي الخاصة بنظام الحسابات القومية في ماليزيا
١٢٧	..... ١ - الإطار الشامل لحسابات القطاع المؤسسي الماليزي
١٢٨	..... ٢ - القطاع غير المالي
١٢٨	..... ٣ - القطاع المالي
١٢٨	..... ٤ - قطاع الحكومة العامة
١٢٨	..... ٥ - قطاع الأسر المعيشية
١٢٩	..... ٦ - قطاع بقية العالم
١٢٩	..... باء - تجميع حسابات القطاع غير المالي
١٢٩	..... ١ - مصادر البيانات

- ١٢٩ ..... ( أ ) استقصاء الاستبيان العام
- ١٣٠ ..... ( ب ) الاستقصاء المالي
- ١٣٠ ..... ( ج ) استقصاء المزارع الكبيرة
- ١٣٠ ..... ( د ) حسابات الأعمال التجارية
- ١٣١١٣٠ ..... ٢ - استخدام استقصاء الاستبيان العام وبيانات استقصاء المزارع الكبيرة لتجميع الحسابات المؤسسية
- ١٣١ ..... ( أ ) حساب الإنتاج
- ١٣٢ ..... ( ب ) حساب توليد الدخل
- ١٣٢ ..... ( ج ) حسابات الدخل الأولي
- ١٣٢ ..... ( د ) حساب التوزيع الثانوي للدخل
- ١٣٥ ..... ( هـ ) حساب رأس المال
- ١٣٥ ..... ٣ - استخدام بيانات حسابات الأعمال التجارية لتجميع حسابات الدخل - الإنفاق
- ١٣٥ ..... ( أ ) مثال لحساب الأعمال التجارية
- ١٣٥ ..... ( ب ) إقامة صلات بين حسابات الأعمال التجارية وحسابات نظام الحسابات القومية
- ١٣٥ ..... ٤ - تخصيص خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر بالنسبة للقطاع غير المالي
- ١٣٥ ..... ( أ ) إيجاد خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر
- ١٣٦ ..... ( ب ) الفائدة الخالصة برسم القبض/برسم الدفع
- ١٣٧ ..... ٥ - تخصيص تكاليف التأمين باعتبارها استهلاكاً وسيطاً للقطاع غير المالي
- ١٣٧ ..... جيم - الخلاصة
- ١٣٨ ..... التذييل ١: حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية لشركة نقل خلال سنة تقويمية
- ١٤١ ..... التذييل ٢: إقامة صلات بين حساب الأرباح والخسائر وحسابات نظام الحسابات القومية
- ١٤٢ ..... التذييل ٣: إعادة تنظيم حسابات الأعمال التجارية حسب نظام الحسابات القومية
- ١٤٥ ..... سابعاً - تجميع الحسابات القطاعية للشركات غير المالية: ممارسات أمريكا اللاتينية. ماجدة أسكيوس، خيرة استشارية، جان و. فان تونغرين، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة
- ١٤٥ ..... ألف - محاسبة الأعمال التجارية والحسابات القومية
- ١٤٦ ..... باء - مصادر البيانات
- ١٤٦ ..... ١ - البيانات المالية الخاصة بالمشاريع
- ١٤٧ ..... ٢ - استقصاءات المشاريع - المنشآت
- ١٤٧ ..... ( أ ) النموذج الخاص بالمشروع
- ١٤٧ ..... ( ب ) النموذج الخاص بالمنشأة
- ١٤٩ ..... جيم - تحويل البيانات المالية إلى حسابات قطاع الشركات غير المالية في نظام الحسابات القومية
- ١٤٩ ..... ١ - الشكل العام للصلات بين المعايير القياسية لحسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية
- ١٥٠ ..... ٢ - التحويل إلى شكل نظام الحسابات القومية
- ١٥٠ ..... ( أ ) حسابات الإنتاج، والدخل، والاستخدام



- ١٥٣ ..... (ب) حسابات رأس المال
- ١٥٥ ..... (ج) الحسابات المالية والميزانية العمومية
- ١٥٧ ..... (د) التوفيق النهائي لصافي الإقراض بين حساب رأس المال والحساب المالي
- ١٥٩ ..... دال - تكامل البيانات بين الصناعات والشركات غير المالية
- ١٦١ ..... ١ - تكامل حسابات الصناعات والقطاعات
- ١٦١ ..... (أ) التغيرات في المخزونات
- ١٦١ ..... (ب) المخرجات
- ١٦٢ ..... ٢ - التكامل مع حسابات القطاعات الأخرى
- ١٦٢ ..... هاء - الممارسات القطرية
- ١٦٢ ..... ١ - الجمهورية الدومينيكية
- ١٦٣ ..... ٢ - بيرو
- ١٦٣ ..... ٣ - كولومبيا
- التذييل ١: الشركات غير المالية، وحسابات الأرباح والخسائر، والميزانيات العمومية، والبيانات الوسيطة: مثال ..... ١٦٥
- التذييل ٢: حسابات قطاع الشركات غير المالية في شكل نظام الحسابات القومية: مثال ..... ١٦٩
- التذييل ٣: تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية: الخبرات في بيرو ..... ١٧٥
- التذييل ٤: المقابلات الإسبانية للمصطلحات المستعملة ..... ١٧٦
- ثامناً - قياس مخزون رأس المال الثابت واستهلاك رأس المال الثابت. فو كوانغ فييت، الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ..... ١٧٧
- ألف - الأساس النظري لتقييم الأصول الثابتة ..... ١٧٧
- باء - طريقة الجرد المستمر كتقريب لطريقة القيمة الجارية لمخزون رأس مال الثروة ..... ١٧٩
- ١ - متابعة زمنية لقيمة أصل ثابت واحد وضع موضع العمل في فترة زمنية معينة ..... ١٨٠
- ٢ - متابعة زمنية لقيمة مجموعة من الأصول من النوع نفسه وضعت موضع العمل في فترة زمنية معينة ..... ١٨٠
- ٣ - طريقة الجرد المستمر ..... ١٨٣
- ٤ - المشاكل المتصلة بطريقة الجرد المستمر في قياس مخزون رأس مال الثروة والبدائل المتاحة .... ١٨٥
- جيم - مخزون رأس المال الإنتاجي من أجل تحليل الإنتاجية ..... ١٨٦
- التذييل ١: جدول الاهتلاك ..... ١٨٨
- التذييل ٢: دالات التقاعد (أو الفئائية) والبقاء ..... ١٨٩
- التذييل ٣: استعراض الممارسات القطرية ..... ١٩١
- التذييل ٤: متوسط حياة الخدمة النافعة ..... ١٩٣

	تقييم الميزانية العمومية: الأصول غير الملموسة المنتجة والأصول غير المنتجة. مارسيل بوم، وويليام	تاسعاً -
١٩٥	باريس، هيئة الإحصاء الهولندية.....	
١٩٥	..... مقدمة	ألف -
١٩٦	..... الميزانيات العمومية: القضايا النظرية	باء -
١٩٦	..... ١ - حدود الأصول	
١٩٦	..... ٢ - القطاعات المؤسسية	
١٩٦	..... ٣ - التدفقات والمخزونات	
١٩٦	..... ٤ - فئات الأصول غير المالية	
١٩٧	..... ٥ - مبادئ التقييم	
١٩٩	..... الأصول المنتجة: الأصول الثابتة غير الملموسة	جيم -
١٩٩	..... ١ - استكشاف المعادن	
٢٠٢	..... ٢ - برامج الحاسوب	
٢٠٥	..... ٣ - الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية	
٢٠٧	..... الأصول المنتجة: النفائس	دال -
٢٠٧	..... الأصول غير المنتجة: الأصول الملموسة	هاء -
٢٠٧	..... ١ - الأراضي	
٢١٢	..... ٢ - الأصول الجوفية	
٢١٢	..... (أ) احتياطات الغاز الطبيعي والنفط	
٢١٥	..... (ب) احتياطات المعادن اللافلزية	
٢١٥	..... ٣ - الموارد البيولوجية غير المفتوحة	
٢١٥	..... ٤ - الموارد المائية	
٢١٦	..... الأصول غير المنتجة: الأصول غير الملموسة	واو -
٢١٦	..... ١ - الكيانات المسجلة ببراءات اختراع	
٢١٩	..... ٢ - عقود الاستئجار والعقود الأخرى القابلة للتحويل أو للنقل	
٢١٩	..... ٣ - الشهرة التجارية المشتراة	
٢١٩	..... ملخص وملاحظات ختامية	زاي -
٢٢٣	.....	المراجع

## الاختصارات

BEA	مكتب التحليل الاقتصادي (الولايات المتحدة الأمريكية)
GFCF	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
GCF	إجمالي تكوين رأس المال
GCS	إجمالي مخزون الأصول الرأسمالية
FC	شركة مالية
FIFO	الداخل أولاً يخرج أولاً
FISIM	خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر
FRB	مجلس الاحتياطي الفيدرالي (الولايات المتحدة الأمريكية)
INSEE	المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (فرنسا)
ISIC	التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية
LIFO	الداخل أخيراً يخرج أولاً
NCS	صافي مخزون الأصول الرأسمالية
NFC	شركة غير مالية
NIPA	الحسابات القومية للدخل والمنتجات (الولايات المتحدة الأمريكية)
PIM	طريقة الجرد المستمر
PV	قيمة حالية
SNA	نظام الحسابات القومية
SUT	جداول العرض والاستخدام
UNSD	الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة



## عرفان وتقدير

هذا الدليل هو نتاج التعاون الدولي بين الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وهيئات الإحصاء الوطنية وخبراء أفراد ساهموا بدراسات أدرجت فيه. كما مولت بعض البلدان والمؤسسات اشتراك خبراءها في اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في نيويورك بين الثامن عشر والثاني والعشرين من آب/أغسطس ١٩٩٧. كذلك تبرعت هيئات الإحصاء الوطنية في كندا وفرنسا وماليزيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية بوقت خبراءها لإعداد هذه الدراسات. وأوفدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي خبراءهما للاشتراك في المناقشات التي دارت حول الدراسات التي قدمت في الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل صندوق النقد الدولي تعليقات على الدراسات التي أسهم بها أصحابها. ويتضمن الدليل الدراسات التي نقحت عقب الاجتماع.

أما الخبراء الذين أسهموا بدراسات قدمت في الاجتماع فهم: السيدة ماجدة أسكيوس (استشارية لدى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، بيرو)، والسيد باتريك أوجيرو (المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، فرنسا)، والسيد ويليم باريس (هيئة الإحصاء الهولندية)، والسيد جان - إتيان شابرون (الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة)، والسيدة تشينغ هيا تشو (إدارة الإحصاء الماليزية)، والسيد كيشوري لال (هيئة الإحصاء الكندية)، والسيد روبرت ب. باركر (مكتب التحليل الاقتصادي، الولايات المتحدة)، والسيد مارسيل بوم (هيئة الإحصاء الهولندية)، والسيد فرانسيس روس (استشاري لدى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، فرنسا)، والسيد جان فان تونغرين (الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة)، والسيد فو كوانغ فييت (الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة). وشمل الخبراء الذين اشتركوا في الاجتماع وعلقوا على الدراسات السيد فيلهيلم فان دان آندل (استشاري لدى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، هولندا)، والسيد أ. س. كولشريشتا (الجهاز المركزي الهندي للإحصاء)، والسيد دنيس وورد (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، والسيد مايكل وورد (البنك الدولي).

وتعرب الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة عن امتنانها لهيئات الإحصاء الوطنية، والمنظمات الدولية، والخبراء الأفراد لمساهماتهم في إنجاز هذا الدليل بنجاح.

وقد تحمّل السيد فو كوانغ فييت مسؤولية تنظيم الاجتماع وإعداد المسودة النهائية. واشترك مع السيد جان فان تونغرين في إعداد الخطوط العامة النظرية للدليل وكذلك جدول أعمال اجتماع فريق الخبراء. وفيما يتعلق بالشؤون الفنية والتنظيمية، يجدر توجيه شكر خاص على المساهمة القيمة التي قدمها السيد ستيفان شواينفيست، والسيدة إيلين فوند، والسيدة خوانا سانتشيز - غالفان، والسيدة آنو فيمباتي. وقد نفذ المشروع تحت مسؤولية السيدة كريستينا هانغ.

وقد تحمّل السيد قطب سالم - مستشار في الحسابات القومية - مسؤولية مراجعة الترجمة العربية وذلك بتكليف من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).



## مقدمة

الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وتتولى الشعبة الإحصائية تحريرها وطبعها<sup>١</sup>.

مقدمة - ٣ - يسعى هذا الدليل إلى تغطية الجوانب النظرية والجوانب العملية في ربط حسابات الأعمال التجارية بالحسابات القومية من خلال تجارب وخبرات البلدان المختلفة. ونظراً لتنوع معايير حسابات الأعمال التجارية لدى البلدان المختلفة وكذلك مدى إتاحة حسابات الأعمال التجارية لخبراء الإحصاء، فلن يتمكن هذا الدليل من تقديم مجموعة من الإرشادات الدولية المحددة والمفصلة. غير أنه من المأمول فيه أن يقدم إرشادات عامة بشأن حسابات الأعمال التجارية وإمكانية ربط بنودها بمفاهيم نظام الحسابات القومية مع إجراء التعديلات الضرورية، على أساس الإلمام بالقواعد واللوائح التنظيمية المحددة التي يختص بها كل بلد.

مقدمة - ٤ - لقد أعد هذا الدليل الأساس لخدمة الموظفين المسؤولين عن تجميع الحسابات القومية، وإن كان يصلح أيضاً كمرجع مفيد للأشخاص الآخرين الذين يقدمون إحصائيات لإعداد الحسابات القومية. ويشمل هؤلاء المحاسبين، والموظفين في الهيئات الحكومية الأخرى مثل هيئات الضرائب، وكذلك خبراء الإحصاء الفرعيين في مكاتب الإحصاء الوطنية. ويتطلب قيام مكاتب الإحصاء الوطنية بإعداد الحسابات القومية بذل جهود تعاونية وثيقة بين الموظفين في هيئات الحسابات القومية والموظفين في المجالات الأخرى داخل وخارج تلك الهيئات التي تقدم البيانات الأساسية. ومع أن معالجة وتعديل البيانات الأساسية لوضعها في إطار مفاهيم وأشكال تتماشى مع متطلبات نظام الحسابات القومية هي مسؤولية معدي الحسابات القومية، فإن توفر حد أدنى من فهم هذه المتطلبات لدى الموظفين العاملين في المجالات الأخرى يساعد في تخفيض نطاق أية تعديلات مطلوبة إلى أدنى حد ممكن.

مقدمة - ٥ - إن استخدام حسابات الأعمال التجارية لإعداد الحسابات القومية ليس مفهوماً جديداً. إذ تستخدم بعض البلدان حسابات الأعمال التجارية بصورة غير مباشرة من خلال التعدادات والاستقصاءات الخاصة بالأعمال التجارية أو من خلال الإقرارات الضريبية، بينما تستخدم بلدان أخرى مباشرة التقارير المالية الخاصة بالأعمال التجارية. غير أن بلداناً عديدة تجمع بين الاستخدامات

مقدمة - ١ - هذا الدليل واحد من سلسلة من الأدلة التي تعدها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة لمساعدة البلدان، لا سيما النامية منها، على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣<sup>١</sup>. وتشمل هذه السلسلة أيضاً الأدلة التالية التي نشرت بالفعل أو ستُنشر قريباً:

المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة<sup>٢</sup>؛

استخدام نظام الحسابات القومية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية<sup>٣</sup>؛

تجميع وتحليل جداول المدخلات - المخرجات<sup>٤</sup>؛

حسابات الأسر المعيشية: التجارب في استخدام المفاهيم وتجميعها<sup>٥</sup>؛

نهج نظامي لتجميع الحسابات القومية<sup>٦</sup>؛

الاستخدامات التحليلية والسياسية للحسابات القومية<sup>٧</sup>.

مقدمة - ٢ - إلى جانب الأدلة التي تعدها الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، تقوم أيضاً المنظمات الأخرى الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية مثل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمات دولية أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للسياحة، بإعداد أدلة في مجالات تخصصها في ميدان الإحصاء. ويتم الإعلان عن جميع الأدلة المنشورة أو التي ستُنشر قريباً لمساندة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في نشرة إخبارية نصف سنوية بعنوان أبناء وملاحظات بشأن نظام الحسابات القومية يصدرها

<sup>١</sup> أعد نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ تحت رعاية وإشراف الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية الذي يضم لجنة الجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والأمم المتحدة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.94.XVII.4).

<sup>٢</sup> الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، دراسات في الطرق، دليل المحاسبة القومية، السلسلة واو، العدد ٦١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.93.XVII.12).

<sup>٣</sup> المرجع نفسه، العدد ٦٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.96.XVII.11).

<sup>٤</sup> المرجع نفسه، العدد ٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.99.XVII.9).

<sup>٥</sup> المرجع نفسه، العدد ٧٥ (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر في عام ٢٠٠٠).

<sup>٦</sup> المرجع نفسه، العدد ٧٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.99.XVII.10).

<sup>٧</sup> المرجع نفسه، العدد ٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر في عام ٢٠٠٠).

<sup>٨</sup> تصدر نشرة أبناء وملاحظات بشأن نظام الحسابات القومية بأربع لغات (الإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية) ويمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت في الموقع <http://www.un.org/depts/unsd>. ويمكن توجيه المراسلات، بما في ذلك طلب الاشتراك مجاناً، إلى: UNSD, room DC2, New York, NY 10017, United States of America، تليفون: 4854 - 963 (212)؛ فاكس: 963 - 963 (212)؛ بريد إلكتروني: [sna@un.org](mailto:sna@un.org).

المباشرة والاستخدامات غير المباشرة. ومهما كانت الطريقة التي يتم بها الحصول على بيانات عن الأعمال التجارية، فمن الأهمية بمكان أن تفهم محتوياتها فهماً واضحاً. ولهذا السبب يُخصص معظم هذا الدليل لقراءة حسابات الأعمال التجارية وإظهار كيفية ربط بياناتها بمفاهيم الحسابات القومية. ويتطلب ربط حسابات الأعمال التجارية بالحسابات القومية فهماً واضحاً لحسابات الأعمال التجارية، وهو ما يشكل في أحيان كثيرة عقبة تواجه معدي الحسابات القومية المدربين بصورة رئيسية على مفاهيم حسابات الاقتصاد الكلي وليس حسابات الأعمال التجارية. ومن شأن فهم أشكال حسابات الأعمال التجارية والصلات النظرية بين الحسابات القومية وحسابات الأعمال التجارية مساعدة معدي الحسابات القومية وخبراء الاستقصاءات على استخدام بيانات حسابات الأعمال التجارية على نحو سليم وتصميم استبيانات الاستقصاءات بحيث تطلب أكثر البيانات ملائمة من حسابات الأعمال التجارية بشكل يفهمه معدو حسابات الأعمال التجارية.

مقدمة - ٨ - نظراً لأن حسابات الأعمال التجارية هي المصدر الوحيد أو الرئيسي لجميع المعلومات عن أنشطة الشركات، يبدو من الطبيعي ضرورة إعداد شكل موحد لربط البيانات المستمدة من حسابات الأعمال التجارية بالحسابات القومية. غير أنه لسوء الحظ يمكن أن تتفاوت المعايير المحاسبية، من حيث الشكل والمضمون، ليس من بلد إلى آخر فحسب وإنما من شركة إلى شركة أخرى، مما يجعل من المستحيل إعداد شكل موحد لتحويل حسابات الأعمال التجارية إلى حسابات قومية. ونتيجة لذلك، يتعين على معدي الحسابات القومية استخدام تقديريهم وفهمهم الشخصي للممارسات المحاسبية في بلادهم من أجل ربط بيانات حسابات الأعمال التجارية ببيانات الحسابات القومية مع إجراء التعديلات الملائمة. ونظراً للتعقيدات التي يفرضها انعدام التوحيد، يقترح أن يتم أولاً إعادة ترتيب المعلومات المستمدة من حسابات الأعمال التجارية في الأشكال الخاصة بالحسابات القومية - التي تسمى الحسابات الوسيطة - بدون إجراء أية تعديلات. ثم تعدل البنود المنفردة في الحسابات الوسيطة لتتماشى بقدر الإمكان مع الحسابات القومية. وناقش في الفصل الأول الربط النظري لبنود حسابات الأعمال التجارية بالحسابات القومية، وناقش في الفصل الرابع النظام الكامل المتبع في فرنسا لدمج بيانات حسابات الأعمال التجارية وبيانات الحسابات القومية.

<sup>٩</sup> تستند حسابات الشركات التي تتداول أسهمها علناً والتي يتم إعلانها إلى مجموعة مختلفة من القواعد المحاسبية، تسمى عادة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويتولى إعداد قواعد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها منظمات غير حكومية مثل مجلس معايير المحاسبة المالية والمعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين القانونيين.

مقدمة - ٦ - تعد المشاريع ذات الشخصية الاعتبارية بصورة رئيسية حسابات أعمال تجارية كاملة تتألف من بيان الأرباح والخسائر والميزانية العمومية وربما بيان التغيرات في الوضع المالي، لأن القانون يتطلب منها ذلك ويتعين عليها تقديمها لهيئات الضرائب في أشكال ونماذج قياسية (موحدة). وتحافظ هيئات الضرائب في بلدان كثيرة على سرية هذه الإقرارات الضريبية. ولا يطلب من الشركات إعلان حساباتها إلا عندما يتم تداول أسهمها علناً، وذلك بموجب لوائح تنظيمية تصدرها الهيئات الحكومية التي تنشأ لحماية حملة الأسهم من الغش في بيع الأوراق المالية الخاصة بالشركات.

مقدمة - ٧ - نظراً للأوضاع المشروحة أعلاه، قد لا تكون حسابات الأعمال التجارية التي تعدها الشركات الخاصة متاحة لكي يستخدمها خبراء إعداد إحصاءات الحسابات القومية. وعلاوة على ذلك، وبالنسبة للحسابات التي يتطلب القانون إعلانها، لا تكون محتوياتها عادة مفصلة بما يكفي لتجميع كافة بنود الحسابات القومية، ولذلك يستدعي الأمر بذل جهود للحصول على معلومات إضافية من الشركات. ولا يعني هذا أنه يتعين على خبراء الإحصاء الاكتفاء بالاعتماد على تعاون الشركات الخاصة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة. إذ مع توفر التعاون الحكومي، لا يزال بالإمكان استخدام المعلومات الواردة في الإقرارات الضريبية مع حماية سرية الإقرارات الضريبية الخاصة بكل شركة على حدة. وتعتبر الولايات المتحدة مثلاً بارزاً يوضح كيف يمكن استخدام حسابات الأعمال التجارية حتى إن كانت "حسابات الأعمال التجارية الكاملة" أو المعلومات المماثلة التي تقدمها الأعمال التجارية إلى هيئات الضرائب لا تعلن على الإطلاق، وحتى إن كانت قدرة هيئات الإحصاء على



الأعمال التجارية، خاصة تلك التي تعد للإعلام العام، استخدام حسابات الأعمال التجارية لتجميع الحسابات القومية. وكما يمكن ملاحظته من الجدول، يتيح الشكل الألماني - الفرنسي معلومات اقتصادية تلائم على نحو أفضل متطلبات الحسابات القومية، لا سيما تكاليف السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج وتكاليف الموظفين. أما الشكل العام الإنكليزي - الأمريكي، فرغم فائدته في تحليل التكاليف الوظيفية لأغراض الأعمال التجارية، فإنه يخفي المعلومات التي تتطلبها الحسابات القومية وراء مصطلحات وظيفية مثل مصروفات البيع والمصروفات الإدارية التي تشمل تكاليف اليد العاملة، وتكاليف الخدمات، واهتلاك المعدات والمباني. وفي كلا التقليدين، تفصل الإيرادات والمصروفات غير العادية عن الإيرادات والمصروفات العادية التي تشمل بنوداً مثل تعويضات التأمين أو الخسائر الناتجة عن الكوارث والمصادرة، الخ.

مقدمة - ٩ - يتطلب القانون من كيانات الأعمال القانونية في جميع البلدان إتاحة محتويات حسابات الأعمال التجارية في أشكال متفاوتة درجات توحيدها لهيئات الضرائب وللإعلام العام. وهذه الأشكال تتبع في خطوطها العامة إما التقاليد الإنكليزية - الأمريكية وإما الألمانية - الفرنسية. والأشكال الخاصة بحسابات الأعمال التجارية، لا سيما بيان الإيرادات والمصروفات، في التقاليد الإنكليزية - الأمريكية (على سبيل المثال في أستراليا وبريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية) تختلف بشدة عن الأشكال الخاصة بالتقاليد الألمانية - الفرنسية (على سبيل المثال في معظم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

مقدمة - ١٠ - يبيّن الجدول مقدمة - ١ الأشكال العامة لبيان الإيرادات والمصروفات في التقليدين الرئيسيين المذكورين. في التقليد الألماني - الفرنسي، يسهّل كثيراً إعداد معايير موحدة لحسابات

### الجدول: مقدمة - ١ الأشكال العامة لبيان الإيرادات والمصروفات

التقليد الألماني - الفرنسي	التقليد الإنكليزي - الأمريكي
الإيرادات	المبيعات/رقم الأعمال
المبيعات/رقم الأعمال	تكاليف المبيعات
الزيادة في مخزونات السلع المكتملة	إجمالي الأرباح
الأعمال المؤداة والمرسلة للاستخدام الخاص	التصنيع والأعمال قيد الإنجاز
الدخل الآخر من التشغيل	المصروفات الإدارية العامة
الإيرادات من الاستثمار (فوائد وحصص موزعة مستحقة القبض)	مصروفات البيع والتوزيع
الدخل غير العادي	الدخل (أو الأرباح) من التشغيل <sup>١٠</sup>
المصروفات	الدخل من الاستثمار (صافي فوائد وحصص موزعة مستحقة القبض)
التخفيضات في مخزونات السلع المكتملة والتصنيع والأعمال قيد الإنجاز	صافي الإيرادات الأخرى
المواد الخام والمواد المستهلكة	صافي الإيرادات (أو الأرباح) من الأنشطة العادية
تكاليف الموظفين	الضرائب على الدخل (أو الأرباح) العادي
مصروفات التشغيل الأخرى	الدخل (أو الأرباح) من الأنشطة العادية بعد خصم الضرائب
الفوائد المستحقة الدفع	صافي الدخل (أو الأرباح) غير العادي بعد خصم الضرائب
	أرباح السنة المالية
	الضرائب على الأرباح من الأنشطة العادية
	الأرباح على الأنشطة العادية، بعد خصم الضرائب
	المصروفات غير العادية
	الضرائب على الأرباح من الأنشطة غير العادية
	أرباح السنة المالية

<sup>١٠</sup> الدخل هو المصطلح الأمريكي الشائع، بينما الأرباح هي المصطلح البريطاني الشائع. ومصطلح الأرباح اختصار لمصطلح الأرباح أو الخسائر.

مقدمة - ١١ - بدأت عملية وضع معايير حسابات الأعمال التجارية بالأعمال التي قام بها يوجي تشمالينباخ في عام ١٩٢١ والتي وضعت في شكل محدد وملموس ونفذت في ألمانيا ابتداءً من عام ١٩٣٧ (Deutsche Kontenrahmen - النمط المحاسبي الألماني)، وفي السويد في عام ١٩٤٠، وفي فرنسا في عام ١٩٤١ (Plan comptable général - الخطة المحاسبية العامة). ونفحت الخطة المحاسبية العامة الفرنسية في أعوام ١٩٤٧ و ١٩٥٧ و ١٩٨٢ بالاتفاق مع معدّي حسابات الأعمال التجارية مع أخذ احتياجات الحسابات القومية في الاعتبار. وكان للنسخة الفرنسية تأثير بالغ على البلدان الأخرى مثل بلجيكا وإسبانيا والبرتغال والمنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس (OCAM)، وبعض بلدان أمريكا اللاتينية. كما أثر التقليد الألماني والفرنسي في معايير حسابات الأعمال التجارية الخاصة بالتوجيه الرابع (١٩٧٨) <sup>١١</sup> للجماعات الأوروبية التي أصبحت الآن الاتحاد الأوروبي، التي تقبل أيضاً الشكل الإنكليزي - الأمريكي. وكانت الخطة المحاسبية الفرنسية هي أساس قيام المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بإعداد ونشر الحسابات الوسيطة التي تستند إلى حسابات الأعمال التجارية ولكنها قريبة أيضاً من مفاهيم نظام الحسابات القومية <sup>١٢</sup>.

مقدمة - ١٢ - كان هدف التوجيه الرابع هو وضع قاسم مشترك لسوق مشتركة تعمل بطريقة منظمة. وعلى الرغم من أن المعايير تعتبر تكاليف قانونية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فمن الممكن تطويرها من أجل الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء، مما يحد من فعاليتها. ويتضمن التوجيه شكلين للميزانية العمومية، وأربعة أشكال لحساب الأرباح والخسائر، وستين نقطة يمكن أن تختار منها البلدان الأعضاء في الاتحاد. كما أنه يسمح للدول الأعضاء باستثناء الشركات الصغيرة والمتوسطة التقيد بالمعايير <sup>١٣</sup>.

مقدمة - ١٣ - على صعيد دولي، شكلت لجنة المعايير الدولية للمحاسبة بموجب اتفاق تم التوصل إليه في عام ١٩٧٣ "للإعداد والنشر للمصلحة العامة لمعايير أساسية تراعي في عرض الحسابات والبيانات المالية المراجعة ولتشجيع قبولها وراعها عالمياً". وهي عبارة عن هيئة مستقلة تابعة للقطاع الخاص أنشأتها هيئات محاسبية مهنية في أستراليا وكندا وفرنسا وأيرلندا والمكسيك واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويبلغ عدد أعضائها حالياً ١٢٠ هيئة محاسبية مهنية في ٨٩ بلداً.

<sup>١١</sup> توجيه المجلس الرابع بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٨، النشرة الرسمية للجماعات الأوروبية، العدد L 222/11، ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٨.

<sup>١٢</sup> المبادئ والممارسات الخاصة بالنسخة الفرنسية والصلات مع الحسابات القومية مشروحة شروحاً وافياً في كتاب من تأليف فرانسيس روس بعنوان توحيد المبادئ والممارسات المحاسبية، نشرته وزارة التعاون والتنمية الفرنسية عام ١٩٨٩. وقد ترجم إلى الإسبانية تحت نفس العنوان ونشره المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (١٩٩٢).

<sup>١٣</sup> انظر: ريتشارد لويس وديفيد بندريل، المحاسبة المالية المتقدمة، الطبعة الرابعة (لندن، دار بيتمان للنشر، ١٩٩٤)، الصفحات ٣٦ - ٣٩.

مقدمة - ١٤ - يفضل مجتمع رجال الأعمال والعاملون في مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، اتباع المرونة من حيث شكل ومضمون حسابات الأعمال التجارية. وعادة ما تمارس المرونة في المجالات التالية: تقييم المخزونات، طريقة الاهتلاك والاستنزاف، ومعاملة التأجير (الرأسمالي مقابل التشغيلي)، والبحث والتطوير. وتؤثر الطريقة المتبعة في قيمة صافي الدخل والتزامات ضرائب الدخل. ويتم اختيار طريقة معينة لمعالجة المجالات المذكورة أعلاه، وذلك حسب نوع الصناعة وهدف الشركة. فعلى سبيل المثال، إذا أرادت الشركة تخفيض مدفوعات الضرائب في فترات ارتفاع معدل التضخم (سبعين عليها أن تدفع ضرائب أعلى في الفترات اللاحقة)، فعندئذ تستخدم طريقة الدخل أخيراً بخرج أولاً، لتقييم المخزونات وتستخدم طريقة معجلة لحساب الاهتلاك والاستنزاف بهدف زيادة التكاليف المنسوبة إلى الفترة المحاسبية الجارية. غير أن ذلك يؤدي أيضاً إلى تخفيض صافي الدخل (أو الأرباح)، وقد لا يكون هذا هدفاً فورياً للشركات الأخرى التي قد ترغب في السير في الاتجاه المضاد حتى تظهر أنها حققت صافي دخل أعلى. وبالمثل، إذا لم تتم رسملة الإجارة الرأسمالية (المالية) فإنها تظهر قيمة أدنى للخصوم. وتتفاوت الطرق المستخدمة حسب نوع الصناعات. فشرركات الحاسوب تفضل طريقة الدخل أولاً بخرج أولاً <sup>١٤</sup> حيث إنها تضاهي تكاليف مخزونات الفترات السابقة (التي تكون أعلى نظراً لأن اتجاه أسعار مكونات الحاسوب ينخفض بمرور الوقت) مقابل المبيعات الجارية بحيث يكون صافي الدخل أدنى. وعلى نقيض ذلك، يفضل تجار التجزئة طريقة الدخل أخيراً بخرج أولاً لأنها تضاهي التكاليف الجارية مقابل المبيعات الجارية. ومع توفر معلومات مفصلة، سيتمكن المحاسبون من إعادة حساب هذه القيم وفقاً لنفس المعايير المحاسبية لأغراض المقارنة. غير أنه لسوء الحظ لا تتوفر عادة معلومات أكثر تفصيلاً ما لم تكن هناك لوائح تنظيمية وطنية أو إلا إذا كانت الشركات الخاصة مستعدة للتعاون. وبوجود المبادئ المحاسبية <sup>١٥</sup> المتعارف عليها، في الولايات المتحدة وكندا يجب أن يتم الكشف عن طريقة لتقييم المخزونات وتكمن المشكلة فيما يتعلق باستخدام خبراء الإحصاء لهذه المعلومات عندما تستخدم إحدى الشركات عدة طرق، مع عدم تحديد أي منها تستخدمها صناعة معينة. ومع ذلك، ونظراً لتزايد تدويل أسواق رأس المال، فقد تتطور في نهاية المطاف معايير دولية لحسابات الأعمال التجارية. إذ أن الحاجة إلى رؤوس أموال من السوق المالية الدولية تتطلب من الشركات الوطنية أن تكون مسجلة في أسواق الأوراق المالية في البلدان الأخرى، مما يجبرها على مراعاة هذه المعايير. وما لم يتم اتباع معيار محاسبي موحد فإن الحاجة إلى استيعاب معايير متنوعة

<sup>١٤</sup> في الولايات المتحدة الأمريكية، حالما تختار إحدى الشركات طريقة معينة، يجب استخدامها بانتظام من سنة إلى أخرى. ويجب أن توافق هيئة الضرائب (مصلحة الإيرادات الداخلية) على أي تغيير في طريقة التقييم.

<sup>١٥</sup> انظر الحاشية رقم ٩.

لغرض تسجيل الأوراق المالية ستكون مسألة باهظة التكاليف ومضرة بنمو الأسهم العادية التي يجرى تداولها في الأسواق المالية.

مقدمة - ١٥ - هناك مسألة هامة يجب ملاحظتها في استخدام حسابات الأعمال التجارية وهي الفرق بين حسابات الأعمال التجارية للأغراض الضريبية والحسابات التي تستخدم لتحليل أنشطة الأعمال التجارية أو للإعلام العام. وثمة فرق رئيسي يشار إليه عادة ويتعلق بمعاملة الاهتلاك: فالحسابات للأغراض الضريبية قد تستخدم جدول اهتلاك تسمح به هيئات الضرائب من أجل تخفيض المدفوعات الفورية لضرائب الدخل بينما تركز الحسابات لأغراض تحليل أنشطة الأعمال التجارية على الوضع الحقيقي للشركة المعنية باستخدام جدول اهتلاك مختلف يعكس طبيعة الأصول الثابتة. غير أن هذه المسألة ليست هامة في الحسابات القومية حيث مفهوم الاهتلاك (أو استهلاك رأس المال الثابت) ليس هو نفس مفهومه المستخدم في حسابات الأعمال التجارية. فمفهوم استهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية يجب أن يعكس تكلفة رأس المال الثابت المستهلك في الإنتاج، التي تقاس بالسعر الجاري في الأسواق (انظر الفصل الثامن). وعادة يحسب استهلاك رأس المال الثابت بطريقة الجرد المستمر لتحل محل طريقة الاهتلاك المستخدمة في حسابات الأعمال التجارية من أجل الاقتراب من التكلفة الحقيقية لرأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج. وفي كثير من البلدان النامية غير القادرة على حساب استهلاك رأس المال الثابت بطريقة نظام الحسابات القومية لنقص بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بتكوين رأس المال الثابت، تستخدم طريقة الاهتلاك المتبعة في حسابات الأعمال التجارية كبديل عنها (انظر الفصل السابع).

مقدمة - ١٦ - هناك فروق أخرى بين المحاسبة للأغراض الضريبية والمحاسبة للأغراض التحليلية، وهي فروق لها نتائج بالنسبة للحسابات القومية. وقد تختلف هذه الفروق من بلد إلى آخر ولذلك لا يمكن وصفها وصفاً عاماً. غير أنه لأغراض التوضيح نقدم المثال التالي على تفسير "الثغرة" في المصروفات التي تنفق على البحث والتطوير من جانب مجتمع الأعمال في الولايات المتحدة. فهناك تطبق أعمال تجارية كثيرة تفسيراً مرناً على "الشهرة التجارية" التي تبلغ قيمتها بلايين الدولارات سنوياً، وهي عبارة عن الزيادة في سعر الشراء على تكاليف الأصول الملموسة المدرجة في الميزانية العمومية وتشكل جزءاً هاماً من تكلفة الاحتياز، باعتبارها "بحثاً وتطويراً مشتركين" حتى يمكن شطبها على الفور باعتبارها استهلاكاً وسيطاً، على الرغم من أنه يبدو واضحاً أن الشهرة التجارية عبارة عن مصروفات مرسمة ولذلك يجب اهتلاكها بمرور الزمن<sup>١٦</sup>. ولاستخدام المعلومات المستمدة من حسابات الأعمال التجارية استخداماً سليماً، يجب إعادة

تصنيف القيمة المعروفة للبحث والتطوير التي تعتبر بالفعل "شهرة تجارية" وإدراجها في بند احتياز الأصول غير الملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعديل الاستهلاك الوسيط بالتخفيض وتعديل القيمة المضافة بالزيادة. ولا يعني هذا أنه يتعين تعديل كل بند في حسابات الأعمال التجارية ليتماشى مع مفاهيم الحسابات القومية. إذ يتعين على معدي الحسابات القومية إقامة توازن بين الحاجة إلى التحسين، والموارد المحدودة، ونشر المعلومات الاقتصادية في الوقت المناسب.

مقدمة - ١٧ - ثمة مسألة أخرى ذات أهمية للحسابات القومية وهي توحيد حسابات الأعمال التجارية الخاصة بشركة أم وتلك الخاصة بالشركات التابعة لها. فحين تحتفظ شركة بحقوق تصويت كبيرة في شركة أخرى (حتى مع امتلاكها أقل من ٥٠ في المائة منها)، يمكن جمع البيانات المالية للشركة الأم والشركة التابعة فيما يعرف باسم حسابات الأعمال التجارية الموحدة. في الولايات المتحدة الأمريكية، تسمح حتى السلطات الضريبية بتوحيد حسابات الشركة الأم وحسابات الشركات التابعة لها حين تملك الشركة الأم ٨٠ في المائة من أسهم الشركات التابعة. غير أن التوحيد يقلل المعلومات المتاحة لمعدي الحسابات القومية لأن حسابات الأعمال التجارية الموحدة للشركة الأم وللشركات التابعة لا تمثل مجموع عناصرها. ففي بيان الدخل الموحد، تصفى الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات بين الشركات من بعضها البعض. وبالمثل، لا يظهر في الميزانية العمومية إلا صافي قيم الذمم المدينة والذمم الدائنة والأسهم المملوكة والأرباح المحتجزة، الخ. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن باستخدام الحسابات الموحدة الجمع بين الشركات المالية والشركات غير المالية، مما ينتقص من القدرة على تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات في الحسابات القومية. وبالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي لها شركات تابعة في بلدان كثيرة، لا تكون الحسابات الموحدة مفيدة للمستثمرين والدائنين في أنشطتهم في بلدان معينة.

مقدمة - ١٨ - من الأهمية بمكان لأغراض تجميع الحسابات القومية أن تكون القاعدة هي وجود حسابات أعمال تجارية غير موحدة. ولهذا السبب يوصي نظام الحسابات القومية في فقرته رقم ٤ - ٣٨ بأن "تعامل كل شركة على حدة باعتبارها وحدة مؤسسية منفصلة". وثمة سبب آخر لاتخاذ نظام الحسابات القومية هذا الموقف وهو أن مجموعات الشركات والمجمعات غير متجانسة الأنشطة وقد يتغير حجمها وتركيبها باستمرار بمرور الزمن نتيجة عمليات الاندماج والاستيلاء، مما يغير تصنيف وحدة مؤسسية، وبالتالي يحيط الغرض من تحليل السلاسل الزمنية. ولدراسة العلاقات بين المخرجات والمدخلات، لن تكون تصفية المعاملات داخل الشركات من بعضها البعض ملائمة نظراً لأنها تشوه العلاقات بين المخرجات والمدخلات. وتعد فرنسا من بين البلدان التي تتطلب تقديم بيانات من جانب كل (أصغر) وحدة مؤسسية قانونية. ولكن حتى مع استخدام الحسابات غير الموحدة، لا يزال خبراء الإحصاء يواجهون صعوبة في تجميع حسابات الإنتاج حسب الصناعات (انظر الفصل الثاني).

<sup>١٦</sup> "يشطب عدد أكبر من الشركات تكاليف الاحتياز - والاستراتيجية المحاسبية تسمح للكثير بتفادي الشهرة التجارية"، صحيفة وول ستريت جورنال، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

مقدمة - ١٩ - يتضمن هذا الدليل دراسات تناول الربط وإجراء التعديلات الضرورية لتوفيق مفاهيم حسابات الأعمال التجارية مع مفاهيم الحسابات القومية وتجارب وخبرات البلدان المختلفة في استخدام حسابات الأعمال التجارية. من وجهة نظر المفاهيم وتجارب وخبرات بلدان كثيرة، من الممكن بل من المستحسن استخدام حسابات الأعمال التجارية لتجميع كافة حسابات قطاع الشركات غير المالية، ما عدا الميزانية العمومية. ذلك أن الميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية تتطلب إعادة تقييم الأصول والخصوم المالية بالأسعار السوقية، وتقييم الأصول غير المنتجة وكثير من الأصول غير المنتجة، مما يتطلب الكثير من المعلومات الإضافية لدرجة أنه لا يحتمل أن تتقيد الأعمال التجارية بتوفيرها. وناقش تجميع بيانات الأصول الثابتة في الفصل الثامن ونعرض تجميع بيانات الأصول غير الملموسة والأصول غير المنتجة في الفصل التاسع. ولا نناقش في هذا الدليل تجميع الأصول والخصوم المالية نظراً لأن الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة لم تتمكن من تكليف أحد بإعداد دراسة عن تقييم الأصول والخصوم المالية. وسيترك هذا الموضوع للدليل آخر يعد في المستقبل. وتعتبر كندا من بين البلدان القليلة جداً التي حاولت تجميع بيانات الأصول والخصوم المالية في الميزانيات العمومية، إذ لا تزال تطبق تقييماً مختلفاً للأصول المالية، بعضه بالأسعار السوقية وبعضه بالتكاليف التاريخية. بينما يتولى مجلس الاحتياطي الفيدرالي (أي البنك المركزي) في الولايات المتحدة الأمريكية إعداد الميزانيات العمومية، ولكن على أساس مفاهيم لا تتماشى مع مفاهيم الحسابات القومية. أما في فرنسا، فإن بنك فرنسا (أي البنك المركزي) يعد بيانات عن الأصول والخصوم المالية تتماشى مع مفاهيم الحسابات القومية باستخدام معلومات مستمدة من السوق المالية والجهاز المصرفي والحسابات الحكومية وليس معلومات مباشرة من حسابات الأعمال التجارية.

مقدمة - ٢٠ - وأخيراً، من الأهمية بمكان التأكيد على أنه لا يمكن تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية بصورة مستقلة. وإنما يجب تجميعها بطريقة متكاملة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. والمقابلة مع البيانات المستمدة من القطاعات الأخرى من شأنها أن تزيد من درجة الاعتماد على صحة البيانات. فعلى سبيل المثال، يجب مقابلة بيانات الضرائب الواجبة الدفع التي تدرجها الشركات غير المالية (في الحسابات) بنفس البيانات التي تتلقاها الحكومة والتي يجب أن تعتبر أكثر قابلية للاعتماد عليها. والحالة الثانية هي حالة مصروفات ومطالبات التأمين. فهذه لا تدرج عادة بصورة منفصلة في حسابات الأعمال التجارية نظراً لأن المبالغ المستحقة الدفع أو المستحقة القبض قد لا تكون كبيرة، ولذلك يجب الحصول على المعلومات الخاصة بالتأمين من شركات التأمين. وبالمثل، يجب مقابلة البيانات عن الفوائد مستحقة القبض ومستحقة الدفع التي تدرجها الأعمال التجارية، والتي عادة لا تكون كاملة، بالبيانات الخاصة بالفوائد التي تدفع والفوائد التي تستلم، وهي البيانات التي يدرجها

## ملخصات الفصول

مقدمة - ٢١ - لا يناقش هذا الدليل بصورة منفصلة الشركات غير المالية التي تملكها الحكومة لأن نظام الحسابات القومية يعاملها مثل الشركات غير المالية الخاصة. وأشبه الشركات غير المالية التي تدمج كجزء من الميزانية الحكومية (أي أنها تمسك بمجموعة كاملة من الحسابات) يجب معاملتها كما لو كانت شركات (نظام الحسابات القومية، الفقرتان ٤ - ٤/٤٩ - ٥٠). وبعض أشباه الشركات هذه عبارة عن احتكارات حكومية تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية. "ولما كان ما ينبغي معاملته مبدئياً كضرائب [على المنتجات] هو فقط فائض الأرباح الاحتكارية على بعض الأرباح الصورية 'العادية' فإنه يصعب تقديرها، ومن الناحية العملية، ينبغي أن تعتبر قيمة الضريبة مساوية لمقدار الأرباح المحولة فعلاً من الاحتكارات المالية إلى الحكومة". (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٧ - ٦٩).

مقدمة - ٢٢ - يحاول الفصل الأول توضيح المفاهيم والممارسات الكامنة وراء حسابات الأعمال التجارية وإظهار التعديلات الضرورية للمعلومات المستمدة من حسابات الأعمال التجارية من أجل الوصول إلى مفاهيم الحسابات القومية. وتؤثر هذه التعديلات عادة في الوقت نفسه على السلسلة الكاملة للحسابات القومية شاملة حسابات الإنتاج، وحسابات توليد الدخل، وحسابات تخصيص الدخل الأوتلي، وحسابات التوزيع الثانوي للدخل، وحسابات استخدام الدخل المتاح للتصرف به، وحسابات رأس المال، والحسابات المالية، وحسابات التغيرات الأخرى في الأصول، والميزانيات العمومية. ويمكن تنفيذ بعض التعديلات باستخدام معلومات من حسابات الأعمال التجارية وحدها، ولكن قد لا يمكن تنفيذ بعضها إلا إذا أخذ الاقتصاد ككل في الاعتبار. ويدخل ضمن الفئة الأخيرة حساب خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر، ورسوم خدمات التأمين، وصافي حصة الأسر المعيشية من صناديق التأمينات والمعاشات. ويتبين أن بالإمكان استخدام حسابات الأعمال التجارية لبناء جميع الحسابات القومية حتى مستوى الحسابات المالية. ولكي يكون تجميع الحسابات المالية مرضياً تماماً، فإنه يتطلب إعداد بيان بالتغيرات في الأوضاع المالية. وبالنسبة للميزانيات العمومية، من الممكن من حيث المبدأ تحويل الميزانيات العمومية للأعمال التجارية إلى الميزانيات العمومية للحسابات القومية ولكن ذلك يتطلب قدرًا كبيراً جداً من المعلومات لدرجة أن هذه المهمة تبدو غير عملية. ولهذا السبب أضيف فصل آخر، هو الفصل الثامن، لإظهار كيفية حساب الأصول الثابتة واستهلاك الأصول

الرأسمالية الثابتة مع وجود معلومات فقط عن تكوين رأس المال، ومتوسط عمر الأصول، ودوال البقاء، وجدول الاهتلاك.

مقدمة - ٢٣ - يعرض الفصل الثاني جانباً آخر من حسابات الأعمال التجارية يعتبر مفيداً للحسابات القومية. ويناقش هذا الفصل محاسبة التكاليف باعتبارها عملية ضبط منظم للنفقات هدفها هو التحقق من القدرة على زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف في كل قطاع من الشركة المعنية كورشنة التصنيع، أو المخزن، أو إدارات النقل، أو الصيانة، أو المشتريات، أو المبيعات، الخ. ويستعرض الفصل المبادئ المستخدمة في محاسبة التكاليف لنسبة التكاليف إلى كل نشاط و/أو كل منتج ينتجه مشروع متعدد المنتجات أو متعدد الأنشطة أو متعدد المنشآت. ومحاسبة التكاليف هي وسيلة يستخدمها معدو حسابات الأعمال التجارية لقياس نقطة التعادل. ومن شأن المعلومات أن تكون مفيدة لمعدّي الحسابات القومية وخبراء الاستقصاءات عند تصميم استبيانات الاستقصاءات فيما يتعلق بالطرق وأساليب التخصيص التي يستخدمها معدو حسابات الأعمال التجارية عند تخصيص تكاليف خدمات المقر الرئيسي والخدمات المساعدة لكل منشأة على حدة، بما في ذلك تخصيص التكاليف الثابتة لكل منتج على حدة، وهو أمر مطلوب في تجميع جداول المدخلات - المخرجات المتناظرة منتجاً فمنتجاً. والجانب الأخير لا يدخل في نطاق اختصاص هذا الدليل، ولكنه يمثل معلومات مفيدة لمعدّي الحسابات القومية المسؤولين عن تجميع جداول المدخلات - المخرجات. ولا نشير هنا بأن تكون محاسبة التكاليف هي وسيلة التوصل إلى جداول المدخلات - المخرجات المتناظرة منتجاً فمنتجاً، ولكن يجب اعتبارها طريقة مكتملة مفيدة للحصول على معلومات إضافية من المشاريع التعاونية التي تؤدي معاملة تكنولوجيا صناعة السلع (المنتجات) للمنتجات الثانوية في إطارها إلى التوصل إلى مدخلات سلبية. ولسوء الحظ، لا تستخدم محاسبة التكاليف بصورة رئيسية إلا المشاريع الكبيرة التي يمكنها تحمل تكاليف إعدادها، وتكون المعلومات التي يتم الحصول عليها للاستخدام الداخلي فقط.

مقدمة - ٢٤ - يبيّن الفصل الثالث نمحاً عملياً يستخدم في كندا لتقدير التغير في المخزونات بالأسعار السوقية الجارية ومكاسب الاحتياز في الاحتفاظ بالمخزونات حين تتغير الأسعار بمرور الزمن. وتوفر هذه الطريقة معلومات لتعديل المخرجات والاستهلاك الوسيط تحسب مباشرة من حسابات الأعمال التجارية. وهذه الطريقة المفيدة ضرورية نظراً لأن النهج النظري الذي يتبعه نظام الحسابات القومية لا يمكن دائماً تنفيذه بسبب عدم توفر معلومات كاملة. ومن السهل إظهار أن النهج الكندي هو نفس النهج المتبع في نظام الحسابات القومية نظراً لأن معدّي حسابات الأعمال التجارية يستخدمون طريقة الجرد المستمر لتسجيل الإضافات إلى المخزونات والمسحوبات منها.

مقدمة - ٢٥ - يناقش الفصل الرابع تجربة فرنسا في الاستخدام الكامل لحسابات الأعمال التجارية الخاصة بمعظم الشركات

والمشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية، وهي أصغر وحدات قانونية مسجلة لدى مصلحة الضرائب. وبموجب اتفاق رسمي بين المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية المسؤول عن تجميع الحسابات القومية ومصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية، يتم إعداد سجل إداري داخلي للمشاريع ويحتفظ به لدى المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، وفي هذا السجل يعطى لكل مشروع من المشاريع التي يتجاوز عددها مليوني مشروع رمزاً تعريفياً خاصاً تستخدمه المشاريع والأجهزة الحكومية معاً. ويتم دائماً إرفاق مقتطفات من حسابات الأعمال التجارية الموحدة بموجب قرار حكومي رسمي بالإقرارات الضريبية التي تسلم إلى المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية لاستخدامها في نظامه الموحد لإحصاءات المشاريع. وبتابع نظام إعطاء رمز تعريفى فريد لكل مشروع، يتمكن المعهد الوطني من دمج المعلومات المستمدة من الاستقصاءات، والحسابات المرفقة بالإقرارات الضريبية، وتقديرات البيانات الناقصة، والتعديلات في المفاهيم لبناء نظام وسيط موحد من البيانات الخاصة بالمشاريع. ومن الواضح أن توحيد حسابات الأعمال التجارية والتعاون الكامل من جانب الأجهزة الحكومية يساعدان النظام الفرنسي لتجميع البيانات. وقد اعتمدت النهج الفرنسي بلدان أفريقية كثيرة وبلدان في مناطق أخرى، مثل بيرو.

مقدمة - ٢٦ - يستعرض الفصل الخامس الإطار الكامل لتجميع الحسابات القومية في الولايات المتحدة الأمريكية. ويبيّن بشكل مختصر طرق التقييم الخاصة بسنوات الأساس، والحسابات السنوية والربع سنوية حسب المنتجات. ويتم الحصول بطريقة غير مباشرة على المعلومات اللازمة من حسابات الأعمال التجارية، مثل أحور ورواتب المستخدمين حسب الصناعات، ودخل أشباه الشركات غير الزراعية، وأرباح الشركات، وصافي الفوائد، وخصومات استهلاك رأس المال، والمدفوعات التحويلية من الأعمال التجارية، والحصص الموزعة، والمخزونات، والمعاشات (السنوية)، من الإقرارات الضريبية التي تبوؤها وزارة الخزانة ومن التقارير التي تعدها الأجهزة التنظيمية (والتي تتعلق بالعمل المصرفي، والتأمين، والاتصالات، والنقل). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الحصول على البيانات ربع السنوية والتقارير السنوية الخاصة بالشركات العامة (المملوكة ملكية عامة) من الجداول التي تعدها المنشآت الخاصة. وبالنسبة للحسابات السنوية والربع سنوية لقطاع الأعمال التجارية الخاصة بحسابات الشركات غير المالية، يتبعن على الولايات المتحدة الأمريكية الاعتماد على التقديرات التي تعد باستخدام نمح الدخل مع تعديلها لتتمشى مع مفاهيم الحسابات القومية.

مقدمة - ٢٧ - يناقش الفصل السادس تجربة ماليزيا في تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية في إطار نظام الحسابات القطاعية المتكاملة الخاص بالبلاد والذي نفذ في الآونة الأخيرة وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ولا يعتمد نمح ماليزيا على

استهلاك رأس المال الثابت هاماً من أجل تقدير صافي فائض التشغيل، وصافي الادخار وفقاً لمفهوم نظام الحسابات القومية. ويعتبر مخزون الأصول الثابتة هاماً في تحليل النشاط الصناعي، لا سيما في قطاع الشركات غير المالية. وقد استخدمت أنظمة رقمية في الفصل الثامن حتى يمكن أن نشرح بوضوح الافتراضات الأساسية التي تستخدمها طريقة الجرد المستمر. ويمكن تطبيق الفصلين الثامن والتاسع ليس على قطاع الشركات غير المالية فحسب وإنما أيضاً على القطاعات الأخرى.

مقدمة - ٣٠ - يعكس الفصل التاسع النهج الهولندي، ويتناول تقييم الميزانية العمومية للأصول المنتجة غير الملموسة والأصول غير المنتجة. وهذا الفصل عبارة عن محاولة لبيان طرق بسيطة مختلفة يمكن تطبيقها بسهولة لتقدير البيانات في أي بلد. وقد طبق المؤلفون إحدى الطرق الثلاث التالية، حسب نوع الأصل: (أ) طريقة الجرد المستمر عن طريق تراكم المصروفات على نوع معين من الأصول، وهي المصروفات التي تخفض في نفس الوقت نتيجة الاستهلاك على مدى العمر المفترض للأصول، وتطبق هذه الطريقة في مجال استكشاف المعادن، والكيانات المشمولة ببراءة اختراع، وبرامج الحاسوب التي تطور للاستخدام الداخلي؛ (ب) صافي القيمة الحالية من إيرادات الدخل من أحد الأصول على مدى عمره الافتراضي، وتطبق هذه الطريقة على الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية، والغاز الطبيعي، واحتياطيات الغاز واللافلزات، والموارد البيولوجية غير المفتوحة كالنباتات والحيوانات والأسماك؛ (ج) الأسعار السوقية الجارية، وتطبق هذه الطريقة على الأراضي والمباني. وقد استخدم المؤلفون بصورة عامة افتراضات تنتج عنها نقطة أدنى في نطاق القيم الممكنة. ولا يدعو الدليل إلى اتباع أي من الطرق أو الافتراضات المستخدمة. والأمر متروك لمعدي الحسابات القومية لاستنباط الطرق والافتراضات الملائمة للبلدان التي ينتمون إليها.

حسابات الأعمال التجارية فحسب (بالنسبة للاتصالات، وجزء من النقل، والمرافق) وإنما يعتمد أيضاً على الاستقصاءات السنوية للمنشآت والمشاريع. في استقصاءات المنشآت، يطلب من المشاريع تخصيص حتى عوائد الملكية والتحويلات الجارية لكل منشأة على حدة. وتخصيص الإيرادات والمصروفات من غير الإنتاج أمر مشكوك فيه من حيث المبدأ، ولكن حين تحمل البيانات حسب القطاع، فإنها توفر مفاتيح تخصيص قيمة لتخصيص سقف ضبط كلية يتم الحصول عليها من مصادر أخرى موثوق بها. كما تبين الدراسة كيفية تخصيص خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر للقطاع غير المالي.

مقدمة - ٢٨ - يناقش الفصل السابع التجارب في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وهي كولومبيا والجمهورية الدومينيكية وبيرو. وتبني الدراسة وجهة نظر عامة جداً. وهي لا تتناول تغيير البيانات المالية إلى شكل نظام الحسابات القومية فحسب وإنما تستعرض أيضاً الممارسات الخاصة بكيفية دمج هذه المعلومات مع التجميع التقليدي لحسابات الصناعات، استناداً إلى استقصاءات المنشآت. وتؤكد على الحاجة إلى تجميع حسابات الإنتاج وحسابات توليد الدخل المشتركة للمشاريع والمنشآت لمجموعات من المشاريع لتفادي حدوث تفاوتات كبيرة أثناء عملية التجميع. ويتم الدمج الأخير بمساعدة جدول التصنيف المتقاطع لبيانات الصناعات والقطاعات في نظام الحسابات القومية. وإضافة إلى ذلك، تبين الدراسة أن توفيق بيانات حسابات رأس المال والحسابات المالية والميزانيات العمومية هو مفتاح لتكامل بيانات القطاع غير المالي مع بيانات القطاعات الأخرى.

مقدمة - ٢٩ - يغطي الفصل الثامن قياس أسهم رأس المال الثابت واستهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية. ويعتبر تقدير

# أولاً - تجميع الحسابات القومية من حسابات الأعمال التجارية: الشركات غير المالية

فو كوانغ فييت

الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة

## ألف - نظرة عامة

وموجز الخبرات العملية في استخدام حسابات الأعمال التجارية التي تمت تغطيتها في المقدمة.

١ - ٢ سيرركز هذا الفصل على التوسع في جميع التغييرات الرئيسية التي تربط حسابات الأعمال التجارية بالحسابات القومية استناداً إلى نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. غير أنه، باتباع التجربة الفرنسية، يجري أولاً إعداد الحسابات الوسيطة التي تتبع المفاهيم والإطار العام لنظام الحسابات القومية وتستخدم المعلومات الخاصة بحسابات الأعمال التجارية قبل إجراء التعديلات ومطابقتها بالكامل مع مفاهيم نظام الحسابات القومية. وقد يجد واضعو السياسات ومحللو الأعمال التجارية هذه الحسابات مفيدة نظراً لأنها توفر العديد من النسب المالية المعدة في شكل متوسطات لنشاط اقتصادي معين مثل التجارة، والنقل، وإنتاج الإلكترونيات، الخ. كما توفر معلومات عن المصادر الفعلية لصناديق الاستثمار، على سبيل المثال، تشمل الاهتلاك، والأرباح المحتجزة، والزيادة في صافي حصص رأس المال، والاقتراضات، الخ.

١ - ٣ واستناداً إلى مجوثنا، من الواضح أنه يمكن تجميع القطاع المؤسسي غير المالي في الحسابات القومية من حسابات الأعمال التجارية. غير أن ذلك قد يتطلب معلومات تفصيلية للغاية عن حسابات الأعمال التجارية غير متوفرة عادة في أشكال متاحة للجمهور العام، لا سيما فيما يتعلق بتجميع الميزانية العمومية الخاصة بنظام الحسابات القومية التي تستدعي إعادة تقييم جميع الأصول المالية وغير المالية التي تحتفظ بها الشركات على المدى الطويل. وتتطلب إعادة التقييم التعاون التام من قبل إدارات الأعمال التجارية ومعدي حساباتها ما لم يكن بالإمكان تصميم طرائق مختصرة لإحلال إعادة التقييم الفعلية. ومن بين الطرائق المختصرة التي يستخدمها بالفعل معدو الحسابات القومية والخبراء الاقتصاديون على نطاق واسع، طريقة الجرد المستمر التي صممت لتقدير مخزونات رأس المال، واستهلاك رأس المال الثابت. ولا تبدو هناك طريقة مختصرة متاحة لإعادة تقييم السندات بضمان والأسهم التي تحتفظ بها الشركات. وهكذا، من أجل تجميع الميزانيات العمومية الخاصة بنظام الحسابات القومية من غير توفر معلومات كاملة، يتعين إعداد طرائق مختصرة لإعادة تقييم الأصول والخصوم المالية على المدى الطويل. ويواجه تجميع الحسابات الأخرى الخاصة بنظام الحسابات القومية من حساب

١ - ١ يستهدف هذا الفصل شرح كيفية استخدام الحسابات التي يعدها محاسبو الأعمال التجارية في إعداد التتابع الكامل لحسابات القطاع غير المالي حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويشمل هذا التتابع الكامل لحسابات الإنتاج، وحساب توليد الدخل، وحساب تخصيص الدخل الأوتّي، وحساب توزيع الدخل الثانوي، وحساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به، وحساب رأس المال، والحساب المالي، والميزانية العمومية. ونظراً لوجود العديد من الاختلافات المفاهيمية بين حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية، يستدعي الربط بينهما إجراء العديد من التعديلات. ويجوز إجراء بعضها فقط بمعلومات مستقاة من حسابات الأعمال التجارية، لكن من المحتمل إجراء بعضها فقط عند أخذ الاقتصاد بأكمله في الحسبان. وينضوي تحت المجموعة الأخيرة حساب تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر، وتكاليف خدمات التأمين، وصافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق التأمين ومعاشات التقاعد. وتستدعي إقامة الصلة بين حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية فهماً واضحاً لحسابات الأعمال التجارية، الأمر الذي يشكل في كثير من الأحيان عقبة تواجه معدّي الحسابات القومية الذين يتلقون تدريبهم في علوم الاقتصاد وليس في حسابات الأعمال التجارية. لهذا السبب، يحاول هذا الفصل بقدر الإمكان إيضاح المفاهيم والممارسات التي تستند إليها محاسبة الأعمال التجارية. كما يحاول تغطية مفاهيم نظام الحسابات القومية من أجل إيضاح التعديلات المطلوبة. غير أنه تمت كتابة الفصل بافتراض أن القراء قد تلقوا تدريباً في الحسابات القومية الأساسية. ومن الناحية العملية، جرت تغطية جميع التفاصيل الضرورية التي تحتاج إلى إيضاح لكن لم تغطى كل التفاصيل الواردة في نظام الحسابات القومية أو حسابات الأعمال التجارية، حتى لا تعيق العرض. وقد جرت مناقشة مفاهيم وهيكل حسابات الأعمال التجارية بإسهاب، مع أن المناقشة غير كافية بلا ريب في العديد من الجوانب مثل مناقشة طرائق قيد المخزونات، وتقييم السندات بضمان، والاهتلاك، والاستنزاف. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، يوصى القراء بمراجعة الكتب المدرسية الخاصة بحسابات الأعمال التجارية. ولم تكرر هنا المعلومات الأساسية الخاصة بالفوارق الدولية في محاسبة الأعمال التجارية

بالغرض و"معيار طبيعة الأشياء المتبادلة" (المواد الخام، والعمالة، ورأس المال، الخ.). فباستخدام المعيار الوظيفي، تصنف حسابات الأعمال التجارية عادة في فئات عريضة مثل الإنتاج أو التصنيع (المبيعات، تكاليف السلع المباعة)، والتوزيع أو التسويق، والتكاليف الإدارية، والدخول الأخرى، والمصروفات الأخرى (معظمها متعلق بالوظائف المالية)، الخ. وتصنف معايير "طبيعة الأشياء المتبادلة" الدخول والمصروفات بحسب مبيعات السلع المباعة، وتكاليف المواد والخدمات، والعمالة، والاهتلاك، والتكاليف المالية، الخ. ومن الجلي، أن بإمكان محاسب الأعمال التجارية مزج معيارين. غير أن التصنيف الوظيفي يظهر بطبيعته معلومات أقل عن الإيرادات والمصروفات الضرورية لتجميع الحسابات القومية في العادة. وتميل حسابات الأعمال التجارية المتاحة للجمهور العام في البلدان الإنكليزية - الأمريكية نحو استخدام التصنيف الوظيفي.

## باء - بيان الدخل والمصروفات

### ١ - وصف بيان الدخل والمصروفات

١ - ٦ إن بيان الدخل والمصروفات، أو اختصاراً بيان الدخل، الخاص بشركة ما هو عبارة عن موجز الإيرادات ومصاريف تحقيق الإيرادات<sup>١٧</sup>، ومكاسب وخسائر رأس المال المنتهية بصافي الدخل والأرباح المحتجزة لفترة معينة. و المعادلة التقليدية متعددة الخطوات، حيث تدرج تكاليف السلع المباعة التي تعكس تكاليف السلع المصنوعة و/أو المشتراة لإعادة البيع منفصلة عن تكاليف البيع والمصاريف الإدارية العامة، تأخذ الشكل التالي.

### الجدول ١ - ١: بيان الدخل المتعددة الخطوات

المبيعات أو الإيرادات	
- تكاليف السلع المباعة	
= إجمالي الأرباح	
- مصاريف التشغيل	
+ الدخول الأخرى	
- المصاريف الأخرى	
= صافي الدخل قبل تنزيل ضرائب الدخل	
- ضرائب الدخل	
= صافي الدخل	
- حصص موزعة برسم الدفع	
= إضافات إلى الأرباح المحتجزة	

الإنتاج إلى الحساب المالي مشاكل أقل. ولا تتأثر الحسابات النهائية بشكل بالغ الأهمية في حالة عدم إجراء بعض التعديلات. على سبيل المثال، قد لا تظهر بعض التحويلات مثل المساهمات الخيرية التي تقدمها شركة ما في حساب أعمالها التجارية لكنها قد تكون ذات قيمة صغيرة، وعلى كل حال قد يتم تعديلها لاحقاً بعد تجميع الحسابات الوسيطة إذا عرف المرء المساهمات الخيرية التي تقدمها جميع الشركات من حسابات المنظمات الخيرية. وبالمثل، قد لا يكون ممكناً التمييز بين مصادر دخل الفائدة برسم القبض من قبل الشركات، إما من مؤسسات الوساطة المالية وإما من الشركات غير المالية (بالنسبة للسندات بضمان). وتتيح المعلومات المستمدة من مؤسسات الوساطة المالية عن الفائدة هذا التمييز لاحقاً في عملية توفيق نظام الحسابات القومية بأكملها.

١ - ٤ تتألف حسابات الأعمال التجارية، التي تسمى عادة البيانات المالية، من ثلاثة حسابات رئيسية تكون ضرورية لإعداد الحسابات المتكاملة لنظام الحسابات القومية:

- (أ) بيان الدخل والمصروفات الذي يسمى في بعض الأحيان بيان الدخل أو بيان حساب الأرباح والخسائر؛  
 (ب) بيان التغيرات في المركز المالي؛  
 (ج) الميزانيات العمومية (عادة ميزانيتان عموميتان متتاليتان على الأقل).

ولكي تكون هذه البيانات المالية متوافقة تماماً مع مفاهيم الحسابات القومية، يتعين أن تأتي من أصغر الوحدات القانونية في المشروع لأن البيانات المالية الموحدة ترصد المعاملات والخصوم داخل المشروع في إطار الشركة الضخمة التي يسعى نظام الحسابات القومية لاقتناصها. ومن الأفضل، استخدام حسابات الأعمال التجارية التحليلية بدلاً عن الحسابات المعدة لأغراض الضرائب.

١ - ٥ وفيما يلي، على التوالي، مناقشات بيان الدخل، وبيان التغيرات في المراكز المالية، والميزانية العمومية، وصلاتها مع الحسابات القومية والتعديلات الضرورية على معلومات الأعمال التجارية للوصول إلى التقديرات النهائية في نظام الحسابات القومية. وتجري مناقشة التعديلات الثانوية لتوافق حسابات الأعمال التجارية مع تقديرات نظام الحسابات القومية عند توصيف حسابات الأعمال التجارية. وقد أفردت التعديلات الرئيسية ونوقشت بعد وصف حسابات الأعمال التجارية. وتبدو هناك فوارق عديدة في المفاهيم بين حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية، لكن يتعلق العديد من الفوارق لحسن الحظ بمعاملات منخفضة القيمة؛ وبالتالي إذا لم يكن من الممكن تعديلها، من غير المحتمل أن يكون هناك أي فرق مادي بين الحسابين. وقد أعطى العديد من الأمثلة في الفصل لتسهيل الشروح والفهم. وجميع الأمثلة العديدة متصلة ببعضها تقريباً كأنها مأخوذة من الشركة نفسها وهناك معياران لقبول المعاملات الاقتصادية في حسابات الأعمال التجارية: المعيار الوظيفي أو المتعلق

<sup>١٧</sup> في حسابات الأعمال التجارية، تشير مصاريف تحقيق الإيرادات إلى تكاليف وسيطة محسوبة كمصاريف مقابل الإيرادات. ومصاريف رأس المال وهي نفقات لشراء أو توسيع أصول الأعمال التجارية وتدرج في حسابات الأصول.



١ - ٧ قد تستخدم الشركات أيضاً معادلة ذات خطوة منفردة (واحدة) حيث تجمع أولاً كافة المبيعات أو الإيرادات والدخول الأخرى، ثم تخصم من ذلك كافة مصروفات التشغيل والمصاريف الأخرى. وتفضل المعادلة المتعددة الخطوات لأنها توفر على الفور أرقام الأرباح لأغراض التحليل المالي المتقاطع عبر الشركات. غير أنه، مع توفر التفاصيل بالإمكان تحويل المعادلة ذات الخطوة المنفردة بسهولة إلى المعادلة متعددة الخطوات. ويبيّن الجدول ١ - ٢ المعادلة ذات الخطوة المنفردة (الواحدة).

#### الجدول ١ - ٢: بيان الدخل ذو الخطوة المنفردة

المبيعات أو الإيرادات	
المبيعات أو الإيرادات	
الدخول الأخرى	
<b>- التكاليف والمصاريف</b>	
تكاليف السلع المباعة	
مصاريف التشغيل	
المصاريف الأخرى	
<b>= صافي الدخل قبل تنزيل ضرائب الدخل</b>	
- ضرائب الدخل	
<b>= صافي الدخل</b>	
- الحخص الموزعة برسم الدفع	
<b>- الإضافات إلى الأرباح المحتجزة</b>	

١ - ٨ يتيح بيان الدخل تقريباً كافة المعلومات الضرورية لتجميع حسابات الإنتاج، وحساب توليد الدخل، وحساب تخصيص الدخل الأوّلي، وحساب توزيع الدخل الثانوي، وحساب استخدام الدخل للشركات غير المالية في نظام الحسابات القومية. ويعرض أدناه بيان الدخل في صيغ عامة ثم يعرض في مزيد من التفاصيل من أجل ربطه بحسابات نظام الحسابات القومية.

١ - ٩ ويوضح المثال الوارد في الجدول ١ - ٣ بيان دخل في صيغة شائعة الاستخدام لأغراض الإعلام العام. ويحتوي البيان أيضاً على المزيد من الفئات المفصلة التي جرى تحديدها بين قوسين بالبنط الغليظ للمزيد من المناقشة المتعمقة لاحقاً. ويعرض البيان مثلاً عددياً سيستخدم في هذا الفصل. ويعكس البيان الممارسات الجارية في الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

١ - ١٠ ترد في أدناه مناقشات لمعنى كل فئة من فئات بيان الدخل الواردة في الجدول ١ - ٣. ومن المهم الإشارة مرة أخرى إلى أن بالإمكان معالجة كل فئة بشكل مختلف قليلاً من بلد إلى آخر ومن شركة إلى أخرى داخل البلد نفسه. وبالتالي، من الضروري الاهتمام بقراءة ما هو مشمول في حسابات الأعمال التجارية المعنية. وتناقش الفوارق بين حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية إما في شكل ملاحظات إذا كانت أقل أهمية وإما في شكل ملاحظات على التعديلات إذا كانت أكثر أهمية. وعند قراءة وصف حسابات الأعمال التجارية بإمكان القراء الرجوع إلى الجدول ١ - ٧، الذي يوضح حسابات الأعمال التجارية على نحو تفصيلي مع تصنيف بنود الأعمال التجارية في إطار بنود نظام الحسابات القومية. ولا ريب أنه ستجري مناقشة الجدول ١ - ٧ بعد مناقشة بيان الدخل.

الجدول ١ - ٣: بيان الدخل

الشركة س		بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩××	
٨٥٠		المبيعات، صافية من الحسومات، والمرتجعات، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات	(أ) =
٥٨٦ -		تكاليف السلع المباعة	(ب) -
٢٦٤		إجمالي الأرباح	(ج) =
٢٢٢ -		المصاريف العامة	(د) -
	١١٥	مصاريف التشغيل	
	١٠٧	مصاريف البيع	
٤٢		دخل التشغيل	(هـ) =
٩		الدخول الأخرى	(و) +
١٥ -		المصاريف الأخرى	(ز) -
٣٦		الدخل من العمليات المستمرة	(ط) =
١٢ -		الضرائب على الدخل	(ك) -
٢٤		صافي الدخل من العمليات المستمرة	(ل) =
٠		عمليات القسم الموقوفة	(م) -/+
٠		الدخل من العمليات الموقوفة، صاف من الضرائب	
٠		الخسائر الناجمة عن التصرف بالقسم، صافية من ادخارات الضرائب	
٠		المكاسب أو الخسائر غير العادية، صافية من الضرائب	(ن) -/+
٠		الأثر التراكمي للتغيير في مبادئ المحاسبة	(س) -/+
٢٤		صافي الدخل	(ع) =
٢ -		المساهمات الخيرية (الاختيارية)	(ف) -
١٢ -		الحصص الموزعة برسم الدفع	(ص) -
١٠		الأرباح المحتجزة	(ق) =

ملاحظة: تشير العناوين (أ) لغاية (س) إلى القيود المدرجة في الجدول ١ - ٣.

(أ) صافي المبيعات

قانونياً تضمنين الحسومات في المبيعات ثم معاملتها بمثابة مصاريف مبيعات<sup>١٨</sup>.

١ - ١٢ تمثل المبيعات مبيعات المنتجات بمدفوعات فورية أو بالدين. وتدرج المبيعات بالدين أيضاً بمثابة مبالغ اتجار برسم القبض في الميزانية العمومية. وقد تؤجل المدفوعات بسندات يصدرها البائعون إلى المشترين. وتصدر السندات مع فائدة لكن لا تحسب هذه الفائدة كجزء من المبيعات.

١ - ١٣ لا يدرج الإعمار للحساب الخاص، ورسملة التحسينات للحساب الخاص (الإصلاحات الرئيسية، التحسينات) في المبيعات أو الدخول الأخرى. وهذه التكاليف هي عبارة عن مصاريف رأسمالية

<sup>١٨</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مبادئ المحاسبة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس، ١٩٨٠).

١ - ١١ المبيعات المشمولة هنا هي مبيعات المنتجات الرئيسية وتقدم الخدمات في إطار أنشطة الشركة العادية بعد تنزيل التالي:  
 — المرتجعات أو الحسومات من أسعار البيع عن السلع المعطوية؛  
 — التخفيضات للسداد المبكر بالنسبة للمبيعات بالدين (الآجلة)؛  
 — ضريبة القيمة المضافة و/أو أنواع أخرى من الضرائب المتصلة بالمبيعات على نحو مباشر.

تشمل هنا عادة المنتجات الرئيسية فقط؛ وتعامل الدخول من الأنشطة الثانوية مثل الإيرادات (الإيجارات) المتحققة من مبان أو مستودعات الشركة على أنها دخول أخرى. وتتبع معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستثناء اليابان تعريف صافي المبيعات الذي حرت مناقشته أعلاه. ففي اليابان، من المطلوب

وبالتالي تدخل فقط في بيان التغيرات في المركز المالي والميزانيات العمومية.

شركات الاتجار

١ - ١٥ بالنسبة لشركات الاتجار التي تشتري السلع مجرد إعادة بيعها من غير فعل شيء في المنتجات باستثناء إعداد العبوات الخاصة، والعرض والتسويق، وتكون تكاليف السلع المباعة هي قيم المنتجات المشتراة لإعادة البيع بأسعار الشراء زائداً تكاليف الشحن. وتعرف تكاليف السلع المباعة على النحو التالي:

(ب) تكاليف السلع المباعة

١ - ١٤ يبين هذا البند تكاليف السلع المباعة. ويختلف تعريفها بالنسبة لشركات الاتجار وبالنسبة لشركات الصناعات التحويلية.

الجدول ١ - ٤ : تكاليف السلع المباعة الخاصة بشركات الاتجار

٢٠	مخزون السلع لإعادة البيع في بداية الفترة	
١١٠	صافي تكاليف المشتريات لإعادة البيع	زائداً
١٠٠	المشتريات صافية من الحسومات (التخفيضات)، والمرتجات، والمسموحات	
١٠	تكاليف الشحن للدخل	
٣٠ -	مخزون السلع لإعادة البيع في نهاية الفترة	ناقصاً
١٠٠	تكاليف السلع المباعة (أو تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع)	يساوي

شركات الصناعات التحويلية

١ - ١٧ بالنسبة لشركات الصناعات التحويلية، تعرف تكاليف السلع المباعة على أنها تكاليف التصنيع المباشرة للسلع المباعة (انظر المثال الوارد في الجدول ١ - ٥) شاملاً التكاليف الثابتة المتصلة بالإنتاج لكن يصعب اقتفاؤها على نحو مباشر إلى منتج نهائي، لذلك يجب تخصيصها بطريقة تخصيص ما. ومن المهم الإشارة إلى أن تكاليف السلع المصنوعة تغطي فقط جزءاً من تكاليف الإنتاج في نظام الحسابات القومية نظراً لأن مصاريف التشغيل التي تشمل مصاريف البيع والمصاريف العامة مثل المصاريف الإدارية العامة لا تدخل في تكاليف السلع المصنوعة.

١ - ١٦ هناك فرق ثانوي واحد بين معاملة حسابات الأعمال التجارية ومعاملة نظام الحسابات القومية لتكاليف السلع المباعة. إذ تدرج حسابات الأعمال التجارية تكاليف الشحن للدخل في تكاليف السلع المباعة دائماً، أي تكاليف ترحيل السلع من الموردين إلى المشترين. ولا يتضمن نظام الحسابات القومية هذه التكاليف إذا أصدر الموردون أو ناقلون آخرون فواتير منفصلة إلى المشترين (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٦ - ١١٢ (ج)). وتمسك الشركات عادة حسابات منفصلة لتكاليف الشحن حتى تتمكن من رصد هذه التكاليف. ويعامل نظام الحسابات القومية تكاليف الشحن للدخل بمثابة تكاليف وسيطة للتجار.

الجدول ١ - ٥ : تكاليف السلع التي تباعها شركات الصناعات التحويلية

٧٠	مخزون السلع الجاهزة عند بداية الفترة	
٤٩٢	تكاليف السلع المصنوعة	زائداً
١٥٣	المواد الخام المستخدمة في التصنيع	
٢٦٠	تكاليف العمالة المباشرة في التصنيع	زائداً
٨١	التكاليف الثابتة للتصنيع (المواد، والخدمات، والاهلاك، والعمالة)	زائداً
٢١	السلع قيد الإنجاز في المخزون الافتتاحي	زائداً
٢٣ -	السلع قيد الإنجاز في المخزون الختامي	ناقصاً
٧٦ -	مخزون السلع الجاهزة في نهاية الفترة	ناقصاً
٤٨٦	تكاليف السلع المباعة	يساوي

## (ج) إجمالي الأرباح

١ - ١٨ إجمالي الأرباح هو الفرق بين صافي المبيعات وتكاليف السلع المباعة. وبالنسبة لشركات الاتجار، يكون إجمالي الأرباح مماثلاً تقريباً لمفهوم هوامش التجارة في نظام الحسابات القومية باستثناء الفرق في تكاليف الشحن للداخل حسبما نوقش أعلاه.

## (د) مصاريف التشغيل

١ - ١٩ تشمل مصاريف التشغيل فئتين: مصاريف البيع والمصاريف العامة غير المحددة على نحو معين في عملية الإنتاج.

١ - ٢٠ وتشمل مصاريف البيع جميع المصاريف المتحملة لتوليد مبيعات منتجات الشركة مثل مصاريف التخزين (الإيجارات، والتأمين)، وإعداد السلع للبيع، والعرض، والإعلان، والبيع، وعمولة البائعين، واهتلاك معدات المبيعات، وتكاليف التوريدات التي يدفعها البائع.

١ - ٢١ وتشمل المصاريف العامة المتعلقة بالمصاريف الإدارية العامة الخاصة بالشركة مثل المحاسبة، وتجهيز البيانات، والديون وتحصيلها، وإمدادات المكاتب، واهتلاك معدات المكاتب، والمصاريف العامة الأخرى.

١ - ٢٢ وتشمل مصاريف التشغيل أيضاً مدفوعات ضرائب العقار، وتراخيص الأعمال التجارية، وضرائب التمغنة، ورسوم استخدام السيارات، والسفن، والطائرات، والمعدات، وضرائب التلوث، الخ. المدفوعة للحكومات. يتعين تمييز هذه البنود بشكل منفصل نظراً لأنها تعامل بمثابة ضرائب أخرى على الإنتاج في نظام الحسابات القومية.

## (هـ) دخل التشغيل

١ - ٢٣ دخل التشغيل هو الفرق بين إجمالي الأرباح ومصاريف التشغيل. ودخل التشغيل مفيد للتحليل المالي الخاص بالشركة نظراً لأنه يمثل الدخل الذي تحققه على نحو منتظم من خلال أنشطتها الرئيسية.

## (و) الدخل الآخر

١ - ٢٤ الدخل الآخر هو دخل غير تشغيلي بطبيعته. وتشمل هذه الفئة عادة ما يلي:

- الربح على المستودعات، والمباني، والمعدات (بالنسبة للتأجير التشغيلي) أو ما شابه ذلك؛
- دخل الفائدة شاملاً الفائدة المتحققة على السندات المقدمة إلى العملاء وعلى السندات بضمان التي يصدرها

آخرون إضافة إلى الفائدة المتحققة من مؤسسات الوساطة المالية<sup>١٩</sup>؛

— الفوائد على الإيجارات الرأسمالية<sup>٢٠</sup>؛

— الحصص الموزعة والأسهم المضافة إلى الأرباح المحتجزة الخاصة بالشركات التابعة غير الموحدة والشركات الزميلة<sup>٢١</sup>؛

— المكاسب صافية من الحسائر المتحملة من مبيعات الأصول المالية والثابتة.

## (ز) المصاريف الأخرى

١ - ٢٥ هذه الفئة مماثلة في طبيعتها للدخول الأخرى، وتشمل ما يلي:

— مصاريف الفائدة شاملة الفائدة برسوم الدفع إلى البنوك على السندات برسوم الدفع والسندات بضمان التي تصدرها الشركات؛

— المصاريف الأخرى المتعلقة بالدخول الأخرى؛

— خفض المخزونات<sup>٢٢</sup>؛

<sup>١٩</sup> التمييز هام في نظام الحسابات القومية. إن دخل الفائدة برسوم القبض من، أو مصاريف الفائدة برسوم الدفع إلى، مؤسسات الوساطة المالية مثل البنوك يولد مخرج مؤسسات الوساطة المالية لكن الفوائد على السندات أو السندات بضمان هي عبارة عن دخول ملكية خالصة من غير مخرج منتج.

<sup>٢٠</sup> حسب معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لكن ليس بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى مثل أعضاء الاتحاد الأوروبي، واليابان، وأستراليا (انظر جورج فوستر، تحليل البيانات المالية، الطبعة الثانية، برتنيس - هول، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٦، الصفحة ١٤٦)، فإن إجارة رأس المال (التي تسمى عقود إجارة مالية في نظام الحسابات القومية، هي إجارة طويلة الأجل وغير قابلة للشطب لكن لا تستدعي مدفوعات نقدية على نحو فوري) يجب أن ترسم، أي أن تعامل السلعة بمثابة أصل ثابت اشترته الشركة بقرض محتسب من شركة الإجارة. ويجب عندئذ فصل سداد الإجارة المنتظمة إلى جزأين: تقيد مدفوعات الفائدة مع مصاريف الفائدة الأخرى، ويقيد الجزء الآخر بمثابة دفعة لتخفيض القروض القائمة.

<sup>٢١</sup> هذه الأسهم المضافة إلى الأرباح المحتجزة الخاصة بالشركات التابعة والزميلة للشركة تقيد أيضاً في حسابات الأعمال التجارية الخاصة بالشركات الأم. عندما تكون الشركة التابعة أو الزميلة غير مقيمة يسمى نظام الحسابات القومية هذه الحصص الموزعة إيرادات معاد استثمارها. وتنظم مصلحة الضرائب عادة قيد نصيب الإضافات إلى الأرباح المحتجزة على أساس الحصص الغالبة للشركة الأم، الأمر الذي يتفاوت من بلد إلى آخر.

<sup>٢٢</sup> في معظم البلدان، تقيم المخزونات بحسب التكاليف أو القيم السوقية أيهما أقل، وعليه عندما تنخفض القيم السوقية للمخزونات دون التكاليف، يجب خفض قيم المخزونات. ويقيد هنا التخفيض الذي يمثل خسارة رأسمالية. وإذا لم تكن خفضاً فعلياً بل مجرد حسم لخفض المخزونات، لا يكون البند خسارة رأسمالية وبالتالي يجب تجاهله في نظام الحسابات القومية.

— اقتطاعات الضرائب بالنسبة للخسائر الرأسمالية في السنوات السابقة (أي، خسائر الضرائب المرحلة) ٢٤؛ واقتطاع الضرائب لزيادة العمالة (أي خصم ضريبة العمالة): ويعامل هذا الخصم في نظام الحسابات القومية بمثابة إعانات أخرى على الإنتاج؛

— اقتطاع الضرائب للمساهمات الخيرية؛

— الإعانات على الإنتاج؛

— الضرائب غير المنتظمة على الثروة أو الأصول التي يتعين أن تعامل بمثابة تحويلات رأسمالية في نظام الحسابات القومية.

#### (م) عمليات القسم الموقوفة

١ - ٢٩ بما أن حسابات الأعمال التجارية تقتضى إيضاح الأنشطة العادية لأعمال تجارية ما، عندما يتوقف قسم من الأعمال التجارية (أي بعض الأنشطة) الخاصة بشركة ما خلال الفترة المحاسبية، تطلب معظم البلدان فصل صافي الدخول (حسب تعريفها في الجدول ١ - ١) المقبوضة من ذلك القسم من الدخول المستمرة، للأغراض التحليلية. وحسب ممارسات الأعمال التجارية المتعارف عليها، يقيد في بيان الدخل فقط صافي الدخل بعد تنزيل الضرائب بالنسبة للعمليات الموقوفة. لكن تبين التفاصيل في ملاحظات منفصلة. وبالنسبة لنظام الحسابات القومية يلزم قيد المعلومات الكاملة عن المصروفات والضرائب لتوليد صافي الدخل بدلاً عن قيد صافي المبلغ فقط.

#### (ن) المكاسب أو الخسائر غير العادية

١ - ٣٠ تطلب السلطات القانونية عادة قيد المكاسب غير العادية والخسائر غير المغطاة بالتأمين على نحو منفصل. وتشمل هذه الفئة المكاسب أو الخسائر الرأسمالية المتصلة بأحداث ذات طبيعة غير عادية وغير متواترة الحدوث مثل:

— الكوارث الطبيعية كالحرائق، والهزات الأرضية؛

— نزع الملكية للمصلحة العامة؛

— الحظر بموجب قانون سن حديثاً؛

— المكاسب والخسائر من إطفاء الديون؛

— سحب المنتجات المعطوبة؛

— إصدار حكم أو دفع تعويض بأمر المحكمة أو باتفاق خارج المحكمة.

#### (ط) الدخل من العمليات المستمرة

١ - ٢٦ يختلف الدخل من العمليات المستمرة عن دخل التشغيل بمعنى أن الأخير يبين الدخل المستمد من الأنشطة الرئيسية للشركة بينما يشمل الأول بعض الدخل العرضي الإضافي المتحقق أساساً من الأنشطة المالية التي لا علاقة لها بالإنتاج. وتشمل هذه الفئة أيضاً بعض الدخل المتصل بالإنتاج مثل الإحارات أو الربوع المتعلقة بحقوق الطبع التي هي مخرجات ليس من السهل تحديد تكاليف مدخلاتها لأنها متكاملة مع تكاليف مدخلات الأنشطة الرئيسية.

#### (ك) الضرائب على الدخل

١ - ٢٧ تشمل الضرائب على الدخل فقط الضرائب على الدخل المتحقق من العمليات المستمرة التي تعكس صافي الدخل المقيد في الحسابات. وهناك ضرائب أخرى مثل الضرائب التي تدفع على الدخل المتحقق من العمليات الموقوفة في قسم ما، أو الضرائب على المكاسب غير العادية، أو ادخارات الضرائب للخسائر غير العادية التي ستناقش لاحقاً. ولا تبين هذه الضرائب عادة في بيان الدخل بل في ملاحظات منفصلة. وبالتالي فإن الضرائب على الدخل لا تشمل هنا جميع الضرائب التي تدفعها الشركة.

١ - ٢٨ بالإضافة إلى ذلك، لا تعكس الضرائب على الدخل هنا فقط الضرائب على الدخل الجاري بل تشمل أيضاً:

٢٣ حسوم الديون المدومة هو تقدير الشركة على أساس سجلها التاريخي أو أفضل تخمين للمبيعات بالدين غير القابلة للتحويل. فهو يعامل كمصروفات في الفترة المحاسبية حيث تقيد المبيعات وبمطابقة خفض من القيمة الاسمية للحسابات برسم القبض في الميزانية العمومية. ولا يقيد حسوم الديون المدومة لتلبية متطلبات تنظيمية أو إشرافية كتدقيق ليحاسب عليه في نظام الحسابات القومية، وبالتالي يجب تجاهله. لكن بما أن حسوم الديون المدومة لا يعامل بمثابة مصاريف في نظام الحسابات القومية، يتعين زيادة الحسابات برسم القبض المقيدة في حسابات الأعمال التجارية بمقدار مبلغ حسوم الديون المدومة للحصول على الحسابات برسم القبض في نظام الحسابات القومية. وإذا شطب دين معدوم عندما يكون جلياً أن الدين غير قابل للتحويل، على سبيل المثال عند إعلان المحكمة أن المدين مفلس، سيؤثر الشطب فقط في الميزانية العمومية كجزء من التغيرات الأخرى في الحجم. وتخفيض الحسابات برسم القبض وحسوم الديون المدومة على حد سواء بنفس قيمة المبلغ المشطوب وتظل القيمة الصافية للحسابات برسم القبض كما هي. على سبيل المثال، إذا كان المبلغ المشطوب ١٠٠٠، إذن:

بعد الشطب	قبل الشطب	
٣٩ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	الحسابات برسم القبض
٣ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	ناقصاً الحسوم لتغطية الديون المدومة
٣٦ ٠٠٠	٣٦ ٠٠٠	صافي الحسابات برسم القبض

عند استرداد الدين المدوم الذي تم شطبه، تدرج الدفعة بمثابة مقبوضات نقدية في الميزانية العمومية.

٢٤ حسب نظام الحسابات القومية، يجب معاملة اقتطاعات الضرائب على الخسائر الرأسمالية عن السنوات السابقة كجزء من الحسابات برسم الدفع من قبل الحكومة والاقتطاعات الضريبية على هذه الخسائر أثناء الفترة الجارية هي المدفوعات من قبل الحكومات لتخفيض حساباتها برسم الدفع. والتطابق مع منطق نظام الحسابات القومية في هذا المجال معقد للغاية، وبالتالي يقترح تعليل الضرائب التي تدفع فقط بالنسبة للضرائب التي تدفع صافية من الاقتطاعات.

(س) الأثر التراكمي للتغيير في مبادئ المحاسبة

١ - ٣١ ثمة فئة ثالثة تقيّد عادة على نحو منفصل هي الأثر التراكمي للتغيير في مبدأ محاسبي. إن الاتساق هو المفهوم المحاسبي الأساسي للحفاظ على المبادئ المحاسبية نفسها من سنة إلى سنة. غير أنه يسمح للشركات أيضاً بالتغيير إذا لم تكن الإجراءات الجارية ملائمة لكي تعكس الوضع المالي للشركة. وليس التخفيض الضريبي وحده مبرراً قانونياً كافياً للتغيير. على سبيل المثال، يجب تبرير التغيير من طريقة الاهتلاك بمعدلات خطية إلى طريقة أخرى. ويجب هنا قيّد الفرق في القيمة التراكمية للاهتلاك الذي يؤثر في الدخل. وفيما يتعلق بنظام الحسابات القومية، بالإمكان تجاهل الأثر التراكمي نظراً لاتصاله بأنشطة ماضية. والسبب في إدراج هذا البند في حسابات الأعمال التجارية هو أنه يجب على الأعمال التجارية تعليل جميع مصادر الدخل ودفع الضرائب عنها. ويقلل تغيير الطرائق المحاسبية أو يزيد الدخل بالنسبة للفترة السابقة. وللتطابق مع نظام الحسابات القومية، يجب طرح هذه التعديلات في الدخل من صافي الدخل أو إضافتها إليه استناداً إلى ما إذا كان الأثر إيجابياً أو سلبياً.

ملاحظة بشأن الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضرائب

١ - ٣٢ إن صافي الدخل المقيّد في حسابات الأعمال التجارية ليس هو نفس الدخل الخاضع للضرائب المبلغ إلى الحكومات. والسبب الرئيسي لاختلافهما هو استخدام الدخل المحاسبي لتحليل الأعمال التجارية الذي يجب أن يتطابق مع معايير حسابات الأعمال التجارية التي تضعها اتحادات المحاسبين المهنيين أو الهيئات الحكومية المعنية بينما يحسب الدخل الخاضع للضرائب لإيضاح صافي الدخل الذي تقدر عليه الضرائب. وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) تتطلب معايير حسابات الأعمال التجارية قيد مدفوعات الربح (الإيجار) الخاصة بالإجازات الرأسمالية موزعة بين مدفوعات الفائدة ومدفوعات الأصل، وهكذا تجعل مدفوعات الفائدة فقط جزءاً من مصاريف الأعمال التجارية. لكن قد تسمح قوانين الضرائب بأن تقتطع الشركات مدفوعات الربح بالكامل كمصروفات أعمال تجارية. وبالتالي يكون الدخل الخاضع للضرائب أصغر من الدخل المحاسبي. ويتبنى نظام الحسابات القومية المعيار المحاسبي نفسه بالنسبة للإجازات الرأسمالية (تسمى إجازات مالية في نظام الحسابات القومية). لكن لا يشترط العديد من البلدان رسملة الإجازات الرأسمالية في المعايير المحاسبية، وهذا يجعل محاولة معدي الحسابات القومية رسملتها بأنفسهم شبه مستحيلة لأنها تستدعي توفر معلومات ليست في متناولهم. وفي الحالة الأخيرة، ولأسباب عملية، تعامل الإجازات الرأسمالية في نظام الحسابات القومية مثل الإجازات التشغيلية، أي تعامل مدفوعات الربح بالكامل كأنها تكاليف خدمات؛

(ب) تسمح قوانين الضرائب باستخدام العديد من الطرائق البديلة لقيّد الاهتلاك بما في ذلك الاهتلاك بمعدلات سريعة. ومن أجل تخفيض ضريبة الدخل برسم الدفع في المدد الجارية، قد تختار الشركات طرائق تكون أكثر فائدة لتخفيض الضرائب. ولأغراض تحليلها الذاتي وإعلام الجمهور، قد تختار الشركات طرائق مختلفة أكثر ملاءمة، وبالتالي تجعل الدخل المحاسبي مختلفاً عن الدخل الخاضع للضرائب؛

(ج) وبالمثل، قد تكون المعايير المحاسبية المطبقة على تقييم المخزونات مختلفة أيضاً عن تلك المستخدمة لأغراض الضرائب، وبالتالي لا تجعل صافي الدخل مختلفاً فحسب، وإنما تكاليف السلع المباعة ومصاريف التشغيل كذلك.

١ - ٣٣ وبما أن محاسبة ضريبة الدخل تختلف عن محاسبة ضريبة الدخل برسم الدفع (الفعلية) إذا أرادت الشركة قيد جميع المعاملات في حسابات الأعمال التجارية حسب المعايير المحاسبية شاملة حسابات ضرائب الدخل المقدرة على حساب صافي الدخل، فإن الفرق بين محاسبة ضريبة الدخل وضريبة الدخل برسم الدفع (الفعلية) يقيّد بمثابة ضرائب دخل مؤجلة في الميزانية العمومية وبيان التغيرات في الوضع المالي. وتجدر الملاحظة أنه خلال حياة الأصل، يساوي مجموع تدفق محاسبة صافي الدخل المتحققة بمجموع تدفق صافي الدخل الخاضعة للضرائب. وبالمثل، يكون مجموع محاسبة ضرائب الدخل مماثلاً لمجموع ضرائب الدخل برسم الدفع. وذلك هو السبب في ظهور ضرائب الدخل المؤجلة عن كل فترة محاسبية. وقد تكون إيجابية أو سلبية. وفي محاسبة الأعمال التجارية، تصنف ضرائب الدخل المؤجلة الخاصة بالمخزونات بمثابة خصوم جارية وتصنف ضرائب الدخل المؤجلة بالنسبة للاهتلاك بمثابة خصوم طويلة الأجل. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قيدت ٩٠ في المائة من الشركات التي شملها مسح نوعاً من أنواع الضرائب المؤجلة<sup>٢٥</sup>. ونظام الحسابات القومية مرّن للغاية بالنسبة لقيّد الضرائب في النظام: "فضريبة الدخل التي تقتطع عند المنبع، مثل الضرائب التي تدفع وقت اكتساب الدخل، والتسديد المسبق المنتظم لضريبة الدخل، يمكن قيدها في الفترة التي سدد الالتزام فيها، ويمكن قيد أي التزام ضريبي نهائي على الدخل في الفترة التي يحد فيها الالتزام" (التي تكون في موعد متأخر عن الفترة التي يتحقق الدخل فيها)<sup>٢٦</sup>. ولأغراض نظام الحسابات القومية، سنستخدم ضرائب الدخل برسم الدفع. وتساوي ضرائب الدخل برسم الدفع ضرائب الدخل المحاسبية ناقصاً ضرائب الدخل المؤجلة. ويتعين أيضاً تعديل صافي الدخل المستخدم لأغراض نظام الحسابات القومية تبعاً لذلك.

<sup>٢٥</sup> مبادئ المحاسبة، تأليف ب. إ. نيدلز، و. ه. ر. أندرسون، و. ج. س. كالدويل، الطبعة الرابعة، الصفحة ١٠٠٤ (شركة هوتن ميلفيل، ١٩٨١).

<sup>٢٦</sup> نظام الحسابات القومية، الفقرة ٨ - ٥٢.

ملاحظة بشأن الاهتلاك والاستنزاف

١ - ٣٤ **الاهتلاك** يطبق في حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية فقط على الأصول الثابتة المنتجة، سواء أكانت ملموسة مثل المباني، والمصانع، والمعدات أم غير ملموسة مثل استكشاف النفط، وتطوير برامج الحاسوب الجاهزة والترفيه، والأعمال التجارية الأدبية أو الفنية الأصلية. ويقيد الاهتلاك في حسابات الأعمال التجارية على نحو منفصل كجزء من المصروفات تحت ثلاثة عناوين مختلفة هي: تكاليف السلع المصنوعة، ومصاريف التشغيل، وعمليات القسم الموقوفة إذا وجد هذا البند الأخير.

١ - ٣٥ **استنزاف الموارد الطبيعية** يعامل في حسابات الأعمال التجارية مثل معاملة الاهتلاك، كجزء من تكاليف السلع والخدمات، لكن يعامل في نظام الحسابات القومية كجزء من التغيرات الأخرى في الحجم في الميزانيات العمومية.

ملاحظة بشأن تقييم المخزونات في حساب المخرجات

١ - ٣٦ لا تشغل محاسبة الأعمال التجارية نفسها بمفهوم المخرجات. فهي تركز على المبيعات وتكاليف السلع المباعة من أجل قياس صافي الدخل. ويحتاج معدو الحسابات القومية إلى استخدام حسابات الأعمال التجارية من أجل استنباط مفهوم المخرجات في نظام الحسابات القومية. وتقاس مخرجات الأنشطة غير المالية كمبيعات صافية من الحسومات، والمرتبعات، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب المبيعات زائداً التغيرات في المخزونات. وبالتالي، فإن تقييم المخزونات أمر هام للغاية لقياس المخرجات والاستهلاك الوسيط، وإجمالي تكوين رأس المال، وإجمالي الناتج المحلي في نهاية المطاف في نظام الحسابات القومية. وتنتج قيم المخزونات المختلفة قيم مخرجات مختلفة. لهذا السبب، ستناقش هذه الملاحظة بتعمق لماذا يتعين إعادة تقييم مخزونات الأعمال التجارية حسب مفهوم نظام الحسابات القومية.

١ - ٣٧ في حسابات الأعمال التجارية، يستخدم العديد من الطرائق لتقييم المخزونات بأسعار التكاليف. وأكثر الطرائق استخداماً

على نحو متواتر هي: طريقة الداخل أولاً يخرج أولاً (FIFO)، وطريقة الداخل أخيراً يخرج أولاً (LIFO)، وطريقة متوسط التكاليف. وتتواءم طريقة الداخل أخيراً يخرج أولاً على أفضل نحو مع الإيرادات وتكاليف السلع المباعة عندما تكون فترة التضخم أو الانكماش ممتدة على وجه الخصوص، لكنها ليست أفضل الطرائق لقياس الميزانية العمومية الجارية؛ وطريقة الداخل أولاً يخرج أولاً أكثر ملاءمة للميزانية العمومية إذ تكون المخزونات الختامية أقرب ما تكون إلى القيم السوقية الجارية. ويوضح الجدول ١ - ٦ أدناه طرائق التقييم حسب نظام الحسابات القومية، والداخل أخيراً يخرج أولاً، والداخل أولاً يخرج أولاً باستخدام طريقة الجرد المستمر، بدلاً عن طريقة القيد الدوري. والقيد بطريقة الجرد المستمر مماثلة للطريقة التي أوصى بها نظام الحسابات القومية وتبنتها بعض شركات الأعمال التجارية. وحسب طريقة الجرد المستمر، تقيد مبيعات ومشتريات كل بند منفرد باستمرار. ومع توفر الحواسيب الشخصية القوية، تبين شركات الأعمال التجارية على نحو متزايد طريقة الجرد المستمر لتحل محل طريقة الجرد الدوري. من الإيضاح الوارد في الجدول ١ - ٦، يمكن استنباط بعض الأساليب الأساسية لتقريب طريقة نظام الحسابات القومية في قياس المخرجات غير المالية. ويقسم الجدول الفترة المحاسبية السنوية إلى فترات فرعية من أجل تحديد دقة الطرائق المستخدمة في قياس المخرجات. ففي الجدول، تقيد المنتجات المنتجة على نحو فوري في المخزونات وتظل هناك حتى سحبها للبيع. وتكمن الفوارق في طرائق التقييم في تقييم المخزونات المسحوبة.

١ - ٣٨ **طريقة نظام الحسابات القومية** تقييم الإضافات إلى المخزونات بالنسبة للسلع المشتراة بأسعار المشتريين، وبالنسبة للأعمال قيد الإنجاز، والمنتجات الجاهزة التي تدخل المخزونات بالأسعار الأساسية السائدة وقت القيد، بينما تقييم المسحوبات بالأسعار التي تباع بها آنذاك. غير أن طريقة نظام الحسابات القومية تقييم المخزونات الختامية (الأصول) بأسعار السوق (التي هي أسعار أساسية) وقت التقييم. ولم تدرج إعادة التقييم هذه في الجدول ١ - ٦.

الجدول ١ - ٦: حساب مخرجات أنشطة إنتاج السلع آخذاً في الاعتبار الطرائق المختلفة لتقييم المخزونات

الفترة	نظام الحسابات القومية			طريقة الداخل أخيراً بخرج أولاً			طريقة الداخل أولاً بخرج أولاً		
	١	٢	السنة	١	٢	السنة	١	٢	السنة
١ - المخزونات الافتتاحية									
الوحدة	٠	٦٠	٠	٠	٦٠	٠	٠	٦٠	٠
القيمة	٠	٣٠٠	٠	٠	٣٠٠	٠	٠	٣٠٠	٠
٢ - الإنتاج									
الوحدة	٦٠	٥	٦٠	٦٥	٥	٦٠	٦٥	٥	٦٥
تكاليف الوحدة	٥	٧	٥	٥	٧	٥	٥	٧	٥
القيمة	٣٠٠	٣٥	٣٠٠	٣٣٥	٣٥	٣٠٠	٣٣٥	٣٥	٣٣٥
٣ - الإضافات إلى المخزونات									
الوحدة	٦٠	٥	٦٠	٦٥	٥	٦٠	٦٥	٥	٦٥
تكاليف الوحدة	٥	٧	٥	٥	٧	٥	٥	٧	٥
القيمة	٣٠٠	٣٥	٣٠٠	٣٣٥	٣٥	٣٠٠	٣٥٥	٣٥	٣٣٥
٤ - المبيعات									
الوحدة	٠	١٠	٠	١٠	١٠	٠	١٠	١٠	١٠
تكاليف الوحدة	٥	٧	٥	٥	٧	٥	٥	٧	٥
القيمة	٠	٧٠	٠	٧٠	٧٠	٠	٧٠	٧٠	٧٠
٥ - المسحوبات من المخزونات									
الوحدة	٠	١٠-	٠	١٠-	١٠-	٠	١٠-	١٠-	١٠-
تكاليف الوحدة	٥	٧	٥	٥	٧ و ٢٧	٥	٥	٧	٥
القيمة	٠	٧٠-	٠	٦٠-	٦٠-	٠	٧٠-	٧٠-	٥٠-
٦ - التغيرات في المخزونات									
الوحدة	٦٠	٥-	٦٠	٥٥	٥-	٦٠	٥٥	٥-	٥٥
القيمة	٣٠٠	٣٥-	٣٠٠	٢٦٥	٢٥-	٣٠٠	٢٦٥	٣٥-	٢٨٥
٧ - المخزونات الختامية									
الوحدة	٦٠	٥٥	٦٠	٥٥	٥٥	٦٠	٥٥	٥٥	٥٥
القيمة	٣٠٠	٢٦٥	٣٠٠	٢٦٥	٢٦٥	٣٠٠	٢٦٥	٢٦٥	٢٨٥
٨ - المخرجات محسوبة كمبيعات + التغيرات في المخزون									
الوحدة	٦٠	٥	٦٠	٦٥	٥	٦٠	٦٥	٥	٦٥
القيمة	٣٠٠	٣٥	٣٠٠	٣٣٥	٤٥	٣٠٠	٣٣٥	٣٥	٣٥٥

<sup>٢٧</sup> طريقة الداخل أخيراً بخرج أولاً، تجعل المخزون الداخل أخيراً (٥ وحدات) بخرج أولاً وتقيّم بالتالي بتكاليف الوحدة ٧ (أي الداخل أخيراً بخرج أولاً). وتقيّم الخمس وحدات المسحوبة الأخرى بتكاليف الوحدة البالغة ٥.

<sup>٢٨</sup> تقيم طريقة الداخل أولاً بخرج أولاً الوحدات العشر المسحوبة بتكاليف الوحدة البالغة ٥ (أي الداخل أولاً بخرج أولاً).

<sup>٢٩</sup> انظر الملاحظة السابقة.



١ - ٣٩ طريقة الداخـل أخيراً يـخرج أولاً تقييم المخزونات الداخلة كما يفعل نظام الحسابات القومية، لكن تقييم المسحوبات بأسعار تكاليف البنود الأخيرة الداخلة إلى المخزونات.

١ - ٤٠ طريقة الداخـل أولاً يـخرج أولاً تقييم المخزونات الداخلة كما تفعل الطرائق الأخرى، لكنها تقييم المسحوبات بأسعار تكاليف البنود المقتناة أولاً.

١ - ٤١ المخرج المحسوب بطريقة نظام الحسابات القومية مقداره ٣٣٥، وهو مماثل للمخرج الفعلي المفترض في الجدول. والمخرج المحسوب بطريقة الداخـل أخيراً يـخرج أولاً مقداره ٣٤٥، وهو أكثر من المخرج الفعلي. والمخرج المحسوب بطريقة الداخـل أولاً يـخرج أولاً مقداره ٣٥٥، وهو الأشد بعداً من المخرج الفعلي مقارنة مع مخرج الداخـل أخيراً يـخرج أولاً. والفرق، أو الخطأ، عبارة عن مكسب رأسمالي يعزى إلى التضخم. وعندما تتناقص الأسعار، تعطي طريقة الداخـل أولاً يـخرج أولاً قيمة أقرب إلى المخرج الفعلي من طريقة الداخـل أخيراً يـخرج أولاً. وتشمل التغيرات في المخزونات المحسوبة بطريقة نظام الحسابات القومية جميع المكاسب (أو الخسائر) الرأسمالية بالنسبة للمخزونات المبعة، وبالتالي يستبعد المخرج المحسوب بنظام الحسابات القومية جميع المكاسب الرأسمالية من المبيعات.

١ - ٤٢ وبالنسبة لتقييم التغيرات في المخزونات والمخزونات الختامية التي تستعمل في الميزانية العمومية، يقيم نظام الحسابات القومية جميع المخزونات بأسعار السوق الجارية، وبالتالي يجب إعادة تقييم التغيرات في المخزونات والمخزونات الختامية بحسب تكاليف الوحدة البالغة ٧. وتساوي المخزونات الختامية، بعد إعادة التقييم، ٣٨٥ (٧ × ٥٥)، وهي أعلى من المخزونات الختامية الواردة في الجدول ١ - ٦ بمقدار ١٢٠ وحدة. ويمثل هذا الفرق المكسب الرأسمالي بالنسبة للسلع المتبقية في المخزونات. كما توضح النتائج المدرجة في الجدول، في حالة التضخم، أن طريقة الداخـل أولاً يـخرج أولاً أنتجت قيمة للمخزونات الختامية قريبة من قيمتها السوقية، بينما كانت قيمة الداخـل أخيراً يـخرج أولاً هي الأبعد.

١ - ٤٣ ليست هناك طريقة مختصرة سهلة ودقيقة لتحويل قيم المخزونات إلى نظام الحسابات القومية حسب طريقتي الداخـل أخيراً يـخرج أولاً والداخـل أولاً يـخرج أولاً من غير توفر معلومات مفصلة كما هو مبين في الجدول ١ - ٦. وفي الواقع، من الأفضل قيام محاسبي الأعمال التجارية بإعادة التقييم في المرحلة الأخيرة من جمع البيانات من قيام معدي الحسابات القومية بإعادة تقييمها. ويكون من المهم للمحاسبة القومية إذا وافق محاسبو الأعمال التجارية على تقييم المخزونات حسب توصية نظام الحسابات القومية، لكن من غير المرجح ذلك لأن البنوك والمحللين الماليين يريدون دائماً تقييم المخزونات بأشد الأساليب محافظة، أي بقيمة التكاليف أو السوق أيهما أقل. وثمة طريقة أخرى لتقريب التغيرات الصحيحة في

المخزونات بالنسبة لحساب المخرجات هي أن يطلب من الأعمال التجارية معلومات عن الإضافة إلى، والسحب من، المخزونات مقيمة بأسعار السوق وقت دخولها إلى المخزونات أو سحبها منها، ثم حساب التغير في المخزونات بمثابة الفرق بين الإضافات والمسحوبات بدلاً عن حسابها بمثابة الفرق بين المخزونات الختامية والمخزونات الافتتاحية. غير أنه، طالما تظل الأسعار ثابتة دون تغير ستكون المخرجات والمخزونات مماثلة بصرف النظر عن طريقة التقييم المستعملة. وستكون الأخطاء كبيرة إذا ارتفعت الأسعار أو انخفضت على وجه السرعة. ويبيّن الفصل الثالث طريقة تقريب حسب ممارسات هيئة الإحصاء الكندية.

## ٢ - الصلة بين بيان الدخل وحسابات نظام الحسابات القومية

١ - ٤٤ يمثل بيان دخل الأعمال التجارية المصدر الرئيسي للمعلومات الخاصة بتجميع حسابات الإنتاج، وحسابات توزيع الدخل الأولي والثانوي لقطاع الشركات غير المالية أو لقطاع المؤسسات المالية في نظام الحسابات القومية. ولتجميع حسابات نظام الحسابات القومية يلزم توفر المزيد من المعلومات المفصلة عما هو منشور عادة للاستهلاك العام. ستجري مناقشة شرح التفاصيل الضرورية باستفاضة في هذا الجزء. ومع توفر التفاصيل اللازمة، سيتم أولاً ترتيب البيانات من بيانات دخل الأعمال التجارية في حسابات وسيطة، وهو المصطلح الذي استخدمه خبراء الإحصاء الفرنسيون<sup>٣٠</sup> ثم يجري تعديل الحسابات الوسيطة لتتطابق مع مفاهيم نظام الحسابات القومية للوصول إلى حسابات نظام الحسابات القومية في صورتها النهائية.

١ - ٤٥ طريقة تجميع حسابات نظام الحسابات القومية من حسابات الأعمال التجارية في هذا الفصل هي كما يلي:

(أ) أولاً، تصنيف البنود المدرجة في بيان الدخل إلى معاملات نظام الحسابات القومية؛

(ب) ثانياً، تجميع البنود المعاد تصنيفها في حسابات وسيطة تكون قريبة للغاية من نظام الحسابات القومية من الناحية المفاهيمية؛

(ج) ثالثاً، تعديل البنود المدرجة في الحسابات الوسيطة لجعلها متوافقة تماماً مع نظام الحسابات القومية. ويمكن إجراء هذا التعديل فقط من قبل معدي الحسابات القومية على أساس معلومات لا تكون متوفرة عادة لمحاسبي الأعمال التجارية.

١ - ٤٦ فيما يتعلق بتصنيف بنود واردة في حسابات الأعمال التجارية إلى معاملات نظام الحسابات القومية، من الأمور الأشد أهمية تحديد الفئات التالية في نظام الحسابات القومية:

<sup>٣٠</sup> انظر توحيد الحسابات، المبادئ والتطبيق العملي، إعداد فرانسيس روس، وزارة التعاون والتنمية، باريس، (١٩٨٩).

- (أ) **المخرجات** هي مفهوم من مفاهيم نظام الحسابات القومية وليست من مفاهيم حسابات الأعمال التجارية في بعض البلدان، إذ تشمل المخرجات الأولية والثانوية على حد سواء. وتدرج بعض المخرجات الثانوية مثل الربوع في الفئة (و) بالنسبة للدخول الأخرى (انظر الجدول ١ - ٣). ويجب تجميع كافة الإيرادات التي يمكن اعتبارها مخرجات حسب نظام الحسابات القومية. ومن أجل حساب المخرجات الرئيسية من بيانات الدخل في حسابات الأعمال التجارية، من الضروري طرح تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع من صافي المبيعات الأمر الذي يتم دائماً في حسابات الأعمال التجارية بإدراج تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع كجزء من تكاليف السلع المبيعة (انظر الجدول ١ - ٧ (أ)، الصفحة ٢٩). وهكذا، يكون السطران A1 وA2 غير ضروريين عادة. غير أنه من أجل تصنيف مشروع في فئة الصناعة التحويلية، أو الاتجار، أو الخدمات الأخرى من الضروري تمييز أنواع المخرجات المختلفة. ففي مثالنا الوارد في الجدول ١ - ٧، من الضروري تمييز مخرجات الصناعات التحويلية وهوامش التجارة (التي هي مخرج أحدثته إعادة بيع السلع المشتراة من مشاريع أخرى). ويعطي صافي مبيعات السلع المشتراة لإعادة البيع ناقصاً تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع قيمة هامش التجارة<sup>٣١</sup>. ويعطي صافي مبيعات السلع المصنوعة بعد التعديل للتغيرات في مخزونات السلع الجاهزة وشبه الجاهزة مخرجات السلع المصنوعة. وإذا كانت القيمة المضافة لهوامش التجارة أعلى من القيمة المضافة للسلع المصنوعة، يصنف المشروع كمشروع تجار، ويكون هامش التجارة هو المخرج الرئيسي؛ وخلافاً لذلك، يصنف المشروع بمثابة صناعة تحويلية (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٥ - ٧). نحاول هنا تبسيط المثال، وخلافاً لذلك قد ينتج المشروع أيضاً بعض الخدمات للبيع. وبالنسبة لحسابات قطاع المؤسسات، من غير المهم تمييز أنواع مختلفة من المخرجات. ويبيّن الجدول ١ - ٩ (أ) (الصفحة ٣٢)، الحسابات الوسيطة للمخرجات المجمعة من الجدول ١ - ٧. ولا تعتبر عادة المعاملات داخل المشروع فيما بين منشآته إيرادات للمشروع، لكن في نظام الحسابات القومية، يجب تقدير مخرجات المنشآت وإضافتها إلى مخرجات المشروع. ومن أجل عدم زيادة القيمة المضافة، تعامل نفس المخرجات بالتالي كاستهلاك وسيط للمشروع؛
- (ب) **الاستهلاك الوسيط** يستدعي في تكاليف السلع المصنوعة تحديد مصاريف البيع والمصاريف العامة والمصاريف الأخرى، وتكاليف المدخلات الوسيطة للسلع والخدمات حسب نظام الحسابات القومية. من ناحية أساسية، تستدعي مهمة التحديد إزالة تكاليف العمالة، والاهتلاك، والضرائب الأخرى على الإنتاج، ودخل الملكية، والتحويلات الجارية، والمكاسب أو الخسائر الرأسمالية من المصروفات أعلاه. ويبيّن الجدولان ١ - ٩ (ب)، و١ - ٩ (ج) كيفية تجميع الاستهلاك الوسيط من الجدول ١ - ٧؛
- (ج) **تعويضات المستخدمين** تشمل الأجور والرواتب، والتعويضات الأخرى المتعلقة بالعمل وبعض المدفوعات من قبل الشركات التي لا تكون متعلقة بالعمل مثل أية مدفوعات لا تنطوي على صناديق قائمة لاحتياجات خاصة للموظفين، ومعاليهم، مثل مزايا التعليم، ومزايا التأمين الصحي، والمزايا التي تدفع عند الوفاة والحوادث، ومعاشات التقاعد، الخ. وتسمى المدفوعات غير المتعلقة بالعمل في نظام الحسابات القومية مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة غير الممولة (نظام الحسابات القومية، الفقرتان ٧ - ٤٥ و٧ - ٤٦). وتعويضات المستخدمين هي جزء من القيمة المضافة في الجدول ١ - ٩ (د)؛
- (د) **الاهتلاك والاستنزاف** (النفاد) يجب تحديدهما نظراً لعدم معاملتهما كاستهلاك وسيط حسب نظام الحسابات القومية. وهذا البنودان هما جزء من إجمالي القيمة المضافة في الجدول ١ - ٩ (د)؛
- (هـ) **الضرائب الأخرى على الإنتاج** تشمل ضرائب الملكية، والرسوم على استخدام المعدات، ومدفوعات تراخيص الأعمال التجارية، وضرائب التمغة، وضرائب التلوث، وضرائب التوظيف، الخ. والإعانات الأخرى على الإنتاج هي عكس الضرائب المذكورة أعلاه. وهذه البنود هي جزء من القيمة المضافة في الجدول ١ - ٩ (د)؛
- (و) **التحويلات الجارية** تشمل المساهمات الخيرية، وأقساط التأمين، ومطالبات التأمين، والغرامات، والجزاءات. وقد تصنف التحويلات الجارية في حسابات الأعمال التجارية بمثابة مصروفات تشغيل، ودخول أخرى، ومكاسب وخسائر غير عادية. ومدفوعات التعويض الثانوية غير المغطاة بالتأمين والمقررة إزامياً بأمر من محكمة أو بتسوية خارج إطار المحكمة تدرج أيضاً هنا (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٨ - ٩٨). وهذه البنود هي جزء من القيمة المضافة في الجدول ١ - ٩ (د)؛
- (ز) **التحويلات الرأسمالية** قلما تظهر في حسابات الأعمال التجارية. لكن، في بعض البلدان النامية، قد تظهر نظراً لأن الشركات تتلقى هبات في شكل معدات، أو أموال لشراء

<sup>٣١</sup> تشمل هوامش التجارة عادة مكاسب أو خسائر اقتناء المخزونات. وللحصول على هامش التجارة في نظام الحسابات القومية، يجب إزالة مكاسب أو خسائر الاقتناء. ويمكن تحقيق الإزالة بقياس المخزونات على نحو دقيق، في هذه الحالة بإعادة تقييم تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع بأسعار السوق الجارية.

الدفع، يتعين من ناحية المبدأ أن توزع إلى معاملات مع مؤسسات الوساطة المالية، الأمر الذي يستدعي احتساب رسوم الخدمات المدفوعة إلى مؤسسات الوساطة (لكي تعامل كاستهلاك وسيط للشركة) ومعاملات مع أطراف أخرى لا ينتج عنها إنتاج أي مخرج لرسوم الخدمات. ولا يبيّن هذا التمييز في الجدول ١ - ٧ حتى لا يكون مزدحماً.

### ٣ - الحساب الوسيط للإنتاج والدخل

١ - ٤٨ - تتيح المعلومات المدرجة في الجدول ١ - ٧ إعداد حسابات وسيطة في الجدول ١ - ٩ لاستخدامها لاحقاً في تركيب نظام الحسابات القومية. ويتألف الحساب الوسيط المستنتج من بيانات دخل الأعمال التجارية فقط من حساب الإنتاج، لكنه يوفر معظم المعلومات اللازمة لتجميع حسابات أخرى حتى حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به.

١ - ٤٩ - ويتألف الحساب الوسيط من ثلاثة أجزاء هي: المخرجات والأسعار الأساسية (الجدول ١ - ٩ (أ))، والاستهلاك الوسيط بأسعار المشتريين (الجدولان ١ - ٩ (ب) و ١ - ٩ (ج))، والقيمة المضافة (الجدول ١ - ٩ (د)). وتحسب القيمة المضافة بطريقتين: على أنها الفرق بين المخرجات والاستهلاك الوسيط وعلى أنها مجموع المكونات الأخرى في بيان دخل الأعمال التجارية. وهذه نقطة هامة إذ يمكن تجميع القيمة المضافة /أو إجمالي فائض التشغيل الخاص بالحساب الوسيط من بيان الدخل على نحو مباشر.

١ - ٥٠ - والصيغة المستخدمة هنا للحساب الوسيط الخاص بالشركات غير المالية صيغة عامة تتميز بالخصائص التالية:

(أ) تضطلع الشركة على حد سواء بإنتاج (أو تصنيع) السلع وتسويق وبيع منتجاتها الذاتية بالإضافة إلى منتجات تنتجها شركات أخرى. ونظراً لوجود نشاط إعادة بيع المنتجات التي أنتجها منتجون آخرون، فإنه يجب أن تشمل مخرجات هذه الشركة هوامش التجارة، التي تحسب مع المخرجات المصنوعة في الجدول ١ - ٩ (أ) بطرح تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع من صافي المبيعات؛

(ب) المهم هنا فقط مخرجات الشركة بأكملها ولم تجر محاولة لفصل مخرجاتها من إنتاجها الذاتي. وخلافاً لذلك، فإن تحديد هوامش التجارة يستدعي فصل صافي مبيعات السلع المشتراة لإعادة البيع من صافي المبيعات الأخرى؛

(ج) يفترض عدم وجود عمليات موقوفة (الفئة m) في الجدول ١ - ٣) والمكاسب أو الخسائر غير العادية صافية من الضرائب (الفئة n)، وخلافاً لذلك يتعين توزيع المعلومات من هاتين الفئتين إلى مكوناتها المختلفة وإدراجها إما في الدخل الأخرى، أو المصروفات الأخرى، أو الضرائب على الدخل، أو المكاسب الرأسمالية صافية من الخسائر.

المعدات، أو هدايا كبيرة، أو شطب ديون علي نحو طوعي من قبل الدائنين. وفي البلدان المتقدمة، تشمل منح الاستثمار التي تدفعها الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية إلى المشاريع؛ وشطب الديون التجارية بموجب اتفاقيات ثنائية مباشرة بين المشاريع أو من خلال تعويض تدفعه الحكومة على نحو غير مباشر (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١١ - ٢٣).

ويتعين أيضاً أن تشمل التحويلات الرأسمالية الضرائب غير المنتظمة وغير المتواترة المفروضة على قيم الأصول أو صافي قيم الشركات، وعلى التحويلات الرأسمالية. بالإضافة إلى ذلك، تضمن هنا المدفوعات الكبيرة المقدمة تعويضاً عن ضرر كبير أو خطير غير مغطى ببوليصة تأمين صدر بشأنها أمر من المحكمة أو بتسوية خارج إطار المحكمة (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٠ - ١٤١). لم يرد مثال لتحويلات رأسمالية في الجدول ١ - ٧، لكن إذا ظهرت، يجب أن تكون جزءاً من القيمة المضافة في الجدول ١ - ٩ (د)، على نحو مماثل للمكاسب والخسائر الرأسمالية؛

(ح) دخل الملكية يشمل الفوائد، والحصص الموزعة، والربوع على الأصول غير المنتجة، وإيرادات حصص رأس المال. ودخل الملكية هو جزء من القيمة المضافة في الجدول ١ - ٩ (د)؛

(ط) إعادة التقييم تشمل مكاسب وخسائر رأس المال، وخفض المخزونات، وشطب الديون المدومة<sup>٣٢</sup> عندما تنتج عن قرار أحادي الطرف، وإذا لم يكن كذلك تقيّد كتحويلات رأسمالية؛

(ي) التغيرات الأخرى في الحجم تشمل استنزاف الموارد الطبيعية.

١ - ٤٧ - يبيّن الجدول ١ - ٧ الصلة بين بنود في بيانات الدخل في حسابات الأعمال التجارية وبنود في حسابات نظام الحسابات القومية. لهذا الغرض، وزع بيان الدخل في الجدول ١ - ٣ بمزيد من التفصيل. لكن، أدمجت بعض التفاصيل في تكاليف السلع المصنوعة نظراً لعدم الحاجة إلى تفصيلها إلى عمالة ثابتة وعمالة مباشرة. وعمليات القسم الموقوفة (الفئة m)، والمكاسب أو الخسائر غير العادية (الفئة n)، والأثر التراكمي للتغيير في مبادئ المحاسبة (الفئة o) تظهر فقط على نحو غير متواتر وبالتالي لم يجر تفصيلها. ويكفي القول إنه يجب ذكر هذه الفئات الخاصة بتفصيل فيما يتعلق بالمبيعات، وتكاليف السلع المباعة، وتكاليف السلع المصنوعة، والضرائب المدفوعة على صافي الدخل، وادخارات الضريبة حتى يمكن تمييزها مع معاملات نظام الحسابات القومية ومعالجتها مثل المعاملات الواردة في الفئات الأعلى منها (a-k). وفي الدخول الأخرى (الفئة f) والمصروفات الأخرى (الفئة g) والفائدة برسم القبض والفائدة برسم

<sup>٣٢</sup> لا مماثل شطب الديون المدومة المخصّصات المرصودة لتغطية الديون المشكوك فيها.

١ - ٥١ ويمكن مراجعة الأخطاء في الحساب الوسيط بسهولة أكثر إذا أعيد ترتيب بيان دخل الأعمال التجارية بوضعه في حساب إعادة تنظيم بيان الدخل وفق جدول الاستخدامات والموارد حسبما هو مبين في الجدول ١ - ٨ في الصفحة ٣٢. وتبين الاستخدامات على الجانب الأيسر من الجدول وتبين الموارد على الجانب الأيمن منه. ويتعين أن يكون مجموع الاستخدامات مساوياً لمجموع الموارد. ويبين الجدول ١ - ٨ فقط إطاراً عاماً. وخلافاً لذلك يتعين الإسهاب فيه ليشمل كافة البنود المفصلة الواردة في الجدول ١ - ٧. وعندما تحرك البنود من جانب في الجدول إلى الجانب الآخر لتشكل جزءاً معيّناً من الحساب الوسيط المبين في الجدول ١ - ٩، يتعين تغيير علامات البنود المدرجة في الجدول ١ - ٨ على سبيل المثال، في الجدول ١ - ٩، عند تحريك تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع إلى الجانب الأيمن من أجل حساب المخرجات، فإن قيمتها تصبح سالبة. وإذا لم يعد الجدول ١ - ٨، فإن ثمة طريقة أخرى لمراجعة الأخطاء هي التحقق مما إذا كانت القيمة المضافة المحسوبة بطريقتين مختلفتين هي نفس القيمة.

١ - ٥٢ وفي الجدول ١ - ٩ (د)، تحسب القيمة المضافة بالأسعار الأساسية بإحدى طريقتين بديلتين هما: (أ) بمثابة متبق، أي الفرق بين المخرجات والاستهلاك الوسيط أو (ب) على نحو مباشر بمثابة حاصل جمع تعويضات المستخدمين، والضرائب الأخرى على الإنتاج صافية من الإعانات الأخرى على الإنتاج، وإجمالي فائض التشغيل. ويكون إجمالي فائض التشغيل بدوره هو حاصل جمع الاهتلاك، والإضافات إلى الأرباح المحتجزة، ودخل الملكية برسم الدفع، والتحويلات الجارية برسم الدفع، والاستنزاف، والخفض في المخزونات، والمخصصات لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها ناقصاً مجموع دخل الملكية برسم القبض، والتحويلات الجارية برسم القبض، وصافي المكاسب من بيع الأصول المالية وغير المالية. وإجمالي فائض تشغيل الشركة هو صافي الدخل المستمد من أنشطة إنتاجها الذاتي. وللوصول إلى فائض التشغيل، يمكن البدء ببند الإضافة إلى الأرباح المحتجزة في الجدول ١ - ٧ (ج). لكن نظراً لأن جزءاً من الإضافة إلى الأرباح المحتجزة يأتي من دخول غير متعلقة بالإنتاج مثل دخل الملكية، والتحويلات الجارية برسم القبض، وصافي المكاسب الرأسمالية، فإنه يجب أن يطرح هذا الجزء من الإضافة إلى الأرباح المحتجزة. ويجب أن يضاف مرة أخرى إلى الأرباح المحتجزة الدخل من الإنتاج المدفوع للغير (دخل الملكية برسم الدفع والتحويلات الجارية برسم الدفع) وذلك من أجل استنباط فائض التشغيل. بالإضافة إلى ذلك، يكون الاهتلاك، والاستنزاف، وخفض المخزونات، ومخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها جزءاً من إجمالي فائض التشغيل.

٤ - تعديل الحسابات الوسيطة للحصول على حسابي الإنتاج والدخل في نظام الحسابات القومية

١ - ٥٣ حسبما نوقش سابقاً، يلزم تعديل الحساب الوسيط من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى حسابات نظام الحسابات

القومية. والمبادئ العامة المستخدمة للتعديل مبيّنة في الجدول ١ - ١٠ (الصفحة ٣٤) والآثار التفصيلية على حسابات الإنتاج وحسابات الدخل مبيّنة في الجداول ١ - ١١ (أ) إلى (هـ). وفيما يلي التعديلات الرئيسية بالإضافة إلى التعديلات الثانوية التي جرت مناقشتها بالفعل.

(أ) تضمين المخرجات بالنسبة للاستهلاك الوسيط ورسملة المخرجات لأغراض الاستعمال النهائي الذاتي

١ - ٥٤ توجد أربعة أنواع إضافية من المنتجات (السلع أو الخدمات) التي يلزم تضمينها كمخرجات للشركة حسب نظام الحسابات القومية لكنها لا تعامل كذلك في حسابات الأعمال التجارية (انظر الجدول ١ - ١٠ والجدول ١ - ١١ (أ) للإيضاح):

(١) **مخرجات السلع والخدمات التي تنتجها منشأة وتستخدمها منشأة أخرى، جميعها داخل الشركة:** تتجاهل حسابات الأعمال التجارية (أو ترصد) هذه المعاملات. وبالنسبة لنظام الحسابات القومية تقيد قيم هذه المعاملات كمخرجات وكذلك كاستهلاك وسيط للشركة، وبالتالي لا تتغير القيمة المضافة بهذا التعديل. وهذا التعديل تجميلي أكثر بالنسبة لحسابات الدخل نظراً لأنه لا يغير القيمة المضافة لكنه هام جداً لتحليل المدخلات - المخرجات نظراً لأن الأخير يركز على دراسة تكاليف الإنتاج لكل وحدة من المخرجات.

(٢) **تكاليف البحث والتطوير المستعملة داخلياً:** تعامل حسابات الأعمال التجارية في الولايات المتحدة وفي بلدان عديدة هذه التكاليف بمثابة مصروفات. وبالنسبة لنظام الحسابات القومية، الفقرة (٦ - ١٦٤)، من المرغوب فيه معاملة البحث والتطوير لأغراض الاستعمال الداخلي بمثابة مخرج للشركة التي تنتجها. ومن ثم تستهلك الشركة هذا المخرج داخلياً. ويتعين إضافة تكاليف البحث والتطوير إلى كل من المخرجات والاستهلاك الوسيط للشركة على حد سواء، حتى لا تتغير القيمة المضافة بعد التعديل. وإذا عاملت حسابات الأعمال التجارية في بلدان أخرى هذا البند على نحو مختلف، قد يكون التعديل النهائي مختلفاً. ومع التعديل، يبدو كأن تكاليف البحث والتطوير قد حسبت مرتين. والسبب هو أن الشركة أنتجت مخرج البحث والتطوير أولاً وهكذا حسبت كافة تكاليف البحث والتطوير، ثم استهلك مخرج البحث والتطوير داخلياً لإنتاج سلع وخدمات وبالتالي جعل جزءاً من الاستهلاك الوسيط مرة أخرى. ولا يغير معاملة البحث والتطوير في نظام الحسابات القومية القيمة المضافة للشركات.

(٣) **تكاليف الإعمار للحساب الخاص، الإصلاحات الرئيسية:** ترسم حسابات الأعمال التجارية عادة هذه المصروفات ويعاملها نظام الحسابات القومية معاملة مماثلة. غير أن

(٢) وعندما تنطوي المعاملة على وساطة مالية كتقديم القروض من بنوك، يفترض وجود رسوم خدمة ضمنية يتقاضاها الوسطاء الماليون على الفائدة برسوم القبض وعلى الفائدة برسوم الدفع، كما يلي:

الفائدة برسوم القبض تساوي "الفائدة الخالصة" ناقصاً رسوم الخدمات المتقاضاة من قبل الوسطاء الماليين.

١ - ٥٧ وتمثل "الفائدة الخالصة" دخل الملكية المحول من المقترضين إلى المقرضين عن طريق البنوك وما يمثّلها. ومن الآن فصاعداً، تسمى "الفائدة الخالصة" صافي الفائدة. وبافتراض نسبة رسوم الخدمات إلى الفائدة برسوم الدفع وافترض نسبة رسوم الخدمات إلى الفائدة برسوم القبض، يمكننا تقسيم الفائدة برسوم الدفع والفائدة برسوم القبض إلى رسوم خدمات ودخل ملكية، أي:

#### (١) بالنسبة للفائدة برسوم الدفع

رسوم الخدمات = الفائدة برسوم الدفع × (نسبة رسوم الخدمات إلى الفائدة برسوم الدفع)

صافي الفائدة برسوم الدفع = الفائدة برسوم الدفع - رسوم الخدمات.

#### (٢) بالنسبة للفائدة برسوم القبض

رسوم الخدمات = الفائدة برسوم القبض × (نسبة رسوم الخدمات إلى الفائدة برسوم القبض)

صافي الفائدة برسوم القبض = الفائدة برسوم القبض + رسوم الخدمات.

١ - ٥٨ يعامل مجموع رسوم الخدمات المدفوعة على الفائدة برسوم القبض وعلى الفائدة برسوم الدفع كجزء من الاستهلاك الوسيط للشركة. وبهذه المعاملة، يتم تعديل القيمة المضافة الخاصة بالشركة إلى أسفل من قيمة الحساب الوسيط.

١ - ٥٩ يتعين حساب نسب رسوم الخدمات إلى الفائدة برسوم القبض أو إلى الفائدة برسوم الدفع باستخدام معلومات من جميع الوسطاء الماليين. وبالتالي، يمكن فقط إجراء التعديلات من قبل معدي الحسابات القومية. ويمكن تطبيق هذا التعديل على (١) شركة منفردة أو على (٢) القطاعات المؤسسية حيث تصنف وتجمع الشركات المنفردة فيها. والتعديل (٢) أكثر ملاءمة نظراً لأن المرء يحتاج فقط إلى معلومات عن الفائدة برسوم الدفع والفائدة برسوم القبض بين الوسطاء الماليين والقطاعات المؤسسية. لكن، مع ذلك التعديل وحده، لا تتوفر للمرء المعلومات اللازمة لتقسيم القطاع المؤسسي إلى قطاعات فرعية.

#### (ج) التعديل بالنسبة لأقساط التأمين

١ - ٦٠ كما هي الحال بالنسبة لدخل الفائدة، تشمل مدفوعات أقساط التأمين جزءاً واحداً هو رسوم خدمات مدفوعة إلى شركات التأمين وجزءاً آخر هو تحويل جاز من مشتري بوليصة

حسابات الأعمال التجارية في بعض البلدان<sup>٣٣</sup> لا تحسب المصروفات الرأسمالية للحساب الخاص كجزء من الإيرادات (مبيعات للذات)، لأنها تعتبر كمصروفات رأسمالية، وليست كمصروفات لتحقيق إيرادات. وترسمل المصروفات الرأسمالية للحساب الخاص في الميزانيات العمومية وفي بيان التغيرات في المركز المالي. ومن أجل موازنة مصادر هذه المصروفات الرأسمالية، تدرج قيمة سالبة بنفس القدر في الأصول الجارية. وفي نظام الحسابات القومية، يتعين قيد تكاليف الإعمار والإصلاحات الرئيسية كمخرجات تستخدمها الشركة بمثابة تكوين رأسمال. وسيؤثر التعديل في المخرجات، والاستهلاك الوسيط، والقيمة المضافة، وفائض التشغيل.

#### (٤) تكاليف تطوير برامج الحاسوب، والأعمال الترفيهية

والأدبية والفنية الأصلية: تعامل حسابات الأعمال التجارية هذه التكاليف بمثابة مصروفات لتحقيق إيرادات. ويعاملها نظام الحسابات القومية بمثابة مخرجات وتكوين رأسمال على حد سواء. لذلك، يجب قيد هذه التكاليف كمخرجات وأيضاً بمثابة تكوين رأس المال. وتكون المعاملة مماثلة للمعاملة في (٣) إذا رسملتها الأعمال التجارية. وينتج عن الرسملة زيادة الإضافة إلى أرباح الأعمال التجارية التي تضاف إلى الأرباح المحتجزة بمقدار كامل التكاليف. ولذلك، يستدعي هذا التعديل زيادة فائض التشغيل وبالتالي القيمة المضافة. ويوضح الجدولان ١ - ١١ (أ) و(ب) هذا التعديل.

١ - ٥٥ والمعلومات اللازمة للتعديلات أعلاه لا تقيد عادة في حسابات الأعمال التجارية المنشورة بل يمكن الحصول عليها من دفاتر حسابات الأعمال التجارية.

#### (ب) تعديل الفائدة برسوم القبض والفائدة برسوم الدفع

١ - ٥٦ يعامل نظام الحسابات القومية دخول الفائدة على نحو مختلف من معاملة حسابات الأعمال التجارية استناداً إلى ما إذا كانت ناتجة عن معاملات مع وسطاء ماليين أو غير ذلك:

(١) عندما لا تنطوي المعاملة على وساطة مالية، أي عند اقتراض الأموال من مؤسسات غير مالية أو إقراضها بواسطة مؤسسات غير مالية، تعامل الفائدة بأكملها بمثابة دخل ملكية. وتعامل جميع الفائدة برسوم الدفع أو برسوم القبض على السندات بضمنان، أو الكمبيالات، أو الأوراق المالية، أو القروض من المؤسسات غير المالية (الأسر المعيشية، المؤسسات غير الهادفة للربح، الحكومة، الشركات غير المالية). بمثابة دخل ملكية.

<sup>٣٣</sup> تقيد بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية التي تتبنى "الخطة المنسجمة مع المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريتشوس" في الأقل جزءاً من هذه المصروفات إيرادات محتسبة مقابل زيادة في الأصول.

المدفوعة بدراسة حسابات أعمال شركات التأمين. وبالتالي بإمكان معدي الحسابات القومية عزوه بسهولة أكثر.

#### ( و ) التعديل بالنسبة للضرائب

١ - ٦٤ قد تشمل الضرائب على الدخل ضرائب على صافي الدخل بالإضافة إلى اقتطاعات ضريبية، وضرائب رأسمالية. وقد تكون بعض الاقتطاعات الضريبية إعانات بالفعل مثل الإعانات على التوظيف، وتخفيض التلوث، الخ. وإذا كانت هناك حاجة لدراسة الضرائب مقابل الإعانات، يتعين فصل الضرائب برسم الدفع عن الإعانات على الإنتاج، وخلافاً لذلك يتعين فقط قيد صافي الضرائب المدفوعة نظراً لأن الفصل يستدعي التعاون التام من قبل محاسبي الأعمال التجارية للشركات. ويوصي نظام الحسابات القومية أيضاً باستخدام الضرائب التي تدفع وقت اكتساب الدخل (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٨ - ٥٢).

#### ( ز ) تعليقات على الحسابات النهائية

##### لنظام الحسابات القومية

١ - ٦٥ بشكل عام، يعدل إجمالي القيمة المضافة في حساب الإنتاج إلى أعلى بقيمة التكاليف المرسمة لتطوير برامج الحاسوب، والأعمال الترفهية والأدبية والفنية الأصلية وإلى أسفل بقيمة رسوم الخدمات المدفوعة للتأمين والوساطة المالية.

١ - ٦٦ إن تخصيص حساب الدخل الأولي (الجدول ١ - ١١ ج)، الصفحة ٣٦، هو ببساطة إعادة ترتيب لبنود قيدت كجزء من فائض التشغيل في الجدول ١ - ٩ (د) باستبدال الفائدة برسم القبض ليحل محلها صافي الفائدة برسم القبض، واستبدال أقساط التأمين على غير الحياة المدفوعة ليحل محلها صافي أقساط التأمين برسم الدفع نظراً لمعاملة رسوم الخدمة على الفائدة وعلى أقساط التأمين بمثابة استهلاك وسيط في حساب الإنتاج.

١ - ٦٧ يستدعي حساب توزيع الدخل الثانوي (الجدول ١ - ١١ د) تحديداً إضافياً لبنود معينة مصنفة في نظام الحسابات القومية وهي: المساهمات الاجتماعية والمساهمات الخيرية المحتسبة وغير الممولة. فالأخيرة غير مسموح معاملتها كتكاليف إنتاج سواء بحسب القانون أو بحسب المعايير المحاسبية، وتقيد عادة في حسابات الأعمال التجارية بمثابة مصاريف أخرى. وتضمن الأولى عادة في تعويضات الموظفين.

١ - ٦٨ المساهمات الاجتماعية المحتسبة غير الممولة: تغطي هذه المساهمات مدفوعات أرباب العمل إلى المستخدمين، أو المعالين من مصادرهم الذاتية من غير مشاركة صندوق منشأ لاحتياجات خاصة غير متعلقة بالعمل مثل بدلات التعليم، والمرض، والإصابات، والمعاشات للمستخدمين وخلفهم. وهذه المساهمات هي أيضاً جزء من تعويضات المستخدمين (نظام الحسابات القومية، الفقرة

التأمين إلى المطالبين. ومرة أخرى، تسليماً بأن نسبة رسوم خدمات التأمين إلى أقساط التأمين معلومة، يمكن تقدير رسوم خدمة التأمين المدفوعة من قبل الشركة. وتعامل رسوم الخدمات المدفوعة كجزء من الاستهلاك الوسيط من قبل الشركة. ويعامل المتبقي كتحويل جار من الشركة إلى شركات التأمين. وبهذا التعديل، يتم تعديل القيمة المضافة للشركة إلى أسفل من قيمة الحساب الوسيط.

#### ( د ) التعديل لاستهلاك رأس المال الثابت

١ - ٦١ لا يماثل استهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية الاهتلاك في حسابات الأعمال التجارية. ويعرّف استهلاك رأس المال الثابت بأنه النقص في القيمة الجارية للأصول الثابتة المملوكة والمستخدمه خلال الفترة المحاسبية. ويتسم الاهتلاك في حسابات الأعمال التجارية بقصورين رئيسيين هما: (١) عدم إعادة تقييم الأصول الثابتة بأسعار السوق الجارية حيث يتم تقييمها دائماً بالقيمة الدفترية، (٢) تستند طرائق الاهتلاك إلى اعتبارات سداد الضرائب وليس لأسباب اقتصادية. وبالتالي، يلزم تقدير استهلاك رأس المال الثابت على نحو مستقل من قبل معدي الحسابات القومية عادة باستخدام طريقة الجرد المستمر. وبالتالي يكون لاستهلاك رأس المال الثابت قيمة تختلف عن الاهتلاك، مما يجعل صافي فائض التشغيل مختلفاً عند استبدال الاهتلاك المبين في الجدول ١ - ٩ باستهلاك رأس المال الثابت. وطالما أن استهلاك رأس المال الثابت غير متاح، بإمكان المرء الحصول على إجمالي فائض التشغيل فقط.

١ - ٦٢ وليس من السهل تقدير استهلاك رأس المال الثابت ما لم تتوفر للمرء سلسلة طويلة من الاستثمار السنوي في أصول ثابتة بحسب أنواع السلع. وفي هذه الحالة، بالإمكان استعمال اهتلاك الأعمال التجارية لكن يتعين تعديله من التكاليف التاريخية إلى الأسعار الجارية (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٦ - ١٨٤). ومن ناحية أخرى، فإن الاهتلاك من غير تعديل ذو قيمة تحليلية كبيرة أيضاً في التحليل المالي إذ أن القيمة هي جزء من النقد المتاح للشركة، أو القطاع المؤسسي، أو الاقتصاد بأكمله للاستخدام لأغراض الاستثمار في أصول مالية وغير مالية.

#### ( هـ ) التعديل بالنسبة لدخل الملكية المعزوة

##### لحاملي بوليصات التأمين

١ - ٦٣ يخصص نظام الحسابات القومية دخل الملكية الذي تقبضه شركات التأمين عند استثمار احتياطياتها الفنية إلى حاملي بوليصات التأمين. وفي الواقع، لا يحتفظ حاملو بوليصات التأمين بدخل الملكية هذا، لذلك يتعين احتسابه بمثابة مدفوعات متأخرة إلى شركات التأمين كجزء من صافي مدفوعات أقساط التأمين في التوزيع الثانوي لحساب الدخل. ويمكن فقط الحصول على دخل الملكية المعزوة إلى شركات تحمل بوليصات تأمين حسب أقساط التأمين

(٨ - ٧٤). ويفترض نظام الحسابات القومية أن الصندوق المحتسب المملوك للشركة قد أنشئ من أجل التالي:

(١) أن تدفع المساهمة أولاً للمستخدمين، كتعويض لهم (مبيّنة في حساب توليد الدخل)؛

(٢) أن يدفع المستخدمون مبلغاً مائلاً في الصندوق المحتسب في حساب توزيع الدخل الثانوي (انظر جانب الموارد في الحساب المدرج في الجدول ١ - ١١ (د))؛

(٣) أن يدفع الصندوق المحتسب المبلغ نفسه إلى المستخدمين، كمزايا اجتماعية (انظر جانب الاستخدامات في الحساب المدرج في الجدول ١ - ١١ (د)).

١ - ٦٩ المساهمات الخيرية: لا تعتبر المساهمات الخيرية التي تقدمها الشركات، من ناحية المبدأ، جزءاً من تكاليف الإنتاج، وبالتالي يجب أن تأتي من صافي دخل الشركة بعد الضرائب مع أنه قد يسمح باقتطاع الضرائب عن جزء من المساهمة. ويسمح القانون الأمريكي بالاقتطاع الجزئي. وقد تكون قوانين البلدان الأخرى مختلفة عن ذلك.

١ - ٧٠ يجعل حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به بالنسبة للشركات مصروفات الاستهلاك النهائي تساوي الصفر دائماً بحسب التعريف وهكذا تساوي الادخارات دائماً الدخل المتاح للتصرف به.

٥ - المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس: حالة اشتراط تقديم بيان الدخل لخدمة تجميع الحسابات القومية

١ - ٧١ أعدت لجنة دولية من محاسبين وخبراء اقتصاد كلي في عام ١٩٧٠ خطة محاسبية عامة، ومعايير محاسبة الأعمال التجارية بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس التي حلت الآن. ويبيّن الجدولان ١ - ٢٤ و ١ - ٢٥ في التذييل ٢ لهذا الفصل صيغة عامة لبيان الدخل والميزانية العمومية للمنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس. وتتبع صيغة محاسبة الأعمال التجارية في المنظمة النظام الفرنسي. ومع أن هذا المعيار يتيح المرونة على المستوى الوطني، فإنه يتضمن الخصائص الرئيسية التالية:

(١) استخدام الصيغ العامة للميزانية العمومية وبيان الدخل بشكل إلزامي؛

(٢) تطبيق قواعد مشتركة لتقييم الأصول؛

(٣) إدماج الاحتياجات الإحصائية للحسابات القومية في خطط محاسبة الأعمال التجارية.

١ - ٧٢ ويتضح من الجدول ١ - ٢٤ أن الصيغة تتيح لمعدي الحسابات القومية استخدام المعلومات مباشرة لتجميع الحسابات

القومية حتى مستوى الحسابات المالية رغم أنه يلزم توفير معلومات إضافية وإجراء تعديلات لتتسق مفاهيم الأعمال التجارية مع مفاهيم نظام الحسابات القومية. والتعديلات اللازمة مماثلة لتلك التعديلات التي جرت مناقشتها سابقاً.

٦ - استراتيجيات لتجميع حسابات الدخل والإنتاج

١ - ٧٣ فيما يلي طرائق تجميع حسابات القطاع المؤسسي للشركات غير المالية من حسابات الأعمال التجارية:

(أ) الخيار ١

١ - ٧٤ يتم الحصول على كافة المعلومات الضرورية من جميع الشركات من خلال تغطية أو استقصاءات سنوية كاملة. ويكون عدد المعاملات اللازم استقصاؤها مائلاً لذلك العدد المبيّن في الجدول ١ - ٧ مع بعض البيانات الإضافية بشأن التالي:

— تكاليف رسملة الإعمار للحساب الخاص والإصلاحات الرئيسية؛

— المعاملات بين المنشآت الخاصة بالسلع والخدمات المنتجة داخل الشركة؛

— تكاليف البحوث والتطوير؛

— تكاليف إعداد حقوق الطبع، وبرامج الحاسوب؛

— المساهمات الاجتماعية غير الممولة؛

— الفائدة برسم الدفع وبرسم القبض موزعة بين معاملات الفائدة التي تمت من خلال الوسطاء الماليين وتلك التي تمت من خلال آخرين.

١ - ٧٥ يطبق هذا الخيار فقط على البلدان التي لديها بالفعل قوانين تلزم تقديم البيانات عن حسابات الأعمال التجارية أو حيث تكون الشركات مستعدة للتعاون. ويكون المزيد من التوسع في محتوى الحسابات وتقديم البيانات الإضافية متطلباً إضافياً ثانوياً. غير أنه، حتى مع التسليم بتقيد شركات المشاريع بتقديم البيانات، لا يوفر هذا الخيار البيانات في مواعيد مبكرة بما فيه الكفاية لأغراض مراقبة الاقتصاد على نحو وثيق لأنها قد تستغرق ما يتراوح بين ٦ شهور و ١٢ شهراً بعد التاريخ التأشيرى بالنسبة للمشاريع لإعداد حسابات الأعمال التجارية وبالنسبة لمعدي الحسابات القومية لتجهيز البيانات. بالإضافة إلى ذلك، سيكون التركيز بالنسبة للمعلومات التامة أقل تكلفة إذا وجه إلى المشاريع الكبيرة واستخدمت الاستقصاءات لتغطية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو في الواقع الخيار ٢. وقد نوقشت استراتيجيات استقصاء المنشآت في مطبوعة الأمم المتحدة المعنونة استراتيجيات قياس هيكل الصناعة والنمو الصناعي، (رقم المبيع: E.94.XVII.11).

## (ب) الخيار ٢

١ - ٧٦ في البلدان التي لا تلزم القوانين فيها تقديم بيانات عن حسابات الأعمال التجارية باستثناء الشركات التي يتداولها الجمهور في الأسواق، يتعين أن يكون التركيز على التالي:

— الحصول على الحسابات المنشورة عن جميع الشركات التي يتداولها الجمهور في الأسواق، أو التي يمتلكها الجمهور أو الخاضعة إلى إجراءات تنظيمية؛

— التعاون مع مصلحة الضرائب لإعداد جداول البنود اللازمة من حسابات الأعمال التجارية التي قدمت مثل المبيعات أو الإيرادات، وتكاليف السلع والخدمات، ومكونات تعويضات المستخدمين، وصافي الدخل (أو الربح) للسنة المالية، والفوائد برسوم الدفع ورسوم القبض، والحصص الموزعة برسوم القبض، والتحويلات الجارية، وإجمالي تكوين رأس المال، الخ؛

— استقصاء الشركات المملوكة ملكية خاصة للحصول على بيانات إضافية.

لا يتيح هذا الخيار الحصول على معلومات كاملة عن العديد من المعاملات مثل مدفوعات ومقبوضات الفوائد، وأقساط التأمين، ومطالبات التأمين، لكن يمكن الحصول على هذه المعلومات من شركات الوساطة المالية وشركات التأمين. وتقع الفوائد على السندات بضمن الكمبيالات والحصص الموزعة عن الأوراق المالية خارج نطاق الوساطة المالية وبالتالي من الصعب الحصول عليها. لكن بإمكان الهيئات التنظيمية الحصول على البيانات الأخيرة. وباستخدام البيانات من مصادر مختلفة يكون هذا الخيار أكثر فعالية.

١ - ٧٧ توضح خبراتنا أنه حتى مؤسسات الوساطة المالية لا تقوم بتصنيف عملائها على نحو واضح إلى مشاريع شركات، وأشباه شركات، ومشاريع غير ذات شخصيات اعتبارية، وأسر معيشية تفي بالمتطلبات المحددة للحسابات القومية. وبالتالي يجب وضع بعض القواعد التقريبية. فعلى سبيل المثال، تهتم البنوك أكثر حالياً بتصنيف عملائها حسب الأنشطة الاقتصادية (أي، الزراعة، التعدين، الإعمار، الصناعات التحويلية، التجارة، الأفراد) أو تهتم شركات التأمين بأنواع التأمين على غير الحياة (أي الحريق، السيارات الخ). أكثر من اهتمامها بتصنيف حسب الوحدات المؤسسية. ولتحسين الحسابات القومية بتقليل استقصاءات الشركات المكلفة، قد يسعى المرء للحصول على تعاون شركات الوساطة المالية والتأمين. ومن شأن تصنيف معاملات عملائها حسب الوحدات المؤسسية مساعدة المحاسبة القومية على نحو كبير.

١ - ٧٨ ومن بين أساليب طلب معلومات أقل وبالتالي زيادة تعاون المستجيبين للاستقصاءات هو التركيز على القيمة المضافة وتوزيع الدخل وليس التركيز على المخرجات والاستهلاك الوسيط. ويبيّن الجدول ١ - ٩ (د) أن بالإمكان تجميع إجمالي فائض التشغيل وإجمالي القيمة المضافة على نحو مباشر من غير معرفة المخرجات والاستهلاك الوسيط.

## (ج) الخيار ٣

١ - ٧٩ قد تتبنى بلدان ما معايير قياسية لحسابات الأعمال التجارية تكون مماثلة لمعايير فرنسا والمنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس (انظر التذييل ٢ لهذا الفصل بالنسبة لمعايير المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس) التي تسهل كثيراً تجميع الحسابات القومية.



الجدول ١ - ٧ (أ): الصلة بين بيان دخل الأعمال التجارية وحسابات نظام الحسابات القومية

الفئة	بيان دخل الأعمال التجارية	مثال القيمة	حسابات نظام الحسابات القومية
(A)	المبيعات، صافية من الحسومات، والمرتجعات، ومن ضريبة القيمة المضافة، وضرائب المبيعات	٨٥٠	التقسيم ضروري لغرض: تصنيف المشروع في فئة تجارة أو صناعة تحويلية كمخرجين منفصلين
A1	مبيعات السلع المشتراة لإعادة البيع	١٢٠	
A2	مبيعات السلع المصنوعة	٧٣٠	
(B)	تكاليف السلع المباعة	٥٨٦	تقسيم تكاليف السلع المباعة إلى تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع وتكاليف السلع المصنوعة
B1	تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع	١٠٠	تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع ضرورية لحساب هوامش التجارة (المخرجات)
B2	تكاليف السلع المباعة الأخرى	٤٨٦	التكاليف التفصيلية للسلع المصنوعة هي جزئياً استهلاك وسيط وجزئياً قيمة مضافة
B3	(+) المخزون الافتتاحي للسلع الجاهزة	٧٠	من أجل حساب المخرج
B4	(+) تكاليف السلع المصنوعة	٤٩٢	
B5	(+) تكاليف المواد <sup>٣٤</sup>	١٥٣	الاستهلاك الوسيط
B6	(+) تكاليف الخدمات، الربوع (الإيجارات)	٤٠	الاستهلاك الوسيط
B7	(+) تكاليف العمالة والمصروفات الثابتة المباشرة للصناعات التحويلية	٢٨٥	تعويضات المستخدمين
B8	(+) اهتلاك المصانع والمعدات	١٦	جزء من القيمة المضافة
B9	(+) استنزاف الموارد الطبيعية	٠	تغيرات أخرى في الحجم في الميزانيات العمومية
B10	(+) المخزون الافتتاحي للسلع قيد الإنجاز	٢١	من أجل حساب المخرجات
B11	(-) المخزون الختامي للسلع قيد الإنجاز	٢٣-	من أجل حساب المخرجات
B12	(-) المخزون الختامي للسلع الجاهزة	٧٦-	من أجل حساب المخرجات
(D)	مصاريف التشغيل (تشير إلى مصاريف البيع والمصاريف الإدارية)	٢٢٢	
D1	تكاليف المواد، والخدمات شاملة العمولات والربوع	٣٠	الاستهلاك الوسيط
D2	ضرائب الملكية والضرائب الأخرى على الإنتاج	٥٠	الضرائب الأخرى على الإنتاج
D3	أقساط التأمين على غير الحياة برسم الدفع	٢٢	الاستهلاك الوسيط والتحويلات الجارية
D4	تكاليف البيع للعمالة العامة	١١٠	تعويضات المستخدمين
D5	اهتلاك معدات المكاتب	١٠	جزء من القيمة المضافة
(E)	دخل التشغيل	٤٢	

<sup>٣٤</sup> جرى مزج تكاليف التصنيع المباشرة والتكاليف الثابتة على المواد والخدمات. افترض بالفعل هنا أن التغيرات في مخزون المواد المصنوعة والإمدادات قد استخدم للوصول إلى التكاليف. انظر الجدول ١ - ٩ (ج) للاطلاع على طريقة الاستنباط.

الجدول ١ - ٧ (ب): الصلة بين بيان دخل الأعمال التجارية وحسابات نظام الحسابات القومية

حسابات نظام الحسابات القومية	مثال القيمة	بيان دخل الأعمال التجارية	الفئة
	<b>٩</b>	<b>الدخول الأخرى</b>	<b>(F)</b>
دخل الملكية برسوم القبض زائداً رسوم خدمات الوسطاء الماليين	٢	الفائدة برسوم القبض	F1
دخل الملكية برسوم القبض	١	ريوع الأصول غير المنتجة مثل الأراضي، وبراءات الاختراع والأصول الجوفية	F2
المخرجات الثانوية	٣	ريوع المباني، والمعدات	F3
المخرجات الثانوية	١	العوائد برسوم القبض على حقوق الطبع (الكتب، الأفلام، الأسطوانات، الخ)	F4
دخل الملكية برسوم القبض	٠	حصص موزعة برسوم القبض	F5
دخل الملكية برسوم القبض	٠	حصص رأس المال في صافي دخل الشركات التابعة	F6
إعادة تقييم في الميزانيات العمومية	٢	صافي المكاسب من بيع الأصول المالية وغير المالية <sup>٣٥</sup>	F7
التحويلات الجارية	٠	مطالبات التأمين على غير الحياة	F8
	<b>١٧</b>	<b>المصروفات الأخرى</b>	<b>(G)</b>
دخل الملكية زائداً رسوم خدمات الوسطاء الماليين	١٠	الفائدة برسوم الدفع للوسطاء الماليين	G1
دخل الملكية	٠	الريوع برسوم الدفع الخاصة بالأصول غير المنتجة مثل الأراضي، وبراءات الاختراع، والأصول الجوفية	G2
الاستهلاك الوسيط	٠	العوائد برسوم الدفع على حقوق الطبع (الكتب، الأفلام، والأسطوانات، الخ.)	G3
إعادة التقييم	٠	تخفيض المخزونات	G4
تم تجاهلها	٥	مخصصات تغطية الديون المشكوك في تحصيلها	G5
التحويلات الجارية	٢	المساهمات الخيرية	G6
التحويلات الجارية	<b>١٢</b>	<b>الضرائب على الدخل</b>	<b>(K)</b>
	<b>٢٢</b>	<b>الدخل من استمرار العمليات بعد تنزيل الضرائب</b>	<b>(L)</b>

<sup>٣٥</sup> يفترض قيد هذا البند أن مصلحة الضرائب تعامل المكاسب أو الخسائر الرأسمالية بمثابة دخول أخرى وتفرض عليها ضرائب بالطريقة نفسها. وفي بعض البلدان، قد لا تفرض عليها ضرائب أو تفرض عليها ضرائب بمعدلات مختلفة؛ ومن ثم يمكن قيد البند صافياً بعد تنزيل الضرائب بين السطر سين والسطر عين في الجدول ١ - ٧ (ج).

الجدول ١ - ٧ (ج): الصلة بين بيان دخل الأعمال التجارية وحسابات نظام الحسابات القومية

الفترة	بيان دخل الأعمال التجارية	مثال القيمة	حسابات نظام الحسابات القومية
(M)	عمليات القسم الموقوفة صافي الدخل من القسم الموقوف الخسائر المتحملة على التصرف بالقسم، صافية من الضرائب	• • •	يجب تقسيم هذا الجزء من الحساب إلى مكونات ماثلة لتلك الواردة في الفئات من ألف لغاية كاف إعادة التقييم في الميزانيات العمومية. يجب تحديد وفصل ضرائب الدخل المدفوعة أو المدخرة
(N)	البنود غير العادية الدخل غير العادي المكاسب أو الخسائر غير العادية	• • •	يجب تحديد ضرائب الدخل المدفوعة أو المدخرة التحويلات الجارية/الرأسمالية إعادة التقييم في الميزانيات العمومية
(O)	الأثر التراكمي للتغيير في مبادئ المحاسبة	•	إعادة التقييم في الميزانيات العمومية
(P)	صافي الدخل بعد تنزيل الضرائب	٢٢	
(Q)	الحصص الموزعة برسم الدفع	١٢	دخل الملكية برسم الدفع
(R)	إضافات إلى الأرباح المحتجزة	١٠	جزء من فائض التشغيل

الجدول ١ - ٧ (د) تكاليف السلع المباعة بالنسبة لجميع الأنشطة

المخزون الافتتاحي	١٦١		
السلع قيد التجهيز	٢١	انظر الجدول ١ - ٥	
السلع الجاهزة	٧٠	انظر الجدول ١ - ٥	
السلع المشتراة لإعادة البيع	٢٠	انظر الجدول ١ - ٤	
المواد	٥٠	انظر الجدول ١ - ٩ (ج)	
<b>المشتريات</b>	<b>٦١٥</b>		
المواد الخام	١٨٠	انظر الجدول ١ - ٩ (ج)	
تكاليف العمالة، والخدمات، والمصروفات الثابتة (٢٨٥ + ٤٠)	٣٢٥	انظر الجدول ١ - ٧ (أ)	
السلع المشتراة لإعادة البيع	١١٠	انظر الجدول ١ - ٤	
<b>الاهتلاك والاستنزاف</b>	<b>١٦</b>	انظر الجدول ١ - ٧ (أ)	
<b>المخزون الختامي</b>	<b>٢٠٦-</b>		
السلع قيد التجهيز	٢٣	انظر الجدول ١ - ٥	
السلع الجاهزة	٧٦	انظر الجدول ١ - ٥	
السلع المشتراة لإعادة البيع	٣٠	انظر الجدول ١ - ٤	
المواد	٧٧	انظر الجدول ١ - ٩ (ج)	
<b>تكاليف السلع المباعة</b>	<b>٥٨٦</b>		

ملاحظة: الجدول ١ - ٧ (د) هو الطريقة العادية لتقدير تكاليف السلع في حسابات الأعمال التجارية. أعيد ترتيب الجدول ١ - ٧ (أ) حتى يمكن الحصول على المعلومات بسهولة لأغراض تجميع الحسابات القومية.

الجدول ١ - ٨ : إعادة تنظيم بيان الدخل وفق جدول الاستخدامات والموارد

الموارد	الاستخدامات
المبيعات والإيرادات الأخرى دخل الإنتاج الآخر (الربوع، العوائد) المخزون الختامي للسلع الجاهزة والسلع قيد التجهيز	المخزون الافتتاحي للسلع الجاهزة والسلع قيد التجهيز تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع تكاليف المواد والخدمات تعويضات المستخدمين الاهتلاك والاستنزاف
صافي المكاسب على مبيعات الأصول	الضرائب الأخرى ناقصاً الإعانات على الإنتاج تخفيض قيم المخزونات
التحويلات الرأسمالية برسم القبض التحويلات الجارية برسم القبض دخل الملكية برسم القبض	مخصصات تغطية الديون المشكوك في تحصيلها التحويلات الجارية برسم الدفع دخل الملكية برسم الدفع الأرباح المحتجزة

الجدول ١ - ٩ : الحسابات الوسيطة

الجدول ١ - ٩ (أ)

٧٦٢	الفئة في الجدول ١ - ٧	المخرجات بالأسعار الأساسية تساوي
٨٥٠	A	المبيعات، صافية من الحسومات، والمرتجعات، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب المبيعات
١٠٠-	B1	ناقصاً تكاليف السلع المشتراة لإعادة البيع
٧٦	B12	زائداً المخزون الختامي للسلع الجاهزة
٧٠-	B3	ناقصاً المخزون الافتتاحي للسلع الجاهزة
٢٣	B11	زائداً المخزون الختامي للسلع قيد التجهيز
٢١-	B10	ناقصاً المخزون الافتتاحي للسلع قيد التجهيز
٤		زائداً بنود مختارة من الدخول الأخرى
٣	F3	ربوع المباني والمعدات
١	F4	العوائد برسم القبض على حقوق الطبع

الجدول ١ - ٩ (ب)

٢٢٣	الفئة في الجدول ١ - ٧	الاستهلاك الوسيط يساوي
١٥٣	B5	زائداً تكاليف المواد (جزء من تكاليف السلع المصنوعة)
٤٠	B6	زائداً تكاليف الخدمات، والربوع (جزء من تكاليف السلع المصنوعة)
٣٠	D1	زائداً تكاليف المواد، والخدمات شاملة العمولات والربوع (جزء من مصروفات التشغيل)
٠	G3	زائداً الربوع برسم الدفع على حقوق الطبع (جزء من المصروفات الأخرى)
٠	جزء من M (غير متواتر)	زائداً تكاليف المواد والخدمات المماثلة (جزء من العمليات الموقوفة)

الجدول ١ - ٩ (ج)

١٥٣	تكاليف المواد تساوي
٥٠	المخزون الافتتاحي للمواد
١٦٠	المواد المشتراة صافية من الحسومات والمرتجعات
٢٠	تكاليف الشحن
٧٧-	المخزون الختامي للمواد

الجدول ١ - ٩ (د): القيمة المضافة

٥٣٩	الفئة في الجدول ١-٧	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية يساوي
٧٦٢		المخرجات بالأسعار الأساسية
٢٢٣-		ناقصاً الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين
٥٣٩		أو إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية يساوي
٥٠	D2	الضرائب الأخرى ناقصاً الإعانات على الإنتاج
٣٩٥		تعويضات المستخدمين التي تشمل:
٢٨٥	B7	التكاليف المباشرة والمصروفات الثابتة لعمالة التصنيع
١١٠	D4	التكاليف المباشرة للبيع والعمالة العامة (جزء من مصاريف التشغيل)
٩٤		إجمالي فائض التشغيل
		إجمالي فائض التشغيل يساوي:
٢٦		الاهتلاك الذي يشمل:
١٦	B8	اهتلاك المصانع والمعدات (جزء من تكاليف السلع المصنوعة)
١٠	D5	اهتلاك معدات المكاتب، والمباني (جزء من مصاريف التشغيل)
١٠	R	إضافات إلى الأرباح المحتجزة
٣-		دخل الملكية برسوم القبض الذي يشمل:
٢-	F1	الفائدة برسوم القبض
١-	F2	ربوع الأصول غير المنتجة مثل الأراضي، وبراءات الاختراع، والأصول الجوفية
٠	F5	حصص موزعة برسوم القبض
٠	F6	حصص رأس المال في صافي دخل الشركات التابعة
٢٢		دخل الملكية برسوم الدفع الذي يشمل:
١٠	G1	الفائدة برسوم الدفع
٠	G2	الربوع برسوم الدفع بالنسبة للأصول غير المنتجة
١٢	Q	حصص موزعة برسوم الدفع
٠		التحويلات الجارية برسوم القبض التي تشمل:
٠		مطالبات التأمين على غير الحياة، ومدفوعات تعويضات التأمين للأضرار غير المغطاة
٣٦		التحويلات الجارية برسوم الدفع التي تشمل:
٢٢	D3	أقساط التأمين على غير الحياة برسوم الدفع
١٢	K	ضرائب الدخل وصافي الضرائب على مكاسب رأس المال
٢	G6	المساهمات الخيرية
٢-	F7, N	صافي المكاسب من بيع الأصول المالية وغير المالية
٠	B9	الاستنزاف
٠	G4	خفض قيم المخزونات
٥	G5	مخصصات تغطية الديون المشكوك في تحصيلها

الجدول ١ - ١٠ : تعديل حسابات الأعمال التجارية الوسيطة إلى حسابات نظام الحسابات القومية

حسابات نظام الحسابات القومية						الحسابات الوسيطة	
التحويلات الجارية	دخل الملكية	تكوين رأس المال	القيمة المضافة	الاستهلاك الوسيط	المخرجات =		
			=	+	+	م	مخرجات الحسابات الوسيطة
			=	+	+	م غ	المعاملات بين المنشآت في السلع والخدمات داخل الشركة
			=	+	+	ا و	تكاليف البحث والتطوير للحساب الخاص (غير مرصمة في حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية على حد سواء)
			++	++	+	كاف	تكاليف تكوين رأس المال الذاتي (مرصمة في حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية)
	+	+	+	=	+	ا و	تكاليف إعداد حقوق الطبع، وبرامج الحاسوب للحساب الخاص (غير مرصمة في حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية)
	-					د م	الفائدة برسم الدفع
	+		-	+		م	صافي الفائدة برسم الدفع زائداً رسوم الخدمات
	-					د م	الفائدة برسم القبض
	+		-	+		م	صافي الفائدة برسم القبض ناقصاً رسوم الخدمات
	-					ت ج	أقساط التأمين برسم الدفع
	+		-	+		م	صافي الأقساط برسم الدفع زائداً رسوم الخدمات

تفسيرات:

- م مخرجات
- ا و استهلاك وسيط
- كاف مشمولة في تكوين رأس المال والميزانية العمومية، لكن غير مشمولة في المخرجات (أو المبيعات) أو الاستهلاك الوسيط
- م غ غير موجودة
- د م دخل ملكية
- ت ج تحويلات جارية
- + تزداد القيمة بالمقدار نفسه
- تنخفض القيمة بالمقدار نفسه
- = لم يتغير
- ++ تقسم تكاليف الإنتاج بين القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط. تعتمد القيمة على قيمة الاستهلاك الوسيط.

الجدول ١ - ١١ : حسابات الإنتاج والدخل النهائية بعد التعديل في نظام الحسابات القومية

١ - ١١ (أ) حساب الإنتاج	
الموارد	الاستخدامات
٧٩٢	الاستهلاك الوسيط
٧٦٢	الاستهلاك الوسيط للحسابات الوسيطة
١٠	المعاملات بين المنشآت في السلع والخدمات داخل الشركات
٩	تكاليف البحث والتطوير (غير مرصمة في حسابات الأعمال)
٥	رسوم الخدمات على الفوائد برسم الدفع وبرسم القبض
٦	رسوم الخدمات على أقساط التأمين
	التكاليف الوسيطة لتكوين رأس المال الذاتي
	٤
	إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية
	٥٤١
	القيمة المضافة للحسابات الوسيطة
	٥٣٩
	تعديل رسملة تكاليف تطوير الأعمال الأصلية
	٦
	القيمة المضافة لتكوين رأس المال الذاتي
	١
	رسوم الخدمات على الفوائد برسم الدفع وبرسم القبض
	٢-
	رسوم الخدمات على أقساط التأمين
	٣-
١ - ١١ (ب) حساب توليد الدخل	
الموارد	الاستخدامات
٥٤١	تعويضات المستخدمين في الحسابات الوسيطة
	٣٩٥
	تعويضات المستخدمين (تكوين رأس المال الذاتي)
	١
	الضرائب الأخرى ناقصاً الإعانات على الإنتاج في الحسابات الوسيطة
	٥٠
	إجمالي فائض التشغيل (معدل)
	٩٥

ملاحظات على الجدولين ١ - ١١ (أ) و(ب):

١ - العلاقة بين إجمالي فائض التشغيل في نظام الحسابات القومية وفائض التشغيل في الحسابات الوسيطة هي كما يلي:

٩٤	فائض التشغيل في الحسابات الوسيطة
٥-	ناقصاً رسوم الخدمات على الفوائد والتأمين
٦+	زائداً تكاليف تطوير برامج الحاسوب والأعمال الأصلية (غير مرصمة في حسابات الأعمال التجارية)
٩٥	تساوي فائض التشغيل في نظام الحسابات القومية

٢ - تكوين رأس المال الذاتي لا يؤثر في فائض التشغيل في نظام الحسابات القومية نظراً لافتراض أن فائض تشغيله صفر.

٣ - يرسمل تكوين رأس المال للحساب الخاص في حسابات الأعمال التجارية لكنه لا يدخل في بيان الدخل الذي يتعامل فقط مع المعاملات الجارية. وعندما تتكبد مصروفات بالنسبة لتكوين رأس المال للحساب الخاص واكتمال الإعمار، تعامل في الميزانية العمومية بمثابة زيادة في الأصول الثابتة وتخفيض في صافي الأصول الجارية.

٤ - لا ترسمل تكاليف تطوير الأعمال الأصلية، وبرامج الحاسوب، الخ. في حسابات الأعمال التجارية وبالتالي لا تدخل كجزء من التكاليف وهكذا تقيد كجزء من الاستهلاك الوسيط في الحسابات الوسيطة. إذا رسملت في حسابات الأعمال، ستكون الأرباح المحتجزة أعلى بقيمة التكاليف الكاملة. ويبيّن الجزء الثاني من الجدول ١ - ١١ (أ) كيف يمكن الحصول على تعديل القيمة المضافة على نحو مباشر.

١١ - ١ (ج) حساب تخصيص الدخل الأوتري	
الموارد	الاستخدامات
٩٥ إجمالي فائض التشغيل	
٣ دخل الملكية برسم القبض	٢٠ دخل الملكية برسم الدفع
٢ صافي الفائدة برسم القبض	٨ صافي الفائدة برسم الدفع
١ ربوع الأصول غير المنتجة	٠ الربوع برسم الدفع لاستخدام الأصول المنتجة
٠ الحصص الموزعة برسم القبض	١٢ الحصص الموزعة برسم الدفع
٠ حصص رأس مال الشركات التابعة	
٠ دخل الملكية المعزوة إلى حملة بوليصات التأمين (مقدر من قبل معدي الحسابات القومية)	
	٧٨ رصيد الدخل الأوتري
١١ - ١ (د) حساب التوزيع الثانوي للدخل	
الموارد	الاستخدامات
٧٨ رصيد الدخل الأوتري	٣٣ التحويلات الجارية برسم الدفع
٠ المساهمات الاجتماعية الفعلية	١٩ صافي أقساط التأمين على غير الحياة <sup>٣٦</sup>
٠ المساهمات الاجتماعية المحتسبة غير الممولة	٢ المساهمات الخيرية
	١٢ ضرائب الدخل
	٠ المزايا الاجتماعية المحتسبة (= المساهمة الاجتماعية المحتسبة غير الممولة)
	٤٥ الدخل المتاح للتصرف به

١١ - ١ (هـ) حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به	
الموارد	الاستخدامات
٤٥ الدخل المتاح للتصرف به	٠ نفقات الاستهلاك النهائي
	٤٥ إجمالي الادخارات

<sup>٣٦</sup> صافي أقساط التأمين على غير الحياة = (صافي أقساط التأمين على غير الحياة - رسوم الخدمة) = ٢٢ - ٣. يلاحظ قيد ٣ في جدول ١ - ١١ (أ).

## جيم - التغييرات في المركز المالي والميزانيات العمومية

فحسب، بل أيضاً لإعداد حساب رأس المال والحساب المالي لقطاع الشركات غير المالية في نظام الحسابات القومية. ويعطي البيان المالي للتغييرات في المركز المالي المزيد من الإيضاح عن التغييرات المستمدة من ميزانيتين عموميتين متعاقبتين. فمن دون الميزانيات، قد لا يكون من الممكن إعداد حساب رأس المال والحساب المالي في نظام الحسابات القومية. وفيما يلي مناقشة تفصيلية للميزانية العمومية وبيان التغييرات في المركز المالي لشركة ما. وسيشار إليها من الآن فصاعداً على أنها البيان المالي للاختصار.

١ - وصف الميزانية العمومية الخاصة بالأعمال التجارية  
١ - ٨١ ينظر إلى الميزانية العمومية الخاصة بالأعمال التجارية على أنها مجموعة الموارد أو الأصول الخاصة بشركة ما وتساوي

١ - ٨٠ إن الميزانية العمومية وبيان التغييرات في المركز المالي للشركة لآزمان كلاهما لإعداد البيانات المالية. والغرض من الميزانية العمومية هو إيضاح الوضع المالي للشركة في وقت معين بينما يوضح بيان التغييرات في المركز المالي بمزيد من الصراحة طبيعة المعاملات التي تخلق التغييرات في الميزانية العمومية بحسب مصادر واستخدامات الأموال أو رأس المال العامل للشركة مثل مبيعات الأوراق المالية، واسترداد قيم السندات بضمان، الخ. ولا يكون بيان التغييرات في المركز المالي والميزانيات العمومية لسنتين متعاقبتين، في نهاية سنة الأساس والسنة السابقة، بالغ الأهمية لإعداد الميزانية العمومية



مجموع مصادر تلك الأصول أو المطالبات عليها في تاريخ معيّن، عادة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وتستنبط الأصول من مصدرين (الدائنون والمالكون) ويجب أن تساوي مساهمة الدائنين والمالكين في العلاقة التالية:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حصص المالكين.}$$

١ - ٨٢ وتتألف الميزانية العمومية النموذجية المبينة في الجدول ١ - ١٣ من جزأين هما: الأصول والخصوم. ولكي تكون ذات مغزى للتحليل، يجب على الأقل عرض الميزانيات العمومية لسنتين متعاقبتين. ولأغراض الحسابات القومية، يجب أن تتاح الميزانيات العمومية للفترة المحاسبية المعنية والفترة السابقة.

١ - ٨٣ في الجدول ١ - ١٢ أدناه إيضاحات للفئات المبينة في الجدول ١ - ١٣ والتعديلات اللازمة على هذه الفئات لكي تتوافق مع الحسابات القومية. وليست هناك صيغة معيارية على وجه التحديد للميزانيات العمومية، باستثناء أنها تفصل عادة إلى أصول جارية وطويلة الأجل مع تحديد العقارات والمصانع والمعدات على نحو واضح. وتجري إعادة تنظيم المعلومات المستمدة من البيان المالي ومن الميزانية العمومية لاستنباط المعلومات بالنسبة لحساب رأس المال والحساب المالي. وبإضافة هذه المعلومات إلى معلومات من حساب

الإنتاج وحساب الدخل النهائيين، يمكن على الفور الحصول على الحسابين المالي والرأسمالي في نظام الحسابات القومية. ومن الضروري خلق ميزانية وسيطة قبل استنباط الميزانية العمومية النهائية بالتوافق مع نظام الحسابات القومية. وتستدعي الميزانية العمومية النهائية إجراء تغييرات جذرية، ليس مجرد تعديلات، نظراً لأن ذلك ينطوي على تقدير لمخزونات الأصول الثابتة، والاهتلاك المتراكم، وإعادة تقييم لجميع الأصول والخصوم المالية التي تتطلب معلومات عن فترة زمنية طويلة. ومن أجل مساعدة القراء على متابعة مشكلة التقييم بسهولة في الميزانيات العمومية للأعمال التجارية والميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية، تم إعداد الجدول ١ - ١٢ لإيضاح الفوارق الأساسية بينهما.

١ - ٨٤ في الميزانية العمومية المدرجة في الجدول ١ - ١٣، تمثل القيم الخاصة بالأصول والخصوم قيمة المتاح للاقتناء ناقصاً التصرف به. وفي الفترة المحاسبية فإن الأراضي، على سبيل المثال، هي الأراضي المتراكمة المكتناة ناقصاً الأراضي المتصرف بها أو المبيعة حتى وقت إعداد الميزانية العمومية. وبالمثل، فإن الديون طويلة الأجل تمثل الديون القائمة طويلة الأجل بعد تنزيل الديون المسددة بالكامل خلال الفترة.

الجدول ١ - ١٢ : التقييم في حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية

المفاهيم	حسابات الأعمال التجارية	نظام الحسابات القومية	التكليف مع النظام
إجمالي السلع الرأسمالية الثابتة (الأصول)	القيم الدفترية. القيم الدفترية هي تكاليف الاحتياز التاريخية ناقصاً الاهتلاك المتراكم	تكاليف الاحتياز بالأسعار السوقية الجارية	طريقة الجرد المستمر حيث يعاد تقييم السلع الاستثمارية السنوية حسب مؤشرات الأسعار ويجري اهتلاكها. تحتاج إلى سلسلة طويلة من الاستثمار السنوي المصنف حسب أنواع السلع. ويعتمد طول السلسلة على متوسط العمر النافع للسلعة
الاهتلاك/استهلاك رأس المال الثابت	عدة طرائق مستخدمة: المعدل الثابت، والمعدل المتسارع، والإنتاج، ومجموع أرقام السنة؛ ٩٤ في المائة من المؤسسات في الولايات المتحدة تستخدم المعدل الثابت الذي يساوي (تكاليف الاحتياز التاريخي - قيمة (الرصيد)/(سنوات العمر النافع)	يمكن تطبيق طرائق اهتلاك مماثلة لحسابات الأعمال التجارية	مماثلة لأعلاه
الأصول غير المنتجة وغير المملوسة	القيم الدفترية. القيم الدفترية هي قيم التكاليف التاريخية ناقصاً الاستنزاف المتراكم (الأصول غير المنتجة) أو الاهتلاك المتراكم (الأصول غير المملوسة)	تكاليف الاحتياز بالأسعار السوقية الجارية	القيمة الحاضرة لصافي الدخل المستقبلية المتوقعة
المخزونات	الداخل: تكاليف الاحتياز الخارج: التكاليف التاريخية الداخل أخيراً يخرج أولاً حسب تكاليف آخر بند تم احتيازه	بالنسبة لحساب المخرج: الداخل: تكاليف الاحتياز وقت الدخل الخارج: تكاليف الاحتياز وقت الخروج بالنسبة للميزانية العمومية: إعادة تقييم تكاليف الاحتياز بالأسعار السوقية الجارية	لا توجد طريقة مختصرة واضحة
الأصول الجارية/الخصوم الجارية	القيم التاريخية	القيم التاريخية، بالنسبة للأوراق المالية ذات الفائدة، قد تلزم إعادة التقييم إذا اختلف سعر الفائدة عن سعر فائدة القيمة الاسمية. يمكن تجاهل إعادة التقييم إذا كان الفرق صغيراً	
السندات بضمن ما يماثلها	القيم الدفترية: تستند القيم الدفترية إلى القيم التاريخية التي يخصم منها (أو تضاف إليها) حسومات الإطفاء (أو العالوات). ويؤثر الإطفاء (السداد) في قيم الفائدة المدفوعة أو المقبوضة في بيانات الدخل	تكاليف الاحتياز بالأسعار السوقية الجارية	يمكن حساب الأسعار السوقية الجارية بأسعار الفائدة السوقية الجارية وأسعار القسائم التاريخية. لكن يلزم توفير قدر كبير من المعلومات. لا توجد طريقة مختصرة واضحة
ديون أخرى طويلة الأجل	القيم التاريخية	القيم التاريخية	
أسهم رأس المال (أي حصص الملكية)	أسهم رأس المال المقتن كأصول: القيم التاريخية. حصص المساهمين = مجموع الأصول ناقصاً مجموع الخصوم (القيم الدفترية)	تكاليف الاحتياز بالأسعار السوقية للمخزونات التي يتجر بها. بالنسبة لخصص رأس المال غير المتجر بها. حصص رأس المال = مجموع الأصول ناقصاً مجموع الخصوم (القيم بالأسعار السوقية الجارية)	القيمة الحالية لصافي الدخل المستقبلي المتوقع

الجدول ١ - ١٣ : الميزانية العمومية \*

التغيرات	السنة ٢٠١١	السنة ٢٠١٢	تصنيف نظام الحسابات القومية	الجدول ١ - ١٣ (أ) الأصول
٥٣	٢٥٦	٣٠٩		<b>A الأصول الجارية</b>
١٠	٤٠	٥٠	مالية	A1 النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل
٥-	٤٥	٤٠	مالية	A2 الحسابات برسم القبض
٤٥	١٦١	٢٠٦	منتجة، ثابتة	A3 المخزونات
٣	١٠	١٣	مالية	A4 النفقات المدفوعة مسبقاً
٠	٠	٠	مالية	A5 الأصول الأخرى
<b>٢٥٢</b>	<b>٢٢٢</b>	<b>٤٧٤</b>		<b>B العقارات، والمصانع، والمعدات</b>
١٧٨	٢٣٠	٤٠٨	منتجة، ثابتة	B1 المباني
٥	٠	٥	منتجة، ثابتة	B2 تكوين رأس المال الذاتي
٢	٠	٢	منتجة، ثابتة	B3 تحسينات (أو إضافات، أو إصلاحات) للمباني
١٥-	٤٤-	٥٩-	منتجة، ثابتة	B4 ناقصاً متراكماً استهلاك المباني والتحسينات
٩٠	٦٠	١٥٠	منتجة، ثابتة	B5 المعدات والتحسينات
٨-	٢٤-	٣٢-	منتجة، ثابتة	B6 ناقصاً متراكماً الاستهلاك والتحسينات
٠	٤١	٤١	غير منتجة	<b>C الأراضي والموارد الطبيعية</b>
٠	٤١	٤١	غير منتجة، ثابتة	C1 الأراضي
			غير منتجة، ثابتة	C2 الموارد الطبيعية
			غير منتجة	C3 ناقصاً متراكماً الاستنفاد، الموارد الطبيعية
				<b>D الأصول الأخرى طويلة الأجل</b>
			مالية	D1 الاستثمارات
			مالية	D1 - 1 السندات بضمآن
			مالية	D1 - 2 الأوراق المالية (حصص رأس المال)
				D2 النفائس
				D3 الأصول غير الملموسة
			غير منتجة	D3 - 1 الأصول غير الملموسة غير المنتجة (الشهرة التجارية، براءات الاختراع، العلامات التجارية)
				D3 - 2 ناقصاً استهلاك الأصول غير الملموسة غير المنتجة
			منتجة، ثابتة	D3 - 3 الأصول غير الملموسة المنتجة (تكاليف التنظيم، حقوق الطبع، استكشافات المعادن، برامج الحاسوب، الأعمال الفنية الأصلية الخ.)
				D3 - 4 ناقصاً استهلاك الأصول غير الملموسة المنتجة
				D4 أخرى
<b>٣٠٥</b>	<b>٥١٩</b>	<b>٨٢٤</b>		<b>مجموع الأصول = D + C + B + A</b>

\* لتعريف البنود A-H، انظر الفقرات ١ - ٨٧ إلى ١ - ١٢٨ أدناه.

الجدول ١ - ١٣ : الميزانية العمومية (تابع)

التغيرات	السنة t-1	السنة t	الجدول ١ - ١٣ (ب) الخصوم
٣٠	٧٠	١٠٠	<b>E</b> الخصوم الجارية
٥	٣٠	٣٥	E1 سندات برسم الدفع
١٠	٤٠	٥٠	E2 حسابات برسم الدفع
			E3 دخل غير مكتسب
٥		٥	E4 الجزء الحالي من الديون طويلة الأجل والإجارة المرسمة
١٠		١٠	E5 الخصوم الأخرى المتحققة
<b>٩٥</b>	<b>٢٤٦</b>	<b>٣٤١</b>	<b>F</b> الالتزامات والبنود الأخرى طويلة الأجل
			F1 الديون طويلة الأجل
٠	١٥٠	١٥٠	F1 - 1 القروض
٩٥	٩٦	١٩١	F1 - 2 السندات بضمان
			F1 - 3 التزامات الإجارة المرسمة
			F2 تعويضات ومزايا المستخدمين
			F3 ضرائب الدخل المؤجلة
			F4 الأسهم الممتازة مع الاسترداد الإلزامي
<b>١٢٥</b>	<b>٣١٦</b>	<b>٤٤١</b>	<b>G</b> مجموع الخصوم = F + E
<b>١٨٠</b>	<b>٢٠٣</b>	<b>٣٨٣</b>	<b>H</b> حصص المساهمين
			H1 الأسهم الممتازة
١٥٠	١١٠	٢٦٠	H2 الأسهم العادية
٢٠	٢	٢٢	H3 رأس المال المدفوع بالزيادة على القيمة الاسمية، الأسهم العادية
١٠	٩١	١٠١	H4 الأرباح المحتجزة
<b>٣٠٥</b>	<b>٥١٩</b>	<b>٨٢٤</b>	<b>H + G = مجموع الخصوم وحصص المساهمين</b>

التصرف بما على الفور مثل الأراضي أو المعدات. ولا يعتمد الفرق الحرج بين الأصول الجارية والأصول طويلة الأجل على طبيعة الأصول فحسب بل أيضاً على ما إذا كان المالكون يعتمدون اقتناءها لأكثر من سنة واحدة أو أقل منها. وبدلاً عن الخوض في التفاصيل حتى يمكن موازنة كل فئة من الأصول الجارية مع نظام الحسابات القومية، ستكون المناقشة أعم وتماشى مع إعداد تقارير الأعمال التجارية الشائعة. ومن أجل موازنة تصنيف نظام الحسابات القومية، يلزم توفير المزيد من المعلومات المفصلة.

١ - ٨٨ النقدية تشمل الحسابات الجارية في البنوك، والشيكات القابلة للتداول، والأرصدة في الحسابات الجارية وحسابات الادخار غير الخاضعة لقيود، مع أن البنوك قد لا تنشر هذه الحسابات لفترة زمنية محددة.

١ - ٨٩ الأوراق المالية القابلة للتداول في المدى القصير تشمل أدوات الدين التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة والتي تقتنيها الإدارة بقصد ذلك أثناء الفترة الجارية.

١ - ٨٥ بالنسبة لتصنيف أصول الأعمال التجارية حسب فئات الأصول في نظام الحسابات القومية، من الضروري ملاحظة أن الأصول الثابتة المنتجة فقط هي التي تشكل إجمالي رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية وبحسب استهلاك رأس المال الثابت (أحد مفاهيم نظام الحسابات القومية) فقط بالنسبة للأصول الثابتة المنتجة طويلة الأجل.

١ - ٨٦ فيما يلي إيضاح لبنود في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية:

(أ) الأصول الجارية

١ - ٨٧ يشير مصطلح الأصول الجارية إلى الأصول السائلة أي التي تحول بسهولة إلى نقدية، على الأقل خلال سنة واحدة. وتدرج الأصول الجارية عادة في الميزانية العمومية حسب ترتيب السيولة. فهي تشمل النقدية، والأوراق المالية القابلة للتداول (على المدى القصير)، والمقبوضات قصيرة الأجل، والمخزونات، والمصروفات قصيرة الأجل المدفوعة مسبقاً. ويمكن إدراج بنود أخرى هنا إذا اقتنيت من أجل

١ - ٩٠ **السندات والحسابات برسم القبض** تشمل المقبوضات المتوقع تحصيلها خلال الفترة الحالية والسندات الدائنة برسم القبض مع الفائدة. ويجب أن تكون صافية من المخصصات لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها أو الحسابات غير القابلة للتحصيل وحسومات المبيعات المتوقعة.

١ - ٩١ **المخزونات** تشمل مخزونات المواد الخام، والإمدادات، والأشغال قيد الإنجاز، والسلع الجاهزة. ويتعين الانتباه إلى أن طرائق التقييم المختلفة تحقق قيماً مختلفة تماماً للمخزونات وبالتالي بالنسبة للمخرجات أيضاً بحسب تعريفها في نظام الحسابات القومية. وعند حساب التغيرات في المخزونات، يوصي نظام الحسابات القومية بتقييم المخزونات الداخلة بالأسعار الأساسية السائدة وقت إدخالها وتقييم المسحوبات بالأسعار التي بيعت بها. لكن بالنسبة للميزانيات العمومية، يوصي نظام الحسابات القومية بتقييم المخزونات بأسعار السوق وقت إعداد الميزانية العمومية.

١ - ٩٢ **المصروفات المدفوعة مسبقاً** تشمل الدفعات المقدمة من قبل الشركة لاستخدام السلع والخدمات مثل الإعلانات والضرائب والتأمين.

#### (ب) العقارات والمصانع والمعدات

١ - ٩٣ **العقارات والمصانع والمعدات** هي أصول ثابتة طويلة الأجل ما لم تعين للتصرف بها في الفترة المحاسبية نفسها وبالتالي تصنف كمخزونات، أحد مكونات الأصول الجارية. وثمة استثناء آخر في حسابات الأعمال التجارية وهو أن الأراضي المكتناة لأسباب مضاربية، أو المباني المهجورة ولم تعد مستعملة في عمليات الأعمال التجارية العادية لا تدرج في فئة العقارات والمصانع والمعدات؛ وبدلاً عن ذلك، تعامل بمثابة استثمارات طويلة الأجل. وتقاس هذه البنود دائماً بتكاليف الاحتياز (أي، القيم الدفترية) لكن مع إجراء التعديلات التالية:

- (١) يخصم الاهتلاك المتراكم في حسابات الأعمال التجارية بالنسبة للمباني والمعدات من القيم الدفترية المتراكمة؛
- (٢) يخصم الاستنزاف المتراكم من الموارد مثل الرواسب المعدنية والغابات، الخ؛ وتحسب الأعمال التجارية الاستنزاف مثل الاهتلاك (انظر الفصل الثامن للاطلاع على المنهجية)؛
- (٣) تضاف التحسينات أو الإضافات إلى القيم الأصلية للأراضي، والمباني، والمصانع، والموارد الطبيعية التي تمد حياتها النافعة أو تزيد كمياتها أو جودة خدماتها إلى مخزونات الأصول الثابتة؛ ويجب أيضاً اهتلاك هذه القيم التي عوملت بمثابة أصول ثابتة؛
- (٤) يخصم التصرف بالأصول المذكورة.

١ - ٩٤ **الأراضي** لا تملك لكن تملك التحسينات على الأراضي (انظر البند (٣) أعلاه).

١ - ٩٥ **ترسمل الأصول الرأسمالية المؤجرة**، أي تعامل مثل الأصول المشتراة في نظام الحسابات القومية. ويتبع مجتمع الأعمال التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وأستراليا وجنوب أفريقيا هذه القاعدة المحاسبية غير أنها لا تتبع في معظم البلدان الأوروبية. وللتوافق مع نظام الحسابات القومية يجب رسملة الإجازات المالية. ولا يمكن فعل هذا من غير التعاون المباشر من قبل الشركات المعنية.

١ - ٩٦ لا يتوافق تقييم السلع الرأسمالية بتكاليف الاحتياز أو القيمة الدفترية مع نظام الحسابات القومية الذي يستدعي التقييم بأسعار السوق. وبالتالي لا يمكن استعمال قيم السلع الرأسمالية في الميزانيات العمومية حسب نظام الحسابات القومية. وإحدى الطرائق الممكنة التي تمارسها بعض البلدان الاشتراكية السابقة هي الطلب من مؤسسات الأعمال التجارية إعادة تقييمها بأسعار السوق مع إيراد معلومات عن الطرائق والأسعار السوقية (أو الأرقام القياسية للأسعار) حسب أنواع السلع وأعمارها. وثمة طريقة أخرى ممكنة تمارسها معظم مكاتب الإحصاء الوطنية وهي استعمال طريقة الجرد المستمر التي تطبق على نحو شامل على البيانات التي تجمع عن البلد بأكمله حسب الاستثمار السنوي في السلع الرأسمالية المصنفة بحسب الأنواع وبحسب القطاعات المؤسسية على الأقل لمدة ٢٠ سنة.

#### (ج) الأراضي والموارد الطبيعية

١ - ٩٧ **الأراضي والموارد الطبيعية** هي أصول ملموسة غير مُنتجة، ولا تملك الأراضي لكن تستنزف الموارد الطبيعية. إن استهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية (أو الاهتلاك في حسابات الأعمال التجارية) هو أحد عوامل تكاليف الإنتاج، غير أن نظام الحسابات القومية يعامل الاستنزاف كجزء من فائض التشغيل والتغيرات الأخرى في الحجم في الميزانيات العمومية التي لا تعزى إلى الإنتاج.

#### (د) الأصول الأخرى طويلة الأجل

١ - ٩٨ **تشمل الأصول الأخرى** طويلة الأجل الاستثمارات في الأسهم والسندات بضمان، والنفائس، والأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى. ومعظمها أصول مالية لكن بعضها ينضوي تحت الأصول غير الملموسة مثل حقوق الطبع على الأعمال الفنية الأصلية، وبرامج الحاسوب، واستكشافات المعادن، وتكاليف التنظيم فهي أصول ثابتة حسب نظام الحسابات القومية. ولا تقييم الأصول طويلة الأجل بأسعار السوق في حسابات الأعمال التجارية، باستثناء الأوراق المالية (الأسهم) عندما تنخفض أسعارها السوقية دون قيمها الدفترية. ومن الجلي أن التقييم في حسابات الأعمال التجارية يختلف عن تقييم الحسابات القومية.

١ - ٩٩ تشير الاستثمارات طويلة الأجل إلى الأصول المالية طويلة الأجل التي تكون في معظم الأحيان في شكل أوراق مالية وسندات بضمنان وكمبيالات. ومن أجل تصنيفها كاستثمارات طويلة الأجل فإنه يجب على الإدارة أن تخطط للاحتفاظ بها كاستثمارات لفترة طويلة، وخلافاً لذلك يتعين تصنيفها بمثابة أوراق مالية قابلة للتداول في إطار الأصول الجارية.

## (د - ١ - ١) السندات بضمنان

١ - ١٠٠ في نظام الحسابات القومية، يجب أن تقيم السندات بضمنان بأسعار السوق وقت إعداد الميزانية العمومية. ستناقش طرائق إعادة تقييم السندات بضمنان في التذييل ١ لهذا الفصل.

## (د - ١ - ٢) الأسهم

١ - ١٠١ تقيم الاستثمارات حصص رأس المال بأسعار التكلفة أو السوق أيهما أقل إذا لم توجد عليها سيطرة بالغة الأهمية. ويعني هذا أنه عند استمرار نمو أسعار الأسهم لا يعيد محاسبو الأعمال التجارية تقييمها. وبالنسبة للاستثمارات في شركات أخرى، فالقاعدة هي أنه إذا كانت السيطرة واضحة لتقييم الاستثمارات ضمن حصص رؤوس الأموال بأسعار الحصص، مما يعني تعديل قيمتها بالتناسب مع نصيب الارتفاع في الأرباح المحتجزة الخاصة بالشركات التابعة التي تمتلك الشركات (الأم) حصصها.

## (د - ٢) النفائس

١ - ١٠٢ لا تستعمل النفائس مثل الجواهرات والأعمال الفنية في الإنتاج بل تجمعها الشركات، ولا سيما الأخيرة. وقد تدرجها الشركات في قيمة العقارات والمباني لكن من ناحية مفاهيمية فهي ليست أصولاً ثابتة وينبغي فصلها ولا ينبغي حساب استهلاك رأس المال الثابت بالنسبة لها، مع أنها قد تستهلك في حسابات الأعمال التجارية.

## (د - ٣) الأصول غير الملموسة

١ - ١٠٣ تقيم الأصول غير الملموسة أيضاً أو تقيدها في حسابات الأعمال التجارية بأسعار التكاليف التاريخية أو القيمة الدفترية التي هي إما تكاليف التطوير وإما تكاليف الاحتياز، ثم تخفض باستهلاكها على مدى سنوات حياتها النافعة. والاستهلاك (amortization) المستعمل في حسابات الأعمال التجارية مماثل للاهلاك (depreciation) من الناحية المفاهيمية، باستثناء تسميته على نحو مختلف عندما يطبق على الأصول غير الملموسة.

١ - ١٠٤ يتبنى نظام الحسابات القومية مبدأ التقييم بأسعار السوق عند البيع أو تكاليف التطوير زائداً علاوة (انظر نظام الحسابات القومية الفقرة ٦ - ١٤٤). ولا يقدم نظام الحسابات القومية أية قاعدة لتحديد العلاوة وبما أنه من غير السهل فعل ذلك، فقد يأخذ معدو الحسابات القومية القيم من حسابات الأعمال

التجارية على أيهما من المسلمات. بالإضافة إلى ذلك، بما أن القيم السوقية للأصول غير الملموسة كحقوق الطبع هي القيمة الحالية للروافد المتوقعة لصافي الدخل (الإيرادات) في المستقبل، ستكون إعادة تقييمها أبعد من متناول قدرات معدي الحسابات القومية من غير فهم تفصيلي لطبيعة كل أصل غير ملموس ودخله المتوقع. ويجب تحديد الأصول غير الملموسة إما بمثابة أصول مُنتجة وإما غير مُنتجة حسب نظام الحسابات القومية، لأن استهلاك الأصول الثابتة يجب أن يحسب بالنسبة للأصول المُنتجة طويلة الأجل.

## (د - ٣ - ١) الأصول غير الملموسة غير المنتجة

١ - ١٠٥ من المهم تحديد الأصول غير المنتجة في نظام الحسابات القومية لأن المدفوعات مقابل حقوق استعمالها هي ريع وبالطبي تصنف بمثابة دخل ملكية. وهذا النوع من المعاملات لا يخلق مخرجات إضافية للاقتصاد أو يدخل في الاستهلاك الوسيط. وتستهلك الأصول غير المنتجة في حسابات الأعمال التجارية بينما لا يحتاج نظام الحسابات القومية إلى أي مفهوم وثيق الصلة بالاستهلاك نظراً لأن النظام يبين أسعار السوق التي تأخذ الاستهلاك في الحسبان. وتشمل الأصول غير المنتجة الشهرة التجارية، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، والإجازات القابلة للتحويل (شاملة إجازات الأراضي والمباني والهيكل، لكنها لا تشمل إجازات رأس المال أو الإجازات المالية غير القابلة للتحويل)، والعقود.

١ - ١٠٦ الشهرة التجارية: تقاس الشهرة التجارية بالفرق بين تكاليف احتياز أعمال تجارية ومجموع كافة القيم المادية للأصل.

١ - ١٠٧ براءات الاختراع: براءات الاختراع هي الحقوق المقصورة الممنوحة إلى مخترع ما لمدة ١٧ سنة (في الولايات المتحدة الأمريكية). وتقيم براءات الاختراع بتكاليف التطوير أو الاحتياز. وتكاليف تطوير براءة الاختراع ليست هي تكاليف البحث والتطوير. وهذه المعاملة مماثلة في حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية على حد سواء من حيث عدم وجود صلة بين براءة الاختراع والبحث والتطوير. ويعتبر نظام الحسابات القومية براءات الاختراع أصولاً غير مُنتجة.

١ - ١٠٨ العلامات التجارية: العلامات التجارية والأسماء التجارية هي رموز أو أسماء مسجلة تعطي حاملها الحق في استعمالها لتحديد منتج أو خدمة ما. وتقيم بتكاليف الاحتياز.

١ - ١٠٩ حقوق الامتياز، والترخيص، والوصفات، وطرائق التجهيز: هي الحقوق على المجالات، أو الوصفات، أو التقنيات، أو التصاميم على نحو مقصور. وتقيم بتكاليف الاحتياز أو تكاليف التطوير.

## (د - ٣ - ٣) الأصول غير الملموسة المنتجة

١ - ١١٠ حقوق الطبع: حقوق الطبع هي حقوق مقصورة تمنح إلى حاملها لكي ينشر ويبيع مواد أدبية وموسيقية وغيرها من المواد

برامج الحاسوب بمثابة إجمالي تكوين رأس المال للاستعمال الخاص. والتعديل مماثل لما نوقش في معاملة حقوق الطبع.

(د - ٤) الأصول الأخرى

١ - ١١٤ يمكن أن تشمل الأصول الأخرى طويلة الأجل المستحقات غير الجارية والمدفوعات المسبقة غير المتكررة.

(هـ) الخصوم الجارية

١ - ١١٥ الخصوم هي التضحيات المحتملة في المستقبل بالمنافع الاقتصادية الناشئة من الالتزامات الحالية. تصنف الخصوم أيضاً إما بمثابة خصوم جارية وإما خصوم طويلة الأجل. وتستدعي الخصوم الجارية أن يتم استيفاء الالتزامات خلال سنة واحدة من الفترة المحاسبية.

(هـ - ١)، (هـ - ٢) السندات والحسابات برسم الدفع

١ - ١١٦ تشمل هذه الفئة السندات برسم الدفع التي تستدعي دفع فوائد، وحسابات أخرى برسم الدفع دون فوائد. وتنشأ هذه الفئة باحتياز السلع والخدمات بالإضافة إلى الأجر والضرائب الخ. المستحقة الدفع خلال الفترة المحاسبية.

(هـ - ٣) الدخل غير المكتسب

١ - ١١٧ يشمل الدخل غير المكتسب الخدمات أو السلع المستحقة للعملاء في المستقبل.

(هـ - ٤) الجزء الجاري من الديون والتزامات الإجارة المرسمة طويلة الأجل

١ - ١١٨ لا تحتاج هذه المصطلحات إلى شرح.

(هـ - ٥) الخصوم المستحقة الأخرى

١ - ١١٩ تشمل الخصوم المستحقة الالتزامات الأخرى قصيرة الأجل مثل الحصص الموزعة، الخ.

(و) الخصوم طويلة الأجل وبنود أخرى

(و - ١) الديون طويلة الأجل

١ - ١٢٠ تشمل الديون طويلة الأجل جميع الديون المستحقة السداد في فترة تتجاوز سنة واحدة مثل السندات برسم الدفع، والسندات بضمان برسم الدفع، والرهون العقارية، والقروض، والسندات بضمان، والتزامات الإجارة المرسمة. والقيمة المرسمة للإجارة هي صافي قيمتها الحالية<sup>٣٧</sup>.

<sup>٣٧</sup> على سبيل المثال، إذا كانت الإجارة مستحقة السداد في ست سنوات، التي تمثل حياة الخدمة النافعة للماكينة، بمدفوعات سنوية قدرها ٣٠٠٠ دولار بسعر فائدة ثابت ١٠ في المائة، إذن تكون القيمة الحالية للإجارة التي تقيد في الميزانية العمومية هي:  $س = ٣٠٠٠ \text{ دولار} (1/1 + 1/1 + 1/1 + 1/1 + 1/1 + 1/1)$

الفنية (التي تسمى أعملاً أصلية في نظام الحسابات القومية) خلال حياة المؤلف زائداً ٥٠ سنة (في الولايات المتحدة الأمريكية). وتقاس حقوق الطبع التي هي أصول ثابتة منتجة بتكاليف الاحتياز. وتعامل تكاليف تطوير حقوق الطبع بمثابة تكاليف جارية في حسابات الأعمال التجارية لكنها تعامل بمثابة إجمالي تكوين رأس المال والأصول في نظام الحسابات القومية. وبما أن حقوق الطبع لا تعامل بمثابة سلع رأسمالية في حسابات الأعمال التجارية عندما ينتجها صاحبها، فإنها لا تظهر في الميزانيات العمومية للشركات. وفي الجدول ١ - ١١ (أ) أضيفت قيمة حقوق الطبع كمخرجات للشركة في عملية التعديل للحصول على حساب الإنتاج في نظام الحسابات القومية. ويجب أيضاً أن تعامل هذه المخرجات بمثابة سلع رأسمالية في الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية. غير أن حسابات الأعمال التجارية لا تقيد هذه المخرجات في الميزانيات العمومية. وكما يتضح من مثالنا، لا تظهر القيمة ٦ التي هي قيمة مخرج حقوق الطبع (أي تكاليف تطوير الأعمال الأصلية) المبيّنة في الجدول ١ - ١١ (أ) في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية في الجدول ١ - ١٣ (أ). ويستدعي تعديل هذا البند في الميزانية العمومية لكي تتوافق مع نظام الحسابات القومية زيادة القيمة ٦ في السطر D3-3 ويجب موازنة هذه الزيادة في الأصول بزيادة في بند الأرباح المحتجزة في الخصوم (الجدول ١ - ١٣ (ب)، السطر H4). وتدرج التعديلات في الميزانيات العمومية الوسيطة المبيّنة أدناه في الجدول ١ - ١٩، الصفحتان ٥١ و ٥٢).

١ - ١١١ التكاليف التنظيمية: تشمل التكاليف التنظيمية كافة تكاليف الخدمات والأتعاب القانونية المتحملة عند تنظيم الأعمال التجارية. وتشطب هذه التكاليف عادة خلال عدد من السنوات. ولا يناقش نظام الحسابات القومية كيفية معاملة هذه التكاليف على نحو صريح. غير أن العديد من البلدان يعاملها حتى الآن كاستهلاك وسيط بالنسبة للسنة التي تتحمل فيها. وفي هذه الحالة، يجب إخراج التكاليف التنظيمية من الميزانيات العمومية. لكن بما أن الأعمال التجارية ترسم هذه التكاليف التنظيمية، قد يفضل المرء تركها كجزء من الأصول في الميزانية العمومية.

١ - ١١٢ استكشافات المعادن: يعامل نظام الحسابات القومية قيمة مصروفات استكشاف البترول والغاز الطبيعي والموارد المعدنية سواء أكانت ناجحة أم غير ناجحة كأصول ثابتة منتجة. غير أن حسابات الأعمال التجارية في معظم البلدان حتى الآن تعامل تكاليف الاستكشافات الناجحة فقط بمثابة أصول ثابتة منتجة وتعامل تكاليف الاستكشافات غير الناجحة بمثابة مصروفات جارية.

١ - ١١٣ برامج الحاسوب: في حسابات الأعمال التجارية، تعامل تكاليف احتياز برامج الحاسوب بمثابة إجمالي تكوين رأس المال والأصول، غير أن تكاليف التطوير داخل الشركات تعامل كمصروفات جارية. ويعامل نظام الحسابات القومية تكاليف تطوير

(و - ٢) تعويضات ومزايا المستخدمين

العادية. وقيمة السهم بأسعار السوق لا علاقة لها بالقيمة الدفترية لكل سهم. فهي السعر الذي يكون المستثمر على استعداد لدفعه عن كل سهم في السوق المفتوحة.

١ - ١٢١ تعامل المزايا المكتسبة مثل مزايا معاشات التقاعد المكتسبة غير المشروطة باستمرار المستخدم في العمل مع رب العمل بمثابة خصوم طويلة الأجل.

(و - ٣) ضرائب الدخل المؤجلة

١ - ١٢٧ ويشمل رأس المال المدفوع أيضاً أسهم الشركة الذاتية التي أعيد شراؤها ولكن لم تسترد قيمتها. وتسمى أسهم الخزنة، ورأس المال الناشئ من هبات الأصول إلى الشركة. والأرباح المحتجزة المتراكمة تشكل أيضاً جزءاً من حصص المالكين. وهي صافي الدخل الذي لم يوزع كحصص للمساهمين.

١ - ١٢٢ انظر التعليقات الواردة تحت "ملاحظة حول الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضرائب" (الفقرتان ١ - ٣٢ و ١ - ٣٣ أعلاه).

(و - ٤) الأوراق المالية (الأسهم) الممتازة ذات الاسترداد الإلزامي

٢ - وصف بيان التغيرات في المركز المالي

١ - ١٢٨ من الميزانية العمومية، لا يمكن معرفة ما فعلته الشركة لإحداث تغيير صاف نظراً لإمكانها شراء معدات جديدة والتصرف بمعدات قديمة وسندات بضمان على نحو متزامن. إن بيان التغيرات في المركز المالي الذي سيطلق عليه اختصاراً البيان المالي سيعطي هذه المعلومات. وبالتالي من المهم الإلمام به. والبيان المالي أوسع نطاقاً من بيان التدفق النقدي لأنه يركز على رأس المال العامل (الأصول الجارية ناقصاً الخصوم الجارية) الذي يغطي كافة نطاق الأصول السائلة للشركة، في حين يركز بيان التدفق النقدي على أصل منفرد: هو النقدية. وإعداد البيان المالي من الممارسات الشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن منذ سنة ١٩٨٧، استبدل مجلس معايير المحاسبة المالية اشتراط قيام الشركات بإعداد بيان مالي باشتراط أن يعد بيان للتدفق النقدي لأنه مفيد للدائنين لتقييم سيولة الشركة المعنية. وتبنت لجنة المعايير المحاسبية في بريطانيا هذا الموقف بالنسبة لتقارير الشركات. وفي بلدان أخرى، فإن إعداد البيان المالي أمر اختياري. ولا يشترط الاتحاد الأوروبي إعداده. ومع أن بيان التدفق النقدي يتيح معلومات مفيدة لمعدي الحسابات القومية، فإن البيان المالي أكثر اكتمالاً ستجري مناقشته أدناه.

١ - ١٢٣ الأوراق المالية (الأسهم) الممتازة الخاضعة لمتطلبات الاسترداد الإلزامي أو التي تحتوي على خاصية استرداد تتجاوز سلطات الجهة التي أصدرتها هي أقرب إلى الدين منها إلى حصص رأس المال. وفي سنة ١٩٧٩، اشترطت لجنة مراقبة عمليات البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية فصل الأسهم في فئات أسهم ممتازة قابلة للاسترداد، وأسهم ممتازة غير قابلة للاسترداد، وأسهم عادية، وأن تعامل الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد بمثابة ديون.

(ز) حصص المساهمين

١ - ١٢٤ حصص المساهمين هي الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم. ويتعين أيضاً أن تكون مساوية لرأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة.

١ - ١٢٥ يشمل رأس المال المدفوع أسهم رأس المال الممتازة والعادية بالقيمة الاسمية ورأس المال المدفوع بما يتجاوز القيمة الاسمية. وللأسهم الممتازة حق المطالبة على الدخل بعد حملة الأسهم بضمان، لكن قبل حملة الأسهم العادية. وتشير القيمة الاسمية إلى المبلغ المقيّد لكل سهم في حساب أسهم رأس مال الشركة، ويشكل رأسمالها القانوني. ورأس المال القانوني هو الحد الأدنى من المبلغ الذي يمكن قيده كرأس مال مساهم به. وقد لا تعلن الشركة المعنية عن توزيع حصص من شأنها أن تتسبب في انخفاض حصص المساهمين إلى دون مستوى رأس المال القانوني. وإذا أصدر السهم بسعر أعلى من القيمة الاسمية، تسمى الزيادة في رأس المال المدفوع زيادة على القيمة الاسمية للسهم العادي. وإذا أصدر بأقل من القيمة الاسمية، يسمى الفرق حسماً على أسهم رأس المال للسهم العادي.

١ - ١٢٩ يبيّن الجدول ١ - ١٤ البيان المالي. وبالنسبة للتغيرات في الأصول الجارية والخصوم الجارية، فإن التغيرات في البيان المالي ماثلة للتغيرات في الميزانيات العمومية، مع فوارق رئيسة في الأصول والخصوم الطويلة الأجل. ويصدق هذا الوضع على وجه الخصوص بالنسبة لمعاملة الاهتلاك المتراكم، والأصول الثابتة، والديون طويلة الأجل. والسبب وراء الفوارق هو أن التغيرات في الميزانيات العمومية هي مجاميع تعكس احتياز أصول جديدة بأسعار السوق لكن يتم التصرف بالأصول القديمة بالأسعار التاريخية. غير أن بيان التغيرات في المركز المالي يعكس هذه التغيرات بشكل أفضل وبالتالي يتعين استعماله لإعداد حسابات رأس المال والحسابات المالية للأسباب التي سيرد شرحها أدناه.

١ - ١٢٦ وتمثل القيمة الدفترية لأسهم الشركة مجموع الأصول ناقصاً الخصوم. فهي حصص المساهمين. والقيمة الدفترية لكل سهم هي صافي حصص المساهمين العاديين (صافية من قيمة الأسهم الممتازة زائداً توزيعات الأسهم الممتازة القائمة) مقسومة على عدد الأسهم



الجدول ١ - ١٤ : بيان التغيرات في المركز المالي

مصادر رأس المال العامل	
٢٢	١ - ١ صافي الدخل (من بيان الدخل)
٢-	١ - ٢ ناقصاً المكاسب الرأسمالية من معدات مبيعة <sup>٣٨</sup>
٢٦	التكاليف التي لا تستدعي نفقات مالية جارية
٩	١ - ٣ الاهتلاك، الاستنزاف، الاستهلاك <sup>٣٩</sup>
١٠٠	١ - ٤ مبيعات المعدات
١٧٠	١ - ٥ إصدار الديون طويلة الأجل (القروض، السندات بضمن، الخ.)
٣٢٥	١ - ٦ إصدار الأسهم ورأس المال المدفوع
	١ - ٠ المجموع
استخدامات رأس المال العامل	
١٢	٢ - ١ توزيعات الحصص النقدية
١٠٠	٢ - ٢ احتياض المعدات
١٧٨	٢ - ٣ احتياض المباني
٢	٢ - ٤ تحسينات المباني
٥	٢ - ٥ تكوين رأس مال للحساب الخاص
٥	٢ - ٦ إعادة تصنيف السندات بضمن طويلة الأجل كأصول جارية
٣٠٢	٢ - ٠ المجموع
٢٣	٣ - ٠ الزيادة (أو النقصان) في رأس المال العامل (١ - ٢)
٥٣	تساوي أيضاً الزيادة (النقصان) في الأصول الجارية
٣٠-	نقصاً الزيادة (أو النقصان) في الخصوم الجارية

<sup>٣٨</sup> يجب أن يطرح هذا المكسب الرأسمالي المتحقق نظراً لقيده بالفعل في مبيعات المعدات المبيّنة في البند ١ - ٤.

<sup>٣٩</sup> إذا استهلك أصل غير ملموس، يقيد الاستهلاك بعلامة إيجابية. وإذا استهلك ائتمان (قرض) لأجل، تكون العلامة سالبة لأن الاستهلاك يزيد الدخل من غير توفير أموال.

التي قد تكون استخدمت بمثابة إجمالي تكوين رأس المال. في الواقع، إجمالي تكوين رأس المال في المعدات هو ٩١ (١٠٠ - ٩) في الجدول ١ - ١٤. وبالمثل، لا تعكس التغيرات في الاهتلاك المتراكم فقط الاهتلاك في الفترة المحاسبية فحسب، بل أيضاً التخفيض في الاهتلاك المعزى إلى إزالة الأصول الثابتة القديمة. ويمكننا مشاهدة ذلك الاهتلاك، تحت إجمالي فائض التشغيل في الجدول ١ - ٩ (د) أو في بيان التغيرات في المركز المالي (الجدول ١ - ١٤)، عبارة عن ٢٦، غير أن التغيرات في الاهتلاك المتراكم في الميزانيات العمومية مقدارها ٢٣ (١٥+٨)، السطران B4 و B6 في الجدول ١ - ١٣ (أ). ويرد أدناه، شرح للفوارق بالتفصيل.

(أ) قيد الأصول الثابتة والاهتلاك في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية

١ - ١٣٠ إن خلط القيم التاريخية للأصول القديمة والقيم السوقية للأصول الجديدة، رغم أنهما من النوع نفسه، يخلق فوارق في التغيرات في الميزانيات العمومية والبيانات المالية ويتيح بيانات في الميزانيات العمومية الخاصة بالأعمال التجارية غير ملائمة لإعداد حسابات رأس المال والحسابات المالية في نظام الحسابات القومية. على سبيل المثال فإن التغيرات في المعدات المقيدة في الميزانيات العمومية (الجدول ١ - ١٣ (أ)، السطر B5) تعطي القيمة ٩٠،

الجدول ١ - ١٥: قيد الأصول الثابتة والاهتلاك المتراكم في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية

الميزانية العمومية في نهاية الفترة t	المعاملات خلال السنة		السنة t - 1	الميزانية العمومية في نهاية الفترة t - 1
	التصرف بأصول قديمة	احتياز أصول جديدة		
٤٠٨		١٧٨	٢٣٠	المباني
٢		٢	٠	التحسينات
١٥٠	١٠-	١٠٠	٦٠	المعدات

الميزانية العمومية في نهاية الفترة t	المعاملات خلال السنة		السنة t - 1	الميزانية العمومية في نهاية الفترة t - 1
	يضاف اهتلاك المعدات الجديدة والجارية	يطرح الاهتلاك المتراكم للمعدات المباعة		
٥٩	١٥		٤٤	الاهتلاك المتراكم، المباني
٣٢	١١	٣-	٢٤	الاهتلاك المتراكم، المعدات

ويكون التغير في المعدات في الميزانية العمومية لحسابات الأعمال التجارية ٩٠ فقط (الجدول ١ - ١٣ (أ)، السطر B5). وبالتالي يتيح بيان التغيرات في المركز المالي (الجدول ١ - ١٤) معلومات عن القيم السوقية للأصول الثابتة الجديدة التي جرى احتيازها والأصول الثابتة القديمة التي جرى بيعها.

١ - ١٣٣ وبالمثل، لا تعكس التغيرات في اهتلاك المعدات المتراكم في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية الاهتلاك في الفترة المحاسبية فحسب، بل أيضاً طرح الاهتلاك المتراكم للمعدات القديمة التي جرى التصرف بها من مجموع الاهتلاك المتراكم. وللحصول على معلومات بشأن الاهتلاك، الذي هو جزء من تكاليف الإنتاج، يتعين النظر إلى بيان التغيرات في المركز المالي أو التغيرات في بيان الدخل إذا أردنا استخدام المعلومات قبل أن يمكننا حساب استهلاك رأس المال الثابت. ويقاس الاهتلاك في حسابات الأعمال التجارية بالقيم التاريخية للأصول الثابتة وبالتالي ليس من السهل إعادة تقييمه بأسعار السوق ما لم تتم إعادة تقييم كافة المعدات المشتراة في الفترات الماضية بأسعار السوق الجارية. وتسليماً بإعادة تقييم الاهتلاك بأسعار السوق الجارية فإن طرائق الاهتلاك مماثلة لبعضها، إذن يتعين أن يكون الاهتلاك في حسابات الأعمال التجارية مماثلاً لاستهلاك رأس المال الثابت. مع ذلك، يستعمل معدو الحسابات القومية عادة طريقة الجرد المستمر لإعادة التقييم. غير أن هذا الوضع لا يستعد إعادة التقييم من قبل محاسبي الأعمال التجارية باستعمال الطرائق التي يستخدمونها في محاسبة التضخم.

١ - ١٣١ يبيّن الجدول ١ - ١٥ كيفية قيد الأصول الثابتة والاهتلاك المتراكم في الميزانيات العمومية للأعمال التجارية. في الجزء الأعلى من الجدول ١ - ١٥، أضيفت قيمة الأصول الثابتة الجديدة إلى، وخصمت قيمة الأصول القديمة المباعة من، الميزانية القديمة لإيجاد قيمة الأصول الثابتة في نهاية الفترة. لكن قيمت الأصول الجديدة بأسعار السوق الجارية وقيمت الأصول القديمة التي بيعت بالتكاليف التاريخية. ففي المثال، نشاهد العلاقة التالية بالنسبة لمجموع قيمة المعدات:

١٠	قيمة المعدات المباعة بالتكاليف التاريخية
٣	الاهتلاك المتراكم للمعدات المباعة
٧	القيمة المتبقية للمعدات المباعة
٩	قيمة بيع المعدات المباعة
-----	
٢	المكاسب الرأسمالية المتحققة

١ - ١٣٢ يجب أن تقيد المعلومات أعلاه في البيان المالي الخاص بالجدول ١ - ١٤ إذا بينت التفاصيل. ففي مثالنا، قيد التصرف بالمعدات بأسعار التكاليف التاريخية ١٠، بينما القيمة بأسعار السوق الجارية هي ٩ فقط. ونظراً لتقييم كل شيء بأسعار السوق الجارية في نظام الحسابات القومية، فإن تكوين رأس المال بالنسبة للمعدات، الذي يساوي الاحتياز ناقصاً التصرف به، مقداره ١٠٠ - ٩ = ٩١ (في الجدول ١ - ١٤، السطر ٢ - ٢ ناقصاً السطر ١ - ٤).

(ب) قيد السندات بضمان في الميزانيات العمومية  
لحسابات الأعمال التجارية

الجدول ١ - ١٦: قيد السندات بضمان في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية

الميزانية العمومية في نهاية الفترة t	المعاملات خلال السنة	السنة t-1	الميزانية العمومية في نهاية الفترة t-1
	تحويل السندات بضمان من طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل لأغراض السداد (إعادة التصنيف)	إصدار سندات جديدة بضمان	
١٩١	٥-	١٠٠	٩٦
			السندات بضمان برسم الدفع

١ - ١١ (هـ) لأغراض قيمة إجمالي الادخارات. وهذا اختبار هام لدقة حسابات نظام الحسابات القومية حتى مستوى حساب رأس المال إذ يتعين أن يكون صافي الإقراض (أو صافي الاقتراض) في حساب رأس المال مساوياً لصافي الإقراض (أو صافي الاقتراض) في الحساب المالي.

١ - ١٣٧ مع أن صافي الادخار مفهوم هام في الاقتصاد، فإن إجمالي الادخارات ليس بأقل أهمية إذ يمثل المصادر الداخلية للأموال التي يمكن استخدامها في الاستثمار.

تعديل حسابات رأس المال والحسابات المالية

١ - ١٣٨ بالنسبة لحساب رأس المال في نظام الحسابات القومية، يتيح إجمالي الادخارات المأخوذة من حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به (الجدول ١ - ١١ (هـ)) وبيان التغيرات في المركز المالي (الجدول ١ - ١٤) في نظام الحسابات القومية معظم المعلومات، بافتراض أخذ التعديلات الأخرى في الحسبان مثل إعادة تقييم المخزونات، واستهلاك رأس المال الثابت، الخ. أثناء إعداد حسابي الإنتاج والدخل. ويبيّن الجدول ١ - ١٧ حساب رأس المال في نظام الحسابات القومية. وفي هذا الجدول، يجب أن يشمل تكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية تطوير برامج الحاسوب، وحقوق الطبع الخاصة بالأعمال الفنية الأصلية غير المرسمة في البيان المالي.

١ - ١٣٩ وبالنسبة للحساب المالي في نظام الحسابات القومية (الجدول ١ - ١٨)، يلزم إجراء تعديل واحد لتتوافق البيانات من حسابات الأعمال التجارية مع حسابات نظام الحسابات القومية. والتعديل الوحيد هو عزو الاحتياطات المرصودة مقابل المطالبات القائمة إلى حملة بوليصات التأمين على غير الحياة، التي يمكن تقديرها فقط من قبل معدى الحسابات القومية. ومن ناحية المبدأ في نظام الحسابات القومية، يساوى صافي الأقساط مجموع المطالبات بالنسبة للتأمين على غير الحياة. غير أن هناك بعض المطالبات التي لا تزال قيد التسوية وبالتالي يحتفظ بها في الاحتياطات. وقد تكون هذه الاحتياطات معروفة لدى الشركات وتقيدها بمثابة أصول. وإذا لم

١ - ١٣٤ يمثّل قيد السندات بضمان في حسابات الأعمال التجارية قيد الأصول الثابتة، التي تسبب عادة تغيرات في الميزانيات العمومية لتكون مختلفة عن التغيرات في البيان المالي. وتبرز مشكلة أخرى في الجدول ١ - ١٦، أي إعادة تصنيف السندات بضمان طويلة الأجل إلى خصوم (أو أصول) جارية استعداداً للإطفاء (أو البيع). ففي البيان المالي المدرج في الجدول ١ - ١٤، فإن السندات بضمان طويلة الأجل برسم الدفع هي ١٠٠ - ٥ = ٩٥ (السطر ١ - ٥ ناقصاً السطر ٢ - ٦). وفي مثالنا، من المفترض عدم تغير قيم السندات بضمان، حتى تكون التغيرات في الميزانيات العمومية ماثلة للتغيرات في البيان المالي. ومع ذلك، لا تبقى القيم ماثلة في العادة نظراً لبيع السندات بضمان أيضاً بأسعار سوقية غير ماثلة للتكاليف التاريخية. وإذا بيعت السندات بمكاسب (أو خسائر) رأسمالية، يقيد التصرف بها كقيمة سالبة بالأسعار التاريخية في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية، لكنها تبين بأسعار السوق الجارية في بيان التغيرات في المركز المالي، مثل مبيعات المعدات القديمة.

١ - ١٣٥ باختصار، يتعين أن تكون بيانات التغيرات في المركز المالي أساس إعداد حساب رأس المال والحساب المالي في نظام الحسابات القومية. في مثالنا بشأن البيان المالي، لم تقيّد الأصول الجارية والخصوم الجارية صراحة لتوفير خانات، بل لأن حسابات الأعمال التجارية تبين عادة أكبر قدر من التفاصيل كما هي الحال في الميزانيات العمومية. وتجدر الإشارة إلى أنه، حسب التعريف، يجب أن يكون التغير في رأس المال العامل ماثلاً للفرق بين التغير في الأصول الجارية والتغير في الخصوم الجارية. وتسمح الميزانيات العمومية بفحص المعلومات.

٣ - حساب رأس المال والحساب المالي في نظام الحسابات القومية

١ - ١٣٦ يبيّن الجدولان ١ - ١٧ و ١ - ١٨ على التوالي حساب رأس المال والحساب المالي. ويجب أن يعتمد حساب رأس المال على حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به في الجدول

تكن معروفة لديها، يقوم معدو الحسابات القومية على نحو شامل بتخصيص الاحتياطيات إلى القطاع غير المالي بأكمله. ولا يجري تخصيص للاحتياطيات على مستوى الشركات.

١ - ١٤٠ - ويبيّن الجدول ١ - ٢٥ في التذييل ٢ لهذا الفصل الميزانية العمومية الخاصة بالمنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس، التي تشمل البيان المالي.

الجدول ١ - ١٧ : حساب رأس المال في نظام الحسابات القومية

الموارد	الاستخدامات
٤٥ إجمالي الادخارات	٢٨٢ إجمالي تكوين رأس المال
	١٧٨ احتياز المباني
	٢ تحسين المباني
	١٠٠ احتياز المعدات
	٩ - التصرف بالمعدات
	٥ تكوين رأس المال الخاص
	٦ تطوير برامج الحاسوب للحساب الخاص، وحقوق الطبع، والأعمال الفنية الأصلية
	٤٥ التغيرات في المخزونات
	٠ احتياز النفائس ناقصاً التصرف بها
	٠ احتياز الأصول غير المالية غير المنتجة ناقصاً التصرف بها
	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) ٢٨٢ -

الجدول ١ - ١٨ : الحساب المالي في نظام الحسابات القومية

الموارد	الاستخدامات
التغيرات في الخصوم	التغيرات في الأصول
٢٩٥ صافي تحمل الخصوم	١٣ صافي تحمل الأصول
	١٠ النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل
	٠ الحسابات برسم القبض (إجمالي)
٥ السندات برسم الدفع	٤٠ - الحسابات برسم القبض (صافي)
	٥ مخصص تغطية الديون المشكوك فيها
	٣ المصروفات المدفوعة مسبقاً
	٠ الأصول الأخرى
	الأوراق المالية غير الأسهم
	القروض
	الأسهم وحصص المساهمين الأخرى
	الإضافات إلى احتياطيات التأمين الفنية
	٠ السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطيات مقابل تغطية المطالبات القائمة
	الجزء الحالي من الديون طويلة الأجل
	١٠ الخصوم الأخرى المستحقة
	٠ القروض
	٩٥ السندات بضمآن
	١٧٠ أسهم ورأس المال المدفوع
	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-) ٢٨٢ -

٤٠ في الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية، تقيد الحسابات برسم القبض صافية من مخصصات تغطية الديون المشكوك فيها لكن في نظام الحسابات القومية، تشمل الحسابات برسم القبض مخصصات تغطية الديون المشكوك فيها، ولهذا يلزم هذا التعديل.

الجدول ١ - ١٩ : الميزانيات العمومية الوسيطة

التغيرات	السنة t-1	السنة t	الفئات في الجدول ١ - ١٣ (أ)	الجدول ١ - ١٩ (أ) الأصول	تصنيف نظام الحسابات القومية
				<b>الأصول المالية</b>	<b>(AF)</b>
<b>٨</b>	<b>٩٥</b>	<b>١٠٣</b>		<b>الأصول المالية قصيرة الأجل</b>	
١٠	٤٠	٥٠	A1	النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل	<b>AF.2/AF.3</b>
٥-	٤٥	٤٠	A2	الحسابات برسم القبض	<b>AF.2</b>
٣	١٠	١٣	A4	المصاريف المدفوعة مسبقاً	<b>AF.2</b>
٠	٠	٠	٠	<b>الأصول المالية طويلة الأجل</b>	
			D1.1	السندات بضمان	<b>AF.3</b>
			D1.2	الأسهم	<b>AF.5</b>
			D5	الأخرى	<b>AF.7</b>
<b>٢٥٨</b>	<b>٢٢٢</b>	<b>٤٨٠</b>		<b>الأصول الثابتة المنتجة</b>	<b>(AN.11)</b>
١٧٨	٢٣٠	٤٠٨	B1	المباني	AN.1111.1
٥	٠	٥	B2	تكوين رأس المال للحساب الخاص (إعمار)	AN.1111.2
٢	٠	٢	B3	تحسينات (أو إضافات، أو إصلاحات) المباني	AN.1111.3
١٥ -	٤٤ -	٥٩ -	B4	ناقصاً الإهلاك المتراكم للمباني والتحسينات	AN.1111.4
٩٠	٦٠	١٥٠	B5	المعدات والتحسين	AN.1113.1
٨ -	٢٤ -	٣٢ -	B6	ناقصاً الإهلاك المتراكم للمعدات والتحسينات	AN.1113.2
٦	٠	٦		حقوق طبع أعمال الفنانين الأصلية، وبرامج الحاسوب (بند تعديل)	AN.112.1
			D3.4	التكاليف التنظيمية	AN.112.2
			D3.3	استكشاف المعادن	AN.112.3
			D3.4	ناقصاً الإهلاك المتراكم للأصول غير الملموسة المنتجة	AN.112.4
<b>٤٥</b>	<b>١٦١</b>	<b>٢٠٦</b>	A3	<b>المخزونات</b>	<b>AN.12</b>
			D2	<b>النفاس</b>	<b>AN.13</b>
٠	٤١	٤١		<b>الأصول غير المالية غير المنتجة</b>	<b>(AN.2)</b>
٠	٤١	٤١	C1	الأراضي	AN.211
			C2	الموارد الطبيعية	AN.212-4
			C3	ناقصاً متراكم الاستنزاف، الموارد الطبيعية	AN.21
			D3.1	الأصول غير الملموسة غير المنتجة (الشهرة التجارية، براءات الاختراع، العلامات التجارية)	AN.22.1
			D3.2	ناقصاً الإهلاك المتراكم للأصول غير الملموسة غير المنتجة	AN.22.2
<b>٣١١</b>	<b>٥١٩</b>	<b>٨٣٠</b>		<b>مجموع الأصول</b>	<b>(A)</b>

الجدول ١ - ١٩ : الميزانيات العمومية الوسيطة (تابع)

التغيرات	السنة t-1	السنة t	الفئات في الجدول ١ - ١٣ (ب)	الجدول ١ - ١٩ (ب) الخصوم	تصنيف نظام الحسابات القومية
٣٠	٧٠	١٠٠		<b>الخصوم الجارية</b>	
٥	٣٠	٣٥	E1	السندات برسم الدفع	AF.4
١٠	٤٠	٥٠	E2	الحسابات برسم الدفع	AF.7
			E3	الدخل غير المكتسب	AF.7
٥	٠	٥	E4	الجزء الحالي من الديون طويلة الأجل والتزامات الإجارة المرسمة	AF.7
١٠		١٠	E5	الالتزامات الأخرى المتحققة	AF.7
<b>٩٥</b>	<b>٢٤٦</b>	<b>٣٤١</b>		<b>الالتزامات والبنود الأخرى طويلة الأجل</b>	
			F1	الديون طويلة الأجل	
٠	١٥٠	١٥٠	F1.1	القروض	AF.4
٩٥	٩٦	١٩١	F1.2	السندات بضمان	AF.3
			F1.3	التزامات الإجارة المرسمة	AF.4
			F2	تعويضات ومزايا المستخدمين	AF.6
			F3	ضرائب الدخل المؤجلة	AF.7
			F4	الأسهم الممتازة مع الاسترداد الإلزامي	AF.4
<b>١٨٦</b>	<b>٢٠٣</b>	<b>٣٨٩</b>		<b>الأسهم وحصص رأس المال</b>	<b>(AF.5)</b>
			H1	الأسهم الممتازة	
١٥٠	١١٠	٢٦٠	H2	الأسهم العادية	
٢٠	٢	٢٢	H3	رأس المال المدفوع أكثر من القيمة الاسمية، الأسهم العادية	
١٠	٩١	١٠١	H4	الأرباح المحتجزة	
٦	٠	٦		تعديل الأرباح المحتجزة بالنسبة لتطوير الأعمال الأصلية	
<b>٣١١</b>	<b>٥١٩</b>	<b>٨٣٠</b>		<b>مجموع الخصوم وحصص رأس المال</b>	<b>(AF)</b>

طرائق أخرى، وهي غير مماثلة إذا قيمت بأسعار السوق الجارية حسبما يوصي نظام الحسابات القومية ما لم تظل الأسعار دون تغير؛

تعتبر بعض البنود جزءاً من الأصول والخصوم فقط في نظام الحسابات القومية. وتشمل على وجه التحديد التالي:

- (١) النصيب في الاحتياطيات مقابل المطالبات القائمة الخاصة باحتياطيات التأمين على غير الحياة؛
- (٢) مخرجات الأعمال الأصلية، وحقوق الطبع، وبرامج الحاسوب المنتجة للحساب الخاص؛
- (٣) العقارات، والمصانع، والمعدات المؤجرة المرسمة<sup>٤١</sup>.

٤ - الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية

١ - ١٤١ تختلف الميزانيات العمومية في حسابات الأعمال التجارية عن الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية في الأساليب الأساسية التالية:

- (أ) تقييد الأصول والخصوم طويلة الأجل، سواء أكانت مالية أم غير مالية، بالقيم الدفترية، أي حسب التكاليف التاريخية ولا يعاد تقييمها إلى أسعار السوق عندما تتغير أسعارها. ويقيمهما نظام الحسابات القومية بأسعار السوق الجارية؛
- (ب) يحسب الاهتلاك والاستنزاف المتراكمات في حسابات الأعمال التجارية على أساس التكاليف التاريخية للأصول وبالتالي سيختلفان إذا أعيد تقييم جميع الأصول الثابتة والمالية بأسعار السوق الجارية حسب نظام الحسابات القومية؛

(ج) تقييم المخزونات في حسابات الأعمال التجارية إما حسب الداخل أولاً يخرج أولاً، وإما الداخل أخيراً يخرج أولاً، وإما

<sup>٤١</sup> تشترط بعض البلدان رسملة الإحارات الرأسمالية مثل نظام الحسابات القومية.

١ - ١٤٢ يمين الجدول ١ - ١٩ أعلاه الميزانيات العمومية لحسابات الأعمال التجارية بعد إعادة ترتيبها حسب نظام الحسابات القومية. وإعادة ترتيب الجدول ١ - ١٣ داخل الجدول ١ - ١٩ عملية بسيطة نظراً لأن الميزانيات العمومية في حسابات الأعمال التجارية ونظام الحسابات القومية متماثلة من الناحية المفاهيمية. غير إعادة الترتيب تشمل تعديلين إضافيين:

(أ) يجب معاملة تكاليف تطوير حقوق الطبع، وبرامج الحاسوب، والأعمال الفنية الأصلية، الخ. التي تنتجها الشركات على أنها سلع رأسمالية في نظام الحسابات القومية، كما هي الحال في تكوين رأس المال الذاتي؛

(ب) ويستدعي هذا التعديل زيادة الأصول الثابتة إضافة إلى موازنة هذه الزيادة في الأرباح المحتجزة في حسابات الأعمال التجارية.

١ - ١٤٣ لتحويل الميزانيات العمومية الوسيطة في الجدول ١ - ١٩ إلى سياق الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية، يجب إعادة تقييم بنود في الميزانيات العمومية الأمر الذي يستدعي توفر بيانات عن كافة الأصول المالية وغير المالية التي لا تزال ممتنئة حسب التكاليف التاريخية، وتاريخ الاحتياز، والأرقام القياسية للأسعار، وأسعار الفائدة التاريخية والجارية في الأسواق، الخ. ومن الشائع اتباع طريقة مختصرة لحساب مخزونات الأصول الثابتة باستعمال طريقة الجرد المستمر مع بيانات عن سلاسل تاريخية لإجمالي تكوين رأس المال السنوي (مصنفة بحسب أنواع السلع الرأسمالية)، والأرقام القياسية للأسعار، ومدة الخدمة الافتراضية النافعة، والمنحنيات الافتراضية لاهلاك الأصول الثابتة. وحتى الآن، لا تبدو هناك طريقة مختصرة مقبولة لتقييم الأصول والخصوم المالية بالنسبة للاقتصاد بأكمله مثلما حدث بالنسبة للأصول الثابتة والمنتجة. وتستدعي إعادة تقييم السندات بضمان معرفة تواريخ احتيازها واستحقاقها، وأسعار الفائدة على القسائم، وأسعار الفائدة الجارية. ويمكن استناد إعادة تقييم الأسهم القابلة للتجار إلى أسعارها السوقية. غير أنه، يجب استناد إعادة تقييم الأسهم الخاصة أو الحصص الذاتية إلى القيمة الحالية لصافي الدخل المتوقع بالنسبة للشركات قيد الاعتبار. ويستدعي الوصول إلى تقدير معقول لصافي الدخل المستقبلي توفر المزيد من المعلومات عنها.

١ - ١٤٤ في الواقع، من غير الواضح ما إذا كان هناك أي بلد يعد ميزانيات عمومية كاملة مع طريقة تفصيلية لإعادة تقييم الأصول والخصوم المالية. غير أن فرنسا تعد حسابات الميزانية العمومية الوطنية لتقييم الأصول والالتزامات المالية بأسعارها السوقية ليس ببدء عملية إعادة التقييم من حسابات الأعمال التجارية ولكن من الإحصاءات الشاملة للسوق المالية. ثم توزع هذه القيم فيما بين القطاعات المؤسسية على أساس معلومات من المؤسسات المالية، وحسابات الحكومة العامة، والحصص التقديرية للشركات غير المالية، والأسر العيشية. وفي كندا، يعاد تقييم الخصوم المالية، لكن تقييم الأصول

بكل من أسعار السوق والتكاليف التاريخية على حد سواء. ومع ذلك، يتعين الإشارة إلى أن بإمكان محاسبي الأعمال التجارية إعادة تقييم حسابات الأعمال التجارية بأسعار السوق الجارية، مما يحقق مفهوم نظام الحسابات القومية. وفي الواقع تجري إعادة التقييم هذه على مستوى الشركة في عمليات محاسبة التضخم. ويتبين العديد من الشركات في الولايات المتحدة إعادة التقييم ونشرها. ويتعين إجراء المزيد من البحوث لتحديد ما إذا كانت هناك أية طريقة مختصرة ملائمة لإعادة تقييم الأصول والخصوم المالية. وسيغطي الجزء دال ممارسات إعادة التقييم في محاسبة تضخم الأعمال التجارية. ويمكن استخدام طريقتها كثنائي أسلوب مفضل بعد إعادة التقييم.

## دال - إعادة التقييم في حسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية

١ - ١٤٥ سيناقش الجزء دال إعادة تقييم الحسابات القومية، أو محاسبة التضخم، التي تمارس حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٩٧٩، إذ يقتضي البيان رقم ٣٣ الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية بعنوان "إعداد التقارير المالية وتغيير الأسعار" قيام المشاريع الكبيرة المتداولة على نحو عام بنشر بيانات جزئية على أساس الأسعار الثابتة والتكاليف الجارية على حد سواء، ما لم يكن دخل التكاليف الجارية لا يختلف كثيراً عن الدخل بأسعار الدولار الثابتة. غير أن البيانات المنشورة لا تكون بيانات مراجعة (مدققة). وتطبق هذه اللائحة على الشركات العامة التي يكون لديها: (أ) مجموع لقيم المخزونات والمصانع والمعدات يتجاوز ١٢٥ مليون دولار أو (ب) مجموع لقيم الأصول يتجاوز البليون دولار.

١ - ١٤٦ تنطوي محاسبة التضخم على إعادة صياغة حسابات الأعمال التجارية المستندة إلى التكاليف التاريخية، مع مراعاة آثار التغيرات في المستويات العامة أو المحددة للأسعار. وتشير الزيادة في المستوى العام للأسعار إلى خسائر في القوة الشرائية. فعلى سبيل المثال، ستخفص زيادة الأسعار بنسبة ٥٠ في المائة القوة الشرائية النقدية المحتفظ بها في الصندوق. ويشير التغير في المستوى المحدد للأسعار إلى التغير في سعر سلعة معينة.

١ - ١٤٧ وتستعمل طريقتان في حسابات الأعمال التجارية لقيد آثار التغيرات في الأسعار:

(أ) محاسبة التكاليف (أو الدولار) الثابتة تعيد صياغة البيانات المالية بالتكاليف التاريخية للتغيرات في المستوى العام للأسعار، وهذه الطريقة بسيطة لكن لا يعتمد عليها بالنسبة لمشروع محدد إذ يتطلب أن تزيد الأسعار العامة ولكن قد تنخفض أسعار أصول المشروع الذاتية؛

(ب) محاسبة التكاليف الجارية تحاول إعادة صياغة البيانات المالية بالتكاليف التاريخية بالنسبة للتغيرات في المستوى العام للأسعار بالنسبة للأصول (أو الخصوم) النقدية وبالأسعار المحددة

بالنسبة للأصول (أو الخصوم) غير النقدية، على حد سواء. لكن، يجوز تطبيق محاسبة التكاليف الجارية بطريقتين:

(١) صافي القيمة القابلة للتحقق التي هي "قيمة الخروج" وتمثل ما يمكن أن يتبع الشركة أصولها به؛

(٢) تكاليف الاستبدال التي هي "قيمة الدخول" وتمثل تكاليف استبدال الأصول المماثلة في التشغيل والطاقة الإنتاجية. وهذه الطريقة هي مبدأ إعادة التقييم التي يوصي بها نظام الحسابات القومية (الفقرة ١٣ - ٢٧، نظام الحسابات القومية).

١ - ١٤٨ يمكن فقط تطبيق محاسبة التكاليف الجارية من قبل المشاريع نفسها نظراً لكونها الوحيدة التي تعرف نوع الأصول التي تملكها والخصوم التي تتحملها وقيمتها بأسعار السوق.

١ - ١٤٩ فيما يلي عرض لطريقة محاسبة التكاليف الثابتة. وطريقة محاسبة التكاليف الجارية مماثلة باستثناء أنها تعتمد على معلومات محددة عن الأسعار السوقية للأصول والخصوم المملوكة أو المتحملة من قبل المشروع. وقد لا تكون طريقة محاسبة التكاليف الثابتة ملائمة لإعادة التقييم تسليماً بعدم توفر معلومات محددة وبأن تركيز انتباه المحلل يكون على الاقتصاد بأكمله وليس على مشروع محدد. غير أن الطريقة لا تزال في حاجة للاختبار.

١ - ١٥٠ وتعتمد إعادة التقييم المطبقة في الميزانية العمومية المدرجة في الجدول ١ - ٢٠، (الصفحة ٥٣) على المعلومات والافتراضات التالية:

(أ) استخدم رقم قياسي عام للأسعار من أجل تضخيم القيم التاريخية إلى القيم في نهاية السنة، أي ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ويكون الرقم القياسي العام للأسعار عادة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لكن لتوخي المزيد من الدقة، يمكن استعمال أرقام قياسية للأسعار أكثر تحديداً كما يلي:

٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	١٢٠
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	١٤٤
متوسط الرقم القياسي لسنة ١٩٩٢	١٣٤

(ب) أعيد تقييم كافة الأصول غير النقدية على نحو منفرد، باستعمال نسبة الأرقام القياسية إلى الأسعار الخاصة بآخر يوم في السنة الحالية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى مؤشر الأسعار وقت احتياز الأصل. وفي المثال الوارد في الجدول ١ - ٢٠، يفترض بسهولة احتياز كافة الأصول الثابتة وقت إنشاء المشروع عندما كان الرقم القياسي للأسعار ١٠٨. وتسليماً بهذا الافتراض البسيط، يمكن بسهولة إعادة صياغة الاهتلاك الجاري التاريخي المتراكم إلى التكاليف الجارية نظراً لاستنادها جميعاً إلى السلع الرأسمالية المقيمة تاريخياً عندما كان الرقم القياسي للأسعار ١٠٨ وحدات وقت احتياز الأصول. ومن الأصعب إعادة تقييم

البيانات الواقعية مثل تلك المبيّنة سابقاً في الجدولين ١ - ٧ و ١ - ١٣ نظراً لأن ذلك يتطلب قيد معلومات عن قيمة الأصول الثابتة والرقم القياسي للأسعار وقت احتيازها وفي تاريخ الاحتياز من أجل إعادة تقييم الاهتلاك الجاري والاهتلاك المتراكم؛

(ج) لم يتم تقييم الأصول والخصوم النقدية شاملة الخصوم طويلة الأجل (الديون والسندات بضمان طويلة الأجل) نظراً لأن ١٠٠ دولار مقتناة نقداً أو ديناً لشخص ما قبل ١٠ سنوات لا تزال ١٠٠ دولار اليوم (القوة الشرائية لمبلغ المائة دولار تلك قضية أخرى)؛

(د) أعيد تقييم المخزونات الرأسمالية مثل الأصول غير النقدية؛

(هـ) أعيد تقييم حصص المساهمين على نحو متبقي، أي بمثابة الفرق بين مجموع الأصول والخصوم النقدية. كما أعيد تقييم الأرباح المحتجزة على نحو متبقي، أي بمثابة الفرق بين حصص المساهمين وأسهم رأس المال؛

(ز) ويمكن أيضاً حساب الأرباح المحتجزة المعاد تقييمها على نحو مباشر، بمثابة مجموع الأرباح المحتجزة المعاد تقييمها عن كافة الفترات السابقة والإضافات إلى الأرباح المحتجزة للفترة الحالية المتحصل عليها من إعادة تقييم بيان الدخل الجاري.

١ - ١٥١ يبيّن الجدول ١ - ٢١ إعادة تقييم بيان الدخل الجاري إلى نهاية السنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، باتباع المبادئ التالية:

(أ) بالنسبة للبنود المقيمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، يستعمل الرقم القياسي ١٢٠/١٤٤ لإعادة تقييمها إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. (في الجدول ١ - ٢١ لم يتم تقييم أي بند على هذا النحو)؛

(ب) وبالنسبة للبنود المشتراة والمبيعة خلال السنة، يستخدم الرقم القياسي ١٣٢/١٤٤ لإعادة تقييمها إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بافتراض أن المشتريات والمبيعات موزعة خلال السنة بأكملها؛

(ج) تعتمد إعادة تقييم الاهتلاك الجاري على الأصول الثابتة المعاد تقييمها. وفي هذا المثال البسيط، أعيد تقييمها بالرقم القياسي ١٠٨/١٤٤.

١ - ١٥٢ وفي الجدول ١ - ٢١، من المهم ملاحظة أن إعادة التقييم لا تؤثر على الميزانيات العمومية فحسب، بل أيضاً على بيان الدخل وبالتالي على المخرجات، والاستهلاك الوسيط، وإجمالي الناتج المحلي، الخ. في نظام الحسابات القومية. وحققت الإضافة الجديدة المعاد تقييمها إلى الأرباح المحتجزة مكاسب (+) أو خسائر (-) للقيمة الشرائية باقتناء صافي الخصوم النقدية. وجرى حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية في الجدول ١ - ٢٢. والمبدأ المطبق على عملية الحساب هو ما يلي:



التغيرات في أسعار الفائدة. ويجب أن يأخذ نظام الحسابات القومية في الاعتبار التغيرات في أسعار السندات بضمنان.

١ - ١٥٥ تطبق محاسبة التكاليف الجارية أسعار السوق على الأصول والخصوم لاستبدال القيم التاريخية بدلاً عن استعمال الرقم القياسي العام للأسعار لتضخيم التكاليف التاريخية. ويجوز أيضاً إجراء محاسبة التكاليف الجارية باستعمال أرقام قياسية محددة للأسعار تكون ملائمة لأصول محددة كثنائي أفضل الأساليب. وتكون محاسبة التكاليف بالأسعار الثابتة أقرب إلى تقييم نظام الحسابات القومية عن استعمال أرقام قياسية للأسعار على أنواع محددة من الأصول والخصوم. مرة أخرى، يمكن أن يكون التقييم مقبولاً بالنسبة للاقتصاد بأكمله، بل أيضاً بالنسبة لإجماليات أنشطة الصناعة، لكن بلا ريب ليس مقبولاً بالنسبة لمشروع معين. وحتى مع التقييم العام، يلزم توفير المزيد من المعلومات عن المشروع المعين مما هو متاح للجمهور العام حسبما يمكن أن يشاهد في المثال البسيط الوارد هنا. ويجب إجراء المزيد من البحث قبل التوصية بطرائق مختصرة لإعادة تقييم الميزانيات العمومية.

(أ) ستتكد الأصول النقدية (والخصوم) المكتناة من خسائر القوة الشرائية نظراً للزيادة العامة في الأسعار؛

(ب) ستحدث للخصوم النقدية المستحقة السداد مكاسب للقوة الشرائية نظراً للتضخم، لأنه يمكن سداد الدين بنقود أرخص؛

(ج) تواجه التدفقات النقدية الأخرى الداخلة والخارجة نتيجة المبيعات أو المشتريات أيضاً مكاسب أو خسائر في القوة الشرائية.

١ - ١٥٣ يتعين أن تكون الأرباح المحتجزة المعاد تقييمها في الميزانية العمومية عند حسابها على نحو مباشر مساوية للتالي:

الأرباح المحتجزة المعاد تقييمها في نهاية الفترة الأخيرة	٨١ ٣٣٣
الإضافات إلى الأرباح المحتجزة الخاصة بالفترة الجارية	٨ ٦٦٧
مجموع الأرباح المحتجزة المعاد تقييمها	٩٠ ٠٠٠

١ - ١٥٤ عادة، لا تأخذ إعادة التقييم في حسابات الأعمال التجارية في الاعتبار التغيرات في قيمة السندات بضمنان نتيجة

#### الجدول ١ - ٢٠: الميزانية العمومية

القيمة المعادة صياغتها ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	ملاحظات على طريقة إعادة التقييم: الرقم القياسي للأسعار، وطرائق أخرى	القيمة التاريخية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	القيمة التاريخية، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	
٢٠ ٠٠٠	١ (لا تغيير)	٢٠ ٠٠٠		<b>الأصول</b>
٤٠٠ ٠٠٠	١٠٨/١٤٤	٣٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	الأصول النقدية (الجارية وطويلة الأجل)
١٢٠ ٠٠٠-	١٠٨/١٤٤	٩٠ ٠٠٠-	٨٠ ٠٠٠-	المصانع والمعدات
٣٠٠ ٠٠٠		٢٣٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	الاهتلاك
				<b>المجموع</b>
١٠ ٠٠٠	١ (لا تغيير)	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	<b>الخصوم</b>
٢٩٠ ٠٠٠	محسوبة على نحو متيق	٢٢٠ ٠٠٠	٢١٠ ٠٠٠	الخصوم النقدية
٢٠٠ ٠٠٠	١٠٨/١٤٤	١٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	حصة المساهمين
٩٠ ٠٠٠	محسوبة على نحو متيق	٧٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	أسهم رأس المال
٣٠٠ ٠٠٠		٢٣٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	الأرباح المحتجزة
				<b>المجموع</b>

الجدول ١ - ٢١ : بيان الدخل

القيمة المعادة صياغتها	الرقم القياسي للأسعار	القيم التاريخية		
٣٢٧ ٢٧٣	١٣٢/١٤٤	٣٠٠ ٠٠٠	المبيعات	
٣١٧ ٤٥٥		٢٩٠ ٠٠٠	المصروفات	ناقصاً
١٣ ٣٣٣	١٠٨/١٤٤	١٠ ٠٠٠	الاهتلاك	
٣٠٥ ٤٥٥	١٣٢/١٤٤	٢٨٠ ٠٠٠	المصروفات الأخرى	
١٨٢			مكاسب (+)/خسائر (-) القوة الشرائية	زائداً
٨ ٤٨٥		١٠ ٠٠٠	إضافات إلى صافي الأرباح	تساوي

الجدول ١ - ٢٢ : مكاسب (+) أو خسائر (-) القوة الشرائية لاقتناء الأموال

مكاسب أو خسائر القوة الشرائية	القيم المعادة صياغتها	الرقم القياسي للأسعار	القيم التاريخية	
٠	٠	١٢٠/١٤٤	٠	الأصول النقدية
٠	٢٠ ٠٠٠	١ (لا تغيير)	٢٠ ٠٠٠	الرصيد الافتتاحي، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
٠				الرصيد الختامي، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
				مكاسب/خسائر القوة الشرائية على الأصول النقدية المكتتة
٢ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	١٢٠/١٤٤	١٠ ٠٠٠	الخصوم النقدية
٠	١٠ ٠٠٠	١ (لا تغيير)	١٠ ٠٠٠	الرصيد الافتتاحي، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
٢ ٠٠٠				الرصيد الختامي، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
				مكاسب/خسائر القوة الشرائية على الخصوم النقدية
				مكاسب/خسائر القوة الشرائية على التدفقات النقدية
٢٧ ٢٧٣-	٣٢٧ ٢٧٣	١٣٢/١٤٤	٣٠٠ ٠٠٠	التدفقات النقدية الداخلة
٢٥ ٤٥٥	٣٠٥ ٤٥٥	١٣٢/١٤٤	٢٨٠ ٠٠٠	المبيعات
				التدفقات النقدية الخارجة
١ ٨١٨-				المصروفات ناقصاً الاهتلاك
				مكاسب/خسائر القوة الشرائية على التدفقات النقدية
١٨٢				مجموع مكاسب/خسائر القوة الشرائية

## إعادة تقييم السندات بضمان

دفع الفائدة كل نصف سنة. وإذا كان سعر الفائدة السوقية ١٠ في المائة، حسبما افترض في هذا المثال، يجب بيع السندات بأسعار محسومة بمبلغ ٩٦ ١٣٩ دولاراً<sup>٤٢</sup>. وليكن الحسم ٣ ٨٦١ دولاراً. وفي حسابات الأعمال التجارية بالنسبة لكل فترة، تقيد معاملات السندات بضمان لتعكس قيمها بأسعار السوق، أي القيمة التي يمكن أن تحققها السندات في السوق، بافتراض عدم تغير أسعار الفائدة التاريخية في السوق. وتسمى هذه القيمة السوقية قيمة حمل السندات بضمان. ثم يوزع الحسم على كل فترة ليعالج لجزء من دخل الفائدة المتحقق بالفعل. وتسمى عملية التوزيع استهلاكاً للحسم.

١ - ١٦٠ وبين الجدول ١ - ٢٣ قيمة السندات بضمان في نهاية الفترة الأولى (نصف سنة لاحقاً). وفي كل فترة، تكون الفائدة المقبوضة ماثلة لكن تختلف الفائدة المكتسبة الفعلية نظراً لاختلاف المبلغ المستهلك. وحسب الخطة التي يستخدمها محاسبو الأعمال التجارية والمبينة في الجدول ١ - ٢٣، يكون الحسم قد استهلك بالكامل في نهاية السنة الخامسة، بحيث يكون حسم السند غير المستهلك صفرًا وتكون قيمة السند بضمان قيمة اسمية. وتقوم قيمة حسم السند غير المستهلك بنفس الدور الذي يقوم به الاستهلاك المتراكم.

١ - ١٦١ ومن الناحية المفاهيمية، يكون الاستهلاك ماثلاً للاهلاك. وحسب التقييم بأسعار السوق، ستتغير القيمة السوقية لحمل السندات المضمونة حيثما انحرف سعر الفائدة السوقية عن سعر الفائدة بالقيمة الاسمية. ويوصي نظام الحسابات القومية باستعمال القيم السوقية لحمل السندات بضمان. لكن، يعامل محاسبو الأعمال التجارية السندات المضمونة بحسب قيمها الدفترية فقط، ولا يعيدون تقييمها عندما تتغير أسعار الفائدة السوقية بعد شرائها أو بيعها باستبعاد استعمالها لبعض الأغراض التحليلية. وفي المثال، يستند الاستهلاك إلى أسعار الفائدة التاريخية في السوق وقت الشراء، وليس إلى أسعارها الحالية في السوق.

١ - ١٦٢ وبالإمكان ضمان السندات بضمان، مما يعطي حاملها امتيازاً (حقاً) على بعض الأصول الخاصة بالبائع أو بعض الأصول غير المضمونة (سندات الدين غير المغطاة بضمانات).

١ - ١٥٦ تعامل السندات بضمان معاملة ماثلة لمعاملة الكمبيالات. وتقييم السندات بضمان من وجهة نظر المشتريين بأسعار التكاليف زائداً رسوم العمولات، لكنها تقيم من وجهة نظر البائعين بأسعار التكاليف فقط. ويكمن الفرق بينهما في تكاليف العمولات. وبالتالي، بالنسبة للاقتصاد بأكمله في نظام الحسابات القومية، يجري توفيق السندات بضمان المبيعة مع السندات بضمان المشتراة على نحو تام إذا فصلت تكاليف العمولة من قيم السندات المشتراة.

١ - ١٥٧ وفي حسابات الأعمال التجارية، تقيم السندات بضمان حسب قيمها الدفترية. لكن هناك المشكلة في الحصول على قيمة اسمية (سعر التعادل) وسعر فائدة (سعر الفائدة على القسيمة) مكتوب عليها. لكن بعد بيعها، قد يكون سعر الفائدة السوقية مختلفاً عن سعر القسيمة، الأمر الذي يقتضي بيع السندات بضمان بأسعار مختلفة عن أسعار التعادل. وإذا كان سعر الفائدة السوقية أعلى من سعر الفائدة على القسيمة، يتعين بيع السندات بأسعار (الخصم) حتى يتساوى السعران. وتقيم السندات المشتراة بأسعار محسومة، في أي وقت، بالقيمة الاسمية ناقصاً الحسم على السند غير المستهلك (أي بسعر التكاليف). وتساوي الفائدة المتحققة (أو الفائدة الفعلية في محاسبة الأعمال التجارية) الفائدة الفعلية المكتسبة زائداً المبلغ المستهلك.

١ - ١٥٨ ومن ناحية أخرى، إذا كان سعر الفائدة السوقية أدنى من سعر الفائدة على قسائم السندات بضمان، يتعين شراؤها مع علاوة. وينبغي طرح مبلغ العلاوة المستهلك من الفائدة الفعلية المكتسبة إذ أن الفائدة المتحققة تكون أقل من الفائدة على القسيمة. وتساوي قيمة السندات المشتراة بعلاوة، في أي وقت، القيمة بأسعار التعادل زائداً العلاوة على السند غير المستهلك. وبسبب الاستهلاك، تكون الفائدة المقيدة في بيان الدخل هي الفائدة الفعلية المتحققة، وليست الفائدة التي تقبض بانتظام من مصدري السندات بضمان بالاستناد إلى سعر الفائدة على القسيمة وسعر التعادل.

١ - ١٥٩ إن الإلمام بمعاملة السندات بضمان في حسابات الأعمال التجارية أمر هام للتفسير الدقيق للتغيرات في الميزانيات العمومية وفي بيانات التغيرات في المركز المالي من أجل استعمالها بدقة لإعداد الحساب المالي في نظام الحسابات القومية. سيبيّن المثال الوارد في الجدول ١ - ٢٣ كيفية قيد قيمة السندات بضمان والفائدة المكتسبة في حسابات الأعمال التجارية بالنسبة لحاملي السندات بضمان المبيعة بأسعار محسومة. والسندات المضمونة المبيعة بعلاوة تعامل بطريقة ماثلة باستثناء تغيير علامة الناقص إلى زائد. ويفترض المثال أن السندات المشتراة بقيمة اسمية مقدارها ١٠٠ ٠٠٠ دولار وسعر فائدة بنسبة ٩ في المائة، مع فترة استحقاق ٥ سنوات، وفترات

<sup>٤٢</sup> تسلماً بأن للسندات المضمونة قيمة اسمية  $X$  تستحق في  $n$  سنوات، مع فائدة  $y$  تدفع كل نصف سنة، بسعر فائدة سوقية  $r$ ، إذن تحسب القيمة الحالية للسندات المضمونة حسب المعادلة التالية:  $[X/(1+r/2)^{2n}] + y [1/r + 1/r^2 + \dots + 1/r^{2n}]$ . وإذا كانت القيمة الحالية أدنى من القيمة الاسمية، تباع السندات بأسعار محسومة. وإذا كان العكس صحيحاً، تباع السندات بضمان مع علاوة. والحسم أو العلاوة هو الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الاسمية. ويستخدم المحللون الماليون أو معدو الحسابات القومية أيضاً قاعدة التقييم هذه لإعادة تقييم السندات بضمان كلما تغير سعر الفائدة السوقية وقت تغيرات إعادة التقييم مقابل السعر السوقي وقت احتياز السندات بضمان.

الجدول ١ - ٢٣ : معاملة السندات بضمان في حسابات الأعمال التجارية

بيان الدخل لحاملي السندات بضمان		
في نهاية الفترة الأخيرة	في نهاية الفترة ١	
٤ ٩٧٨	٤ ٨٠٧	الفائدة المكتسبة
٤ ٥٠٠	٤ ٥٠٠	الفائدة المقبوضة
٤٧٨	٣٠٧	ناقصاً استهلاك السندات بضمان، المحسومة

الميزانية العمومية الخاصة بحاملي السندات بضمان		
في نهاية الفترة الأخيرة	في نهاية الفترة ١	
١٠٠٠٠٠	٩٦ ٤٤٦	قيمة حمل السندات بضمان
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	القيمة الاسمية للسندات بضمان
٠	٣ ٥٥٤	ناقصاً حسم السندات غير المستهلكة
٤٧٨	٣ ٨٦١	باقي حسم السندات بضمان غير المستهلكة
٤٧٨-	٣٠٧-	ناقصاً استهلاك السندات بضمان



الجدول ١ - ٢٥: الميزانية العمومية الخاصة بالمنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس

الأرصدة الدائنة في نهاية الفترة	تحركات الميزانية العمومية خلال الفترة		الأرصدة الدائنة في بداية الفترة	الأرصدة المدينة في نهاية الفترة		تحركات الميزانية العمومية خلال الفترة		الأرصدة المدينة في بداية الفترة	
	تحركات داخلية	تحركات خارجية				تحركات داخلية	تحركات خارجية		
الأرصدة المنقولة	+ - تحويلات بين الحسابات	+	-	الأرصدة المنقولة	أرصدة منقولة		+ - تحويلات بين الحسابات	الأرصدة المنقولة	
					صافي الأرباح/الخسائر بالنسبة للتخصيصات للفترة الحالية للفترة السابقة <b>الاهتلاك والمخصصات المتراكمة</b> استهلاك الأصول غير الملموسة والرسوم الموجلة اهتلاك الأصول الثابتة مخصصات للالتزامات طويلة الأجل والحالات الطارئة مخصصات أخرى لتغطية الخسائر  <b>حخص رأس المال</b> رأس المال الاحتياطيات رصيد الأرباح والخسائر المنقولة				الأصول غير الملموسة والرسوم الموجلة الأصول الثابتة الأراضي غير الأراضي الأصول الثابتة قيد الإنجاز  <b>المخزونات</b> السلع لإعادة البيع  المواد الخام والسلع المستهلكة الخردة القابلة للاسترداد مواد التعبئة السلع شبه الجاهزة والجاهزة المنتجات والعمل قيد الإنجاز المخزونات المشحونة، في انتظار الاستلام أو الشحن
					منح وإعانات الاستثمار <b>الالتزامات طويلة الأجل</b>  السندات المضمونة وغير المضمونة الاقترضات والالتزامات الأخرى طويلة الأجل <b>الالتزامات الجارية</b> التوريدات سلفيات ومدفوعات العملاء تحت الحساب المساهمون وشركات المجموعة (الأرصدة الدائنة) الدائنون الآخرون القروض المستحقة السداد خلال سنة واحدة الكمبيالات والمبادلة وإيصالات الائتمان برسم الدفع سلفيات البنوك المستحقة خلال سنة واحدة (الأرصدة الدائنة) <b>تعديل الحسابات (الدائنة)</b>				<b>الأصول الأخرى طويلة الأجل</b> السلفيات والمدفوعات على الحساب لأصول ثابتة تحت الطلب القروض والمقبوضات الأخرى طويلة الأجل الاستثمارات (غير قصيرة الأجل)  <b>الأصول الجارية</b> سلفيات ومدفوعات الموردين المساهمون وشركات المجموعة (أرصدة مدينة) المدينون الآخرون  القروض لمدة تقل عن سنة واحدة الأوراق المالية قصيرة الأجل  كمبيالات المبادلة وإيصالات الائتمان برسم القبض شيكات وضمانات حصص موزعة في انتظار التحصيل الحسابات الجارية بالبنوك والبريد النقدية بالصندوق الحسابات برسم القبض والائتمانات المستدينة <b>تعديل الحسابات (المدينة)</b>
					الاجمعي				الاجمعي

## ثانياً - استخدام محاسبة تكاليف الأعمال التجارية لتحديد تكاليف منتج معين في مشروع متعدد المنتجات

فرانسيس روس، خبير استشاري

فو كوانغ فييت، خبير إحصائي

الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة

ويتناول أخيراً المنهجية المستعملة في محاسبة التكاليف بالإضافة إلى مدلولاتها بالنسبة لجمع البيانات للحسابات القومية.

### ألف - المحاسبة العامة ومحاسبة التكاليف

٢ - ٤ تنطبق المحاسبة العامة على قيد المعاملات الخارجية والداخلية للمشروع عن فترة ما وفي نهايتها، عادة سنة، من أجل عرض بيان الدخل، وبيان التغيرات في البيان المالي والميزانية العمومية الناتجة عنه. ويجب تقديم هذه البيانات إلى سلطات الضرائب و/أو نشرها للجمهور العام إذا كانت المشروعات مملوكة على نحو عام. وتعتمد الحسابات القومية في العديد من البلدان حالياً بشكل رئيسي على المحاسبة العامة للحصول على المعلومات.

٢ - ٥ وتتناول محاسبة التكاليف تحليل التكاليف الخاصة بالسلع المصنوعة في المشروع و/أو الخدمات المباعة، بالإضافة إلى تكاليف البيع والإدارة. ويمكن أيضاً إجراء تحليل جزئي لقسم من الأنشطة في المشروع. وتكون تكاليف بعض الأقسام مساعدة وهكذا يمكن تخصيصها إلى أقسام أخرى. وبالمثل، يحتاج المحاسبون في تحديد تكاليف الوحدة لمنتج ما في مشروع متعدد المنتجات، إلى تحديد التكاليف المباشرة المتصلة بكل نوع من المنتجات وتخصيص تكاليف المصنع الثابتة غير المباشرة بالإضافة إلى التكاليف المساعدة لكل منتج. إن "سعر التحويل" من إدارة إلى أخرى (أو من منشأة إلى أخرى)، من بين العناصر الهامة في حساب التكاليف الواجب استخدامها في قرارات الإدارة.

٢ - ٦ ومحاسبة التكاليف تختلف عن المحاسبة العامة ومنفصلة عنها، مع أنها تستعمل أيضاً طريقة القيد المزدوج. من ناحية أساسية، يتم عرضها كمزيج جديد للمصاريف المعدلة المدرجة حسب طبيعتها في أعمدة "الميزانية المراجعة بعد التعديلات" في الكشف<sup>٤٩</sup>. والغرض هو تخصيص هذه المصروفات بحسب طبيعتها إلى خلايا المنتجات الجاهزة والمباعة ذات الصلة - أو إلى الأنشطة - أو إلى الآلات/العمالة - أو إلى مراكز التكاليف التي يكون المدير مسؤولاً

٢ - ١ تتمثل الوظائف الرئيسية لمحاسبة تكاليف الأعمال التجارية في تحديد تكاليف قسم من أنشطة المشروع الواقعة تحت مسؤولية مدير ما - التي تسمى أيضاً مركز تكاليف، أو نشاط<sup>٤٦</sup>، أو مجموعة منتجات<sup>٤٧</sup>، أو وحدة منتج. وهذه الوظائف هامة بالنسبة للمشروع من أربع نواح: (أ) المساعدة في تحديد سعر بيع المنتج أو مجموعة المنتجات في بيئة تنافسية؛ (ب) توفير وسائل لتقييم المخزونات الختامية للسلع الجاهزة، والسلع قيد الإنجاز، والأصول الثابتة المنتجة للاستخدام الخاص؛ (ج) العمل كأساس للتنبؤ، وإعداد الموازنة، وضبط التشغيل والتكاليف؛ (د) مساعدة المشروع في تحديد ما إذا كان يتعين توفير نشاط مساعد أو ثانوي داخل المشروع أو احتيازه من الخارج (أي، التعاقد من الباطن) أو حتى جعل هذه الأنشطة كيانات منفصلة قانونياً إذا أمكن ذلك، على سبيل المثال، كمنشآت تابعة.

٢ - ٢ ويلزم فهم المنهجية المستعملة في محاسبة التكاليف ليس من قبل خبراء الإحصاء الذين يحاولون جمع بيانات الإنتاج عن المنشآت فحسب، بل أيضاً من قبل خبراء الإحصاء الذين يحاولون جمع بيانات المدخلات الخاصة بالمنتجات المتجانسة في عملية تجميع جدول المدخلات - المخرجات منتجاً فمنتج. ويبدو أن خبراء الإحصاء، لا سيما معدّو جداول المدخلات - المخرجات، أقل إلماماً بهذا المجال في محاسبة الأعمال التجارية من المحاسبة العامة. وهذا هو أحد أسباب هيمنة الطرائق الرياضية على البحوث والمناقشات بشأن كيفية فصل المنتجات الثانوية من المنتجات الرئيسية في جدول المدخلات - المخرجات<sup>٤٨</sup>. ويستهدف هذا الفصل شرح المنهجية المستعملة في محاسبة التكاليف من أجل تسهيل جمع البيانات الملائمة لتجميع الحسابات القومية، لا سيما إعداد جدول المدخلات - المخرجات منتجاً فمنتج.

٢ - ٣ سيستعرض هذا الفصل أولاً الأغراض المختلفة للمحاسبة العامة ومحاسبة التكاليف، والمفاهيم المستعملة في نظام الحسابات القومية،

<sup>٤٦</sup> في اصطلاحات محاسبة التكاليف، يمكن وجود نشاط ما في أداء مهمة معينة مثل التوريد، التدريب، الصيانة، التنظيف الصناعي، الخ.

<sup>٤٧</sup> تشمل المنتجات السلع أو الخدمات في نظام الحسابات القومية.

<sup>٤٨</sup> انظر: دليل تصنيف وتحليل جداول المدخلات - المخرجات (ST/ESA/STAT/SER.F/74.)، رقم البيع: A.99.XVII.9، الأمم المتحدة، الفصل الخامس.

<sup>٤٩</sup> يشمل الكشف البنود الدائنة أو المدينة لبنود المصروفات، والمخزونات، والمبيعات، والإيرادات والنقدية، والحسابات برسم القبض، الخ، التي تحتاج إلى تعديل ثم تصنف إلى مدينة ودائنة في بيان تكاليف السلع المصنوعة، أو بيان الدخل، أو الميزانية العمومية. وتجمع هذه البنود أيضاً في فئات عريضة بحسب طبيعتها الاقتصادية مثل السلع المستهلكة، والخدمات المستهلكة، وتكاليف العمالة، والاهلاك.

عنها. وتكون الفترة بين تخصيص المصروفات إلى مراكز التكاليف شهراً واحداً بشكل عام.

## باء - المشروع والمنشأة

٢ - ٧ بما أن على محاسبة الأعمال التجارية التعامل مع تخصيص التكاليف لكل قسم من أقسام تشغيل المشروع، من المهم إيضاح مفاهيم نظام الحسابات القومية بشأن المشروع والمنشأة لكي تتمكن من تحديد ما إذا كان قسم التشغيل في المشروع عبارة عن منشأة أو وحدة مساعدة.

٢ - ٨ في نظام الحسابات القومية (الفقرة ٤ - ٢)، يعرف المشروع كوحدة مؤسسية بأنه "كيان اقتصادي قادر، في حد ذاته، على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى". وبهذا المعنى، يمكن تصنيف الشركة القابضة والشركات المملوكة لها على حد سواء، تنتج كل منها منتجات متنوعة (إما سلع وإما خدمات)، على أنها مشاريع. وهكذا، من أجل زيادة خصاصة تجانس المخرجات التي ينتجها المشروع من غير التأثير على خصائص الوحدة المؤسسية حسب التعريف أعلاه، يوصي نظام الحسابات القومية "بأن تعامل كل شركة على حدة باعتبارها وحدة مؤسسية" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٤ - ٣٨).

٢ - ٩ غير أنه، حتى مع هذا الاشتراط، يجوز لأصغر الوحدات القانونية أن تعمل في إنتاج أكثر من منتج واحد. ولزيادة تجانس النشاط الاقتصادي، يوصي نظام الحسابات القومية بأن تكون المنشأة وحدة إحصائية من أجل جمع البيانات لأغراض حسابات الإنتاج. "وتعرف المنشأة بأنها مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع وحيد ويضطلع فيه بنوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي (غير المساعد) أو يعود فيه النشاط الإنتاجي الرئيس بمعظم القيمة المضافة" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٥ - ٢١). وبالتالي حددت المنشأة بموقع معين، قابل للملاحظة على نحو إحصائي فيما يتعلق بمخرجاته والتكاليف الملازمة ولكن يمكنه إنتاج أكثر من منتج واحد.

## ١ - محاسبة التكاليف في الإطار العام لحسابات الأعمال التجارية

٢ - ١٠ يبيّن المثال الافتراضي الوارد في الجدول ٢ - ١ مشروع صناعات تحويلية<sup>٥٠</sup> به خمس إدارات حيث يستطيع مديرو الإدارة (أو القسم) تنظيم بنود التكاليف أو الإيرادات أو

<sup>٥٠</sup> بالنسبة للمشروعات التي تنتج خدمات للبيع، فإن تحديد أقسام التشغيل المختلفة مماثل مع أنها قد تكون أكثر تعقيداً. وبماثل "المصنع" مركز التكلفة الذي ينتج خدمات للبيع على نحو مباشر.

التأثير فيهما لأن لديهم السلطة لاحتياز مورد أو خدمة معينة أو الإشراف على استعمالها. وتنتج إدارات الإنتاج (أو المصانع) أو سلسلة متتالية من إدارات الإنتاج مخرجات مزمنة للبيع. وقد توفر إدارات الخدمة الخدمات التالية أو تشارك في الأنشطة التالية: البحث والتطوير، أو الصيانة، أو التخزين، أو النقل، أو التسويق، أو البيع، الخ. وتسمى إدارات الإنتاج والخدمة هذه مراكز تكاليف. ويساعد قياس هذه التكاليف مديري المشروع في السيطرة عليها، أي تحديد تكاليف الوحدة، لتقييم أداء جهاز الإدارة وتنفيذ عمليات الميزانية ومحاسبة المسؤولية في الإدارات المختلفة في شركة الأعمال التجارية. وقد أصبح تحليل النشاط متزايد الأهمية أكثر فأكثر. على سبيل المثال، في شركة متعددة المنتجات حيث تتسبب الأنشطة التي يستهلكها منتج معين في العديد من التكاليف، قد تبين محاسبة التكاليف أن إزالة ذلك المنتج المعين قد تخفض كثيراً الإنفاق على المورد وزيادة الربحية.

٢ - ١١ في الشكل الوارد في الجدول ٢ - ١، إذا أنتج قسم في المصنع أكثر من منتج واحد، يتعين على المحاسبين تقسيم تكاليف المصنع إلى تكاليف منتجات منفصلة وتكاليف ثابتة ملازمة من أجل حساب تكاليف وحدة كل منتج (انظر الجدول ٢ - ٢).

٢ - ١٢ ويعكس الشكل محاسبة التكاليف مقارنة مع المحاسبة العامة حسب التقاليد الإنكليزية - الأمريكية. وتوزع التكاليف التي يتحملها مشروع ما وظيفياً إلى ثلاثة أجزاء:

(أ) تكاليف التشغيل (التي قد تسمى التكاليف الثابتة للمشروع رغم أن المحاسبين لا يسمونها كذلك) تتألف عادة من المصروفات العامة، ومصروفات البيع، والمصروفات الإدارية؛

(ب) وتتألف تكاليف السلع المباعة من صافي جميع المصروفات المبيّنة في الإدارات الخمس والتغيرات في المخزونات؛ وتقسم هذه التكاليف إلى تكاليف مباشرة (تكاليف المواد الخام المستعملة، وتكاليف العمالة المباشرة) وفي الجدول ٢ - ١ مصروفات التصنيع الثابتة الملازمة التي تشمل الإشراف على جهاز الإدارة، والطاقة، والمباني، والآلات المؤجرة أو استهلاكها، والمصروفات المتنوعة؛

(ج) المصروفات المالية مثل الفوائد المدفوعة.



الجدول ٢ - ١ : شكل التكاليف التي يتحملها مشروع افتراضي

التكاليف الثابتة العامة (مصروفات التشغيل)				
تكاليف البيع، التكاليف العامة والإدارية				
تكاليف السلع المباعة				
إدارات الخدمة الأخرى	إدارة التخزين	المصنع ٢	المصنع ١	إدارات الصيانة
تكاليف التصنيع الثابتة	تكاليف التصنيع الثابتة	تكاليف التصنيع الثابتة	تكاليف التصنيع الثابتة	تكاليف التصنيع الثابتة
التكاليف المباشرة	التكاليف المباشرة	التكاليف المباشرة	التكاليف المباشرة	التكاليف المباشرة
مصروفات الفائدة				

أكثر من منتج واحد. فالمواد، والأجور، والرواتب المدفوعة إلى عمال الإنتاج هي التكاليف المباشرة التي يمكن عزوها إلى منتج معين. والتكاليف غير المباشرة الخاصة بالعمالة، والتسخين، والكهرباء، وإصلاحات المباني والآلات، والإمدادات، والتأمين، الخ. لا يمكن عزوها إلى منتج محدد دون استخدام طريقة التخصيص غير المباشر.

٢ - ١٣ وفي كل مركز تكاليف، يتم التمييز بين التكاليف المباشرة وتكاليف التصنيع الثابتة. والتكاليف المباشرة هي تلك التكاليف التي يمكن عزوها بلا ريب إلى سلعة أو خدمة محددة تم إنتاجها. ويمكن تخصيص تكاليف التصنيع الثابتة فقط على نحو غير مباشر. ويكون الوضع مماثلاً داخل إدارة الإنتاج أو المصنع الذي ينتج

الجدول ٢ - ٢ : شكل التكاليف المتحملة في المصنع المبيّن في الجدول ٢ - ١

التكاليف الثابتة		
المنتج ٣	المنتج ٢	المنتج ١
التكاليف المباشرة	التكاليف المباشرة	التكاليف المباشرة

٢ - ١٤ - ويصنف معدو الحسابات التكاليف أيضاً في تكاليف متغيرة وثابتة. وتتفاوت التكاليف المتغيرة مباشرة مع المخرجات (إما بمقياس القيمة وإما الحجم) لكن التكاليف الثابتة لا تتفاوت داخل نطاق معين من الإنتاج. وتكون الريوع (الإجازات) المدفوعة، وضرائب الملكية، واستهلاك المباني عادة تكاليف ثابتة إذ يمكن أن تؤدي وظيفتها داخل نطاق مخرجات يتراوح بين الصفر وسعة الطاقة العادية. وتنخفض تكاليفها بالنسبة لكل وحدة من المخرجات مع زيادة الإنتاج داخل النطاق المعني.

٢ - ١٥ - يستعمل نظام الحسابات القومية المنشأة كوحدة إحصائية لجمع البيانات في عملية تجميع حسابات الإنتاج في الحسابات القومية. ففي المثال المعين الوارد في الجدول ٢ - ١، يمكن تصنيف إدارتين من الإدارات الخمس (المصنعان ١ و ٢) بمثابة منشآت، مع الخدمات الأخرى المساعدة (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٥ - ٩). وتعامل المصروفات العامة الثابتة على مستوى المنشأة أو الخدمات المركزية (أي مصروفات التشغيل)

أيضاً بمثابة خدمات مساعدة. وللحصول على بيانات تكاليف المنشأة، من الجلي أن تكاليف الخدمات المساعدة والمركزية يجب أن تخصص إلى أقسام المصنع إذا اعتبرت كمنشآت. سيجري المزيد من مناقشة مدلولات محاسبة التكاليف على تجميع الحسابات القومية في نهاية هذا الفصل.

## جيم - المنهجية العامة المستعملة في محاسبة التكاليف

٢ - ١٦ يتعين على مؤسسات الأعمال التجارية اتخاذ القرارات بشأن تحديد التكاليف في سياق طلب المستهلكين وضغوط أسعار المنافسين في السوق. وسيعطي المثال المدرج في التذييل ١ أدناه بعض الصعوبات التي تواجه محاسبي الأعمال التجارية في تحديد تكاليف الوحدة. ولحسن الحظ، فإن مشكلة تحديد تكاليف المنتج أسهل كثيراً بالنسبة لخبراء الإحصاء نظراً لأن الحسابات القومية تعقب الحدث وتكون الأسعار قد أعطيت بالفعل. لكن، من المهم أن يفهم محاسبو الأعمال التجارية نهج تحديد التكاليف حتى يمكن تحديد تكاليف المنتج على نحو سليم في الحسابات القومية.

٢ - ١٧ وعموماً، تحاول المشاريع اختيار نظام متسق لحساب التكاليف المرتبطة بالأنشطة أو المنتجات رغم تفاوت النظام المتبع من مشروع إلى آخر. وفي التذييل ١، تحتوي التكاليف المحددة على هذا النحو على عنصر موضوعي (بالنسبة للتكاليف المباشرة - تكاليف شراء الكربن والجزر) وعنصر غير موضوعي (بالنسبة للتكاليف المساعدة - تكاليف الترحيل) على حد سواء. ويمكن انتقاد أية طريقة تطبق على العنصر غير الموضوعي. وهناك أيضاً عناصر تكاليف أخرى هامة مثل الإعانات، وتكاليف العوامل الخارجية على البيئة (على سبيل المثال، إن المحاسبة بالنسبة للتكاليف البيئية تزيد الأسعار وتقلل الربحية)، واحتمال فقدان الهيبة، الخ، التي يتعين أن تأخذها الإدارة في الاعتبار، لكن سيتم تجاهل هذه القضايا في المناقشة أدناه.

٢ - ١٨ في الأساس، توجد طريقتان رئيسيتان لتنفيذ محاسبة التكاليف: نظام تحديد التكاليف المباشرة ونظام تحديد التكاليف بالكامل.

### ١ - تحديد التكاليف المباشرة

٢ - ١٩ في طريقة تحديد التكاليف المباشرة، تصنف التكاليف في مجموعتين هما التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة. والتكاليف المتغيرة هي تكاليف الإنتاج التي تتغير بالتناسب مع مستوى الإنتاج (المواد، العمالة المباشرة، الطاقة، الخ). وعلى العكس، تظل التكاليف الثابتة مستقرة في مدى نطاق معين من الإنتاج (على سبيل المثال، تحدد الأصول الثابتة سعة الطاقة العادية للمشروع) بصرف النظر عن الكمية المنتجة داخل ذلك النطاق. وبما أن التكاليف الثابتة لا يمكن

تغييرها في المدى القصير، لا يستطيع المديرون فعل الكثير بشأنها. غير أن التكاليف المتغيرة تقع في نطاق سيطرتهم. وتتضمن التكاليف المباشرة والمصروفات الثابتة تكاليف متغيرة وثابتة على حد سواء. ويستهدف نظام تحديد التكاليف المباشرة حساب التكاليف المتغيرة لإنتاج وحدة من كل منتج. ويسمى الفرق بين السعر السوقي والسعر المتغير لوحدة المنتج هامش المساهمة. وللوصول إلى نقطة التعادل، يجب أن يكون ناتج هوامش المساهمة والكميات المخطط إنتاجها مساوياً لمجموع التكاليف الثابتة. ويستعمل نهج تحديد التكاليف المباشرة في تحليل التكاليف - الحجم - الأرباح في تخطيط إدارة الأعمال من أجل توقع مستوى الأرباح، والمبيعات، والإنتاج (انظر الجدول ٢ - ٣) باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{صافي الدخل} = \Sigma \text{هامش مساهمة الوحدة} \times \text{الكمية} - \text{التكاليف الثابتة.}$$

٢ - ٢٠ ونظراً لفائدته، تستعمل معظم المشروعات المتوسطة والكبيرة نهج تحديد التكاليف المباشرة. ويمكن أن تكون المعلومات عن أسعار الوحدة، والتكاليف المتغيرة للوحدة، ومجموع التكاليف الثابتة، وكمية المخرجات، والمبيعات مفيدة لخبراء الإحصاء. لكن، كما جرى التنويه، للحصول على تكاليف الوحدة بالكامل، يجب أن تخصص التكاليف الثابتة إلى الوحدة.

### ٢ - تحديد التكاليف بالكامل

٢ - ٢١ يتيح نظام تحديد التكاليف بالكامل محاسبة كاملة وتفصيلية لأي قسم من الأعمال التجارية، وأي منتج للبيع (سلعة أو خدمة)، وأي نشاط مساعد. وقسم الأعمال التجارية هو **مركز تكاليف** يقع تحت مسؤولية مدير. ويتبع عادة الهيكل التنظيمي للمشروع. ويمكن أن يكون النشاط إدارة أو جزءاً منها. ونهج تحديد التكاليف هذا هام على وجه الخصوص بالنسبة للمشاريع التي قد تقرر إذا كان يتعين التعاقد على تنفيذ خط معين من الإنتاج أو النشاط المساعد مع مقاول خارج المشروع داخل البلاد أو خارجها. ويستند نظام النشاط المستند إلى تحديد التكاليف عادة إلى نظام تحديد التكاليف بالكامل. ومن خواصه تحليل بعض العمليات التي تسمى أنشطة. فهي عناصر تكاليف تمثل إجراء يواجهه في كافة مراكز التكاليف أو أنواع مختلفة منها. ويمكن أيضاً التعاقد على هذه الأنشطة مع مقاولين من خارج المشروع. وللبدائل - إما تنفيذ النشاط داخل المشروع وإما التعاقد على تنفيذه خارج المشروع - مكان مرموق في أساليب الإدارة الحديثة. وتكون فترة تواتر المشاهدة في نظام التكاليف الكلية شهراً واحداً في العادة. ويمكن أيضاً استعمال المعلومات المتحصل عليها في نهج تحديد التكاليف المباشرة.

الجدول ٢ - ٣ : نهج التكاليف المباشرة

المنتج ٣		المنتج ٢		المنتج ١	
المبيعات		المبيعات		المبيعات	
تكاليف التصنيع المتغيرة	هامش المساهمة	تكاليف التصنيع المتغيرة	هامش المساهمة	تكاليف التصنيع المتغيرة	هامش المساهمة

مجموع هامش المساهمة

(-)

التكاليف الثابتة

(=)

صافي الدخل

الذي يقابلها. وبالنسبة لتحديد التكاليف المباشرة، تخصص التكاليف نفسها إلى منتج محدد جيداً. وبالنسبة لنظام النشاط المستندة إلى التكاليف، توجد عناصر التحليل في كافة مراكز التكاليف أو في مراكز تكاليف مختلفة ومصنفة بحسب الأنشطة التي تعتبرها الإدارة هامة.

٢ - ٢٤ يوجز الجدول ٢ - ٤ عملية تخصيص التكاليف إلى إدارات الإنتاج والمنتجات. ويبيّن التذييل ٢ لهذا الفصل مثالاً لكيفية تخصيص إدارات الخدمات المساعدة إلى إدارات الإنتاج.

الجدول ٢ - ٤ : تخصيص التكاليف في نظام محاسبة التكاليف

عملية التخصيص العام إلى إدارات الإنتاج	
١ -	تصنيف التكاليف في الميزانية المراجعة المعدلة (أي، كشف يستعمل في المحاسبة) حسب طبيعتها الاقتصادية (أي، تصنيفها بحسب المواد المستهلكة، والخدمات المستهلكة، والأجور والرواتب والمساهمات الاجتماعية الأخرى، والضرائب، وصافي الفوائد، والاهتلاك، والتأمين، الخ.)
٢ -	تخصيص تكاليف إدارة الخدمات إلى إدارات الإنتاج بحسب طريقة محددة مسبقاً
اختيار مفاتيح التخصيص	
٣ -	اختيار أساليب التخصيص بالاستناد إلى النشاط الذي يكون ذا علاقة سببية أو منفعة للتكاليف التي يجري تخصيصها والمنتج أو المهمة التي تخصص لها.
٤ -	اتخاذ قرار بشأن طريقة التخصيص: يعتمد التخصيص البسيط على نسبة التكاليف التي ستخصص إلى قاعدة النشاط؛ وتعتمد الأساليب الأكثر تعقيداً على تحليل الانحدار للمشروع.
تجهيز التخصيص العام للمنتجات	
٥ -	تكرار الخطوات ٢ لغاية ٤ بالنسبة لتخصيص تكاليف الإدارة إلى نوع المنتجات

٢ - ٢٢ يتطلب نظام تحديد التكاليف بالكامل نظاماً معقداً للتخصيص لا سيما عندما يستخدم مخرج أو خدمة إدارة واحدة في إدارة أخرى والعكس بالعكس. على سبيل المثال، في عملية تصنيع منتجات الزجاج، يوجد مركزان للتكاليف ضمن مراكز أخرى: (أ) إدارة الصهر ومهمتها تسهيل السليسيوم، والزجاج المعاد تدويره، والمواد المضافة، (ب) إدارة التصفيح لإنتاج زجاج النوافذ. ومن الجلي وجود مراكز تكاليف أخرى. الآن، بعد تلبية كافة الطلبات، تكون تكاليف وحدة الإنتاج معروفة. وتنسب المنتجات من إدارة الصهر إلى إدارة التصفيح، وتتدفق منتجات إدارة التصفيح التي اعتبرت معطوبة إلى إدارة الصهر. يعطي هذا المثال فكرة عن التفاعل المتبادل المقعد بين الإدارات. فالتكاليف التي يمكن تخصيصها مباشرة إلى إدارة ما حسبها هو مبيّن في الجدول ٢ - ١ لا تغطي كافة التكاليف حيث تتلقى أيضاً سلعاً وخدمات توفرها إدارات أخرى. ولتغطية التكاليف على نحو تام، يجب أن تخصص تكاليف هذه الإدارات الأخرى إلى كل إدارة معنية. غير أن هذا الفصل لا يخوض بالتفصيل في كيفية تطبيق نظام تحديد التكاليف بالكامل. ويكفي القول إن بالإمكان تحديد التكاليف بالكامل ببساطة في العادة بتخصيص تكاليف إدارة واحدة إلى إدارة أخرى، وتجاهل آثار التفاعل المتبادل في عملية التسليم المتقاطع، بافتراض أنها غير هامة (نهج تحديد التكاليف المباشرة)، أو يمكن تحديدها بطريقة معقدة بمحاولة اقتناص الآثار المباشرة وغير المباشرة للتفاعل المتبادل (النهج المتتالي). وبالنسبة للنهج الأخير، يجب صياغة معادلات آنية وحلها. ولحسن الحظ، في الشركات الكبيرة، يتيح الحساب باستعمال الحواسيب تطبيق النهج المتتالي في شكل تكراري (نهج تحديد التكاليف المتراكمة).

٣ - أساليب التخصيص

٢ - ٢٣ بالنسبة للتكاليف الكلية، يجب تحديد التكاليف المباشرة والمصروفات الثابتة بحسب طبيعتها وتخصيصها إلى مركز التكاليف

٢ - ٢٥ المهمة الأشد أهمية في عملية التخصيص هي اختيار مفاتيح التخصيص الملائمة بالاستناد إلى النشاط. فيما يلي بعض المفاتيح المستعملة على نحو شائع:

- إدارة الصيانة: ساعات العمل التي يقضيها موظفو الإدارة في إدارات أخرى؛
- إدارة المعدات (الإصلاحات): النسبة المئوية لقيمة المعدات في كل إدارة؛
- إدارة المباني (الإجارة أو الاهتلاك): النسبة المئوية للسطح (المساحة) التي تحتلها كل إدارة؛
- اهتلاك الآلات: نصيب الساعات التي استعملت فيها الآلات؛
- إدارة السيارات: نصيب الساعات التي استعملت فيها السيارات؛
- الشؤون الإدارية: نصيب العمل الإداري المنفذ في كل إدارة أو ساعات العمل المقضية في المقر الرئيسي في كل إدارة؛
- المبيعات: نصيب المبيعات؛
- الفوائد المدفوعة: الفوائد المدفوعة للقروض المرتبطة بشراء المصانع أو مباني المكاتب، أو معدات المكاتب، أو الآلات، الخ.

## دال - مدلولات محاسبة التكاليف بالنسبة لجمع بيانات نظام الحسابات القومية

٢ - ٢٦ حسبما جرى التنويه سابقاً، للحصول على المعلومات الكاملة عن المنشآت، لا يجب تخصيص المصروفات العامة على مستوى المشروع على إدارات الإنتاج (التي هي منشآت في مفاهيم نظام الحسابات القومية) فحسب، بل يجب أيضاً تخصيص تكاليف إدارات الخدمات المساعدة، ما لم يكن لدى المشروع إدارة واحدة فقط. وبالنسبة لحسابات الإنتاج شاملة جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية، تكون المعلومات بشأن المنشآت ذات أهمية خاصة.

٢ - ٢٧ بالنسبة لجدول المدخلات - المخرجات منتجاً فمنتج، يلزم توفير معلومات إضافية بشأن تكاليف مدخلات المنتج بالنسبة للمصانع المتعددة المنتجات. ومن الممكن قيام العديد من المنشآت بإعداد هذه المعلومات لأغراض تحليل تكاليفها، وتسعير منتجاتها، وتخطيط موازنتها. ولسوء الحظ، فإن مثل هذه المعلومات داخلية بالنسبة للمشروع وقد تكون محفوظة كنوع من أسرار المشروع.

٢ - ٢٨ وبما أن جدول المدخلات - المخرجات منتجاً فمنتج، في ظل الممارسة الحالية، أنشئ من جداول العرض والاستخدام، يلزم معدو الجداول اللجوء إلى أساليب رياضية لتحويل المنتجات الثانوية إلى الصناعة التي تكون المنتجات فيها منتجات رئيسية. ومع التعاون من قبل بعض المشاريع وفهم محاسبة التكاليف، بإمكان خبراء الإحصاء الحصول على هياكل منتجات معينة غير متوفرة على نحو مستقل ثم استخدامها لتحويل المنتجات

الثانوية. وهذا الجهد سيكون مفيداً بالنسبة للحالات التي تعطي فيها المنتجات الثانوية هيكل مدخلات سالبة عند استخدام الأساليب الرياضية.

٢ - ٢٩ وفيما يتعلق بجمع البيانات لنظام الحسابات القومية، فإن استعمال المنشآت كوحدات حسابية ليس بسيطاً كما قد يبدو. وبشكل عام، بإمكان خبراء الإحصاء اتباع الاحتمالات التالية:

(أ) يمكن إرسال الاستقصاءات إلى المشاريع مباشرة لتوفير معلومات عن منشآتها الذاتية. في هذه الحالة، تقوم المشاريع بتخصيص جميع تكاليف إدارات الخدمات المساعدة وتكاليف المصروفات الثابتة الخاصة بالمقر الرئيس إلى المنشآت (أو إدارات الإنتاج) <sup>٥١</sup>. ومن المهم ملاحظة أن البيانات التي تقدمها مؤسسات الأعمال التجارية ستكون بيانات موثوقاً بها إذا أعدها محاسبو التكاليف؛

(ب) ترسل الاستقصاءات مباشرة إلى الوحدات المحلية التي قد تكون إدارات إنتاج أو إدارات مساعدة. في هذه الحالة، ستكون المعلومات عن الاقتصادات المحلية متوفرة. وبالنسبة للمنشآت، ورغم توفر المعلومات عن المخرجات وتكاليف الإنتاج المباشرة على حد سواء، لا تكون التكاليف المساعدة لمساندة إنتاجها مشمولة وبالتالي لا تعكس هذه التكاليف المستقصاة من الاستقصاء مفاهيم نظام الحسابات القومية. وبالنسبة لإدارات المساعدة، تتوفر التكاليف فقط ولا تتوفر المخرجات. ولا يكون من السهل استخدام هذه المعلومات لإعادة تجميع بيانات الإنتاج عن المنشآت. مفهوم نظام الحسابات القومية بالنسبة للاقتصاد بأكمله. ويمكن تحديد التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية بالنسبة لكل إدارة إنتاج على نحو سليم، لكن يجب أن يحدد تصنيف الإدارات المساعدة إما مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لإدارات الإنتاج الرئيسية التي تخدمها وإما مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد للمشروع الأم (الذي يحدد بالمنتج الرئيسي الذي ينتجه). والنتيجة هي أنه إذا لم تخصص التكاليف المساعدة وتكاليف المصروفات الثابتة الخاصة بالمقر الرئيسي على نحو سليم، سيخصص معظمها إلى صناعة التصنيف الصناعي الدولي الموحد التي صنفت المشروع في إطارها؛ أي نشاطه الرئيسي؛

<sup>٥١</sup> عندما يخصص محاسبو الأعمال التجارية المصروفات الثابتة الخاصة بالمقر الرئيسي إلى مراكز تكاليف التصنيع، بالإمكان إجراء تخصيصات متنوعة. وأحد الإمكانيات هو التخصيص بحسب المبيعات.

بيانات المنشأة ببساطة باستخدام قيمة المبيعات بمثابة أساليب تخصيص أو باستخدام أساليب تخصيص أخرى متحصلة من المنشآت. وسيقلل هذا الخيار مصداقية البيانات عن المنشآت، لكنه يخفف العبء على مؤسسات الأعمال التجارية. ويوضح الأهمية الاحتفاظ بسجل الأعمال التجارية الذي يجب أن يحدد وضع الوحدات المحلية داخل عملية إنتاج المشروع حسبما ذكر أعلاه.

(ج) يمكن دمج الخيارين (أ) و(ب) في استقصاء واحد. وفي هذه الحالة، يجب تحديد الوحدات المصنفة في إطار التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية إما كوحدات إنتاجية وإما كوحدات مساعدة وكذلك مع المشروع الذي تتبع له. ومع توفر هذه المعلومات، بإمكان خبراء الإحصاء تخصيص تكاليف الوحدات المساعدة إلى وحدات إنتاج من أجل الوصول إلى

## مثال اتخاذ قرار لتحديد تكاليف البالغة الصغر

والمنصفة، لمسافة معلومة، يمكن أن تكون صافي الوزن الذي تم ترحيله. وسيكون صحيحاً ومنطقياً تحميل مصروفات الحافلة للكرنب والجزر حسب وزئهما.

٢ - ٣٣ لنفترض أنني أحمل ١٥ كيلو غراماً في العادة، ستكون التكاليف لكل وحدة ٣ فرنكات/١٥ كيلوغراماً = ٠,٢ فرنكاً/كيلوغرام. سأحمل الكرنب فرنكاً واحداً وأحمل للجزر المبلغ نفسه. ويكون الفرنك المتبقي هو تكاليف النشاط الفرعي.

٢ - ٣٤ الآن، هناك اثنان منا، بيتر وأنا، اشترى كل منا نفس المشتريات بهدف بيع الكرنب والجزر بربح نسبته ١٠ في المائة. اخترت بيتر طريقة تحديد التكاليف (١). فهو يعرض الكرنب بسعر ٢,٤٠ فرنك والجزر بسعر ٤,٨٥ فرنك. واخترت طريقة التكاليف الأخيرة (٣). وبالتالى، أعرض كرنبي بسعر ٢,٨٥ فرنك وجزري بسعر ٤,٤٠ فرنكات. لا أحد يريد شراء كرنبي، أو جزر بيتر. وأخيراً قررنا بيع الجزر بسعرى والكرنب بسعر بيتر. ستباع الكيلوغرامات العشرة من الكرنب بمبلغ ٢٤ فرنكاً، والكيلوغرامات العشرة من الجزر بمبلغ ٤٤ فرنكاً، أي بمبلغ كلي هو ٦٨ فرنكاً. الآن أنفق كلانا ٣٣ فرنكاً  $2 \times 66 = 132$  فرنكاً وحققنا ربحاً بنسبة ٣ في المائة. إذا اخترنا طريقة التكاليف نفسها، (١) أو (٢) أو (٣)، أي منها، كان بإمكاننا بيع كل شيء بربح نسبته ١٠ في المائة. إن الطرائق الثلاث منطقية. وفي النهاية، هناك تكاليف مختلفة، وهوامش مختلفة، وقرار، وندم. يبين المثال أهمية قرارات تحديد التكاليف وآثار الأسعار والطلب في السوق على طرائق تحديد التكاليف. ولا يتعين على خبراء الإحصاء الذين يعدون الحسابات القومية مواجهة مشكلة وضع الأسعار لأن المحاسبة القومية تكون تالية للحدث وتكون الأسعار قد أعطيت.

٢ - ٣٠ نفترض أنني أذهب إلى السوق، وأشتري ٥ كيلوغرامات كرنب بمبلغ ١٠ فرنكات (الفرنك = وحدة النقد الفرنسية) و٥ كيلوغرامات جزر بمبلغ ٢٠ فرنكاً، لكنني أصرف ٣ فرنكات على أجرة الحافلة ذهاباً وإياباً. ما هي تكاليف الجزر؟ وما هي تكاليف الكرنب؟

(١) هل يتعين علي تخصيص تكاليف الترحيل بنسبة ٣/١ للكرنب و٣/٢ للجزر؟ هذا وضع منصف، باعتبار أنني دفعت من تكاليف الشراء البالغة ٣٠ فرنكاً ٣/١ للكرنب و٣/٢ للجزر.

(٢) هل يتعين علي تخصيص هذه التكاليف بالتساوي بين الكرنب والجزر؟ سيكون هذا الوضع منصفاً أيضاً، لأنني اشترت نفس الوزن من كليهما وتقاسما الترحيل نفسه.

(٣) حسناً، لقد كنت أريد شراء الكرنب فقط في المكان الأول، وإذا اشترت الجزر أيضاً لأنني اعتبرت سعره صفقة، لم لا أحمل مجمل مصروفات الحافلة للكرنب؟ الخلاصة، كنت سأنفق كل المبلغ لشراء الكرنب عندما ذهبت إلى السوق.

٢ - ٣١ وبالتالى هناك ثلاث طرائق صحيحة ومنصفة لتخصيص مصروفاتي. وحسب الطرائق التي اتبعتها، ستكون التكاليف النهائية للكرنب ٢,٢٠ فرنكاً (١)، أو ٢,٣٠ فرنكاً (٢)، أو ٢,٦٠ فرنكاً للكيلو (٣)، وتكون تكاليف الجزر: ٤,٤٠ فرنكاً (١)، أو ٤,٣٠ فرنكاً (٢)، أو ٤ فرنكات فقط (٣). ما هي قيمتهما الفعلية؟

٢ - ٣٢ دعنا نكون منطقيين! لا يمكن ربط تكاليف النقل على نحو متغير بقيمة ما ينقل، أو بطبيعته. إن الرابطة الوحيدة الصحيحة

التنزيل ٢

مثال لعملية تخصيص التكاليف إلى إدارات الإنتاج

إدارة المباني/الآلات	إدارة المصنع ٢	إدارة المصنع ١	إدارة النقل	إدارة الصيانة	إدارة الشؤون الإدارية	مجموع الحسابات	المنتجات مصنفة حسب الطبيعة الاقتصادية
٤٠	٥ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٢٠٠	٣٠	١٥٠	٩ ٤٢٠	السلع المستهلكة
٤٢٠	٤٠٠	٣٠٠	١٥	١٠	٢٠	١ ١٦٥	الخدمات المستهلكة
٣٠٠	١ ٣٠٠	١ ٢٠٠	٥٠٠	٢٠٠	١ ٥٠٠	٥ ٠٠٠	القيمة المضافة تعويضات المستخدمين المساهمات الاجتماعية الضرائب
٢٥ ٠٠٠			١ ٠٠٠			٢٦ ٠٠٠	الاستهلاك
٢٥ ٧٦٠	٦ ٧٠٠	٥ ٥٠٠	١ ٧١٥	٢٤٠	١ ٦٧٠	٤١ ٥٨٥	مجموع التكاليف (ألف)
			النسبة المئوية				تحليل الأنشطة
٠,٠٦	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٣٠	١,٠٠	الشؤون الإدارية عدد العمال الذين تقدم الخدمات لهم
٠,٠٣	٠,٤٤	٠,٤٠	٠,٠٧	٠,٠١	٠,٠٤	١,٠٠	إدارة الصيانة عدد ساعات العمل المنجزة
٠,٠١	٠,٥٠	٠,٤٥	٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٢	١,٠٠	إدارة النقل طن - كم خدمة مقدمة
٠,٠١	٠,٤٨	٠,٤٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠١	١,٠٠	إدارة المباني/الآلات الأمتار المربعة وعدد الآلات المستخدمة
							التكاليف المخصصة (باء)
٧	١٠٦	٩٧	١٨	٤	٩	٢٤٠	إدارة الصيانة
٢٣	٨٥٤	٧٧٦	٠	٣١	٣١	١ ٧١٥	إدارة النقل
٢٧٧	١٢ ٤٦٥	١١ ٠٨٠	٨٣١	٨٣١	٢٧٧	٢٥ ٧٦٠	إدارة المباني/الآلات
٢٦ ٠٦٧	٢٠ ١٢٤	١٧ ٤٥٣	٢ ٥٦٣	١ ١٠٦	١ ٩٨٧	٦٩ ٣٠٠	مجموع تكاليف الأنشطة (ألف + بباء)
							تحليل المنتجات
٩١٩	٧٥٢					١ ٦٧٠	مجموع التكاليف الثابتة الشؤون الإدارية مخصصة جميعها بحسب ساعات العمل بالمصنع
١٣٢	١٠٨					٢٤٠	إدارة الصيانة
٩٤٣	٧٧٢					١ ٧١٥	إدارة النقل
١٤ ١٦٨	١١ ٥٩٢					٢٥ ٧٦٠	إدارة المباني/الآلات
٢٢ ٨٦٢	١٨ ٧٢٣						مجموع تكاليف المنتجات

ملاحظات

- ١ - المثال بسيط جداً: لم تعط المصروفات العامة الخاصة بإدارتي المصنع ١ والمصنع ٢ على نحو منفصل بل أعطيت كجزء من إدارة الشؤون الإدارية. ولم تعط قيمة الضرائب.
- ٢ - يستند التخصيص في مراكز التكاليف على مفتاح التخصيص المطبق على الوحدات المساعدة. ومع مفتاح التخصيص، يتم استنباط النسبة المئوية للتكاليف المحملة لكل إدارة. وتبين هذه النسب المئوية في الجزء الأعلى من مجموعة السطر الثاني. ويعطي الجزء السفلي من المجموعة نفسها التكاليف المخصصة التي حملت لكل إدارة. ومجموع تكاليف النشاط هو مجموع
- ٣ - بالنسبة لتحليل المنتجات، تخصص إلى إدارتي المصنع ١ والمصنع ٢ جميع التكاليف المساعدة شاملة تكاليف إدارة الشؤون الإدارية. وتستعمل ساعات العمل المباشر المنفذة في كل مصنع بمثابة مفتاح التخصيص لجميع التكاليف المساعدة. وهذا النهج أسهل من النهج الذي يستخدمه محاسبو الأعمال التجارية.





## ثالثاً - قيد التغيرات في المخزونات في نظام الحسابات القومية وفي حسابات الأعمال التجارية. دراسة حالة الممارسات الكندية

كيشوري لال

هيئة الإحصاء الكندية<sup>٥٢</sup>

### ألف - نظرة عامة

والسحب منها)، وإحصاءات الأسعار عند نقطتي القيد والسحب بلا ريب. وفي حسابات الأعمال التجارية، تساوي القيمة الدفترية التي قيدت للتغير في المخزونات قيمة المخزونات في الميزانية الختامية ناقصاً قيمة المخزونات في الميزانية الافتتاحية للمشروع. وفي نظام الحسابات القومية، يتعين تقسيم هذا التغير في القيمة الدفترية المقيدة إلى قيمة (حجم/كمية) التغير في المخزونات ومكاسب الاقتناء. وتصاغ قيم التغير بالأسعار الجارية في المخزونات والمكاسب الاسمية للاقتناء في الفترة (t) مع الحجم/الكميات المعطى (q) والأسعار (p) في الفترتين t-1 و t في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ حسب المعادلة التالية:

$$(q_t - q_{t-1}) p_t = \text{التغير في المخزونات}$$

$$(p_t - p_{t-1}) q_{t-1} = \text{المكاسب الاسمية للاقتناء}$$

٣ - ٤ في حسابات الأعمال التجارية الخاصة بمشروع ما، يقيد عادة فقط إجمالي قيمة المخزونات في الميزانيتين الافتتاحية والختامية مفضلاً ذلك على قيد قيم أو كميات السلع المنفردة. في مثل هذا الوضع، يجب أولاً تقدير الحجم باستعمال الأرقام القياسية للأسعار؛ فقط عندئذ يمكن حساب التغير في المخزونات والمكاسب الاسمية للاقتناء. وفي نظام الحسابات القومية الكندية، يسمى التغير في المخزونات قيمة التغير المادي في المخزونات (VPC) وتسمى المكاسب الاسمية للاقتناء تعديل تقييم المخزونات (IVA).

### باء - الممارسات الكندية

٣ - ٥ في نظام الحسابات القومية الكندية، تقدر بيانات المخزونات بالنسبة للقطاع الحكومي وقطاعي الأعمال التجارية الزراعية وغير الزراعية. ولا تشمل مخزونات الموارد الطبيعية (مثل، المواد الخام في الأرض والأشجار غير المقطوعة). وتشمل فقط المخزونات المملوكة والموجودة داخل كندا.

٣ - ٦ تمثل المخزونات الحكومية جزءاً صغيراً من مجموع مخزونات الاقتناء. وتشمل المخزونات التي اقتنتها هيئات التسويق الحكومية مثل لجنة الألبان الكندية. وتعلق جميع تغيرات المخزونات المقيدة في الحسابات فقط بالحكومة الاتحادية. وتستند التقديرات إلى قيود حسابات الهيئات.

٣ - ٧ وتحسب المخزونات الزراعية على نحو منفصل عن مخزونات الأعمال التجارية غير الزراعية. وتقدر مخزونات المقتنيات

٣ - ١ في نظام الحسابات القومية، تقيد المدخلات الوسيطة وتقييم وقت دخولها عملية الإنتاج، بينما تقيد المخرجات حال خروجها منها. إن قاعدة نظام الحسابات القومية التي تقتضي تقييم المدخلات بالأسعار الجارية وقت استهلاكها، وتقييم المخرجات بالأسعار حين إنتاجها، تعادل تقييم السلع المعنية كأنها لم تقض أي وقت في المخزونات، وبالتالي تتأكد من أن قيم الاستهلاك الوسيط والمخرجات لا تشمل أية مكاسب اقتناء. وفي حسابات الأعمال التجارية بشكل نمطي، تقيد المدخلات الوسيطة وتقييم وقت الشراء، بينما تقيد المخرجات وتقييم وقت البيع. وبالتالي، يتعين استنباط قيم المدخلات المستعملة في الإنتاج والمخرجات المنتجة في نظام الحسابات القومية بتعديل المشتريات والمبيعات المقابلة بالنسبة للتغيرات في المخزونات حسب قيدها في حسابات الأعمال التجارية.

٣ - ٢ ليس الغرض من التعديل استنباط الكميات الصحيحة ببساطة فحسب، بل أيضاً التأكد من تقييم المدخلات والمخرجات على نحو صحيح. وتقتضي قواعد التقييم في نظام الحسابات القومية تقييم كل من الداخلة إلى المخزونات والمسحوب منها بالأسعار السائدة عند السحب. وعندما توضع سلعة في المخزونات بسعر ما وتسحب لاحقاً بسعر أعلى، فإن قيمتي الاحتياز والتصرف بالسلعة لا يشطبان بعضهما، وبالتالي لا تكون القيمة النقدية للتغير في المخزونات صفراً رغم أن تغير الكمية قد يكون صفراً. وعندما تسحب سلعة من المخزونات بسعر أعلى من سعر قيدها، يتحقق مكسب اقتناء اسمي للملك المشروع، يساوي الفرق بين السعرين. ولا يكون مكسب الاقتناء هذا جزءاً من القيمة المضافة لأنه لا يتحقق من نشاط إنتاجي.

٣ - ٣ وهكذا تكون المهمة الأولى لمعد الحسابات القومية هي فحص حساب الأعمال التجارية الخاص بالمشروع فيما يتعلق بقيمة المخزونات المقيدة في الميزانيتين الافتتاحية والختامية، وأساس التقييم، وفترة دوران المخزونات (الفترة بين نقطتي القيد في المخزونات

<sup>٥٢</sup> المدير العام، نظام الحسابات القومية، هيئة الإحصاء الكندية. يشمل هذا الفصل تفاصيل عن الممارسات الكندية في مجال المخزونات من ملاحظات أعدها جون بوتربيل من شعبة الحسابات القومية والبيئية، هيئة الإحصاء الكندية، وتعليقات أبي تاراسوفسكي من فرع نظام الحسابات القومية.

الزراعية والحبوب في القنوات التجارية بحسب المحصول وبحسب المواشي باستخدام الكميات المتحصل عليها من الاستقصاءات الشهرية للمزارع. وتقيم هذه المخزونات باستخدام الأسعار السوقية السائدة خلال الفترة المرجعية.

٣ - ٨ وتمثل مخزونات الأعمال التجارية غير الزراعية إلى حد كبير الجزء الأكبر من مجموع مخزونات الاقتناء في الاقتصاد. وتشمل جميع مخزونات المواد الخام، والسلع تحت التجهيز، والمنتجات الجاهزة، شاملة السلع المشتراة لإعادة البيع، والمقتناة من قبل الشركات، والأعمال التجارية غير الزراعية غير ذات الشخصية الاعتبارية، ومؤسسات الأعمال التجارية الحكومية. وبحسب الصناعات، يقتنى الجزء الأعظم من مخزونات الأعمال التجارية غير الزراعية في الصناعات التحويلية والتجارة بالجملة والتجزئة. وتقدر مخزونات الأعمال التجارية غير الزراعية على نحو رئيسي من بيانات القيمة الدفترية التي تقيدها مؤسسات الأعمال التجارية في الاستقصاءات المختلفة لهيئة الإحصاء الكندية.

٣ - ٩ وتشمل المخزونات ما يلي:

- (أ) السلع الجاهزة المتاحة للبيع من قبل المصنعين، أو تجار الجملة، أو تجار التجزئة، أو الصناعات الأخرى. وقد تنتج الصناعات هذه السلع أو تشتريها لإعادة البيع؛
- (ب) المواد الخام، أي السلع المزمع استعمالها في الاستهلاك الوسيط؛
- (ج) السلع تحت التجهيز، أي السلع المجهزة جزئياً التي يجب أن تخضع لمزيد من التجهيز قبل استعمالها؛
- (د) الإعمار "الأشغال المنفذة" يصنف بمثابة استثمار رأسمالي. وقد أخذ في الاعتبار وضع الإعمار "المضاري" (أي الإعمار المنجز قبل وجود مشتر) في المخزونات من أجل الاتساق مع نظام الحسابات القومية ١٩٩٣؛
- (هـ) جميع سبيكات الذهب، شاملة المملوكة من قبل أشخاص، يفترض أن تكون مشمولة في المخزونات نظراً لأن مثل هذا الذهب قابل لإعادة البيع للاستعمال في الإنتاج وتقدر السبيكات باستخدام طريقة العرض والتصرف. ومقارنة بالمخزونات الأخرى، تعتبر قاعدة بيانات مخزونات سبيكات الذهب أضعف ولا تكاد تنطوي على ربط حسابات الأعمال التجارية بالحسابات القومية.

## ١ - المخزونات الزراعية

٣ - ١٠ تقدر قيمة التغير المادي في المخزونات الزراعية في ثلاثة أجزاء: مكاسب الاقتناء الزراعية، والمخزونات الزراعية الأخرى المقتناة (المواشي، والتبغ، والبطاطس) والحبوب في القنوات التجارية.

٣ - ١١ ويقدر مكون الحبوب المقتناة زراعياً بحسب الإضافات إلى المخزون، والمسحوبات منه، على نحو منفصل بالنسبة لكل محصول من المحاصيل التالية: القمح، والشوفان، والشعير، والجاودار، وبذور الكتان، والكانولا، والذرة الشامية، وفول الصويا. وتستنتج التقديرات باستخدام بيانات خام عن الكميات المادية، التي تقيم بأسعار الفترة الجارية وسنة الأساس. وتمثل الإضافات إلى مخزونات الحبوب قيمة الحصاد. وتكون قيمتها صفراً في الربيع الأول والثاني وإيجابية في الربيع الثالث والرابع. وتمثل المسحوبات المبيعات من المخزونات زائداً الكميات المحسوبة كعلف، وبذار، وتلف وتحدث في شكل تدفق ثابت نسبياً على مدار السنة.

٣ - ١٢ ويشمل المكون الآخر في المخزونات الزراعية المقتناة البطاطس والمحاصيل الخاصة (العدس، والخردل، وعباد الشمس، الخ.) والمواشي، والتبغ. وتعامل البطاطس والمحاصيل الخاصة مثل الحبوب الزراعية المقتناة. لكن بالنسبة للمواشي والتبغ، تستنتج قيمة التغير المادي في المخزونات بتقييم التغيرات في المخزونات على نحو مباشر؛ ولا تعامل الإضافات والمسحوبات على نحو منفصل.

٣ - ١٣ وأخيراً، يحسب مكون الحبوب في القنوات التجارية بتقييم التغير في المقتنيات المادية للحبوب لدى لجنة القمح الكندية والحبوب المقتناة على نحو خاص من قبل التجار المتعاملين.

٣ - ١٤ وتعديل الإضافات إلى مخزونات الحبوب الزراعية المقتناة (الحصاد) على نحو فصلي. وقبل سنة ١٩٨٩، كان إنتاج الحبوب ربع سنوي يعدل فصلياً بقسمة قيمة الحصاد السنوي على أربعة وتوزيعه بالتساوي على فصول السنة الأربعة. والميزة الرئيسية لهذا الإجراء هي بساطته. وعيبه الرئيس هو أنه يركز الانتقال بأكمله من محصول سنة إلى سنة أخرى بين الربيع الرابع والأول للسنتين. وبالنسبة للفتترات التي يتفاوت حجم المحصول فيها تفاوتاً كبيراً، تقيد معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحقيقية في كانون الثاني/يناير والربيع الأول من السنة على نحو أقل أو أكثر بشكل خطير مما تكون عليه الحقيقة. وفي الوقت ذاته، لا يكون لتباينات حجم المحصول تأثير على معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحقيقية على الأحد عشر شهراً الأخرى أو ثلاثة أرباع السنة. وطبق نهج جديد على مشكلة التعديل الفصلي في الربيع الأول من سنة ١٩٨٩. في هذا النهج، يهدف الانتقال بين المحاصيل السنوية بتوزيعها على مدى عدد من الأرباع بدلاً من تركيزه في الربيع الأول من السنة. وتحسب قيم إنتاج الحبوب المعدلة على نحو فصلي على أساس شهري وربع سنوي بالنسبة لإنتاج الحبوب باستخدام الطريقة التريعية لتخفيض القيمة. وهكذا يتم استنباط سلسلة أكثر سلاسة لقيم الإنتاج ربع السنوية التي يساوي مجموعها المحصول السنوي المعطى بينما تقلل التغيرات المربعة من ربع سنة إلى آخر. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: دراسة فنية بشأن إنتاج الحبوب في حسابات الدخل والإنفاق ربع السنوية، سلسلة الدراسات الفنية رقم ٢، شعبة الحسابات القومية والبيئية، هيئة الإحصاء الكندية، ١٩٨٩.

والتجزئة باستقصاء عينات شهرية. وبالنسبة لتجارة التجزئة، تجمع بيانات المخزون فقط للمنشآت الكبيرة أو المتعددة المواقع، وتوسع لتشمل التجارة بأكملها استناداً إلى بيانات المبيعات. وتحول البيانات المستمدة من الاستقصاءات الشهرية بأساليب معيارية إلى استقصاءات شهرية، وهي أكثر كثافة وتفصيلاً.

٣ - ١٩ وتجري الاستقصاءات على مستوى المنشآت، وهي حسب تعريف هيئة الإحصاء الكندية أصغر الوحدات العاملة التي تنتج مجموعة سلع أو خدمات متجانسة بقدر الإمكان، ويمكن توفير بياناتها عن قيمة المخرجات مع تكاليف المواد المستعملة، والعمالة المستخدمة لإنتاج المخرجات.

٣ - ٢٠ والبيانات المالية، شاملة القيم الدفترية للمخزونات، تقيد في هيئة الإحصاء الكندية حسبما تظهر في البيانات المالية للمنشآت. والطرائق الشائعة لتقيد المخزونات هي:

- (أ) تكاليف البند المعين - يتم التأكد من التكاليف الفعلية لكل بند على نحو منفصل؛
- (ب) الداخل أولاً يخرج أولاً - تحسب تكاليف البنود المباعة أو المستهلكة أثناء الفترة كأنها بيعت أو استهلكت من أجل احتيازها؛
- (ج) متوسط التكاليف - تحدد تكاليف البند بتطبيق متوسط مرجح لتكاليف جميع البنود المماثلة المتاحة للبيع على مدى فترة زمنية؛
- (د) الداخل أخيراً يخرج أولاً - تعتبر تكاليف البنود المباعة أو المستهلكة خلال فترة ما على أنها تكاليف الاحتيازات أو الإنتاج الأشد حداثة.

٣ - ٢١ لا يتعين قيد طريقة المحاسبة على استثمارات الاستقصاء. وقد أبان استقصاء موسع للصناعات التحويلية في سنة ١٩٧٥ أن ٣٥ في المائة منها استخدمت طريقة الداخل أولاً يخرج أولاً و٣١ في المائة منها استخدمت طريقة متوسط التكاليف. وأبان استقصاء صغير في سنة ١٩٩٠ لتجارة الجملة والتجزئة أن ٦٨ في المائة من الأنشطة المشمولة في الاستقصاء استخدمت طريقة تكاليف البند المعين، التي كانت متسقة مع ازدياد استعمال الحاسوب لضبط المخزونات. وأبان استقصاء سنوي (إعدادات البيانات المالية في كندا) أجراه في سنة ١٩٩٤ محاسبون من المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين أن ٤٤ في المائة من الشركات استخدمت طريقة الداخل أولاً يخرج أولاً، و٣٦ في المائة استخدمت طريقة متوسط التكاليف، وأقل من ٤ في المائة استخدمت طريقة الداخل أخيراً يخرج أولاً. غير أنه من أجل حساب قيمة التغير المادي في المخزونات وتعديل تقييم المخزونات، تفترض هيئة الإحصاء الكندية استعمال طريقة الداخل أولاً يخرج أولاً.

٣ - ١٥ ويعدل جزء المبيعات من المسحوب من مخزونات الحبوب الزراعية المقتناة باستخدام المعيار القياسي لهيئة الإحصاء الكندية الخاص بطريقة المتوسط المتحرك ذي الانحدار الذاتي المتكامل X-11-ARIMA method. ويوزع المتبقي (العلف، والبذار، والتلف) على أرباع السنة باستعمال الطريقة التربيعية لتخفيض القيمة. وتستنبط التقديرات المعدلة فصلياً لقيمة التغير المادي في المخزونات بالنسبة لمخزونات المقتنيات الزراعية الأخرى والحبوب في القنوات التجارية باستعمال المعيار القياسي لنموذج المتوسط المتحرك ذي الانحدار الذاتي المتكامل X-11-ARIMA.

## ٢ - المتوسط المتحرك ذو الانحدار الذاتي المتكامل

٣ - ١٦ طور إ. ب. داغوم هيئة الإحصاء الكندية طريقة المتوسط المتحرك ذي الانحدار الذاتي المتكامل X-11-ARIMA للتعديل الفصلي، ونشرت بعنوان: طريقة المتوسط المتحرك ذو الانحدار الذاتي المتكامل المعدل فصلياً The X-11 ARIMA Seasonal Adjustment Method، أوتواوا، هيئة الإحصاء الكندية، ١٩٨٠، رقم الفهرس ١٢ - ٥٦٤. وعلى نحو نمطي، يتم الحصول على السلسلة المعدلة باستخدام أنواع من المتوسطات المتحركة. ومن بين الحدوديات المتأصلة في أية طريقة تعديل فصلي بالاستناد إلى المتوسطات المتحركة عدم إمكانية تمهيد المشاهدات القليلة الأخيرة مع نفس مجموعة الترجيحات المتناظرة (المتوسطات المتحركة) المطبقة على المشاهدات المركزية. ولهذا السبب، يجب تنقيح تقديرات المشاهدات الحالية كلما أضيف المزيد من البيانات إلى السلاسل الأصلية. ومن المرغوب فيه إيجاد طريقة تحقق التقديرات مع أقصى قدر من المأمونية، وتعادل تقديرات مع أدنى قدر ممكن من تفادي إرباك مستعملي البيانات. ومعيار أدنى قدر من التنقيحات هو الذي أدى إلى إدخال طريقة استقراء المتوسط المتحرك ذي الانحدار الذاتي المتكامل عند التعديل على أساس فصلي. ومن خلال إضافة بيانات سنة مستقرة من نماذج المتوسط المتحرك ذي الانحدار الذاتي المتكامل الموضوعية في السلسلة، تصبح المشاهدة الحالية أقرب إلى المركز وبالتالي يجتاز التقدير المعدل فصلياً تنقيحات أصغر.

٣ - ١٧ تجدر ملاحظة أن المبيعات/الإنتاج، وفائض التشغيل، والتغير في المخزونات للقطاع الزراعي في الاقتصاد الكندي تحسب باستخدام الحجم المادي للمحاصيل والمواشي: بالتالي لا حاجة إلى حساب تعديل تقييم المخزونات. ويحسب تعديل تقييم المخزونات فقط بالنسبة للمتعاملين في الحبوب من القطاع الخاص الذين تقيد أرباحهم بدلاً عن اشتقاقها.

## ٣ - المخزونات بالنسبة للصناعات التحويلية والتجارة بالجملة والتجزئة

٣ - ١٨ يتم جمع بيانات القيمة الدفترية للمخزونات، وبيانات الشحن، والمبيعات بالنسبة للصناعات التحويلية وتجارة الجملة

٣ - ٢٢ والنسبة لبعض الأنشطة (غير الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة)، لا تتوفر بيانات استقصاءات أقل من المستوى السنوي. وفي بعض الحالات (مثل، قطع الأخشاب، الذهب)، تقدر التغيرات في المخزونات بمثابة الفرق بين العرض (الإنتاج زائداً المستوردات) والاستخدام (الاستخدام المحلي زائداً الصادرات). وفي حالات أخرى (مثل الإعمار، والخدمات المالية، والتأمين، والعقار)، تقدر مستويات المخزونات من سلسلة مؤشرات مثل بيانات العمالة أو المبيعات.

#### ٤ - الأسعار

٣ - ٢٣ يتم انكماش وتضخيم بيانات المخزونات باستخدام أسعار متنوعة. على سبيل المثال، تستعمل الأرقام القياسية لأسعار المبيعات الصناعية بالنسبة للصناعات التحويلية، وأسعار المبيعات الصناعية، وأسعار المستوردات بالنسبة للتوزيع بالجملة، وتستعمل الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بالنسبة للتوزيع بالتجزئة، وتستعمل الأرقام القياسية لأسعار المواد الخام بالنسبة لقطع الأخشاب والتعدين، وتستعمل أسعار قياسية متخصصة أخرى بالنسبة للصناعات الأخرى. كانت جميع سلاسل الأسعار القياسية هذه شهرية واستخدمت سنة ١٩٨٦ كسنة أساس حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عندما غيرت إلى سنة ١٩٩٢ مع نشر السلاسل التاريخية لنظام الحسابات القومية الكندية.

٣ - ٢٤ أنشئت معظم هذه السلاسل للمؤشرات القياسية مع ترجيحات بالاستناد إلى المبيعات أو الشحنات؛ غير أن المطلوب على نحو مثالي هو مؤشرات قياسية مع أوزان بالاستناد إلى مستويات المخزونات. وتبذل جهود لإعادة ترجيح تركيبات مؤشرات الأسعار القياسية باستعمال ترجيحات مستندة إلى مستويات المخزونات أينما أمكن.

٣ - ٢٥ وتعديل سلاسل الأسعار عند الضرورة للتغيرات في فئات الضرائب أو هيكل الضرائب. وقد عدلت سلسلة المؤشر القياسي لأسعار المستهلكين نظراً للتغيرات في ضرائب المبيعات الاتحادية والمحلية. وحدث تغير كبير في أوائل سنة ١٩٩١ عندما استبدلت ضريبة المبيعات الاتحادية، وهي ضريبة على مبيعات الصناعات التحويلية كانت تضمن في تكاليف المخزونات، بضريبة السلع والخدمات، وضريبة القيمة المضافة على المستعمل النهائي التي لا تظهر في تكاليف المخزونات. وخلق هذا التغيير "تنوعاً" في سلسلة تعديل تقييم المخزونات إذ انخفضت الأسعار بالنسبة لعدة سلاسل.

#### ٥ - طريقة الحساب في هيئة الإحصاء الكندية

٣ - ٢٦ تحسب قيمة التغير المادي في المخزونات وتعديل تقييم المخزونات باستعمال عملية حسابية من ثمانية أسطر:

- (١) B القيم الدفترية حسب قيدها  
 (٢) D مؤشرات الانكماش القياسية للقيمة بأسعار سنة الأساس  
 (٣)  $K = B/D$  القيم الدولارية الثابتة بأسعار سنة الأساس  
 (٤)  $DK\$ = K_t - K_{t-1}$  القيمة الدولارية الثابتة لقيمة التغير المادي في المخزونات  
 (٥) R المؤشرات القياسية لإعادة التقييم بأسعار الفترة الحالية  
 (٦) قيمة التغير المادي = القيمة الدولارية الحالية للتغير المادي  $R * DK\$$   
 (٧)  $B_t - B_{t-1} = CB$  التغير في القيم الدفترية المقيدة  
 (٨) تعديل تقييم المخزونات = تعديل تقييم المخزونات  $CB - VPC$

٣ - ٢٧ ومع أن بيانات الحسابات تنشر كل ربع سنة، تنفذ هذه العمليات الحسابية شهرياً بالنسبة للصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، وتجمع تراكمياً إلى أرباع السنة. ويشمل مستوى العمل للعمليات الحسابية حوالي ١٣٠ صناعة تحويلية بحسب مرحلة التصنيع، و ١٠ مجموعات تجارية للتوزيع بالجملة، و ١٨ مجموعة تجارية للتوزيع بالتجزئة، و ٦ للصناعات "الأخرى"، والذهب.

#### ٦ - عوامل الانكماش

٣ - ٢٨ يفترض قيد القيم الدفترية للمخزونات، حسبما نوه أعلاه، على أساس الداخل أولاً يخرج أولاً. وبالتالي، يكون لكل سلعة مخزونة "فترة دوران" هي متوسط طول المدة التي تقضيها السلعة في المخزونات (أو، على نحو مماثل، عدد الأيام أو الأسابيع التي تحفظ المنشآت فيه مخزونات تحت اليد). والقيمة الدفترية للمخزونات التي تقيدتها منشأة ما لفترة مرجعية معينة هي مجموع تكاليف السلع الداخلة إلى المخزونات أثناء فترة الدوران الخاصة بالفترة المرجعية. ومن أجل انكماش القيمة الدفترية إلى أسعار الدولارات الثابتة لسنة الأساس يجب أن يعكس الرقم القياسي لعامل الانكماش تحركات الأسعار أثناء فترة الدوران. وهكذا، بحسب عامل الانكماش على أنه متوسط السلسلة الزمنية بالأسعار الثابتة أثناء فترة الدوران في نهاية الفترة المرجعية.

٣ - ٢٩ وبالنسبة للسلع ذات فترة دوران قدرها ثلاثة شهور، يكون عامل انكماش الربع الرابع هو مجموع مؤشر الأسعار لشهر كانون الأول/ديسمبر، وتشيرين الثاني/نوفمبر، وتشيرين الأول/أكتوبر مقسوماً على ٣. وبالنسبة لفترات الدوران التي تقل عن شهر، تكون سلسلة الانكماش مساوية لسلسلة الأسعار.

## جيم - طريقة حساب هيئة الإحصاء الكندية مقابل طريقة نظام الحسابات القومية ١٩٩٣

٣ - ٣٥ بالنسبة لسلعة منفردة، تعطي طريقة الحساب المؤلفة من ثماني خطوات الخاصة بهيئة الإحصاء الكندية قيمة مماثلة للتغير في المخزونات ومكاسب الاقتناء مقارنة مع طريقة حساب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (انظر الجدول ٣ - ١، الصفحة ٧٥). ولا تكون الكميات متوفرة في العادة لذا يتعين حساب أحجامها باستعمال الخطوات ٢، ٣، و٤ الواردة في الجدول. ثم يحتاج المرء إلى عامل إعادة تقييم، الخطوة ٥ في الجدول تكون قيمته مماثلة لقيمة عامل انكماش سلعة منفردة. وتبع الخطوات الأخرى نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣.

### ١ - تغيير سنة الأساس

٣ - ٣٦ نشرت البيانات بأسعار الدولار الثابتة باستعمال سنة ١٩٨٦ بمثابة سنة الأساس حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ عندما أصبحت ١٩٩٢ سنة الأساس. والسياسة الحالية هي تغيير سنة الأساس الخاصة بالحسابات كل خمس سنوات.

٣ - ٣٧ عند التغيير إلى سنة أساس جديدة، توصل نقاط البيانات قبل سنة الأساس الجديدة من أجل الحفاظ على معدلات النمو. وعندما غيرت سنة الأساس إلى ١٩٨٦ بدلاً عن ١٩٨١، كانت القيود بالنسبة لبيانات المخزونات قبل سنة ١٩٨٦ هي أن تظل دون تغيير (أ) القيم بأسعار الدولار الحالية، و(ب) التحركات النسبية في سلسلة قيمة التغير المادي في المخزونات بأسعار الدولار الثابتة.

٣ - ٣٨ نظراً لتنفيذ هذه العملية الحسابية على المستوى التفصيلي، لا تقيد المكونات في شكل مجاميع، وهي الصعوبة التقليدية لعدم القدرة على الجمع في سلسلة الأسعار الثابتة. وتفيد الفروق في الحسابات بمثابة قيود معدلة، وهي معالجة تستخدم بالنسبة لمعظم السلاسل في الحسابات.

٣ - ٣٩ وفي سنة الأساس الجديدة، تعدل قسراً المجاميع السنوية في سلسلة قيمة التغير المادي في المخزونات بأسعار الدولار الثابتة لتساوي المجموع السنوي لقيمة التغير المادي في المخزونات بأسعار الدولار الحالية المقابلة.

### ٢ - جداول المدخلات - المخرجات السنوية

٣ - ٤٠ في جداول المدخلات - المخرجات السنوية الكندية، تحسب قيمة التغير المادي في المخزونات بالنسبة لقرابة ٢٠٠ صناعة و٤٦٤ سلعة أساسية. ويفترض دوران المخزونات كل ثلاثة شهور. وبالتالي يفترض أن تعكس المخزونات مستوى أسعار آخر ثلاثة شهور في السنة السابقة، وأن تعكس المخزونات الختامية المدرجة في التقارير مستوى أسعار آخر ثلاثة شهور في السنة الحالية. ويتم تمييز

٣ - ٣٠ وتكون فترات الدوران المستعملة ثابتة باستثناء تلك الفترات الخاصة بمخزونات التجزئة التي تتباين استناداً إلى نسب المخزونات إلى المبيعات.

### ٧ - عوامل إعادة التقييم

٣ - ٣١ تعكس السلاسل الزمنية بالأسعار الثابتة، التي تستعمل لإعادة تقييم التغير المادي في المخزونات من قيم الدولار الثابتة إلى قيمه الحالية، متوسط تكاليف المخزونات خلال فترة زمنية. وبالنسبة للحسابات الشهرية، تكون عوامل إعادة التقييم نفسها سلاسل أسعار مرجعية. وبالنسبة للحسابات ربع السنوية، يستعمل متوسط بسيط مقسوماً على الربع.

٣ - ٣٢ وعلى مستويات التجميع، فإن عامل إعادة التقييم الضمني (نسبة قيمة التغير المادي في المخزونات بأسعار الدولار الحالية إلى قيمتها بالأسعار الثابتة) قد لا يشابه سلسلة أسعار حقيقية. وفي حالات متطرفة، قد تكون لسلسلتين تحركات متساوية لأسعار الدولار الثابتة لكنها متضادة، وقد لا يعرف عامل إعادة التقييم الضمني لمجموعها.

٣ - ٣٣ وعلى وجه الخصوص، يصدق هذا الوضع عند تجميع البيانات الشهرية إلى مستويات ربع سنوية، وتجميع البيانات ربع السنوية إلى مستويات سنوية. ومدلولات ذلك أن قيمة التغير المادي في المخزونات ربع السنوي، كمجموع الشهور، يختلف عن قيمة التغير المادي في المخزونات المحسوب على أساس ربع سنوي، وبالمثل، بالنسبة لقيمة التغير المادي السنوي في المخزونات. وبما أن بيانات المستوى الأدنى تعكس تباينات الأسعار عبر الزمن على نحو أفضل، فإن البيانات السنوية المنشورة هي مجموع البيانات ربع السنوية، وحيثما انطبق، تكون البيانات ربع السنوية هي مجموع البيانات الشهرية. غير أنه، نظراً لأن البيانات السنوية المقيدة في جداول المدخلات - المخرجات لا تتبع هذه الطريقة، يوجد فرق بين قيمة التغير المادي في المخزونات المقيد في جداول المدخلات - المخرجات وبين القيمة المقيدة في الحسابات المنشورة على أساس ربع سنوي.

٣ - ٣٤ تجدر الملاحظة أن العديد من الأرقام القياسية الشهرية ليست هي متوسطات أسعار الشهر بل أسعار فورية. وعادة لا يكون هذا وثيق الصلة بالموضوع، لكن قد تحدث في بعض الأحيان تحركات أسعار غير عادية خلال شهر واحد. وفي هذه الحالات، يتعين الحذر الشديد بالنسبة للانكماش وإعادة التقييم. وحيثما أمكن، تعدل على أساس فصلي القيم الدفترية المقيدة، وعوامل الانكماش وإعادة التقييم باستخدام برنامج نموذج المتوسط المتحرك ذي الانحدار الذاتي المتكامل المعدل فصلياً الذي أعدته هيئة الإحصاء الكندية. وتستنبط سلسلتا قيمة التغير المادي في المخزونات وتعديل تقييم المخزونات من هذه القيم.

(هـ) الحكومة: حسبما نوه أعلاه، تقيّد فقط المخزونات المحسوبة بالنسبة للحكومة الاتحادية.

٣ - ٤٢ في كندا، يقيّد مجمل مكاسب الاقتناء (تعديل تقييم المخزونات) في إجمالي الناتج المحلي بالاستناد إلى الدخل كتعديل للأرباح. وعلى نحو نمطي في الاقتصاد الذي ترتفع أسعاره، تكون مكاسب الاقتناء إيجابية وبالتالي يجرى تعديل سالب لإزالة ذلك الأثر من الأرباح المقيّدة في حسابات الأعمال التجارية لكي تتوافق مع مفهوم نظام الحسابات القومية. ويجرى تعديل مماثل للتغير في المخزونات المدرجة بالقيمة الاسمية في حسابات الأعمال التجارية من أجل تقييم تغير المخزونات في إجمالي الناتج المحلي المستند إلى الإنفاق.

٣ - ٤٣ وتنشر قيمة التغير المادي في المخزونات أيضاً حسب الصناعة شاملة: الزراعة؛ والحراثة؛ والتعدين؛ والمحاجر؛ وآبار النفط؛ والصناعات التحويلية؛ والإعمار؛ والنقل؛ والتخزين والاتصالات؛ وإمدادات مرافق الكهرباء، والغاز، والمياه؛ والحبوب في القنوتات التجارية؛ والتجارة بالجملة؛ والتجارة بالتجزئة؛ والخدمات المالية، والمجتمعية، والأعمال التجارية، والشخصية؛ والحكومة.

٣ - ٤٤ وفي جداول المدخلات - المخرجات السنوية، تحسب التغيرات في المخزونات بحسب الصناعة - أكثر من ٢٠٠ صناعة - وتنشر حسب السلع - حوالي ٥٠٠ سلعة أساسية - تحت عناوين: مخزونات السلع الجاهزة ومخزونات المواد الخام.

٣ - ٤٥ يبيّن الجدول ٣ - ١ أدناه المخزونات بالقيمة الدفترية حسب قيدها في حسابات المنشآت الخاصة بالأعمال التجارية. ويورد العمود الثاني طريقة حساب مكاسب الاقتناء في نظام الحسابات القومية. ويورد العمود الثالث، مفهوم قيمة التغير المادي في المخزونات في نظام الحسابات القومية، إذ يحسب بطرح مكاسب الاقتناء المحسوبة من التغير في المخزونات بالقيمة الدفترية المقيّدة في الميزانية العمومية. وتقدم كافة هذه البيانات كل ربع سنة في نظام الحسابات القومية الكندية. وتعد جداول المدخلات - المخرجات سنوياً فقط. وبينما يوجد فرق في القيمة بين المدخلات - المخرجات المحسوبة والحسابات الأخرى، فهو فرق غير هام تسليمياً بقيمة إجمالي تدفقات المخزونات.

قيم المخزونات المدرجة في التقارير بالسلع الجاهزة، والسلع قيد الإنجاز، والمواد الخام لكن من غير توفير تفاصيل جاهزة عن السلع. ومن ثم يفترض أن يكون محتوى سلع أي نوع من مخزونات منشأة ما وثيق الصلة بمقابلته من الشحنات أو المواد الخام المشتراة، حسب مقتضى الحال. ويعاد تقييم المخزونات الافتتاحية المدرجة في التقارير باستعمال مؤشرات أسعار قياسية مرجحة للمخزونات الختامية المدرجة في التقارير. وتستعمل نفس المؤشرات القياسية للأسعار المرجحة لإعادة تقييم المخزونات الختامية. ويكون الفرق بين المخزونات الافتتاحية والمخزونات الختامية المعاد تقييمهما المدرجتين في التقارير هو مقياس قيمة التغير المادي في المخزونات. والفرق بين التغير الاسمي في المخزونات وقيمة التغير المادي في المخزونات تعديل تقييم المخزونات المحسوب. وقيمة التغير المادي في المخزونات وتعديل تقييم المخزونات اللذين تم حسابهما باستعمال سلاسل زمنية ليسا مماثلين تماماً للتراكم السنوي لقيمة التغير المادي في المخزونات وتعديل تقييم المخزونات باستعمال الحسابات ربع السنوية. والفرق ليست كبيرة لأن معدّل التضخم كان منخفضاً للغاية في كندا. ولم تعالج السلسلتان قسراً لتكونا متماثلتين، وقد نشرت كلتاها.

### ٣ - تفاصيل البيانات

٣ - ٤١ تقيّد على أساس ربع سنوي قيمة التغير المادي في المخزونات، بالأسعار الثابتة والجارية على حد سواء، وكذلك سلسلة تعديل تقييم المخزونات المعدّلة وغير المعدّلة فصلياً، وعلى أساس سنوي بلا ريب بالنسبة للتالي:

- (أ) الصناعات التحويلية: ٢٣ صناعة موزعة بحسب أنواعها؛
- (ب) تجارة الجملة: موزعة إلى خمس فئات - سلع غير معمرة؛ وآلات ومعدات؛ ومواد بناء؛ وسيارات؛ وسلع معمرة أخرى؛
- (ج) تجارة التجزئة: موزعة إلى ثلاث فئات - سلع غير معمرة؛ وسيارات؛ وسلع معمرة أخرى؛
- (د) صناعات أخرى: قطع الأخشاب؛ والتعدين؛ والمرافق؛ والنقل؛ والاتصالات؛ والإعمار؛ والخدمات المالية؛ والتأمين؛ العقارات؛ والذهب؛

الجدول ٣ - ١: التغيير في المخزونات في كندا، ١٩٨٩ - ١٩٩٢

(بملايين الدولارات الكندية)

رقم القياسي الضمني لأسعار إجمالي الناتج المحلي ١٩٨٦=١٠٠ (٥)	حسابات ربع السنوية بالمعدلات السنوية				تغيير القيمة الدفترية (١)
	جداول المدخلات - المخرجات	قيمة التغيير المادي في المخزونات (٤)	قيمة التغيير المادي في المخزونات (٣) = (١ - ٢)	تعديل قيمة المخزونات/مكاسب الاقتناء (٢)	
١١٢,٧		١٩٦-	٤ ٩٤٠	٤ ٧٤٤	١٩٨٩ - الربع الأول
١١٤,٦		٥ ٨٧٦	٣ ١٠٨	٨ ٩٨٤	١٩٨٩ - الربع الثاني
١١٥,٧		٧ ٧٧٦	٥٨٤-	٧ ١٩٢	١٩٨٩ - الربع الثالث
١١٦,٥		٩٧٢	١ ١٤٤-	١٧٢-	١٩٨٩ - الربع الرابع
١١٤,٩	٣ ٨٠٦	٣ ٦٠٧	١ ٥٨٠	٥ ١٨٧	١٩٨٩ - السنوي
١١٧,١		٢ ١٧٦-	٣ ٩٤٤	١ ٧٦٨	١٩٩٠ - الربع الأول
١١٨,١		١٧٦	١٤٠	٣١٦	١٩٩٠ - الربع الثاني
١١٨,٨		٤ ٣٨٨-	٢ ٩١٦	١ ٤٧٢-	١٩٩٠ - الربع الثالث
١١٩,٨		٤ ٩٥٢-	٥ ٤٧٢-	١٠ ٤٢٤-	١٩٩٠ - الربع الرابع
١١٨,٥	٤ ٠٧٩-	٢ ٨٣٥-	٣٨٢	٢ ٤٥٣-	١٩٩٠ - السنوي
١٢١,٣		٥٩٦	١ ٣٤٠-	٧٤٤-	١٩٩١ - الربع الأول
١٢٢,٠		٦ ٩٦٨-	٢ ٦٩٢-	٩ ٦٦٠-	١٩٩١ - الربع الثاني
١٢٢,١		٤ ٢١٢-	٣ ٤٠٠-	٧ ٦١٢-	١٩٩١ - الربع الثالث
١٢٢,١		٢ ٣٥٦-	٣٨٨-	٢ ٧٤٤-	١٩٩١ - الربع الرابع
١٢١,٩	٤ ٤١٥-	٣ ٢٣٥-	١ ٩٥٥-	٥ ١٩٠-	١٩٩١ - السنوي
١٢٢,٥		٤ ٦٨٨-	٢ ٤٨٠	٢ ٢٠٨-	١٩٩٢ - الربع الأول
١٢٢,٩		١ ٨٨٤-	٣ ٠٤٨	١ ١٦٤	١٩٩٢ - الربع الثاني
١٢٣,٩		٢ ٩٩٢-	١ ٨١٢	١ ١٨٠-	١٩٩٢ - الربع الثالث
١٢٤,٣		٥ ٢٤٠-	٢ ٨٨٤	٢ ٣٥٦-	١٩٩٢ - الربع الرابع
١٢٣,٤	٥ ٥٨٣-	٣ ٧٠١-	٢ ٥٥٦	١ ١٤٥-	١٩٩٢ - السنوي

ملاحظة: تشمل الصناعات الحكومية المترعة بنصيب صغير جداً في مجموع المخزونات.

٤ - الموثوقية

معينة أكبر، واحتسابات بطولية بالنسبة للبيانات الناقصة. وبالنسبة لمتاجر التجزئة الصغيرة، تتوفر فقط بيانات عن المبيعات.

٣ - ٤٨ مع ذلك، لا ريب أن البيانات المستندة إلى الاستقصاءات أكثر موثوقية وتفصيلاً من القيم المستنبطة على نحو غير مباشر. غير أن القيم المستنبطة على نحو غير مباشر باستخدام نماذج العرض والاستخدام تسد فجوة هامة عندما لا تتوفر بيانات مرتبطة بالاستقصاء مباشرة. ومثل هذه العمليات الحسابية توفر معلومات إضافية أيضاً لتقييم موثوقية تقديرات المخزونات. والأخطاء المتراكمة من جمع وطرح عدة سلاسل كبيرة، إضافة إلى العديد من الافتراضات اللازمة لسد فجوات في البيانات المتاحة، تترك مستوى عالياً من عدم التيقن في المتبقي الذي يمثل التغيير في مستوى المخزونات.

٣ - ٤٦ تعتبر بيانات المخزونات من بين السلاسل الأقل ثباتاً في الحسابات. وتكون بيانات المخزونات متطايرة بحسب طبيعتها. فهي تمثل قيمةً محسوبة في أوقات ثابتة معينة ولا تتمتع بالتمهيد الذي تحظى به السلاسل الأخرى التي تجمع عبر فترة زمنية.

٣ - ٤٧ مع أن استقصاءات المخزونات ترتبط عادةً باستقصاءات المبيعات أو الشحن حتى يتم الحصول على مستوى التغطية نفسه، تبقى حقيقة أن العديد من الشركات، لا سيما الشركات الصغيرة، لا تتابع مستوى المخزونات بالدقة نفسها التي تتابع بها المبيعات. ويكون معدل الاستجابة لإعداد تقارير المخزونات منخفضاً بشدة مقارنة بالمبيعات، مما ينتج عنه عوامل تضخيم وأخطاء

## دال - التغيير في المخزونات في أوضاع التضخم العالي

٣ - ٤٩ لا يعاني اقتصاد كندا من التضخم العالي لكن يعاني العديد من بلدان العالم منه. وبالتالي قد يكون من المفيد فحص كيف يتعين حساب تغير قيمة المخزونات في أوضاع التضخم العالي. ويمكن فهم حساب قيمة التغير في المخزونات ومكاسب الاقتناء الاسمية في أوضاع التضخم العالي بالرجوع إلى مثال من الجزء دال في الجدول ٦ - ١ من دليل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسنة ١٩٩٦ بعنوان محاسبة التضخم، دليل بشأن الحسابات القومية في أوضاع التضخم العالي ويطلق عليه دليل التضخم في هذا الفصل. وقد وسعنا هذا الجدول لتوضيح أن طريقة الحساب الكندية المؤلفة من ثماني خطوات تؤدي إلى النتائج نفسها. والخطوة ٦ من قيمة التغير المادي في المخزونات الكندية مماثلة للتغير في المخزونات في السطر ٦ من طريقة نظام الحسابات القومية (انظر الجدول ٣ - ٢). وتعديل قيمة المخزونات الكندية في الخطوة ٨ مماثل للسطر ٧ في طريقة نظام الحسابات القومية.

٣ - ٥٠ يجدر إبداء بعض الملاحظات على الجدول ٣ - ٢. ويعبر عن قيم الميزانية العمومية بأسعار السوق. وكانت الكميات المقيدة في الربع صفر (الربع الرابع من السنة الماضية) ١٠٠ وحدة بعد النزول على مدى ربعين، وارتفعت في الربعين ٣ و٤، ونتج عنها أيضاً ١٠٠ وحدة في نهاية الربع الرابع. هذا مثال اقتصاد يعاني من تضخم شديد. إذ ترتفع الأسعار من ٠,٤ لكل وحدة إلى ٢,٥ لكل وحدة في السنة أو من ١٠٠ إلى ٦٢٥. وتحسب التغيرات في قيمة المخزونات الختامية ناقصاً المخزونات الافتتاحية بالنسبة لكل ربع سنة. ويكون مجموع الأرباع الأربعة من السنة ٢١٠ أو ٢٥٠ ناقصاً ٤٠، حسبما قيد في القيم الدفترية بالنسبة للسنة. وتنخفض الكميات في كل من الربعين الأولين ثم ترتفع بمقدار ٤٠ في كل ربع من الربعين الأخيرين، مما ينتج عنه تغير بمقدار صفر للسنة بأكملها. ويعزى التغير في الميزانية العمومية البالغ ٢١٠ إلى ٩٨ للتغير في المخزونات (بلا ريب، بالأسعار الأساسية) و١١٢ لمكاسب الاقتناء الاسمية.

الجدول ٣ - ٢: قيد التغيير في المخزونات ومكاسب الاقتناء

السنة	٤	٣	٢	١	صفر	أرباع السنة ←
						طريقة نظام الحسابات القومية ١٩٩٣
	٢,٥	١,٢٥	٠,٨	٠,٥	٠,٤	الأسعار
	١٠٠	٦٠	٢٠	٦٠	١٠٠	الكميات
	٢٥٠	٧٥	١٦	٣٠	٤٠	القيمة الدفترية
٢١٠	١٧٥	٥٩	١٤-	١٠-		التغيير في الميزانية العمومية
صفر	٤٠	٤٠	٤٠-	٤٠-		التغيير في الكمية
٩٨	١٠٠	٥٠	٣٢-	٢٠-		التغيير في المخزونات $P_t - (q_t - q_{t-1})$
١١٢	٧٥	٩	١٨	١٠		مكاسب الاقتناء الاسمية $(P_t - P_{t-1}) q_{t-1}$
						الطريقة الكندية
	٢٥٠	٧٥	١٦	٣٠	٤٠	القيمة الدفترية
	٦٢٥	٣١٢,٥	٢٠٠	١٢٥	١٠٠	الأرقام القياسية للانكماش
	٤٠	٢٤	٨	٢٤	٤٠	أسعار الدولار الثابتة
صفر	١٦	١٦	١٦-	١٦-		التغيير بأسعار الدولار الثابتة
	٦٢٥	٣١٢,٥	٢٠٠	١٢٥	١٠٠	إعادة التقييم - الأرقام القياسية
٩٨	١٠٠	٥٠	٣٢-	٢٠-		قيمة التغير المادي في المخزونات بأسعار الدولار الحالية
٢١٠	١٧٥	٥٩	١٤-	١٠-		التغيير في الميزانية العمومية
١١٢	٧٥	٩	١٨	١٠		تعديل قيمة المخزونات



٣ - ٥١ وتعطي الطريقة الكندية النتائج نفسها، كما تفعل ذلك طريقة نظام الحسابات القومية، بالنسبة لقيمة التغير المادي في المخزونات وتعديل قيمة المخزونات. غير أن الطريقة الكندية لا تستدعي بيانات عن الكميات، وبالتالي لا تتوفر هذه البيانات من الاستقصاءات عادة. ويحسب التغير في الحجم بأسعار سنة الأساس. والتغير في الحجم المحسوب هكذا مضروباً في عامل إعادة التقييم، الذي هو مماثل لعامل الانكماش، يعطي قيمة بالنسبة لقيمة التغير المادي في المخزونات. وبالمثل، يتبع تعديل قيمة المخزونات نفس مبادئ طريقة نظام الحسابات القومية، وتكون النتائج مماثلة.

تعليقات على النتائج

٣ - ٥٢ تبدو النتائج مقبولة من وجهة نظر حسابات الأعمال التجارية. ومكاسب الاقتناء البالغة ١١٢ وحدة متسقة مع التدفقات النقدية للمنشأة: باستعمال بيانات طريقة نظام الحسابات القومية، أنفق ٤٠ دولاراً لاقتناء ١٠٠ وحدة في الفترة صفر، وبيعت ٤٠ وحدة في الربع الأول بمبلغ ٢٠، وبيعت ٤٠ وحدة أخرى في الربع الثاني بمبلغ ٣٢، واشترت ٤٠ وحدة في الربع الثالث بمبلغ ٥٠، واشترت ٤٠ وحدة في الربع الرابع بمبلغ ١٠٠، بصافي مجموع إنفاق ١٣٨ (= ٤٠ - ٢٠ + ٣٢ + ٥٠ + ١٠٠). وتبلغ القيمة السوقية لمائة وحدة في الربع الرابع ٢٥٠، وبالتالي مكسب اقتناء اسمي مقداره ١١٢ (١٣٨ - ٢٥٠).

٣ - ٥٣ والتغيرات في قيمة الميزانية العمومية (٢١٠) ناقصاً مكاسب الاقتناء (١١٢) تساوي التغير في المخزونات ٩٨. غير أن التغير في المخزونات بالأسعار الثابتة أو التغير في كمية المخزونات بالنسبة للسنة بأكملها يساوي صفرًا. وعامل الانكماش الضمني - أي التغير في المخزونات بالأسعار الحالية مقسوماً على التغير في المخزونات بالأسعار الثابتة - غير قابل للترجمة بالنسبة للسنة بأكملها. لكن يؤدي عامل الانكماش الضمني لكل ربع سنة وظيفته كما هو متوقع. ويبدو أن البيانات الجملة للسنة تعطي تفسيراً مختلفاً عن البيانات المأخوذة من الأرباع الأربعة. فأين المشكلة؟

٣ - ٥٤ تنشأ المشكلة لعدم استيفاء المبادئ الأساسية للتجميع في وضع يتسم بالتضخم. ويلاحظ دليل التضخم الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على نحو دقيق (الصفحتان ٣١

٣٢، من النسخة الإنكليزية): "إن النظرية الاقتصادية التي يستند إليها تجميع قيم أنواع مختلفة من السلع والخدمات هي أن الأسعار النسبية يجب أن تعكس كلا من تكاليف الإنتاج النسبية والمنافع النسبية للمستخدمين، سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين. ويمكن توقع قوى السوق للتأكد من أن الأسعار النسبية لا تتباعد كثيراً عن هذه النسب الأساسية في أي نقطة زمنية. لكن في حالة وجود تضخم عال، فإن نسبة السعر الخاص بسلعة أو خدمة معينة في نقطة زمنية لاحقة إلى سعرها في وقت أبكر في نفس الفترة المحاسبية يمكن ببساطة أن تعكس أوضاع المعدل العام للتضخم دون أن تكون لها علاقة بالتكاليف أو المنافع النسبية." ويوصي دليل التضخم بإعادة نشر قيم الفترة الفرعية (فلنقل ربع سنوية) لفترة محاسبية معينة (فلنقل سنوياً)، بحيث لا تتشوه الأوزان النسبية للفتريات الفرعية بالتضخم: وتسمى عملية إعادة النشر هذه حسابات مستوى الأسعار الثابتة. وإذا أجرى حساب من نوع مستوى الأسعار الثابتة على التغير في المخزونات، ستختفي مكاسب الاقتناء داخل السنة. غير أنه يتعين انعكاس مكاسب الاقتناء في الميزانية العمومية لأنها حدثت في السوق. ولا يبدو أن دليل التضخم الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يعطي أية إرشادات صريحة لمعالجة هذه المشكلة. ومن بين الحلول الممكنة إضافة بند تسوية في التغيرات الأخرى في حساب الأصول، وهذا البند هو الفرق بين قيمة التغيرات في المخزونات حسبما جرى حسابها في حسابات مستوى الأسعار الثابتة وفي الجدول ٣ - ٢.

## هاء - ملاحظات ختامية

٣ - ٥٥ كان هذا الفصل وصفاً موجزاً للممارسة الكندية بالنسبة لحساب التغير في المخزونات ومكاسب الاقتناء، وتطبيقها في نظام الحسابات القومية الكندية. وكما نوه، لا تعتبر قاعدة بيانات قيد القيم الدفترية وتقديرات التغيرات في المخزونات ومكاسب الاقتناء المدرجة بذات المستوى العالي من الوثوقية كما هي الحال بالنسبة للعديد من المكونات الأخرى للحسابات الكندية. فهي تمثل عملية تعلم بالنسبة للجميع. ومع ذلك، يتعين على كل بلد إبعاد مكاسب الاقتناء من تقارير الأرباح والمخزونات بالقيمة الاسمية: وإلا سيقتضى إجمالي الناتج المحسوب ناقصاً من الناحيتين المفاهيمية والإحصائية.



## رابعاً - استخدام حسابات الأعمال التجارية لتجميع

### الحسابات القومية: التجربة الفرنسية

باتريك أوجيرو<sup>٥٣</sup>

المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، فرنسا

جون - إيتيان شابرون

الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة

ملاحظة: في هذا الفصل تعني عبارة "المشاريع غير المالية" فيما يتعلق بالحسابات القومية "الشركات غير المالية والمشاريع غير المالية غير ذات الشخصية الاعتبارية" إضافة إلى ذلك، تغطي الأداة الإحصائية "النظام الوسيط لحسابات المشاريع" فقط الشركات غير المالية والمشاريع غير المالية غير ذات الشخصية الاعتبارية.

#### أف - من إحصاءات الضرائب القياسية إلى النظام الوسيط لحسابات المشاريع: بعض الملاحظات

١ - المنشأ (١٩٤٧ - ١٩٦٧)

٤ - ١ منذ المحاولات المبكرة لتطوير الحسابات القومية في فرنسا، أعطي استخدام حسابات الأعمال التجارية على نحو مباشر أولوية عالية. واعتمدت الأجهزة الحكومية المعنية بتعريف وتطبيق معايير حسابات الأعمال التجارية هذه الأولوية. وحددت لجنة معايير حسابات الأعمال التجارية التي كونتها الحكومة الفرنسية في الفترة التي أعقبت الحرب إطاراً عاماً للحسابات، نشر في سنة ١٩٤٧ لتحقيق هدفين هما: (أ) توفير أداة إدارية تتسم بالكفاءة لكل مشروع، و(ب) تسهيل جمع البيانات الموثوق بها من قبل الحكومة لأغراض الحسابات القومية<sup>٥٤</sup>.

٤ - ٢ وحالما اكتملت الخطة العامة للحسابات القومية وأصبحت إلزامية<sup>٥٥</sup>، تعيّن جمع ومركزة البيانات، وكانت تلك المسألة من مهام سلطات الضرائب. واعتباراً من سنة ١٩٤٨ كان يتعين على المشاريع إرفاق مقتطفات من بيانات دخلها مستمدة من حساباتها، لتقدم من ناحية المبدأ حسب المعايير المحاسبية المطبقة. ولا ريب أن معدّي الحسابات الوطنية كانوا متحمسين للحصول على هذه البيانات. ولسوء الحظ لم يكن ذلك سهلاً كما كان متوقعاً. أولاً، لم تتبع البيانات الأساسية دائماً المعايير القياسية المطلوبة. وثانياً، أضرت مشاكل التغطية ورموز الأنشطة بموثوقية البيانات المتاحة.

٤ - ٣ جرى تصحيح هذا الوضع غير المرضي بمرور الوقت من خلال التعاون المثمر بين معدي الحسابات القومية ومصصلحة الضرائب. وعزز بقدر هام وضع الحسابات على نحو قياسي وإرفاقها ببيانات الدخل، لا سيما بعد صدور مرسوم سنة ١٩٦٥. وساعد إنشاء سجل فريد للمشاريع فيما بين الإدارات (ما يعرف بسجل النظام الوطني لقيود بيانات المشاريع والمنشآت - سيرين SIRENE) في فحص تغطية البيانات المالية. بالإضافة إلى ذلك، نظمت اتفاقية رسمية في سنة ١٩٦٧ بين مصلحة الضرائب والمعهد الوطني للإحصاء نقل البيانات المنفردة على نحو سنوي من بيانات دخل المشاريع إلى خبراء الإحصاء. وشملت هذه الاتفاقية التزاماً قوياً باحترام قواعد السرية المالية والإحصائية المطبقة.

<sup>٥٥</sup> في الواقع لم تكن الخطة العامة لسنة ١٩٤٧ إلزامية في حد ذاتها، وإنما أصبحت كذلك من خلال المواصفات القطاعية التي صممتها فرق عمل خاصة كان أعضاؤها ممثلين للمشاريع، واتحادات العمال، وجمعيات المراجعين والمحاسبين المستقلين، وخبراء الإحصاء، وسلطات الضرائب.

<sup>٥٣</sup> باتريك أوجيرو هو رئيس فرع المشاريع غير المالية، شعبة التوليف العام للحسابات، دائرة الحسابات القومية، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا.

<sup>٥٤</sup> تجدر ملاحظة أن الفترة التي أعقبت الحرب في فرنسا اتسمت بوضع سياسة اقتصادية أصلية، شاملة عملية التخطيط التي تقع بين التخطيط المركزي على النمط السوفييتي وسياسة عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية. واستهدف التخطيط الفرنسي، الذي نادى جون موني به بقوة وعلى نحو مقنع، تقييم الحالة الراهنة للاقتصاد الوطني، وعرض آراء معقولة عن أوضاعه في خمس سنوات قادمة، اعتماداً على السياسات الاقتصادية والنقدية للحكومة. وتتطلب هذه العملية تنظيم الأرقام في إطار متماسك وشامل للاقتصاد الكلي. ونتج عنه نظام حسابات قومية نشرت أول جداوله التجريبية في سنة ١٩٤٦.

## ٢ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع

٤ - ٤ منذ سنة ١٩٦٧، جرى توسيع وتحسين استخدام البيانات الدقيقة لحسابات الأعمال التجارية بالنسبة لإعداد الحسابات القومية. وتم تعديل اتفاقية الضرائب/الإحصاء "التاريخية" لسنة ١٩٦٧ عدة مرات وحتى تنقيحها. غير أنه تم التوصل إلى الهيكل الأساسي منذ تنفيذ هذه الاتفاقية. وتجدر الملاحظة أن ذلك استغرق عشرين سنة من جهود الجانبين. وفي الواقع، لم يكن لدى السلف في الخمسينات أجهزة حاسوب، مما جعل مركزه حوالي ثلاثة ملايين مجموعة من البيانات أمراً صعباً. بالإضافة إلى ذلك، لم تتقاسم شبكة المسؤولين عن ضبط الضرائب المحليين وفريق إعداد الحسابات القومية على الفور نفس الآراء حول ما سمي "التوحيد القياسي" و"المركزة". وأخيراً، كان يتعين أن يكون خبراء الإحصاء وموظفو مصلحة الضرائب حذرين للغاية عند تنظيم نقل البيانات المنفردة؛ وعلى الجانبين، كان ذلك مسألة مصداقية مع المشاريع. وقد ينتج عن انعدام أية ثقة من المشاريع في انخفاض هائل في موثوقية البيانات الأساسية.

٤ - ٥ وبالتالي، وضع خبراء الإحصاء الفرنسيون منذ أواخر الستينات قاعدة بيانات لحوالي ثلاثة ملايين من سجلات وحسابات المشاريع المنفردة. وفي الوقت نفسه، جرى إعداد نظام شامل لإجراء استقصاءات سنوية للمشاريع، تغطي أولاً التعدين والصناعات التحويلية، ثم الإعمار، والنقل، والتجارة بالجملة والتجزئة، وأخيراً خدمات السوق غير المالية. واستمدت المفاهيم المستعملة في الاستبيانات من معايير محاسبة الأعمال التجارية. وبالتالي كان لدى هذا النظام للاستقصاءات السنوية للمشاريع نفس الإطار المرجعي المفاهيمي لقاعدة البيانات المالية. ويسمح استخدام رمز تمييزي مشترك لجميع العلاقات بين الحكومة والمشاريع بمقارنة مجموعتي البيانات وإدماجهما في النهاية. وكانت النتيجة قاعدة بيانات تسمى "النظام الموحد لإحصاءات المشاريع".

٤ - ٦ باختصار، يحتوي النظام الموحد لإحصاءات المشاريع على مجموعات بيانات منفردة. يطابق كل منها مشروعاً يعرف عنه عدد من الخصائص: النشاط الاقتصادي الرئيس، والحجم مقيساً من خلال المبيعات أو عدد العاملين، نظراً لتوفر المعيارين، والموقع، والوضع القانوني، والوضع المالي، الخ. ويضيف خليط حسابات الأعمال التجارية والاستقصاءات السنوية للمشاريع ظاهرة هامة هي: أن النظام لا يعطي مجموع المبيعات فحسب، بل يوزعها أيضاً بحسب مجموعات السلع، وفقاً لتصنيف المنتجات المستخدم في الحسابات القومية (التصنيف الأوروبي للمنتجات حسب الأنشطة).

٤ - ٧ ويمثل "النظام الوسيط لحسابات المشاريع" أحد أهم مخرجات النظام الموحد لإحصاءات المشاريع. إذ يتيح هذا النظام إطاراً لتحليل حسابات المشاريع. وتنظم البيانات حسب الإطار المفاهيمي للحسابات القومية لكنها تستمر في استخدام قواعد المحاسبة

(التوقيت، والتقييم، الخ). الخاصة بحسابات الأعمال التجارية. ويفسر ذلك سبب تسمية النظام بعبارة "الوسيط". ويتم إعداده ببساطة بجمع قيود سجلات المشاريع المنفردة، في حين يكون وثيق الصلة بالحسابات القومية من الناحية المفاهيمية. ويكون النظام الوسيط لحسابات المشاريع بمثابة جسر يربط حسابات الأعمال التجارية المنفردة ونظام الحسابات القومية على مستوى الاقتصاد الكلي، ويقوم بدور رئيسي في توسيع نطاق الحسابات القومية.

## ٣ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع في الحسابات القومية اليوم

٤ - ٨ بالنسبة لمجال السلع والخدمات والتوزيع الأولي للدخل يتم تجميع الحسابات القومية الفرنسية حسب ثلاثة مناهج تقليدية هي: الإنتاج، والإنفاق، والدخل. وينتج كل واحد منها تقديراً لإجمالي الناتج المحلي، ويجب أن تكون هذه التقديرات الثلاثة متماثلة. ويستخدم النظام الوسيط لحسابات المشاريع إلى حد ما بمثابة مدخل في المناهج الثلاثة. وبالتالي يساعد في اتساق تقديرات إجمالي الناتج المحلي.

### (أ) منهج الإنتاج

٤ - ٩ يشير منهج الإنتاج في الأساس إلى العملية الفنية للإنتاج في كل صناعة. وتستهلك هذه العملية السلع والخدمات وينتج عنها مخرج قيمته أعلى من مجموع قيم السلع والخدمات المستهلكة. ومجموع القيمة المضافة لعمليات الإنتاج في الصناعات المحلية هو مصدر إجمالي الناتج المحلي حسب منهج الإنتاج.

القيمة المضافة = المخرجات - الاستهلاك الوسيط.

٤ - ١٠ ويمثل حجم مبيعات المشاريع أحد مصادر مخرجات الصناعات. ويساهم النظام الوسيط في تقدير مبيعات صناعات السوق غير المالية.

### (ب) منهج الإنفاق

٤ - ١١ يقدر منهج الإنفاق قيمة السلع الموجهة إلى تلبية الطلب النهائي، صافية من المستوردات. ويعتمد المنهج على تحليل العرض والطلب حيث تنطبق المعادلات التالية على كل مجموعة تفصيلية من السلع أو الخدمات:

المخرجات + المستوردات + الضرائب ناقصاً الإعانات على المنتجات + هوامش التجارة والنقل = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغيرات في المخزونات + الصادرات.

٤ - ١٢ في هذا المنهج، يكون الاستهلاك الوسيط للمشاريع أحد مصادر إجمالي تكوين رأس المال الثابت للمشاريع، ويستخدم في تقدير مخرجات السلع عن طريق مبيعات الصناعات.

(ج) منهاج الدخل

٤ - ١٣ يعتمد منهاج الدخل على تحديد التعويض عن عوامل الإنتاج. وتقدر القيمة المضافة للقطاعات المؤسسية على أساس توليدها في حساب توليد الدخل. وبالتالي:

القيمة المضافة = إجمالي فائض التشغيل/الدخل المختلط + تعويضات المستخدمين + الضرائب - الإعانات على الإنتاج (باستثناء تلك المفروضة على المنتجات).

٤ - ١٤ في ظل هذا المنهاج، يقوم النظام الوسيط لحسابات المشاريع بدور بارز في قطاعين مؤسسيين هما: الشركات غير المالية والأسر المعيشية.

(د) الجدول الزمني لبيانات الإنتاج<sup>٥٦</sup>

٤ - ١٥ يستغرق إعداد قاعدة البيانات المسماة النظام الموحد لإحصاءات المشاريع وقتاً. أولاً، يتعين قيام خبراء الإحصاء بجمع

<sup>٥٦</sup> يعكس الجدول الزمني المدرج هنا آخر التطورات في إحصاءات إنتاج المشاريع وقواعد البيانات المقابلة في فرنسا (سارية المفعول في سنة ١٩٩٩).

الإحصاءات الأساسية وإعدادها على نحو مركزي. وثانياً، يتعين إدماجها في قاعدة بيانات متسقة ذاتياً. ويكون النظام الموحد لإحصاءات المشاريع جاهزاً حالياً بعد سنة ونصف السنة من نهاية السنة المرجعية. وبالتالي يمكن استخدامه لتجميع النسخة النهائية من الحسابات القومية السنوية، التي يمكن إخراجها بعد حوالي سنتين من السنة المعنية (ونشرها في شهر نيسان/أبريل اللاحق).

٤ - ١٦ وفي الوقت نفسه يجري إعداد نسخة مبدئية بعد ثلاثة شهور من نهاية السنة المعنية (ونشرها في الشهر الرابع). في ذلك الوقت لا يكون عدد من المشاريع قد أُنجز حساباته الذاتية وأكمل الاستبيانات السنوية الخاصة بالمشاريع؛ ويستبعد، استنتاجاً، استخدام حسابات الأعمال التجارية في إعداد الحسابات القومية المبدئية السنوية. ويخرج ما يسمى النسخة "شبه النهائية" من الحسابات القومية بعد سنة من نهاية السنة المعنية (وتنشر بعد أربعة شهور لاحقة). ويمكنها استخدام إحصاءات الضرائب استناداً إلى عينة من غير وجود بيانات بعد الاستقصاءات السنوية للمشاريع المتاحة فقط في السنة الثانية بعد السنة المعنية. ويوجز الجدول ٤ - ١ أدناه هذه المعلومات.

الجدول ٤ - ١: الجدول الزمني لإخراج بيانات إحصاءات المشاريع والحسابات القومية في السنة "n"

السنة n+3	السنة n+2	السنة n+1	
—	شاملة	عينة (الخريف)	إحصاءات الضرائب
—	تجهيز وإعداد البيانات	إرسال، واستلام، وتجهيز الاستبيانات	الاستقصاءات السنوية للمشاريع
—	متوفر (تموز/يوليه)	غير متوفر	النظام الموحد لإحصاءات المشاريع
نشر النسخة النهائية (نيسان/أبريل)	تجميع النسخة شبه النهائية (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير) ونشرها (نيسان/أبريل)	تجميع النسخة المبدئية (شباط/فبراير - آذار/مارس) ونشرها (نيسان/أبريل)	نظام الحسابات القومية
—	تجميع النسخة النهائية (أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر)	بدء تجميع النسخة شبه النهائية (كانون الأول/ديسمبر)	—

(أ) التأكد من التغطية الشاملة للمشاريع غير المالية، حسب نوع النشاط الاقتصادي

٤ - ١٨ الفترة المحاسبية: بإمكان المشاريع، في ظل ظروف معينه، تجميع حساباتها خلال مدة تزيد على اثني عشر شهراً. ويتعين تحديد وتعديل جميع الحسابات المنفردة التي تزيد على اثني عشر شهراً.

٤ - أغراض النظام الوسيط لحسابات المشاريع بالنسبة للحسابات القومية

٤ - ١٧ يكون النظام الوسيط لحسابات المشاريع في الحسابات القومية بمثابة جسر بين البيانات الدقيقة والبيانات الكلية عن المشاريع غير المالية. وبالتالي يكون إعدادة مرحلة حاسمة في عملية تجميع الحسابات القومية. ويمكن تحديد ثلاثة أغراض رئيسية لهذا النظام.

٤ - ١٩ التغطية: يغطي النظام الموحد لحسابات المشاريع العديدة من المشاريع لكن لا يغطي بعض الوحدات. إذا عزى هذا إلى القصور في تغطية المصادر الرئيسية (إحصاءات الضرائب أو الاستقصاءات)، تجري تعديلات ملائمة على أساس منفرد للمشاريع الكبيرة، ومع إجراءات إحصائية بالنسبة للمشاريع المتوسطة أو الصغيرة. وإذا عزى ذلك لوضع مؤسسي، على وجه التحديد أنه لا يتعين على بعض الوحدات دفع ضريبة دخل المشاريع، تستخدم مصادر إضافية لتكملة الثغرات.

## باء - مدخلات النظام الوسيط لحسابات المشاريع: جمع وتجهيز بيانات المحاسبة المنفردة

٤ - ٢٧ يتم تجميع التقديرات النهائية للحسابات القومية الخاصة بالمشاريع غير المالية بالحدود المطلقة. ويستدعي ذلك تجميع سنوي لبيانات حساب الأعمال التجارية تغطي جميع الشركات غير المالية والمشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية. وتسليماً بالعدد الكبير للكيانات المنفردة المعنية، يمكن هذا التجميع فقط بتوفر البيانات السنوية لحساب الأعمال التجارية المرفق ببيانات الضرائب المتصلة بالأرباح المتحققة من الأنشطة الصناعية والتجارية ومن الأنشطة المنتجة غير التجارية، التي تغطي في مجملها الغالبية العظمى لجميع المشاريع غير المالية. ويمكن تصنيف المشاريع غير المالية غير المغطاة ببيانات الضرائب في فئتين: تلك التي لديها خطط محاسبية محددة، وثيقة الصلة بالخطط التي تستخدمها الجهات الحكومية، وتلك التي تقدر أنشطتها على أساس إحصاءات المخرجات لأن البيانات المحاسبية تغطي فقط جزءاً منها (مثل الزراعة).

### ١ - المصادر الرئيسية

٤ - ٢٨ يستخدم مصدران كل سنة:

— بيانات تجمعها مصلحة الضرائب؛

— استقصاءات المشاريع التي يجريها المكتب الإحصائي الفرنسي، أو المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، أو مكاتب الإحصاء التابعة للوزارات.

### (أ) البيانات التي تجمعها مصلحة الضرائب

٤ - ٢٩ تشمل الوثائق التي ترسلها المشاريع إلى مصلحة الضرائب بيان الدخل وجدول محاسبية مرفقة لها. ويجمع خبراء الإحصاء ويجهزون هذه الجداول. ويتقيدون بالنظام الأساس للخطة المحاسبية العامة.

٤ - ٣٠ ويشمل نظام الضرائب الخاص "بالأرباح الصناعية والتجارية" نظامين رئيسيين للبيانات يتطابقان إلى حد ما مع مجموعتي بيانات محاسبية مفصلة.

— ما يطلق عليه "نظام الدفعة الواحدة" يشمل حوالي ٢٠٠.٠٠٠ مشروع صغير، ويحتوي على مجموعة محدودة من البيانات (خمسة بيانات)؛

— وما يطلق عليه "نظام الربح الفعلي" يشمل حوالي ١٤٠٠.٠٠٠ مشروع منها:

— ٨٥٠.٠٠٠ مشروع متوسط الحجم مع ما يطلق عليه "نظام الربح الفعلي المبسط" (١٢٠ بياناً)؛

٤ - ٢٠ التقسيم إلى قطاعات: داخل النظام الموحد لإحصاءات المشاريع، يعطي كل نشاط رئيس للمشروع رمزاً. ويفحص هذا الرمز على أساس منفرد بالنسبة للمشاريع الكبيرة، ويؤيد أو يغير لاحقاً.

### (ب) جعل البيانات المنفردة متماسكة بهدف زيادة التجميع

٤ - ٢١ حسبما شرح أعلاه، سيتم تناول العديد من المصادر الإحصائية داخل وخارج النظام الموحد لإحصاءات المشاريع. وتعد جداول مقابلة بين البيانات من هذه المصادر، وتستخدم متغيرات حسابات الأعمال التجارية في النظام الوسيط لحسابات المشاريع. ويكون أشد المستويات تجميعاً للبيانات المشتركة بين جميع المصادر. ويمكن توفر مزيد من البيانات المفصلة فقط من بعض المصادر الإحصائية.

٤ - ٢٢ وينفس الطريقة يمكن أن تتغير داخل القطاع، وفي بعض الأحيان حتى من فترة إلى أخرى بالنسبة للمشروع نفسه. ويلزم إجراء تعديلات ملائمة لتسوية البيانات مع تعريف مشترك. ومن بين الأمثلة على ذلك قيد الضرائب على المنتجات، والإعانات، ونفقات البحوث والتطوير، وتكوين رأس المال الثابت للحساب الذاتي.

٤ - ٢٣ وبيانات الضرائب غير متماثلة. وتباين تغطية وتفاصيل بيانات المحاسبة المقدمة مع بيانات الدخل حسب حجم المشروع. ويتعين تقدير البيانات الناقصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة. والغرض هو التأكد من التجانس الداخلي للنظام الموحد لإحصاءات المشاريع. وتدرج بعض المعلومات الإضافية أيضاً في قاعدة البيانات (ليست من حسابات الأعمال التجارية في بعض الأحيان).

٤ - ٢٤ ويتعين تجميع البيانات عن التدفقات والأصول والخصوم في الوقت ذاته من أجل الحفاظ على توازن الحسابات الأولية في إطار النظام الوسيط لحسابات المشاريع.

### (ج) إعداد إطار أولي لتحليل الاقتصادي

٤ - ٢٥ حسبما ذكر أعلاه، نشأ إطار النظام الوسيط لحسابات المشاريع من مفاهيم الحسابات القومية من غير الابتعاد كثيراً عن مفاهيم حسابات الأعمال التجارية. ويتيح النظام العودة بسهولة إلى البيانات المنفردة.

٤ - ٢٦ في ظل هذا المنهج تقرر تقييم المبيعات في النظام الوسيط لحسابات المشاريع بالأسعار التي استخدمتها معظم المشاريع،

— ٥٥٠.٠٠٠ مشروع متوسط/كبير مع ما يطلق عليه  
”نظام الربح الفعلي المنتظم“ (٤٠٠ بيان).

٤ - ٣١ فيما يتعلق برقم الأعمال التجارية، يستحوذ نظام الربح  
الفعلي المنتظم على حوالي ٩٥ في المائة من المجموع، ونظام الربح  
الفعلي المبسط على حوالي ٤ في المائة، ونظام الدفعة الواحدة أقل من  
١ في المائة.

٤ - ٣٢ ويغطي نظام ضرائب ”الأرباح غير التجارية“،  
الأطباء، وأطباء الأسنان، والمهن الطبية الأخرى، والمحامين، والمحاسبين  
القانونيين، والمؤلفين، والفنانين، الخ. ويشمل نظامين:

— ”نظام التقدير الإداري“، مماثل لنظام الدفعة الواحدة، يغطي  
حوالي ١٥٠.٠٠٠ مشروع صغير يوفر خمسة بيانات؛

— ”نظام الإقرار المضبوط“، يغطي حوالي ٣١٠.٠٠٠ مشروع  
متوسط/كبير يوفر ٦٠ بياناً.

٤ - ٣٣ وتأتي البيانات في الآونة الأخيرة من بيانات الربح  
الزراعي. وحتى أواخر الثمانينات، كانت الأرباح الزراعية خاضعة  
إلى لوائح تنظيمية محددة. على وجه الخصوص لاتأتي بيانات من  
خطة مشتركة لمحاسبة الأعمال التجارية مرفقة إلى بيان الربح، تغطي  
المشاريع الزراعية في الوقت الراهن خطة ماثلة للخطة المطبقة على  
الأرباح الصناعية والتجارية: نظام الدفعة الواحدة ونظام الربح  
الفعلي. وترسل مصلحة الضرائب إلى خبراء الإحصاء فقط بيانات  
الربح الفعلية. وتشمل الفئات التالية:

— يغطي ”نظام الربح الفعلي المبسط“ حوالي ٨٥.٠٠٠ مشروع  
زراعي متوسط الحجم يوفر كل واحد منها ١٢٠ بياناً  
محاسبياً؛

— ويغطي ”نظام الربح الفعلي المنتظم“ حوالي ١٠٠.٠٠٠  
مشروع زراعي كبير يوفر كل واحد منها ٤٠٠ بيان محاسبي.

٤ - ٣٤ والبيانات المنفردة الواردة من مصلحة الضرائب غير  
صالحة للاستخدام كما هي على نحو مباشر للأغراض الإحصائية.

#### (ب) البيانات من استقصاءات المشاريع

٤ - ٣٥ توفر الاستقصاءات السنوية بيانات سنوية حسب  
الخطة العامة لمحاسبة الأعمال التجارية وقد صممت استبياناتها من  
أجل الحصول على مجموعة بيانات رئيسية متماثلة بمثابة جداول  
محاسبة مرفقة إلى بيانات الضرائب.

٤ - ٣٦ تغطي هذه الاستقصاءات جميع أنشطة السوق غير المالية  
وغير الزراعية وتتسلم ٢٠٠.٠٠٠ منشأة هذه الاستبيانات. وهي تغطية  
شاملة للمشاريع التي يعمل فيها ٢٠ موظفاً أو أكثر. وتستخدم معدلات  
معاينة مختلفة بالنسبة للمشاريع الصغيرة اعتماداً على نوع النشاط.<sup>٥٧</sup>

<sup>٥٧</sup> منذ استقصاء سنة ١٩٩٥، لم تعد تغطية مشاريع التجارة بالجملة والتجزئة  
شاملة بالنسبة للمشاريع التي يعمل بها ٢٠ موظفاً أو أكثر.

وتوجد ستة استقصاءات مختلفة عن صناعة الأغذية، والإعمار، والتجارة  
بالجملة والتجزئة، والنقل، وخدمات السوق غير المالية الأخرى. ومع أن  
هذه الاستبيانات معدلة لمجالها المحددة، فإن لديها نفس الهيكل العام.  
والغرض منها هو توفير نظرة متماسكة لأنشطة المشاريع خلال السنة.

٤ - ٣٧ وتتعلق البيانات الرئيسية التي تجمع بالتالي:

— المقبوضات والمصروفات، تتبع نفس الهيكل مثل الحسابات  
الجارية القياسية المرفقة إلى بيانات الضرائب؛

— توزيع المبيعات (شاملة المبيعات بالخارج) حسب مجموعة  
المنتجات، ووفقاً للتصنيف الرسمي للمنتجات؛

— توزيع الاستثمار حسب النوع؛

— بيان الوحدات المحلية، مع استبيان محدد لكل وحدة؛

— مجموعة فرعية لبيانات محددة حسب الاستقصاء، مثل بيانات  
عن الأنشطة التي تنفذها مشاريع الإعمار في بلدان أجنبية.

#### (ج) مقارنة المصادر بالنسبة للمشاريع الكبيرة

٤ - ٣٨ يحتوي المصدران (انظر الفقرة ٤ - ٢٨ أعلاه) على  
بيانات مشتركة (المقبوضات الجارية والمصروفات الجارية، على سبيل  
المثال). وفي الوقت نفسه بما أجزاء محددة (الميزانية العمومية لبيانات  
الضرائب، وتوزيع المبيعات حسب مجموعة المنتجات بالنسبة  
لاستقصاءات المشاريع). وتجعل الأجزاء المشتركة من الممكن فحص  
الاتساق العام للكل. ويتم هذا على أساس منفرد بالنسبة للمشاريع  
الكبيرة، تسليماً بالتركيز النسبي للمجال الإنتاجي. وقد جعلت قواعد  
محاسبة الأعمال التجارية المتطورة الرامية إلى إنجاز خطة محاسبية إلزامية  
مشتركة ذلك ممكناً، وأنشئ سجل إداري بين المشاريع به رمز مشترك  
مميز لهوية كل مشروع.

٤ - ٣٩ يدون ما يطلق عليه سجل سيرين (نظام معلومات  
تقارير المشاريع والمنشآت) جرداً دائماً للمشاريع والمنشآت (حوالي ٣  
ملايين مشروع و٤ ملايين منشأة في سنة ١٩٩٥). إضافة إلى ذلك،  
يحتوي نظام معلومات تقارير المشاريع والمنشآت على بيانين بالغني  
الأهمية عن كل مشروع: عدد المستخدمين والنشاط الاقتصادي  
الرئيسي، ويضع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا  
البيانات الأخيرة حسب التصنيف الرسمي للأنشطة الاقتصادية.<sup>٥٨</sup>

٤ - ٤٠ باختصار، الخطة العامة لمحاسبة الأعمال التجارية هي  
مرجع مشترك للمعاملات الأولية. ويجعل تصنيف الأنشطة الاقتصادية

<sup>٥٨</sup> تصنيف الأنشطة الفرنسية مشتق من التصنيف الأوروبي الجديد للأنشطة  
الاقتصادية المنقح (التنقيح ١). يحتوي تصنيف الأنشطة الفرنسية في أشد مستوياته تفصيلاً  
على ٧٠٠ مجموعة سلع أساسية وفي مستوياته الأكثر إجمالاً يكون ممثلاً لإجماليات  
التصنيف الأوروبي الجديد للأنشطة الاقتصادية (التنقيح ١). وتستخدم جميع الأجهزة  
الحكومية رمز النشاط الرئيسي نفسه للإشارة إلى النشاط الاقتصادي الخاص بالمشاريع  
المعينة. وهو أداة مفيدة لفحص اتساق مصادر إحصائية جديدة.

من الممكن تصنيف الوحدات الأولية ومعاملاتها، وبالتالي حساب الإجماليات الملائمة. وأخيراً، يجعل سجل المشاريع الخاص بنظام معلومات تقارير المشاريع والمنشآت من الممكن جمع كافة البيانات عن مشروع معين وفحص الاتساق المتبادل؛ وفي الوقت نفسه، نظراً لتحديث بيانات السجل باستمرار، يكون نقطة البداية لاستقصاءات المشاريع.

## ٢ - تجهيز البيانات المنفردة

### (أ) البحث عن التماسك

٤ - ٤١ بالنسبة لكل مصدر، يتم فحص التماسك الداخلي للبيانات المنفردة للتأكد من توازن الحسابات، واتساق البيانات في الجداول المختلفة، وأخيراً وليس آخراً، سلامة البيانات من الناحية الاقتصادية.

٤ - ٤٢ ويتم فحص التماسك الخارجي للمصدرين أيضاً بالنسبة لكل سنة:

— توفر هوية الحسابات الجارية في المصدرين؛

— توفر هوية أرقام احتيازي الأصول الملموسة في المصدرين، أيضاً.

### (ب) المعالجة الانتقائية للحالات الشاذة والفروق

#### على المستوى الجزئي

٤ - ٤٣ المبدأ العام هو معالجة جميع البيانات على المستوى المنفرد، مع تركيز الجهود على العدد الأكبر للمشاريع. وتشمل المعالجة مرحلتين هامتين.

٤ - ٤٤ في المرحلة الأولى: تنقح الملفات المختلفة المرسلة من مصلحة الضرائب والجهات الإحصائية. والغرض هو الحصول على صيغة مشتركة؛ وهي أيضاً فرصة لفحص التماسك الداخلي لبيانات الضرائب وبيانات الاستقصاء. وبالنسبة للمشاريع الكبيرة تخفيض الفروق الداخلية على أساس كل حالة بحالة. وبالنسبة للمشروعات الأصغر إزالة الفروق الداخلية بالتعديل التلقائي.

٤ - ٤٥ وفي المرحلة الثانية، تقارن الملفات المرسلة من المصدرين مع بعضهما بالنسبة لكل مشروع يعمل به ٢٠ موظفاً أو أكثر. والغرض هو فحص التماسك الخارجي للمصادر المختلفة. وإذا اختلفت بيانات الحسابات الجارية المرسلة من مصلحة الضرائب عن بيانات الاستقصاء، يبحث خبراء الإحصاء على نحو منظم الحسابات والبيانات التي نشرها المشروع وفق القواعد القائمة. وهذه الوثائق متاحة للرجوع إليها من المجلس التنفيذي للمشروع أو من قاعدة بيانات المعهد الوطني للملكية الصناعية. بالنسبة لهذه الضوابط المتعمقة تعطى المشاريع التي يعمل بها ١٠٠ موظف أو أكثر أولوية عالية.

### (ج) ضبط شمول البيانات

٤ - ٤٦ يستهدف النظام الموحد لإحصاءات المشاريع توفير تغطية شاملة من الناحيتين الزمانية (سنة كاملة) والمكانية (جميع

الأنشطة المحلية) على حد سواء. وتستدعي هذه المهمة العديد من الإحصاءات الإضافية لتكملة بيانات الضرائب والاستقصاءات السنوية للمشاريع. وهذه الإضافة هامة: إذ يضاف سنوياً إلى النظام منذ سنة ١٩٩٣ حوالي ٣٠٠٠ حساب منفرد لمشاريع كبيرة. وفيما يتعلق بالأساس الإقليمي، إذا اختلفت بيانات الضرائب وبيانات الاستقصاء، تعطى الأولوية بانتظام إلى بيانات الضرائب وأخيراً، عندما لا تشير المصادر إلى فترات متماثلة أو عندما تغطي أقل من سنة، يجري النظام تعديلات من أجل تقدير الشهور الناقصة.

٤ - ٤٧ بعد كل هذه الضوابط والتعديلات، تتوفر قاعدة بيانات دقيقة متماسكة لإعداد النظام الوسيط لحسابات المشاريع.

## جيم - إعداد النظام الوسيط لحسابات المشاريع

### ١ - مقدمة

#### (أ) السمات الرئيسية

٤ - ٤٨ جرى تحديد الخطوط العريضة للأغراض والسمات العامة للنظام الوسيط لحسابات المشاريع في بداية هذا الفصل. وفيما يلي إنجازها للتذكير:

— النظام الوسيط لحسابات المشاريع هو إطار مماثل لإطار الحسابات القومية. ويستخدم لإجمالي الحسابات المنفردة للمشروع من غير تعديل للاقتصاد الكلي. وهكذا يجعل من الممكن العمل على مشروع واحد إضافة إلى أي مجموعة من المشاريع بالاستناد إلى عدة معايير مثل النشاط الاقتصادي الرئيسي وعدد المستخدمين، وحجم المبيعات، والوضع القانوني، وصيغة الضرائب، وحجم ضريبة الدخل المسددة، الخ؛ التركيز على مجرد مجموع حسابات الأعمال التجارية الابتدائية يعني ضمناً الحفاظ على قواعد محاسبة الأعمال التجارية. وتختلف هذه القواعد عن قواعد محاسبة الاقتصاد الكلي في العديد من الحالات، مثل تقييم المخزونات وتغيراتها، والاستثمارات والأصول المقابلة لها. وينتج عن ذلك اختلافات عن الحسابات القومية. ويمكن أن تكون هذه الاختلافات صغيرة لا تذكر عندما تكون أسعار السلع المخزونة، والمعدات السلعية، والمباني، مستقرة إلى حد ما؛ ويمكن أن تكون الفروق كبيرة للغاية عندما تتغير الأسعار المعينة للسلعة نفسها تغيراً بالغ الأهمية.

٤ - ٤٩ لأغراض الحسابات القومية يجري تبسيط وتوسيع النظام الوسيط. وهو يغطي المشاريع غير المالية سواء أكانت ذات شخصية اعتبارية أم لا. وتكمل بيانات الضرائب بحسابات منفصلة للكيانات غير المغطاة بإحصاءات الضرائب، مثل جمعيات سباق الخيول، وكيانات الإسكان الاجتماعي العامة، وهيئات المساعدة الاجتماعية السوقية، وهيئات السياحة الاجتماعية، وبعض الأجهزة الحكومية التي تؤدي أنشطة سوقية ذات إدارة مستقلة على نحو واضح.



(ب)

الإطار المفاهيمي للنظام الوسيط لحسابات المشاريع

حساب الإنتاج

الموارد	الاستخدامات	٤ - ٥٠ تسليمًا بغرض هذا الفصل، سنركز على الاستخدام
المخرجات غير المكتناة في المخزونات	مشتريات السلع والخدمات	الفعلي للنظام الوسيط لحسابات المشاريع في إعداد الحسابات
التغير في المخزونات	إجمالي القيمة المضافة	القومية. ولذلك لا نطور إطاره المفاهيمي الكامل. في الواقع يجري
حساب توليد الدخل		حساب جزأين هاميين من هذا الإطار كمرحلة نحو إعداد
الموارد	الاستخدامات	الحسابات القومية للمشاريع غير المالية: حساب الإنتاج وحساب
إجمالي القيمة المضافة	الأحور والمصاريف الاجتماعية	توليد الدخل.
الإعانات	الضرائب والرسوم	
	إجمالي فائض التشغيل	
٤ - ٥٢ وفيما يتعلق بحسابات الأعمال التجارية، يعرف كل		٤ - ٥١ حسابي الإنتاج وتوليد الدخل الخاصين بالنظام الوسيط
بند في هذه الحسابات كما يلي:		الهيكلي التالي:

- (١) المخرجات غير المكتناة في المخزونات = مبيعات السلع المصنوعة، والخدمات، والسلع المعاد بيعها  
+ رسملة الإنتاج (باستثناء الأصول غير الملموسة للبحث والتطوير)  
+ جزء من صافي الدخل من العقود طويلة الأجل  
+ الدخل الآخر من الأنشطة العادية
- (٢) التغيرات في المخزونات = الإنتاج في المخزونات (زيادة أو نقصان)  
+ تحركات المخزونات (السلع لإعادة البيع، والمواد الخام والمستهلكات)
- (٣) مشتريات السلع والخدمات = المشتريات للمخزونات/المواد الخام والإمدادات، والمستهلكات الأخرى  
+ مشتريات خدمات الأعمال التجارية ومصاريف الخدمات  
+ مشتريات المواد والإمدادات لغير أغراض المخزونات  
+ مشتريات السلع لإعادة البيع  
- التخفيضات والحسومات على المشتريات  
+ المصروفات الخارجية الأخرى  
+ تكاليف التشغيل العادية الأخرى
- (٤) إجمالي القيمة المضافة = (١) + (٢) - (٣)
- (٥) الإعانات = إعانات التشغيل
- (٦) الأحور والمصروفات الاجتماعية = تعويضات المستخدمين  
+ تكاليف الضمان الاجتماعي والتقاعد  
+ المصروفات الاجتماعية الأخرى  
+ تكاليف المستخدمين الأخرى
- (٧) الضرائب والرسوم = الضرائب والمكوس الأخرى
- (٨) إجمالي فائض التشغيل = أرباح العمليات  
+ الاهتلاك ومخصصات التحوط لخسائر (التشغيل)  
- عكس الاهتلاك ومخصصات التحوط لخسائر (التشغيل)  
- تحويلات مصروفات (التشغيل)

٤ - ٥٣ تجدر ملاحظة أن ميزان حساب الإنتاج يعرف إجمالي القيمة المضافة. ويعرف ميزان حساب توليد الدخل إجمالي فائض التشغيل كالتالي:

$$(٨) = (٤) + (٥) - (٦) - (٧)$$

أو

$$(٤) = (٨) + (٦) + (٧) - (٥)$$

٤ - ٥٤ وأخيراً، من الضروري أيضاً ملاحظة أن تعريف إجمالي فائض التشغيل يحافظ على الرصيد المنفرد لحسابات التشغيل المعرفة في الخطة العامة لحسابات الأعمال التجارية.

(ج) الأنظمة الوسيطة الأربعة

٤ - ٥٥ حتى الآن، جرى وصف النظام الوسيط لحسابات المشاريع على أنه إطار مفاهيمي فريد. لكن، يجب أن يأخذ إعداد بياناته واستخدامها بالفعل في الحسبان تنوع المصادر الأساسية التي استخدمت. وهكذا من الأكثر ملاءمة التحدث عن أربعة أنظمة وسيطة لحسابات المشاريع:

— النظام الوسيط الأول يشير إلى الأرباح الصناعية والتجارية؛ ويغطي جميع المشاريع التي يتعين عليها تقديم إقرارات إلى مصلحة الضرائب بشأن ذلك النوع من الأرباح. ويقسم حسب نظام الضرائب وحجم المشاريع: نظام الدفعة الواحدة؛ والنظام الفعلي المبسط، والنظام الفعلي المنتظم صغير الحجم، والنظام المنتظم كبير الحجم<sup>٥٩</sup>؛

— النظام الوسيط الثاني يشير إلى الأرباح غير التجارية. ويقسم حسب نظام الضرائب: نظام الإقرار المضبوط، ونظام التقدير الإداري؛

— والنظام الوسيط الثالث يشير إلى الأرباح التجارية، ويستذكر أن خبراء الإحصاء يستخدمون حالياً فقط إقرارات الأرباح الزراعية الفعلية. وتجمع في نظامين وسيطين: نظام الربح الفعلي المنتظم ونظام الربح الفعلي المبسط؛

— وأخيراً يغطي نظام وسيط رابع جميع الوحدات المتبقية من أنواع المشاريع، غير المدرجة في النظام الموحد لإحصاءات المشاريع: بشكل عام لا تخضع إلى الضرائب بموجب أنظمة الضرائب الثلاثة أعلاه<sup>٦٠</sup>. ومعظمها شركات، تشمل جمعيات سباق الخيول، وكيانات الإسكان الاجتماعي العام، وهيئات المساعدة الاجتماعية السوقية والسياحة السوقية، وبعض الأجهزة

<sup>٥٩</sup> جرى وصف أنظمة الضرائب في باء ١ (أ) أعلاه.

<sup>٦٠</sup> تخضع بعض الوحدات في هذه المجموعة الرابعة إلى نظام الضرائب الصناعية والتجارية، لكن يفضل خبراء الإحصاء استخدام مصادر أخرى متاحة لأسباب الشمول والموثوقية. وهي كيانات الإسكان الاجتماعي العام والجمعيات التعاونية الصغيرة.

الحكومية التي تؤدي أنشطة سوقية مع استقلال إدارة عمليات السوق.

٢ - النظام الوسيط للمشاريع - الأرباح الصناعية والتجارية

(أ) المشاريع التي يعمل بها ٢٠ موظفاً أو أكثر

(١) التعديلات للمشاريع الناقصة، والنشاط الرئيس، والفترة المحاسبية

٤ - ٥٦ المهمة الأولى هي التأكد من شمولية هذا الجزء من المجال. من ناحية المبدأ، كما ورد أعلاه، تغطي بيانات الإحصاء وبيانات الاستقصاء على نحو شامل المشاريع الصناعية والتجارية التي يعمل بها ٢٠ موظفاً أو أكثر. لكن يحدث غياب بعض المشاريع من ملفات الضرائب، لأنها تبعث بيانات أرباحها بعد الموعد المحدد. وبعضها موجود مادياً لكن جميع البيانات تعادل صفراً. وتعزى الحالة الأخيرة إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

— وضع مبلغ الأرباح الخاضعة إلى الضرائب من قبل الضرائب على أساس أحادي الطرف لعدم وجود الإقرار الضريبي أو الحسابات غير المنتظمة؛

— عدم انتهاء الفترة المحاسبية داخل السنة (الأمر الذي يمكن أن يحدث في حالات استثنائية عندما تكون الفترة المحاسبية أطول من ١٢ شهراً؛ انظر أدناه القضايا التي أثارها الفترات المحاسبية)؛

— يبدو أن المشروع نفسه غير عامل، غير أن وجوده في ملفات الضرائب يبين أن عدم النشاط هذا مشكوك فيه من وجهة نظر مصلحة الضرائب.

٤ - ٥٧ وأول مصدر لاستعادة المعلومات عن هذه المشاريع الناقصة هو الاستقصاء السنوي للمشروع، الذي يكون شاملاً للمشاريع التي يعمل بها ٢٠ موظفاً أو أكثر. وتوفر التقارير العامة الخاصة بالمشروع وقاعدة بيانات المعهد الوطني للملكية الصناعية المعلومات الإضافية اللازمة. وتتم كافة هذه التعديلات على أساس منفرد.

٤ - ٥٨ ويضبط معدو الحسابات القومية المسؤولين عن تدفقات السلع الأساسية النشاط الاقتصادي الرئيسي. وتستند هذه الضوابط على توزيع المبيعات حسب مجموعة المنتجات. ويمكن أن ينتج عنها طلب لإعادة تصنيف حوالي ١٠٠ مشروع في السنوات العادية. وبالنسبة لسنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ قفز هذا الرقم إلى حوالي ٤٠٠٠ مشروع: التصنيف الأوروبي الجديد للأنشطة الاقتصادية الذي أصبح ساري المفعول ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

٤ - ٥٩ وتعزى إحدى الصعوبات إلى الفترة المحاسبية. من ناحية المبدأ، يجب أن تبتعث جميع المشاريع الحسابات على أساس سنة ميلادية كاملة. وفي بعض الأحيان تكون فترة إعداد التقارير مختلفة في الأساس بسبب ابتداء أو انقطاع النشاط، أو الإدماج مع مشروع آخر، أو تغير في بداية الفترة المحاسبية للتأقلم مع الأوضاع الفصلية الجديدة. ولا يستدعي السببان الأولان أية تعديلات. لكن يستدعي السبب الثالث تعديلاً، نسبياً إبان ذلك. في السنوات ١٩٩٢، ١٩٩٣، و١٩٩٤ تعرض ما يتراوح بين ١ ٢٠٠ و ١ ٥٠٠ مشروع لهذا النوع من التعديل كل سنة. وكان تأثيره على أرقام أعمال المشروعات المعدلة - ٣ في المائة في سنة ١٩٩٢، و + ٥ في المائة في سنة ١٩٩٣، وأيضاً + ٥ في المائة في سنة ١٩٩٤. وتجدر الملاحظة أن طول الفترة المحاسبية يستدعي تعديلاً، ولم يتم تعديل الفترة المحاسبية لتتوافق مع السنة الميلادية (أي ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير). وهذا أحد أوجه ضعف النظام، ولا سيما في فترة نمو دورات الأعمال التجارية.

#### (٢) تجانس البيانات

٤ - ٦٠ يجب أن تكون العناوين الأولية للنظام الوسيط متماثلة بصرف النظر عن المصدر الأساس المستخدم. من المؤسف أن ممارسات القيد غير متماثلة من مشروع إلى آخر. ويلزم إجراء التعديلات لاستعادة تجانس الحسابات. في الواقع يتعلق هذا الوضع فقط بالمشروعات التي يعمل بها ٢٠ موظفاً أو أكثر والتي تتوفر بيانات تفصيلية عنها. وتعزى التعديلات الرئيسية من هذا النوع إلى الضرائب والإعانات.

#### — الاختلافات في قيد الضرائب على المنتجات

٤ - ٦١ في النظام الوسيط لحسابات المشروعات تقرر أن يكون قيد الضرائب على المنتجات وثيق الصلة باستخدامات محاسبة الأعمال التجارية بقدر الإمكان، ثم إعطاء الأولوية إلى مفهوم أسعار المنتجين. وليس هذا ما أوصت به المعايير القياسية الخاصة بالحسابات القومية، التي تحبذ الأسعار الأساسية. واشتقاق الأسعار الأساسية من أسعار المنتجين سيتم لاحقاً عند الانتقال من النظام الوسيط إلى الإطار المركزي للحسابات القومية.

٤ - ٦٢ تشمل أسعار المنتجين كافة الضرائب، صافية من الإعانات على المنتجات باستثناء ضريبة القيمة المضافة. وفي فرنسا، تقيد جميع المشاريع مبيعاتها صافية من كافة ضرائب القيمة المضافة المقطعة. لكن، بالنسبة للضرائب الأخرى على المنتجات لا يقيد بعضها حسب القاعدة العامة.

٤ - ٦٣ على سبيل المثال، لا يقيد المشروع العام الذي يدير لعبة اليانصيب ضرائب هذه اللعبة كجزء من المبيعات والضرائب على الإنتاج، بل يقيدتها في الحسابات برسم الدفع. يتعين إجراء تعديل:

بزيادة المخرجات، والقيمة المضافة، والضرائب على الإنتاج بقيمة هذه الضريبة، حسبما قدمها المشروع.

٤ - ٦٤ وضريبة الإنتاج الأشد أهمية في فرنسا هي الضريبة على المنتجات البترولية المكررة. وتستحق عندما تباع المنتجات البترولية في السوق المحلية. وتدفعها مصافي تكرير البترول أو تجار التوزيع بالجملة، اعتماداً على دائرة التوزيع. ومن المعروف أن تجار التوزيع بالجملة يقيدون ضريبة الإنتاج كجزء من مشترياتهم وليس كجزء من الضرائب التي يدفعونها على مبيعاتهم. هنا يتعين أيضاً إجراء تعديل: تخصم الضريبة من المشتريات وتضاف إلى الضرائب على الإنتاج.

#### — الفوارق في قيد الإعانات على الإنتاج

٤ - ٦٥ يقيد المستفيدون بعض الإعانات على الإنتاج في المبيعات. ويحدث ذلك على سبيل المثال مع مشاريع النقل العام إذ تحصل هذه المشاريع على إعانات من الحكومة كتعويض لعدم زيادة أسعارها. وتسجل هذه الإعانات كجزء من مبيعاتها، وليس كإعانات. ويتألف التعديل هنا من خصم هذه الإعانات من أرقام أعمال شركات النقل وإضافتها إلى الإعانات المقبوضة على المنتجات. ويوفر المشروع بيان الإعانة المقابل لهذه القيمة.

#### (ب) المشاريع التي يعمل بها أقل من ٢٠ موظفاً

#### (١) نظام ضرائب الدفعة الواحدة

٤ - ٦٦ حسبما شرح أعلاه، ينطبق هذا النظام من الضرائب على المشاريع الصغيرة جداً. ويتوفر فقط بضعة بيانات. في الواقع، الربح الخاضع للضرائب هو دفعة واحدة بمحدها المسؤولون عن الضرائب على أساس البيانات التي قدمها المشروع. بالإضافة ذلك، تبعث مصلحة الضرائب إلى خبراء الإحصاء المجموعة الصغيرة من البيانات المطلوبة لتحديد القيمة المضافة والضرائب الأخرى على المبيعات المستحقة على المشروع. عموماً، بإمكان خبراء الإحصاء استخدام المعلومات الآتية:

— رقم الأعمال التجارية (باستبعاد ضريبة القيمة المضافة)؛

— الأرباح حسب تقدير الضرائب؛

— مشتريات المواد؛

— ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفواتير.

٤ - ٦٧ يتعين بعد ذلك على خبراء الإحصاء تقدير عدد من البنود في نظام الحسابات الوسيط. والطريقة المستخدمة بسيطة جداً: يستنبط كل عنوان مفقود (مسرودة أدناه) بتطبيق نسبة العنوان نفسه على واحد من المتغيرات المسردة أعلاه داخل النشاط الاقتصادي ذاته. وتستنبط النسب من البيانات المشاهدة في المشروعات التابعة لنظام ضرائب الأرباح الفعلية المبسطة. والعناوين التقديرية هي:

— عدد المستخدمين؛

- ٤ - ٦٩ تشمل المرحلة الأولى من تقدير عدد المشاريع ذات الشخصية الاعتبارية المدرجة في نظام الحسابات الوسيط:
- المشاريع المدرجة في النظام الموحد لإحصاءات المشاريع؛
  - المشاريع المدرجة في ملفات الضرائب المتعلقة بنظام ضرائب الأرباح غير التجارية؛
  - المشاريع الأخرى (ملفات الضرائب الخاصة بالأرباح الزراعية، وكيانات الإسكان الاجتماعي العامة، الخ).
- ٤ - ٧٠ ثم يقارن هذا الرقم مقابل عدد المشاريع المسجلة في نظام معلومات تقارير المشاريع والمنشآت بالنسبة للأنشطة الاقتصادية نفسها. وبالنسبة لكل نشاط ووضع قانوني، تغطي هذه المقارنة عدد المشاريع الناقصة.
- ٤ - ٧١ وتتألف المرحلة الأخيرة من ترجيح المشاريع مع مبيعاتها. ويفترض أن تكون المشاريع الناقصة من نظام الضرائب الصناعية والتجارية صغيرة الحجم (انظر الفقرة ٤ - ٣٠ أعلاه). وبالتالي يضرب عددها في متوسط أرقام أعمال المشاريع الصناعية والتجارية الصغيرة ذات الوضع القانوني المماثل والعاملة في النشاط الاقتصادي ذاته. ويعطي هذا تقديراً لأرقام أعمال المشاريع الناقصة، الذي سيستخدم كمتغير موجه لاستنباط الدخل والإنفاق الجاريين للمشاريع الناقصة. وتجدر الملاحظة أن هذا التعديل يجري فقط لبيانات المشاريع الصغيرة. وتسليماً بأن التقدير يتم على أساس منفرد في هذه الفئة، يكون الافتراض أعلاه متيناً. ويعطي الجدول ٤ - ٢ أدناه بعض النتائج بالنسبة لفرنسا في السنوات الأخيرة.
- التغيرات في مخزونات السلع الجاهزة والأعمال التجارية تحت التجهيز؛
- الإعانات؛
- الفوائد المقبوضة؛
- الدخل الآخر؛
- المشتريات (غير المواد)؛
- الضرائب على الإنتاج؛
- المساهمات الاجتماعية؛
- الاهتلاك؛
- الفوائد المدفوعة؛
- مجموع التغير في المخزونات؛
- الاستثمار في الأصول الملموسة؛
- المصروفات الأخرى.

(٢) التعديل بالنسبة للمشاريع الناقصة التي يعمل بها أقل من ٢٠ موظفاً

٤ - ٦٨ يستخدم سجل سيرين الخاص بنظام معلومات تقارير المشاريع والمنشآت للتغطية الشاملة للمشاريع غير المالية التي يعمل بها أقل من ٢٠ موظفاً. وتجري التعديلات على نحو منفصل بالنسبة للشركات والمشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية وبالنسبة لكل من الأنشطة الاقتصادية البالغة ١١٨ نشاطاً المستعملة في الحسابات القومية.

الجدول ٤ - ٢: النظام الوسيط لحسابات المشاريع: التعديل الإحصائي في الأرباح الصناعية والتجارية بالنسبة للوحدات الصغيرة الناقصة (أي، التي يعمل بها أقل من ٢٠ موظفاً)

السنة	عدد المشاريع الناقصة	تقدير أرقام الأعمال التجارية الخاصة بالمشاريع الناقصة (مليون فرنك فرنسي)	النسبة المئوية لتعديل أرقام الأعمال التجارية الخاصة بالمشاريع الصناعية والتجارية	النسبة المئوية لتعديل أرقام الأعمال التجارية الخاصة بالمشاريع الصناعية والتجارية
١٩٩٢	١٢٨ ٧١٩	١٥٤ ٤٤٧	١٥,٧	٢٠,٣
١٩٩٣	٧٢ ٧٠٦	١٠٤ ٧٩١	١٠,٨	١٤,١
١٩٩٤	٥٥ ٦٨٢	٨٩ ٧٩٠	٩,٤	١٢,١
١٩٩٢	١٨٣ ٥٤١	٥١١ ٢٩٧	٤,٥	٢٦,٥
١٩٩٣	١٤٩ ٣٧٦	٣٧٨ ٣٧٤	٣,٤	١٩,٣
١٩٩٤	١٤١ ٦٢٧	٣١٩ ١٧١	٣,٣	١٦,٩
١٩٩٢	٣١٢ ٢٦٠	٦٦٥ ٧٤٤	٥,٤	٢٤,٥
١٩٩٣	٢٢٢ ٠٨٢	٤٨٣ ١٦٥	٤,٠	١٧,٨
١٩٩٤	١٩٧ ٣٠٩	٤٠٨ ٩٦١	٣,٩	١٥,٦

### ٣ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع - الأرباح غير التجارية

٤ - ٧٢ تتباين أنشطة الخدمات المغطاة بهذا النظام الضريبي وتشمل المستقلين من: الأطباء، وأطباء الأسنان والعاملين بالمهن الطبية الأخرى، والمحامين، والمحاسبين القانونيين، والمؤلفين، والمستغلين بالفنون، الخ.

٤ - ٧٣ في باء ١ (أ) أعلاه وصف لنظامي إقرار ضريبي: نظام "الإقرار المضبوط" ونظام "التقدير الإداري". تبعث مصلحة الضرائب البيانات المنفردة إلى خبراء الإحصاء حسب تصنيف المهن الذي هو أكثر تفصيلاً من تصنيف النشاط العام.

٤ - ٧٤ في نظام الإقرار المضبوط، تكون البيانات المحاسبية المرفقة إلى بيان الأرباح مفصلة بما فيه الكفاية لاستنباط الفئات الخاصة بالنظام الوسيط للحسابات. لكن، تبقى هناك بعض الصعوبات. إذ تقيد المقبوضات والمصروفات على أساس نقدي بدلاً عن أساس الاستحقاق الذي تطلبه الحسابات القومية. وتفيد المبيعات مع إدراج كافة الضرائب في كثير من الأحيان، مما يجعل من الضروري خصم ضريبة القيمة المضافة التقديرية من المبيعات.

٤ - ٧٥ ويوفر نظام التقدير الإداري معلومات قليلة جداً، كما هي الحال في نظام ضرائب الدفعة الواحدة الخاص بالأرباح الصناعية والتجارية. ويطبق النهج نفسه: ابتداءً من هذه البيانات القليلة وما يعادلهما في نظام الإقرار المضبوط، ويعاد تركيب الهيكل الكامل لحساب الدخل والنفقات.

### ٤ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع - الأرباح الزراعية

٤ - ٧٦ يغطي نظام ضرائب الأرباح الزراعية أنشطة الزراعة، والحراثة، وصيد الأسماك. وتبعث مصلحة الضرائب إلى المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا بيانات الأرباح الزراعية الفعلية، المنتظمة والمبسطة. ولا تتوفر بيانات نظام ضرائب الدفعة الواحدة على الزراعة إلى المعهد الوطني للإحصاء.

٤ - ٧٧ ويغطي نظام الضرائب الزراعية المبسطة المشاريع التي يتراوح رقم أعمالها بين ٠,٥ مليون إلى ١,٨ مليون فرنك فرنسي. ويغطي نظام الضرائب الزراعية المنتظمة المشاريع التي يزيد رقم أعمالها على ١,٨ مليون فرنك فرنسي. ويلاحظ أن بعض المشاريع الزراعية التي يقل رقم أعمالها عن ٠,٥ مليون فرنك فرنسي تختار نظام ضرائب الأرباح الفعلية. وفي ملفات مصلحة الضرائب التي بعثتها إلى المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا في أوائل التسعينات يوجد حوالي ٢٠٠.٠٠٠ مشروع، يمثل حوالي ٥٠ في المائة من مجموع القيمة المضافة الزراعية.

### ٥ - النظام الوسيط لحسابات المشاريع - الكيانات غير المالية الأخرى

٤ - ٧٨ حسب الشرح أعلاه، يشمل النظام الوسيط لحسابات المشاريع أكثر من المشاريع المدرجة في ملفات مصلحة الضرائب، إذ يشمل جميع الكيانات الإنتاجية غير المالية الأخرى التي يمكن جمع بيانات محاسبية منفردة عنها. وهذه المجموعة متجانسة جداً. وبالنسبة لكل مكون من مكوناتها، تستخدم مصادر ملائمة من أجل إحلال البيانات. ومن بين المصادر الرئيسية ما يلي:

- مشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة: الاستبيانات السنوية للمشاريع، تجريبها وزارة الزراعة؛
- هيئات الإسكان الاجتماعي: حسابات منفردة يجمعها الاتحاد الوطني للإسكان الاجتماعي أو وزارة الإسكان؛
- كيانات عامة محلية تنتج خدمات سوقية مثل توزيع الطاقة، وجمع وتنقية وتوزيع المياه، ونقل الركاب: حسابات منفردة، يجمعها وزارة المالية.

٤ - ٧٩ ومقارنة بأجزاء أخرى من النظام الوسيط لحسابات المشاريع، فإن هذه الفئة هامشية. لكن يمكن أن يكون لها وزن في بعض الأنشطة المعنية. إضافة إلى ذلك، توسع تغطية نظام معلومات يقوم بدور هام في التنظيم وتجانس البيانات الأساسية عن أنشطة السوق غير المالية. وكلما كان النظام الوسيط لحسابات المشاريع أوسع، كلما تمكن معدو الحسابات القومية على نحو أفضل من السيطرة على الجسر بين البيانات المحاسبية الجزئية والكلية.

### دال - من النظام الوسيط إلى الإطار المركزي للحسابات القومية

#### ١ - المبادئ الأساسية

٤ - ٨٠ في الإطار المركزي للحسابات القومية، تكون حسابات القطاعات المؤسسية متسقة مع وصف المجالات الإنتاجية عن طريق المعادلة المحاسبية:

القيمة المضافة للقطاعات المؤسسية (بالأسعار الأساسية) =

إجمالي فائض التشغيل والدخل المختلط للقطاعات المؤسسية + تعويضات المستخدمين + الضرائب، ناقصاً الإعانات على الإنتاج (باستثناء الضرائب على المنتجات).

٤ - ٨١ فيما يتعلق بالشركات غير المالية والمشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية، يعني إسهامها إلى هذه المعادلة أن هناك تقديرات لإجمالي فائض التشغيل، والدخل المختلط، والمعاملات التوزيعية المسردة أعلاه بالنسبة لها. إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هذه التقديرات متسقة مع تلك المشمولة في الأجزاء الأخرى من الإطار الشامل للحسابات.

الشخصية الاعتبارية، وعلى أشد المستويات تفصيلاً لتصنيف النشاط المستخدم في الحسابات القومية (١١٨ بنداً) <sup>٦١</sup>.

## ٢ - التعديلات الأساسية

٤ - ٨٨ يجرى نوعان من التعديلات الرئيسية لبيانات النظام الوسيط لحسابات المشاريع.

٤ - ٨٩ يشمل الأول على نحو أساسي تغيير المعاملات الأولية لأسباب مفاهيمية. وتجمع في ثلاث فئات هي:

— تعديلات تقديرية من حسابات المشاريع؛

— تعديلات تقديرية من حسابات العرض والاستخدام المفصلة؛

— تعديلات تقديرية من حسابات المعاملات التوزيعية.

٤ - ٩٠ ويتناول النوع الثاني من التعديلات القيد بأقل من القيمة الحقيقية لأنشطة المشاريع.

### (أ) التعديلات التقديرية من حسابات المشاريع المنفردة

٤ - ٩١ الأجور والرواتب العينية: تقيد المشاريع على نحو عام الأجور المقدمة عينياً إلى موظفيها (الإسكان، والنقل، الخ). بمثابة مشتريات سلع أو خدمات. ويتعين زيادة الرواتب لتشمل الرواتب العينية. وكذلك الحال بالنسبة للقيمة المضافة.

٤ - ٩٢ الحسومات: تقيد بمثابة مصروفات مالية (على التوالي دخل مالي) في حسابات المشاريع، وتقيد كتنفيضات أسعار في نظام الحسابات القومية. ويزاد أو ينقص إجمالي فائض التشغيل أو الدخل المختلط، اعتماداً على رصيد الحسومات المتحصلة أو الممنوحة.

٤ - ٩٣ التحويلات إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية: تقيد داخل مشتريات مختلفة من سلع أو خدمات، وتقيد هذه التحويلات كتوزيع ثانوي للدخل في الحسابات القومية. وتقدر كنسبة مئوية ثابتة من رقم الأعمال التجارية.

### (ب) التعديلات التقديرية من حسابات العرض

#### والطلب المفصلة

٤ - ٩٤ التكاليف الهندسية: تقيد المشاريع جزءاً من هذه التكاليف في مشترياتها الجارية بدلاً من قيدها في الاستثمارات (إجمالي تكوين رأس المال). وتقدر على أساس تفاصيل عرض الخدمات المقابلة. ويفترض أن يقيد عملاء المشاريع الهندسية خدماتها كاستثمارات بينما تقدم الخدمات نفسها كمخرجات ثانوية من قبل المشاريع الأخرى ويقيدها عملاؤها بمثابة مشتريات جارية. ويتألف التعديل من زيادة القيمة المضافة وفائض التشغيل.

٤ - ٨٢ ويلبي النظام الوسيط لحسابات المشاريع المتطلب الأول. وتوازن حساب توليد الدخل المدرج في جيم ١ (ب) أعلاه يضمن أن بيانات النظام الوسيط مقيدة بالمعادلة نفسها كما هي الحال في إطار الحسابات القومية:

إجمالي القيمة المضافة = إجمالي فائض التشغيل + الأجور والأعباء الاجتماعية + الضرائب والرسوم - الإعانات.

٤ - ٨٣ وفيما يتعلق بالمتطلب الثاني، يجدر الانتباه إلى أن توازن مجموع الاستخدامات ومجموع الموارد لكل معاملة توزيعية غير مضمون على نحو تلقائي. بل يجب أن يتم إعداده. واعتماداً على نوع وحدات الاقتصاد الجزئي المعنية، قد يختلف تصنيف المعاملات، وتوقيت القيد، وقواعد التقييم. إن التقييد بمعايير الحسابات القومية، والموثوقية المتوقعة للبيانات، وفي بعض الأحيان مجرد توفر البيانات، يؤدي إلى هرمية المصادر. ويحظى قطاع أو قطاع فرعي بامتيازات فيما يتعلق بجميع معاملاته. ويحظى آخر بأولوية عالية فيما يتعلق فقط ببعض معاملات معينة.

٤ - ٨٤ وفي الحالة الفرنسية، لهذه الأولويات تأثير مباشر في عملية الانتقال من النظام الوسيط لحسابات المشاريع إلى الإطار المركزي للحسابات القومية. والأولويات الأساسية هي ما يلي:

١ - سيطرة البيانات من موازنة الدولة (بعد التعديل لوقت القيد من أساس نقدي إلى استحقاق)؛

٢ - سيطرة البيانات من الوحدات الحكومية الأخرى؛

٣ - وجود روابط قوية بين ميزان الحسابات الخارجية الجارية بالنسبة لبقية العالم وميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات؛

٤ - سيطرة خاصة معاملات الوساطة المالية (الفائدة) وشركات التأمين (صافي أقساط التأمين ومطالبات التأمين).

٤ - ٨٥ وهكذا، يجب أن تكون الإعانات التي يقبضها جميع المنتجين مساوية للإعانات التي تدفعها الحكومة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تكون المساهمات الاجتماعية الفعلية لأرباب العمل التي يدفعها جميع المنتجين مساوية للمجموع الذي تقبضه الحكومة.

٤ - ٨٦ وبالتالي سيتم تعديل بعض البيانات من النظام الوسيط. والقاعدة هذه أن يقيد التعديل في نفس وقت قيد نظيره في النظام الوسيط، من أجل الحفاظ على التوازن المبدئي. على سبيل المثال، تقيد المشاريع جزءاً من الرواتب العينية بمثابة شراء سلع أو خدمات. وتزداد الرواتب من النظام الوسيط بمقدار الرواتب العينية؛ والنظير هو تخفيض في مشتريات السلع والخدمات، ثم زيادة في إجمالي القيمة المضافة.

٤ - ٨٧ وفي الوقت الراهن، يجرى الانتقال من النظام الوسيط لحسابات المشاريع إلى الإطار المركزي للحسابات القومية في فرنسا على نحو منفصل بالنسبة للشركات غير المالية والمشاريع غير ذات

<sup>٦١</sup> هذا التصنيف متسق تماماً مع التصنيف الأوروبي للأنشطة الاقتصادية (التنقيح ١). ويجعل من الممكن إعادة إعداد جميع المستويات الأخرى الإجمالية الخاصة بالتصنيف الأوروبي للأنشطة الاقتصادية، التنقيح ١.

٤ - ٩٥ تكاليف المنشآت: تقييد الضرائب الناجمة من إنشاء الشركات أو الزيادة في مخزون رأس المال في الاستهلاك الوسيط بأسعار المستهلكين في الحسابات القومية بينما تصنفها حسابات الأعمال التجارية بمثابة أصول في الميزانية العمومية. وتعادل القيمة المضافة وفائض التشغيل بتخفيض هذه القيمة من كليهما.

(ج) التعديلات التقديرية من حسابات المعاملات التوزيعية

٤ - ٩٦ يستند هذا النوع من التعديل إلى المعلومات الواردة من قطاعات مؤسسية أخرى وينتج عن موازنة مجموع الاستخدامات ومجموع الموارد الخاصة بكل معاملة توزيعية. وينتج العديد من التعديلات المسردة أدناه من الأولوية المعطاة إلى المعلومات المأخوذة من الحسابات الحكومية. ويمكن أن تكون المعلومات من المؤسسات المالية أو من ميزان المدفوعات (من خلال حسابات بقية العالم) مصدر تعديلات للنظام الوسيط لحسابات المشاريع.

٤ - ٩٧ الربوع على الأراضي: عندما تدفع المشاريع غير الزراعية الربوع على الأراضي فإنها تذهب بشكل عام إلى السلطات المحلية، على سبيل المثال عندما تضع المطاعم أو المقاهي طاولات على أرصفة المشاة على الشوارع. وهي لا تفصل من مشتريات السلع في النظام الوسيط لحسابات المشاريع بينما تكون جزءاً من استخدامات فائض التشغيل أو الدخل المختلط في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية. ويقدر التعديل المقابل من حسابات السلطات المحلية المنفردة؛ ويتألف من زيادة في كل من القيمة المضافة وفائض التشغيل (أو الدخل المختلط).

٤ - ٩٨ عقود الإجارة المالية: تقييد المشاريع غير المالية الربوع على عقود الإجارة المالية في خدمات مشتركتها، ولا تقييد الآلات أو المباني في أصولها. وتتاح معلومات مفصلة في حسابات المؤسسات المالية المنفردة التي يوفرها البنك المركزي الفرنسي واستقصاء سنوي يجريه المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا. وتزداد القيمة المضافة وفائض التشغيل (أو الدخل المختلط) بقيمة الربوع.

٤ - ٩٩ الضرائب الجارية على الدخل، الثروة، الخ.: باستثناء ضرائب الدخل والضرائب على أرباح الشركات، تقييد المشاريع جميع الضرائب في فئة المصروفات الجارية نفسها. وتسليماً، بمستوى التفاصيل المتاحة في النظام الوسيط، لا يمكن فصل الضرائب على الإنتاج من الضرائب الجارية على الدخل والثروة. والأخيرة متاحة في حسابات الحكومة العامة. وتنزل من "الضرائب والرسوم" وتضاف إلى "فائض التشغيل" في النظام الوسيط.

٤ - ١٠٠ شطب ديون الضرائب: تعطي حسابات الحكومة العامة المفصلة قيمة الضرائب المستحقة على المشاريع لكن التي شطبها الحكومة المركزية أو المحلية. ويتعين أن تقييد بمثابة تحويلات رأسمالية. ويشمل التعديل المقابل زيادة فائض التشغيل في النظام الوسيط.

٤ - ١٠١ الفروق المتبقية على الضرائب: بعد قيد جميع التعديلات المفاهيمية وأخذ الضرائب المقيدة كاستخدامات في الحساب للشركات المالية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والحكومة العامة، وبقية العالم، لا يزال هناك فرق بين الضرائب المقيدة كموارد للحكومة عموماً وبقية العالم يأتي من المشاريع غير المالية من ناحية والضرائب المقيدة كاستخدامات للمشاريع المالية من ناحية أخرى. يحتسب هذا الفرق المتبقي إلى الاستهلاك الوسيط. والسبب في ذلك أن مفهوم الضرائب في نظام الحسابات القومية أضيق منه في حسابات الأعمال التجارية. وإن المدفوعات لمراكز التدريب أو البحوث التي تديرها اتحادات المشاريع، على سبيل المثال، تقييد على نحو عام كضرائب في حسابات الأعمال التجارية لكن تقييد كاستهلاك وسيط في نظام الحسابات القومية. وبالتالي، يحتسب الفرق المتبقي الناتج من حسابات الضرائب كتنزيل في الضرائب في النظام الوسيط وزيادة نظيره في القيمة المضافة.

٤ - ١٠٢ صافي أقساط التأمين: توفر هيئة مراقبة التأمينات الحسابات المنفصلة لشركات التأمين إلى معدي الحسابات القومية. وتحتوي معلومات وافية بما فيه الكفاية لتخصيص خدمات التأمين وصافي أقساط التأمين إلى المستخدمين الفعليين. وفي حسابات الأعمال التجارية، يقيّد إجمالي أقساط التأمين بمثابة مشتريات خدمات. وفي نظام الحسابات القومية، يقسم إجمالي الأقساط إلى خدمات التأمين وصافي أقساط التأمين. ثم تضاف قيمة صافي أقساط التأمين إلى كل من القيمة المضافة وفائض التشغيل (أو الدخل المختلط).

٤ - ١٠٣ السداد المسبق لأقساط التأمين: تقييد حسابات الأعمال التجارية الأقساط المسددة في السنة المعنية. ويقيّد نظام الحسابات القومية الأقساط التي تحققها شركات التأمين بالنسبة للسنة المعنية. والفرق هو تغير في الأصول المالية المسماة "السداد المسبق لأقساط التأمين". وحسبما شرح أعلاه، يمكن احتساب كافة البنود اللازمة لنظام الحسابات القومية من المعلومات المقدمة من هيئة مراقبة التأمينات. وعلى وجه الخصوص، يوفر القطاع التعديل من أقساط مسددة إلى متحققة وتحتسب على القيمة المضافة وفائض التشغيل (أو الدخل المختلط).

٤ - ١٠٤ وبالنسبة للسنوات ١٩٩٢ لغاية ١٩٩٤، تسبب تعديلات الفئات الثلاث المدرجة أعلاه، في مجموعها، تأثيراً صافياً على القيمة المضافة للشركات غير المالية يبلغ حوالي + ٢ في المائة.

(د) التعديل للقيّد بأقل من القيمة الحقيقية:

النشاط الاقتصادي الخفي

٤ - ١٠٥ في إعداد النظام الوسيط لحسابات المشاريع، تم بالفعل تعديل بيانات الضرائب بالنسبة لغياب المشاريع من نظام الضرائب الخاص بالأرباح الصناعية والتجارية (انظر جيم ٢ (أ) (١) و(ب) (٢) أعلاه).

الشركات المالية، والحكومة العامة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وأنشطة الأسر المعيشية المنتجة غير المغطاة بالبيانات عن المشاريع غير المالية غير ذات الشخصية الاعتبارية الموصوفة أعلاه.

٤ - ١٠٩ وجميع التعديلات المنفذة على البيانات من النظام الوسيط لحسابات المشاريع تجعلها متوافقة مع قواعد محاسبة الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية تنطبق عليها. ويبقى اختلاف واحد هو أن المخزونات لا تقيم في حسابات الأعمال التجارية مثلما في الحسابات القومية. ففي حسابات الأعمال التجارية، يشمل التغيير في المخزونات مكاسب الاقتناء الاسمية على السلع المخزونة في المشاريع (انظر جيم - ١ (ب) أعلاه). ومن غير الممكن القيام بالتعديلات الملائمة لأن البيانات من الحساب الوسيط لا تشتمل على تفاصيل المخزونات حسب مجموعة السلع.

٤ - ١١٠ وكما نوه في الجزء جيم أعلاه، لهذا الفرق تأثير قليل على الأرقام طالما ظلت أسعار السلع المخزونة ثابتة إلى حد ما. وهذه هي الحال إلى حد كبير في فرنسا الآن ولكن لم تكن كذلك في العقود الأخيرة ومن المحتمل ألا تكون كذلك في المستقبل. وحتى في غياب التضخم، أي مع متوسط نمو الأسعار قرابة الصفر، يمكن أن تسجل أسعار معينة ارتفاعاً لبعض السلع، على سبيل المثال بسبب الأسواق العالمية. وبالتالي، لا يمكن تجاهل هذا الفرق المفاهيمي في قواعد المحاسبة بين النظام الوسيط والإطار المركزي للحسابات القومية.

٤ - ١١١ والحل المستخدم حالياً لتكملة الجمع مع مناهج السلع والخدمات المفصلة هو استخدام المخرجات غير المقتناة في المخزونات وإحلال تغيرات في المخزونات من النظام الوسيط لحسابات المشاريع بتغيرات في المخزونات الناتجة عن تحليل تدفق السلع وموازنة جدول العرض والاستخدام. ويعادل ذلك تعديلاً شاملاً في مجموع التغيرات في المخزونات من النظام الوسيط لحسابات المشاريع.

## هاء - خاتمة

٤ - ١١٢ ركز هذا العرض على نحو مقصود على الاستخدام الحالي لحسابات الأعمال التجارية لأغراض الحسابات القومية في فرنسا. ومن الواضح أن أداتين إحصائيتين تقومان بدور حاسم في هذه العملية: سجل الأعمال التجارية، ونظام معلومات تقارير المشاريع والمنشآت (سيرين)، وقاعدة البيانات، والنظام الموحد لإحصاءات المشاريع. إذ يعطي سجل الأعمال التجارية نظرة محدثة على نحو دائم مرجع شامل للمشاريع غير المالية. وتوفر قاعدة البيانات لمعدي الحسابات القومية بيانات منفردة منظمة حسب هيكل محاسبي مشترك.

٤ - ١١٣ يمكن إبداء ملاحظة واحدة في هذه المرحلة. تستخدم ما تسمى إحصاءات الضرائب فقط كوسيط لتجميع البيانات من غير إضافة عبء إحصائي على المشروعات. والبيانات المجمعة من خلال

ويجري نوع آخر من التعديلات على القيمة المضافة الخاصة بالمشاريع غير المالية يأخذ في الحسبان القيد بأقل من القيمة الحقيقية لأنشطة المشاريع المسجلة (الاحتياطي الضريبي والتهرب من الضريبة) إضافة إلى النشاط المقيد بأقل من القيمة الحقيقية الخاص بالشركات غير المسجلة (النشاط الاقتصادي الخفي). وهي تعديلات ضرورية، بلا ريب، لارتباط المصدر الرئيس للمعلومات بالإقرارات الضريبية<sup>٦٢</sup>.

٤ - ١٠٦ التعديلات للاحتياطي والتهرب الضريبي: تحسب تعديلات المعاملات بالنسبة للمخرجات والقيمة المضافة على أساس التجهيز الإحصائي للفحوصات التي تجريها مصلحة الضرائب. إذ تبعث مصلحة الضرائب إلى خبراء الإحصاء ملفات غير مسماة للمشاريع التي جرى فحصها خلال أربع حملات فحص، تغطي كل حملة عدة سنوات. وبالنسبة لكل مشروع، يقارن إقرار وضعه قبل وبعد المراجعة، مع السبب لأي تعديل. وتؤخذ في الحسبان فقط التعديلات إلى أعلى الناتجة عن إخفاء أو حذف المقبوضات. ويقدر متوسط معدل التعديل حسب الوضع القانوني، والحجم، والنشاط الاقتصادي للمشروع. وبشكل عام ينتج ذلك النوع من التعديل زيادة بنسبة ٣ في المائة من القيمة المضافة الخاصة بالمشاريع غير المالية.

٤ - ١٠٧ النشاط الاقتصادي الخفي: النشاط الاقتصادي الخفي هو نشاط المشاريع التي لا تدري عنها شيئاً مصلحة الضرائب والشؤون الاجتماعية واتحادات الأعمال التجارية الرسمية. وتقدر التعديلات بالنسبة لها من بيانات خارجية على حساب تبسيط الافتراضات. أولاً، هذا النشاط غير ذي شخصية اعتبارية في التعديلات بالنسبة للغياب المستخدم في إعداد النظام الوسيط لحسابات المشاريع (انظر الجزء جيم أعلاه)، أو في التعديلات بالنسبة للاحتياطي والتهرب الضريبي. وثانياً، يولد هذا النشاط دخلاً فقط لمنظمي المشروعات ولكل عامل مشارك فيه، سواء أكان أم لم يكن موظفاً، ويعتبر هنا بمثابة منظم مشروعات منفرد. ويعني أنه، بالنسبة لنظام الحسابات القومية، تعديل إلى أعلى فقط في المخرجات والقيمة المضافة، والدخل المختلط. وعموماً، ينتج عن ذلك النوع من التعديل زيادة تقارب ١,٥ في المائة من القيمة المضافة الخاصة بالمشاريع غير المالية.

## ٣ - ما قبل التعديل النهائي

٤ - ١٠٨ في هذه المرحلة، تكون البيانات عن المشاريع غير المالية قد تلقت كافة التعديلات الممكنة قبل تعريضها إلى تحليل تدفق السلع الذي يستند إلى جداول العرض والاستخدام. ولأغراض هذا الجمع، تدمج البيانات المعدلة الخاصة بالمشاريع غير المالية مع بيانات

<sup>٦٢</sup> لا يمكن المغالاة في ذكر الصلة بين الطبيعة المالية للمصادر الأساسية والقيد بأقل من القيمة الحقيقية. ومن الممكن جداً، حسبما اتضح في النظام الفرنسي من خلال الفحوصات المنتظمة، أن أرقام الأعمال التجارية التي تدرجها المشاريع في الاستيانات الإحصائية مماثلة على نحو ملحوظ لبيانات أرقام الأعمال التجارية في الإقرارات الضريبية.



هذه القناة لا تؤثر في الدخل الخاضع للضرائب. فهي حسابات قياسية ترفق بإقرارات ضرائب لدخل. ويمكن جمعها أيضاً من المشاريع نفسها عن طريق التعدادات أو الاستقصاءات<sup>٦٣</sup>.

٤ - ١١٤ وبالإضافة إلى هاتين الأداتين الإحصائيتين الحاسمتين، استحدثت أداة مفاهيمية هي: النظام الوسيط لحسابات المشاريع. في الواقع يذهب الإطار المفاهيمي الكامل للنظام الوسيط أبعد من الحسابين المعروفين في الجزء حيم أعلاه، على وجه التحديد حسابي الإنتاج وتوليد الدخل. فمن حساب الإنتاج إلى الميزانية العمومية و"جدول تدفقات الأموال" المرافق لها، لأن الغرض من النظام الوسيط لحسابات المشاريع هو وصف جميع أصول ومعاملات المشاريع.

٤ - ١١٥ وهكذا، يكون النظام الوسيط لحسابات المشاريع بأكمله أداة مفيدة جداً لتحليل سلوك المشاريع غير المالية في إطار الاقتصادين الجزئي والكلّي. لكن، يستدعي ذلك مجموعة شاملة من بيانات المشاريع المنفردة غير متوفرة بالنسبة لجميع المشاريع غير المالية

<sup>٦٣</sup> تجمع البيانات أيضاً بالفعل كجزء من المعلومات المجموعة من خلال الاستقصاءات السنوية الخاصة بالمشاريع، التي تساعد في إدماج إحصاءات الضرائب وتلك الاستقصاءات داخل النظام الموحد لإحصاءات المشاريع.

في النظام الحالي الموحد لإحصاءات المشاريع. ولا تستوفي هذه الشروط سوى المشاريع المعتمدة على نظام الضرائب المسمى "نظام الأرباح الصناعية والتجارية/الأرباح المنتظمة الفعلية" (انظر باء ١ (أ) أعلاه). وهي شركات غير مالية متوسطة/كبيرة الحجم. وقد جرى جمع حساباتها حسب الإطار الخاص بالنظام الوسيط الكامل ونشرها حتى السنوات الأخيرة<sup>٦٤</sup>.

٤ - ١١٦ ومن المفيد استخدام نظام حسابات وسيط موسع لتجميع الحسابات القومية. وسيساعد في ضمان التماسك الجيد بين الحسابات غير المالية والحسابات المالية، وبين حسابات التدفقات والميزانية العمومية. وقد أجريت بعض التجارب في الماضي، وتارة ثانية في الآونة الأخيرة<sup>٦٥</sup>. وسيكون ذلك التطور واعداً.

<sup>٦٤</sup> "Tableaux d'Analyse Financière Des Sociétés en 1992"، ماري - نويل سيون، INSEE-Résultats رقم ٤٨٥، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا، باريس، آب/أغسطس ١٩٩٦. بالنسبة للسنتين ١٩٩٠ و١٩٩١، انظر INSEE-Résultats رقم ٤١١، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ورقم ٤٥٨، نيسان/أبريل ١٩٩٦.

<sup>٦٥</sup> "Les Opérations Financières des Entreprises - Cohérence avec les comptes non financiers" ماري - نويل سيون، برنار إينفرون، وباتريك بونسي، المجلس القومي للمعلومات الإحصائية، التقرير رقم ٣١، باريس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

## المراجع

- Conseil National de la comptabilité. Plan comptable Général. Fourth ed. Paris, - ١  
.1986
- Commission of the European Communities, International Monetary Fund, - ٢  
Organisation for Economic Cooperation and Development, United Nations and  
World Bank. System of National Accounts 1993. United Nations publications.  
.Sales No.E.94.XVII.4, ST/ESA/STAT/SER.F/2/Rev.4
- Enfrun, Bernard and Partick Poncet. Les Opérations Financières des Entreprises - - ٣  
Cohérence avec les Comptes Non Financiers, Conseil National de l'Information  
.Statistique. Paris, October 1996
- INSEE. Système Elargi de Comptabilité Nationale – Méthodes. *Collections de* - ٤  
*l'INSEE*, No. 140-141. Paris, 1987
- INSEE. Les Sources Statistiques sur les Entreprises. *Collections de l'INSEE*, No. - ٥  
.E117. Paris, 1988
- INSEE. Le Produit National Brut – Sources et Méthodes. *INSEE-Méthodes*, No - ٦  
34-35-36. Paris, October 1993. English version: The Gross National Product.  
*INSEE-Méthodes*, No 34-35-36. Paris, March 1995
- Muller, Pierre. Nouveau Plan Comptable et Elaboration des Comptes des - ٧  
Entreprises, in Nouveaux Aspects de la Comptabilité Nationale. Edith  
.Archambault and Oleg Arkhipoff ed. Paris, Economica, 1988
- Suin, Marie-Noëlle. Tableaux d'Analyse Financière des Sociétés en 1992. *INSEE-* - ٨  
*Résultats*, No 485. Paris, 1996. For the years 1990 and 1991, see *INSEE-*  
*Résultats*, No. 411 (September 1995) and No. 458 (April 1996)

## خامساً - استخدام حسابات الأعمال في تجميع حسابات الاقتصاد القومي في الولايات المتحدة الأمريكية

روبرت ب. باركر<sup>٦٦</sup>

مكتب التحليل الاقتصادي

وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية

### ألف - حسابات الأعمال التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية

#### ١ - معلومات الإقرار الضريبي

٥ - ٤ في الولايات المتحدة، يشترط على جميع الشركات الخاصة، المتراوحة من الملكية الفردية التي ليس لديها موظفين بأجر مروراً بالمشاركات إلى الشركات الكبيرة، تقديم إقرارات سنوية لضريبة الدخل. وتشمل جميع هذه الإقرارات بيان الدخل والمصروفات. وتعد الشركات أيضاً الميزانيات العمومية بالاستناد عموماً إلى إرشادات محاسبة البيان المالي. وبالنسبة للشركات، يكون توحيد الميزانيات محصوراً في الشركات التابعة المملوكة بنسبة ٨٠ في المائة أو أكثر، لكن القرار بشأن توحيد الشركات وأيها تكون موحدة فإنه متروك لتقدير الشركة المسيطرة.

٥ - ٥ لعدة أسباب تتعلق بمصلحة الضرائب وبالإحصاء، يتم إعداد الجداول السنوية الخاصة بالبنود المدرجة في إقرارات الضرائب الرئيسية - الشركات، والملكيات الخاصة (الفردية)، والمشاركات - بالاستناد إلى عينة منقحة إحصائياً. (وهذه المنشورات هي تقارير "إحصاءات الدخل" التي تنشرها إدارة ضريبة الدخل، التابعة لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة.) وتفيد البيانات في جداول بحسب الصناعة والخصائص الأخرى. والرموز المعطاة للصناعة لكل إقرار ضريبي هي عادة الرموز التي تضعها الشركة التي تعد التقرير.

٥ - ٦ ومع أن معظم المعلومات المدرجة في الإقرار الضريبي متعلقة بالشركات، هناك نوعان آخران متاحان من معلومات الإقرار الضريبي. ويتعين على مديري خطط معاشات التقاعد الخاصة تقديم تقارير سنوية، وعلى جميع أرباب العمل تقريباً إعداد تقارير ضرائب التوظيف، التي تشمل عدد الموظفين وأجورهم ورواتبهم. وأحد هذه التقارير المتعلقة بالتأمين ضد البطالة يوفر بيانات على مستوى المنشأة.

٥ - ٧ وتقوم معلومات الإقرار الضريبي أيضاً بدور هام في البرامج الإحصائية الخاصة بمكتب الإحصاء. وتتاح سجلات الإقرار

٥ - ١ تشمل حسابات الأعمال التجارية في الأساس بيانات محاسبية تعدها الشركات الخاصة - أو المشاريع - بانتظام على مستوى الشركة أو المشروع. وأكثر أنواع بيانات المحاسبة التي تعدها الأعمال التجارية شيوعاً هما: (أ) بيانات تعد تطبيقاً لقواعد محاسبة الضرائب الحكومية و(ب) بيانات تعد باتباع مبدأي محاسبة البيانات المالية الخاصة. ويستخدم مكتب التحليلات الاقتصادية نوعي الحسابات على نحو مكثف في إعداد الحسابات القومية للدخل والمنتجات في الولايات المتحدة الأمريكية ويستخدمهما مجلس الاحتياطي الفيدرالي في إعداد موازنة الولايات المتحدة.

٥ - ٢ يصف هذا الفصل أنواع حسابات الأعمال التجارية المتاحة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض مصادر البيانات الرئيسية المستخدمة في إعداد مكوثي الحسابات الاقتصادية القومية على حد سواء (التذييلان ١ و ٢)، ويوجز استخدام حسابات الأعمال كمصدر للبيانات، ويناقش قضايا متصلة باستخدام هذه البيانات. والفرع الأخير يصف مستقبل العمل في تحسين جودة الحسابات الاقتصادية الأمريكية المتصلة بحسابات الأعمال المذكورة.

٥ - ٣ وتعكس المادة المعروضة هنا تعاريف الحسابات القومية والتفاصيل التي يعرضها مكتب التحليل الاقتصادي، التي لا تتسق دائماً مع تلك المستخدمة في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ولتسهيل عملية التحويل من نظام الحسابات للدخل والمنتجات إلى نظام الحسابات القومية، جرى التنويه إلى اختلافات رئيسية في سياق النص. بالإضافة إلى ذلك، يبين التذييل ١ قائمة قصيرة لمصطلحات الحسابات للدخل والمنتجات ونظام الحسابات القومية ١٩٩٣، ويناقش التذييل ٣ الفروق في التصنيفات القطاعية.

<sup>٦٦</sup> رئيس خبراء إحصائيين. الآراء الواردة في هذا الفصل لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لمكتب التحليل الاقتصادي. أعدت هيلين ستون تاييس الفرع الخاص بالميزانيات العمومية.

الضريبي من أجل إعداد وتنقيح سجلات أعمالها وصياغة استثمارات التعداد بالنسبة للأعمال التجارية الصغيرة.

## ٢ - معلومات المحاسبة المالية

٥ - ٨ تقتضي إرشادات المحاسبة المالية التي تنطبق على الشركات المملوكة للجمهور إعداد تقارير سنوية تتألف من مجموعة كاملة من الحسابات، تشمل الميزانيات العمومية، وأيضاً إعداد بيانات "مرحلية" ربع سنوية. بالإضافة إلى ذلك، هناك جداول من هذه التقارير معدة على نحو خاص، مع أن بإمكان أي شخص شراء صيغة إلكترونية للملف تقارير منفردة يمكن إعداد بعض الجداول منها. وبالإضافة إلى التقارير التي تنشرها شركات مملوكة على نحو خاص، تجمع الهيئات التنظيمية والإحصائية الحكومية بيانات تتصل مباشرة بهذه الحسابات المالية. والشركات الخاضعة إلى اللوائح التنظيمية الحكومية، مثل البنوك وشركات الطيران، يتعين عليها إرسال هذه التقارير مع بعض التباينات؛ وتعد معظم الهيئات التنظيمية جداول هذه التقارير. (وقلما تعكس هذه الجداول عادة جميع الأنشطة المدرجة في الصناعة، نظراً لعدم تغطية متطلبات هذه التقارير جميع الشركات المشمولة في الصناعة.) وفي عدد محدود من الحالات، تجمع الهيئات الإحصائية وتعد جداول معلومات مماثلة، باستبعاد صناعات غير خاضعة للوائح التنظيمية أو بالنسبة لنمود معينة، كالمصروفات بالنسبة لمصنع ومعدات جديدة.

## باء - إعداد الحسابات القومية للدخل والمنتجات في الولايات المتحدة

٥ - ٩ في الولايات المتحدة، يتم إعداد أكثر تقديرات إجمالي الناتج المحلي دقة وأحسنها توقيتاً بمثابة مجموع المصروفات النهائية - مصروفات الاستهلاك الشخصي (الإنفاق النهائي للأسر المعيشية) والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية)، وإجمالي الاستثمار المحلي الخاص (إجمالي تكوين رأس المال باستبعاد الحكومة)، وصافي صادرات السلع والخدمات، والإنفاق الاستهلاكي للحكومة، وإجمالي الاستثمار. وحسبما نوقش أدناه، يعتبر مكتب التحليل الاقتصادي المصروفات المستندة إلى التقديرات على أنها الأحسن توقيتاً والأكثر دقة. يضاف إلى ذلك، توفر تقديرات مدمجة للعرض والاستخدام والمصروفات، ويمكن تحويلها بسهولة إلى تقديرات حقيقية.

٥ - ١٠ يمكن قياس إجمالي الناتج المحلي بطريقتين إضافيتين ومتكافئتين: (أ) بمثابة مجموع كافة الدخول المتحققة من الإنتاج، أو إجمالي الدخل المحلي، و(ب) بمثابة مجموع إجمالي القيمة المضافة - إجمالي المخرجات ناقصاً الاستهلاك الوسيط - الخاص بجميع الوحدات المقيمة المنتجة، مجمعة حسب الصناعة، أو إجمالي المنتجات الناشئة حسب الصناعة. ومع أن مجموع إجمالي المنتجات الناشئة يوفر من ناحية نظرية مقياساً مستقلاً، فمن الناحية العملية تقاس تقديرات

إجمالي المنتجات الناشئة بأسعار الدولار الجارية كمجموع مكونات إجمالي الدخل المحلي الموزعة بحسب الصناعات. وبالتالي، لم تناقش أدناه سوى التقديرات الخاصة بمفاهيم إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني.

٥ - ١١ ويقدر إجمالي الناتج المحلي على نحو رئيس، بمثابة مجموع المصروفات (الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات)، من الاستقصاءات الإحصائية للمنشآت أو المنتجات ومن بيانات الحكومة الخاصة بالموازنة، والبيانات الإدارية، والتنظيمية. وحسبما وصف أدناه، تستند تقديرات المصروفات المعيارية لإجمالي الناتج المحلي إلى حد كبير إلى حسابات المخرجات - المدخلات المفصلة المعدة باستخدام بيانات الصناعة والمنتجات المأخوذة من التقارير الإحصائية التي تعد كل خمس سنوات. وتعد تقديرات المصروفات السنوية وربع السنوية باستقراء بيانات المدخلات - المخرجات القياسية باستخدام بيانات الصناعة على مستوى المنشأة.

٥ - ١٢ يوفر إجمالي الدخل المحلي، الذي يستند إلى حد كبير على معلومات إقرار الضرائب، بديلاً لقياس إجمالي الناتج المحلي. وهو مجموع مكونات الدخل الخاص بإجمالي القيمة المضافة - تعويضات المستخدمين، والضرائب ناقصاً الإعانات على الإنتاج، وفوائد التشغيل، واستهلاك رأس المال الثابت. من الناحية النظرية، يتعين أن يكون إجمالي الدخل المحلي مساوياً لإجمالي الناتج المحلي. ومن الناحية العملية، يختلف التقديران نظراً لتقدير مكوناتهما باستخدام مصادر بيانات مستقلة وأقل من تامة إلى حد كبير. (في الحسابات القومية للدخل والمنتجات، الولايات المتحدة، يسمى الفرق بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل المحلي الفرق الإحصائي؛ ويقيد بمثابة مكون دخل يعدلهما).

٥ - ١٣ يعتبر مكتب التحليل الاقتصادي إجمالي الناتج المحلي مقياساً أكثر موثوقية لقياس المخرجات من إجمالي الدخل المحلي، لأنه يعتبر مصدر المعلومات التي تستند إليها تقديرات إجمالي الناتج المحلي الأكثر دقة. على سبيل المثال، تستند معظم مصادر البيانات السنوية المستخدمة في تقدير إجمالي الناتج المحلي إلى تعدادات كاملة (مثل بيانات موازنة الحكومة الفيدرالية)، أو معدلة بانتظام لتكملة التعدادات (مثل التعدادات الاقتصادية التي تجرى كل خمس سنوات وتعدادات الحكومات). يضاف إلى ذلك تنقيح جميع مكونات المصروفات الخاصة بإجمالي الناتج المحلي كل خمس سنوات لتعكس حسابات المدخلات - المخرجات القياسية الخاصة بمكتب التحليل الاقتصادي، التي تعد داخل إطار متسق داخلياً يتابع تدفقات المدخلات والمخرجات في الاقتصاد. وبالنسبة إلى إجمالي الدخل المحلي، لا تكون كاملة سوى التعدادات السنوية الخاصة بإقرارات ضرائب التوظيف وبيانات موازنة الحكومة الفيدرالية، ويعدل على نحو منتظم فقط دخل مالكي المزارع وبيانات موازني حكومة الولاية والحكومة المحلية لتكملة التعدادات. وبالنسبة لمعظم مكونات إجمالي

الدخل المحلي، تكون مصادر البيانات السنوية هي جداول عينات إقرارات ضريبة الدخل.

٥ - ١٤ ويعتبر مكتب التحليل الاقتصادي إجمالي الناتج المحلي بمثابة التقدير الأكثر موثوقية لتوفر المزيد من مصادر البيانات السنوية الحرجة في مواعيدها أكثر مما هو متاح بالنسبة إلى إجمالي الدخل المحلي. على سبيل المثال، بالنسبة للتقديرات السنوية لهذه السنة (١٩٩٧)، كانت النتائج الأولية لسنة ١٩٩٦ والنتائج النهائية لسنة ١٩٩٥ متاحة بالنسبة لمعظم مصادر بيانات إجمالي الناتج المحلي؛ ومن ضمن مصادر البيانات الرئيسية المستخدمة في إجمالي الدخل المحلي، لم تكن الجداول النهائية لدخل الشركات لسنة ١٩٩٥ متاحة.

٥ - ١٥ باختصار، تقوم تقارير الأعمال التجارية بدور صغير جداً في إعداد تقديرات إجمالي الناتج المحلي بشكل رئيس لأنها لا توفر نوع تفاصيل المنتج اللازمة لتجميع تقديرات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو بيانات المدخلات لتجميع تقديرات المخرجات - المدخلات، وهي متاحة فقط بعد تأخير بالغ الأهمية. ويستنبط إجمالي المنتجات المنشور عن الأعمال التجارية كمتبق بتنزيل حسابات إنتاج القطاع المعدة بالنسبة لقطاعات الحكومة، والأسر العيشية، والمؤسسات. وتعد التقديرات المنفصلة لإجمالي منتجات الشركات المالية وغير المالية كحاصل جمع مكونات القيمة المضافة. (يحتوي التذييل ٣ على تفاصيل إضافية.)

## جيم - استخدام حسابات الأعمال التجارية

### ١ - الحسابات القومية للدخل والمنتجات

٥ - ١٦ تأتي البيانات المستخدمة في إعداد الحسابات القومية من مصادر متنوعة، حسبما هو مبين في التذييل ١. وتدرج معظم هذه المصادر في واحدة من الفئات الرئيسة التالية: جداول معلومات إقرار الضرائب؛ تقارير الهيئات التنظيمية والإدارية الحكومية؛ تعدادات المنشآت، والاستقصاءات الحكومية السنوية والشهرية ذات الصلة؛ والتعدادات والاستقصاءات الحكومية الأخرى ذات الصلة، والاستقصاءات الحكومية الأخرى، واتحادات التجارة، والمصادر الخاصة الأخرى.

٥ - ١٧ ومن ضمن هذه المصادر، تكون حسابات الأعمال التجارية المصدر الرئيس لمعظم معلومات إقرارات الضرائب، وتقارير تنظيمية، وبضع استقصاءات حكومية وخاصة. وهناك عدة أنواع هامة من جداول إقرارات الضرائب. أولاً، الجداول ربع السنوية التي تعدها المنشآت عن أجور ورواتب المستخدمين المغطاة بالتأمين ضد البطالة تستخدم لتقدير مستوى معظم الأجور والرواتب ولتقدير مصروفات المؤسسات المختلفة غير الهادفة لتحقيق الربح التي تخدم الأسر العيشية (الإنفاق الاستهلاكي الشخصي). وثانياً، الجداول السنوية التي تعدها المشاريع عن إقرارات الضرائب التي تقدمها الشركات، والمشاركات، ووحدات الملكية الفردية تستخدم

التالي: دخل الملكية غير الزراعية؛ وأرباح الشركات؛ وصافي الفائدة؛ وعلاوات تكوين رأس المال (الاهتلاك بالتكاليف التاريخية)؛ وجزء من مدفوعات تحويل الأعمال التجارية؛ والحصص الموزعة؛ ومخزونات الشركات المصنفة في الإعمار، والاتصالات، والنقل، والتمويل، والتأمين، والعقار، والخدمات. وثالثاً، الجداول السنوية التي تعدها معظم خطط معاشات التقاعد بالنسبة للموظفين لحسابهم الخاص تستخدم لتقدير الجزء من تعويضات المستخدمين المتعلق بخطة معاش التقاعد الخاص.

٥ - ١٨ وحسابات الأعمال التجارية هي أيضاً المصدر الرئيس للعديد من الجداول، حسب المشاريع، بالنسبة للصناعات الخاضعة للوائح التنظيمية، مثل البنوك، والتأمين، والاتصالات، والنقل. وتعد الهيئات الحكومية المسؤولة عن اللوائح التنظيمية بعض الجداول؛ وتعد المنظمات الخاصة بعضها الآخر. والتقارير الأكثر أهمية هي تلك التي تغطي المؤسسات المالية. وبالنسبة للوساطة المالية، إضافة إلى استقرار تقدير أرباح الشركات وصافي الفائدة بالاستناد إلى إقرارات الضرائب، فهي أيضاً الأساس لتقدير رسوم الخدمات المالية المحتسبة (مصروفات الاستهلاك الشخصي وصافي الفائدة). وبالنسبة إلى سماسرة الأوراق المالية، تستخدم لتقدير مدفوعات العملاء رسوم وعمولات السماسرة (مصروفات الاستهلاك الشخصي). ومن ضمن أكثر الجداول الخاصة أهمية تلك المتعلقة بشركات التأمين والمستشفيات، التي تستخدم أيضاً لتقدير الإنفاق الاستهلاكي الشخصي.

٥ - ١٩ يوجد عدد قليل جداً من الاستقصاءات الإحصائية الحكومية الخاصة ببيانات المشاريع، ويستخدم اثنان منها لإعداد تقديرات الحسابات القومية. الأول هو التقرير المالي ربع السنوي، الذي يغطي الشركات من المتوسطة إلى الكبيرة العاملة في مجالات التعدين، والصناعات التحويلية، والتجارة، ويستخدم في الأساس للاستقراء من والإقحام بين جداول إقرارات ضريبة دخل الشركات. والثاني هو استقصاء الإنفاق الرأسمالي السنوي الذي يعتبر مسجلاً جديداً للإنفاق الرأسمالي للمشاريع ويستخدم حالياً فقط لتقدير مشيدات صناعة البناء.

### ٢ - الميزانيات العمومية

٥ - ٢٠ يبين التذييل ٢ مصادر البيانات الرئيسة المشتقة من حسابات الأعمال التجارية التي يستخدمها مجلس الاحتياطي الفيدرالي لإعداد الميزانيات العمومية للولايات المتحدة الأمريكية ولقطاعات متنوعة (مع أن العديد من مصادر البيانات المستخدمة في إعداد هذه الميزانيات العمومية هي نفس المصادر المستخدمة في إعداد الحسابات القومية للدخل والمنتجات، وهي غير متسقة مع الحسابات القومية للدخل والمنتجات؛ وقد بدأ العمل في إعداد مجموعة متكاملة من الحسابات). ويصنف كل مصدر من المصادر التي يستخدمها مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى ما إذا كان تقريراً إحصائياً، أم مصدراً تجارياً، أم مصدراً تنظيمياً، أم جدول إقرار ضريبي. وجدول

الإقرارات الضريبية، التي تعتبر حسابات أعمال تجارية، تستخدم على نطاق واسع لتفاصيل الأصول بالنسبة للشركات غير المالية والأعمال التجارية غير الشركات. وتؤخذ بعض التقارير التنظيمية والإحصائية من حسابات الأعمال، شاملة التقرير المالي ربع السنوي والتقرير المفرد الموحد المشترك للأنشطة المالية والتشغيلية، المعنون فو كوص (FOCUS). لكن نظراً لأن العديد من الشركات يعمل في أنشطة مالية وغير مالية على حد سواء، عندما لا يمكن توزيع مصادر البيانات حسب الصناعات، تشمل البيانات عن الشركات غير المالية مقداراً غير معلوم من النشاط المالي.

## دال - قضايا في استخدام حسابات الأعمال التجارية

٥ - ٢١ إن استخدام حسابات الأعمال التجارية هام في إعداد الحسابات الاقتصادية القومية من عدة جوانب. أولاً، يمكن أن تزود حسابات الأعمال التجارية معدي حسابات الدخل القومي بمعلومات عن بنود من الصعب جمعها على مستوى المنشأة، بما في ذلك مكونات إجمالي فائض التشغيل، وتغيرات المخزونات، وتكوين رأس المال، والأصول، والخصوم. وثانياً، تزود الهيئات الإحصائية بمجاميع ضبط، مع بعض الاستثناءات المنوه عنها في الفرع التالي، من شأنها توفير معلومات كاملة وغير مكررة عن المنشآت. وثالثاً، يمكن أن توفر أنواع فريدة من المعلومات المفيدة من الناحية التحليلية. على سبيل المثال، يجمع مكتب التحليل الاقتصادي بيانات عن التكاليف التي تتكبدها والدخول التي تحققها الشركات الأمريكية التابعة لشركات أجنبية والشركات الأجنبية التابعة لشركات أمريكية. ومن المعلومات المجمعة من هذه التقارير الإحصائية، يمكن تقدير إجمالي الناتج (أي إجمالي القيمة المضافة بأسعار المنتجين في مصطلحات نظام الحسابات القومية) لهذه الشركات، مع أن التقديرات الناتجة غير متسقة تماماً مع تقديرات الحسابات القومية، فهي تختلف لأن بيانات الاستقصاء لا يمكن تعديلها بسهولة لإزالة أرباح المخزونات (مكاسب الاقتناء) والإعانات أو إضافة مدفوعات تحويلات معينة. (وردت في الفصل الثاني مناقشة مفصلة للإجراءات التي تستخدمها هيئة الإحصاء الكندية لإزالة مكاسب الاقتناء من التغير في المخزونات. وهذه الإجراءات مماثلة لتلك المستخدمة في الولايات المتحدة). وأخيراً، إن وجود حسابات الأعمال التجارية يجعل من الممكن للحكومات تخفيض العبء على المستجيبين للاستقصاءات وتخفيض التكاليف بالنسبة إلى الأعمال التجارية التي تتقيد بمتطلبات الإبلاغ عن البيانات.

٥ - ٢٢ وتستفيد جودة الحسابات الاقتصادية القومية من حسابات الأعمال التجارية. لكن، فائدتها في تجميع حسابات الاقتصاد القومي في الولايات المتحدة محدودة بسبب قضايا تتعلق بالتوفر، والتغطية، ونقص المعلومات، والجودة الإحصائية، والتعديلات المفاهيمية، وحسن التوقيت.

٥ - ٢٣ تتوفر (توفر البيانات): في الولايات المتحدة الأمريكية، تعد إدارة ضريبة الدخل جداول إحصائية شاملة منقحة لمعلومات إقرارات الضرائب وتشرها في سلسلة تقرير إحصاءات الدخل (Statistics of Income). وبالنسبة لمعلومات المحاسبة المالية، لا توجد جداول شاملة، مع أن الوكالات الإحصائية والتنظيمية والاتحادات التجارية الخاصة تعد جداول خاصة ببعض الصناعات. والفرق الرئيسي في توفر البيانات بين المجموعتين من حسابات الأعمال التجارية هو أن الحسابات ربع السنوية متوفرة فقط من بيانات المحاسبة المالية.

٥ - ٢٤ التغطية: إن المعلومات في إقرارات الضرائب والبيانات المالية على حد سواء توحد الأنشطة على نطاق العالم على نحو نمطي. ويزيل كلا النوعين من المعلومات، من خلال التوحيد، المعاملات الداخلية للشركات. ولا تتوفر معلومات إقرارات الضرائب أو البيانات المالية بالنسبة لجميع الشركات. إضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تستبعد معلومات إقرارات الضرائب الأعمال التجارية الصغيرة جداً، أو قد تطلب منها فقط تزويد الحد الأدنى من المعلومات؛ وهذه هي الحال بالنسبة للمؤسسات غير الهادفة للربح وبالنسبة لبعض المشاريع الحكومية.

٥ - ٢٥ المعلومات الناقصة: يتوفر القليل من المعلومات أو قد لا تتوفر معلومات عن أنواع المنتجات المباعة أو أنواع الاستهلاك الوسيط من بيانات محاسبة الأعمال التجارية. وهذه المحدودية حرجة لضرورة هذا النوع من المعلومات لإعداد التقديرات الحقيقية، وإعداد حسابات المخرجات - المدخلات وإجمالي المنتجات على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، توفر حسابات الأعمال التجارية القليل من المعلومات عن الصناعة والتفاصيل الجغرافية.

٥ - ٢٦ الجودة الإحصائية: هناك مشاكل هامة تتعلق بجودة معلومات إقرارات الضرائب وبيانات المحاسبة المالية. وكما نوه سابقاً، تستند جداول إقرارات الضرائب المستخدمة لإعداد الحسابات القومية للدخل والمنتجات على عينة منقحة إحصائياً. وفي السنوات العديدة التي استخدمت فيها هذه الجداول، وجد مكتب التحليل الاقتصادي عدة محدوديات. أولاً، لا ينتج عن حجم العينة تقديرات متسقة بدرجة عالية من الجودة بالنسبة لكل صناعة، نظراً لتركز الشركات الكبيرة التي تكون مشمولة جميعها في العينة، في صناعات معينة. وثانياً، نظراً لأن الاهتمام الرئيس لوزارة الخزانة هو الدخل الخاضع للضرائب، لا تقيّد على إقرارات الضرائب تفاصيل أنواع الدخل والمصروفات على نحو منفصل في كثير من الأحيان، مما يجعل استخدام هذا التفصيل لتعديل الدخل إلى مفهوم المحاسبة القومية أقل موثوقية مما هو مرغوب فيه. وثالثاً، تستند تفاصيل الميزانية العمومية المقيدة في إقرارات الضرائب إلى مفاهيم المحاسبة المالية في كثير من الأحيان، وتنتج تضاربات بين اهتلاك المصروفات والاهتلاك المتراكم. وأخيراً،

الناتج المحلي، وأرباح الشركات مع تقييم المخزونات، وتعديلات استهلاك رأس المال.

٥ - ٣٠ حسن التوقيت: يبين التذييل ٤ توفر الجداول الكاملة والنهائية متأخرة حوالي سنتين. ويمكن تجميع بيانات المحاسبة المالية السنوية، المستنبطة بمثابة مجموع التقديرات ربع السنوية، خلال أربعة أشهر بعد نهاية السنة المالية.

## هاء - تحسين استخدام حسابات الأعمال التجارية

٥ - ٣١ يتعين أن يواصل معدّو الحسابات القومية النظر في استخدام حسابات الأعمال التجارية، رغم قصورها، كطريقة لتحسين جودة الحسابات القومية. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ينفذ مكتب التعداد حالياً جهدين في هذا المجال.

٥ - ٣٢ الجهد الأول هو تنفيذ استقصاء سنوي للمصرفيات الرأسمالية يوفر عينة ممثلة لجميع الأعمال التجارية، بصرف النظر عن حجمها، ويشمل المصرفيات التي تتحملها الشركات الجديدة في الفترة التي تحدث فيها المصرفيات. ويتوقع مكتب التحليل الاقتصادي عندما ينفذ هذا الاستقصاء بالكامل أن توفر نتائجها مجموعة ضبط للاستثمار الثابت المحلي للحساب الخاص؛ وسيستمر التفصيل حسب نوع الأصل يستند إلى تقديرات طريقة تدفق السلع إلى حد كبير. ويأمل مكتب التحليل الاقتصادي أيضاً أن يوسع هذا الاستقصاء ليشمل جمع البيانات عن مشتريات برامج الحاسوب وإنتاج برامج الحاسوب للحساب الخاص، التي تكون لازمة لتنفيذ نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

٥ - ٣٣ والجهد الثاني هو الجمع الدوري للخدمات المشتراة على أساس المشروع. سيوفر هذا الاستقصاء مجاميع ضبط للاستخدام في إعداد حسابات المدخلات - المخرجات التي توفر، في الولايات المتحدة، معايير قياسية لمكونات المصرفيات في إجمالي الناتج المحلي، ومعلومات بالنسبة لإجمالي المنتجات حسب سلسلة الصناعة. وهناك ثلاث قضايا رئيسية في هذا الاستقصاء لم تحل بعد تتعلق بتعاريف الخدمات، وقيد المعاملات الداخلية للشركة، وبالنسبة للشركات ذات المنشآت المتعددة، تخصيص المشتريات فيما بين منشآت الشركة. بالنسبة للقضية الأولى، تعاريف المنتجات لأغراض الحسابات القومية غير متسقة دائماً مع التعاريف المماثلة لحسابات الأعمال التجارية. على سبيل المثال، قد لا تتوفر بسهولة بيانات منفصلة عن مشتريات الخدمات القانونية لأن من المحتمل أن تخصص الشركات مثل هذه المشتريات إلى تكاليف العمالة أو إلى فئات المصرفيات مثل الإعلانات. والقضية الثانية هي كيفية جمع المعلومات عن خدمات حبيسة (تنتج سداً لحاجة المشروع لا لتزويد السوق)، لا سيما عندما لا تزود منشأة منفصلة هذه الخدمات. على سبيل المثال، يقدم الخبراء الاقتصاديون العاملون لدى معظم الشركات الكبيرة خدمات تحليلية مختلفة إلى جميع أجزاء الشركة

تغطي الجداول فترات محاسبية من ١ تموز/يوليه للسنة t إلى ٣٠ حزيران/يونيه للسنة t + 1. وفي فترات النمو الاقتصادي السريع أو الانكماش، قد لا تكون تقديرات السنة الميلادية بالاستناد إلى فترات محاسبية ذات موثوقية عالية.

٥ - ٢٧ و تعاني بيانات المحاسبة المالية، إلى المدى الذي تكون فيه متاحة، أيضاً من مشاكل هامة في الجودة. أولاً، تميل معايير المحاسبة المالية لأن تكون أكثر مرونة بشأن كيف تستخدمها الشركات. مثلاً، على خلاف معلومات إقرار الضرائب، لا توجد إرشادات لتحديد حياة الخدمة النافعة للأصول الثابتة المستخدمة في حساب الاهتلاك. وثانياً، لا يقيد الطرفان جميع المعاملات بالطريقة نفسها. على سبيل المثال، يمكن أن ينتج عن المعايير القياسية الخاصة بالإحارة المالية استخدام المستأجر سعر فائدة محتسب يختلف عن السعر الذي يستخدمه المؤجر. وثمة مشكلة أخرى هي أن البيانات ربع السنوية تعتبر مرحلية ولا تخضع إلى نفس المعايير المطبقة على التقارير السنوية. ونتيجة لذلك، تقيد أية تعديلات على التقارير ربع السنوية المتعلقة بأرباح السنة المحاسبية الثلاثة الأولى، أو أية أخطاء فيها، في بيان الربع الرابع لتجعل مجموع أرباح السنة الأربعة مساوية إلى البيان السنوي. وهذه الممارسة، بلا ريب، تقلل فائدة المعلومات المتاحة في التقارير ربع السنوية.

٥ - ٢٨ التعديلات المفاهيمية: تستدعي معلومات ضريبة الدخل وحسابات البيان المالي على حد سواء إجراء تعديلات لتحويلهما إلى المفاهيم التي تستند إليها الحسابات القومية. والتذييل ٤، الذي أعد كجزء من التنقيح السنوي العادي للحسابات القومية للدخل والمنتجات لسنة ١٩٩٧ في الولايات المتحدة، يبين التعديلات اللازمة لتحويل أرباح الشركات حسبما قيدت في إقرارات الضرائب إلى معيار الحسابات القومية للولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة للسنة ١٩٩٤، تشمل التعديلات الأكبر إضافة تقدير للدخل غير المبلغ عنه، وإضافة مبلغ مساو إلى المبلغ المسموح للشركات تنزيهه مقابل مصرفيات الديون المعدومة، وطرح مدفوعات الفائدة الخاصة بالشركات الاستثمارية الخاضعة للوائح التنظيمية (في الأساس صناديق الأسواق المالية والصناديق الاستثمارية) لأن هذه المدفوعات لا تقيد بمثابة مصرفيات في إقرارات الضرائب، وطرح مكاسب رأس المال (صافية من الخسائر). ومن أجل استخدام معلومات المحاسبة المالية، يتعين إجراء تعديلات مماثلة. وتتسم جداول إقرارات الضرائب بتعديلين فريدين هما إضافة دخل الفائدة المعفى من الضرائب وطرح مبلغ المصرفيات بأكمله بالنسبة للوجبات والترفيه.

٥ - ٢٩ ولا يبين التذييل ٤ التعديلات اللازمة لتحويل الاهتلاك ومسحوبات المخزونات حسبما قيدت في معلومات الضرائب أو حسابات البيان المالي على أساس استبدال التكاليف. وفي الحسابات القومية للدخل والمنتجات، تعرض هذه التعديلات للأرباح المستندة إلى إقرار الضرائب كجزء من مكون أرباح الشركات في إجمالي

استخدمت الولايات المتحدة مصفوفات التوظيف لتخصيص بنود أخرى من حسابات الأعمال التجارية، مثل أرباح الشركة (صافي فائض التشغيل) حسبما شرح أعلاه. غير أن التوظيف لا يمثل بالضرورة عامل التوزيع الصحيح، وبالتالي يلزم إجراء المزيد من البحوث لتحديد وجمع البيانات عن عامل التوزيع الأفضل.

المعنية. وتطلب بعض هذه الشركات بالفعل من هؤلاء الخبراء الاقتصاديين "بيع" خدماتهم داخل الشركة، ومن غير الواضح ما إذا كان يتعين أن تبين بيانات الحسابات القومية إنتاج واستهلاك هذه الخدمات. وأخيراً، يستدعي جمع البيانات على مستوى الشركة تحويل هذه البيانات إلى مستوى يستند إلى أساس المنشأة. وقد



## الحسابات القومية للدخل والمنتجات، الولايات المتحدة الأمريكية: موجز المنهجيات

١ - مقدمة

تتوفر عنها مصادر البيانات أو ما إذا تعرضت البيانات إلى تنقيح من قبل الهيئة التي أصدرتها. وتتوفر معلومات إضافية عن البيانات الأصلية الشهرية المستخدمة في التقدير المسبق من لوحة البيانات الاقتصادية التابعة لوزارة التجارة (الملاحظة ٢).

٥ - ٣٨ تشمل مصادر البيانات المدرجة مقياس اقتصادي متنوعة، مثل الأجر والرواتب، وأقساط التأمين، والمصروفات، وأسعار الفائدة، وديون الرهونات العقارية، وتحصيلات الضرائب، ومبيعات الوحدة، ومخزون الإسكان، والتوظيف. وبالنسبة لمعظم المكونات، مصادر البيانات هي "بيانات القيمة"؛ أي، التي تجسد بعدي الكمية والسعر على حد سواء اللازمين للتقديرات بأسعار الدولار الجارية. وفي هذه الحالات، تغطي المنهجية الواردة في الجدول ٥ - ١ تعديل بيانات القيمة لاستنباط تقديرات متسقة مع تعريف وتغطية الحسابات القومية للدخل والمنتجات.

٥ - ٣٩ وبالنسبة لتلك التقديرات غير المستنبطة من بيانات القيمة، يشير الجدول إلى توليفة من البيانات بأبعاد كمية وسعريّة منفصلة استخدمت لاستنباط تقدير القيمة المطلوبة، بالإضافة إلى التعديلات الرئيسية لاستنباط تقديرات متسقة مع تعريف وتغطية الحسابات القومية للدخل والمنتجات. وعلى جانب المنتجات، استخدمت طريقة "الكمية المادية مضروبة في السعر" بالنسبة لعدة مكونات. على سبيل المثال، أعد تقدير السيارات الجديدة بمثابة مبيعات الوحدة مضروبة في المصروفات لكل سيارة (متوسط سعر البيان زائداً الخيارات المتاحة، معدلاً بالنسبة لتكاليف النقل، وضريبة المبيعات، وحسومات التاجر، والتخفيضات). واستخدمت طريقة "التوظيف مضروباً في الإيراد مضروباً في الساعات" وأنواع من طريقة "مخزون الأصول/الخصوم مضروباً في سعر الفائدة المطبق" أيضاً بالنسبة لعدة مكونات.

٥ - ٤٠ واستخدمت بعض مصادر البيانات المبينة في الجدول ٥ - ١ للتقديرات السنوية كمؤشرات لاستنباط وتقدير المستويات الراسخة حسب مصادر البيانات الأكثر شمولاً، وجميع مصادر البيانات المبينة بالنسبة إلى التقديرات ربع السنوية المستخدمة لاستنباط المستوى الخاص بربع السنة السابق. بالإضافة إلى ذلك، قد يستند الاستنباط والاستكمال إلى اتجاهات، كما هي الحال عندما يدرج "اتجاه تقديري" في الجدول.

### ٣ - طرائق التقدير

٥ - ٤١ يشير الجدول ٥ - ١ إلى أربع طرائق - تدفق السلع، وضبط التوزيع بالتجزئة، والجرد المستمر، وتحليل السنة المالية - استخدمها مكتب التحليل الاقتصادي لتقدير مكونات معينة.

٥ - ٣٤ يحدد الجدول ٥ - ١ (الصفحات ١٠٥ - ١٢٠) المصادر الرئيسية للبيانات وتقدير الطرائق المستخدمة في إعداد مكونات جانب المنتجات وجانب الدخل لإجمالي الناتج المحلي بأسعار الدولار الجارية. (ويظهر هذا الجدول في استقصاء الأعمال التجارية الجارية، Survey of Current Business، أيلول/سبتمبر ١٩٩٧). ونظراً لعدم استناد الحسابات القومية للدخل والمنتجات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام الحسابات القومية ١٩٦٨ أو ١٩٩٣، قد لا تكون المصطلحات المستخدمة في هذا التنزيل متسقة مع ما يقابلها في نظام الحسابات القومية. على سبيل المثال، تعادل مكونات جانب المنتجات من إجمالي الناتج المحلي في الحسابات القومية للدخل والمنتجات مكونات مصروفات إجمالي الإنتاج المحلي في نظام الحسابات القومية، وتعادل مكونات جانب الدخل في الحسابات القومية للدخل والمنتجات مكونات إجمالي القيمة المضافة في نظام الحسابات القومية. ويقدم الفرع ٤ من هذا التنزيل معلومات إضافية عن مرادفات الحسابات القومية للدخل والمنتجات ونظام الحسابات القومية.

### ٢ - المعلومات المدرجة في الجدول ٥ - ١

٥ - ٣٥ تبدأ قائمة مكونات إجمالي الناتج المحلي بأسعار الدولار الجارية بالمكونات على جانب المنتجات (المصروفات) وتدرج إلى تلك التي على جانب الدخل. والمكونات الفرعية، بقيمتها حسب أسعار الدولار لسنة ١٩٩٦، مصنفة في مجموعات حسب المنهجية المستخدمة لإعدادها.

٥ - ٣٦ ويغطي عمود التقديرات السنوية في الجدول ٥ - ١ دورة التنقيح لهذه التقديرات ويلاحظ الفروق الرئيسية في المنهجية حسبما تتحرك التقديرات عبر التنقيحات السنوية الثلاثة إلى تنقيح قياسي (انظر الملاحظة ١) على سبيل المثال، بالنسبة إلى "معظم السلع" في مصروفات الاستهلاك الشخصي (البند الأول في جانب المنتجات)، يشير الجدول إلى منهجية واحدة بالنسبة لسنوات مرجعية وأخرى لجميع السنوات الأخرى.

٥ - ٣٧ يغطي العمود الخاص بالتقديرات ربع السنوية فقط التقدير المسبق لربع السنة الجاري - أي، التقدير المعد حوالي شهر عقب نهاية ربع السنة. جرى وصف ذلك التقدير الواحد، بدلاً عن جميع التقديرات الثلاثة ربع السنوية الجارية، لتركيز المزيد من الاهتمام على "النظرة الأولى" في ربع السنة. بالإضافة إلى ذلك، يدرج العمود فقط مصدر البيانات والطرائق؛ ولا يشير إلى عدد الشهور التي

٥ - ٤٢ وتستخدم "طريقة تدفق السلع" للحصول على قيمة مشتريات المستخدمين النهائية للسلع والخدمات (أي السلع) بالنسبة إلى حسابات المخرجات - المدخلات الخاصة بمكتب التحليل الاقتصادي. وتخدم هذه القيم بمثابة معايير لتقديرات الحسابات القومية للدخل والمنتجات الخاصة بمصروفات الاستهلاك الشخصي، والمعدات المعمرة الخاصة بالمنتجين، وتفصيل السلع بالنسبة لمصروفات استهلاك حكومة الولاية والحكومة المحلية، وإجمالي الاستثمار (الملاحظة ٣). وبالنسبة للفترة غير سنوات الأساس، تستخدم الطريقة فقط للمعدات المعمرة الخاصة بالمنتجين، وحتى في هذه الحالة تطبق بصيغة مختصرة. وتستخدم طريقة أكثر اختصاراً لتدفق السلع بالنسبة للتقديرات ربع السنوية للمعدات المعمرة الخاصة بالمنتجين.

٥ - ٤٣ وتستخدم "طريقة ضبط التوزيع بالتجزئة" لتقدير ما يزيد على ثلث قيمة مصروفات الاستهلاك الشخصي بالنسبة للفترة الأخرى غير سنوات الأساس. وتوفر الطريقة سلسلة المؤشرات (بالاستناد إلى مبيعات متاجر التجزئة في الفترة الجارية وتوزيع سلع هذه المبيعات من سنوات الأساس) المستخدمة لاستنباط وإحجام مجموع معظم "السلع" ومجموع "الضبط" الذي يجب أن يبلغه مجموع فئات مصروفات الاستهلاك الشخصي والمعدات المعمرة الخاصة بالمنتجين المقيمين المشمولة في هذه المجموعة. وتتألف فئات مصروفات الاستهلاك الشخصي التي تغطيها "مجموعة ضبط التوزيع بالتجزئة" من جميع السلع باستثناء السيارات والشاحنات، والأغذية المقدمة للمستخدمين، والأغذية والوقود المنتج والمستهلك في المزارع، والأزياء القياسية الموزعة للحنود، ووجبات الطعام في المدارس، وصافي التحويلات الأجنبية (الملاحظة ٤).

٥ - ٤٤ وتستخدم "طريقة الجرد المستمر" لاستنباط مخزون رأس المال الثابت، الذي يكون بدوره الأسس لتقديرات استهلاك رأس المال الثابت. وتستند طريقة الجرد المستمر إلى تدفقات الاستثمار ومعادلة الاهتلاك الهندسي؛ وتستخدم بدلاً عن القياس المباشر لمخزون رأس المال لأن القياس المباشر قلما يكون مجدياً إحصائياً على أساس شامل (الملاحظة ٥).

٥ - ٤٥ وتوفر طريقة "تحليل السنة المالية" الإطار للتقديرات السنوية وربع السنوية لمصروفات استهلاك الحكومة الفيدرالية وإجمالي الاستثمار. وتعد تقديرات المصروفات حسب البرنامج - أي، حسب النشاط بالنسبة لمجموعة بنود في موازنة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بند منفرد في موازنتها. وبالنسبة لمعظم البرامج، يبدأ تحليل السنة المالية بتعديل مصروفات الموازنة لتغطية وترصيد وإعداد إجماليات الفروق بين هذه المصروفات ومصروفات الحسابات القومية للدخل والمنتجات. ثم يصنف مجموع المصروفات (حسب تعديله) بالنسبة للبرنامج حسب أنواع مصروفات الحسابات القومية للدخل والمنتجات - على سبيل المثال، مدفوعات التحويلات والفائدة

المسددة - مع مصروفات الاستهلاك على غير الدفاع وإجمالي الاستثمار المحدد على نحو متيق. وعندما يكتمل تحليل السنة المالية، يستخدم المنظوم التفصيلي لمصروفات الحسابات القومية للدخل والمنتجات حسب البرنامج ونوع المصروفات بمثابة مجموعة مجاميع ضبط بالنسبة للتقديرات ربع السنوية (الملاحظة ٦).

٥ - ٤٦ حسابات ميزان المدفوعات تمثل مصدر بيانات المعاملات الأجنبية التي تنعكس في معظم مكونات الحسابات القومية للدخل والمنتجات - على سبيل المثال، صافي صادرات السلع والخدمات وأرباح شركات بقية العالم - هي حسابات ميزان المدفوعات، التي يعدها أيضاً مكتب التحليل الاقتصادي (الملاحظة ٧). وكما نوه في الجدول ٥ - ١، بالنسبة لبعض مكونات الحسابات القومية للدخل والمنتجات، يجري تعديل تقديرات حسابات ميزان المدفوعات لتتوافق مع مفاهيم وتعريف الحسابات القومية للدخل والمنتجات (الملاحظة ٨). ويبيّن الجدول ٤ - ٥ التقديرات السنوية لهذه التعديلات وتعريفها، التي تظهر عادة سنوياً في طبعة آب/أغسطس لنشرة استقصاء الأعمال التجارية الجارية.

٥ - ٤٧ المعلومات الأخرى: في إعداد التقديرات السنوية للعديد من مكونات جانب الدخل، يعدل مكتب التحليل الاقتصادي مصادر البيانات بالنسبة لفروق التغطية والمفاهيم المختلفة. وبالنسبة لكل مكون فرعي مدرج أدناه، يوفق جدول سنوي من جداول الحسابات القومية للدخل والمنتجات القيمة التي تنشرها الهيئة الأصلية مع قيمة الحسابات القومية للدخل والمنتجات التي ينشرها مكتب التحليل الاقتصادي ويحدد تعديلات المكتب. وفيما يلي قائمة المكونات الفرعية وجدول توفيقها المقابلة: بالنسبة للأجور والرواتب، الجدول ٨ - ٢٥؛ وبالنسبة لدخل الملكية الزراعية، الجدول ٨ - ٢٢؛ وبالنسبة لدخل الملكية غير الزراعية، الجدول ٨ - ٢١؛ وبالنسبة لأرباح الشركات، الجدول ٨ - ٢٣؛ وبالنسبة لصافي الفائدة، الجدول ٨ - ٢٤؛ وبالنسبة لاستهلاك رأس المال الثابت، الجدول ٨ - ٢٠. وتظهر أحدث البيانات عن أرباح الشركات حتى كتابة هذا التقرير في التذييل ٤ لهذا الفصل. وتظهر معظم جداول توفيق الحسابات القومية للدخل والمنتجات عادة سنوياً في طبعة أيلول/سبتمبر للنشرة: استقصاء الأعمال التجارية الجارية.

٤ - مصطلحات الحسابات القومية للدخل والمنتجات ومرادفات نظام الحسابات القومية

٥ - ٤٨ تعادل مكونات الحسابات القومية للدخل والمنتجات الخاصة بجانب المنتجات في إجمالي الناتج المحلي مكونات المصروفات في إجمالي الناتج المحلي لنظام الحسابات القومية. وتتألف مصروفات الاستهلاك الشخصي في نظام الحسابات القومية من إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي والإنفاق النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

المضافة في نظام الحسابات القومية. وتعويضات المستخدمين، والضرائب والإعانات غير المباشرة، واستهلاك رأس المال مماثلة في النظامين على حد سواء. ويمثل حاصل جمع المتبقي من مكونات جانب الدخل في الحسابات القومية للدخل والمنتجات فائض التشغيل في نظام الحسابات القومية. وبالنسبة للحسابات القومية للدخل والمنتجات تجمع إجماليات المكونات المفصلة لفائض التشغيل من أجل حساب إجمالي الناتج المحلي؛ ويقدر فائض التشغيل على نحو مباشر بدلاً عن استنباطه كمتبق.

ويختلف الاستثمار المحلي الخاص عن إجمالي تكوين رأس المال بشكل رئيس لأن تكوين رأس مال الحكومة في الحسابات القومية للدخل والمنتجات مشمول في مكون مصروفات استهلاك الحكومة وإجمالي الاستثمار. وصادرات وواردات السلع والخدمات مماثلة في الأساس في النظامين.

٥ - ٤٩ وتعادل مكونات جانب الدخل في إجمالي الناتج المحلي للحسابات القومية للدخل والمنتجات مكونات تكاليف إجمالي القيمة

## الملاحظات

- ١ - للمزيد من التفاصيل بشأن الجدول الزمني لنشر تقديرات الحسابات القومية للدخل والمنتجات، انظر: "نظرة إلى كيف يعرض مكتب التحليل الاقتصادي الحسابات القومية للدخل والمنتجات" في استقصاء الأعمال التجارية الجارية، أيار/مايو ١٩٩٦، الصفحات ٣٣ - ٣٧.
- ٢ - لوحة البيانات الاقتصادية، وهي خدمة للمشاركين تديرها الشعبة الإحصائية التابعة لوزارة التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية، توفر نشرات إخبارية ومعلومات اقتصادية أخرى من عدد من وكالات الحكومة الفيدرالية باستخدام الحاسوب عن طريق الاتصال المباشر. للمزيد من المعلومات، يمكن الاتصال بالشعبة الإحصائية STAT-USA على رقم الهاتف: 1-800-782-8872.
- ٣ - للمزيد من المعلومات الإضافية عن طريقة تدفق السلع، انظر: مصروفات الاستهلاك الشخصي، سلسلة دراسات المنهجية MP-6، مكتب التحليل الاقتصادي، وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن العاصمة، مكتب المطبعة الحكومية، ١٩٩٠)، الصفحات ٣١ - ٣٤؛ وإجمالي الناتج القومي: نظرة عامة على مصادر البيانات وطرائق التقدير، سلسلة دراسات المنهجية MP-4 مكتب التحليل الاقتصادي، وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن العاصمة، مكتب المطبعة الحكومية، ١٩٨٧)، الصفحتان ١٦ و ١٧. والمنهجيات الموصوفة في هذه الدراسات خاضعة لتحسينات الدورية، التي تدخل على نحو نمطي كجزء من تنقيحات سنوية وشاملة للحسابات القومية للدخل والمنتجات؛ وهذه التحسينات موصوفة في مقالات في استقصاء الأعمال التجارية الجارية تغطي كل تنقيح من هذه التنقيحات، وأحدثها "التقديرات المحسنة للحسابات القومية للدخل والمنتجات للسنوات ١٩٥٩ - ١٩٩٥: نتائج التنقيح الشامل" في طبعة كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٦ من نشرة الاستقصاء، الصفحات ٢٢ - ٢٧، و"التنقيح السنوي للحسابات القومية للدخل والمنتجات" في طبعة آب/أغسطس ١٩٩٧، الاستقصاء، الصفحات ٦ - ٣٥.
- ٤ - للمزيد من المعلومات، انظر: مصروفات الاستهلاك الشخصي، الصفحات ٤١ - ٥٤؛ وإجمالي الناتج القومي: نظرة عامة إلى مصادر البيانات وطرائق التقدير، الصفحة ١٧.
- ٥ - للمزيد من المعلومات عن طريقة الجرد المستمر، انظر: الثروة الملموسة الثابتة القابلة لإعادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٢٥ - ١٩٨٩، (واشنطن العاصمة، مكتب المطبعة الحكومية، ١٩٩٣)؛ وإجمالي الناتج القومي: نظرة عامة إلى مصادر البيانات وطرائق التقدير، الصفحتان ١٧ و ١٨. وللمزيد من المعلومات عن تقديرات مخزون رأس المال، انظر: "استعراض التنقيح الشامل للحسابات القومية للدخل والمنتجات: الاعتراف بالاستثمار الحكومي وإدراج منهجية جديدة لحساب الاستهلاك" في طبعة أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الاستقصاء،

- الصفحات ٩ - ٤١، والتقديرات المحسنة للثروة الملموسة الثابتة القابلة لإعادة الإنتاج، ١٩٢٥ - ١٩٩٥“ في طبعة أيار/مايو ١٩٩٧، الاستقصاء، الصفحات ٦٩ - ٩٢.
- ٦ - للمزيد من المعلومات وإيضاح منهجية تحليل السنة المالية انظر: معاملات الحكومة، سلسلة دراسات المنهجية MP-5، مكتب التحليل الاقتصادي، وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن العاصمة، مكتب المطبعة الحكومية، ١٩٨٨)، الصفحتان ١٩ و ٢٠. والمنهجيات الموصوفة في هذه الدراسة خاضعة للتحسينات الدورية، التي تدرج على نحو نمطي كجزء من تنقيحات سنوية وشاملة للحسابات القومية للدخل والمنتجات؛ وهذه التحسينات موصوفة في مقالات الاستقصاء التي تغطي كل تنقيح من هذه التنقيحات، وأحدثها ”التقديرات المحسنة للحسابات القومية للدخل والمنتجات للسنوات ١٩٥٩ - ١٩٩٥“.
- ٧ - منهجيات التقدير ومصادر البيانات المستخدمة لإعداد هذه التقديرات موصوفة في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية: المفاهيم، ومصادر البيانات، وطرائق التقدير، مكتب التحليل الاقتصادي، وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن العاصمة، مكتب المطبعة الحكومية، ١٩٩٠). والمنهجيات الموصوفة في هذه المطبوعة خاضعة للتحسينات الدورية، التي تدرج على نحو نمطي كجزء من التنقيح السنوي لحسابات ميزان المدفوعات؛ وهذه التحسينات موصوفة في مقالات الاستقصاء التي تغطي التنقيحات السنوية لحسابات ميزان المدفوعات، وأحدثها في ”المعاملات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، التقديرات المعدلة للسنوات ١٩٧٤ - ١٩٩٥“ في طبعة تموز/يوليه ١٩٩٧، الاستقصاء، الصفحات ٤٣ - ٥٥.
- ٨ - هذه التعديلات موصوفة في المعاملات الأجنبية، سلسلة دراسات المنهجية MP-3، مكتب التحليل الاقتصادي، وزارة التجارة، الولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن العاصمة، مكتب المطبعة الحكومية، ١٩٨٧)، الصفحات ١٥ - ٢٥. والمنهجيات الموصوفة في هذه الدراسة خاضعة للتحسينات الدورية، التي تدرج على نحو نمطي كجزء من تنقيحات سنوية وشاملة للحسابات القومية للدخل والمنتجات؛ وهذه التحسينات موصوفة في مقالات الاستقصاء التي تغطي كل تنقيح من هذه التنقيحات، وأحدثها ”التقديرات المحسنة للحسابات القومية للدخل والمنتجات للسنوات ١٩٥٩ - ١٩٩٥“.

الجدول ٥ - ١ : مصادر البيانات وطرائق التقدير الرئيسية المستخدمة في إعداد تقديرات إجمالي الناتج المحلي بأسعار الدولار الجارية

المكون (بلايين الدولارات)	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسية والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط
<b>جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦)</b>			
الإفناق الاستهلاكي الشخصي (٥ ٢٠٧,٦ بليون دولار)	السلع المعمرة وغير المعمرة: معظم السلع (باستثناء المكونات الفرعية المدرجة على حدة) (١ ٨٢١,٠ دولار)	سنوات الأساس - طريقة تدفق السلع، ابتداءً من شحنات المصنعين من التعداد الخمسي لمكتب التعداد شاملاً تعديلاً للمستوردات والصادرات من بيانات التجارة الخارجية لمكتب التعداد. سنوات أخرى - طريقة ضبط التوزيع بالتجزئة، باستعمال مبيعات تجارة التجزئة من الاستقصاء السنوي لمكتب التعداد أو، بالنسبة لأحداث السنوات، الاستقصاء الشهري لتجارة التجزئة. الكميات المادية المشتراة مضمرة في متوسط أسعار التجزئة: مبيعات الوحدة، ومعلومات لتخصيص المبيعات بين المستهلكين والمشتريين الآخرين، ومتوسط أسعار القائمة مع حق الاختيار، معادلة لتكاليف النقل، وضريبة المبيعات، وحسومات الوكلاء المتعاملين، والحسومات، جميعها من المصادر التجارية. سنوات الأساس - بالنسبة لصافي المعاملات، تكاليف مخزون سيارات المستهلكين من المصادر التجارية. وبالنسبة لهوامش الوكلاء المتعاملين، مبيعات التجزئة من الاستقصاء الخمسي لمكتب التعداد وأسعار الهامش من الاستقصاء السنوي لتجارة التجزئة من مكتب التعداد. سنوات أخرى باستثناء أحدثها - بالنسبة لصافي المعاملات، مثل سنوات الأساس. وبالنسبة لهوامش الوكلاء المتعاملين، مبيعات وحدة الوكلاء المتعاملين بالامتياز مضمرة في أسعار المبيعات، كلتاها من المصادر التجارية، مضمرة في معدل الهامش الخاص بالوكلاء المتعاملين المستقلين من الاستقصاء السنوي لمكتب التعداد؛ وهامش الوكلاء المتعاملين المستقلين من الاستقصاء السنوي لمكتب الإحصاء. أحدث سنة - بالنسبة لصافي المعاملات، مثل سنوات الأساس. وبالنسبة لهامش الوكلاء المتعاملين، الخاص بالوكلاء المتعاملين بالامتياز، المبيعات من الاستقصاء الشهري لتجارة التجزئة الذي يعده مكتب التعداد. سنوات الأساس - طريقة تدفق السلع الأساسية، ابتداءً من شحنات المصنعين من التعداد الخمسي لمكتب التعداد وشاملاً التعديل للصادرات والمستوردات من بيانات التجارة الخارجية من مكتب التعداد.	مثل السنوي بالنسبة لأحداث السنوات. مثل السنوي.
السيارات الجديدة (٨٦,١ دولار)	صافي مشتريات السيارات المستعملة (٥٥,٢ دولار)		
الشاحنات الجديدة (٦٣,٧ دولار)			

<sup>٦٧</sup> يشمل ١٠,٦ بليون دولار للأغذية المنتجة والمستهلكة في المزارع، وملبوسات معيارية تقدم للجنود، وشاحنات مستعملة.

التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
<b>جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)</b>			
<p>مثل السنوي بالنسبة لأحدث السنوات.</p> <p>مثل السنوي بالنسبة للمستخدمين التجاريين، مثل السنوي للعسكريين، اتجاهات تقديرية.</p> <p>مثل السنوي بالنسبة لمخزون الإسكان، اتجاهات تقديرية؛ وبالنسبة لمؤسستين الريع، من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الخاص بإحصاءات العمالة.</p>	<p>سنوات أخرى باستثناء أحدثها - الطريقة المختصرة لتدفق السلع الأساسية، ابتداءً من شحنات المصنعين من الاستقصاء السنوي لمكتب التعداد ويشمل تعديلاً للصادرات والمستوردات من بيانات التجارة الخارجية من مكتب التعداد.</p> <p>أحدث سنة - الكمية المادية المشتراة مضروبة في متوسط أسعار التجزئة: مبيعات الوحدة ومعلومات لتخصيص المبيعات فيما بين المستهلكين والمشتريين الآخرين من المصادر التجارية ومتوسط الأسعار المستند إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الخاص بالشاحنات الجديدة من مكتب إحصاءات العمالة.</p> <p>سنوات الأساس - الكمية المادية المشتراة مضروبة في متوسط أسعار التجزئة: الغالونات المستهلكة من وزارة النقل، ومشتريين آخرين من الهيئات الاتحادية والمصادر التجارية، ومتوسط أسعار التجزئة من التعداد الخمسي لمكتب التعداد.</p> <p>سنوات أخرى باستثناء أحدثها - مثل سنوات الأساس، باستثناء متوسط أسعار التجزئة من الهيئة المعنية بإدارة معلومات الطاقة.</p> <p>أحدث سنة - الكمية المادية المشتراة مضروبة في متوسط أسعار التجزئة: الغالونات المستهلكة ومتوسط الأسعار، كلاهما من الهيئة المعنية بإدارة معلومات الطاقة.</p> <p>سنوات الأساس - وبالنسبة للمستخدمين التجاريين، عدد المستخدمين في الصناعات الملائمة من جداول مكتب إحصاءات العمالة مضروبة في تقديرات مكتب التحليل الاقتصادي لمصروفات الأغذية للفرد؛ وبالنسبة للعسكريين، النفقات من موازنة الولايات المتحدة التي يعدها مكتب الإدارة والموازنة.</p> <p>السنوات الأخرى - مثل سنوات الأساس، باستثناء نصيب الفرد من مصروفات الأغذية بالاستناد إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للأغذية.</p> <p>مقدرة كجزء من حسابات ميزان المدفوعات؛ انظر القيد "صادرات ومستوردات الخدمات، صافي"، المدرج تحت صافي صادرات السلع والخدمات.</p> <p>سنوات الأساس - بالاستناد إلى بيانات عن مخزون الإسكان ومتوسط الربع السنوي من التعداد العشري لمكتب التعداد الخاص باستقصاء تمويل الإسكان والمساكن.</p>	<p>الغازولين والزيوت<sup>٦٨</sup> (١٢٢,٦ دولار)</p> <p>الأغذية المقدمة للمستخدمين (شاملة العسكريين) (٨,٧ دولار)</p> <p>مصروفات المقيمين من الولايات المتحدة بالخارج (٢,٦ دولار) ناقصاً التحويلات الشخصية العينية لغير المقيمين (١,٢ دولار) الخدمات: (٣,٣٨,٤ دولار)</p> <p>المساكن غير الزراعية - ريع الحيز بالنسبة للمساكن التي يسكنها مالكوها والريع بالنسبة للمساكن المؤجرة (٧٥٢,٠ دولار)</p>	<p>الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (تابع)</p>

<sup>٦٨</sup> تستند طريقة ضبط التوزيع بالتجزئة المشار إليها في "الإنفاق الاستهلاكي الشخصي بالنسبة لمعظم السلع" إلى بيانات مبيعات تجارة التجزئة شاملة مبيعات محطات خدمة الغازولين. وتستنبط تقديرات الإنفاق الاستهلاكي الشخصي للغازولين والزيوت على نحو منفصل وتخصم من مجاميع ضبط التجزئة (التي تشمل السلع المباعة من محطات خدمة الغازولين) من أجل استنباط التقديرات الخاصة بـ "الإنفاق الاستهلاكي الشخصي بالنسبة لمعظم السلع."

التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
---	---	----------------------------------	---------------------------

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (تابع)	الخدمات: (تابع)
<p>السنوات الأخرى - بالاستناد إلى بيانات عن مخزون الإسكان ومتوسط الربع السنوي من استقصاء الإسكان كل سنتين الخاص بمكتب التعداد أو عن عدد الأسر المعيشية من استقصاء السكان الجاري الشهري الخاص بمكتب التعداد والرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالنسبة للربع الخاص بمكتب إحصاءات العمالة.</p> <p>سنوات الأساس - بالاستناد إلى بيانات بشأن مخزون الإسكان ومتوسط الربع السنوي من التعداد العشري واستقصاء تمويل المساكن الخاص بمكتب الإحصاء.</p> <p>السنوات الأخرى - بالاستناد إلى بيانات عن صافي قيمة مخزون الإسكان الزراعي من سلسلة مخزون رأس المال الخاصة بمكتب التحليل الاقتصادي.</p> <p>سنوات الأساس - المقبوضات والمصرفيات من التعداد الخمسي لمكتب التعداد المعدل بالنسبة للمقبوضات من الأعمال التجارية والحكومة.</p> <p>السنوات الأخرى - المقبوضات عن أنواع رياضة المشاهدين من المصادر التجارية؛ وبالنسبة للمسارح القانونية وأنواع التعليم والبحوث الأخرى، جداول الأجور والرواتب للمستخدمين المعطين بتأمينات الدولة ضد البطالة من مكتب إحصاءات العمالة؛ وبالنسبة للآخرين في هذه المجموعة، استقصاء الخدمات السنوي الخاص بمكتب التعداد.</p> <p>سنوات الأساس - بالنسبة للخدمات المهنية غير الهادفة للربح، المصرفيات، وبالنسبة للآخرى في هذه المجموعة، المقبوضات، معدلة لاستهلاك الحكومة، جميعها من التعداد الخمسي الخاص بمكتب التعداد.</p> <p>السنوات الأخرى - المقبوضات والعائدات، معدلة لاستهلاك الحكومة، من الاستقصاء السنوي للخدمات الخاص بمكتب التعداد.</p> <p>سنوات الأساس - بالنسبة للمدارس التابعة لهيئات دينية، إعداد المستحقين من وزارة التعليم مضروبة في تقديرات مكتب التحليل الاقتصادي لمتوسط نصيب التلميذ من المصرفيات؛ وبالنسبة لرياض الأطفال والرعاية النهارية، من استقصاء مصرفيات المستهلكين الخاص بمكتب إحصاءات العمالة؛ وبالنسبة للآخرى في هذه المجموعة، المقبوضات والمصرفيات من التعداد الخمسي الخاص بمكتب التعداد.</p>	<p>قيمة ربوع المساكن الزراعية (٦,١ دولار)</p> <p>السيارات والإصلاحات الأخرى، أنواع النقل بين المدن الأخرى المشتركة، الخدمات القانونية وخدمات الدفن، محلات الحلاقين وصلالات التجميل، بيوت التمرريض، المغاسل، تكاليف وكالات التوظيف، خدمات المحاسبة وإعداد إقرارات الضرائب، الترفيه (باستثناء التلفزيون عن طريق الكابل، والقمار في الكازينو، صافي مقبوضات الرهان المشترك، واليانصيب)، الفنادق والموتيلات، وأنواع التعليم والبحوث الأخرى (٥٠٨,١)</p> <p>الأطباء، وأطباء الأسنان، والخدمات الطبية المهنية الأخرى (٣٥٧,٦ دولار)</p> <p>رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية والثانوية الخاصة، الرعاية النهارية، أنشطة الرفاهية، النقابات والجمعيات المهنية (١٤٨,٦ دولار)</p>

التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسية والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
--	---	-------------------------------------	------------------------------

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (تابع)	الخدمات: (تابع)
<p>السنوات الأخرى باستثناء أحدثها - بالنسبة لمدارس الرياض والرعاية النهارية، مثل سنوات الأساس؛ وبالنسبة للأخرى في هذه المجموعة، الجداول السنوية لرواتب وأجور المستخدمين المغطيين بتأمينات الدولة ضد البطالة من مكتب إحصاءات العمالة.</p> <p>أحدث سنة - بالنسبة لمدارس الرياض والرعاية النهارية، اتجاه تقديري؛ وبالنسبة للأخرى في هذه المجموعة، الجداول السنوية لرواتب وأجور المستخدمين المغطيين بتأمينات الدولة ضد البطالة من مكتب إحصاءات العمالة.</p> <p>انظر القيد "محتسب - البنوك، ووكالات الائتمان، وشركات الاستثمار" تحت صافي الفائدة أدناه.</p> <p>السنوات باستثناء أحدثها - بالنسبة للتعليم العالي الخاص، المصروفات، وبالنسبة للأخرى في هذه المجموعة، المقبوضات، جميعها من التقارير السنوية للهيئات الإدارية الحكومية.</p> <p>أحدث سنة - بالنسبة لتكاليف السمسرة، وتكاليف الخدمات المصرفية، والنقل داخل بين المدن، المقبوضات من التقارير السنوية للهيئات الإدارية الحكومية؛ وبالنسبة للتعليم العالي الخاص، إعداد الملتحقين من وزارة التعليم مضروبة في الرقم القياسي لأسعار التعليم العالي من المصادر التجارية.</p> <p>سنوات الأساس - بالنسبة لخدمات التنظيف، المقبوضات من التعداد الخمسي الخاص بمكتب التعداد؛ وبالنسبة للخدمات المنزلية الأخرى، عدد العمال مضروباً في الساعات الأسبوعية مضروبة في العائدات من مكتب إحصاءات العمالة.</p> <p>السنوات الأخرى - عدد العمال مضروباً في الساعات الأسبوعية مضروبة في العائدات من مكتب إحصاءات العمالة.</p> <p>السنوات باستثناء أحدثها - بالنسبة لليانصيب، صافي المقبوضات من التعداد الخمسي الخاص بمكتب التعداد والاستقصاءات السنوية لحكومات الولايات والحكومات المحلية، معدلة على أساس السنة التقويمية من أساس السنة المالية؛ وبالنسبة للأخرى في هذه المجموعة، المقبوضات من المصادر نفسها.</p> <p>أحدث سنة.</p>	<p>الخدمات المالية المقدمة دون مدفوعات من قبل البنوك، ووكالات الائتمان، وشركات الاستثمار<sup>٦٩</sup> (١٦٩,٩ دولار)</p> <p>تكاليف السمسرة والاستشارات الاستثمارية، تكاليف خدمات البنوك، والنقل بين المدن باستثناء الأخرى، والتعليم العالي الخاص (١٤٨,٧ دولار)</p> <p>الخدمات المنزلية (١٢,٥ دولار)</p> <p>التعليم العالي ومستشفيات القطاع العام، والمياه وخدمات الصرف الصحي الأخرى، واليانصيب (١٥٧,٧ دولار)</p>

<sup>٦٩</sup> يشار إليها أيضاً "الخدمات المقدمة دون مدفوعات من قبل مؤسسات الوساطة المالية، باستثناء شركات التأمين على الحياة وخطط معاشات التقاعد الخاصة غير المغطاة بالتأمين".



التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
---	---	-------------------------------------	------------------------------

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (تابع)	الخدمات: (تابع)
<p>التأمين، والمستشفيات الخاصة، والأنشطة الدينية، والتلفزيون عن طريق الكابل، والمرافق، والنقل المحلي ٧٢٠,١ دولار)</p> <p>بالنسبة للتأمين على الحياة، والتكاليف من المصادر التجارية؛ وبالنسبة للتأمين الطبي وخدمات المستشفيات، والأقساط والمزايا من إدارة تمويل الرعاية الصحية؛ وبالنسبة لأنواع التأمين الأخرى، الأقساط والمزايا من المصادر التجارية؛ وبالنسبة للمستشفيات الخاصة، المقبوضات والتكاليف من التعداد الخمسي الخاص بمكتب التعداد (سنة الأساس)، والتكاليف من المصادر التجارية (السنوات الأخرى)؛ وبالنسبة للأنشطة الدينية، التكاليف بالاستناد إلى المساهمات والعضوية من المصادر التجارية؛ وبالنسبة للتلفزيون عن طريق الكابل والمرافق، المقبوضات من الهيئات الحكومية والمصادر التجارية؛ وبالنسبة للنقل المحلي، المقبوضات من المصادر التجارية.</p> <p>أحدث سنة - بالنسبة للتأمين على الحياة، جداول أجور ورواتب المستخدمين المغطيين بتأمينات الدولة ضد البطالة من مكتب إحصاءات العمالة؛ وبالنسبة لأنواع التأمين الأخرى على غير الحياة، اتجاه تقديري؛ وبالنسبة للأنشطة الدينية، التكاليف بالاستناد إلى السكان من مكتب التعداد ونصيب الفرد من الدخل المتاح للتصرف به من مكتب التحليل الاقتصادي؛ وبالنسبة للنقل المحلي، عدد رحلات المسافرين من المصادر التجارية مضروبة في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للنقل الجماعي بين المدن من مكتب إحصاءات العمالة؛ وبالنسبة للأخرى في هذه المجموعة، مثل السنوات الأخرى.</p> <p>تقديرات كجزء من حسابات ميزان المدفوعات؛ انظر القيد بالنسبة إلى "صادرات ومستوردات الخدمات، صافي"، تحت صافي صادرات ومستوردات السلع والخدمات.</p> <p>مصادر بيانات مختلفة.</p>	<p>السفر بالخارج من قبل المقيمين في الولايات المتحدة (٥٤,٩ دولار) ناقصاً المصروفات في الولايات المتحدة من قبل غير المقيمين (٨٢,٧ دولار)</p> <p>الخدمات الأخرى: صافي مقبوضات القمار في الكازينوهات والرهان المشترك؛ أنواع أخرى من الإسكان باستثناء الفنادق والموتيلات؛ رسوم عبور الجسور، الخ؛ أنواع أخرى من عمليات الأسر المعيشية باستثناء الإصلاحات والتأمين؛ رسوم بطاقات السفر والترفيه؛ خدمات الطباعة والاستنساخ؛ وطلبات النقود والإعلانات المصنفة (٨٥,٠ دولار)</p>
<p>بالنسبة للتأمين على الحياة، والمستشفيات، والأنشطة الدينية، الأجور والرواتب المستمدة من استقصاء التوظيف الشهري الخاص بمكتب إحصاءات العمالة مضروبة في العائدات مضروبة في الساعات؛ وبالنسبة للكهرباء والغاز الطبيعي، الكميات المتوقعة من الإدارة الوطنية لشؤون المحيطات والأحوال الجوية مضروبة في الأسعار بالاستناد إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وبالنسبة للمرافق من مكتب إحصاءات العمالة؛ وبالنسبة للأخرى في هذه المجموعة، اتجاه تقديري.</p> <p>مثل السنوي.</p> <p>بالنسبة للقمار في الكازينوهات، المقبوضات من هيئات الولاية؛ وبالنسبة للأخرى في هذه المجموعة، اتجاه تقديري.</p>	

التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
---	---	-------------------------------------	------------------------------

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

الاستثمار الثابت (١٠٩٠,٧ دولار)	الهياكل غير السكنية: ٧٠ (٢١٥,٢ دولار)	المباني الصناعية (٣٢,١ دولار)	المباني والهياكل الأخرى غير الزراعية (١٢٩,٧ دولار)	المباني الزراعية (٣,٧ دولارات)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)
مثل السنوي. اتجاه تقديري. بالنسبة للبتروك والغاز الطبيعي، مثل السنوي بالنسبة للسنوات الأخرى؛ وبالنسبة للتعدين، اتجاه تقديري.	قيم المرافق المنفذة من الاستقصاء الشهري للإعمار الخاص بمكتب التعداد. المصرفيات من الهيئات التنظيمية الفيدرالية والمصادر التجارية. سنوات الأساس - المصرفيات من التعداد الخمسي الخاص بمكتب التعداد. السنوات الأخرى - بالنسبة للبتروك والغاز الطبيعي، الكمية المادية مضروبة في متوسط الأسعار: الأقدام المحفورة والتكاليف للقدم الواحدة من المصادر التجارية؛ وبالنسبة لأنواع التعدين الأخرى، المصرفيات من استقصاءات المصرفيات الرأسمالية الخاصة بمكتب التعداد.	سنوات الأساس، باستثناء ١٩٩٢ - قيم المباني المنفذة من الاستقصاء الشهري للإعمار الخاص بمكتب التعداد والتحسينات من استقصاء استهلاك الطاقة في المباني الصناعية الخاص بوزارة الطاقة. وبالنسبة لسنة ١٩٩٢، جداول من استقصاء المصرفيات الرأسمالية السنوية الخاص بمكتب التعداد، المعدلة لتقصير التغطية. السنوات الأخرى - المباني المنفذة من الاستقصاء الشهري لإعمار الخاص بمكتب التعداد.	سنوات الأساس - قيم المباني المنفذة من الاستقصاء الشهري لإعمار الخاص بمكتب التعداد والتحسينات من استقصاء استهلاك الطاقة في المباني التجارية الخاص بوزارة الطاقة. السنوات الأخرى - قيم المباني المنفذة من الاستقصاء الشهري لإعمار الخاص بمكتب التعداد.	المصرفيات بالنسبة للإعمار الجديد من استقصاءات وزارة الزراعة. سنوات الأساس - طريقة تدفق السلع الأساسية، ابتداءً بشحنات المصنعين من التعداد الخمسي الخاص بمكتب التعداد وشاملاً تعديلاً للصادرات والمستوردات من بيانات التجارة الخارجية الخاصة بمكتب التعداد.	سنوات الأساس - قيمة المباني المنفذة من الاستقصاء الشهري لإعمار الخاص بمكتب التعداد.
مثل السنوي بالنسبة للسنوات الأخرى.	المباني الصناعية (٣٢,١ دولار)	المباني الزراعية (٣,٧ دولارات)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)
مثل السنوي بالنسبة للسنوات الأخرى.	المباني الزراعية (١٢٩,٧ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)
مثل السنوي بالنسبة للسنوات الأخرى.	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (٥٦٦,٢ دولار)

٧٠ يشمل ٥,٠ بليون دولار عمولات السماسرة مقابل مبيعات الهياكل وصافي مشتريات الهياكل المستعملة.

المكون (بلايين الدولارات)	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط
------------------------------	-------------------------------------	---	---

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

الاستثمار الثابت (تابع)	معدات المنتجين المعمرة غير السكنية: (تابع)	بالنسبة للسنوات الأخرى - الطريقة المختصرة لتدفق السلع الأساسية، ابتداءً بشحنات المصنعين من الاستقصاء السنوي لمكتب التعداد أو، بالنسبة لأحداث السنوات (باستثناء الطائرات والشاحنات)، الاستقصاء الشهري للصناعات التحويلية وشاملاً تعديلاً للصادرات والمستوردات من بيانات التجارة الخارجية الخاصة بمكتب التعداد. وبالنسبة للطائرات، صادرات ومستوردات المصنعين من التقارير الصناعية الجارية لمكتب التعداد، معذلة للصادرات والمستوردات. وبالنسبة للشاحنات، المستوردات المحلية ومستوردات أمريكا الشمالية، الكميات المادية المشتراة مضروبة في متوسط أسعار التوزيع بالتجزئة: مبيعات الوحدة ومعلومات لتخصيص المبيعات فيما بين الأعمال التجارية والمشتريين الآخرين من المصادر التجارية ومتوسط الأسعار بالاستناد إلى الأرقام القياسية لأسعار المنتجين؛ وبالنسبة للشاحنات بمقطورة، الشحنات من التقارير الصناعية الجارية الخاصة بمكتب التعداد.	بالنسبة للسنوات الأخرى لكن مع تفاصيل أقل.
السيارات الجديدة والمستعملة (٤٥,٣ دولار)	بالنسبة للسيارات الجديدة، انظر القيد "السيارات الجديدة" تحت الإنفاق الاستهلاكي الشخصي؛ وبالنسبة للسيارات المستعملة، التغير في مخزون الأعمال التجارية الخاص بالسيارات عمر سنة واحدة على الأقل من المصادر التجارية.	بالنسبة للسيارات الجديدة، مثل السنوي؛ وبالنسبة للسيارات المستعملة، اتجاه تقديري.	
الاستثمار السكني (٣,٩,٢) دولارات <sup>٧١</sup>	قيم المواقع المنفذة بالاستناد إلى بدايات الإسكان المدرج ومتوسط تكاليف الإعمار من الاستقصاء الشهري للإعمار الخاص بمكتب التعداد.	مثل السنوي.	
مواقع دائمة جديدة لوحدات مسكن الأسر المنفردة (١,٥٩,١ دولار)	قيم المواقع المنفذة بالاستناد إلى بدايات الإسكان المدرج ومتوسط تكاليف الإعمار من الاستقصاء الشهري للإعمار الخاص بمكتب التعداد.	مثل السنوي.	
مواقع دائمة جديدة لوحدات مسكن أسر متعددة (٣,٢٠, دولار)	سنوات الأساس - انظر القيد "المعدات باستثناء السيارات" تحت معدات المنتجين المعمرة غير السكنية أعلاه.	مثل السنوي بالنسبة للسنوات الأخرى.	
المساكن المنقولة (٦,١٢, دولار)	السنوات الأخرى - الكمية المادية المشحونة مضروبة في الأسعار: الشحنات من المصادر التجارية ومتوسط أسعار التوزيع بالتجزئة من الاستقصاء الشهري الخاص بمكتب التعداد.		
التحسينات (٤,٧٤, دولار)	المصروفات من قبل الساكنين المالكين من استقصاء مصروفات المستهلكين ربع السنوي الخاص بمكتب إحصاءات العمالة ومالكي الأراضي من استقصاء مالكي الأراضي ربع السنوي الخاص بمكتب التعداد.	اتجاه تقديري.	

<sup>٧١</sup> يشمل ١,٠ بليون دولار للهيكل الأخرى (المهاجع، وبيوت الأخوة، وأندية النساء، وبيوت الترميز، الخ.) وصافي مشتريات الهياكل المستعملة.

المكون (بلايين الدولارات)	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط
------------------------------	-------------------------------------	---	---

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

المتغيرات في مخزون الأعمال التجارية (٢٥,٩ دولار) (تابع)	عمولات السماسرة (٣,٣) دولار	الكمية المادية مضروبة في الأسعار مضروبة في معدّل العمولة: عدد مساكن الأسر المنفردة المبيعة، متوسط أسعار البيع، ومعدّلات العمولة من الاستقصاء الشهري للإعمار الخاص بمكتب التعداد، واستقصاء الإسكان كل سنتين الخاص بمكتب التعداد، والمصادر التجارية.	مثل السنوي.
معدات المنتجين المعمرة (٧,٥) دولار	الصناعات التحويلية والتجارة (١٨,٠ دولار)	انظر القيد "معظم السلع" تحت الإنفاق الاستهلاكي الشخصي.	مثل السنوي.
الصناعات الأخرى غير الزراعية (٥,٠ دولار)	المزارع (٢,٩ دولار)	سنوات الأساس - المخزونات من التعدادات الخمسية الخاصة بمكتب التعداد والمعاد تقييمها إلى تكاليف الإحلال الجارية، باستعمال معلومات عن نسب المخزونات المقيدة باستعمال طرائق محاسبية مختلفة، على تركيبة السلع الأساسية الخاصة بالسلع المقتناة في المخزونات، وعلى فترة الدوران، جميعها من التعدادات والاستقصاءات الخمسية الخاصة بمكتب التعداد، ومزوجة بالأسعار. (والفرق بين التغير في المخزونات الخاص بمكتب التعداد والتغير في مخزونات الأعمال التجارية الخاص بمكتب التحليل الاقتصادي هو تعديل تقييم المخزونات.) السنوات الأخرى باستثناء أحدثها - المخزونات من الاستقصاءات السنوية الخاصة بمكتب التعداد، والمعاد تقييمها حسبما وصف أعلاه. أحدث سنة - بالنسبة لوكلاء السيارات بالتجزئة، الكميات مضروبة في متوسط الأسعار من المصادر التجارية؛ والنسبة لكافة الأخرى، المخزونات من الاستقصاءات الشهرية الخاصة بمكتب التعداد، والمعاد تقييمها حسبما وصف أعلاه.	مثل السنوي بالنسبة لأحدث سنة؛ وبالنسبة لجميع الأخرى، اتجاه تقديري.
صافي صادرات السلع والخدمات (- ٩٤,٨ دولار)	صادرات وواردات السلع (- ١٩١,٥ دولار)	المخزونات المعاد تقييمها بتكاليف الإحلال الجارية (باستثناء عند الملاحظة ككمية مادية مضروبة في الأسعار) حسبما وصفت بالنسبة للصناعات التحويلية والتجارة: وبالنسبة للسنوات باستثناء أحدثها، جداول هيئة مراقبة إيرادات الضرائب الداخلية الخاصة بإقرارات ضرائب الأعمال التجارية؛ وبالنسبة لأحدث سنة، الاستقصاء ربع السنوي لشركات التعدين الخاص بمكتب التعداد، والكميات الشهرية من القيمة المعنية بمعلومات الطاقة مزوجة بالأرقام القياسية لأسعار المنتجين بالنسبة لمراقف الكهرباء الخاصة بمكتب إحصاءات العمالة، وبالنسبة لكافة الأخرى، اتجاه تقديري.	توقعات تقديرية من مكتب التحليل الاقتصادي ووزارة الزراعة.
		المتغيرات في الكميات المادية مضروبة في الأسعار الجارية من استقصاءات وزارة الزراعة. مقدرة كجزء من حسابات ميزان المدفوعات: يجمع مكتب التعداد مكونات الصادرات والواردات شهرياً مع تعديلات من مكتب التحليل الاقتصادي بالنسبة لتغطية والتقييم لتحويل البيانات إلى أساس ميزان المدفوعات. معدلة لتغطية ميزان مدفوعات أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو مع بيانات من كمنولث بورتوريكو، وجزر فيرجن الأمريكية، والمكتب الإحصائي، وتغطية الذهب المعدلة ببيانات من هيئة خدمات المسح الجيولوجي للولايات المتحدة الأمريكية والمصادر التجارية.	بالنسبة للتعديلات الإقليمية وتغطية الذهب، اتجاه تقديري؛ وبالنسبة لجميع الأخرى، مثل السنوي.

المكون (بلايين الدولارات)	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط
------------------------------	-------------------------------------	---	---

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

صافي صادرات السلع والخدمات (- ٩٤,٨ دولار) (تابع)	صادرات ومستوردات الخدمات، صافي (٩٦,٦ دولار)	مقدرة كجزء من حسابات ميزان المدفوعات: بالنسبة لمعاملات الحكومة، تقارير من الهيئات الحكومية عن مشترياتها ومبيعاتها في الخارج؛ وبالنسبة لمعظم الأخرى في هذه المجموعة (شاملة السفر، وتذاكر المسافرين، والنقل الأخرى، والريوع ورسوم التراخيص)، استقصاءات مكتب التحليل الاقتصادي السنوية أو ربع السنوية (مكملة ببيانات من مصادر أخرى). معدلة لتغطية ميزان المدفوعات الخاص بأراضي الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو، انظر القيد أعلاه: معدّل ليشمل الخدمات المالية المقدمة من غير مدفوعات، انظر قيد "البنوك، ووكالات الائتمان، وشركات الاستثمار - محتسبة" تحت صافي الفائدة أدناه، ومعدلة لمعالجة الحسابات القومية للدخل والمنتجات الخاصة بالإعانات العسكرية ودخل العمالة.	بالنسبة للتعديلات الإقليمية، اتجاه تقديري؛ وبالنسبة لجميع الأخرى، مثل السنوي.
الإفناق الاستهلاكي للحكومة وإجمالي الاستثمار (١ ٤٠٦,٧ دولار)	استهلاك الدفاع القومي الفيدرالي لرأس المال الثابت للحكومة العامة (٥٧,٣ دولار)	حسابات الجرد المستمر بالتكاليف الجارية، استناداً إلى إجمالي الاستثمار وأسعار الاستثمار.	مثل السنوي.
	الدفاع القومي الفيدرالي، باستثناء استهلاك رأس المال الثابت للحكومة العامة (٢٩٥,٤ دولار)	داخل مجموع ضبط محدد حسب التحليل المالي السنوي: بالنسبة للتعويضات، والأجور العسكرية من ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية إعداد مكتب الإدارة والموازنة، وأجور ومزايا المدنيين من مكتب إدارة شؤون الموظفين، ومساهمات أرباب العمل أساساً للتأمين الاجتماعي من المصروفات من بيان وزارة الخزانة الشهري؛ وبالنسبة لغير التعويضات، بحسب النوع، استناداً في الأساس على بيانات من تقارير وزارة الدفاع.	بالنسبة لمكونات تعويضات المستخدمين من وزارة الدفاع (عسكري) ومكتب إحصاءات العمالة (مدني)؛ وبالنسبة لغير التعويضات؛ مثل السنوي.
	الاستهلاك الفيدرالي على غير الدفاع لرأس المال الثابت للحكومة العامة (١١,٢ دولار)	حسابات الجرد المستمر بالتكاليف الجارية، استناداً إلى إجمالي الاستثمار وأسعار الاستثمار.	مثل السنوي.
	الإفناق الفيدرالي على غير الدفاع، باستثناء استهلاك رأس المال الثابت للحكومة العامة (١٥٦,١ دولار)	داخل مجموع ضبط محدد حسب التحليل المالي السنوي: بالنسبة لتغير مخزون مؤسسة الائتمان السليبي، القيم الدفترية للاحتياز والكميات المادية للتصرفات من تقارير الوكالات مضروبة في متوسط أسعار السوق من وزارة الزراعة؛ وبالنسبة للخدمات المالية المقدمة من غير مدفوعات، انظر قيد "محتسبة - البنوك، ووكالات الائتمان، وشركات الاستثمار" تحت صافي الفائدة أدناه؛ وبالنسبة للتعويضات، والأجور والمزايا المدنية من مكتب إدارة شؤون الموظفين ومساهمات أرباب العمل للتأمين الاجتماعي في الأساس من مصروفات من بيان وزارة الخزانة الشهري؛ وبالنسبة لمبيعات البترول (احتياطي البحرية البترولي)، بيانات التوزيع والأسعار من وزارة الطاقة؛ وبالنسبة للبحوث والتطوير، التزامات من المؤسسة القومية للعلوم وإدارة الفضاء؛ وبالنسبة للإعمار، القيمة الموضوعية من الاستقصاء الشهري للإعمار الخاص بمكتب التعداد؛ وبالنسبة لجميع الأخرى، مصروفات من بيان وزارة الخزانة الشهري.	بالنسبة لمكونات التعويضات، الاستخدام من مكتب إحصاءات العمالة؛ غير التعويضات، مثل السنوي.

التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسية والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
--	---	-------------------------------------	------------------------------

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

بالنسبة للأجور والرواتب، مستنبطة من الاستخدام الشهري لمكتب إحصاءات العمالة مضروبة في العائدات من الرقم القياسي لتكاليف الاستخدام الخاص بمكتب إحصاءات العمالة، إذا توفر؛ وخلافاً لذلك، اتجاه تقديري. وبالنسبة للتعويضات الأخرى، اتجاه تقديري.	بالنسبة للأجور والرواتب، جداول أجور ورواتب المستخدمين المعطين بالتأمين ضد البطالة من مكتب إحصاءات العمالة؛ وبالنسبة لمساهمات أرباب العمل للتأمينات الاجتماعية، جداول من إدارة التأمينات الاجتماعية، ووكالات أخرى تدير برامج تأمينات اجتماعية، واستقصاءات مكتب التعداد لصناديق معاشات التقاعد الخاصة بحكومة الولاية والحكومة المحلية، معدلة إلى أساس السنة التقويمية من أساس السنة المالية؛ وبالنسبة لدخل العمالة الآخر، وخدمات التجارة، وإدارة تمويل الرعاية الصحية، واستقصاءات مكتب التعداد لحكومات الولايات والحكومات المحلية، معدلة إلى أساس السنة التقويمية من أساس السنة المالية.	تعويضات العاملين في حكومة الولاية والحكومة المحلية، باستثناء الإعمار للحساب القسري (٥٤٧,٢ دولار)	الإنفاق الاستهلاكي للحكومة وإجمالي الاستثمار (١ ٤٠٦,٧ دولار) (تابع)
مثل السنوي.	قيمة الإعمار المنفذ من الاستقصاء الشهري للإعمار الخاص بمكتب التعداد.	هياكل الولاية والحكومة المحلية (١٢٨,٥ دولار)	
انظر القيود المدرجة تحت الإنفاق الاستهلاكي الشخصي للخدمات.	انظر القيود المدرجة تحت الإنفاق الاستهلاكي الشخصي على الخدمات أعلاه.	تكاليف السمسرة للولاية والحكومة المحلية والخدمات المالية المقدمة من غير مدفوعات (١٣,٠ دولار)	
مثل السنوي	حسابات الجرد المستمر بالتكاليف الجارية، استناداً إلى إجمالي الاستثمار وأسعار الاستثمار.	استهلاك حكومة الولاية والحكومة المحلية لرأس المال الثابت للحكومة العامة (٥٦,٦ دولار)	
مثل السنوي بالنسبة لأحدث سنة.	السنوات باستثناء أحدثها - مجموع المصروفات من الاستقصاءات الخمسية لمكتب التعداد والاستقصاءات السنوية لحكومات الولايات والحكومات المحلية، تستبدل الانتقائية بمصادر بيانات أكثر ملاءمة للحسابات القومية للدخل والمنتجات ومعدلة كما يلي: بالنسبة للتغطية، لإيجاد فروق الترخيد أو الإجماليات؛ إلى أساس السنة التقويمية من أساس السنة المالية؛ وبالنسبة للأخرى فروق التوقيت؛ ولاستبعاد الفائدة، والإعانات، صافي مصروفات المشاريع الحكومية، ومدفوعات التحويل، ولاستبعاد التعويضات والهياكل.	استثمار الولاية والحكومة المحلية في المعدات ومصروفات الاستهلاك، باستثناء التعويضات، واستهلاك رأس المال الثابت، وتكاليف السمسرة، والخدمات المالية المقدمة من غير مدفوعات (١٤١,٤ دولار)	
اتجاه تقديري.	أحدث سنة.		

التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
---	---	-------------------------------------	------------------------------

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

بالنسبة لمعظم الصناعات، الأجور والرواتب المستنبطة من مكتب إحصاءات العمالة مضروبة في العائدات مضروبة في الساعات؛ وبالنسبة للأخرى، اتجاه تقديري.	بالنسبة لمعظم الصناعات، الجداول السنوية لأجور ورواتب المستخدمين المغطاة بالتأمينات ضد البطالة من مكتب إحصاءات العمالة؛ وبالنسبة للمتبقي، الأجور من مصادر متنوعة (مثل وزارة الزراعة بالنسبة للأجور الزراعية وهيئة المتقاعدين من السكك الحديدية بالنسبة لعمال النقل بالسكك الحديدية)، معدلة لقيود الدخل أقل من الواقع في إقرارات ضرائب الدخل وبالنسبة للعديد من فروع التغطية.	استحقاقات الأجور والرواتب: الصناعات الخاصة (٢ ٩٩١,٠ دولار)	تعويضات المستخدمين <sup>٧٢</sup> (٤ ٤٢٦,٩ دولار)
بالنسبة للمدنيين، الاستخدام من مكتب إحصاءات العمالة واتجاه تقديري؛ والعسكريين، الاستخدام من وزارة الدفاع واتجاه تقديري.	بالنسبة للمدنيين، الأجور من مكتب إدارة شؤون الموظفين؛ وبالنسبة للعسكريين، الأجور من ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية التي يعدها مكتب الإدارة والموازنة.	استحقاقات الأجور والرواتب: الحكومة الفيدرالية (١٧٧,٢ دولار)	
مستنبطة من الاستخدام الشهري لمكتب إحصاءات العمالة مضروبة في الرقم القياسي للعائدات من مكتب إحصاءات العمالة، إذا توفر، وخلافاً لذلك اتجاه تقديري.	في الأساس جداول أجور ورواتب المستخدمين المغطاة بتأمينات الولاية ضد البطالة من مكتب إحصاءات العمالة.	استحقاقات الأجور والرواتب: حكومات الولايات والحكومات المحلية (٤٦٥,٤ دولار)	
بالنسبة للبرامج الفيدرالية، أجور ورواتب المستخدمين التي استنبطها مكتب التحليل الاقتصادي حسب البرامج؛ وبالنسبة لبرامج حكومات الولايات والحكومات المحلية، اتجاه تقديري.	السنوات باستثناء الأخيرة - جداول من إدارة التأمينات الاجتماعية وهيئات أخرى تدير برامج تأمينات اجتماعية، واستقصاءات مكتب التعداد لصناديق معاشات التقاعد التابعة لحكومات الولايات والحكومات المحلية، معدلة إلى أساس السنة التقييمية من أساس السنة المالية.	مساهمات أرباب العمل للتأمينات الاجتماعية (٣٨٥,٧ دولار)	
اتجاه تقديري	أحدث سنة - استقصاءات مكتب التعداد لصناديق معاشات التقاعد التابعة للولايات، معدلة إلى أساس السنة التقييمية من أساس السنة المالية.	دخول العمالة الآخر: التأمين الصحي الجماعي (٢٦٢,٧ دولار)	
اتجاه تقديري	السنوات باستثناء أحدث ثلاث سنوات - مجموع المساهمات من إدارة تمويل الرعاية الصحية ناقصاً مساهمات المستخدمين من استقصاء مكتب إحصاءات العمالة لمصروفات الاستهلاك.	دخول العمالة الآخر: معاشات التقاعد وتقاسم الأرباح (٩٤,٨ دولار)	
اتجاه تقديري	أحدث ثلاث سنوات - التكاليف التي يتحملها أرباب العمل بالنسبة لتعويضات المستخدمين من مكتب إحصاءات العمالة.	دخول العمالة الآخر: تعويضات العمال (٣٧,٠ دولار)	
اتجاه تقديري	السنوات باستثناء أحدث سنتين - جداول من وزارة العمل.	دخول العمالة الآخر: التأمين الاجتماعي (٧,٤ دولار)	
اتجاه تقديري	أحدث سنتين - التكاليف التي يتحملها أرباب العمل بالنسبة لتعويضات المستخدمين من مكتب إحصاءات العمالة أو من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضريبة الأعمال التجارية.		
اتجاه تقديري	السنوات باستثناء أحدثها - مساهمات أرباب العمل من المصادر التجارية ومساهمات خطط التأمين الممولة ذاتياً من إدارة التأمينات الاجتماعية.		
اتجاه تقديري	أحدث السنوات.		
اتجاه تقديري	السنوات باستثناء أحدثها - أقساط التأمين الجماعي وتقديرات نصيب أرباب العمل من المصادر التجارية.		
اتجاه تقديري	أحدث سنة		

<sup>٧٢</sup> يشمل ٢,٦ بليون دولار استحقاقات الأجور والرواتب: بقية العالم، صافي، و٥,٤ بليون دولار لدخول العمالة الآخر: إضافات البطالة، ورسوم المديرين، والرسوم القضائية.

التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
<b>جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)</b>			
<p>بالنسبة للمحاصيل، التخصيص ربع السنوي الخاص بمكتب التحليل الاقتصادي للتوقعات السنوية لمخرجات المحاصيل من وزارة الزراعة؛ وبالنسبة للمواشي، التوقعات ربع السنوية الخاصة بوزارة الزراعة للمقبوضات النقدية والمخزونات؛ وبالنسبة للمحاصيل والمواشي على حد سواء، التخصيص ربع السنوي الخاص بوزارة الزراعة لمدفوعات الإعانات الحكومية ومصاريف الإنتاج.</p> <p>مثل السنوي بالنسبة لأحدث سنة.</p> <p>بالنسبة لربع الحيز الذي يحتله مالكوه، مثل السنوي؛ وبالنسبة للاهلاك، والفائدة، والضرائب، بالاستناد إلى تقديرات الحسابات القومية للدخل والمنتجات؛ وبالنسبة للمصروفات الأخرى، اتجاه تقديري.</p> <p>مثل السنوي.</p> <p>اتجاه تقديري.</p>	<p>بالاستناد إلى بيانات وزارة الزراعة عن صافي الدخل، متحصل عليه باستنباط إجمالي الدخل (المقبوضات النقدية من التسويق، وتغير المخزونات، ومدفوعات الحكومة، والدخل النقدي الآخر، والدخل غير النقدي) وبطرح مصاريف الإنتاج، معدلة لاستبعاد دخل الشركات من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضريبة الأعمال التجارية ومعدلة إلى أساس الحسابات القومية للدخل والمنتجات.</p> <p>انظر القيد "تعديل استهلاك رأس المال" تحت استهلاك رأس المال الثابت أدناه.</p> <p>السنوات باستبعاد أحدثها - الدخل من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضريبة الأعمال التجارية، معدلة لقيد الدخل بأقل من القيمة الحقيقية في إقرارات الضرائب؛ وبالنسبة لعدة فروع مفاهيمية.</p> <p>انظر القيد "تعديل المخزونات" تحت أرباح الشركات مع تعديل المخزونات وتعديل استهلاك رأس المال أدناه.</p> <p>انظر القيد "تعديل استهلاك رأس المال" تحت استهلاك رأس المال الثابت أدناه.</p> <p>سنوات الأساس - مستنبطة بمثابة ربع الحيز (انظر قيد "الإسكان غير الزراعي" تحت مصروفات الاستهلاك الشخصي أعلاه) ناقصاً المصروفات ذات الصلة، وشاملة الصيانة والتصليل من استقصاء ربع سنوي لمصروفات المستهلكين خاص بمكتب إحصاءات العمالة، وفائدة الرهون العقارية، وضرائب الملكية من استقصاء تمويل الإسكان لعشر سنوات الخاص بمكتب التعداد.</p> <p>السنوات الأخرى - مثل سنوات الأساس، باستبعاد فائدة الرهون العقارية، بالاستناد إلى ديون الرهون العقارية من مجلس الاحتياطي الفيدرالي مضروبة في سعر فائدة مكتب التحليل الاقتصادي، وضرائب الملكية من الاستقصاءات ربع السنوية بشأن تحصيلات ضرائب حكومة الولاية والحكومة المحلية الخاصة بمكتب الإحصاء.</p> <p>مثل الإسكان غير الزراعي المملوك لسكانه، معدلاً فقط لتغطية دخل الربع المتحقق لأشخاص لا يعملون في مجال الأعمال التجارية للعقارات بشكل رئيسي.</p> <p>يعد بالتلازم مع دخل ملاك المزارع؛ انظر القيد "الدخل الزراعي مع تعديل المخزونات" تحت دخل الملاك مع تعديل المخزونات وتعديل استهلاك رأس المال أعلاه.</p>	<p>الدخل الزراعي مع تعديل المخزونات (٤٥,٠ دولار)</p> <p>تعديل استهلاك رأس المال الزراعي (- ٧,٨ دولار)</p> <p>الدخل غير الزراعي (٤٥٥,٣ دولار)</p> <p>تعديل المخزونات غير الزراعية (- ٠,٢ دولار)</p> <p>تعديل استهلاك رأس المال غير الزراعي (٢٨,٠ دولار)</p> <p>المساكن غير الزراعية المملوكة لسكانها (١٠٩,٧ دولار)</p> <p>المساكن غير الزراعية التي يسكنها المستأجرون (٥٢,٧ دولار)</p> <p>المزارع المملوكة لغير المشغلين من ملاك الأراضي (٦,٨ دولار)</p>	<p><b>دخل الملكيات مع تعديل المخزونات وتعديل استهلاك رأس المال (٥٢٠,٣ دولار)</b></p> <p><b>دخل الربوع الشخصية مع تعديل استهلاك رأس المال الثابت (١٤٦,٣ دولار)</b></p>



المكون (بلايين الدولارات)	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط
------------------------------	-------------------------------------	---	---

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

دخل الربوع الشخصية مع تعديل استهلاك رأس المال الثابت (١٤٦,٣ دولار) (تابع)	العقارات غير الزراعية غير السكنية (١٥,٨ دولار)	السنوات حتى ١٩٨٣ - الربوع المدفوعة والمقبوضة من قبل الأعمال التجارية والحكومات، معدلة للمصروفات المرتبطة بالعقارات (في الأساس للاهلاك، والضرائب، والفائدة، والتصليحات) من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضرائب الأعمال التجارية، واستقصاءات مكتب التعداد، وميزانية الولايات المتحدة الأمريكية التي يعدها مكتب الإدارة والموازنة.	اتجاه تقديري.
الجمالة (٨,٣ دولار)	السنوات الأخرى	السنوات الأخرى باستثناء أحدثها - جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بالجمالة المقيدة في إقرارات ضريبة الدخل الشخصي.	اتجاه تقديري. مثل السنوي بالنسبة لأحدث سنة.
تعديل استهلاك رأس المال (- ٤٧,٠ دولار)	أحدث سنة	انظر القيد "تعديل استهلاك رأس المال" تحت استهلاك رأس المال الثابت في نهاية الجدول.	اتجاه تقديري.
أرباح الشركات مع تعديل المخزونات وتعديل استهلاك رأس المال (٢٣٥,٩ دولار)	الأرباح المحلية قبل الضرائب (٥٨٠,٧ دولار)	السنوات باستثناء أحدثها - المقبوضات ناقصاً التزيلات من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضريبة الأعمال التجارية، معدلة لقيد الدخل بأقل من القيمة الحقيقية في إقرارات الضرائب ولعدة فروق مفاهيمية.	بالنسبة لبعض الصناعات في النقل والبعض في التمويل، الخ، اتجاه تقديري؛ وبالنسبة للأخرى، مثل السنوي بالنسبة لأحدث سنة. (ينشر وقت التقدير الأولي لإجمالي الناتج المحلي بالنسبة للربع الأول، والثاني، والثالث وللتقدير النهائي للربع الرابع.)
أرباح بقية العالم قبل الضرائب (٩٥,٩ دولار)	أحدث سنة - الأرباح من استقصاء مكتب التعداد ربع السنوي لأرباح الشركات، وتقارير الهيئات التنظيمية، وتجميعات البيانات المالية الخاصة بالشركات المتاحة للجمهور العام.	تقدر كجزء من حسابات ميزان المدفوعات: بالنسبة لدخل الاستثمار المباشر، استقصاءات مكتب التحليل الاقتصادي؛ وبالنسبة لدخل الحافظة، استقصاءات وزارة الخزانة. معدلة لتغطية الحسابات القومية للدخل والمنتجات الخاصة بأراضي الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو - انظر القيد "صادرات ومستوردات السلع، صافي"، تحت صافي صادرات السلع والخدمات أعلاه.	مثل السنوي. (ينشر في نفس الوقت مثل الأرباح المحلية قبل تنزيل الضرائب).
تعديل المخزونات (- ٢,٥ دولار)	يختلف تعديل المخزونات على جانب الدخل (بالنسبة للشركات وبالنسبة للملكيات الفردية والمشاركات غير الزراعية) عن تعديل المخزونات على جانب المنتجات (الموصوف تحت القيد الخاص بالتغيرات في مخزون الأعمال التجارية) لأن مصادر البيانات تعكس أجزاء مختلفة من طرائق المحاسبة (الداخل أخيراً يخرج أولاً، الخ.) التي يستند إليها قيد المخزونات. ويستند تعديل المخزونات في جانب الدخل إلى تعديل المخزونات في جانب المنتجات، المعدل بالعلاقة بين المخزونات غير طريقة الدخل أخيراً يخرج أولاً من جداول إدارة ضريبة الدخل بشأن إقرارات ضرائب الأعمال التجارية والمخزونات غير الداخل أخيراً يخرج أولاً من مكتب التعداد.	مثل السنوي.	مثل السنوي.
تعديل استهلاك رأس المال (٦١,٨ دولار)	انظر القيد "تعديل استهلاك رأس المال" تحت استهلاك رأس المال الثابت أدناه.		

التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
---	---	----------------------------------	---------------------------

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

صافي الفائدة (١,٢٥) ٤٢٥	التقديرات المحلية، صافي (٦, ٨٧) (دولار)	السنوات باستثناء أحدثها - بالنسبة للفائدة الزراعية المدفوعة، استقصاءات وزارة الزراعة؛ وبالنسبة لفائدة الرهونات العقارية السكنية المدفوعة، استقصاء تمويل الإسكان لعشر سنوات الخاص بمكتب الإحصاء وديون الرهونات العقارية من مجلس الاحتياطي الفيدرالي مضروبة في سعر الفائدة الخاص بمكتب التحليل الاقتصادي؛ وبالنسبة لمعظم الفوائد الأخرى المدفوعة والمقبوضة من قبل الأعمال التجارية، جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضريبة الأعمال التجارية، المعدلة لأخطاء القيد في إقرارات الضرائب وعدة فروق مفاهيمية.	مستنبطة بمرج تقديرات (١) الفائدة المقبوضة من قبل الأفراد، و(٢) الفائدة المدفوعة والمقبوضة من قبل الحكومة، و(٣) الفائدة المدفوعة من قبل الأفراد. وبالنسبة لـ (١)، اتجاه تقديري؛ وبالنسبة لـ (٢) القائمة الشهرية لوزارة الخزانة بالنسبة للفيدرالي واتجاه تقديري بالنسبة لحكومة الولاية والحكومة المحلية؛ وبالنسبة لـ (٣) ديون المستهلكين من مجلس الاحتياطي الفيدرالي مضروبة في تقديرات مكتب التحليل الاقتصادي لأسعار الفائدة. (ينشر في نفس الوقت مع الأرباح المحلية قبل تنزيل الضرائب.)
تقدرة بقية العالم، صافي (٤, ٧٦) (دولار)	تقدر كجزء من حسابات ميزان المدفوعات: بالنسبة لدخل الاستثمار المباشر، استقصاءات مكتب التحليل الاقتصادي؛ وبالنسبة لدخل الحافظة، استقصاءات وزارة الخزانة. معدلة لتغطية الحسابات القومية للدخل والمنتجات الخاصة بأراضي الولايات المتحدة الأمريكية وبورتوريكو - انظر القيد "صادرات ومستوردات السلع، صافي"، تحت صافي صادرات السلع والخدمات أعلاه.	أحدث سنة - بالنسبة للفائدة الزراعية والعقارية المدفوعة، مثل السنوات الأخرى؛ وبالنسبة للفائدة الأخرى، مقبوضات ومدفوعات الفائدة من الهيئات التنظيمية (مثل المؤسسة الفيدرالية لضمان الإيداع)، ومن المصادر التجارية، أو بتطبيق أسعار الفائدة الخاصة بمكتب التحليل الاقتصادي على الأصول/الخصوم التي تستحق عليها فوائد من حسابات تدفق الأموال الخاصة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي.	مثل السنوي. (ينشر في نفس الوقت مع الأرباح المحلية قبل تنزيل الضرائب.)
محتسب - البنوك، ووكالات الائتمان، وشركات الاستثمار (١, ١٨٠) (دولار)	دخل الملكية المتحقق من استثمار الودائع والفائدة النقدية المدفوعة إلى المودعين (وبالنسبة لصناديق الائتمان، الأرباح من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضرائب الأعمال التجارية) من التقارير السنوية للهيئات التنظيمية ومجلس الاحتياطي الفيدرالي. وتخصص الفائدة المحتسبة (خدمات مالية مقدمة من غير مدفوعات) إلى الأفراد، والحكومة، وبقية العالم على أساس خصوم (التزامات) الودائع من المصادر نفسها.	دخل الملكية المتحقق (وبالنسبة لشركات التأمين على الحياة، الأرباح) من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضرائب الأعمال التجارية، والمصادر التجارية، ومجلس الاحتياطي الفيدرالي.	اتجاه تقديري. (ينشر في نفس الوقت مع الأرباح المحلية قبل تنزيل الضرائب.)
محتسب - شركات التأمين على الحياة وخطط معاشات التقاعد لغير المؤمن عليهم الخاصة (٧, ٢٣٣) (دولار)	مدفوعات إلى الأفراد: بالنسبة للمساهمات الخيرية، وبالنسبة للسنوات باستثناء أحدثها، من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضرائب الأعمال التجارية أو بالنسبة لأحدث سنة، اتجاه تقديري؛ وبالنسبة للمكونات الأخرى (مثل مدفوعات الالتزامات المتعلقة بالأضرار الشخصية)، وبالنسبة للسنوات باستثناء أحدثها، معلومات من تقارير الهيئات الحكومية والمصادر التجارية أو، بالنسبة لأحدث سنة، اتجاه تقديري. المدفوعات إلى بقية العالم: تقدر كجزء من حسابات ميزان المدفوعات.	المدفوعات إلى الأفراد: بالنسبة للمساهمات الخيرية، وبالنسبة للسنوات باستثناء أحدثها، من جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضرائب الأعمال التجارية أو بالنسبة لأحدث سنة، اتجاه تقديري؛ وبالنسبة للمكونات الأخرى (مثل مدفوعات الالتزامات المتعلقة بالأضرار الشخصية)، وبالنسبة للسنوات باستثناء أحدثها، معلومات من تقارير الهيئات الحكومية والمصادر التجارية أو، بالنسبة لأحدث سنة، اتجاه تقديري. المدفوعات إلى بقية العالم: تقدر كجزء من حسابات ميزان المدفوعات.	اتجاه تقديري.

المكون (بلايين الدولارات)	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط
<b>جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)</b>			
ضريبة الأعمال التجارية غير المباشرة والتزامات غير الضرائب (٦٠٤,٨ دولار)	الحكومة الفيدرالية (٩٥,٨ دولار)	بالنسبة لضرائب الاستهلاك [التمعة]، تحصيلات من مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية ومن إدارة ضريبة الدخل؛ وبالنسبة للرسوم الجمركية، المقبوضات من البيان الشهري لوزارة الخزانة؛ وبالنسبة لغير الضرائب (مثل الغرامات)، المقبوضات من ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية التي يعدها مكتب الإدارة والميزانية.	بالنسبة للرسوم الجمركية، البيان الشهري لوزارة الخزانة؛ وبالنسبة لمعظم ضرائب الاستهلاك [التمعة]، مستنبطة من مؤشرات النشاط (مثل إنتاج الغازولين بالنسبة لضريبة الغازولين)؛ وبالنسبة للأخرى في هذه المجموعة، اتجاه تقديري.
الإعانات ناقصاً للفائض الجاري للمشاريع الحكومية (٢٥,٤ دولار)	حكومات الولاية والحكومة المحلية (٥٠٨,٩ دولار)	المقبوضات من التعادلات الخمسية والاستقصاءات السنوية وربع السنوية الخاصة بمكتب التعداد، معدلة إلى أساس السنة التقويمية من أساس السنة المالية.	اتجاه تقديري.
	الحكومة الفيدرالية (٣٧,٧ دولار)	بالنسبة للإعانات، المدفوعات من قبل مؤسسة ائتمان السلع من تقارير الهيئة، وبالنسبة لمعظم الهيئات الأخرى، من البيان الشهري لوزارة الخزانة؛ وبالنسبة للفائض الجاري، في الأساس تقارير هيئات مختلفة، مثل خدمات البريد، وتقديرات استهلاك رأس المال الثابت المستنبطة من حسابات الجرد المستمر بالتكاليف الجارية، بالاستناد إلى إجمالي الاستثمار وإلى أسعار الاستثمار.	بالنسبة للإعانات، من تقارير مؤسسة ائتمان السلع الجاري، اتجاه تقديري وتقديرات استهلاك رأس المال الثابت المستنبطة من حسابات الجرد المستمر بالتكاليف الجارية، بالاستناد إلى إجمالي الاستثمار وإلى أسعار الاستثمار.
	حكومة الولاية والحكومة المحلية (- ١٢,٣ دولار)	بالنسبة للإعانات، محدودة في السكك الحديدية، من الاستقصاءات السنوية للمصروفات الخاصة بمكتب التعداد، معدلة إلى أساس السنة التقويمية من أساس السنة المالية. وبالنسبة للفائض الجاري، بالنسبة لمقبوضات التشغيل الجاري، في الأساس بيانات الإيراد من الاستقصاء السنوي لحكومات الولايات والحكومات المحلية الخاص بمكتب التعداد، المعدل إلى أساس السنة التقويمية من أساس السنة المالية؛ وبالنسبة لمصروفات التشغيل الجاري، انظر القيود أعلاه بالنسبة ”لاستثمار حكومات الولايات والحكومات المحلية في المعدات ومصروفات الاستهلاك، باستثناء التعويضات، واستهلاك رأس المال الثابت، وتكاليف السمسرة، والخدمات المالية المقدمة من غير مدفوعات“ وبالنسبة ”لاستهلاك حكومات الولايات والحكومات المحلية لرأس المال الثابت للحكومة العامة“ تحت مصروفات استهلاك الحكومة وإجمالي الاستثمار.	اتجاه تقديري.
استهلاك رأس المال الثابت (٨٣٠,١ دولار)	الحكومة: (١٤٧,٤ دولار)	حسابات الجرد المستمر بالتكاليف الجارية، وبالاتناد إلى إجمالي الاستثمار وإلى أسعار الاستثمار.	مثل السنوي.
	الحكومة العامة (١٢٥,١ دولار)	حسابات الجرد المستمر بالتكاليف الجارية، وبالاتناد إلى إجمالي الاستثمار وإلى أسعار الاستثمار.	مثل السنوي.
	المشاريع الحكومية (٢٢,٣ دولار)		

التقديرات ربع السنوية المسبقة: المصادر الرئيسة والطرائق المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط	التقديرات السنوية: مصادر البيانات والطرائق المستخدمة لتحديد المستوى بالنسبة لسنة الأساس والسنوات الأخرى أو المستخدمة لإعداد عامل الاستنباط أو الاستكمال	المكون الفرعي (بلايين الدولارات)	المكون (بلايين الدولارات)
---	---	-------------------------------------	------------------------------

جانب المنتجات (إجمالي الناتج المحلي، ٧ ٦٣٦,٠ بليون دولار لسنة ١٩٩٦) (تابع)

مثل السنوي. اتجاه تقديري.	حسابات الجرد المستمر بالتكاليف الجارية، وبالاستناد إلى إجمالي الاستثمار وإلى أسعار الاستثمار. السنوات باستثناء أحدث سنة - بالنسبة للاهلاك الشركات والملكيات الفردية والمشاركات غير الزراعية، جداول إدارة ضريبة الدخل الخاصة بإقرارات ضرائب الأعمال التجارية، المعدلة لعدة فروع مفاهيمية؛ وبالنسبة للاهلاك الآخر (شاملاً الأنشطة الزراعية غير الشركات، والمؤسسات غير الهادفة للربح، والمساكن التي يسكنها مالكوها)، حسابات الجرد المستمر؛ وبالنسبة لأضرار الحوادث لرأس المال الثابت، الخسائر المقيدة لشركات التأمين والهيئات الحكومية. أحدث سنة - بالنسبة للاهلاك الشركات والملكيات الفردية والمشاركات غير الزراعية، تقديرات مكتب التحليل الاقتصادي للاهلاك استناداً إلى إقرارات الضرائب؛ وبالنسبة للاهلاك الآخر وأضرار الحوادث لرأس المال الثابت، مثل السنوات الأخرى.	الخاص (٦٨٢,٧ دولار) خصومات استهلاك رأس المال (٧٠٩,٩ دولار)	استهلاك رأس المال الثابت (٨٣٠,١ دولار) (تابع)
اتجاه تقديري.	بالنسبة للشركات والملكيات الفردية والمشاركات غير الزراعية، الفرق بين الحسابات بالاستناد إلى إقرارات الضرائب وحسابات الجرد المستمر؛ وبالنسبة للأخرى (شاملة الأنشطة الزراعية غير الشركات، والمؤسسات غير الهادفة للربح، والمساكن التي يسكنها مالكوها)، الفرق بين حسابات الجرد المستمر بالتكاليف التاريخية والتكاليف الجارية.	ناقصاً: تعديل استهلاك رأس المال الثابت (٢٧,١ دولار)	

المصدر: تقديرات ١٩٩٦، استقصاء الأعمال التجارية الجارية، آب/أغسطس ١٩٩٧.

## مصادر البيانات المستخدمة في الميزانيات العمومية لتدفق الأموال

١ - مقدمة

البيانات التي نشرها مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وبالنسبة لهذه الدراسة، فإن كل مصدر من هذه المصادر المدرجة مع فئة الأصول والقطاع الذي تستخدم له مصنف حسبما إذا كان المصدر تقريراً إحصائياً، أو مصدراً تجارياً، أو مصدراً تنظيمياً، أو جدول إقرارات ضرائبية. وتعتبر جداول إقرارات الضرائب حسابات أعمال تجارية، ويستخدم هذا المصدر على نحو موسع لتفاصيل الأصول الخاصة بالأعمال التجارية غير المالية ذات الشخصية الاعتبارية وغير ذات الشخصية الاعتبارية. وقد أخذت التقارير التنظيمية والإحصائية من حسابات الأعمال التجارية. غير أنه نظراً لأن لعمل العديد من الشركات في أنشطة مالية وغير مالية على حد سواء، عندما لا يمكن توزيع مصدر البيانات بحسب أنواع الصناعة، تشمل البيانات عن الشركات غير المالية قدرات غير معلوم من الأنشطة المالية.

٥ - ٥٠ يبين الجدول التالي مصادر البيانات الرئيسية التي يستخدمها مجلس الاحتياطي الفيدرالي لإعداد الميزانيات العمومية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية في القطاعات التالية: الحكومة العامة، والأسر المعيشة، والأعمال الزراعية، والأعمال غير الزراعية غير ذات الشخصية الاعتبارية، والأعمال غير الزراعية غير المالية ذات الشخصية الاعتبارية، والمؤسسات المالية الخاصة. ومع أن الكثير من مصادر البيانات المستخدمة في إعداد هذه الميزانيات العمومية مماثلة لتلك المستخدمة في إعداد الحسابات القومية للدخل والمنتجات؛ بدأ العمل في إعداد مجموعة متكاملة من الحسابات.

٢ - استخدام حسابات الأعمال التجارية

٥ - ٥١ تم إعداد الجدول بالاستناد إلى معلومات عن مصادر

## الجدول ٥ - ٢: بيانات حسابات الأعمال التجارية المستخدمة في الميزانيات العمومية لتدفق الأموال

عنوان المصدر	النوع	فئة الأصول	القطاعات
الكتب المرجعية لإحصاءات الدخل: إقرارات ضرائب المشاركات، وإقرارات ضرائب الملكيات الفردية، وإقرارات دخل الشركات؛ نشرة النظرة العامة لإحصاءات الدخل (SOI Bulletin)	إقرار ضريبي	أصول وخصوم الأعمال التجارية ذات الشخصية الاعتبارية وغير ذات الشخصية الاعتبارية؛ التزامات الضرائب الخاصة بالشركات المالية	الأعمال التجارية غير الزراعية غير المالية ذات الشخصية الاعتبارية الأعمال التجارية غير الزراعية غير ذات الشخصية الاعتبارية المؤسسات المالية الممولة تمويلياً خاصاً
التقارير المالية ربع السنوية الخاصة بشركات الصناعات التحويلية، والتعدين، والتجارة	إحصائي	أصول وخصوم الشركات غير الزراعية غير المالية	الأعمال التجارية غير الزراعية غير المالية ذات الشخصية الاعتبارية
تقرير بشأن تمويل وعمليات السماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية الحكومية (FOGS report)	تنظيمي	أصول وخصوم السماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية	المؤسسات المالية الممولة تمويلياً ذاتياً
تقرير مجلس الاحتياطي الفيدرالي: البيانات المالية فقط للشركة الأم بالنسبة للشركات القابضة للبنوك ذات أصول موحدة تبلغ ١٥٠ مليون دولار أو أكثر أو لديها أكثر من تابع واحد (FR Y-9LP)	تنظيمي	أصول وخصوم الشركات المحلية التابعة للبنوك التجارية (شركات البنوك القابضة)	المؤسسات المالية الممولة تمويلياً ذاتياً
البيانات الإضافية لمؤسسات الوساطة الائتمانية	مصدر تجاري	أصول وخصوم صناديق الاستثمار المشترك وصناديق الاستثمار المشترك في الأسواق المالية	المؤسسات المالية الممولة تمويلياً ذاتياً
النموذج ٥٥٠٠ الخاص بإدارة ضريبة الدخل/وزارة العمل/مؤسسة ضمان مزاييا معاشات التقاعد (IRS/DOL/PBGC Form 5000)	إقرار تنظيمي، إقرار ضريبي	أصول وخصوم خطط معاشات التقاعد الممولة تمويلياً ذاتياً	المؤسسات المالية الممولة تمويلياً ذاتياً
كتاب حقائق التأمين على الحياة تحديث كتاب حقائق التأمين على الحياة	مصدر تجاري	أصول وخصوم شركات التأمين	المؤسسات المالية الممولة تمويلياً ذاتياً

عنوان المصدر	النوع	فئة الأصول	القطاعات
التقديرات الشهرية لاتحادات الائتمان التعاوني	تنظيمي، إحصائي	أصول وخصوم اتحادات الائتمان التعاوني	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
الشركات المالية، البيانات ربع السنوية	إحصائي	أصول وخصوم الشركات المالية	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
الشركات المالية، البيانات الخمسية	إحصائي	أصول وخصوم الشركات المالية	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
كتاب حقائق صناديق الاستثمار المشترك	مصدر تجاري	أصول وخصوم صناديق الاستثمار المشترك وصناديق الاستثمار المشترك في الأسواق المالية	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
الصندوق القومي لتأمين أسهم اتحاد الائتمان التعاوني (التقرير السنوي)	تنظيمي، إحصائي	أصول وخصوم الصندوق القومي لتأمين أسهم اتحاد الائتمان التعاوني	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا، القطاع العام
الشركات المالية (المنشور الإحصائي G.20)	إحصائي	أصول وخصوم الشركات المالية	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
التقرير المنفرد الموحد المشترك للأنشطة المالية والتشغيلية FOCUS report	تنظيمي	أصول وخصوم السماسرة والمتعاملين في الأوراق المالية	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
تقارير عن أوضاع ودخل مؤسسات الإيداع (المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع: الاستعراض ربع السنوي للنشاط المصرفي، والنتائج المالية والأوضاع ربع السنوية لصناعة الادخار؛ والتقارير المالية المحملة لصناعة الادخار)	تنظيمي	أصول، وخصوم، ومصروفات مؤسسات الإيداع	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
حارس صناديق الاستثمار العقاري REIT Watch	مصدر تجاري	أصول وخصوم صناديق الاستثمار العقاري	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
إجماليات ومتوسطات Best، للحوادث العقارية	مصدر تجاري	أصول وخصوم شركات التأمين على الحوادث العقارية	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
اتجاهات أنشطة صناديق الاستثمار المشترك	مصدر تجاري	أصول وخصوم صناديق الاستثمار المشترك وصناديق الاستثمار المشترك في السوق المالية	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
أصول صناديق الاستثمار الخاصة بالمؤسسات المالية	تنظيمي	أصول وخصوم صناديق معاشات التقاعد الممولة تمويلًا ذاتيًا	المؤسسات المالية الممولة تمويلًا ذاتيًا
الاتحاد الفيدرالي الوطني للرهون العقارية، الميزانية العمومية	تنظيمي، إحصائي	أصول وخصوم الاتحاد الفيدرالي الوطني للرهون العقارية	القطاع العام
اتحاد تسويق القروض الطلابية، الميزانية العمومية الموحدة	تنظيمي، إحصائي	أصول وخصوم اتحاد تسويق القروض الطلابية	القطاع العام

ملاحظة: هذا الجدول معدل من "مصادر بيانات الحسابات" دليل تدفق حسابات صناديق الاستثمار (واشنطن العاصمة، مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، ١٩٩٣)، الصفحات ٤٧ - ٥٥.

## تصنيفات الإنتاج في الحسابات القومية للدخل والمنتجات

حاصل جمع قطاعات الأسر المعيشية والمؤسسات والحكومة العامة، التي تعادل في الحسابات القومية للدخل والمنتجات مجموع التكاليف المتكبدة والدخول المتحققة في الإنتاج زائداً الفرق الإحصائي.

## (ب) قطاع الأسر المعيشية والمؤسسات

٥٦ - ٥ يشمل هذا القطاع الإنتاج من قبل الأسر المعيشية، المؤلفة من الأسر والأفراد غير الأقارب، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم في الأساس الأفراد. ويقاس الإنتاج بتعويضات مستخدمي هذه الكيانات. (وحسبما نوه أعلاه، جرى تعريف خدمات المساكن التي يسكنها مالكوها، والمباني والمعدات التي تملكها وتستخدمها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم في الأساس الأسر المعيشية كجزء من قطاع الأعمال التجارية).

## (ج) الحكومة العامة

٥٧ - ٥ يشمل هذا القطاع إنتاج جميع الوكالات الفيدرالية وتلك الهيئات التابعة لحكومات الولايات والمحليات باستبعاد المشاريع الحكومية. ويقاس الإنتاج بمثابة حاصل جمع تعويضات المستخدمين واستهلاك رأس المال الثابت من قبل هذه الهيئات.

٥٨ - ٥ في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، رتب القطاع على نحو مختلف إلى حد ما. ومع أن قطاع الأعمال التجارية في الحسابات القومية للدخل والمنتجات مماثل لمزيج قطاعي الشركات المالية وغير المالية الواردين في نظام الحسابات القومية، فإنه يشمل جميع الملكيات الفردية والمشاركات، والمساكن التي يسكنها مالكوها، والمباني، والمعدات المملوكة والمستأجرة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ ويستبعد جميع المؤسسات السوقية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. ويتكون قطاع الأسر المعيشية والمؤسسات في الحسابات القومية للدخل والمنتجات فقط من الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية كوحدات مؤسسية.

## ٢ - القطاعات الفرعية

٥٩ - ٥ بالإضافة إلى إجمالي الناتج المحلي لقطاع الأعمال التجارية، تبين تقديرات إجمالي الناتج المحلي لقطاعات الإسكان، والزراعة، والشركات وبالنسبة لإجمالي إنتاج المشاريع الحكومية. وتغطي بيانات قطاع الإسكان جميع المخرجات، والمدخلات، والدخول المتصلة بالمساكن. وتغطي بيانات القطاع الفلاحي للزراعة جميع المخرجات والمدخلات، والدخول المتصلة بإنتاج المنتجات الزراعية للحساب الخاص. (يغطي قطاعا الإسكان والزراعة جميع كيانات الأعمال التجارية العامل في هذه الأنشطة وبالتالي تشمل الشركات والمشاريع الحكومية). ويستخدم منتج الأعمال التجارية

٥٢ - ٥ يصف هذا التنزيل التصنيفات القطاعية والصناعية للإنتاج المستخدمة في الحسابات القومية للدخل والمنتجات (NIPA). ملاحظة: الإشارات إلى أرقام الجداول تعود إلى جداول الحسابات القومية للدخل والمنتجات التي تظهر كل شهر في مجلة مكتب التحليل الاقتصادي، استقصاء الأعمال التجارية الجارية "Survey of Current Business".

## ١ - القطاعات

٥٣ - ٥ في العرض الأساسي للحسابات القومية للدخل والمنتجات (الجدول ١ - ١)، يبين إجمالي الناتج المحلي بأسعار الدولار الجارية بمثابة مجموع المصروفات. وفي الجدول ١ - ٧، يبين إجمالي الناتج المحلي أيضاً بمثابة مجموع القطاعات الرئيسية الثلاثة في الحسابات القومية للدخل والمنتجات - الأعمال التجارية، والأسر المعيشية، والمؤسسات، والحكومة العامة. وأدناه تعريف لإنتاج كل قطاع من هذه القطاعات؛ تعقبه العلاقة بقطاعات نظام الحسابات القومية.

## (أ) الأعمال التجارية

٥٤ - ٥ تشمل الأعمال التجارية الإنتاج من قبل جميع الكيانات التي تنتج السلع والخدمات للبيع بسعر يقصد منه على الأقل أن يقارب تكاليف الإنتاج، والكيانات الممولة تمويلياً ذات الشخصية الاعتبارية وغير ذات الشخصية الاعتبارية والمنظمة لتحقيق الربح، زائداً كيانات أخرى معينة عوملت كأعمال تجارية في الحسابات القومية للدخل والمنتجات. وتشمل هذه الكيانات مؤسسات الاستثمار المالي المشترك، وصناديق معاشات التقاعد غير المؤمنة الممولة تمويلياً ذاتياً، والجمعيات التعاونية، والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح (أي، الكيانات التي تقرر إدارة ضريبة الدخل أهما غير هادفة للربح لأغراض تحديد التزامات ضريبة الدخل) التي تخدم في الأساس الأعمال التجارية، وبنوك الاحتياطي الفيدرالي، ووكالات الائتمان المرعية على الصعيد الفيدرالي، والمشاريع الحكومية. (للمزيد من التفاصيل عن المشاريع الحكومية، انظر الفرع ٣ أدناه فيما يتعلق بالشكل القانوني للمنظمة).

٥٥ - ٥ ويشمل إنتاج الأعمال التجارية أيضاً خدمات المساكن التي يسكنها مالكوها، والمباني والمعدات التي تملكها وتستخدمها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم في الأساس الأسر المعيشية. ومن الناحية النظرية، يمكن قياس إنتاج قطاع الأعمال التجارية إما بمثابة الفرق بين المخرجات والاستهلاك الوسيط وإما بمثابة مجموع التكاليف المتكبدة والدخول المتحققة من قبل الأعمال التجارية من الإنتاج. ومن الناحية العملية، يقاس بمثابة إجمالي الناتج المحلي ناقصاً

ناقصاً الزراعة والإسكان بمثابة البسط في حساب إنتاجية العمالة ربع السنوية. انظر الحسابات القومية للدخل والمنتجات، الجدول (٧ - ١).

٥ - ٦٠ إجمالي الناتج المحلي للشركات المالية وغير المالية مدرج أيضاً في الحسابات القومية للدخل والمنتجات (الجدول ١ - ١٦). تشمل الشركات لهذا الغرض جميع الكيانات ذات الشخصية الاعتبارية حسب تعريفها في الفرع ٣ أدناه. وبعد ذلك يقسم إجمالي الناتج المحلي للشركات ذات الشخصية الاعتبارية بين الشركات المالية والشركات غير المالية، باستخدام التعاريف الواردة في الفرع ٤ أدناه. وأعدت جميع تقديرات القطاع الفرعي للأعمال التجارية ذات الشخصية الاعتبارية بمثابة مجموع التكاليف المتكبدة والدخول المتحققة في الإنتاج. وتقديرات إجمالي المخرجات والمشتريات الوسيطة لهذه الشركات غير متوفرة.

٥ - ٦١ تتألف الصناعات المالية من الصناعات التالية حسب التصنيف الصناعي الموحد ١٩٨٧: المؤسسات الإيداعية وغير الإيداعية، وسماسرة الأوراق المالية والسلع الأساسية، وشركات التأمين. وتشمل أيضاً شركات الاستثمار الخاضعة للوائح التنظيمية، وشركات استثمار الأعمال التجارية الصغيرة، وصناديق الاستثمار الاستثمار العقاري، المصنفة في التصنيف الصناعي، SIC والشركات القابضة وشركات الاستثمار الأخرى. وتتألف الصناعات غير المالية من جميع الصناعات الخاصة الأخرى.

### ٣ - الشكل القانوني للمنظمة

٥ - ٦٢ بالنسبة لقطاع الأعمال التجارية المحلية، تبين جداول الحسابات القومية للدخل والمنتجات الدخل ومكوناته بالنسبة لأربعة أشكال قانونية للمنظمات - الأعمال التجارية ذات الشخصية الاعتبارية، والملكيات الفردية والمشاركات، والأعمال التجارية للحساب الخاص الأخرى، والمشاريع الحكومية (تعويضات المستخدمين فقط). والكيانات التي يدخل إنتاجها في كل من هذه الأشكال القانونية المحددة أدناه.

#### (أ) الأعمال التجارية ذات الشخصية الاعتبارية

٥ - ٦٣ تشمل هذه الأعمال جميع الكيانات المطلوب منها تقديم الإقرارات الفيدرالية الخاصة بضريبة الشركات (نموذج السلسلة ١١٢٠ الخاصة بهيئة خدمات إيرادات الضرائب المحلية IRS Form 1120 series). بما في ذلك المؤسسات المالية الاستثمارية والجمعيات التعاونية الخاضعة لضريبة الدخل الفيدرالية، وصناديق معاشات التقاعد غير المؤمنة الممولة تمويلياً ذاتياً، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم في الأساس الأعمال التجارية، وبنوك الاحتياطي الفيدرالي، ووكالات الائتمان المرعية على نحو فيدرالي.

#### (ب) الملكيات الفردية

٥ - ٦٤ تشمل هذه الملكيات جميع الكيانات التي يكون مطلوباً منها تقديم القائمة جيم الخاصة بهيئة خدمات إيرادات الضرائب المحلية IRS Schedule C (الأرباح أو الخسائر من الأعمال التجارية) أو القائمة فاء Schedule F (دخل ومصروفات الزراعة) إذا استوفى المالك متطلبات تقديم الإقرار، بالإضافة إلى المسكن التي يسكنه مالكه في المزرعة.

#### (ج) المشاركات

٥ - ٦٥ تشمل هذه المشاركات جميع الكيانات المطلوب منها تقديم الإقرارات الفيدرالية الخاصة بضريبة الدخل، نموذج السلسلة ١٠٦٥ الخاصة بهيئة خدمات إيرادات الضرائب المحلية IRS Form 1065 series (إقرار دخل المشاركات، الولايات المتحدة الأمريكية).

#### (د) الأعمال التجارية الخاصة الأخرى

٥ - ٦٦ تشمل هذه الأعمال جميع الكيانات المطلوب منها ادراج دخل الإيجار والريع في إقرار ضريبة الدخل الشخصي القائمة هاء الخاصة بهيئة خدمات إيرادات الضرائب المحلية IRS Schedule E (الدخل والخسائر الإضافية) إذا استوفى الفرد متطلبات تقديم الإقرار، والجمعيات التعاونية المعفاة من الضرائب، والمسكن التي يسكنها مالكوها خارج المزارع، والمباني، والمعدات المملوكة والمستخدمه من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم في الأساس الأفراد.

#### (هـ) المشاريع الحكومية

٥ - ٦٧ تشمل هذه المشاريع الوكالات الحكومية التي تغطي جزءاً هاماً من تكاليف عملياتها ببيع سلع وخدمات للجمهور العام وتحافظ على حساباتها الذاتية على نحو منفصل. وتستخدم الحسابات القومية للدخل والمنتجات معاملة "مختلطة" للمشاريع الحكومية، تقيد فيها بعض أنواع المعاملات كأنها جزء من قطاع الأعمال التجارية والجزء الآخر كأنه جزء من القطاع الحكومي العام.

٥ - ٦٨ وتعامل المشاريع الحكومية مثل الأعمال التجارية الأخرى وتدرج في قطاع الأعمال في الحسابات القومية للدخل والمنتجات بحيث (أ) تقيد مبيعاتها إلى المستخدمين النهائيين كمبيعات من أعمال تجارية مموله تمويلياً ذاتياً؛ و(ب) تعتبر مشترياتها من السلع وخدمات الأعمال التجارية استهلاكاً وسيطاً؛ و(ج) وتطرح مدفوعات التعويضات واستهلاك رأس المال عند حساب دخلها. وداخل قطاع الأعمال، تصنف المشاريع الحكومية بمثابة أعمال تجارية غير ذات شخصية اعتبارية.

٥ - ٦٩ وتعامل المشاريع الحكومية مثل الوكالات الحكومية الأخرى بحيث (أ) تميز مدفوعات أرباحها مع مدفوعات الحكومة العامة بدلاً عن مزجها مع مدفوعات الأعمال التجارية، و(ب) يميز



استثمارها في المعدات والهيكل مع استثمار الحكومة العامة بدلاً عن مزجه مع استثمار الأعمال التجارية تحت إجمالي الاستثمار المحلي الخاص، و(ج) يتحقق دخلها المائل للربح، والفائض الجاري للمشاريع الحكومية، إلى الحكومة العامة.

#### ٤ - الصناعة

٥ - ٧٠ تعرض التوزيعات الصناعية في الحسابات القومية للدخل والمنتجات بالنسبة للدخل القومي ومكوناته، ومخصصات استهلاك رأس المال، والعمالة والساعات، والتغير في مخزونات الأعمال التجارية، وأسهم مخزونات الأعمال التجارية. ويستند تصنيف توزيعات الأنشطة للحساب الخاص إلى التصنيف الصناعي الموحد.

٥ - ٧١ التوزيعات الصناعية للأنشطة الحكومية غير متاحة؛ وهي مزوجة بدلاً عن ذلك في فئة منفردة. وبالنسبة لمعظم السلاسل، تبين تقديرات منفصلة بالنسبة لأنشطة الحكومة الفيدرالية، وحكومات الولايات والمحليات، والمشاريع الحكومية. وتبين مصروفات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمحليات أيضاً حسب النوع والوظيفة.

٥ - ٧٢ وتستند التوزيعات الصناعية الخاصة بالأنشطة الممولة ذاتياً إلى بيانات مجموعة إما من "المنشآت" وإما من "الشركات" (تسمى أيضاً مشاريع أو شركات enterprises or firms). فالمنشآت، establishments حسب تعريفها في التصنيف الصناعي الموحد: هي وحدات اقتصادية، كائنة في موقع مادي منفرد على نحو عام، حيث تنفذ الأعمال التجارية، أو تؤدي الخدمات أو الأنشطة الصناعية. وتتألف الشركات companies من منشأة واحدة أو أكثر يملكها الكيان القانوني نفسه أو مجموعة من الكيانات التابعة. وتصنف المنشآت ضمن صناعة من صناعات التصنيف الصناعي الموحد: على أساس منتجاتها أو خدماتها الرئيسية، وتصنف الشركات ضمن صناعات التصنيف الصناعي الموحد: بالاستناد إلى الصناعة الرئيسية لجميع منشآتها في التصنيف الصناعي الموحد: وبما أن الشركات الكبيرة والمتعددة المنشآت تملك على نحو نمطي منشآتها الذاتية التي تصنف ضمن صناعات مختلفة في التصنيف الصناعي الموحد: يكون التوزيع الصناعي للنشاط الاقتصادي نفسه صعباً على نحو بالغ الأهمية بالنسبة للمنشآت والشركات.

٥ - ٧٣ بالنسبة لسلاسل الحسابات القومية للدخل والمنتجات، لا تتوفر التوزيعات الصناعية على أساس متسق

بالاستناد إلى المنشأة أو الشركة. وبالنسبة للسلاسل التالية، تستند التوزيعات الصناعية إلى بيانات المنشأة: تعويضات المستخدمين، والعمالة، والساعات، والمخزونات، ودخل إيجار الأفراد، ودخل مالكي المزارع، وصافي فائدة الزراعة، ومخصصات استهلاك رأس مال الزراعة غير ذات الشخصية الاعتبارية. وبالنسبة للمالكي غير المزارع، تستند التوزيعات الصناعية إلى بيانات الشركة بالنسبة لدخل المالكين، وصافي الفائدة، ومخصصات استهلاك رأس المال. وتعتبر هذه البيانات ماثلة كأها مستندة إلى بيانات المنشأة لأن معظم الشركات غير ذات الشخصية الاعتبارية تملك منشأة واحدة فقط (والشركات القليلة المتعددة المنشآت تملك عادة منشآت في نفس تصنيف صناعة التصنيف الصناعي الموحد. وبالنسبة للشركات (corporations)، فإن التوزيعات الصناعية للأرباح، وصافي الفائدة غير الزراعية، ومخصصات استهلاك رأس المال، تستند إلى بيانات الشركة.

٥ - ٧٤ للتغلب على هذا الخلط لبيانات الشركة والمنشأة، يعد مكتب التحليل الاقتصادي (الولايات المتحدة الأمريكية) تقديرات إجمالي المنتجات الناشئة التي تعكس بيانات المنشأة باتساق على نحو أوثق. (ولم تعد تعرض كجزء من جداول الحسابات القومية للدخل والمنتجات المنتظمة لأن عرضها يستدعي عدة شهور إضافية.) وبالنسبة إلى هذه التقديرات، يتم تحويل توزيعات أرباح الشركات قبل تنزيل الضرائب ومخصصات استهلاك رأس مال الشركات الخاصة بالشركة إلى أساس المنشأة - الصناعة. ويستند التحويل في الأساس إلى مصروفات مكتب التعداد الخاصة بعمالة المنشآت التابعة للشركات. وتعرض هذه المصفوفات عمالة هذه المنشآت على نحو متقاطع حسب (أ) تصنيف الشركة - الصناعة المعتمد لبرنامج جداول "إحصاءات الدخل" الخاص بإقرارات ضريبة دخل الشركات، و(ب) تصنيف المنشأة - الصناعة المعتمد من قبل مكتب التعداد في التعدادات (الاقتصادية) للمنشأة. وبالنسبة للشركات البرولية المدججة، تستكمل نتائج تطبيق هذه المصفوفة بمعلومات من جداول وزارة الطاقة الخاصة بصافي دخل واستهلاك شركات الطاقة على أساس المنشأة. وتجري أيضاً تعديلات على المصفوفة، عند اللزوم، لتعكس المعلومات المتاحة على نحو عام بشأن العمليات الكبيرة في مجالات الدمج، والاحتيازات، أو التغيرات في تنويع الشركة التي طرأت منذ عام ١٩٨٧، السنة التي غطتها آخر مصفوفة حتى كتابة هذا التقرير.

التنزيل ٤

علاقة أرباح الشركات في الحسابات القومية للدخل والمنتجات إلى الإجراءات ذات الصلة  
حسبما نشرتها إدارة ضريبة الدخل IRS

(ببلايين الدولارات)

١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
.....	.....	٥٨٥,١	٥٠٥,٠	٤١٢,٢	مجموع المقبوضات ناقصاً مجموع التنزيلات، إدارة ضريبة الدخل..... زائداً:
.....	.....	٧٨,١	٧٢,٥	٧٠,٧	التعديلات لسوء إبلاغ ضرائب الدخل.....
.....	.....	٢٣,٤ -	٦,٦ -	٩,٠ -	التحسينات والتفتيحات اللاحقة لإعداد الجداول <sup>٧٣</sup> .....
.....	.....	٤,٥ -	٤,٠ -	١,١ -	دخل المنظمات التي تقدم إقرارات ضريبة دخل الشركات.....
.....	.....	١٧,٨	١٦,١	١٧,٨	بنوك الاحتياطي الفيدرالي.....
.....	.....	٢,١	٢,١	١,٩	وكالات الائتمان التعاوني المرعية فيدرالياً <sup>٧٤</sup> .....
.....	.....	٢٤,٣ -	٢٢,٣ -	٢٠,٨ -	أخرى <sup>٧٥</sup> .....
.....	.....	٧,٦	٦,٩	٧,٣	استنزاف المعادن المحلية.....
.....	.....	٣,٤ -	٦,٠ -	٧,٠ -	تعديل لاهتلاك مصروفات التعدين الاستكشافي، والأنفاق، والآبار.....
.....	.....	٢٩,٩	٢٦,٩	٢٤,٤	ضرائب أرباح الشركات المتحققة لحكومات الولايات والمحليات.....
.....	.....	٩٧,٤ -	٧٨,٧ -	٦٩,٩ -	مدفوعات أرباح شركات الاستثمار الخاضعة للوائح التنظيمية.....
.....	.....	٦٧,٩	٨٠,٧	٨٩,٦	مصروفات الديون المدومة..... ناقصاً: إجراءات إقرارات الضرائب بشأن:
.....	.....	٧١,٠	٩٠,٨	٧٠,٩	مكاسب، صافية من الخسائر، من مبيعات العقارات.....
.....	.....	٣٣,٠	٢٨,٨	٢٥,٣	توزيعات الحصص المقبوضة من الشركات المحلية.....
.....	.....	٦٢,٢	٥٩,١	٥٦,٢	دخل مساهمات في شركات أجنبية وفروع (الشركات الأمريكية).....
.....	.....	٥,٢	٢٠,٤	١٧,٤	تكاليف متاجرة في أو إصدار أوراق مالية لشركات <sup>٧٦</sup> .....
.....	.....	٦,٨	٦,٠	٥,٨	ضرائب مدفوعة من قبل الشركات المحلية إلى حكومات أجنبية مقابل دخل مكتسب في الخارج.....
.....	.....	٧٣,٤	٧٣,٩	٦٤,٩	زائداً: دخل قبضته جميع شركات الولايات المتحدة الأمريكية المقيمة من مساهمات في شركات وفروع أجنبية، صافي من مدفوعات مقابلة.....
٦٧٦,٦	٦٢٢,٦	٥٣٥,١	٤٦٥,٤	٤٠٦,٤	يساوي: الأرباح قبل تنزيل الضرائب، الحسابات القومية للدخل والمنتجات...

<sup>٧٣</sup> تتألف إلى حد كبير من تعديل المصروفات بالنسبة للوجبات والترفيه، ومدفوعات مكافأة آبار البترول المشطوبة، وتعديلات شركات التأمين واتحادات الادخار والقروض، واستهلاك الأصول غير الملموسة، ودخل الفائدة المعفى من الضرائب.

<sup>٧٤</sup> تتألف من نظام الائتمان التعاوني الزراعي لعام ١٩٤٧ المنقول والبنوك الفيدرالية لقروض شراء المساكن لعام ١٩٥٢ المنقولة.

<sup>٧٥</sup> تتألف من خطط معاشات التقاعد غير المؤمنة الممولة تمويلاً ذاتياً، والمنظمات غير الهادفة للربح التي تخدم الأعمال التجارية، واتحادات الائتمان التعاوني.

<sup>٧٦</sup> تشمل رسوم الخدمات المالية المحتسبة المدفوعة من قبل الشركات المتعاملين في الأوراق المالية المحلية الذين لا يتقاضون عمولات صراحة.

## سادساً - الصلة بين حسابات الأعمال والحسابات القومية بالنسبة للقطاع غير المالي

شينغ هيا شو<sup>٧٧</sup>

إدارة الإحصاءات المالية

### ألف - مقدمة لتجميع حسابات القطاع المؤسسي الخاصة بنظام الحسابات القومية في ماليزيا

٦ - ١ من أجل تلبية احتياجات صانعي السياسات وخبراء تحليل الاقتصاد الماليزي الذي ينمو وينضج بسرعة، قررت إدارة الإحصاءات الماليزية التي يشرف عليها مكتب رئيس الوزراء إنشاء الجهة المعنية بإعداد حسابات القطاع المؤسسي لمتابعة الإنتاج، والدخل، والادخار، وتكوين رأس المال في كل قطاع مؤسسي من قطاعات الاقتصاد. ويبدأ هذا الجهد بمشروع سانه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وبعد إنجاز المشروع، سيصبح تجميع حسابات مصروفات الدخل وتمويل رأس المال، وهو جزء هام من حسابات القطاع المؤسسي بأكمله، جزءاً من العمل الجاري لإدارة الإحصاءات المالية. ولمساندة تنفيذ معايير نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ في المستقبل أيضاً، سيدخل المشروع المعايير الجديدة لنظام الأمم المتحدة في عملية التجميع. ولذلك السبب، ستختلف الإجماليات الخاصة بإجمالي الناتج المحلي والحسابات القومية الأخرى من تلك الإجماليات التي تعدها حالياً شعبة الحسابات القومية التابعة لإدارة الإحصاءات المالية. وبهذا المعنى، سيوفر المشروع تقديرات مبدئية ستشير إلى أشد الفروق وضوحاً بين المؤشرات الاقتصادية التي جمعت حسب معايير نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ وتلك التي جمعت حسب معايير نظام الحسابات القومية ١٩٦٨ بحيث يمكن تحديث السلاسل الزمنية الجارية للمؤشرات الاقتصادية التي جمعت حسب معايير نظام الحسابات القومية ١٩٦٨ إلى معايير نظام الحسابات ١٩٩٣ على نحو أكثر اقتصاداً. وباستثناء القطاع المالي الذي يغطي البنوك، وشركات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد، والأنشطة المالية الأخرى التي أعيد تجميعها بالكامل باستخدام إحصاءات أساسية تستند على نحو رئيس إلى حسابات الأعمال التجارية، وتأخذ القطاعات الأخرى المخرجات والاستهلاك الوسيط من شعبة الحسابات القومية كمنقاط انطلاق، أي كضوابط مجموع يمكن استنباط القيمة المضافة منها

حسب نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. والفرق الرئيسي هو معاملة تكاليف خدمات مؤسسات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر بمثابة استهلاك وسيط لكل نشاط في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ الجديد.

٦ - ٢ حتى وقت إعداد هذا التقرير، ما زالت نتائج المشروع غير نهائية وهكذا لم يعط شيء منها. والتركيز الرئيسي هو عرض الطرائق التي استخدمتها إدارة الإحصاءات الماليزية لتجميع حسابات القطاع المؤسسي باستعمال الحسابات القومية الجارية بالنسبة للاقتصاد بأكمله كنقطة للانطلاق. ويمكن استنتاج التالي من المشروع:

- (أ) يمكن تجميع حسابات القطاع المؤسسي في ماليزيا، تسليماً بالإحصاءات المتاحة حالياً، مع أن نوعية التقديرات ستتحسن إذا توفرت معلومات إضافية؛
- (ب) يتعين زيادة الاستفادة من حسابات الأعمال التجارية بالاقتران مع الإحصاءات القياسية المجمعة من خلال التعدادات؛ وفي العديد من الأنشطة التي يسيطر عليها عدد قليل من الشركات، يمكن أن تحل حسابات الأعمال التجارية محل الاستقصاءات السنوية. وفي الواقع، استخدمتها إدارة الإحصاءات المالية بالفعل لتجميع العديد من الأنشطة، على وجه التحديد، خدمات الكهرباء، والمياه، والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية، والاتصالات، والأعمال التجارية، وكافة الأنشطة المالية.

#### ١ - الإطار الشامل لحسابات القطاع المؤسسي الماليزي

٦ - ٣ بدأ تجميع حسابات القطاع المؤسسي في ماليزيا فقط في منتصف سنة ١٩٩٤. وتصنف المؤسسات في الاقتصاد حسب الفئات التالية:

- (١) القطاع غير المالي - عام؛
- (٢) القطاع غير المالي - خاص؛
- (٣) القطاع المالي، البنوك - عام؛
- (٤) القطاع المالي، البنوك - خاص؛
- (٥) القطاع المالي، مؤسسات مالية أخرى - عام؛

<sup>٧٧</sup> كتب هذا الفصل بمساندة من إدارة الإحصاءات المالية بناءً على طلب الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. غير أن استنتاجاته قد لا تعكس الآراء الرسمية للشعبة الإحصائية. ويود المؤلف التقدم بالشكر إلى كل من: فو كوانغ فييت، وسني فاطمة عبد الرحمن، وياتيماه سارجيمان، وإبراهيم محمد سعيد، وسامسبنار إبراهيم، وغناسيغاره كاندايا لتعاونهم وتعليقاتهم القيمة.

- (٦) القطاع المالي، مؤسسات مالية أخرى - خاص؛
- (٧) القطاع المالي، التأمينات وصناديق معاشات التقاعد - عام؛
- (٨) القطاع المالي، التأمينات وصناديق معاشات التقاعد - خاص؛
- (٩) الحكومة العامة - فيدرالية؛
- (١٠) الحكومة العامة - ولاية؛
- (١١) الحكومة العامة - محلية؛
- (١٢) الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛
- (١٣) بقية العالم.
- ٦ - ٤ وأنواع الحسابات المغطاة بالنسبة للقطاعات المؤسسية أعلاه هي ما يلي:
- حسابات الإنتاج؛
- حسابات توليد الدخل؛
- حسابات التوزيع الأولي للدخل؛
- حسابات التوزيع الثانوي للدخل؛
- حسابات إعادة توزيع الدخل؛
- حسابات رأس المال.
- ٦ - ٥ تجدر الملاحظة هنا أن ماليزيا لا تجمع الحسابات التي تتجاوز حسابات رأس المال.
- ٢ - القطاع غير المالي
- ٦ - ٦ تجمع حسابات القطاع غير المالي من مصادر بيانات مختلفة، على وجه التحديد، الاستقصاءات السنوية التي تجريها إدارة الإحصاءات الماليزية، وتقارير/إحصاءات الميزانية الحكومية، والتقارير المالية السنوية الخاصة بالشركات. وفي سنة ١٩٨٧، أحدثت سنة أساس في ماليزيا، تمثل البيانات المستمدة من البيانات المالية أو حسابات الأعمال التجارية حوالي ١٣ في المائة من مجموع القيمة المضافة للقطاع غير المالي، وبينما تمثل بيانات الاستقصاء ٦٢ في المائة والمتبقي البالغ ٢٥ في المائة من إحصاءات تم الحصول عليها من وكالات ذات صلة بالقطاع الذي لا يمكن الحصول على معلومات عنه من خلال حسابات الأعمال التجارية أو الاستقصاء.
- ٦ - ٧ وتشمل الصناعات في القطاعات غير المالية التي غطتها الاستقصاءات ما يلي:
- (١) الصناعات التحويلية؛
- (٢) التعدين؛
- (٣) الخدمات الطبية، وطب الأسنان، والخدمات الصحية والبيطرية الأخرى؛
- (٤) المدارس الخاصة والمرافق/الخدمات التعليمية الأخرى؛
- (٥) الأفلام السينمائية والخدمات الترفيهية الأخرى؛
- (٦) النقل - النقل البري؛
- (٧) النقل - الخدمات المرتبطة بالنقل؛
- (٨) الزراعة - زراعة المطاط (ملكيات)؛
- (٩) الزراعة - ملكيات زيت النخيل؛
- (١٠) الزراعة - ملكيات الشاي؛
- (١١) الزراعة - ملكيات جوز الهند؛
- (١٢) تجار الجملة والتجزئة؛
- (١٣) الفنادق.
- ٦ - ٨ الصناعات التي تعتمد على البيانات من التقارير المالية أو تقارير الميزانية الحكومية هي ما يلي:
- (١) النقل - السكك الحديدية؛
- (٢) النقل - الجوي؛
- (٣) النقل - المائي؛
- (٤) النقل - الاتصالات؛
- (٥) الكهرباء؛
- (٦) المياه؛
- (٧) خدمات الأعمال التجارية؛
- (٨) الخدمات الترفيهية الأخرى.
- ٣ - القطاع المالي
- ٦ - ٩ المصادر الرئيسية لبيانات القطاع المالي هي إجماليات البيانات المالية من البنوك التجارية، وشركات التمويل، والبنوك الاستثمارية، وشركات التأمين على التوالي، التي يمكن الحصول عليها من البنك المركزي، والبيانات المالية السنوية من المؤسسات المالية المنفردة.
- ٤ - قطاع الحكومة العامة
- ٦ - ١٠ ينقسم قطاع الحكومة العامة إلى ثلاثة مستويات هي: المستوى الفيدرالي، ومستوى الولاية، والمستوى المحلي. ومصادر بيانات الحكومة العامة هي الحسابات الحكومية المختلفة.
- ٥ - قطاع الأسر المعيشية
- ٦ - ١١ يتكون قطاع الأسر المعيشية من (١) الأسر المعيشية المنفردة و(٢) المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية العاملة في مجال إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك النهائي الخاص أو للبيع في الأسواق. وحسب تعريف نظام الحسابات القومية، لا تمسك المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية بمجموعة

الاقتصادية بشأن بعض الصناعات الهامة. وتستخدم المنشأة بمثابة الوحدة الإحصائية بشكل عام. ولا تغطي جميع استقصاءات الاستبيان العام كافة المنشآت. ويكون عدد المستخدمين هو الحد الذي يفصل المنشآت التي يشملها الاستقصاء، ويتراوح العدد بين ٥ مستخدمين و ١٠٠ مستخدم اعتماداً على الصناعة والمنطقة. وتشمل الصناعات المغطاة التالي:

- الصناعات التحويلية؛
- التعدين؛
- الإعمار؛
- النقل (الحافلات والتاكسي)؛
- الشحن؛
- خدمات تحميل وتفريغ السفن؛
- الخدمات المتعلقة بالنقل؛
- الإعلان؛
- المهنيون: — المحامون؛
- الأطباء؛
- أطباء الأسنان؛
- الأطباء البيطريون؛
- المهندسون؛
- المعماريون؛
- المؤسسات: — المدارس؛
- المستشفيات.

٦ - ١٧ ويشمل نوع المعلومات التي يجري جمعها الإنتاج والمصروفات ذات الصلة، وتكوين رأس المال، بالإضافة إلى الدخل برسم القبض وبرسم الدفع مثل الفائدة، والخصم الموزعة، والريوع، وضرائب الشركات برسم الدفع. وتوفر المنشآت أيضاً استخدامات وموارد الدخل ذات الصلة بالمنشأة نظراً لأن معظم المنشآت تخصص هذه المعاملات في حسابات الفروع أو الكيانات التابعة لها. وبالنسبة للمنشآت التي لا تتوفر هذه المعلومات عنها، يحاول خبراء الإحصاء المعنيين بالاستقصاء تقديرها بالاستناد إلى البيانات التي توفرها المقار الرئيسية للمنشآت.

٦ - ١٨ وتعلق المعلومات الأخرى التي تجمع في الاستقصاء بنوع الصناعة، وعدد المنشآت، والوضع القانوني، والمالكون. وتكون فئات الوضع القانوني وملكية المنشآت كالتالي:

- الوضع القانوني: — الملكيات الفردية؛
- المشاركات؛
- الشركات الخاصة المحدودة؛
- الشركات العامة المحدودة؛

كاملة من الحسابات، وإذا فعلت ذلك، لا تستطيع فصل مصروفاتها على نحو ملائم إلى تلك الفئات المستخدمة للأعمال التجارية وتلك المستخدمة للاستهلاك الخاص. وتقدر حسابات المشاريع المملوكة للأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية باستخدام نتائج استقصاءات "الاستبيان العام"، أي المشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية التي يغطيها الاستبيان العام، والمؤلفة من المشاركات والملكيات الفردية والجزء المقيس كمتبق بعد تضخيم نتائج الاستبيان العام إلى تقديرات مجموع الضبط. وتقاس حسابات الأسر المعيشية المنفردة على نحو متبق.

٦ - ١٢ ويشمل قطاع الأسر المعيشية في ماليزيا أيضاً المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر المعيشية، والتي تقدم السلع والخدمات بالمجان أو بأسعار غير هامة اقتصادياً. وبالإمكان معاملتها كقطاع منفصل ولكن نظراً لشحة البيانات عنها فقد تقرر معاملتها كجزء من قطاع الأسر المعيشية.

٦ - ١٣ يتعين أن يشمل قطاع الأسر المعيشية، حسب التعريف، كافة الأنشطة الاقتصادية التي قد تكون غير قانونية أو خفية. غير أن هذه الأنشطة لا تكون مشمولة بشكل عام في نظام الحسابات القومية الماليزية لأن التعدادات والاستقصاءات لا تغطي الأنشطة غير المشمولة في قائمة الاستقصاء. وهناك استثناءات فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية غير القانونية أو الخفية إذ يمكن تقديرها نتيجة موازنة جداول المدخلات - المخرجات. على سبيل المثال، نظراً للاعتقاد بأن الإحصاءات الرسمية لا تغطي الإعمار على نحو تام، تقدر أنشطة الإعمار الخفية غير المغطاة على نحو تام باستخدام جانبي العرض والطلب على الأسمنت، وهو أحد المدخلات الأساسية في الإعمار.

## ٦ - ٦ قطاع بقية العالم

٦ - ١٤ يجري تجميع حسابات بقية العالم من حسابات ميزان المدفوعات مع إعادة تصنيف أو تعديل للمعاملات ذات الصلة.

## باء - تجميع حسابات القطاع غير المالي

### ١ - مصادر البيانات

٦ - ١٥ تستخدم مصادر بيانات مختلفة لتجميع حسابات مصروفات الدخل ورأس المال الخاصة بالقطاع غير المالي في ماليزيا. ومن بين المصادر الرئيسية الاستقصاءات الاقتصادية السنوية التي تجريها إدارة الإحصاءات، على وجه التحديد، استقصاء الاستبيان العام السنوي، والاستقصاء المالي السنوي، والاستقصاء العقاري، والتقارير المالية السنوية للشركات بالإضافة إلى تقارير/إحصاءات الميزانية الحكومية.

### (أ) استقصاء الاستبيان العام

٦ - ١٦ ينفذ استقصاء الاستبيان العام لجمع البيانات من أجل تجميع حساب الإنتاج، بالإضافة إلى توفير بعض الإحصاءات

— الشركات العامة؛

— التعاونيات.

— الملكية: — المملوكة على نحو عام؛

— المملوكة على نحو خاص؛

— المملوكة على نحو مشترك.

٦ - ١٩ تستخدم المعلومات عن الوضع القانوني والملكية على وجه الخصوص لتحويل المنشآت إلى مشاريع، وذلك في تعديل بيانات استقصاء الاستبيان العام لتلبية احتياجات حسابات القطاع المؤسسي في ماليزيا. على سبيل المثال، يستخدم عامل الوضع القانوني لتصنيف المنشآت في مشاريع ذات شخصية اعتبارية أو غير ذات شخصية اعتبارية، بينما يستخدم عامل الملكية، الذي يستند إلى النصيب في حصص رأس المال، لتصنيف المنشآت في شركات عامة أو خاصة.

٦ - ٢٠ وتصنف كافة الصناعات المملوكة للأفراد أو شركات بمثابة مشاريع غير ذات شخصية اعتبارية للأسر المعيشية. والافتراض هنا أن معظم الملكية الفردية والمشاركات في ماليزيا هي أعمال تجارية صغيرة حتى لو كانت لديها حسابات أعمال تجارية. وتصنف التعاونيات بمثابة شركات خاصة غير مالية حيث تكون عادة تعاوانيات غير مالية.

٦ - ٢١ وتصنف الشركات الخاصة المحدودة والشركات العامة المحدودة المملوكة للقطاع الخاص بمثابة شركات خاصة غير مالية بينما تصنف الشركات العامة المحدودة المملوكة للحكومة والشركات العامة بمثابة شركات عامة غير مالية.

#### (ب) الاستقصاء المالي

٦ - ٢٢ يغطي الاستقصاء المالي الذي أجرته إدارة الإحصاءات الماليزية فقط المشاريع الكبيرة التي يبلغ رقم أعمالها ٥ ملايين رينغيت أو أكثر. ويجري الاستقصاء على نحو رئيسي لجمع البيانات عن المعاملات الدولية مع بقية العالم من أجل تلبية احتياجات البيانات لتجميع ميزان المدفوعات.

٦ - ٢٣ ومقارنة مع استقصاءات الاستبيان العام يعتبر الاستقصاء المالي محدوداً في نطاقه وتغطيته، ولذلك السبب يفضل استخدام بيانات استقصاءات الاستبيان العام كمدخلات لتجميع الحسابات المؤسسية. ومع ذلك، يستخدم أيضاً جزء من المعلومات التي تجمع في الاستقصاء المالي لتكملة بعض المعاملات غير المغطاة في استقصاءات الاستبيان العام بالإضافة إلى استخدامها لأغراض المراجعة المتقاطعة.

#### (ج) استقصاء المزارع الكبيرة

٦ - ٢٤ يجري هذا الاستقصاء على التالي:

— مزارع المطاط؛

— مزارع زيت النخيل؛

— مزارع الشاي؛

— مزارع جوز الهند؛

— مزارع الكاكاو.

٦ - ٢٥ تجرى استقصاءات سنوية أو كل سنتين على المزارع الكبيرة مثل مزارع المطاط، وزيت النخيل، والشاي، وجوز الهند، والكاكاو. وتعريف المزرعة الكبيرة هو: الأرض، المتماشية أو غير المتماشية، التي لا يقل إجمالي مساحتها عن ٤٧,٤٠ هكتار (١٠٠ أكر)، والمزروعة بمحصول محدد أو المسموح بزراعة المحصول المحدد أو تجري زراعته فيها تحت ملكية قانونية منفردة، أو أي مساحة مزروعة بالمحصول المحدد في مزرعة كبيرة قائمة بالفعل لمحصول آخر. وتشمل المعلومات التي يجري جمعها المساحة المزروعة، والإنتاج (بالكمية)، والغلة، وتكاليف الإنتاج، وتكوين رأس المال.

٦ - ٢٦ ويستند تجميع حسابات القطاع المؤسسي لهذه الصناعات في القطاع الزراعي على بيانات من هذه الاستقصاءات وعلى إحصاءات من وزارة الزراعة. وتعامل المزارع الكبيرة بمثابة قطاع شركات، وتقدر مخرجاتها باستخدام نسبة إنتاج المزرعة إلى مجموع الإنتاج مضروباً في مجموع ضبط المخرجات. ونظراً لأن إجمالي مخرجات كل صناعة زراعية معروف، يكون الفرق بين مجموع ضبط المخرجات ومجموع مخرجات المزارع الكبيرة هو مخرج قطاع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية.

#### (د) حسابات الأعمال التجارية

٦ - ٢٧ ويوجد المصدر الآخر الرئيسي للمعلومات اللازمة لتجميع حسابات القطاع المؤسسي في التقارير المالية السنوية للشركات. وحسابات الأعمال ضرورية للصناعات التي لا تغطيها أية استقصاءات. وتجمع المعلومات مباشرة من الشركات المعنية.

٦ - ٢٨ بالإضافة إلى ذلك، تستخدم أيضاً الحسابات الحكومية التي تعدها بعض المشاريع العامة. وبالنسبة لبعض القطاعات غير الرسمية مثل الدواجن والمواشي الأخرى حيث لا تتوفر بيانات الاستقصاء أو حسابات الأعمال التجارية عنها، تستخدم المعلومات المدرجة في دراسات تحليل التكاليف.

#### ٢ - استخدام استقصاء الاستبيان العام وبيانات استقصاء المزارع الكبيرة لتجميع الحسابات المؤسسية

٦ - ٢٩ تنظم البيانات من استقصاءات الاستبيان العام بحسب الوضع القانوني والملكية من أجل تصنيف الصناعات في شركات عامة، وشركات خاصة، ومشاريع أسر معيشية غير ذات شخصية اعتبارية. ثم تقيد بيانات المعاملات في جداول لتلائم مكونات نظام الحسابات القومية مثل المخرجات، والمدخلات، وتعيضات المستخدمين، ودخل الملكية، والتحويلات الجارية، وما إلى ذلك.

(أ) حساب الإنتاج

٦ - ٣١ ونظراً لأن استقصاءات الاستبيان العام لا تغطي كافة المنشآت، من الضروري الاستقراء لإكمال التغطية. على سبيل المثال، تغطي بيانات الاستبيان العام المشاريع ذات الشخصية الاعتبارية وغير ذات الشخصية الاعتبارية المسجلة، لكنها لا تغطي كافة المشاريع في نشاط معين. وبالتالي، يجب استقراؤها. انظر الفرع الأول من الجدول ٦ - ١ (الصفحة، ١٣٣). ويعزى الفرق بين تقديرات شعبة الحسابات القومية ومجاميع الاستبيان العام إلى متبقي قطاع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية، في ظل الافتراض بأن كافة المنشآت التي لا يغطيها استقصاء الاستبيان العام هي منشآت صغيرة وتملكها مشاريع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية غير المسجلة. وتعديل المدخلات أيضاً للتوافق مع مفاهيم نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

(ب) حساب توليد الدخل

٦ - ٣٢ تشمل مكونات حساب توليد الدخل التي يمكن الحصول عليها من استقصاءات الاستبيان العام الرواتب والأجور، والأغذية المجانية، والإسكان والرعاية الصحية المعاملة بمثابة مساهمات/منافع اجتماعية غير ممولة، ومساهمات المستخدمين في صندوق التأمين الاجتماعي<sup>٧٨</sup>، وفي هيئة الضمان الاجتماعي<sup>٧٩</sup>، وفي صناديق التأمين الاجتماعي الممولة تمويلياً خاصاً.

٦ - ٣٣ يتعين اعتبار رسوم الضرائب وأجرة الإبراء على العقار/الأرض حيث يتم الإنتاج بمثابة ضرائب أخرى على الإنتاج. وتشمل الضرائب الأخرى على الإنتاج رسوم تسجيل الأعمال التجارية، ورسوم تراخيص قيادة المركبات، رسوم طابع التمغة، وما شابه ذلك. وتجمع استقصاءات الاستبيان العام أيضاً المعلومات عن ضرائب الإنتاج، وضرائب المبيعات، ورسوم الصادرات. غير أنه نظراً لأن هذه المعلومات لازمة فقط على مستوى مجمل الاقتصاد، ويمكن الحصول عليها من الحسابات الحكومية، بالإمكان تجاهلها.

<sup>٧٨</sup> صندوق التأمين الاجتماعي للمستخدمين هو صندوق استئماني يقام لغرض توفير منافع تقاعدية لأعضائه، مشابه إلى حد كبير لصندوق معاشات التقاعد في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. يتألف الأعضاء من مستخدمي القطاع الخاص والقطاع العام غير المغطيين بمعاشات التقاعد. ويتعين على أرباب العمل والمستخدمين المساهمة في صندوق التأمين الاجتماعي استناداً إلى معدل المساهمة الذي يحدده النظام الأساسي للصندوق. وبينما يمكن فقط سحب الجزء الرئيسي من الصندوق عندما يتقاعد المستخدم في عمر ٥٥ سنة، يمكن سحب جزء من الصندوق في أي وقت للمساعدة في دفع مصروفات منزلية وطفية.

<sup>٧٩</sup> تدير هيئة الضمان الاجتماعي خطط الضمان الاجتماعي التي توفر الحماية للمستخدمين ضد العديد من الحالات الطارئة، على وجه التحديد إصابات العمل، والعجز، والوفاة. والغرض من خطط الضمان الاجتماعي ضمان دفع المنافع للمستخدمين ومعالجهم في حالة حدوث طارئ. وهذه الخطة غير إلزامية لكافة المستخدمين لكنها إلزامية بالنسبة لمستخدمي القطاع الخاص الذين يقل دخلهم الشهري عن مستوى معين. وتكون هيئة الضمان الاجتماعي ماثلة لهيئة الضمان الاجتماعي الواردة في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

٦ - ٣٠ بشكل عام، يمكن الحصول على مخرجات القطاعات التي تغطيها استقصاءات الاستبيان العام بجمع المكونات التالية:

- قيمة المنتجات المصنوعة، أو مخرجات المعادن/المحاجر، أو أشغال الإعمار المنجزة؛
- الدخل من تجهيز العمل المنجز لآخرين على موادهم؛
- الدخل من خدمات الإصلاحات والصيانة المقدمة لآخرين؛
- هوامش التجارة على مبيعات السلع المشتراة؛
- الكهرباء المبعة؛
- المصاريف الرأسمالية المتحملة للإعمار للحساب الخاص؛
- الزيادة في مخزونات السلع شبه الجاهزة؛
- مبيعات الوجبات والمرطبات (الفنادق فقط)؛
- العمولات ورسوم السمسة المتحققة؛
- قيمة التذاكر المبعة (السينما فقط)؛
- أجور المسافرين المقبوضة؛
- الدخل من الرحلات الجماعية المنظمة؛
- مقبوضات الإقامة (الفنادق فقط)؛
- أجور ترحيل السلع؛
- رسوم الإدارة المقبوضة؛
- الرسوم المقبوضة مقابل الخدمات المهنية المقدمة؛
- الرسوم التي تقبضها المؤسسات؛
- الدخل من كافة الخدمات الأخرى المقدمة؛
- الدخل من ريع معدات النقل؛
- الدخل من ريع المحلات.

بينما تكون مكونات المدخلات ما يلي:

- قيمة المواد الخام المستهلكة؛
- قيمة الإمدادات المستهلكة؛
- تكاليف الطباعة؛
- تكاليف السلع المشتراة للتزويد بالطعام (الفنادق فقط)؛
- تكاليف المرافق وأنواع الوقود المستهلك؛
- تكاليف العمل المنجز من قبل الآخرين للإصلاح والصيانة؛
- تكاليف العمل المنجز من قبل الآخرين على المواد الموردة؛
- تكاليف الخدمات غير الصناعية (مثل الإعلانات، وتكاليف البنوك، وتكاليف الإدارة، والتكاليف المهنية، والتأمين، والريع، الخ).

بالإضافة إلى ذلك، يفترض أن تكون المعلومات المستمدة من الحسابات الحكومية عن هذه المعاملات أكثر دقة وثقة.

٦ - ٣٤ وتعديل مكونات القيمة المضافة إلى أعلى بعامل الرفع المستمد للقيمة المضافة الذي يساوي القيمة المضافة من مجاميع الضبط مقسومة على القيمة المضافة المستمدة من الاستبيان العام.

٦ - ٣٥ ويستمد الدخل المختلط لمشاريع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية كما يلي:

القيمة المضافة لمجموع مشاريع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية

ناقصاً تعويضات المستخدمين وفائض التشغيل الخاص بمشاريع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية المسجلة والمغطاة باستقصاء الاستبيان العام،

ناقصاً الضرائب الأخرى على الإنتاج.

(ج) حسابات الدخل الأولي

٦ - ٣٦ تشمل البيانات عن دخل الملكية التي يمكن الحصول عليها من استقصاء الاستبيان العام الفوائد برسوم الدفع ورسوم القبض، والحصص الموزعة برسوم القبض، والريوع برسوم الدفع للحكومة. ولا يجمع استقصاء الاستبيان العام الحصص الموزعة برسوم الدفع. لكن يكمل الاستقصاء المالي هذه المعلومات الناقصة حيث يمكن تقدير الحصص الموزعة برسوم الدفع. ويفترض عدم وجود حصص موزعة برسوم الدفع من قبل مشاريع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية.

٦ - ٣٧ ويعديل أيضاً دخل الملكية إلى أعلى إلى مستوى التغطية الكاملة بعامل رفع المخرجات (مجموع ضبط المخرجات مقسوماً على مخرج الاستبيان العام).

٦ - ٣٨ وأثناء تجميع الحسابات القطاعية، تؤخذ الفوائد برسوم الدفع والفوائد برسوم القبض باعتبارها إجمالية ولا يجرى تعديل على خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر. ومع ذلك، يجرى التعديل على خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر، للحصول على الفوائد الخالصة برسوم الدفع أو برسوم القبض، بالنسبة لمجموع القطاع العام غير المالي أو لمجموع القطاع الخاص غير المالي.

(د) حساب التوزيع الثانوي للدخل

٦ - ٣٩ تشمل بيانات التحويلات الجارية من استقصاء الاستبيان العام الضرائب المباشرة برسوم الدفع، وأقساط التأمين على غير الحياة برسوم الدفع والمطالبات برسوم القبض، والتحويلات،

والمساهمات برسوم الدفع/برسم القبض. وتعامل المنح الدراسية، إن وجدت، بمثابة تحويلات جارية إذا قدمت لغير المستخدمين، لكن إذا قدمت للمستخدمين فإنها تعامل باعتبارها جزءاً من تعويضات المستخدمين.

٦ - ٤٠ بالنسبة لأقساط التأمين على غير الحياة برسوم الدفع، تقدر تكاليف خدمة التأمين وتشمل كجزء من الاستهلاك الوسيط للصناعة. وتستند تكاليف خدمة التأمين إلى نسبة تقدر أثناء تجميع بيانات قطاع التأمين على غير الحياة، وتساوي مخرجات القطاع مقسومة على مجموع الأقساط التي قبضها القطاع. ويعامل صافي أقساط التأمين، الذي يساوي إجمالي أقساط التأمين ناقصاً تكاليف خدمات التأمين على غير الحياة، باعتباره تحويلات جارية في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

(هـ) حساب رأس المال

٦ - ٤١ تشمل البيانات من استقصاءات الاستبيان العام عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت ما يلي:

(١) شراء/احتياز جديد أو قديم؛

(٢) مبيعات/تصرف بـ؛

(٣) إعمار خاص ينطوي على السلع الرأسمالية التالية:

— الأراضي؛

— تحسين الأراضي؛

— المباني - السكنية وغير السكنية؛

— الآلات/المعدات؛

— معدات النقل؛

— المفروشات والأثاث الثابتة.

٦ - ٤٢ ويقدر مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات بالاستناد إلى مجموع الضبط الذي هو تقديرات شعبة الحسابات القومية. وتعديل إلى أعلى مجاميع إجمالي تكوين رأس المال الثابت للشركات الخاصة والعامة التي يغطيها الاستبيان العام بعامل رفع المخرجات. ويكون الفرق بين مجموع ضبط إجمالي تكوين رأس المال الثابت والمجموع المضحّم لإجمالي تكوين رأس المال الثابت للشركات زائداً إجمالي تكوين رأس المال الثابت لمشاريع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية المسجلة التي غطّاها الاستبيان العام هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت لمشاريع الأسر المعيشية غير ذات الشخصية الاعتبارية غير المسجلة غير المغطاة باستقصاء الاستبيان العام.







### ٣ - استخدام بيانات حسابات الأعمال التجارية لتجميع حسابات الدخل - الإنفاق

٦ - ٤٣ تستخدم حسابات الأعمال التجارية الخاصة بالمشاريع لإعداد الحسابات القطاعية الخاصة بالصناعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسكك الحديدية، والخطوط الجوية، والكهرباء، والمياه، وخدمات الأعمال التجارية، وخدمات الترفيه. وتتألف حسابات الأعمال التجارية من ثلاثة حسابات رئيسية، هي:

(أ) بيان الدخل والمصروفات أو حساب الأرباح والخسائر؛

(ب) بيان التغيرات في المركز المالي أو بيان التدفق المالي؛

(ج) الميزانية العمومية.

٦ - ٤٤ نظراً لأن الحسابات القطاعية في ماليزيا لا تتعدى حساب رأس المال، يستخدم فقط حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية.

٦ - ٤٥ ولا تكون حسابات الأعمال التجارية المتاحة للجمهور، مثل تلك المنشورة في التقارير المالية السنوية الخاصة بالمشاريع، مفصلة بما فيه الكفاية لتجميع الحسابات القطاعية. وقد بذلت جهود للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً بالإضافة إلى التقارير السنوية. إذ تعرض الحسابات المالية في التقارير المالية السنوية الخاصة بالمشاريع بمثابة "حساب الشركة" و"الحساب الموحد" الذي هو عبارة عن خليط حسابات الشركة الأم والشركات التابعة لها. ويستخدم فقط "حساب الشركة" لأغراض الحسابات القطاعية في نظام الحسابات القومية.

٦ - ٤٦ تجدر الملاحظة أنه لا توجد صيغة معيارية لعرض حسابات الأعمال التجارية في ماليزيا. إذ تتباين من شركة إلى أخرى ومن صناعة إلى أخرى.

#### (أ) مثال لحساب الأعمال التجارية

٦ - ٤٧ يعرض التذييل ١ مثالاً لحساب الأعمال التجارية. وتتيح الملاحظات الخاصة بالحسابات معلومات مفيدة لتجميع الحسابات القطاعية في نظام الحسابات القومية. ومع ذلك، يلزم توفير معلومات إضافية، لا سيما لتجميع حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل. في المثال الوارد في التذييل ١، تعتبر المعلومات الإضافية الواردة في الجدول ٦ - ٤ (الصفحة ١٤٠) معلومات تفصيلية لحد ما. غير أن الشركة قد لا تتمكن في كثير من الأحيان من توفير هذه المعلومات التفصيلية. لكن يتعين على الأقل أن توفر معلومات تفصيلية عن الإيرادات وتعويضات المستخدمين. وفي هذه الحالات، توجد في العادة حاجة لتقدير الاستهلاك الوسيط الآخر، الذي يساوي مجموع إجمالي الإيرادات ناقصاً مجموع المصروفات المدرجة ناقصاً الأرباح قبل تنزيل الضرائب.

### (ب) إقامة صلات بين حسابات الأعمال التجارية وحسابات نظام الحسابات القومية

٦ - ٤٨ يلزم اتخاذ خطوة وسيطة لإقامة صلة بين حسابات الأعمال التجارية وحسابات نظام الحسابات القومية قبل التجميع الفعلي للحسابات القطاعية. ويبيّن الجدول ٦ - ٥ الوارد في التذييل ٢ الصلة بين المعاملات في حساب الأعمال التجارية ومكونات نظام الحسابات القومية. ومن ثم تقيّد حسابات الأعمال التجارية في صيغة حسابات قطاعية حسبما هو مبين في الجدول ٦ - ٦ الوارد في التذييل ٣.

#### ٤ - تخصيص خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر بالنسبة للقطاع غير المالي

٦ - ٤٩ يفترض أن تخضع إلى تكاليف الخدمة فقط الفائدة برسوم الدفع على القروض المقدمة من مؤسسات الوساطة المالية والفائدة برسوم القبض على الودائع لدى مؤسسات الوساطة المالية.

(أ) إيجاد خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر

٦ - ٥٠ تتمثل المهمة في تقدير تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر المدفوعة من قبل القطاع غير المالي مقابل القروض المقرضة من مؤسسات الوساطة المالية وكذلك بالنسبة للفائدة برسوم القبض على الودائع.

٦ - ٥١ قبل تخصيص أي من خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر بالنسبة للقطاع غير المالي، يتعين تقدير مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر بالإضافة إلى أنصبة تكاليف هذه الخدمات على المقرضين والمقرضين. ومجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر (التي تختصر مجموع تكاليف خدمات الوساطة TISC) المتحملة من قبل مؤسسات الوساطة المالية يساوي مجموع الفائدة برسوم القبض ناقصاً مجموع الفائدة برسوم الدفع من قبل مؤسسات الوساطة المالية. ويكون نصيب تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على المقرض هو نسبة الفرق بين سعر الإقراض (i<sub>1</sub>) وسعر الفائدة الخالص (i<sub>1</sub>)<sup>٨٠</sup> مقسوماً على الفرق بين سعر الإقراض وسعر الإيداع (i<sub>1</sub>)، بينما تكون تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على المقرض (المودع) هي نسبة الفرق بين سعر الفائدة الخالص وسعر الإيداع مقسوماً على الفرق بين سعر الإقراض وسعر الإيداع. وتطبق هذه النسب على كافة مؤسسات الوساطة المالية لإيجاد مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على القروض (TISC<sub>1</sub>) ومجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على الودائع (TISC<sub>d</sub>).

<sup>٨٠</sup> بحسب سعر الفائدة الخالص، المسمى أيضاً السعر المرجعي، بمثابة متوسط سعر الفائدة بين البنوك.

(المقرض) لكل رينغيت من الفائدة = مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر (TISC ٠,٤) /مجموع الفوائد على الودائع.

٦ - ٥٣ على سبيل المثال، نفترض أن سعر خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على القرض (نسبة تكاليف الخدمات على القرض لكل رينغيت من الفائدة) يساوي ٠,٢٣٨ رينغيت تتقاضاه مؤسسات الوساطة المالية، أو سعر خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على الودائع يساوي ٠,٢٣٨، مما يعني أن مؤسسات الوساطة المالية تتقاضى ٠,٣٨٤ رينغيت كرسوم خدمة على كل رينغيت من الودائع برسم القبض.

وبالتالي:

مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر المتقاضاة على مجموع الفائدة برسم الدفع على القروض = مجموع الفائدة برسم الدفع x ٠,٢٣٨، ومجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر المتقاضاة على مجموع الفائدة على الودائع برسم القبض = مجموع الفائدة برسم القبض x ٠,٣٨٤.

(ب) الفائدة الخالصة برسم القبض/برسم الدفع

٦ - ٥٤ تتقاضى مؤسسات الوساطة المالية تكاليف خدمة من المودعين، بخصمها من الفائدة (الفائدة الخالصة) التي يفترض أن تحولها من المقرضين إلى المودعين. وبالتالي تساوي الفائدة الخالصة برسم القبض إجمالي الفائدة برسم القبض زائداً مجموع خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على الودائع برسم الدفع. وفي حالة القروض، تضيف مؤسسات الوساطة المالية تكاليف خدمة إلى الفائدة (الفائدة الخالصة) التي يفترض أن تحولها من المقرضين إلى المودعين. وبالتالي تساوي الفائدة الخالصة برسم الدفع إجمالي الفائدة برسم الدفع ناقصاً مجموع خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على القروض برسم الدفع.

من الجدول ٦ - ٥، في التذييل ٢،

الفائدة برسم القبض على الودائع تساوي ٢٨. وبالتالي تساوي الفائدة الخالصة برسم القبض ٢٨ + (٠,٣٨٤ x ٢٨) = ٣٩؛

الفائدة برسم الدفع تساوي ١٨١. وبالتالي تساوي الفائدة الخالصة برسم الدفع، ١٨١ - (٠,٢٣٨ x ١٨١) = ١٣٨؛

يساوي مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر برسم الدفع ١١ + ٤٣ = ٥٤، وهو الاستهلاك الوسيط للشركات. وفي سياق الجدول ٦ - ١، لم يجر تعديل الاستهلاك الوسيط بالنسبة لخدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر، الذي عدل فقط على المستوى المؤسسي.

نصيب تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على المقرض =  $(i_l - i_r)/(i_l - i_d)$

نصيب تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على المودع =  $(i_r - i_d)/(i_l - i_d)$

واستناداً إلى هاتين المعادلتين، يمكن تقسيم مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر إلى جزأين:

(١) يكون نصيب تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على مقرض القرض  $[(i_l - i_r)/(i_l - i_d)]$  يساوي ٠,٦؛

(٢) يكون نصيب تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على المقرض (المودع)  $[(i_r - i_d)/(i_l - i_d)]$  يساوي ٠,٤.

٦ - ٥٢ يتعين اتخاذ الخطوات التالية لإيجاد تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على الودائع والقروض بالنسبة للقطاع غير المالي:

(١) إيجاد مجموع الفوائد برسم القبض على القروض المقدمة من قبل مؤسسات الوساطة المالية (TIL)؛

(٢) إيجاد مجموع الفوائد برسم الدفع على الودائع لدى مؤسسات الوساطة المالية (TID)؛

(٣) إيجاد مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على القروض (TISC<sub>i</sub>) المقدمة من قبل مؤسسات الوساطة المالية، الذي يساوي ٠,٦ TISC، بالافتراض المعطى أعلاه؛

(٤) إيجاد مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على الودائع (TISC<sub>d</sub>) من قبل مؤسسات الوساطة المالية، التي تساوي ٠,٤ TISC، بالافتراض المعطى أعلاه؛

(٥) إيجاد نسبة تكاليف الخدمات على القرض (المقرض) لكل رينغيت<sup>٨١</sup> من الفائدة. نسبة تكاليف الخدمات على القروض لكل رينغيت من الفوائد = مجموع تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر على القروض (TISC ٠,٦) /مجموع الفوائد على القروض؛

(٦) إيجاد نسبة تكاليف الخدمات على الوديعة (المقرض) لكل رينغيت من الفائدة. نسبة تكاليف الخدمات على الوديعة

<sup>٨١</sup> البيانات عن مجموع القروض أو مجموع الودائع من قبل القطاع غير المالي غير متوفرة. لكن، يمكن تقدير الفوائد برسم الدفع على القروض والفوائد برسم القبض على الودائع من قبل القطاع غير المالي. وبالتالي، من الأفضل إيجاد نسبة تكاليف الخدمات لكل رينغيت من الفوائد برسم الدفع على القروض أو الفوائد برسم القبض على الودائع.

## ٥ - تخصيص تكاليف التأمين باعتبارها استهلاكاً وسيطاً للقطاع غير المالي

٦ - ٥٥ يتعيّن أولاً تقدير مجموع مخرجات التأمين بالنسبة لقطاع التأمين على غير الحياة من أجل تخصيص تكاليف خدمات التأمين على غير الحياة للقطاع غير المالي بالإضافة إلى أي قطاع آخر يستخدم خدمات التأمين على غير الحياة. ثم إيجاد نسبة خدمات التأمين من أجل تقدير تكاليف خدمات التأمين على المشاريع التي تستخدم خدمات التأمين على غير الحياة. وتساوي هذه النسبة الخاصة بتكاليف خدمات التأمين مجموع مخرجات التأمين على غير الحياة مقسومة على مجموع الأقساط التي قبضها قطاع التأمين على غير الحياة.

٦ - ٥٦ وبافتراض أن نسبة خدمات التأمين تساوي ٥٢ في المائة من مجموع الأقساط برسم الدفع. من الجدول ٦ - ٥، تساوي أقساط التأمين برسم الدفع ١٨، منها تكاليف خدمات التأمين (استهلاك وسيط) تساوي  $١٨ \times ٠,٥٢ = ٩$ . ويساوي صافي الأقساط (إجمالي الأقساط ناقصاً تكاليف الخدمات)  $١٨ - ٩ = ٩$ ، ويعامل بمثابة تحويل جار في حساب توزيع الدخل الثانوي.

### جيم - الخلاصة

٦ - ٥٧ يعتبر تجميع حسابات القطاع المؤسسي في ماليزيا مشروعاً جديداً وبالتالي لم يجر استقصاء لجمع البيانات عن وحدات المشاريع لتلبية احتياجات حسابات القطاع المؤسسي. وصمم الاستقصاء المالي، مع أنه استقصاء مشاريع، للحصول على معلومات عن المعاملات الدولية بغية تجميع ميزان المدفوعات. وحسبما لوحظ، يمكن استخدام بيانات استقصاء الاستبيان العام لتجميع الحسابات المؤسسية وهي مصدر هام للمعلومات. غير أنه لا يزال هناك قصور في البيانات بشأن معاملات هامة بالنسبة لحسابات القطاع المؤسسي مثل دخل الملكية برسم الدفع/برسم القبض (على سبيل المثال، الحصص الموزعة برسم الدفع)، والتحويلات الجارية برسم الدفع/برسم القبض (على سبيل المثال، ضرائب الشركات برسم الدفع). وبالتالي توجد حاجة لتوسيع نطاق الأسئلة في الاستقصاء

الجارى بشأن المشاريع، لا سيما المشاريع غير المالية، للحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية عن الحسابات المؤسسية. ومع ذلك، بإمكان إدارة الإحصاءات إعداد حسابات القطاع المؤسسي سنوياً نظراً لأن المعلومات كافية لهذا الغرض. لكن تجدر الملاحظة بأنه ستكون هناك فجوة زمنية بين سنة الأساس الخاصة بحسابات القطاع المؤسسي والسنة التقويمية الفعلية.

٦ - ٥٨ وحسبما ذكر من قبل، إضافة إلى استقصاء الاستبيان العام والاستقصاء المالي، فإن حسابات الأعمال التجارية مصدر آخر هام للبيانات اللازمة لتجميع حسابات القطاع غير المالي. في الواقع، تسليماً بجمع حسابات الأعمال التجارية بانتظام، وتسليماً بأن عدداً صغيراً من المشاريع يهيمن على العديد من الأنشطة، يمكن استخدام حسابات الأعمال التجارية بالاقتران مع تعدادات قياسية للوصول إلى مخرجات الصناعة المعنية وبالتالي تكملة الاستقصاءات السنوية لهذه الأنشطة. وثمة نقطة إضافية يتعيّن تأكيدها وهي تباين عرض حسابات الأعمال التجارية، بالإضافة إلى شروط استخدامها، من شركة إلى أخرى كما يحتمل أن تتباين من سنة إلى سنة. وبالتالي، يتعيّن الحذر عند قراءة حسابات الأعمال التجارية وتوفيقها مع حسابات نظام الحسابات القومية. ويوصى باستشارة محاسبي الأعمال التجارية قبل تفسيرها حسب مصطلحات نظام الحسابات القومية.

٦ - ٥٩ إن المعلومات الكثيرة المعروضة في حسابات القطاع المؤسسي هامة، لا سيما بالنسبة للحكومة، في التحليل الاقتصادي للقطاعات المؤسسية المختلفة في الاقتصاد، وفي اتخاذ القرارات، ووضع السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تليج احتياجات مستعملين آخرين، مثل معاهد البحوث، والجامعات، والجمهور العام.

٦ - ٦٠ في حسابات القطاع المؤسسي، يمكن تقدير مدخرات القطاعات المؤسسية المختلفة وعرضها على نحو منفصل، ويتيح هذا الوضع للمستعملين متابعة سلوك الادخار في كل قطاع في الاقتصاد وملاحظة كيفية الاستفادة من المدخرات. وتتيح المعلومات عن تكوين رأس المال للمستعملين تحليل أي قطاع في الاقتصاد لديه أكبر الاستثمارات وكذلك نوع هذه الاستثمارات.

التنزيل ١

حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية لشركة نقل خلال سنة تقويمية

الجدول ٦ - ٢ : حساب الأرباح والخسائر

٤ ١١٥	إيرادات التشغيل <sup>٨٢</sup> .....
١٤	الأرباح قبل تنزيل الضرائب <sup>٨٣</sup> .....
٦	الضرائب <sup>٨٤</sup> .....
٨	الأرباح بعد تنزيل الضرائب .....
١٢٧	الأرباح غير الموزعة المنقولة .....
١٣٥	الأرباح المتاحة للتوزيع شاملة .....
١١ -	الحصص المقترحة للتوزيع <sup>٨٥</sup> .....
١٢٤	الأرباح غير الموزعة المنقولة .....

<sup>٨٢</sup> تتألف هذه الإيرادات في الأساس من إجمالي الدخل المتحقق من ترحيل المسافرين والبضائع وتقديم الخدمات ذات الصلة.

<sup>٨٣</sup> يتم الحصول عليها بعد خصم التكاليف التالية:

(٥٥٧)	اهتلاك الأصول الثابتة .....
(٤٠٢)	استئجار آلات ومعدات النقل .....
(١٨٤)	الفوائد على عقود الإحارة المالية .....
(١٨)	خسائر النقد الأجنبي .....
(٦)	ربح الأراضي .....
(٣٦)	ربح المباني .....
(٨)	قطع غيار الآلات المشطوبة .....
(٤)	مخصصات الديون المشكوك فيها .....
(٢٠٥)	صيانة الآلات/ المعدات .....
(٤٧)	استهلاك خسائر الصرف غير المتحققة .....

وإضافة التالي:

١٣	الأرباح من مبيعات الأصول الثابتة .....
٢٨	فوائد الودائع الثابتة برسم القبض .....
١	فوائد أخرى برسم القبض .....
٦٩	إعادة قيد الأرصدة الدائنة على المبيعات السابقة للترحيل .....
٤٠	استهلاك الدخل المؤجل .....
١٠	دخل الربح من المباني .....
١	حصص موزعة برسم القبض .....

<sup>٨٤</sup> الضرائب

٨	السنة الجارية .....
$\frac{٢}{٦}$	المخصصات الزائدة بالنسبة للسنة السابقة .....

<sup>٨٥</sup> الحصص المقترحة للتوزيع: الحصص النهائية بنسبة ٢ % .....

الجدول ٦ - ٣ : الميزانية العمومية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر

السنة ٢٠١١	السنة ٢٠١٠	
		رأس المال والاحتياطيات
٧٠٠	٧٠٠	أسهم رأس المال
١ ٤٥٠	١ ٤٥٠	علاوة إصدار الأسهم
١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	الاحتياطي العام
١٢٧	١٢٤	الأرباح غير الموزعة
٣ ٢٧٧	٣ ٢٧٤	
٢٩٩	٤٧٨	الدخل المؤجل
		الخصوم طويلة الأجل
١ ٧٠٧	٢ ٢٢٥	القروض لآجال محددة
١ ٣٣٣	٣ ٢٩٤	الإيجارات برسم الدفع
٣ ٠٤٠	٥ ٥١٩	
		الخصوم الجارية والمخصصات
٦٠٩	٦٠٢	الدائون التجاري
١٨٧	١٩٨	الدائون الآخرون
٧٩٦	٩٤٢	القروض لآجال محددة
١٠٤	١٧٠	الإيجارات برسم الدفع
١٤	٥٠	السحب على المكشوف من البنوك (من غير ضمان)
٣٧٥	٣٨٧	المبيعات السابقة للترحيل
٦٥	١١	توزيعات الحصص المقترحة
٩٥	١١٣	مخصصات تغطية صيانة الآلات
٧٩	٩٩	مخصصات تغطية الضرائب
٢ ٣٢٤	٢ ٥٧٢	
		الأصول الثابتة <sup>٨٦</sup>
٦ ٨٩٣	٩ ٥٣٢	الاستثمارات الأخرى
٨٩	٧٤	التكاليف المؤجلة
٥٨	٢٥٢	الأصول الجارية
١٧٥	١٧٤	المخازن وقطع الغيار القابلة للاستهلاك
٥٨٠	٦٨٥	المديون التجاري
٢٤٥	٢٣٢	المديون الآخرون
٩٠٠	٨٩٤	الودائع، والنقد، وأرصدة البنوك
١ ٩٠٠	١ ٩٨٥	
٨ ٩٤٠	١١ ٨٤٣	المجموع الكلي

٨٦ ملاحظات بشأن الأصول الثابتة:

السنة ٢٠١١	السنة ٢٠١٠	التكاليف	التقييم	مجموع التكاليف/ التقييم	الاهتلاك التراكم	صافي القيمة الدفترية	اهتلاك السنة الجارية
٠	٠	أراضي حيازة تملك	١	١	٠	١	٠
٧	٧	أراضي حيازة إيجار	٥٥	٦٢	٦	٥٦	١
٧٤٢	٧٤٢	ميان	١٠٥	٨٤٧	١٥٩	٦٨٨	١٩
٤ ٤٣٦	٤ ٤٣٦	آليات نقل	٠	٤ ٤٣٦	٨٦٧	٣ ٥٦٩	١٩٣
٥ ٦٠٥	٥ ٦٠٥	آليات نقل مستأجرة	٠	٥ ٦٠٥	٦٢٠	٤ ٩٨٥	٢٧٥
٤٢٨	٤٢٨	مصانع ومعدات	٠	٤٢٨	٢٤٨	١٨٠	٤٣
١٩٣	١٩٣	مفروشات ومعدات مكاتب	٠	١٩٣	١٥٢	٤١	١٧
٥٢	٥٢	سيارات	٠	٥٢	٤٠	١٢	٩
١١ ٦٤٣	١١ ٦٤٣		١٦١	١١ ٦٢٤	٢ ٠٩٢	٩ ٥٣٢	٥٥٧
		السنة ٢٠١١					
٠	٠	أراضي حيازة تملك	١	١	٠	١	٠
٧	٧	أراضي حيازة إيجار	٥٥	٦٢	٥	٥٧	١
٤٤١	٤٤١	ميان	١٠٥	٥٤٦	١٤٠	٤٠٦	١٨
٣ ٩٧٦	٣ ٩٧٦	آليات نقل	٠	٣ ٩٧٦	٦٠١	٣ ٣٧٥	١٥١
٣ ٢٦٦	٣ ٢٦٦	آليات نقل مستأجرة	٠	٣ ٢٦٦	٤٤٦	٢٨٢٠	١٧١
٣٨٨	٣٨٨	مصانع ومعدات	٠	٣٨٨	٢٠٧	١٨١	٤٠
١٧٩	١٧٩	مفروشات ومعدات مكاتب	٠	١٧٩	١٣٧	٤٢	١٥
٤٣	٤٣	سيارات	٠	٤٣	٣٢	١١	٨
٨ ٣٠٠	٨ ٣٠٠		١٦١	٨ ٤٦١	١ ٥٦٨	٦ ٨٩٣	٤٠٤

الجدول ٦ - ٤ : معلومات إضافية مفصلة عن الشركة

الإيرادات من:	
٣ ٧٨٩	ترحيل الركاب والبضائع.....
٢١	مبيعات أثناء الرحلات.....
٢٩٥	الخدمات الأخرى.....
١٠	الريع على مباني المكاتب.....
٥	إعادة تأجير آليات النقل.....
٥	التدريب.....
٤ ١٢٥	<b>مجموع الإيرادات</b> .....
المصاريف:	
١١٤	الإعلانات والترويج.....
٣٦	الكمبيالات، والالتزامات القانونية، والتأمين.....
٣٠٨	العمولات على المبيعات.....
٢٧٢	تكاليف البضائع المشحونة.....
٦٧	المساهمات في صندوق التأمين الاجتماعي.....
١٤	مساهمات في هيئة الضمان الاجتماعي.....
٥٥٧	الاهتلاك.....
١٧٤	الرسوم والتكاليف.....
١٨١	تكاليف التمويل.....
٣	تكاليف الإجارة المالية.....
١٠	تكاليف الشحن، والرسوم الجمركية.....
٦١١	الوقود والزيوت.....
١٨	التأمين.....
١١	نفقات المبيعات أثناء الرحلات.....
١٥٩	تكاليف الوجبات والخدمات أثناء الرحلات.....
٢٠٥	صيانة معدات النقل.....
٤٢	الريع على الأرض والمباني.....
٤٠٢	الريع على إجارة معدات النقل.....
٥٨٣	الرواتب والبدلات.....
١٤٢	منافع المستخدمين.....
١٥	تأمين المستخدمين.....
٢٣	ضريبة الطرق.....
٢٣٩	المصروفات المتنوعة الأخرى.....
٤ ١٨٦	<b>مجموع المصروفات</b> .....



التنزيل ٢

الجدول ٦ - ٥ : إقامة صلات بين حساب الأرباح والخسائر وحسابات نظام الحسابات القومية

مكونات نظام الحسابات القومية			
		<b>إيرادات التشغيل</b>	
المخرجات	٣ ٧٨٩	ترحيل الركاب والبضائع	I 1
تعامل فقط هوامش التجارة كمخرجات بترصيد تكاليف البضائع المعاد بيعها (E14)	٢١	مبيعات أثناء الرحلات	I 2
المخرجات	٢٩٥	الخدمات الأخرى	I 3
المخرجات	١٠	الربح على مباني المكاتب	I 4
الدخل من إعادة الإجازة لا يعتبر دخلاً. يتعين طرحه من النفقات على الإجازة (E19)	٥	إعادة تأجير آليات نقل	I 5
للحصول على الربح على عقود الإجازة	٥		
المخرجات	٥	التدريب	I 6
	٤ ١٢٥	<b>مجموع إيرادات التشغيل</b>	
		<b>الدخول الأخرى</b>	
المكاسب الرأسمالية	١٣	أرباح بيع الأصول الثابتة	I 7
دخل الملكية برسم القبض زائداً تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر	٢٨	الفائدة على الودائع الثابتة برسم القبض	I 8
دخل الملكية برسم القبض	١	الفوائد الأخرى برسم القبض	I 9
مهملة باعتبارها جزءاً من تخفيض الخصوم	٦٩	إعادة قيد الأرصدة الدائنة غير المستخدمة على المبيعات قبل الترحيل	I 10
مضاف إلى المخرجات	٤٠	اهتلاك الدخل المؤجل	I 11
دخل الملكية برسم القبض	١	الحصص الموزعة برسم القبض	I 12
	١٥٢	<b>مجموع الدخول الأخرى</b>	
		<b>المصاريف</b>	
الاستهلاك الوسيط	١١٤	الإعلانات والترويج	E 1
الاستهلاك الوسيط	٣٦	الكمبيالات، والالتزامات القانونية، والتأمين	E 2
الاستهلاك الوسيط	٣٠٨	العمولات على المبيعات	E 3
الاستهلاك الوسيط	٢٧٢	رسوم بضائع في الطريق	E 4
تعويضات المستخدمين	٦٧	مساهمات صندوق التأمين الاجتماعي	E 5
تعويضات المستخدمين	١٤	المساهمات في هيئة الضمان الاجتماعي	E 6
جزء من صافي القيمة المضافة	٥٥٧	الاهتلاك	E 7
الاستهلاك الوسيط	١٧٤	الرسوم والتكاليف	E 8
دخل الملكية برسم الدفع (بعد تنزيل تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر)	١٨١	تكاليف التمويل	E 9
دخل الملكية برسم الدفع	٣	تكاليف الإجازة المالية	E 10
الاستهلاك الوسيط	١٠	رسوم الشحن والجمارك	E 11
الاستهلاك الوسيط	٦١١	الوقود والريوت	E 12
يجب شطره إلى جزأين: تكاليف الخدمات والتحويلات الجارية	١٨	التأمين	E 13
لأغراض حساب المخرجات	١١	نفقات المبيعات أثناء الرحلات	E 14
الاستهلاك الوسيط	١٥٩	تكاليف الوجبات والخدمات أثناء الرحلات	E 15
الاستهلاك الوسيط	٢٠٥	صيانة معدات النقل	E 16
دخل الملكية برسم الدفع	٦	الربح على الأراضي	E 17
الاستهلاك الوسيط	٣٦	الربح على المباني	E 18
الاستهلاك الوسيط	٤٠٢	الربح على إجازة معدات	E 19
تعويضات المستخدمين	٥٨٣	الرواتب والبدلات	E 20
تعويضات المستخدمين	١٤٢	منافع المستخدمين	E 21
تعويضات المستخدمين	١٥	تأمينات المستخدمين	E 22
مهملة (نظراً لاختصاصها بالميزانية العمومية)	١٨	خسائر الصرف الأجنبي	E 23
إعادة التقييم	٨	شطب قطع غيار آلات	E 24
مهملة	٤	مخصصات تغطية الديون المشكوك فيها	E 25
مهملة	٤٧	اهتلاك خسائر الصرف غير المتحققة	E 26
الضرائب على الإنتاج	٢٣	ضريبة الطرق	E 27
الاستهلاك الوسيط	٢٣٩	نفقات متنوعة أخرى	E 28
	٤ ٢٦٣	<b>مجموع النفقات</b>	

التنزيل ٣

الجدول ٦ - ٦: إعادة تنظيم حسابات الأعمال التجارية حسب نظام الحسابات القومية

ملاحظات	الموارد	الاستخدامات	
I1+I2-E14+I3+I4+I6+I11 E1+E2+E3+E4+E8+E11+E12+E15+E16+E18+E19-I5+E28+ (E13*0.52) (تكاليف خدمات التأمين) + (I8*0.384)+(E9*0.238) (تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر بالنسبة للفائدة برسوم القبض/برسم الدفع)	٤ ١٤٩	٢ ٦٢٤	حساب الإنتاج المخرجات الاستهلاك الوسيط
		١ ٥٢٥	إجمالي القيمة المضافة (بالأسعار الأساسية)
	١ ٥٢٥		حساب توليد الدخل القيمة المضافة (إجمالي) تعويضات المستخدمين الأجور والرواتب مساهمات أرباب العمل الاجتماعية مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية صندوق التأمين الاجتماعي صندوق معاشات التقاعد صندوق الضمان الاجتماعي التأمينات الأخرى على غير الحياة مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة صناديق معاشات التقاعد المحتسبة المساهمات الاجتماعية المحتسبة الأخرى الضرائب على الإنتاج والمستوردات الضرائب على المنتجات ضرائب أخرى على الإنتاج ضريبة الطرق أخرى (شاملة الرسوم والغرامات) الإعانات الإعانات على المنتجات إعانات أخرى على الإنتاج
E 20		٨٢١ ٥٨٣	
E 5		٢٣٨ ٩٦ ٦٧	
E 6		١٤	
E 22		١٥	
E 21		١٤٢	
E 27		٢٣	
غير مخصصة على المستوى القطاعي لكن على مستوى مجموع الاقتصاد		٢٣	
غير مخصصة على المستوى القطاعي لكن على مستوى مجموع الاقتصاد		٢٣	
		٠	
		٠	
		٦٨١	فائض التشغيل (إجمالي)
			حساب الدخل الأولي فائض التشغيل (إجمالي) دخل الملكية الفوائد الخالصة فوائد المؤسسات المالية
	٦٨١		
	٤١	١٥٨	
	٤٠	١٤١	
الفائدة الخالصة برسوم الدفع = E9 ناقصاً (E9*0.238) الفائدة الخالصة برسوم القبض = I8 زائداً (I8*0.384) يرجى الرجوع إلى الفقرة ٦ - ٥٤ لا تحمل الفائدة المحتسبة تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر	٣٩	١٣٨	

ملاحظات	الموارد	الاستخدامات	
تشمل الفوائد المحتسبة الفائدة من الشركات التابعة، الخ.	١ ١ ١	٣ ١١ ١١	الفوائد المحتسبة (إجارة مالية، الخ.) الفوائد الأخرى دخل الشركة الموزع الحصص الموزعة المسحوبات من دخل أشباه الشركات عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها دخل الملكية المعزوة إلى حاملي بوليصات التأمين الربيع
		٦	
		٥٦٤	رصيد الدخل الأولي
ضرائب الشركات عن السنة الجارية	٥٦٤	٨ ٨	<b>حساب التوزيع الثانوي للدخل</b> رصيد الدخل الأولي الضرائب الجارية على الدخل، الثروة الضرائب على الدخل الضرائب الجارية الأخرى المساهمات الاجتماعية
يساوي منافع التأمين الاجتماعي للمستخدمين غير الممول	١٤٢ ١٤٢	١٤٢	مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة صندوق المعاشات المحتسبة المساهمات الاجتماعية المحتسبة الأخرى مساهمات المستخدمين الاجتماعية صندوق التأمين الاجتماعي هيئة الضمان الاجتماعي أنواع التأمين الأخرى على غير الحياة
E 21 - المنافع المقدمة للمستخدمين		١٤٢	المنافع الاجتماعية غير العينية منافع صندوق التأمين الاجتماعي منافع التأمين الاجتماعي الممول تمويلًا خاصاً منافع هيئة الضمان الاجتماعي منافع التأمين الأخرى على غير الحياة منافع معاشات التقاعد المحتسبة
E 13 ناقصاً تكاليف الخدمة. يرجى الاطلاع على الفقرة ٦ - ٤٠		١٤٢ ٩ ٩	منافع المستخدمين الاجتماعية غير الممولة التحويلات الجارية الأخرى صافي أقساط التأمين على غير الحياة مطالبات التأمين على غير الحياة التحويلات الجارية المتنوعة
		٥٤٧	الدخل المتاح للتصرف به، إجمالي

ملاحظات	الموارد	الاستخدامات	
	٥٤٧	٠	حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به الدخل المتاح للتصرف به الإجمالي الاستهلاك النهائي التعديل للتغير في صافي حقوق الأسر المعيشية في صناديق معاشات التقاعد
		٥٤٧	الإدخار، إجمالي
يتحصل على تكوين رأس المال بأخذ التكاليف في السنة t ناقصاً التكاليف في السنة t-1 شاملاً المباني شاملة المصانع والمعدات وأثاث ومعدات المكاتب شاملة معدات النقل والسيارات	٥٤٧	٣ ١٦٣ ٣٠١ ٥٤ ٢ ٨٠٨ ٠	حساب رأس المال الإدخار، إجمالي إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاحتياز ناقصاً التخلص من الأصول الثابتة الملموسة الإعمار الآلات والمعدات معدات النقل الاحتياز ناقصاً التخلص من الأصول الثابتة الملموسة الإضافة إلى قيمة الأصول غير المالية غير المنتجة التحسينات الرئيسية إلى الأصول غير المالية غير المنتجة تحسين الأراضي استكشاف المعادن تكاليف تحويل ملكية الأصول غير المالية الاحتياز ناقصاً التخلص من الأراضي والأصول الأخرى الملموسة غير المنتجة
		٢ ٦١٦ -	صافي الإقراض (+) صافي الاقتراض (-)

## سابعاً - تجميع الحسابات القطاعية للشركات غير المالية: ممارسات أمريكا اللاتينية

ماجدة أسكيوس، خبيرة استشارية

جان و. فان تونغرين

الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة<sup>٨٧</sup>

### ألف - محاسبة الأعمال التجارية والحسابات القومية

٧ - ٤ وفي الجزء الباقي من الفصل يجري استعراض مصادر البيانات (الفرع باء)، شاملاً البيانات المالية الخاصة بالمشاريع، واستقصاءات المشاريع - المنشآت. ويتناول الفرع جيم شكل البيانات المالية الخاصة بالمشاريع ويبيّن كيفية تحويل هذا الشكل والتفاصيل الواردة فيه إلى هيكل نظام الحسابات القومية، بما في ذلك حسابات الإنتاج، وحسابات الدخل واستخدام الدخل، وحسابات رأس المال، والحسابات المالية، والميزانية العمومية. ويناقش الفرع أيضاً كيفية توفيق البيانات بين حساب رأس المال والحساب المالي، آخذاً في الاعتبار أن هذه البيانات ناشئة من أجزاء مختلفة من البيانات المالية الخاصة بالمشروع. ويتناول الفرع دال إدماج بيانات الصناعة وقطاع الشركات غير المالية في خطوتين: إدماج البيانات المشتركة عن الإنتاج وتوليد الدخل المتاحة بالنسبة للصناعات وقطاعات الشركات غير المالية، والإدماج العام لبيانات قطاع الشركات غير المالية داخل السياق الشامل للحسابات القومية. ويعرض القسم هاء وصفاً للممارسات القطرية ذات الصلة في الجمهورية الدومينيكية وبيرو وكولومبيا، وتكملة للمراجع المحدودة لهذه الممارسات والممارسات السائدة في بلدان أخرى مدرجة في فروع سابقة.

٧ - ٥ استعملت بيانات إيضاحية في كافة أجزاء نص هذه الدراسة استناداً إلى البيانات الواردة في التذييلين ١ و٢. ويعكس التذييلان الممارسات السائدة في الجمهورية الدومينيكية. إذ يشمل التذييل ١ البيانات الأساسية ويتم تحويلها في التذييل ٢ إلى شكل نظام الحسابات القومية. وأينما أمكن، أقيمت صلات بين البيانات الواردة في الجداول في النص وتلك الواردة في التذييل ٢، بالإشارة إلى سطر البند المقابل في التذييل ١. ويوضح التذييل ٣ ممارسة تجميع بيانات قطاع الشركات غير المالية في بيرو، بالاستناد إلى بيانات تصويرية من التذييلين ١ و٢.

٧ - ٦ ونظراً لاستناد الخبرات الواردة في هذا الفصل إلى ممارسات في منطقة أمريكا اللاتينية على نحو مقصور، من المحتمل أن تختلف مصطلحات محاسبة الأعمال التجارية المستعملة في هذه الدراسة عن مصطلحات المناطق الأخرى. ويقدم التذييل ٤ المقابلات الإسبانية والعربية للمصطلحات الرئيسية الخاصة بمحاسبة الأعمال التجارية المستعملة في نص الدراسة لتسهيل عملية المرجعية.

٧ - ١ تصف كل من محاسبة الأعمال التجارية والمحاسبة القومية على حد سواء المعاملات الاقتصادية؛ غير أن أهدافهما التحليلية مختلفة. وتعدّ محاسبة الأعمال التجارية على مستوى المشاريع البالغة الصغر، بينما تتعامل الحسابات القومية مع الاقتصاد الكلي للبلد المعني. وترمي محاسبة الأعمال التجارية إلى مساندة جهاز إدارة المشروع في ضبط الإنتاج وإدارة الشؤون المالية. ومن ناحية أخرى، تصف الحسابات القومية ظواهر الاقتصاد الكلي ولا تتعامل مع المشاريع المنفردة على المستوى التفصيلي الدقيق، بل تتعامل مع مجموعات المشاريع، بما في ذلك قطاع الشركات غير المالية في نظام الحسابات القومية.

٧ - ٢ ونتيجة لذلك، يختلف هيكل حسابات الأعمال عن هيكل الحسابات القومية، ونظراً لأن لديهما نهج تحليلية متباينة، تختلف بنود الموازنة التي جرى تحديدها في محاسبة الأعمال التجارية عن تلك البنود المقابلة في نظام الحسابات القومية. وبالتالي، تميز حسابات الأعمال التجارية بين بيانات الأرباح والخسائر، والميزانية العمومية، وتحليل التغيرات في حصص المساهمين في رأس مال المشروع. ومن ناحية أخرى، تميز الحسابات القومية على نحو عام بين حساب الدخل وحساب استخدام الدخل، وحساب رأس المال والحسابات المالية، والميزانية العمومية.

٧ - ٣ يستند هذا الفصل إلى الممارسات السائدة في بلدان أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية، بما في ذلك حسابات بيرو، وكولومبيا<sup>٨٨</sup>، والجمهورية الدومينيكية، وبوليفيا. ويجري حالياً توسيع نطاق تطبيق هذه الممارسات في بلدان أمريكا الوسطى، شاملة كوستاريكا وغواتيمالا.

<sup>٨٧</sup> المستشار فيما بين الأقاليم المعني بتحليل سياسات الحسابات الكلية، الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. الآراء الواردة في هذا الفصل تخص المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة.

<sup>٨٨</sup> جرى تكييف وصف ممارسات كولومبيا من معلومات قدمها أفارستو آرييتا، المدير الفني لنظام الإحصاءات الوطنية والإقليمية بدائرة إدارة الإحصاءات الوطنية. وتقع مسؤولية الأخطاء الناتجة عن أي تعديل للمعلومات الأصلية على عاتق المؤلفين.

## باء - مصادر البيانات

الثابتة، والاهتلاك المتراكم، بالإضافة إلى المزيد من تقسيم الأصول، والخصوم، وصافي حصص المساهمين.

٧ - ١٠ أدخلت بعض البلدان، شاملة بيرو، خططاً محاسبية عامة يجب على المشاريع اتباعها. وتحدد الخطة المحاسبية العامة فئات محاسبة الأعمال التجارية ذات الصلة الوثيقة بفئات معاملات هذا القطاع المعني في نظام الحسابات القومية. ويسهل هذا الإجراء تحويل مفاهيم محاسبة الأعمال التجارية إلى ما يماثلها في نظام الحسابات القومية، من غير تجاهل الأهداف المختلفة لنهجي المحاسبة. بالإضافة إلى ذلك، تخفف الخطة المحاسبية العامة العبء على محاسبي الأعمال التجارية عند توفير البيانات الإحصائية، وتجعل من الأسهل أيضاً على المشاريع المنفردة تقييم نتائج عملياتها في الاقتصاد بأكمله. وفي بيرو، تستعمل فئات الخطة المحاسبية العامة في تشكيل محتوى الاستقصاءات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع والمنشآت. وتستعمل كولومبيا الخطة المحاسبية العامة عندما تقدم الشركات العامة والخاصة الكبيرة، التي يتجاوز فيها صافي حصص المساهمين والإيرادات حجماً مسبق التحديد، تقارير البيانات المحاسبية إلى الهيئة المشرفة على الشركات والجمعيات والتعاونيات.

٧ - ١١ وفي حالة عدم توفر الخطة المحاسبية العامة، يتعين على معدي الحسابات القومية بشكل عام إعداد إطار وسيط لحسابات الأعمال التجارية يكون مشابهاً لشكل البيانات المالية الخاصة بالمشاريع. وينفذ هذا الإجراء في بوليفيا بالنسبة لسنوات مختارة فقط حتى الآن. ويمكن استخدام هذا النظام الوسيط لجلب البيانات من الأشكال المختلفة للبيانات المالية وقيدها في شكل واحد، وكذلك لعرض بيانات قطاع الشركات غير المالية في شكل أقرب لنوع التحليل المألوف لدى محاسبي الأعمال التجارية. ولا توجد خطة محاسبية عامة في الجمهورية الدومينيكية. وبالتالي لا تستعمل البيانات المالية في عمليات التجميع في حالة المشاريع الخاصة، ليس بسبب تغير خواص أشكال البيانات المالية فحسب، بل أيضاً بسبب عدم توفر البيانات، وبسبب التباين الكبير بين السنوات المالية التي يستعملها كل مشروع. وفي حالة المشاريع العامة، تحسن مستوى تجانس أشكال البيانات المالية بمضي الوقت وهكذا استعملت في عمليات التجميع. غير أنه، طالما لا يزال هناك العديد من التباينات، يجري تحويل البيانات المالية الخاصة بكل مشروع على نحو منفصل.

٧ - ١٢ ويؤدي أيضاً عدم وجود خطة محاسبية عامة في كثير من الأحيان إلى قيام الشركات باستخدام فترات محاسبية متباينة في بياناتها المالية. ويختلف تاريخ إقفال البيانات المالية من شركة إلى أخرى ولا يتطابق في معظم الحالات مع نهاية السنة التقويمية، على وجه الخصوص في ممارسات العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، مثل الجمهورية الدومينيكية. وثمة سؤال يحتاج لمزيد من الاستعراض وهو، أي أنواع التعديلات التي يمكن إدخالها على البيانات ستكون أشد كفاية لتحويلها إلى فترة محاسبية موحدة تتطابق مع السنة التقويمية الخاصة بالحسابات القومية من غير تشويه القيم المطلقة والنسبية لمعاملات الشركات؟

٧ - ٧ تمثل البيانات المالية الخاصة بالشركات المصدر الرئيسي للمعلومات اللازمة لتجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية. غير أن هذا المصدر لا يوفر تفاصيل كافية بشأن أنشطة إنتاج هذه المشاريع، ولهذا الغرض يتعين استخدام مصدر ثان للبيانات، أي الاستقصاءات الاقتصادية التقليدية للمنشآت، التي قد تشمل أيضاً بعض المعلومات عن المشاريع التي تنتمي إليها المنشآت المعنية. لكن الأخيرة غير متوافقة في كثير من الأحيان مع البيانات المالية الخاصة بالمشاريع وبالتالي يلزم بذل جهد إضافي لإدماج مصدري البيانات والتوصل إلى تحليل شامل لا يتناول إنتاج الشركات غير المالية فحسب، بل أيضاً آثارها على توزيع الدخل والأسواق المالية واحتياجات البلد المعني. وسيجري استعراض مصدري البيانات كل على حدة أدناه.

### ١ - البيانات المالية الخاصة بالمشاريع

٧ - ٨ تتألف البيانات المالية الخاصة بالمشاريع من عدد من البيانات أو الحسابات المنفصلة التي تصف عملياتها أثناء الفترة المحاسبية بالإضافة إلى المركز المالي للمشروع الذي لا ينتج عن أنشطة الفترة فحسب، بل يعكس أيضاً النتائج المتراكمة للفترات السابقة. ويتم تجميع البيانات على أساس مبادئ محاسبة الأعمال التجارية، شاملة مبدأ القيود المزدوجة لمسك الدفاتر.

٧ - ٩ وتتألف البيانات المالية بشكل عام من أربعة بيانات منفصلة، أي:

- (١) بيان الميزانية العمومية، يصف المركز المالي للشركة بما في ذلك الأصول والخصوم، وصافي حصص المساهمين؛
- (٢) بيان الأرباح والخسائر، يصف تدفق الإيرادات والنفقات أثناء الفترة المحاسبية، وعلى هذا الأساس يقيس الأرباح أو الخسائر التي حققتها أو تكبدتها الشركة نتيجة لذلك؛
- (٣) بيان يصف التغيرات في صافي حصص المساهمين في الشركة، ويوفر بمزيد من التفصيل الحصص المشمولة في الميزانية العمومية فيما يتعلق بالتغيرات في رأس المال المدفوع، وتراكم الأرباح و/أو الخسائر، وإعادة التقييم، والاهتلاك المتراكم، والاحتياطيات الأخرى. وقد تنتج التغيرات في هذه المكونات الخاصة بصافي حصص المساهمين عن الأرباح/الخسائر، أو قد تتألف من إعادة هيكلية صافي حصص المساهمين بين مكوناتها المختلفة؛
- (٤) الملاحظات الإيضاحية توفر تفاصيل عن بعض البيانات، في أشكال وصفية أو كمية على حد سواء. وتوفر الملاحظات، بين أمور أخرى، المزيد من التفاصيل عن الجاميع المدرجة في بياني الميزانية العمومية والأرباح والخسائر. وتشمل على وجه الخصوص تفاصيل عن النفقات، والتغيرات في الأصول

## ٢ - استقصاءات المشاريع - المنشآت

٧ - ١٣ يمكن تكملة البيانات الإدارية المستمدة من البيانات المالية باستقصاءات اقتصادية. وتجمع هذه الاستقصاءات عادة بيانات اقتصادية ومالية سنوية من المشاريع والمنشآت من خلال استبيانات مسبقة التصميم. وتقسّم الاستبيانات عادة إلى وحدتين، تستهدف إحداها تجميع بيانات المشروع والأخرى تجميع بيانات عن المنشآت المكونة للمشروع.

## (أ) النموذج الخاص بالمشروع

٧ - ١٤ يشمل النموذج الخاص بالمشروع في جزئه العام اسم المشروع وعنوانه، ورأسماله المدفوع مع التمييز بين المالكين المقيمين وغير المقيمين، وتحديدًا لأنشطة المنشآت المكونة للمشروع، وبيانات عن عدد المستخدمين، وتعويضات المستخدمين، ونفقات المستخدمين الأخرى.

٧ - ١٥ يشمل النموذج بيانات متخصصة تطابق البيانات المنفصلة المشمولة في البيان المالي الخاص بالشركة، حسب الشرح الوارد أعلاه. وتغطي هذه المعلومات المخصصة الميزانية العمومية، وبيان الأرباح والخسائر، وبيان صافي حصص المساهمين. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الجداول التي توفر المزيد من التفاصيل عن نفقات الشركة، والتغيرات في الأصول الثابتة، والبيانات عن اهتلاك الأصول الثابتة. ويعكس الجدول ٧ - ١ بعض هذه المعلومات المنفصلة. وتصنف البيانات عن التغيرات في الأصول الثابتة والاهتلاك بحسب أنواع الأصول، إذ تحدد بشكل عام فئات الأصول المدرجة في الجدول ٧ - ٢.

### الجدول ٧ - ١: التفاصيل المشمولة في نماذج الاستقصاءات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع

نفقات المشروع
المشتريات من داخل البلد (السوق المحلية)
المشتريات من الخارج
تكاليف المستخدمين
الخدمات المقدمة من أطراف ثالثة
الضرائب على المخرجات
الضرائب على الدخل، الثروة، الخ.
النفقات المالية
النفقات المختلفة
التغيرات في الأصول الثابتة
المخزون الابتدائي
الإضافات أثناء السنة
الإعمار والمخرجات الأخرى للاستعمال للحساب الخاص
المشتريات والإضافات الأخرى
العمل قيد الإنجاز أثناء السنة
فروق أسعار الصرف
عمليات إعادة التقييم
التنزيلات أثناء السنة
المبيعات
تخريد المعدات
العمل قيد الإنجاز المكمل أثناء السنة
المخزون النهائي
الاهتلاك
المخزون الابتدائي
الإضافات أثناء السنة
الاهتلاك أثناء السنة
الاهتلاك المعزوفارق أسعار الصرف
الاهتلاك المعزوفارق لإعادة التقييم

### الجدول ٧ - ٢: التغيرات في الأصول الثابتة والاهتلاك المصنف في الاستقصاءات الاقتصادية الخاصة بنموذج المشروع بحسب أنواع الأصول

الأراضي *
المباني
التركيبات الثابتة والدائمة
الآلات، والمعدات، ووحدات التجهيز الأخرى
معدات النقل
المفروشات والأثاث
أنواع مختلفة من المعدات
المعدات التي لم تستعمل بعد *
المعدات التي لم تستلم بعد *
العمل قيد الإنجاز (المباني، وأنواع الإعمار الأخرى، والآلات، والمعدات) *

\* تشير فئات التصنيف هذه إلى الأصول الثابتة فقط ولا تشير إلى الاهتلاك.

## (ب) النموذج الخاص بالمنشأة

٧ - ١٦ يمثل نموذج الاستقصاء الاقتصادي الخاص بالمنشأة المصدر التقليدي للبيانات الخاصة بالحسابات القومية. ويتيح هذا النموذج البيانات عن المخرجات، والتكاليف، والقيمة المضافة المستعملة في تجميع بيانات إجمالي الناتج المحلي بحسب الصناعات. غير أن نطاق معلومات الاستقصاءات أوسع بشكل عام، وتستعمل لاحتياجات الإحصاءات الصناعية الأكثر تفصيلاً، لكن من المحتمل أيضاً أن تستعمل في تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية. وتشمل استقصاءات المنشآت بشكل عام أنواع البيانات المدرجة في الجدول ٧ - ٣ أدناه.

### الجدول ٧ - ٣: البيانات المشمولة في نموذج الاستقصاءات الاقتصادية للمنشأة

- أ - بيانات العمالة وبيانات عن التعويضات ونفقات المستخدمين الأخرى
- ب - المخرجات والمبيعات السنوية
- ١ - المخرجات السنوية بحسب المنتجات والكميات
  - ٢ - المبيعات السنوية بحسب المنتجات، والكميات، ومجموع القيمة، ووحدة القيمة غير شاملة الضرائب في كليهما
  - ٣ - فئات الضرائب حسب المنتجات المباعة
  - ٤ - الإيرادات الأخرى
- ج - المبيعات حسب قنوات التوزيع (بالنسب المئوية)
- ١ - المبيعات المباشرة في الخارج
  - ٢ - المبيعات للمشاريع الصناعية الأخرى
  - ٣ - المبيعات للتوزيع بالجملة وبالتجزئة
  - ٤ - المبيعات للجمهور مباشرة
- د - المواد الخام، والوقود، والزيوت، والمواد الأخرى، مع معلومات منفصلة عن:
- ١ - المخزونات في بداية السنة بحسب الكميات والقيم
  - ٢ - مجموع المشتريات بحسب الكميات والقيم
  - ٣ - المدخلات المستلمة من المنشآت الأخرى التابعة للمشروع نفسه بحسب الكميات
  - ٤ - الاستخدام أثناء السنة
  - ٥ - المخزونات في نهاية السنة بحسب الكميات والقيم
- هـ - المواد الخام اللازمة للتجهيز المستلمة والمقدمة إلى الآخرين للتجهيز بحسب النوع
- و - المصروفات على الخدمات من قبل الآخرين، والضرائب، والنفقات الأخرى
- ١ - الخدمات من قبل الآخرين
    - تكاليف الشحن والنقل الأخرى
    - التجهيز الصناعي المنجز من قبل الآخرين
    - الإصلاح والصيانة
    - الأشغال الأخرى من قبل الآخرين
    - الدعاية
    - الطاقة الكهربائية
    - المياه
    - براءات الاختراع، الخ.
    - التكاليف المهنية
    - التأمين
    - الخدمات الأخرى
  - ٢ - الضرائب
    - ضرائب المبيعات
    - ضرائب الاستهلاك
    - ضرائب ورسوم الاستيراد
    - ضرائب ورسوم التصدير
    - الضرائب الأخرى
  - ٣ - النفقات الأخرى
    - ريع المباني
    - الربوع الأخرى
    - النفقات الأخرى (مع مزيد من التفصيل)
- ز - مخزونات المنتجات الجاهزة، والعمل قيد الإنجاز، والمواد الخام، والوقود، والزيوت، والمواد الأخرى
- ح - الطاقة الكهربائية المنتجة، والمشتراة، والمبيعة، بحسب الكميات والقيم
- ط - التغيرات في الأصول الثابتة والهلاك



٧ - ١٧ بالنسبة للمستخدمين على رأس العمل، يميز عادة في الاستقصاءات بين المستخدمين الدائمين، والمستخدمين المؤقتين، والعمال من دون أجر. ويقسم المستخدمون الدائمون حسب تصنيف القوى العاملة المستعمل في البلد المعني، أي مستخدمون برواتب، وعمال، الخ. وتشير هذه المعلومات بشكل عام إلى فترة أربعة شهور وتكون متاحة كل ربع سنة.

## جيم - تحويل البيانات المالية إلى حسابات قطاع الشركات غير المالية في نظام الحسابات القومية

٧ - ١٨ يلزم عادة قبل إجراء عملية تحويل بيانات حسابات الأعمال التجارية إلى نظام الحسابات القومية توحيد الأنواع الكثيرة المتنوعة من أشكال حسابات الأعمال التجارية إلى نوع متماثل منفرد. ومن الممكن فقط بعد إجراء التوحيد القياسي للأشكال تحويل كل بند من حسابات الأعمال التجارية الموحدة إلى فئات المعاملات الخاصة بنظام الحسابات القومية. ومن الضروري عند تحويل البيانات تحديد الفوارق في مبادئ المحاسبة والتصنيفات الحكومية بالأهداف التحليلية المختلفة.

٧ - ١٩ وترمي مبادئ الحسابات القومية التي تستند إليها حسابات قطاع الشركات غير المالية إلى توفيق بيانات هذا القطاع وكذلك إلى الخطوات العملية لذلك التوفيق مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وابتاع هذه المبادئ، توضع مجموعة بيانات لا تضمن التوافق بين بيانات مشاريع هذا القطاع والقطاعات الأخرى فحسب، بل أيضاً التوافق بين بيانات الحسابات الجارية المشمولة عادة في بيانات الأرباح والخسائر الخاصة بالشركات ورأس المال والبيانات المالية المستمدة من الميزانيات العمومية.

## ١ - الشكل العام للصلات بين المعايير القياسية لحسابات الأعمال التجارية والحسابات القومية

٧ - ٢٠ يجري إيضاح الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية، شاملة حسابات الإنتاج وتوزيع الدخل، على أساس بيانات الأرباح والخسائر التي تصف الإيرادات والنفقات بالنسبة لكل فترة محاسبية.

٧ - ٢١ تستمد حسابات التراكم، شاملة حساب رأس المال، والحساب المالي، والتغيرات الأخرى في حسابات الأصول وكذلك الميزانيات العمومية، من البيانات المقيدة في بيان الميزانية العمومية والبيانات المالية الخاصة بالشركات. وتقدم الأخيرة بيانات عن الأصول المالية وغير المالية وعن الخصوم التي يقتنيها المشروع أثناء الفترة المعنية. وتقاس حسابات التراكم المفصلة على أساس هذه الميزانيات العمومية التدفقات أو التغيرات السنوية بمقارنة قيمة بند من بنود الميزانية العمومية في السنة  $n$  مع قيمة البند نفسه في السنة  $n-1$ .

٧ - ٢٢ تمثل الأرباح/الخسائر الخاصة بالمشروع التي تستمد من بيانات الأرباح والخسائر والمشمولة في صافي حصص المساهمين المدرجة في الميزانية العمومية الصلة بين بيانات الأرباح والخسائر والميزانية العمومية. ومن وجهة نظر الحسابات القومية، تمثل الادخارات وصافي الإقراض التوازيات الوثيقة للأرباح/الخسائر. ويمثل الادخار في نظام الحسابات القومية الصلة بين الحساب الجاري وحساب رأس المال، بينما يمثل صافي الإقراض الصلة بين حساب رأس المال والحساب المالي. وبالتالي، عند قيد الحسابات الخاصة بقطاع الشركات غير المالية بالتفصيل، من الضروري تقييم وزيادة تفصيل صافي الإيرادات للفترة الناتجة عن بيانات الأرباح والخسائر، وذلك من أجل الوصول إلى الادخار وصافي إقراض أو اقتراض القطاع. وفي الوقت نفسه، يتعين قيد معاملات رأس المال المالية وغير المالية بالتفصيل على أساس بيانات الميزانية العمومية، وينتج عن هذا قياسات الادخار وصافي الإقراض التي يجب مقارنتها وتعديلها حتى تساوي في النهاية القياسات المستنبطة على أساس بيانات الأرباح والخسائر. وعند استنباط صافي الإقراض/الاقتراض من الأرباح/الخسائر الخاصة ببيانات الأرباح والخسائر، يشار إلى "صافي الإقراض غير المالي"، وعند التوصل إلى بيانات صافي الإقراض/الاقتراض من البيانات المالية للميزانية العمومية، يشار إلى المفهوم في كثير من الأحيان باعتباره "صافي الإقراض المالي".

٧ - ٢٣ يبين الجدول ٧ - ٤ العلاقات التي تحدد الادخار وصافي الإقراض "غير المالي" على أساس بيانات الأرباح والخسائر، مكتملة ببيانات من الميزانيات العمومية وبيان صافي حصص المساهمين. ومن خلال الإشارة إلى مصدر البيانات خلف كل بند، يتضح جلياً أن كافة مصادر البيانات الثلاثة تدعم مفاهيم نظام الحسابات القومية المتعلقة بالادخار وصافي الإقراض، وبالتالي تستدعي توافقاً داخلياً بين هذه الفروع المختلفة للبيان المالي الخاص بكل شركة.

٧ - ٢٤ يتعين توفيق صافي الإقراض "غير المالي" مع صافي الإقراض "المالي". ويمكن لاحقاً فقط تقدير صافي الإقراض "المالي" على أساس البيانات المستمدة من بيانات الميزانية العمومية وبيانات صافي حصص المساهمين، بينما يمكن استنباط صافي الإقراض غير المالي، بدءاً من بيان الأرباح والخسائر حسبما تم أعلاه، أو على نحو بديل بدءاً من بيانات التدفق بالاستناد إلى معلومات من الميزانية العمومية وحصص المساهمين. وبالتالي، يلتقي النهجان في الميزانية العمومية، ويمكن مشاهدة ذلك بوضوح من معادلات الميزانية العمومية المدرجة في الجدول ٧ - ٥. إذ يبدأ الجدول من ثلاثة عناصر مشمولة في الميزانية العمومية، أي الأصول، والخصوم، وصافي حصص المساهمين. ثم تستنبط المعادلة الأخيرة، التي هي أساس الاستنباط للمعادلة بين صافي الإقراض "المالي" و"غير المالي".

**الجدول ٧ - ٤ : الادخار وصافي الإقراض المستبتان من البيانات المالية الخاصة بالشركات**

الاستنباط من بيان الأرباح والخسائر:	
(+) الأرباح/الخسائر للفترة الجارية	(بيان الأرباح والخسائر = بيان الميزانية العمومية)
(+) النفقات المعزوة إلى فوارق سعر الصرف	(بيان الأرباح والخسائر)
(-) الإيرادات المعزوة إلى فوارق سعر الصرف	(بيان الأرباح والخسائر)
(+) النفقات التي هي جزء من الادخار، أي الاهتلاك، والإضافات الأخرى إلى الاحتياطات، والنفقات غير العادية، والنفقات الأخرى غير المتكررة	(بيان الأرباح والخسائر)
(-) الإيرادات غير المتكررة لا تكون جزءاً من الادخار ولا تشمل في القيد التفصيلي للحسابات الجارية، أي الإيرادات غير العادية (بيان الأرباح والخسائر)	
(-) الإيرادات الناتجة عن المبيعات ناقصاً شراء الأوراق المالية (بيان الأرباح والخسائر)	
(+) صافي التكاليف المتعلقة ببيع الأوراق المالية	(بيان الأرباح والخسائر)
(+) خسائر الفترات السابقة (بيان الأرباح والخسائر)	
(-) أرباح الفترات السابقة (بيان الأرباح والخسائر)	
(-) الحصص وأنواع الدخول الأخرى الموزعة (الميزانية العمومية، حصص المساهمين)	
(-) ضريبة الدخل برسم الدفع	(بيان الأرباح والخسائر، الميزانية العمومية، حصص المساهمين)
(=) إجمالي الادخار	
(+) تحويلات رأس المال برسم القبض	(الميزانية العمومية، حصص المساهمين)
(-) تحويلات رأس المال برسم الدفع	(الميزانية العمومية، حصص المساهمين)
(-) إجمالي تكوين رأس المال (الميزانية العمومية)	
(-) احتياز الفائض ناقصاً التخلص منها (الميزانية العمومية)	
(-) احتياز الأصول غير المنتجة غير المالية ناقصاً التخلص منها (الميزانية العمومية)	
(=) صافي الإقراض/الاقتراض	

المدرجة في الميزانيات العمومية بنوداً مثل النقدية، والودائع في البنوك، والحسابات برسم القبض، والأوراق المالية، والدفعات المقدمة المنجزة، وكذلك ما يسمى "المخزونات برسم القبض" التي تشير إلى السلع المشحونة. ونطاق الخصوم مماثل لنطاق الأصول المالية، شاملة القروض، والحسابات برسم الدفع، والمدفوعات المسبقة المقبوضة. ويشمل صافي حصص المساهمين المالية رأس المال المدفوع، وتغطي عناصر صافي حصص المساهمين غير المالية تبرعات رأس المال، وأرباح/خسائر الفترة المحاسبية الحالية، ومتراكم أرباح/خسائر الفترات السابقة، وإعادة تقييم الأسهم، والاحتياطات للاستخدام في المستقبل، والاحتياطات الأخرى.

**٢ - التحويل إلى شكل نظام الحسابات القومية**

٧ - ٢٦ في الفروع التالية، سيجري وصف التحويل من شكل حسابات الأعمال التجارية إلى شكل نظام الحسابات القومية باستخدام مجموعة البيانات الوسيطة، المدرجة في التذييل ١، والمبنية على تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية في الجمهورية الدومينيكية.<sup>٨٩</sup>

**(أ) حسابات الإنتاج، والدخل، والاستخدام**

٧ - ٢٧ واستناداً إلى البيانات المدرجة في التذييل ١، يبين الجدول ٧ - ٦ تقدير المخرجات. وتشير أرقام السطور في العمود الأخير من الجدول إلى تلك الأرقام الواردة في التذييل ١؛ وترد مراجع السطور نفسها في الجداول من ٧ - ٧ لغاية ٧ - ٩ والجداول من ٧ - ١٢ لغاية ٧ - ١٤.

**الجدول ٧ - ٥ : معادلات الميزانية العمومية**

**الأصول = الخصوم + صافي حصص المساهمين**

الأصول المالية + الأصول غير المالية = الخصوم + (صافي حصص المساهمين المالية + صافي حصص المساهمين غير المالية)  
الأصول المالية - (الخصوم + صافي حصص المساهمين المالية) = صافي حصص المساهمين غير المالية - الأصول غير المالية

٧ - ٢٨ تقيد المخرجات المتولدة أثناء الفترة المعنية في حساب إنتاج القطاع، ولا تقيد المبيعات. وهذا التمييز هام نظراً لأن المشروع لا يبيع كافة مخرجاته أثناء الفترة المحاسبية لكن من المحتمل أن يخزن بعضها للبيع في وقت لاحق، أو من المحتمل بدلاً عن ذلك أن يبيع بعض المخرجات المنتجة أثناء فترة سابقة.

<sup>٨٩</sup> بينما استخدمت بيانات الجمهورية الدومينيكية كنقطة انطلاق بالنسبة للتذييل ١، تمثل مجموعة البيانات مجموعة إيضاحية، نظراً لإجراء العديد من التعديلات والإضافات إليها.

الجدول ٧ - ٦: تقدير المخرجات

رقم السطر في التذييل ١			
		٨٢ ٦٣٦	مخرجات السلع الجاهزة/العمل قيد الإنجاز .....
٢	٨٠ ٥٤٢		(+) المبيعات، صافية بعد تنزيل الضرائب على المنتجات .....
		٢ ٠٩٤	(+) التغيرات في مخزونات السلع النهائية والوسيطه .....
١٨	١٣ ٦٨٦		(+) مخزونات المنتجات النهائية في نهاية الفترة .....
٨	١٣ ٠٧٢		(+) مخزونات المنتجات النهائية في بداية الفترة .....
١٧	٢ ٦٠٠		(+) مخزونات المنتجات الوسيطة في نهاية الفترة .....
١٠	١ ١٢٠		(-) مخزونات المنتجات الوسيطة في بداية الفترة .....
		٥ ٨٢١	مخرجات الخدمات التجارية .....
٤	٢٦ ٨٦٩		(+) مبيعات السلع المتاجرة (البضائع) .....
٢٠	٢١ ٠٤٨		(-) تكاليف البضائع المباعة .....
		٢٧ ٤٣٨	إنتاج الخدمات .....
٣	٢٧ ٤١٣		الخدمات (ريع الآلات) .....
٧٠	٢٥		الخدمات (ريع المعدات) .....
		١١٥ ٨٩٥	إجمالي الإنتاج بالأسعار الأساسية .....

٧ - ٣٤ يبين الجدول ٧ - ٧ تقدير الاستهلاك الوسيط على أساس البيانات المدرجة في التذييل ١. ويستنبط من تقسيم البيانات الخاصة بتكاليف المبيعات والنفقات العامة والإدارية الأخرى المتعلقة بالمبيعات. وتتكد هذه النفقات على السلع والخدمات التي تحتاجها الشركات من أجل تنفيذ عمليات إنتاجها. وتجدر الملاحظة أن تكاليف الإنتاج تشمل فئة عامة تسمى "تكاليف الإنتاج غير المباشرة"، لا تقسمها المشاريع في كثير من الأحيان. وتشمل هذه الفئة العامة ثلاث مجموعات من المصروفات، أي الأجور والرواتب، والمواد الأخرى، والاهتلاك. ويستمد التقسيم على نحو عام بمساعدة بيانات إضافية من الشركات، وتبين على ذلك النحو في التذييل ١.

٧ - ٣٥ وعند استعراض البيانات المدرجة في الجدول ٧ - ٧ تجدر الملاحظة أن نفقات أقساط التأمين العام مقسمة إلى مكوبي خدمات التأمين وصافي أقساط التأمين. وقد افترض هنا أن مكوبي الخدمات يساوي ٥١,٣ في المائة من إجمالي أقساط التأمين. ويعامل مكوبي التأمين كاستهلاك وسيط ويعالج صافي الأقساط في حساب التوزيع الثانوي للدخل (انظر الفقرة ٧ - ٣٩ أدناه). بمثابة صافي أقساط التأمين على غير الحياة. ومجموع قيمة الاستهلاك الوسيط في الجدول ٧ - ٧ (٧١ ٢٧٨) مماثل للرقم المقابل في التذييل ٢ قبل التعديلات. وتغطي التعديلات المشمولة في التذييل ٢ تعديل الإنتاج المتكامل، الذي يساوي نفس التعديل على المخرج المشار إليه أعلاه، وتعديلات الفائدة المحتسبة على حاملي بوليصات التأمين للوصول إلى القيمة الصحيحة لتكاليف خدمات التأمين المشروحة أعلاه، وكذلك تعديل ما يسمى تكاليف خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر، التي تشير في الأساس إلى تكاليف خدمات البنوك المحتسبة.

٧ - ٢٩ توجد فوارق في قياس إجمالي مخرجات الشركات غير المالية اعتماداً على النشاط الاقتصادي للمشروع. وتصنف الشركات حسب نشاطها الاقتصادي من أجل إظهار هذه الفوارق.

٧ - ٣٠ يلزم توفر البيانات عن المبيعات، وتكاليف مبيعات ومخزونات السلع الجاهزة، والعمل قيد الإنجاز من أجل تقدير المخرجات. ويمكن الحصول على هذه البيانات من بيانات الأرباح والخسائر. وتدرج بيانات المخزونات أيضاً في الميزانية العمومية الخاصة بالبيان المالي.

٧ - ٣١ ومخرجات المشروع الذي ينفذ عمليات التجارة تساوي الهوامش التجارية التي تمثل الفرق بين مبيعات المنتجات المتاجرة ناقصاً تكاليف مبيعات المنتجات المتاجرة. وفي حالة المشاريع التي يكون نشاطها الرئيسي في مجال الخدمات، فإن المخرجات تساوي المبيعات.

٧ - ٣٢ تغطي مخرجات المشاريع مخرجات النشاط الرئيسي بالإضافة إلى المخرجات الثانوية للخدمات. وقد تشمل الأخيرة ريع الآلات والمعدات، التي تشمل المعلومات عنها في بيان الأرباح والخسائر، حسبما هو مبين في التذييل ١.

٧ - ٣٣ يماثل مجموع الإنتاج بالأسعار الأساسية (١١٥ ٨٩٥)، الذي يمثل النتيجة النهائية للعرض المدرج في الجدول ٧ - ٦، بند المخرجات المقابل في التذييل ٢، قبل التعديلات. وتنعكس التعديلات في التذييل ٢ وتشير إلى المخرجات المنتجة والمستعملة داخل المشروع نفسه من قبل المنشآت المختلفة. (الفقرة ٧ - ٧٧ وما يليها).

الجدول ٧ - ٧ : تقدير الاستهلاك الوسيط

رقم السطر في التذييل ١		الاستهلاك الوسيط
	٧١ ٢٧٨	
١١	٤٧ ٧٧٤	المنتجات الأولية والمواد الخام.....
١٣	٦ ٤١٠	المواد الأخرى.....
(١٤) x ٠,١٥	٧٩٣	تكاليف الإنتاج غير المباشرة (١٥ %).....
١٥	٧ ٧٠١	مواد التغليف.....
٣١	١ ٠٧١	العمولة على المبيعات (مدفوعة لغير المستخدمين).....
٣٤	٥٨	الأزياء الرسمية.....
٣٨	٦	التعليم وتدريب المستخدمين.....
٤٠	٨٦	الخدمات المهنية الفنية.....
٤٢	٣١٨	الصيانة وتصلح المعدات.....
٤٣	٣٩٦	الوقود والزيوت.....
٤٥	٢٥٣	تكاليف السفر.....
٤٦	٣٦٩	نفقات الاتصالات.....
٤٧	٩٨	الدعاية والترويج.....
٤٨	١٧٦	الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي.....
٤٩	٤٤٨	القرطاسية والأدوات المكتبية الأخرى.....
(٥٠) x ٠,٥١٣	٣٤٣	التأمين العام (٣,٥١ %).....
٥١	٢٠	نفقات النقل.....
٥٢	٧٦	المراجعة الخارجية.....
٥٣	١ ٨٥٨	تجهيز البيانات، والخدمات القانونية، والخدمات الأخرى.....
٥٤	١٥٠	خدمات الأمن (الحراسة).....
٥٥	١ ٤٨٦	المساعدات الفنية.....
٥٧	٢٤٢	تكاليف الشحن والنقل الأخرى.....
٥٨	٥٤	النفقات المتعلقة بالاستيراد.....
٦٠	٣٢٤	تكاليف التخزين.....
٦١	٤٢	نفقات التمثيل.....
٦٢	٦٥٠	تكاليف أسعار الصرف والبنوك.....
٦٥	٧٦	الخدمات الأخرى من قبل أطراف ثالثة.....

٧ - ٣٦ ويستنبط استهلاك رأس المال الثابت على أساس بيانات الاهتلاك التي تدرجها الشركات في بياناتها المالية. ويبيّن الجدول ٧ - ٨ استنباطها.

الجدول ٧ - ٨ : تقدير استهلاك رأس المال الثابت

رقم السطر في التذييل ١		استهلاك رأس المال الثابت
(١٤) x ٠,٠٢	١٠٦	تكاليف الإنتاج غير المباشر (٢ %).....
١٦	٤ ٠٤٥	اهتلاك معدات الإنتاج.....
٤٤	١٧٤	اهتلاك معدات النقل والمكاتب (تكاليف النفقات الثابتة).....

٧ - ٣٧ وتستمد تعويضات المستخدمين بتجميع عناصر البيانات الوسيطة في التذييل ١ بالطريقة المشار إليها في الجدول ٧ - ٩ أدناه. وتشمل المدفوعات إلى العمال المشاركين في الإنتاج مباشرة، وجزء آخر هو تكاليف العمالة غير المتصلة بالإنتاج مباشرة. ويغطي كلاهما مدفوعات الأجور والرواتب، والمدفوعات الإضافية إلى المستخدمين، ومساهمات الشركات في برامج الضمان الاجتماعي، ومدفوعات المنافع غير المستندة إلى صناديق خاصة

(على سبيل المثال، منح التعليم) وتقييد عادة في النفقات العامة والإدارية المتعلقة بالمبيعات.

٧ - ٣٨ وتستمد الضرائب الأخرى على الإنتاج مباشرة من التفاصيل التي تكون بيانها مدرجة في البيانات المالية الخاصة بالشركات. ويبيّن التذييل ٢ هذا القيد، حيث تدرج فقط تكاليف التراخيص (٨٣) في هذه الفئة.

#### الجدول ٧ - ٩: تقدير تعويضات المستخدمين

رقم السطر في التذييل ١		
	١٩ ٢٩٩	تعويضات المستخدمين .....
١٢	٧ ٨٣٦	تكاليف العمالة المباشرة .....
(١٤) x ٠,٨٣	٤ ٣٨٦	تكاليف الإنتاج غير المباشرة (٨٣%) .....
٢٦	٢ ٠٢٧	الأجور .....
٢٧	١ ٦٠٨	الرواتب .....
٢٨	٣٦٤	مدفوعات العمل الإضافي .....
٢٩	٦١٤	مكافأة عيد الميلاد .....
٣٠	٤٢٨	مدفوعات العطلات .....
٣٢	٢٤٨	مساهمات أرباب العمل في صناديق ضمان اجتماعي .....
٣٣	٨٦	التأمين ضد الإصابات أثناء العمل .....
٣٥	٦٠٨	التأمين الطبي الجماعي .....
٣٦	٧٢	التأمين الجماعي على الحياة .....
٣٧	٦٧٠	الإعانات على وجبات الغذاء .....
٣٩	٢١٤	المساعدة للتعليم .....
٥٦	١٣٢	التعويضات لاستخدام السيارات الخاصة .....
٥٩	٦	حوافر المستخدمين .....

#### (ب) حسابات رأس المال

٧ - ٤٠ يصف حساب رأس المال في نظام الحسابات القومية الشكل الذي تتم به الاستثمارات غير المالية وكيف تمول من خلال الموارد الذاتية (الادخار) أو التحويلات الرأسمالية. وتشمل الاستثمارات المقيّدة في هذا الحساب، بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال والتغيرات في المخزونات، احتياز النفائس مخصوماً منها التخلص منها، واحتياز الأصول غير المالية وغير المنتجة مخصوماً منها التخلص من هذه الأصول مثل الأراضي والأصول غير الملموسة. وبالنسبة للشركات غير المالية، فإن المصدر الرئيسي للتمويل هو الادخار. ويمثل الادخار زائداً لتحويلات رأس المال (برسم القبض ناقصاً برسم الدفع) مجموع إيرادات رأس المال التي تمول في نظام الحسابات القومية ما يسمى التغيرات في صافي القيمة المالية المعزوة للادخار وتحويلات رأس المال. ويحدد الفرق بين الأخيرة ومستوى الاستثمارات غير المالية قدرة القطاع على الإقراض إلى (+) أو حاجته

٧ - ٣٩ ويبيّن التذييل ٢ أيضاً المعاملات الخاصة بحسابات التوزيع الأوتّي للدخل والتوزيع الثانوي للدخل. وتغطي في الأساس دخل الملكية والتحويلات الجارية. وتشمل على جانب الإيرادات مقبوضات الفوائد، وتوزيعات حصص المساهمين، وريع الأراضي، وتشكل جميعها جزءاً من دخل الملكية في نظام الحسابات القومية، وتشمل بالإضافة إلى ذلك المزايا المقبوضة من خطط التأمين على غير الحياة، ومساهمات الضمان الاجتماعي المحتسبة، الخ. وعلى جانب النفقات، تشمل هذه التدفقات دخل الملكية المدفوع في شكل فوائد، وتوزيعات حصص المساهمين، وريع الأراضي، وبالإضافة إلى ذلك صافي أساط خطط التأمين على الحياة بعد تنزيل تكاليف الخدمة، والتحويلات الجارية المتنوعة المدفوعة. ويمكن أن تستمد هذه المعاملات مباشرة من تفاصيل بيانات الأرباح والخسائر، حسبما هو موضح في المثال الوارد في التذييل ٢.

إلى الافتراض من (-) القطاعات الأخرى. وتورد الحسابات المالية في نظام الحسابات القومية تفاصيل عن الأدوات المالية المستعملة في الإقراض أو الاقتراض.

٧ - ٤١ يقدر إجمالي تكوين رأس المال الثابت على أساس طريقتين مكملتين لبعضهما البعض، أي طريقة مباشرة باستخدام البيانات عن مشتريات الأصول الثابتة، وطريقة غير مباشرة تستند على أساس الفرق بين استنباط بيانات تدفقات إجمالي رأس المال الثابت على أساس الفرق بين بيانات الميزانية العمومية المتعاقبة. وقد استعملت الطريقة غير المباشرة لاستنباط بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في التذييل ٢.

٧ - ٤٢ ويبيّن الجدول ٧ - ١٠ الطريقة المباشرة للتجميع، إذ يقدر إجمالي تكوين رأس المال الثابت على أساس التغيرات في الأصول الثابتة حسب نوع السلع الرأسمالية الموصوفة على نحو منفصل في الملاحظات الإيضاحية للبيانات المالية. وتغطي المعلومات مشتريات الأصول الثابتة، وإعمار الأصول الثابتة للحساب الخاص، وكذلك تنزيل مبيعات الأصول الثابتة وسحب الأصول الثابتة بسبب الاهتلاك. وتشير الملاحظات الإيضاحية بشكل عام إلى الأصول الثابتة شاملة الأراضي. وبما أن الأراضي غير مشمولة في حساب إجمالي تكوين رأس المال الثابت، يلزم إجراء تعديلات على مشترياتها ومبيعاتها. وتعالج هذه المعاملات في الأراضي في فئة منفصلة من فئات نظام الحسابات القومية تسمى احتياز الأصول غير المالية وغير المنتجة مخصصاً منها التخلص من هذه الأصول (K2)، إذا تعلقت بشراء أو بيع أراض داخل البلد المعني، وإذا تعلقت بأراض في الخارج فتعامل كعمالة مالية مع وحدة اسمية أجنبية (شبه الشركة) تقيّد بمثابة أسهم F5 وحصص مساهمين أخرى في الحسابات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المدرجة في بيان الأرباح والخسائر غير مكتملة فيما يتعلق بالأصول المنتجة غير الملموسة (على سبيل المثال، نفقات الاستكشاف المرسملة، وقواعد البيانات، الخ.)؛ ويمكن فقط تقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت في هذه الأصول من خلال الطريقة غير المباشرة استناداً إلى بيانات الميزانية العمومية.

#### الجدول ٧ - ١٠: تقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الطريقة المباشرة

(+)	مشتريات الأصول الثابتة
(-)	مشتريات الأراضي، داخل البلد المعني (إلى K21)
(-)	مشتريات الأراضي في الخارج (إلى F5 في الحساب المالي)
(+)	إعمار الأصول الثابتة للحساب الخاص
(-)	مبيعات ومسحوبات الأصول الثابتة
(+)	مبيعات الأراضي (إلى K21)
(+)	مسحوبات الأصول الثابتة بسبب الاهتلاك
(+)	الاستثمارات غير الملموسة (K22)، التدفق بالاستناد إلى بيانات الميزانية العمومية

٧ - ٤٣ وتستند الطريقة غير المباشرة الموصوفة في الجدول ٧ - ١١ إلى بيانات مدرجة في الميزانية العمومية للبيان المالي؛ وهي أيضاً الطريقة المستعملة في التذييل ٢. ويستمد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من خلال هذه الطريقة بمثابة الفرق بين الميزانية العمومية لفترة المحاسبة هذه والفترة السابقة، فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالعقارات، والآلات، والمعدات، والاستثمارات غير الملموسة (في المثال الحالي لم تحدد الأصول غير الملموسة). ويتعيّن طرح أية فروق بين الاهتلاك المتراكم في الميزانية العمومية الحالية والسابقة، لكن ينبغي أن يتضمن الاهتلاك الفترة الحالية؛ وينطبق هذا الوضع على الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة على حد سواء. ويتعيّن أيضاً طرح مشتريات الأراضي ناقصاً مبيعاتها نظراً لأن بيانات العقارات في الميزانية العمومية تشمل عادة الأراضي، ولا ينبغي إدراج الأراضي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت. ويتعيّن أيضاً إجراء تعديل فوري لعمليات إعادة تقييم الأصول الثابتة، التي تقيّد على نحو منفصل في بيان حصص المساهمين؛ ويتم هذا عند حساب إجمالي تكوين رأس المال الثابت في التذييل ٢. غير أنه يلزم إجراء المزيد من التعديلات بالنسبة لتغيرات أسعار الأصول الثابتة وتغيرات أسعار الصرف؛ ونظراً لأنها تعالج فقط في التوفيق النهائي للحساب المالي والميزانية العمومية (انظر الفقرة ٧ - ٥٧ وما يليها)، لا تدرج في هذا الجدول أو في التذييل ٢.

الجدول ٧ - ١١: إجمالي تكوين رأس المال الثابت المقدر على نحو غير مباشر بالاستناد إلى بيانات التدفق المستمدة من ميزانيتين عموميتين

(+)	العقارات، والآلات، والمعدات
(-)	الاهتلاك المتراكم للعقارات، والآلات، والمعدات
(-)	تعديلات الأسعار
(-)	إعادة التقييم المتراكمة (أي، إعادة تقييم الأصول الثابتة ناقصاً إعادة تقييم الاهتلاك)
(-)	فوارق أسعار الصرف فيما يتعلق بالأصول الثابتة
(+)	الاهتلاك عن الفترة
(+)	الاستثمارات غير الملموسة
(-)	الاهتلاك المتراكم للاستثمارات غير الملموسة
(+)	اهتلاك الأصول غير الملموسة عن الفترة
(-)	مشتريات الأراضي ناقصاً مبيعاتها (K2)

٧ - ٤٤ وتقدر التغيرات في المخزونات على أساس معلومات عنها مدرجة في الميزانية العمومية الخاصة بالبيان المالي للشركة. وتقيّد التقديرات على نحو منفصل بالنسبة للمنتجين والمستخدمين. ويتعلق النوع الأول بمخرجات كل مشروع والنوع الثاني باستهلاكه الوسيط. ولا تغطي تغيرات المخزونات فئات محاسبة الأعمال المسماة "المخزونات برسم القبض"، التي تشير إلى السلع العابرة، وتعالج في الحساب المالي.

٧ - ٤٥ وتشمل مخزونات المنتجين المنتجات الجاهزة، والمنتجات شبه الجاهزة، والمنتجات الفرعية، والنفايات. وتشمل مخزونات المستعملين السلع المتاجرة، والمواد الخام، و مواد التعبئة والتغليف، والمواد الأخرى المتنوعة.

#### (ج) الحسابات المالية والميزانية العمومية

٧ - ٤٦ تعرض الحسابات المالية التغيرات في استخدام الموارد المالية من خلال احتياز الأصول المالية والتغيرات في الموارد المالية من خلال تكبد الخصوم.

٧ - ٤٧ الأصول المالية التي هي في حيازة قطاع الشركات غير المالية تقابلها دائماً خصوم نظيرة يتكبتها القطاع نفسه أو قطاع آخر وينطبق هذا الأمر أيضاً على خصوم قطاع الشركات غير المالية التي هي أصول في حيازة وحدة تكون جزءاً من قطاع الشركات غير المالية أو قطاع آخر. وينطبق الأمر نفسه على الأصول والخصوم المالية الموصوفة في الحساب المالي؛ وبالتالي لكل معاملة في الحساب المالي معاملة نظيرة مقابلة في الحساب المالي نفسه أو في قطاع آخر. وتصنف المعاملات في الأصول والخصوم المدرجة في الحساب المالي حسب نوع الأصول، وبالطريقة نفسها التي صنفت بها كمخزونات في الميزانيات العمومية.

٧ - ٤٨ ويمكن تمييز خطوات عديدة في تجميع الحسابات المالية للشركات غير المالية. ويلزم إجراء المزيد من التعديلات بالنسبة لتغيرات أسعار الأصول الثابتة وتغيرات أسعار الصرف (انظر الفقرة ٧ - ٥٧ وما يليها بالنسبة للأخيرة). والخطوة الأولى هي الوصول إلى اتساق في بيانات حسابات الأعمال التجارية. وينطوي هذا

الوضع على أنه عند استعراض البيانات المقدمة من قبل كل مشروع عن فترات مختلفة، يتعين التحقق من أن مفاهيم المحاسبة المستعملة لتقديم البيانات مماثلة وأن البيانات متسقة داخل البيان المالي نفسه بين بيان الأرباح والخسائر، والميزانيات العمومية، وبيان صافي حصص المساهمين، والملاحظات الإيضاحية. وبالتالي، يتعين أن تكون بيانات الميزانية العمومية متسقة في البيانات المالية بالنسبة للفترات المختلفة، وأن تكون بنود الموازنة الابتدائية والنهائية متسقة مع البيانات المشمولة في الملاحق الخاصة بالبيانات المالية.

٧ - ٤٩ والخطوة التالية هي حساب بيانات التدفق المالي من بيانات المخزونات الخاصة بالميزانيات العمومية وقيد كل منها في فئات المعاملات المالية الخاصة بنظام الحسابات القومية. يعكس الجدول ٧ - ١٢ هذا الوضع، الذي يبيّن العلاقة بين بيانات الميزانية العمومية الوسيطة المدرجة في التذييل ١ وفئات الحسابات المالية في نظام الحسابات القومية؛ وتكون هذه البيانات متسقة مع البيانات المدرجة في التذييل ٢. وللحصول على تدفق البيانات، تحسب الفوارق بين الميزانية العمومية للسنة المعنية والميزانية العمومية السابقة (السنة  $n$  - السنة  $n - 1$ ). وبعد ذلك يجري تحديد أو تقدير حجم التغيرات وعمليات إعادة التقييم. والخطوة التالية هي توزيع التدفقات المالية المتبقية بين المعاملات المالية بالاستناد إلى جسر بين فئات البيانات المالية ونظام الحسابات القومية، وأخذ طبيعة كل تدفق في الاعتبار. وينتج عن هذه العملية أول تقدير لصافي الإقراض كبنود موازن للحساب المالي، وذلك بحساب الفرق بين المعاملات التي خصصت في الأصول والخصوم المالية حتى هذه النقطة.

الجدول ٧ - ١٢: تقدير البنود في الحسابات المالية

رقم السطر في التذييل ١				
		١٤ ٩٣٨	احتياز الأصول المالية ناقصاً التخلص منها .....	
		٣ ٩٥٨	الودائع القابلة للتحويل .....	F22
٨٥	٢ ٧٢٦		الحسابات الجارية في البنوك بالعملة المحلية .....	
٨٦	١ ٢٣٢		الحسابات الجارية في البنوك بالدولار .....	
		٥	الودائع الأخرى .....	F23
١١٣	٥		ودائع أخرى وسندات بضمان .....	
		٢٠	الأوراق المالية خلاف الأسهم .....	
٨٧	٢٠		استثمارات مؤقتة .....	F3
		٧١١	الأسهم وحصص المساهمين الأخرى .....	
٩٨	٧١١		الأسهم .....	F5
			السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطيات ضد المطالبات القائمة .....	F62
		٨٤	القائمة .....	
١٠٩	٨٤		الدفعات المسبقة لأقساط التأمين .....	
		١٠ ١٦٠	الحسابات الأخرى برسم القبض .....	F7
٨٨	٧ ٣٢٣		الحسابات برسم القبض .....	
٩٢	٢ ٩٥٦		البضائع المشحونة .....	
٩٣	(٣٣٨)		الدفعات المسبقة .....	
٩٤	٢١٦		الحسابات التجارية برسم القبض .....	
١١٢	٣		الدفعات المسبقة لضريبة الدخل .....	
		١٨ ٣٢٤	تحمل الخصوم ناقصاً سدادها .....	
		٢٥	الأوراق المالية خلاف الأسهم .....	F3
١٢٤	٢٥		الكمبيالات والأوراق التجارية برسم الدفع .....	
		١ ٢١٠	القروض .....	F4
١٢٥	١ ٢١٠		القروض .....	
		٢ ٥٠٠	الأسهم وحصص المساهمين الأخرى .....	F5
١٢٩	٢ ٥٠٠		رأس المال المدفوع .....	
		١٤ ٥٨٩	الحسابات الأخرى برسم الدفع .....	F7
١١٨	١٨٢		الدفعات المسبقة للمبيعات .....	
١١٩	١١ ٥٢٤		الحسابات برسم الدفع .....	
١٢٠	٢ ٦٦٧		الاقتطاعات والحسابات الأخرى برسم الدفع .....	
١٢١	٢١٦		الحسابات التجارية برسم الدفع .....	



٧ - ٥٤ تستمد التعديلات على الإيرادات والنفقات المتعلقة بمبيعات ومشتريات الأوراق المالية من قيد الإيرادات والمصروفات غير العادية، والمشمولة في البيانات المالية للمشروعات. وهي تؤثر في قيمة الأوراق المالية خلاف الأسهم (البند F3 في نظام الحسابات القومية)، وكذلك الأسهم وحصص المساهمين الأخرى (البند F5 في نظام الحسابات القومية)، التي تستمد بيانها من الميزانية العمومية. وتخفض الإيرادات قيم بنود نظام الحسابات القومية المقابلة، بينما تزيد النفقات قيمها.

٧ - ٥٥ وتستند التعديلات لإعادة تقييم الأسهم إلى المعلومات المدرجة في بيان حصص المساهمين، وتنعكس في صافي حصص المساهمين في المشروع في الميزانيات العمومية. والهدف من التعديل هو إزالة إعادة التقييم من بنود الأصول والخصوم في البيانات المالية وبنود الميزانية العمومية المقابلة ومعاملتها كجزء من مكاسب وخسائر الاحتياز في حساب إعادة التقييم. وإذا جرى تحديد إعادة التقييم في الميزانية العمومية كجزء من الاحتياطات، يلزم فقط تعديل فئة الأصول في نظام الحسابات القومية وحصص المساهمين الأخرى (F 5). غير أنه إذا أخذ اعتبار إعادة التقييم في رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية، لا يتعين تطبيق التعديل على فئة الأصول F 5 فحسب، بل أيضاً على جانب الخصوم F 5.

٧ - ٥٦ وينطبق مثال آخر على الاستثمارات في الأدوات المالية التي تقيد في الميزانية العمومية للبيان المالي الخاص بالشركة بقيمة تشمل إعادة التقييم. وبالإمكان تحديد إعادة التقييم هذه وفصلها من بنود الميزانية العمومية في السنة n، وبالتالي قياس التدفقات من دون مكون إعادة التقييم، وذلك بمساعدة معلومات بشأن إعادة التقييم متضمنة في بيان حصص المساهمين. وعادة يخصص التدفق من دون مكون إعادة التقييمات إلى البند F5 الخاص بالأسهم وحصص مساهمين أخرى في نظام الحسابات القومية، على جانب الأصول والخصوم في البيان المالي، ويُدْرَج مكون إعادة التقييم مع الفئة في حساب إعادة التقييم.

٧ - ٥٧ ويلزم إجراء تعديل آخر على القيمة هو التعديلات بالنسبة للتغيرات في أسعار الصرف من أجل قيد القيمة الفعلية للمعاملة التي أُنجزت في حساب رأس المال والحساب المالي، وفي حساب إعادة تقييم خسائر ومكاسب الاقتناء.

٧ - ٥٨ ويلزم إجراء نوع واحد من التعديل بالنسبة لأسعار الصرف، نظراً لحساب المعاملات المالية الخاصة بالمدنيين والدائنين بالعملات الأجنبية عادة في آخر السنة (الفترة المحاسبية). ويعني هذا الوضع ضمناً في حالات التضخم تقييم المعاملات بأكثر من قيمها الحقيقية مقابل وحدات العملة المحلية حين تزداد قيمة العملة الأجنبية مع مرور الوقت. وتؤثر عملية إعادة التقييم هذه في صافي الإقراض. وفي هذه الحال، يقيد فرق سعر الصرف كإيرادات في بيان حساب الأرباح والخسائر وبالتالي ينعكس على صافي حصص المساهمين في

٧ - ٥٠ تتمثل الخطوة التالية في تحديد القطاعات المقابلة للمعاملات المالية الخاصة بالشركات غير المالية. ولفعل ذلك، تؤخذ في الاعتبار متطلبات نظام الحسابات القومية بأن تكون هناك معادلة بين الأصول والخصوم، على مستوى التدفقات والمخزونات. وبالتالي يلزم وجود مقابل لكل معاملة مالية خاصة بوحدة اقتصادية (مؤسسية) تنتج عنها زيادة أو تخفيض في الأصول يكون مماثلاً للتغيرات في خصوم وحدة اقتصادية أخرى، والعكس بالعكس.

٧ - ٥١ والقطاع المقابل قد يكون قطاع الشركات غير المالية نفسه أو قطاعاً آخر. وتستعمل التفاصيل الواردة في الملاحظات الإيضاحية للبيانات المالية من أجل تحديد القطاعات النظيرة. وتوفر الملاحظات الإيضاحية معلومات عن الفوائد برسوم القبض من البنوك المقيمة والبنوك الأجنبية والفوائد برسوم الدفع منها، وعن الفوائد من وإلى الشركات غير المالية الأخرى من دون تمييز بين المقيمة وغير المقيمة. وفي بعض الحالات من الأصعب تحديد القطاع المقابل. وينطبق هذا الوضع على سبيل المثال على حصص المساهمين برسوم الدفع من قبل الشركات غير المالية، حيث لا يمكن التمييز بين المقبوضات من قبل الآخرين كالشركات غير المالية، والأسر المعيشية، وغير المقيمين.

#### (د) التوفيق النهائي لصافي الإقراض بين حساب رأس المال والحساب المالي

٧ - ٥٢ أخيراً، يلزم إجراء تعديلات على التدفقات المالية من أجل الوصول إلى توازن بين ما كان يسمى سابقاً بصافي الإقراض "غير المالي" لرأس المال وصافي الإقراض "المالي" للحسابات المالية. وهذا التوازن غير موجود في نهاية الخطوات السابقة لعدة أسباب مدرجة بمزيد من التحديد أدناه. وللإرشاد العام، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار أنه لا ينبغي أن يعكس هذا أية تدفقات لم تنفذ بين وحدتين اقتصاديتين عند تقدير الإقراض في حساب رأس المال؛ وينبغي حذف هذه التدفقات أو تخصيصها في موضع آخر، على سبيل المثال معاملتها كتغيرات أخرى في الحجم أو مكاسب وخسائر احتياز.

٧ - ٥٣ أدرجت أدناه أشد التعديلات أهمية التي أشير إليها في الفقرة السابقة، إذ أنها غير مبيّنة في بيانات نظام الحسابات القومية التي جرى تحويلها في التذييل ٢. ولا يتعين إجراء كل تعديل في حسابات قطاع الشركات غير المالية فحسب، بل أيضاً في الحسابات المقابلة في القطاعات الأخرى، اعتماداً على نوع المعاملة المالية التي ينطبق التعديل عليها. وتغير بعض التعديلات صافي الإقراض في حساب رأس المال والحساب المالي في الاتجاه نفسه لأنها تؤثر في بنود في الحسابين على حد سواء، بينما تؤثر في حالات تعديلات أخرى فقط في فئات الحساب المالي وبالتالي لا تؤثر في صافي إقراض القطاع المالي. وحالما تنفذ التعديلات، يتعين أن يكون صافي الإقراض في حساب رأس المال مماثلاً للإقراض في الحساب المالي، أو يتعين وجود تفسير واضح لأسباب الفروق المتبقية في حالة عدم التماثل.

المشروع في الحساب المالي. ولا ينسجم هذا النوع من القيد مع نظام الحسابات القومية الذي يستدعي تخصيص فوارق سعر الصرف إلى حساب إعادة التقييمات. وبالتالي يلزم إجراء تعديل في الحساب المالي لتخفيض صافي الإقراض وكذلك صافي حصص المساهمين (البند F5 في نظام الحسابات القومية: الأسهم وحصص المساهمين الأخرى). ويمكن تطبيق هذا النوع من التعديل على المعاملات المالية، على جانبي الأصول والخصوم على حد سواء في الحساب المالي والميزانية العمومية في نظام الحسابات القومية.

٧ - ٦٠ في هذا السياق يتعيّن ذكر أن المشاريع تتكبد ديوناً بالعمولات الصعبة في كثير من الأحيان في حالة احتياز أصول جديدة وإجراء وإصلاحات رأس مالية. إذا كانت الحال كذلك، يتعيّن تعديل الدين الأجنبي الجديد المدرج في الحساب المالي عن الفترة بين حدوثه ونهاية السنة، بالاستناد إلى التغير في قيمة العملة الأجنبية، للأسباب المماثلة الواردة أعلاه. ويتعيّن إجراء التعديل نفسه على الأصول الثابتة المكتتة، حين تقدير تكوين رأس المال الثابت في الحساب الرأسمالي. وهكذا يعدل صافي الإقراض في الحسابين على حد سواء بصورة متوافقة.

#### الجدول ٧ - ١٣: تقدير البنود في حساب إعادة التقييم

رقم السطر في التذييل ١			
		١ ٧٢٠	مكاسب الاحتياز الاسمية (+) وخسائره (-).....
٩١	٠		احتياطات لإعادة تقييم المخزونات.....
١٣٥	١ ٧٢٠		إعادة تقييم الأصول الثابتة.....

العقارات والآلات والمعدات دفعات مسبقة. ولا يتعيّن قيد الأخيرة في حساب رأس المال وصافي الإقراض في الحساب المالي، الذي يجب أن يعامل كجزء من البند F71، الائتمانات التجارية والسلف.

٧ - ٦٥ وحتى بعد إجراء التعديلات الآتية الذكر، تبقى فروق بشكل عام بين الإقراض "غير المالي" والإقراض "المالي" في حساب رأس المال والحساب المالي. وتحدث هذه الفروق بشكل رئيسي نتيجة قيد معاملات الإيرادات والنفقات التي لا تتطابق مع الفترة المحاسبية الحالية أو نتيجة عدم كفاية التفاصيل المتاحة في البيانات المالية مقارنة مع ما يتطلبه نظام الحسابات القومية.

٦ - ٦٦ من الوارد أعلاه، يتعيّن أن يتضح أن التوفيق الرئيسي يحدث في حساب رأس المال والحساب المالي. لكن نظراً لاستناد جزء من التدفقات إلى بيانات المخزون المدرجة في الميزانيات العمومية، سينتج عن ذلك أيضاً ميزانيات عمومية في نهاية التجميع. وينعكس هذا الوضع في الجدول ٧ - ١٤، الذي يعرض الميزانيتين الافتتاحية والختامية ومجموع التغيرات بينهما. ويبيّن الجدول أيضاً كيف يستمد إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزونات بالإضافة إلى كافة تدفقات الحسابات المالية الخاصة بالشركات غير المالية من البنود المقابلة في الميزانية العمومية؛ ويستمد إجمالي تكوين رأس المال الثابت بعملية طرح إعادة تقييم الأصول الثابتة من التدفقات المستندة إلى بند الميزانية العمومية "العقارات، والمصانع، والمعدات". ويستعمل العرض، كما ورد من قبل، البيانات الإيضاحية المدرجة في التذييل ١. ولم تطبق معظم البلدان تجميع بيانات الميزانية العمومية.

٧ - ٥٩ يمكن تطبيق فوارق أسعار صرف مماثلة على العقارات، والآلات، والمعدات المشتراة من الخارج. وكما هي الحال في المثال السابق المتعلق بالمعاملات المالية، تقيد فوارق أسعار الصرف كإيرادات في بيان الأرباح والخسائر وفي الوقت ذاته تنعكس في قيمة

٧ - ٦١ تقيد تعديلات إعادة التقييم وأسعار الصرف في حساب إعادة التقييم في نظام الحسابات القومية. والجدول ٧ - ١٤، المستند إلى التذييل ٢، يبيّن كيف استمدت عناصر هذا الحساب من بيانات الميزانية العمومية المدرجة في التذييل ١. وتعكس بيانات نظام الحسابات القومية المحولة في التذييل ٢ فقط إعادة التقييمات ولا تعكس العناصر في حساب تغيرات الحجم في نظام الحسابات القومية.

٧ - ٦٢ ويتعيّن إجراء تعديلات على تحويلات رأس المال على أساس المعلومات المدرجة في بيان حصص المساهمين في الشركة. وتشير التحويلات الرأسمالية إلى تكوين رأس المال أو التراكمات الأخرى الخاصة بالمشروع، التي لم تتحمل ديون بالنسبة لها ولا يتعيّن قيد تغييرات في الحساب المالي بشأنها.

٧ - ٦٣ ويلزم في بعض الحالات إجراء تعديلات لتوفيق البيانات في بيانات الأرباح والخسائر والميزانيات العمومية. ومن المحتمل أن تحدث حالات تضارب بسبب عدم انسجام البيانات داخل البيان المالي بين مخصصات الديون المدومة في بيان الأرباح والخسائر والتدفقات المقابلة المستمدة من معلومات الميزانية العمومية. ويسبب هذا الوضع فرقا بين صافي الإقراض في حساب رأس المال وصافي الإقراض في الحساب المالي، الأمر الذي يجب أن يعالج كجزء من البند F71 (الائتمانات التجارية والسلف) في نظام الحسابات القومية.

٧ - ٦٤ وقد يلزم إجراء تعديلات أخرى في ظروف خاصة. ومن المحتمل أن تكون تلك هي الحال على سبيل المثال عندما تشمل مشتريات

## دال - تكامل البيانات بين الصناعات والشركات غير المالية

حساب المخرج الرئيسي والثانوي على حد سواء بالاستناد إلى بيانات المخرجات والمبيعات المستمدة من الاستقصاء. ويتعين إضافة إنتاج الطاقة إلى هذه البيانات إذا لم تستخدم الأخيرة للاستعمال الخاص فحسب، بل أيضاً للبيع بقدر هام. وفي حالة المنشآت التي تنتج السلع، يتبع تقدير المخرجات الطريقة الموصوفة في الجدول ٧ - ٦ أعلاه. وحالما تقدر السلع حسب الكميات، يتم الحصول على قيمة المخرجات بضرب الكميات في متوسط أسعار المبيعات، حيث تستمد الأخيرة بقسمة قيمة المبيعات على الكمية المباعة. وفي حالة المنشآت التي تنتج خدمات تجارية وخدمية أخرى، تساوي مخرجات الصناعات المخرجات على مستوى المشاريع. وتشمل استقصاءات المنشآت أيضاً معلومات عن عناصر الاستهلاك الوسيط، وتعويضات المستخدمين، واستهلاك رأس المال الثابت، وتجهز هذه المعلومات حسبما جرى في الجداول من ٧ - ٧ إلى ٧ - ٩ أعلاه وحسب وصفها في النصوص المرافقة لها. ويستمد إجمالي تكوين رأس المال من البيانات الخاصة بالمخزونات الافتتاحية والختامية لرأس المال المشمولة في الاستقصاءات.

٧ - ٦٧ تتمثل الخطوة التالية في تكامل بيانات الصناعة مع بيانات القطاع. ويتم ذلك في خطوتين، حسب الوصف أدناه. أولاً، يتعين التوفيق بين البيانات المشتركة عن الإنتاج وتوليد الدخل المستمدة من استقصاءات المنشآت وتلك البيانات المتاحة من البيانات المالية الخاصة بالمشروعات. ويتم ذلك على مستوى مجموعات المشاريع والمنشآت المقابلة (الفرع ١). والخطوة التالية هي توفيق بيانات التدفق المالي والمخزون الخاص بقطاع الشركات مع القطاعات المقابلة، في سياق التوفيق الشامل للحسابات القومية (الفرع ٢).

٧ - ٦٨ وتشمل بيانات استقصاء المنشأة معلومات عن هيكل التكاليف وتدفقات السلع والخدمات بين الصناعات المستعملة لتجميع جدول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية. ويلزم تحويل كل فئة من فئات استقصاءات المنشأة إلى صيغ نظام الحسابات القومية الخاصة بحسابات الإنتاج وتوليد الدخل. ويتم

الجدول ٧ - ١٤ : تقدير بنود الميزانيات العمومية

رقم السطر في التذييل ١	السنة n - السنة (n-1)		السنة n		السنة n-1			
		١٦٥٠٥		٦٠٤١٣		٤٣٩٠٨	الأصول المنتجة غير المالية	AN1
٩٠	٢٢٥٠		٢٠٢٧٤		١٨٠٢٤		المخزونات	
١٠١	١٤٢٥٥		٤٠١٣٩		٢٥٨٨٤		العقارات والمصانع والمعدات	
							(التغيرات موزعة إلى:	
		١٢٥٣٥					إجمالي تكوين رأس المال	
		١٧٢٠					وإعادة تقييم الأصول)	
		١٠		١٢		٢	الأصول غير المنتجة غير المالية	AN2
١٠٦	١٠		١٢		٢		الأراضي	
		١٤٩٣٨		٥٨٣٥٨		٤٣٤٢٠	الأصول المالية	AF
		٣٨٥٨		١٦٨٨٦		١٢٩٢٨	الودائع القابلة للتحويل	AF22
٨٥	٢٧٢٦		١٥٥٦٦		١٢٨٤٠		الحسابات الجارية في البنوك بالعملة المحلية	
٨٦	١٢٣٢		١٣٢٠		٨٨		الحسابات الجارية في البنوك بالدولار	
		٥		١٥		١٠	الودائع الأخرى	AF23
١١٣	٥		١٥		١٠		الودائع الأخرى والسندات بضمان	
		٢٠		٦٢		٤٢	السندات خلاف الأسهم	AF3
٨٧	٢٠		٦٢		٤٢		الاستثمارات المؤقتة	
		٧١١		١١١٧		٤٠٦	الأسهم وحصص المساهمين الأخرى	AF5
٩٨	٧١١		١١١٧		٤٠٦		الأسهم	
		٨٤		١٥٩٤		١٥١٠	الاحتياطيات الفنية الخاصة بالتأمين	AF6
١٠٨	٨٤		١٥٩٤		١٥١٠		سداد التأمين مسبقاً	
		١٠١٦٠		٣٨٦٨٤		٢٨٥٢٤	الحسابات الأخرى برسم القبض	AF7
٨٨	٧٣٢٣		٢٣٣١٣		١٥٩٩٠		الحسابات برسم القبض	
٩٢	٢٩٥٦		١٠٣٣٢		٧٣٧٦		البضائع المشحونة	
٩٣	٣٣٨		٠		٣٣٨		الدفعات المسبقة	
٩٤	٢١٦		٣٢١٦		٣٠٠٠		الحسابات التجارية برسم القبض	
١١٢	٣		١٨٢٣		١٨٢٠		السداد المسبق لضريبة الدخل	
		١٨٣٢٤		٧٠٦١٢		٥٢٢٨٨	الخصوم	AF
		٢٥		١٨٤١		١٨١٦	السندات خلاف الأسهم	AF3
١٢٤	٢٥		١٨٤١		١٨١٦		الكمبيالات والأوراق التجارية	
		١٢١٠		٢٥٧٤٠		٢٤٥٣٠	القروض	AF4
١٢٥	١٢١٠		٢٥٧٤٠		٢٤٥٣٠		القروض	
		٢٥٠٠		١٣٥٠٠		١١٠٠٠	الأسهم وحصص المساهمين الأخرى	AF5
١٢٩	٢٥٠٠		١٣٥٠٠		١١٠٠٠		رأس المال المدفوع	
		١٤٥٨٨٩		٢٩٥٣١		١٤٩٤٢	الحسابات الأخرى برسم القبض	AF7
١١٩	١١٥٢٤		٢١٩٤٤		١٠٤٢٠		الحسابات برسم الدفع	
١٢٠	٢٦٦٧		٤١٥٩		١٤٩٢		الاقطاعات والحسابات الأخرى	
١٢١	٢١٦		٣٢١٦		٣٠٠٠		الحسابات التجارية برسم الدفع	
١١٨	١٨٢		٢١٢		٣٠		الدفعات المسبقة للمبيعات	

## ١ - تكامل حسابات الصناعات والقطاعات

٧ - ٦٩ يتم تكامل حسابات الصناعات والقطاعات في شكل جدول نظام الحسابات القومية بشأن تصنيف بنود حساب الإنتاج تصنيفاً متقاطعاً بحسب الصناعات والقطاعات المؤسسية الخاص ببيانات حسابات الإنتاج وتوليد الدخل.

٧ - ٧٠ تمثل نماذج الاستقصاءات الاقتصادية للمنشآت والمشاريع بالإضافة إلى البيانات المالية للمشاريع مصادر بيانات إضافية، وتتيح مجتمعة تقسيم المشاريع إلى المنشآت المكونة لها. وللتوصل إلى تكامل واف لبيانات المنشآت والصناعات، يلزم وجود استقصاءات اقتصادية متكاملة للمنشآت والمشاريع. وبهذه الطريقة فقط يمكن فحص بيانات المنشآت مقابل بيانات المشاريع. إذ تنتج أية طريقة أخرى صلة غير دقيقة بين الاثنين.

٧ - ٧١ في حالة توفر هذه المعلومات المتكاملة، بالإمكان تحديد ما إذا كانت مخرجات المنشآت والمشاريع متماثلة. وفي الحالات العديدة التي لا يتم فيها هذا التساوي، يلزم تعديل البيانات. وينطبق الأمر نفسه على تقديرات الاستهلاك الوسيط الخاص بالمنشآت والمشاريع، وتعويضات المستخدمين، وتكوين رأس المال الثابت، والتغيرات في المخزونات.

٧ - ٧٢ من المهم في تجميع تصنيف بنود حساب الإنتاج تصنيفاً متقاطعاً بحسب الصناعات والقطاعات المؤسسية أن يؤخذ في الاعتبار وجود وحدات إدارية تدير عمليات المنشآت المكونة للمشروع. ويتعين تقسيم التكاليف الإدارية بين المنشآت المكونة للمشروع. وبالإمكان فقط تخصيص تكاليف الوحدات الإدارية إلى منشآت أخرى في المشروع إذا أمكن تمييز هذه المعلومات على انفصال في الاستقصاء الاقتصادي. وإذا لم يحتو الاستقصاء على بيانات على مستوى المنشآت والمشاريع، يصبح تحديد وتخصيص هذه التكاليف الإدارية أشد صعوبة.

٧ - ٧٣ ومن أجل الوصول إلى صلة مثالية بين بيانات المنشآت والمشاريع، تتمثل القاعدة العامة في تجميع حسابات الإنتاج وتوليد الدخل بالنسبة لمجموعات الشركات العامة والخاصة الكبيرة غير المالية على نحو متزامن مع الصناعات المقابلة (بالنسبة للتقسيم في مجموعات، انظر وصف الممارسات في بيرو في الفقرة ٧ - ٩٠ وما يليها). ومن شأن هذا التجميع المتزامن لحسابات المنشآت والمشاريع تقادي الفروق الكبيرة بين حسابات الصناعات والقطاعات، التي قد تظهر إذا تم تجميعهما على انفصال، وفي تلك الحالة من الأصعب توفيقهما.

٧ - ٧٤ في الفرعين التاليين، يناقش تعديلات رئيسيان عند تجميع تصنيف بنود حساب الإنتاج تصنيفاً متقاطعاً بحسب الصناعات والقطاعات المؤسسية. ويتعلق التعديل الأول بتقدير التغيرات في المخزونات ويتعلق الثاني بنطاق وتقييم المخرجات.

## (أ) التغيرات في المخزونات

٧ - ٧٥ يلزم إدخال تعديل على تقييم بيانات التغيرات في المخزونات المستمدة من البيانات المالية الخاصة بالشركات غير المالية، من أجل موائمتها مع بيانات جداول العرض والاستخدام. وتفيد المخرجات في جداول العرض والاستخدام عادة بوحدات مادية وتقييم بمتوسط أسعار السنة. ومن ناحية أخرى، تستند تقديرات المخرجات المستمدة من البيانات المالية الخاصة بالشركات غير المالية إلى بيانات المبيعات والبيانات المتعلقة بالتغيرات في المخزونات. ويتم الحصول على التغيرات في المخزونات المدرجة في البيانات المالية بمثابة الفرق بين الكميتين اللتين قيمتا في فترتين منفصلتين. ويقيم المخزون الافتتاحي بأسعار تكون قريبة من الأسعار السائدة في بداية السنة وتقيم المخزونات الختامية بأسعار قريبة من الأسعار السائدة في نهاية السنة. ويجري تعديل قيم المخزونات الافتتاحية والختامية، بحيث تقيم بحسب متوسط أسعار السنة، تمثيلاً مع تقديرات جداول المخرجات والاستخدام.

٧ - ٧٦ يغير تعديل الأسعار المطبق على التغيرات في المخزونات كلاً من المخرجات، وإجمالي القيمة المضافة، وإجمالي فائض التشغيل، وكذلك إجمالي الادخار في حسابات قطاع الشركات غير المالية. ويلزم أيضاً تعديل قيمة الاستهلاك الوسيط لتقييم التغيرات في المخزونات، إذا استنبطت الأخيرة من بيانات عن المشتريات والتغيرات في مخزونات المواد الخام، والوقود والزيوت. ولا يتأثر صافي الإقراض/الاقتراض نظراً لأن تعديل التغيرات في المخزونات والتعديلات المقابلة في المخرجات والاستهلاك الوسيط ستشطب بعضها في الحساب الرأسمالي.

## (ب) المخرجات

٧ - ٧٧ لا تشمل المخرجات والاستهلاك الوسيط على مستوى المشروع مخرجات تنتجها منشأة وتستخدمها منشأة أخرى. غير أن هذا التسليم للمنتجات بين الصناعات داخل المشروع نفسه يقيد في بند مخرجات الصناعات في جداول العرض والاستخدام. ويتعين تعديل مخرجات المشاريع على مستوى مخرجات الصناعة، تمثيلاً مع متطلبات نظام الحسابات القومية.

٧ - ٧٨ من الأمثلة النمطية، قد تدرج شركة نفط في جداول العرض والاستخدام منشآت تابعة لأربع صناعات: استخراج النفط (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، القسم ١١)، وتكرير النفط (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، القسم ٢٣)، ونقل النفط بخطوط الأنابيب (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، القسم ٦٠)، والخدمات المقدمة إلى المشاريع (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، القسم ١١). ومن ناحية المبدأ، لا تعكس البيانات المالية الخاصة بشركة النفط على نحو منفصل

بيانات "صافي الإقراض غير المالي" والميزانية العمومية للبيانات المالية وذلك من أجل الوصول إلى "صافي الإقراض المالي".

٧ - ٨٤ وحالما ينجز هذا التقييم الرأسي الأول لبيانات قطاع الشركات غير المالية في سياق التوفيق الشامل، تطبق تعديلات من النوع الوارد في الفقرة ٧ - ٥٢ والفقرات التي تليها من أجل تحقيق التوفيق النهائي بين نوعي صافي الإقراض الخاص بقطاع الشركات غير المالية.

٧ - ٨٥ هناك بعض بنود الأصول والخصوم لم تؤخذ في الاعتبار لأنها لم تنشأ من معاملات فعلية. ومن بينها عنصر إعادة التقييم المشمول في بيان الميزانية العمومية، الذي يلزم طرحه من التغيرات في القيمة بين الميزانيتين العموميتين بالنسبة للعقارات، والآلات، والمعدات من أجل الوصول إلى تكوين رأس المال في الحساب الرأسمالي، وتخصيصه إلى حساب إعادة التقييم، حسب الشرح أعلاه (الفقرة ٧ - ٥٥ وما يليها). ومن ناحية أخرى، فإن التغيرات في بيان صافي حصص المساهمين بين الاحتياطات (الاحتياطات القانونية، والاحتياطات لإعادة الاستثمار، الخ.) والنتائج المتراكمة من العمليات السابقة، لا يتعين أن تؤخذ في الاعتبار في تجهيز بيانات البيان المالي لأغراض الحسابات القومية.

٧ - ٨٦ وينبغي تنفيذ الخطوات أعلاه في التوفيق الشامل لبيانات قطاع الشركات غير المالية بالتزامن مع إعداد حسابات القطاع المؤسسي الخاصة بالقطاعات الأخرى.

## هاء - الممارسات القطرية

٧ - ٨٧ جرى إيضاح نهج تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية في حالات معينة في الفروع السابقة بمساعدة من الممارسات القطرية الفعلية. وتتيح الفقرات التالية المزيد من التفاصيل بشأن ثلاث من هذه الممارسات، أي ممارسات الجمهورية الدومينيكية، وبيرو، وكولومبيا. ولم تعامل الممارسات البوليفية بأي مزيد من التفصيل، نظراً لأنها تشمل تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية فقط بالنسبة لسنة واحدة مختارة (١٩٩٢).

### ١ - الجمهورية الدومينيكية

٧ - ٨٨ يرتبط التدويلان ١ و٢ المستخدمان في النص أعلاه ارتباطاً وثيقاً بممارسات الجمهورية الدومينيكية المتعلقة بتجميع حسابات قطاع شركات القطاع العام غير المالية، باستثناء الميزانيات العمومية والتغيرات الأخرى في حسابات الميزانيات العمومية، التي لم تجمع في هذا البلد. ولم يجر تجميع المباشر لحسابات قطاع الشركات غير المالية التابعة للقطاع الخاص، جزئياً لعدم توفر البيانات، وأيضاً لعدم اتساق العرض المحاسبي الذي يعزى إلى عدم وجود خطة محاسبية (انظر الفقرة ٧ - ١٢).

استخراج النفط أو نقله بخطوط الأنابيب إلى المصافي، ولا تقييد كذلك على نحو منفصل مخرجات الخدمات التي تقدمها المنشآت المتعاملة مع استخراج وتكرير ونقل النفط.

٧ - ٧٩ ومن المهم إضافة الاستخدام بين المنشآت لمخرجات المشاريع في الوقت نفسه إلى المخرجات والاستهلاك الوسيط الخاص بالمشروع. وإذا لم ينفذ ذلك على مستوى المشروع، في حين تعكس بيانات الصناعة هذا الاستخدام بين المنشآت، سيتشوه تكامل بيانات المنشأة والمشروع في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية عند التوفيق النهائي نظراً لأن من المحتمل تخصيص بيانات الصناعة المقابلة إلى قطاع لا ينتج بالفعل ذلك المخرج.

### ٢ - التكامل مع حسابات القطاعات الأخرى

٧ - ٨٠ في هذه المرحلة المسماة التكامل الشامل لبيانات الشركات غير المالية، تقارن الأصول والخصوم المالية الخاصة بهذا القطاع مع القطاعات المقابلة. ومن أجل تحقيق التكامل الشامل، يتعين أن تساوي أصول قطاع الشركات غير المالية والتغيرات في أصوله الخصوم المقابلة الخاصة بالقطاعات الأخرى، والعكس بالعكس. وينبغي إيضاح الاتساق على أساس بيانات تلك القطاعات التي تتوفر عنها تفاصيل ومعلومات إيضاحية كافية. وحين لا تتوفر معلومات عن قطاع مقابل، تخصص البيانات مؤقتاً إلى "قطاع غير معروف". ومن أجل إنجاز التوزيع بين القطاعات منشأً ومنتهى الأصول والخصوم، تؤخذ في الاعتبار أيضاً نوعية البيانات التي تقيدها كل وحدة اقتصادية.

٧ - ٨١ بالإضافة إلى ذلك، يلزم التحوط للفروق في الحساب المالي في فترة قيد المعاملات غير المالية. ويمكن تخصيص الفروق المتصلة بوقت القيد بين القطاعات إلى البند F7 (حسابات أخرى برسم القبض/برسم الدفع).

٧ - ٨٢ وينبغي محاولة الوصول إلى توازن بين قطاعات الاستخدامات والموارد بالنسبة لكل معاملة على نحو منفصل. ويستخدم في هذه العملية ما يسمى مصفوفات المعاملات، التي تقيّد لكل معاملة قطاع الموارد والاستخدام. وعند توفيق البيانات بين القطاعات في مصفوفة المعاملات، تؤخذ أيضاً في الاعتبار المعاملات التي خصصت مؤقتاً إلى "قطاع غير معروف".

٧ - ٨٣ وفي عملية التوفيق الشامل لبيانات قطاع الشركات غير المالية مع بيانات القطاعات الأخرى، يجب الحفاظ على التوازن بين صافي الإقراض/الاقراض "المالي" و"غير المالي" أو تحقيقه بالنسبة لكل قطاع على نحو منفصل. ومن شأن هذا الوضع الذي يسمى "التكامل الرأسي" للبيانات فحص الانسجام الداخلي للقطاع غير المالي - ولكل قطاع آخر أيضاً - فيما يتعلق بخطوات التجميع السابقة، التي حولت بيانات حساب الأرباح والخسائر للوصول إلى

٧ - ٨٩ أجري التكامل بين حسابات قطاعي الصناعات والشركات غير المالية على المستوى التفصيلي لثلاثين صناعة وبالنسبة للصناعات التحويلية على انفصال لثلاث فئات تمثل المشاريع الخاصة الكبيرة، والمشاريع الخاصة المتوسطة، والمؤسسات العامة. وبالنسبة لكل مجموعة من هذه المجموعات، تم توفيق بيانات القطاع الخاصة بالمخرجات، والاستهلاك الوسيط، والقيمة المضافة، وتعويضات المستخدمين، والضرائب الأخرى ناقصاً الإعانات على الإنتاج، وفائض التشغيل توفيقاً تاماً أو شبه تام مع بيانات الصناعات المقابلة. وبالنسبة للصناعات غير التحويلية لم يكن من الممكن تحديد أيها يتبع قطاع الشركات غير المالية وأيها يتبع إلى قطاع الأسر المعيشية، وذلك على أساس البيانات المتاحة. وتمت الاستفادة في هذه الحالات من المعلومات غير المباشرة التي وفرها خبراء مختصون ذوو إلمام بالهياكل التنظيمية لهذه الصناعات.

٢ - بيرو

٧ - ٩٠ يعكس التذييل ٣ نهج بيرو بشأن تجميع الحسابات القومية. وفي معظم الحالات، لم تتوفر بيانات تفصيلية عن التكاليف والنفقات الأخرى المتعلقة بمشاريع الشركات غير المالية. وبالتالي، بدأ تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية في بيرو بحساب إجمالي الادخار على أساس الأرباح والخسائر لهذه الفترة، وهو ادخار يساوي إجمالي الدخل المتاح للتصرف به في حالة قطاع الشركات غير المالية. بعد ذلك استنبطت تقديرات أيضاً على أساس حسابات الأرباح والخسائر، والمعاملات في حساب الدخل الثانوي وحساب توزيع الدخل الأولي وبنود التوازن الافتتاحي في هذه الحسابات، أي توازن المدخول الأولية وفائض التشغيل. ثم أضيفت إلى الأخيرة تعويضات المستخدمين والضرائب الأخرى على الإنتاج، للوصول إلى القيمة المضافة للقطاع. وطرح هذه القيمة المضافة من المخرجات وتم الحصول على الاستهلاك الوسيط للقطاع بمثابة المتبقي. وجرى تجميع الحسابين الرأسمالي والمالي لقطاع الشركات الخاصة والعامة غير المالية فقط بالنسبة لسنة الأساس (١٩٧٩)، بينما جرى تجميع هذه الحسابات لكافة السنوات السابقة الأخرى بالنسبة لمجموع هذا القطاع عند التوفيق النهائي للحسابات القومية. وتم هذا بتخصيص بيانات الصناعة في حسابات الإنتاج إلى قطاع الشركات غير المالية واستخدام تصنيف متقاطع للمعاملات بحسب قطاع المنشأ والمنتهى كوسيلة لاستنباط البيانات الأخرى الخاصة بقطاع الشركات غير المالية بشكل غير مباشر من البيانات المقابلة.

٧ - ٩١ يستدعي التجميع القياسي توفيق بيانات الإنتاج وتوليد الدخل بين بيانات الصناعة وبيانات قطاع الشركات غير المالية. ويتم هذا بتجميع بيانات قطاع الشركات في قطاعات فرعية بالاستناد إلى نشاطها الاقتصادي الرئيسي ومقارنة المجاميع بين بيانات الصناعة وقطاع الشركات غير المالية بالنسبة لكل قطاع فرعي. وقد نتج عن هذا فروق بالغة الأهمية استلزم معالجتها.

٧ - ٩٢ تحدد مجموعات المشاريع القابلة للمقارنة بالاستناد إلى أوضاعها القانونية والبيانات المتاحة. وقد جرى تمييز ثلاث مجموعات كبيرة هي:

المجموعة ١: المشاريع التي تتوفر فيها درجة عالية من التكامل بين البيانات عن المنشآت والمشروع؛ وينطبق هذا الوضع على شركات النفط والمؤسسات العامة الأخرى على سبيل المثال.

المجموعة ٢: المشاريع التي من غير السهل إقامة صلات بينها وبين بيانات المنشأة ويمكن فقط إقامة صلات تقريبية بتجميع المشاريع بحسب مجموعات النشاط الرئيسي التي تقابل تلك الأنشطة التي يمكن أيضاً استخدامها في تصنيف الصناعات. وينطبق هذا الوضع على المشاريع الخاصة في الصناعة التحويلية التي لديها أكثر من منشأة واحدة.

المجموعة ٣: مجموعات مشاريع صغيرة ومشاريع أكبر حجماً لا يمكن على الإطلاق إقامة صلات بينها وبين المنشآت، حتى على مستوى التصنيفات الرئيسية للأنشطة. وينطبق هذا الوضع على المنشآت والمشاريع العاملة في مجال الزراعة، والغابات (الأحراج)، والإعمار، والتجارة، والنقل البري، وخدمات السوق الأخرى.

٧ - ٩٣ واستناداً إلى هذه المجموعات الثلاث، جرى تقييم الفروق الإحصائية وتصويبها. وعند تقييم بيانات المخرجات، تقرر عدم استعمال أساس التقييم نفسه: إذ استعملت الأسعار الأساسية بالنسبة للصناعات، في حين استعملت المنشآت تقييماً بالاستناد إلى أسعار المنتجين. وكان من السهل تصويب هذا الفرق بحيث تقيم الصناعات والمشاريع المخرجات بالأسعار الأساسية.

٧ - ٩٤ ووجد أكبر الفروق في الاستهلاك الوسيط، إذ استعملت طرائق مختلفة بالنسبة للمنشآت والمشاريع لقياس الإجماليات. ففي حالة الصناعات، تم الحصول على البيانات من الاستقصاءات مباشرة، بينما جرى في حالة المشاريع تقدير الاستهلاك الوسيط بمثابة الفرق بين المخرجات والقيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك، لم تعكس بيانات المنشأة التكاليف الإدارية الثابتة، ونتيجة لذلك لم تشمل بعض الصناعات هذه المعلومات عن الاستهلاك الوسيط.

٧ - ٩٥ كانت التغيرات في المخزونات إحدى الصعوبات الأخرى التي واجهت التجميع. ولم يجز فحص تفصيلي؛ بل طبق تعديل عام على المخرجات، والاستهلاك الوسيط، والتغيرات في مخزونات المشاريع، حتى تتطابق إجماليات الأخيرة مع تلك الخاصة بالصناعات.

٣ - كولومبيا

٧ - ٩٦ في كولومبيا، يشمل قطاع الشركات غير المالية شركات صيغت قانونياً على ذلك النحو، وكذلك أشباه

الأصغر حجماً وبالنسبة للمؤسسات التي تسيطر عليها الحكومات المحلية. ولم تجر كولومبيا استقصاءات متكاملة للمشاريع - المنشآت، باستثناء التجميع التجريبي في الآونة الأخيرة لقطاع الصناعات التحويلية.

٧ - ٩٨ يتم تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية للمشاريع غير ذات البيانات المحاسبية وقت التوفيق النهائي، وذلك بمساعدة مؤشرات أخرى أو معلومات مقابلة، بطريقة مماثلة لما جرى وصفه أعلاه بالنسبة لبيرو. وتفصل معلومات الإنتاج الخاصة بالشركات ذات البيانات المالية من تفاصيل الصناعة بالاستناد إلى بيانات المنشأة. ويخصص الفرق الخاص بكل صناعة إلى قطاع الشركات غير المالية وقطاع الأسر المعيشية بمساعدة مؤشرات معروفة ومعرفة بالهيكل المؤسسي لكل صناعة. ويستعمل ما يسمى مصنفات المعاملات، والتصنيف المتقاطع بحسب قطاع المنشأ والمنتج لكافة أنواع الدخل الأخرى، والنفقات، والمعاملات المالية لتحديد المبالغ المتصلة بقطاع الشركات غير المالية.

٧ - ٩٩ وبالنسبة لما يتعلق بقطاع الشركات غير المالية، هناك تقسيم للعمل بين دائرة إدارة الإحصاءات الوطنية وبنك الجمهورية. وتجمع دائرة الإحصاءات الوطنية الحسابات "الحقيقية" ويجمع البنك الحسابات المالية. وينتج عن هذا الوضع في بعض الأحيان عدم اتساق بين صافي الإقراض في حساب رأس المال وصافي الإقراض في الحساب المالي.

الشركات العامة بالإضافة إلى أشباه شركات تابعة لشركات أجنبية. ولا يشمل القطاع أشباه الشركات الخاصة، نظراً لعدم كفاية المعلومات الإحصائية؛ وأدرجت كافة هذه الوحدات في قطاع الأسر المعيشية.

٧ - ٩٧ وجرى التمييز في تجميع بيانات قطاع الشركات غير المالية بين "الشركات ذات البيانات المحاسبية" و"الشركات غير ذات البيانات المحاسبية". تشمل المجموعة الأولى المشاريع العامة، والشركات التابعة الأجنبية، والشركات الخاصة الكبيرة، والتعاونيات، التي يشرف عليها جهاز الإشراف على الشركات. و"الشركات غير ذات البيانات المحاسبية" هي الوحدات غير الخاضعة لرقابة الجهاز الإشرافي، نظراً لأن صافي حصص المساهمين فيها صغير للغاية. وبالنسبة للمؤسسات الخاضعة للرقابة، يجمع الجهاز الإشرافي بيانات قياسية عن البيانات المالية بالاستناد إلى خطة محاسبية عامة. وتستعمل هذه المعلومات في حسابات قطاع الشركات غير المالية، وتسبب صعوبات قليلة في تجميعها بوجه عام، باستثناء إدراج حالات التعديل بالنسبة للتضخم في الميزانيات العمومية الخاصة ببعض الشركات، وتواجه صعوبات كذلك عندما يتغير نطاق عمليات الشركات الخاضعة للجهاز الإشرافي مع مرور الوقت. وبالنسبة للمؤسسات العامة، هناك بيانات تجميع على نحو منفصل توفر المزيد أو القليل من التفاصيل اعتماداً على مستوى سيطرة الحكومة عليها. وتتوفر معلومات أقل تفصيلاً بشكل عام عن المؤسسات العامة



## التنزيل ١

الشركات غير المالية، وحسابات الأرباح والخسائر،  
والميزانيات العمومية، والبيانات الوسيطة: مثال

السطر	العملة الوطنية	
	السنة n	حساب الأرباح والخسائر
١	١٣٤ ٨٢٤	مبيعات المنتجات بعد تنزيل الحسومات والمرتبعات وغير شاملة ضريبة المبيعات
٢	٨٠ ٥٤٢	المنتجات النهائية (السلع)
٣	٢٧ ٤١٣	الخدمات (ربع الآلات)
٤	٢٦ ٨٦٩	سلع المتاجرة
٥		
٦		ناقصاً:
٧	٧٦ ٩٥٦	تكاليف المنتجات النهائية
٨	١٣ ٠٧٢	(+) مخزونات السلع النهائية في بداية الفترة
٩	٧٧ ٥٧٠	(+) تكاليف الإنتاج أو التجهيز
١٠	١ ١٢٠	(+) مخزونات السلع الوسيطة في بداية الفترة
١١	٤٧ ٧٧٤	(+) المنتجات الأولية والمواد الخام
١٢	٧ ٨٣٦	(+) تكاليف العمال المباشرة
١٣	٦ ٤١٠	(+) المواد الأخرى
١٤	٥ ٢٨٤	(+) تكاليف الإنتاج غير المباشرة
١٥	٧ ٧٠١	(+) مواد التعبئة والتغليف
١٦	٤ ٠٤٥	(+) اهتلاك معدات الإنتاج
١٧	٢ ٦٠٠	(-) مخزونات المنتجات الوسيطة في نهاية الفترة
١٨	١٣ ٦٨٦	(-) مخزونات سلع نهائية في نهاية الفترة
١٩		
٢٠	٢١ ٠٤٨	تكاليف البضائع المباعة
٢١		
٢٢	٣٦ ٨٢٠	إجمالي نتائج المبيعات
٢٣		
٢٤		ناقصاً:
٢٥	١٧ ٠٤٣	تكاليف التشغيل، والتكاليف العامة والإدارية الخاصة بالمبيعات
٢٦	٢ ٠٢٧	الأجور
٢٧	١ ٦٠٨	الرواتب
٢٨	٣٦٤	المدفوعات مقابل العمل الإضافي
٢٩	٦١٤	مكافأة عيد الميلاد
٣٠	٤٢٨	مدفوعات العطلات
٣١	١ ٠٧١	العمولات على المبيعات (مدفوعة إلى غير المستخدمين)
٣٢	٢٤٨	مساهمات رب العمل في برنامج الضمان الاجتماعي
٣٣	٨٦	التأمين ضد الإصابات أثناء العمل
٣٤	٥٨	الأزياء الرسمية
٣٥	٦٠٨	التأمين الجماعي الطبي
٣٦	٧٢	التأمين الجماعي على الحياة
٣٧	٦٧٠	الإعانات لوجبات الغذاء
٣٨	٦	تعليم وتدريب المستخدمين

العملة الوطنية		
السطر	السنة n	حساب الأرباح والخسائر
٣٩	٢١٤	المساعدات للتعليم
٤٠	٨٦	الخدمات المهنية الفنية
٤١	٥	الهبات والمساهمات
٤٢	٣١٨	الصيانة وإصلاح المعدات
٤٣	٣٩٦	الوقود والزيوت
٤٤	١٧٤	اهتلاك معدات النقل والمكاتب
٤٥	٢٥٣	تكاليف السفر
٤٦	٣٦٩	نفقات الاتصالات
٤٧	٩٨	الدعاية والترويج
٤٨	١٧٦	الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي
٤٩	٤٤٨	القرطاسية والأدوات المكتبية الأخرى
٥٠	٦٦٩	التأمين العام
٥١	٢٠	نفقات النقل
٥٢	٧٦	المراجعة الخارجية
٥٣	١ ٨٥٨	خدمات تجهيز البيانات، والخدمات القانونية والخدمات الأخرى
٥٤	١٥٠	خدمات الأمن
٥٥	١ ٤٨٦	المساعدات الفنية
٥٦	١٣٢	التعويض مقابل استعمال السيارات الخاصة
٥٧	٢٤٢	تكاليف الشحن والنقل الأخرى
٥٨	٥٤	النفقات المتعلقة بالمستوردات
٥٩	٦	حواجز المستخدمين
٦٠	٣٢٤	تكاليف التخزين
٦١	٤٢	مصاريف التمثيل
٦٢	٦٥٠	تكاليف الصرف الأجنبي والبنوك
٦٣	٧٧٨	مخصصات تغطية الديون المعدومة
٦٤	٨٣	تكاليف التراخيص، الخ.
٦٥	٧٦	الخدمات الأخرى المقدمة من أطراف ثالثة
٦٦		
٦٧	١٩ ٧٧٧	نتائج العمليات
٦٨		
٦٩	١ ١٤٧	الإيرادات الأخرى
٧٠	٢٥	الخدمات (ربح المعدات)
٧١	٢٦٧	مطالبات التأمين ضد الإصابات
٧٢	٨٥٥	الفوائد المقبوضة
٧٣		
٧٤	٢ ٢٣٠	النفقات الأخرى/التكاليف المالية
٧٥	٢ ٢٢٨	الفوائد المدفوعة
٧٦	٢	المدفوعات مقابل امتيازات التعدين، والاستكشاف، وحقوق الاستغلال
٧٧		
٧٨		
٧٩	١٨ ٦٩٤	أرباح الفترة

الشركات غير المالية، وحسابات الأرباح والخسائر،  
والميزانيات العمومية، والبيانات الوسيطة: مثال (تابع)

السطر	العملة الوطنية			الميزانية العمومية
	التدفقات	السنة n	السنة n-1	
٨٠				
٨١				
٨٢	٢٦ ٣٥٠	١٠٧ ٢٢٢	٨٠ ٨٧٢	الأصول
٨٣				
٨٤	١٥ ٦٠٧	٧١ ٥٦٧	٥٥ ٩٦٠	الأصول الجارية
٨٥	٢ ٧٢٦	١٥ ٥٦٦	١٢ ٨٤٠	الحسابات الجارية في البنوك بالعملة الوطنية
٨٦	١ ٢٣٢	١ ٣٢٠	٨٨	الحسابات الجارية في البنوك بالدولار
٨٧	٢٠	٦٢	٤٢	الاستثمارات المؤقتة
٨٨	٧ ٣٢٣	٢٣ ٣١٣	١٥ ٩٩٠	الحسابات برسم القبض
٨٩	٧٧٨	٢ ٢٦٦	١ ٤٨٨	المخصصات لتغطية الديون المدومة
٩٠	٢ ٢٥٠	٢٠ ٢٧٤	١٨ ٠٢٤	المخزونات
٩١	٠	٢٥٠	٢٥٠	الاحتياطيات لإعادة تقييم المخزونات
٩٢	٢ ٩٥٦	١٠ ٣٣٢	٧ ٣٧٦	البضائع المشحونة
٩٣	٣٣٨	٠	٣٣٨	الدفعات المسبقة
٩٤	٢١٦	٣ ٢١٦	٣ ٠٠٠	الحسابات التجارية برسم القبض
٩٥				
٩٦				
٩٧	٧١١	١ ١١٧	٤٠٦	الاستثمارات الدائمة
٩٨	٧١١	١ ١١٧	٤٠٦	الأسهم
٩٩				
١٠٠	٩ ٩٤٠	٣١ ١٠٦	٢١ ١٦٦	الأصول الثابتة
١٠١	١٤ ٢٥٥	٤٠ ١٣٩	٢٥ ٨٨٤	المتكاثرات، والمصانع، والمعدات
١٠٢	٤ ٣٢٥	٩ ٠٤٥	٤ ٧٢٠	(-) الاهتلاك المتراكم
١٠٣				
١٠٤	٩ ٩٣٠	٣١ ٠٩٤	٢١ ١٦٤	مجموع المتكاثرات، والمصانع، والمعدات
١٠٥				
١٠٦	١٠	١٢	٢	الأراضي
١٠٧				
١٠٨	٨٤	١ ٥٩٤	١ ٥١٠	التكاليف المؤجلة
١٠٩	٨٤	١ ٥٩٤	١ ٥١٠	الدفعات المسبقة لأقساط التأمين
١١٠				
١١١	٨	١ ٨٣٨	١ ٨٣٠	الأخرى
١١٢	٣	١ ٨٢٣	١ ٨٢٠	الدفعات المسبقة لضريبة الدخل
١١٣	٥	١٥	١٠	ودائع أخرى وسندات بضمانة
١١٤				
١١٥	١٥ ٨٢٤	٥٧ ١١٢	٤١ ٢٨٨	الخصوم
١١٦				
١١٧	١٤ ٥٨٩	٢٩ ٥٣١	١٤ ٩٤٢	الخصوم الجارية
١١٨	١٨٢	٢١٢	٣٠	الدفعات المسبقة للمبيعات
١١٩	١١ ٥٢٤	٢١ ٩٤٤	١٠ ٤٢٠	الحسابات برسم الدفع
١٢٠	٢ ٦٦٧	٤ ١٥٩	١ ٤٩٢	المقتطعات والحسابات الأخرى برسم الدفع
١٢١	٢١٦	٣ ٢١٦	٣ ٠٠٠	الحسابات التجارية برسم الدفع

السطر	العملة الوطنية			الميزانية العمومية
	التدفقات	السنة n	السنة n-1	
١٢٢				الطويلة الأجل
١٢٣	١ ٢٣٥	٢٧ ٥٨١	٢٦ ٣٤٦	الكمبيالات والأوراق المالية برسوم الدفع
١٢٤	٢٥	١ ٨٤١	١ ٨١٦	القروض
١٢٥	١ ٢١٠	٢٥ ٧٤٠	٢٤ ٥٣٠	
١٢٦				
١٢٧	١٠ ٥٢٦	٥٠ ١١٠	٣٩ ٥٨٤	حصص المساهمين
١٢٨				
١٢٩	٢ ٥٠٠	١٣ ٥٠٠	١١ ٠٠٠	رأس المال المدفوع
١٣٠				
١٣١	٢٠	٩٩٦	٩٧٦	الاحتياطيات
١٣٢	٢٠	٩٤٠	٩٢٠	الاحتياطيات القانونية
١٣٣	.	٥٦	٥٦	الاحتياطيات الأخرى
١٣٤				
١٣٥	١ ٧٢٠	١١ ٧٢٠	١٠ ٠٠٠	إعادة تقييم الأصول الثابتة
١٣٦				
١٣٧	٦ ٢٨٦	٢٣ ٨٩٤	١٧ ٦٠٨	الأرباح والخسائر
١٣٨	.	٩ ٣٢٠	٩ ٣٢٠	الأرباح المحتجزة، المتراكمة
١٣٩	٦ ٢٨٦	١٨ ٦٩٤	١٢ ٤٠٨	أرباح الفترة
١٤٠	.	١٢ ١٨٤	١٢ ١٨٤	الخسائر المتراكمة
١٤١	.	٨ ٠٦٤	٨ ٠٦٤	الأرباح من إعادة تقييم أسعار الصرف
١٤٢				
١٤٣	٢٦ ٣٥٠	١٠٧ ٢٢٢	٨٠ ٨٧٢	إجمالي الخصوم وحصص المساهمين
١٤٤				
١٤٥		السنة n		الإضافي
١٤٦				
١٤٧				هيكل تكاليف الإنتاج غير المباشرة كالتالي:
١٤٨				١٥ % المواد الأخرى
١٤٩				٨٣ % الأجور والرواتب
١٥٠				٢ % الاهتلاك
١٥١				
١٥٢				تكاليف خدمات التأمين تعادل ٥١,٣ % من قيمة الأقساط <sup>١</sup>
١٥٤		٧٠٠		إنتاج متكامل (تسليم بين منشآت)
١٥٥		١١٣		دخل ملكية معزو إلى حاملي بوليصات تأمين <sup>١</sup>
١٥٦		١٢١		تعديل لخدمات وساطة مالية مقيسة على نحو غير مباشر، فوائد مقبوضة <sup>٢</sup>
١٥٧		٢١٠		تعديل لخدمات وساطة مالية مقيسة على نحو غير مباشر، فوائد مدفوعة <sup>٢</sup>
١٥٨				
١٥٩		١٢ ٤٠٨		تخصيص أرباح في السنة السابقة
١٦٠		١٠ ٥٨٨		حصص موزعة مدفوعة، منها:
١٦١		٥٠٠		أرباح معاد استثمارها في استثمارات أجنبية مباشرة
١٦٢		١ ٨٠٠		ضرائب على الدخل مدفوعة
١٦٣		٢٠		زيادة في الاحتياطيات القانونية
١٦٤				
١٦٥				<sup>١</sup> بيانات مستمدة من حسابات قطاع شركات التأمين.
١٦٦				<sup>٢</sup> بيانات مستمدة من حسابات قطاع الشركات المالية غير شركات التأمين.
١٦٧				

## التنزيل ٢

حسابات قطاع الشركات غير المالية في شكل  
نظام الحسابات القومية: مثال

أرقام السطور في التنزيل ١

		العملة الوطنية
	١١٦ ٥٩٥	<b>الإنتاج</b>
	١١٥ ٨٩٥	المخرجات دون التعديلات
	٨٢ ٦٣٦	المنتجات النهائية والوسيط
٢	٨٠٥٤٢	(+) المبيعات
	٢ ٠٩٤	(+) التغيرات في مخزونات المنتجات النهائية والوسيط
١٨	١٣ ٦٨٦	(+) مخزونات المنتجات النهائية في نهاية الفترة
٨	١٣ ٠٧٢	(-) مخزونات المنتجات النهائية في بداية الفترة
١٧	٢ ٦٠٠	(+) مخزونات المنتجات الوسيطة في نهاية الفترة
١٠	١ ١٢٠	(-) مخزونات المنتجات الوسيطة في بداية الفترة
٣	٢٧ ٤١٣	الإيرادات من ريع المعدات
	٥ ٨٢١	التجارة
٤	٢٦ ٨٦٩	(+) مبيعات السلع المتاجرة (البضائع)
٢٠	٢١ ٠٤٨	(-) تكاليف البضائع المباعة
٧٠	٢٥	الإيرادات من ريع المعدات
١٥٤	٧٠٠	(+) تعديل الإنتاج المتكامل
	٧٢ ٤٢٢	<b>الاستهلاك الوسيط</b>
	٧١ ٢٧٨	الاستهلاك الوسيط دون تعديلات
١١	٤٧ ٧٧٤	المنتجات الأولية والمواد الخام
١٣	٦ ٤١٠	المواد الأخرى
٠,١٥ x (١٤)	٧٩٣	تكاليف الإنتاج غير المباشرة (١٥%)
١٥	٧ ٧٠١	مواد التعبئة والتغليف
٣١	١ ٠٧١	العمولات على المبيعات (مدفوعة لغير المستخدمين)
٣٤	٥٨	الأزياء الرسمية (عمال المصانع)
٣٨	٦	تعليم وتدريب المستخدمين
٤٠	٨٦	الخدمات المهنية الفنية
٤٢	٣١٨	الصيانة وتصليح المعدات
٤٣	٣٩٦	الوقود والزيوت
٤٥	٢٥٣	تكاليف السفر
٤٦	٣٦٩	نفقات الاتصالات
٤٧	٩٨	الدعاية والترويج
٤٨	١٧٦	الكهرباء، والمياه، والمجاري
٤٩	٤٤٨	القرطاسية وأدوات المكاتب الأخرى
٠,٥١٣ x (٥٠)	٣٤٣	التأمين العام
٥١	٢٠	نفقات النقل
٥٢	٧٦	المراجعة (التدقيق) الخارجية

## أرقام السطور في التذييل ١

		العملة الوطنية
٥٣	١ ٨٥٨	تجهيز البيانات، والخدمات القانونية، والخدمات الأخرى
٥٤	١٥٠	خدمات الأمن
٥٥	١ ٤٨٦	المساعدات الفنية
٥٧	٢٤٢	تكاليف الشحن والنقل الأخرى
٥٨	٥٤	النفقات المتعلقة بالمستوردات
٦٠	٣٢٤	تكاليف التخزين
٦١	٤٢	مصاريق التمثيل
٦٢	٦٥٠	تكاليف أسعار الصرف والخدمات المصرفية
٦٥	٧٦	الخدمات الأخرى من قبل الأطراف الثالثة
	١ ١٤٤	<b>التعديلات على الاستهلاك الوسيط</b>
١٥٤	٧٠٠	الإنتاج المتكامل
١٥٥	١١٣	الفائدة المحتسبة على حاملي بوليصات التأمين
١٥٧ - ١٥٦	٣٣١	التعديل على خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر
	٤ ٣٢٥	<b>استهلاك رأس المال الثابت</b>
(١٤) x ٠,٠٢	١٠٦	تكاليف الإنتاج غير المباشرة (٢%)
١٦	٤٠٤٥	الاهتلاك (تكاليف الإنتاج)
٤٤	١٧٤	الاهتلاك (تكاليف النفقات الثابتة)
	١٩ ٢٩٩	<b>تعويضات المستخدمين</b>
١٢	٧ ٨٣٦	تكاليف العمالة المباشرة
(١٤) x ٠,٨٣	٤ ٣٨٦	تكاليف الإنتاج غير المباشرة (٨٣%)
٢٦	٢٠٢٧	الأجور
٢٧	١ ٦٠٨	الرواتب
٢٨	٣٦٤	المدفوعات مقابل العمل الإضافي
٢٩	٦١٤	مكافأة عيد الميلاد
٣٠	٤٢٨	مدفوعات العطلات
٣٢	٢٤٨	مساهمات رب العمل في برنامج الضمان الاجتماعي
٤٠	٨٦	التأمين على إصابات أثناء العمل
٣٥	٦٠٨	التأمين الجماعي الطبي
٣٦	٧٢	التأمين الجماعي على الحياة
٣٧	٦٧٠	الإعانات لوجبات غداء
٣٩	٢١٤	المساعدات للتعليم
٥٦	١٣٢	التعويضات مقابل استخدام السيارات الخاصة
٥٩	٦	الحوافز للمستخدمين
	٨٣	<b>الضرائب الأخرى على الإنتاج</b>
٦٤	٨٣	تكاليف التراخيص، الخ.
	٩٧٦	<b>دخل الملكية</b>
	٨٥٥	<b>الفوائد المقبوضة</b>
٧٢	٨٥٥	الفوائد المقبوضة

أرقام السطور في التذييل ١

		العملة الوطنية
١٥٦	١٢١	(+) التعديل على خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر
	٢٠١٨	<b>الفوائد المدفوعة</b>
٧٥	٢٢٢٨	الفائدة (تكاليف التأمين)
١٥٧	٢١٠	(-) التعديل على خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر
	١٠٠٨٨	<b>دخل الشركات الموزع</b>
١٦٠	١٠٥٨٨	توزيعات الحصص المدفوعة (+)
١٦١	٥٠٠	الإيرادات المعاد استثمارها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (-)
١٦١	٥٠٠	الإيرادات المعاد استثمارها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (-)
١٥٥	١١٣	التعديل على دخل الملكية المعزو إلى حاملي بوليصات التأمين (استناداً إلى معلومات قطاع التأمين)
	٢	<b>ريع الأراضي</b>
٧٦	٢	المدفوعات مقابل امتيازات التعدين، والاستكشاف، والاستغلال
	١٨٠٠	الضرائب الجارية على الدخل، الثروة، الخ.
١٦٢	١٨٠٠	الضرائب المدفوعة على الدخل
	٢١٤	المساهمات الاجتماعية المحتسبة
٣٩	٢١٤	المساعدات للتعليم
	٣٢٦	صافي أقساط التأمين على غير الحياة
	٣٢٦	التأمين العام (٠,٤٨٧ = ١ - ٠,٥١٣)
	٢٦٧	مطالبات التأمين على غير الحياة
٧١	٢٦٧	مطالبات التأمين ضد الإصابات
	٥	التحويلات الجارية الأخرى
٤١	٥	الهبات والتبرعات
	١٢٥٣٥	<b>إجمالي تكوين رأس المال الثابت</b>
١٠١	١٤٢٥٥	العقارات، والمصانع، والمعدات (+)
١٣٥	١٧٢٠	إعادة تقييم الأصول الثابتة (-)
	٢٢٥٠	<b>التغيرات في المخزونات</b>
٩٠	٢٢٥٠	المخزونات
	١٠	احتياز الأصول غير المنتجة غير المالية مخصصاً منها للتصرف بها
١٠٦	١٠	الأراضي
	١٤٩٣٨	<b>احتياز الأصول المالية ناقصاً للتصرف بها</b>
	٣٩٥٨	الودائع القابلة للتحويل
٨٥	٢٧٢٦	الحسابات الجارية في البنوك بالعملة الوطنية
٨٦	١٢٣٢	الحسابات الجارية في البنوك بالدولار
	٥	<b>الودائع الأخرى</b>
١١٣	٥	الودائع والسندات المغطاة بضمانة الأخرى
	٢٠	<b>الأوراق المالية غير الأسهم</b>
٨٧	٢٠	الاستثمارات المؤقتة
	٧١١	<b>الأوراق المالية غير حصص المساهمين</b>

		العملة الوطنية
٩٨	٧١١	الاستثمارات في الأسهم
	٨٤	السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطيات مقابل القروض القائمة
١٠٩	٨٤	السداد المسبق لمدفوعات التأمين
	١٠ ١٦٠	الحسابات الأخرى برسم القبض
٨٨	٧ ٣٢٣	الحسابات برسم القبض
٩٢	٢ ٩٥٦	البضائع المشحونة
٩٣	٣٣٨	الدفعات المسبقة
٩٤	٢١٦	الحسابات التجارية برسم القبض
١١٢	٣	السداد المسبق لضريبة الدخل
	١٨ ٣٢٤	التأمين ناقصاً سداد الخصوم
	٢٥	الأوراق المالية غير الأسهم
١٢٤	٢٥	الكمبيالات والأوراق التجارية برسم الدفع
	١ ٢١٠	القروض
١٢٥	١ ٢١٠	القروض
	٢ ٥٠٠	الأسهم وحصص المساهمين الأخرى
١٢٩	٢ ٥٠٠	رأس المال المدفوع
	١٤ ٥٨٩	الحسابات الأخرى برسم الدفع
١١٨	١٨٢	المدفوعات المسبقة على المبيعات
١١٩	١١ ٥٢٤	الحسابات برسم الدفع
١٢٠	٢ ٦٦٧	الاقطاعات والحسابات الأخرى برسم الدفع
١٢١	٢١٦	الحسابات التجارية برسم الدفع
	١ ٧٢٠	مكاسب (+) وخسائر (-) الاقتناء الاسمية
		الأصول غير المالية المنتجة
٩١	٠	الاحتياطيات لإعادة تقييم المخزونات
١٣٥	١ ٧٢٠	إعادة تقييم الأصول الثابتة
	٤٣ ٩٠٨	الميزانية العمومية الافتتاحية
		الأصول غير المالية المنتجة
٩٠	١٨ ٠٢٤	المخزونات
١٠١	٢٥ ٨٨٤	العقارات، والمصانع، والمعدات
	٢	الأصول غير المالية غير المنتجة
١٠٦	٢	الأراضي
	٤٣ ٤٢٠	الأصول غير المالية غير المنتجة
٨٥	١٢ ٨٤٠	الحسابات الجارية في البنوك بالعملة الوطنية
٨٦	٨٨	الحسابات الجارية في البنوك بالدولار
٨٧	٤٢	الاستثمارات المؤقتة
٨٨	١٥ ٩٩٠	الحسابات برسم القبض
٩٢		البضائع المشحونة
٩٣	٣٣٨	الدفعات المسبقة



## أرقام السطور في التذييل ١

		العملة الوطنية
٩٤	٣٠٠٠	الحسابات التجارية برسم القبض
٩٧	٤٠٦	الاستثمارات في الأسهم
١٠٨	١٥١٠	السداد المسبق لأقساط التأمين
١١٢	١٨٢٠	السداد المسبق لضريبة الدخل
١١٣	١٠	الودائع الأخرى والسندات بضمانة
	<b>٥٢ ٢٨٨</b>	<b>الخصوم</b>
١١٨	٣٠	المدفوعات المسبقة على المبيعات
١١٩	١٠ ٤٢٠	الحسابات برسم الدفع
١٢٠	١ ٤٩٢	الاقطاعات والحسابات أخرى برسم الدفع
١٢١	٣ ٠٠٠	الحسابات التجارية برسم الدفع
١٢٤	١ ٨١٦	الكمبيالات والأوراق المالية برسم الدفع
١٢٥	٢٤ ٥٣٠	القروض
١٢٩	١١ ٠٠٠	رأس المال المدفوع
		<b>مجموع التغيرات في الأصول/الخصوم</b>
	<b>١٦ ٥٠٥</b>	<b>الأصول غير المالية المنتجة</b>
	١٢ ٥٣٥	إجمالي تكوين رأس المال
٩٠	٢ ٢٥٠	التغيرات في المخزونات
١٣٥	١ ٧٢٠	إعادة تقييم الأصول الثابتة
	١٠	<b>الأصول غير المالية غير المنتجة</b>
١٠٦	١٠	الأراضي
	<b>١٤ ٩٣٨</b>	<b>الأصول المالية</b>
	٣ ٩٥٨	الودائع القابلة للتحويل
١١٣	٥	الودائع الأخرى
٨٧	٢٠	الأوراق المالية غير الأسهم
٩٨	٧١١	الأسهم وحصص المساهمين الأخرى
١٠٩	٨٤	السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطيات مقابل القروض القائمة
	١٠ ١٦٠	الحسابات الأخرى برسم القبض
	<b>١٨ ٣٢٤</b>	<b>الخصوم</b>
١٢٤	٢٥	الأوراق المالية غير الأسهم
١٢٥	١ ٢١٠	القروض
١٢٩	٢ ٥٠٠	الأسهم وحصص المساهمين الأخرى
١١٧	١٤ ٥٨٩	الحسابات الأخرى برسم الدفع
		<b>الميزانية العمومية الختامية</b>
	<b>٦٠ ٤١٣</b>	<b>الأصول غير المالية المنتجة</b>
٩٠	٢٠ ٢٧٤	المخزونات
١٠١	٤٠ ١٣٩	العقارات، والمصانع، والمعدات
	١٢	<b>الأصول غير المالية غير المنتجة</b>
١٠٦	١٢	الأراضي

أرقام السطور في التذييل ١

		العملة الوطنية
	<b>٥٨ ٣٥٨</b>	<b>الأصول المالية</b>
٨٥	١٥ ٥٦٦	الحسابات الجارية بالبنوك بالعملة الوطنية
٨٦	١ ٣٢٠	الحسابات الجارية في البنوك بالدولار
٨٧	٦٢	الاستثمارات المؤقتة
٨٨	٢٣ ٣١٣	الحسابات برسم القبض
٩٢	١٠ ٣٣٢	البضائع المشحونة
٩٣	٠	السداد المسبق
٩٤	٣ ٢١٦	الحسابات التجارية برسم القبض
٩٧	١ ١١٧	الاستثمارات في الأسهم
١٠٩	١ ٥٩٤	السداد المسبق لأقساط التأمين
١١٢	١ ٨٢٣	السداد المسبق لضريبة الدخل
١١٣	١٥	الودائع الأخرى والسندات بضمانة
	<b>٧٠ ٦١٢</b>	<b>الخصوم</b>
١١٨	٢١٢	المدفوعات المسبقة على المبيعات
١١٩	٢١ ٩٤٤	الحسابات برسم الدفع
١٢٠	٤ ١٥٩	الاقتطاعات والحسابات الأخرى برسم الدفع
١٢١	٣ ٢١٦	الحسابات التجارية برسم الدفع
١٢٤	١ ٨٤١	الكمبيالات والأوراق المالية برسم الدفع
١٢٥	٢٥ ٧٤٠	القروض
١٢٩	١٣ ٥٠٠	رأس المال المدفوع

التنزيل ٣

تجميع حسابات قطاع الشركات غير المالية: الخبرات في بيرو

أرقام السطور في التنزيل ١

	بعد التعديل	قبل التعديل	
			<b>تقدير الادخار الإجمالي</b>
٧٩	١٨ ٦٩٤	١٨ ٦٩٤	الأرباح/الخسائر للفترة
	٤ ٣٢٥	٤ ٣٢٥	الاهتلاك (+)
٦٣	٧٧٨	٧٧٨	المخصصات لتغطية الديون المدومة (+)
١٦٠	١٠ ٥٨٨	١٠ ٥٨٨	الحصص الموزعة برسم الدفع (-)
١٦٢	١ ٨٠٠	١ ٨٠٠	الضرائب على الدخل برسم الدفع (-)
	<b>١١ ٤٠٩</b>	<b>١١ ٤٠٩</b>	<b>الادخار الإجمالي = إجمالي الدخل المتاح للتصرف به</b>
			<b>حسابات توزيع الدخل</b>
	١١ ٤٠٩	١١ ٤٠٩	الدخل المتاح للتصرف به
	٢٦٧	٢٦٧	التحويلات الجارية الأخرى برسم القبض (-)
٧١	٢٦٧	٢٦٧	مطالبات التأمين ضد الإصابات
	١ ٨٠٠	١ ٨٠٠	الضرائب الجارية برسم الدفع (+)
	٣٣١	٣٣١	التحويلات الجارية الأخرى برسم الدفع
(٥٠) x ٠,٤٧٨	٣٢٦	٣٢٦	أقساط التأمين على غير الحياة
٤١	٥	٥	التحويلات الجارية المتنوعة
	<b>١٣ ٢٧٢</b>	<b>١٣ ٢٧٢</b>	<b>رصيد الدخول الأولية</b>
	١٣ ٢٧٢	١٣ ٢٧٢	رصيد الدخول الأولية
	١ ٠٨٩	٨٥٥	دخل الملكية برسم القبض (-)
٧٢	٩٧٦	٨٥٥	الفائدة
	١٥٥	١١٣	التعديل على الدخل المعزو لحاملي بوليصات التأمين
	١٢ ٦٠٨	١٢ ٨١٨	دخل الملكية برسم الدفع (+)
٧٥	٢ ٠١٨	٢ ٢٢٨	الفائدة
	١٠ ٠٨٨	١٠ ٠٨٨	دخل الشركات الموزع
١٦١	٥٠٠	٥٠٠	إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها
٧٦	٢	٢	ربح الأراضي
	<b>٢٤ ٧٩١</b>	<b>٢٥ ٢٣٥</b>	<b>إجمالي فائض التشغيل</b>
	٢٤ ٧٩١	٢٥ ٢٣٥	إجمالي فائض التشغيل
	١٩ ٢٩٩	١٩ ٢٩٩	تعويضات المستخدمين (+)
٦٤	٨٣	٨٣	الضرائب الأخرى على الإنتاج (+)
	<b>٤٤ ١٧٣</b>	<b>٤٤ ٦١٧</b>	<b>إجمالي القيمة المضافة</b>
	٤٤ ١٧٣	٤٤ ٦١٧	إجمالي القيمة المضافة (-)
	١١٦ ٥٩٥	١١٥ ٨٩٥	الإنتاج (+)
	<b>٧٢ ٤٢٢</b>	<b>٧١ ٢٧٨</b>	<b>الإنتاج الوسيط</b>

## التنزيل ٤

### المقابلات الإسبانية للمصطلحات المستعملة

<i>Cuentas por pagar</i>	الحسابات برسم الدفع
<i>Cuentas por cobrar</i>	الحسابات برسم القبض
<i>Depreciación acumulada</i>	الاهتلاك المتراكم
<i>Resultados acumulados</i>	النتائج المتراكمة
<i>Movimiento de cuentas</i>	التعديلات لتوفيق بيانات الأرباح والخسائر والميزانيات العمومية
<i>Activos diferidos</i>	المدفوعات المسبقة المنجزة
<i>Pasivos diferidos</i>	المدفوعات المسبقة المقبوضة
<i>Balance general</i>	بيان الميزانية العمومية
<i>Movimiento de la depreciación</i>	التغيرات في الاهتلاك المتراكم
<i>Movimiento de los activos fijos</i>	التغيرات في الأصول الثابتة
<i>Diferencia de cambio</i>	فروق أسعار الصرف
<i>Notas explicativas del estado financiero</i>	الملاحظات الإيضاحية للبيان المالي
<i>Estado financiero</i>	البيان المالي
<i>Combustibles y lubricantes</i>	الوقود والزيوت
<i>Plan contable general (PCG)</i>	الخطة المحاسبية العامة
<i>Síntesis global</i>	التوفيق الشامل (أو النهائي)
<i>Endeudamiento</i>	المديونية
<i>Existencias por recibir</i>	المخزونات "برسم القبض"
<i>Mercaderías</i>	البضائع
<i>Patrimonio (neto)</i>	صافي حصص المساهمين
<i>Provisiones diversas</i>	الاحتياطيات الأخرى
<i>Capital social (pagado) o</i>	رأس المال المدفوع
<i>Capital aportado</i>	
<i>Actualización de valor</i>	تعديل (تعديلات) الأسعار
<i>Resultado del ejercicio</i>	الأرباح والخسائر للفترة
<i>Estado de resultados</i>	بيان الأرباح والخسائر
<i>Enajenación de valores</i>	بيع وشراء الأوراق المالية
<i>Valores</i>	الأوراق المالية
<i>Estado de cambios en el patrimonio neto</i>	بيان التغيرات في صافي حصص المساهمين

## ثامناً - قياس مخزون رأس المال الثابت واستهلاك رأس المال الثابت

فو كوانغ فييت

الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة<sup>٩٠</sup>

### ألف - الأساس النظري لتقييم الأصول الثابتة

٨ - ٤ يعتمد نظام الحسابات القومية المبادئ التالية لتقييم الأصول:

(أ) القيم الملحوظة في الأسواق: "الأصول والخصوم... يجب أن تقيم باستعمال مجموعة من الأسعار الجارية تكون سارية المفعول في التاريخ الذي تعود إليه الميزانية العمومية وأن تدل على أصول محددة." (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٢٥) "من الناحية المثالية، ينبغي لهذه الأسعار أن تكون أسعاراً ملحوظة في السوق حيثما تتوفر هذه الأسعار للأصول والخصوم المعنية." (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٣ - ٢٦)؛

(ب) القيمة الحالية للعائدات في المستقبل: "... يمكن تقدير أسعار السوق بالقيمة الجارية، أو المخصومة، لقيمة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع أن يعود بها الأصل." (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٢٨)؛

(ج) القيم المتحصل عليها على نحو غير مباشر بتجميع وإعادة تقييم المعاملة: "قيمة الأصل في أي لحظة زمنية من حياته تساوي سعر شرائه مخصوماً منه القيمة المتراكمة للاستهلاك." (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٣٢) وتعلق عمليات الشطب لاستهلاك رأس المال الثابت. واستهلاك رأس المال الثابت، باعتباره تكاليف إنتاج، "يمكن تعريفه بصورة عامة بأنه تناقص، أثناء الفترة المحاسبية، في القيمة الجارية لمخزون الأصول الثابتة التي يمتلكها ويستعملها المنتج نتيجة لتدهور المادي أو القدم أو التلف الناتج عن حوادث عادية... وقد تختلف قيمته اختلافاً كبيراً عن الاستهلاك المقيد في حسابات الأعمال التجارية أو كما هو مسموح به لأغراض الضريبة، لا سيما في حالة وجود تضخم." (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٦ - ١٧٩).

٨ - ٥ في الأوضاع التنافسية، تقول نظرية رأس المال إن القيم الملحوظة في السوق تتعرض لمزايدة إما إلى أعلى وإما إلى أسفل لتساوي القيم الجارية للإيرادات في المستقبل. والسبب في ذلك أنه إذا كانت قيمة الأصل في السوق أقل من القيمة الحالية

٨ - ١ إن تقييم مخزون رأس المال الثابت أمر جوهري: (١) لتكوين فكرة أفضل عن صافي المنتج (صافي فائض التشغيل، صافي القيمة المضافة) وصافي الزيادة في القدرة الإنتاجية (صافي تكوين رأس المال) من خلال حساب استهلاك رأس المال الثابت؛ (٢) للحصول على مقاييس مخزون رأس المال المستعمل في الميزانية العمومية الخاصة بنظام الحسابات القومية؛ (٣) للسماح بدراسة الكفاءة والإنتاجية الاقتصاديتين. وبالنسبة للهدفين الأولين، فإن مخزون رأس مال الثروة ضروري؛ وبالنسبة للهدف الثالث، يكون مخزون رأس المال الإنتاجي ضرورياً. وكل مجموعة من الأهداف مختلفة مفاهيمياً وبالتالي تكون القيمة الملائمة لمخزون رأس المال في كل حالة مختلفة أيضاً.

٨ - ٢ لا تتيح حسابات الأعمال التجارية قيم الأصول الثابتة ولا قيم الاهتلاك التي تكون ملائمة لنظام الحسابات القومية، حسبما نوقشت في المقدمة والفصل الثاني. وتقاس قيم الأصول الثابتة، ونتيجة لذلك يقاس الاهتلاك، حسب التكاليف التاريخية في حسابات الأعمال التجارية في حين تقاس الأصول والاهتلاك بأسعار السوق الجارية في نظام الحسابات القومية. بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أيضاً أن يعكس الاهتلاك سياسات الضرائب، مما يجعله غير ملائم لقياس تكاليف رأس المال حتى لو قيست الأصول الثابتة بأسعار السوق الجارية. ونظراً لهذه المشاكل، تمثل طريقة الجرد المستمر إحدى الطرائق التي يمكن استعمالها لتقدير مخزون رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت بأسعار السوق الجارية. وتستخدم طريقة الجرد المستمر عادة لقياس مخزون رأس مال الثروة ومخزون رأس المال الإنتاجي على حد سواء حسبما ورد في الفقرة ٨ - ١، غير أنه نظراً لاختلافهما مفاهيمياً، يتم تناول الاهتلاك على نحو مختلف.

٨ - ٣ سيصف الجزء ألف من هذا الفصل الأساس النظري لطريقة الجرد المستمر. وسيصف الجزء باء تطبيق طريقة الجرد المستمر لتقدير مخزون الثروة واستهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية. وسيصف الجزء جيم باختصار مخزون رأس المال الإنتاجي.

<sup>٩٠</sup> يتقدم المؤلف بالشكر لمكتب الإحصاء الأسترالي لتنظيمه المؤتمر الدولي المعني بقياس مخزون رأس المال، المنعقد في كانبرا، أستراليا، بتاريخ ١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧. وقد أفاد هذا الفصل كثيراً من الدراسات العديدة القيمة التي قدمت في المؤتمر. وما لم ينوه خلاف ذلك، فإن كافة الدراسات المكتسبة هنا قدمت في المؤتمر. كما يتقدم المؤلف بالشكر إلى مايكل وورد من البنك الدولي لتعليقاته.

معروضة للبيع أو مؤجرة. وبالتالي، يوصي نظام الحسابات القومية باتباع الخيار الثالث، وهو طريقة الجرد المستمر. ولإيضاح مفهوم قيمة الأصل في نظام الحسابات القومية، سيستعمل المبدأ الرئيس في نظرية رأس المال (أي، القيمة الحالية للعائدات في المستقبل). ويبيّن الإيضاح الوارد في الجدول ٨ - ١ معنى صافي مخزون رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت.

للعائدات المتوقعة في المستقبل، يكون عدد أكبر من المنتجين مستعدين لشرائه واستعماله في عملية الإنتاج، وبالتالي يرتفع سعره في الزيادة. وعلى العكس، إذا كان السعر في السوق أعلى من القيمة الحالية للعائدات المتوقعة في المستقبل، يتعين أن يكون سعره في السوق أقل ليتم تبادله في السوق. ومن غير الممكن تقييم الأصول بإحدى الطريقتين نظراً لأن كافة الأصول الرأسمالية ليست

الجدول ٨ - ١ : أسعار السوق واستهلاك رأس المال الثابت لأصل ذي انسياب سنوي ثابت لصافي الدخل

القيمة الجارية في بداية كل سنة من حياة الأصل، مع خصم نسبة ١٠ %						صافي دخل الأصل ( $f_t$ )	السنة $t$
٦	٥	٤	٣	٢	١		
					٢٠٠	٢٠٠	١
				٢٠٠	١٨٢	٢٠٠	٢
			٢٠٠	١٨٢	١٦٥	٢٠٠	٣
		٢٠٠	١٨٢	١٦٥	١٥٠	٢٠٠	٤
	٢٠٠	١٨٢	١٦٥	١٥٠	١٣٧	٢٠٠	٥
٢٠٠	١٨٢	١٦٥	١٥٠	١٣٧	١٢٤	٢٠٠	٦
٢٠٠	٣٨٢	٥٤٧	٦٩٧	٨٣٤	٩٥٨	سعر الأصل في السوق في بداية السنة ( $NCS_t = PV_t$ )	
٢٠٠	١٨٢	١٦٥	١٥٠	١٣٧	١٢٤	استهلاك رأس المال أثناء السنة ( $D_t$ )	

٧ - ٨ بشكل أعم، يمكن كتابة القيم الجارية لأصل ما كالتالي:

$$PV_t = \sum_{i=0}^L \frac{1}{(1+r)^i} f_{t+i} \quad (1)$$

حيث تمثل  $L$  حياة الخدمة النافعة للأصل.

٨ - ٨ بنهاية السنة الثانية، تكون قيمة الأصل الرأسمالي قد انخفضت لقصر الفترة التي بإمكان الأصل أن يولد فيها دخلاً. وتكون قيمته في السوق ٨٣٤. والانخفاض في القدرة على توليد الدخل يساوي رأس المال المستعمل في الإنتاج أو استهلاك رأس المال الثابت (٩٥٨ - ٨٣٤ = ١٢٤). ومن المثير للاهتمام ربط هذا المثال النظري بالافتراض المستعمل على نطاق واسع بشأن الاهتلاك بمعدل خطي (انظر التذييل ١ لوصف جداول الاهتلاك المختلفة، والتذييل ٣ للاطلاع على الممارسات القطرية). وتسليماً بأن صافي الدخل السنوي الذي يحققه أصل يفترض أن يكون ثابتاً، يزيد استهلاك رأس المال الثابت بمعدلات هندسية وليس بمعدلات خطية. غير أنه، إذا انخفض الدخل السنوي خلال الفترة بسبب فقدان الكفاءة ومع اختيار معدل الحسم المناسب، من المحتمل أن يكون استهلاك رأس المال الثابت إما خطياً وإما متناقصاً. وبالتالي قد لا يكون الاهتلاك

٨ - ٦ يفترض المثال الوارد في الجدول ٨ - ١ أن حياة الأصل ٦ سنوات ويولد كل سنة دخلاً سنوياً صافياً<sup>٩١</sup>،  $f_t = 200$ ، بافتراض أن هذه القيم بأسعار ثابتة؛ ويسمى الرمز  $f_t$  الربح في المستقبل في نظام الحسابات القومية<sup>٩٢</sup> أو قيمة خدمة رأس المال في الفترة  $t$ . وتساوي قيمة الأصل في السوق في سنة معينة القيمة الجارية لتدفق صافي الدخل المتولد من تلك السنة حتى تخريد الأصل. وبالنسبة للسنة الأولى (عمود السنة ١)، للوصول إلى القيمة الجارية للأصل، يجب حسم تدفق صافي الدخل المتوقع في تلك السنة والسنوات التالية إلى بداية السنة الأولى بمعدل الحسم  $r$  الذي يفترض أن يكون ١٠ في المائة في هذا المثال. وهو يساوي ٩٥٨ أي مجموع القيم المحسومة في عمود السنة الأولى. وتستعمل المعادلة التالية في الحساب:

$$PV_1 = f_1 + [1/(1+r)]f_2 + \dots + [1/(1+r)^5] f_6$$

<sup>٩١</sup> يمكن فهم صافي الدخل في سياق نظام الحسابات القومية بأنه إجمالي فائض التشغيل.

<sup>٩٢</sup> "يتعين أن يكون الربح كبيراً بحيث يكفي ليس لتغطية تناقص قيمة الأصل خلال الفترة فقط - أي استهلاك رأس المال الثابت - بل أيضاً لتغطية تكاليف الفوائد على قيمة الأصل في بداية المدة وأية تكاليف أخرى يتحملها المالك." (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٦ - ١٨١).

(ب) معدل الحسم.

٨ - ١٢ ومن غير السهل حساب القيمة الجارية للأصل لأن من غير السهل التنبؤ بتدفق الدخل في المستقبل على نحو دقيق. وبالتالي، يجب استعمال الاستقصاء المباشر أو طريقة غير مباشرة، مثل طريقة الجرد المستمر.

### باء - طريقة الجرد المستمر كتقريب لطريقة القيمة الجارية لمخزون رأس مال الثروة

٨ - ١٣ تستعمل طريقة الجرد المستمر لحساب مخزون رأس مال الثروة واهتلاك (أو استهلاك) رأس المال الثابت في الحساب القومي ومخزون رأس المال الإنتاجي في تحليل الإنتاجية. غير أن صياغة المعادلة تختلف اختلافاً طفيفاً نظراً لفوارق مفاهيمية. وفي هذا الجزء، ستجري مناقشة استعمال طريقة الجرد المستمر في مخزون رأس مال الثروة. وسيناقش الجزء جيم مخزون رأس المال الإنتاجي والفوارق بين مفهوم مخزون رأس المال.

٨ - ١٤ تقييم طريق الجرد المستمر مخزون رأس المال الإنتاجي الخاص بمنتج ما في لحظة زمنية معينة كترامم مجموع قيم إجمالي تكوين رأس المال (يجب أولاً إعادة تضخيم إجمالي تكوين رأس المال للحصول على قيم الإحلال في السنة الجارية) منذ بداية عملها إلى تلك النقطة الزمنية المعينة لكن بتنقيصها بمقدار سحب الأصول من الإنتاج خلال المدة نفسها. وبالمثل، يمكن تعريف صافي مخزون رأس المال كترامم إجمالي تكوين رأس المال صافياً من السحوبات ومخفوضاً بمقدار الاهتلاك. والبيانات الأشد أهمية في حساب صافي مخزون رأس المال هي: متوسط حياة الخدمة النافعة، وجداول التقاعد والاهتلاك.

$$GCS_t = GCS_{t-1} + GCF_t - R_t \quad (٤)$$

$$،NCS_t = NCS_{t-1} + GCF_t - D_t \quad (٥)$$

حيث تمثل GCS إجمالي مخزون رأس المال، وتمثل NCS صافي مخزون رأس المال، وتمثل GCF إجمالي تكوين رأس المال، وتمثل R معدل التقاعد أو إزالة أصول رأس المال من الاستعمال الإنتاجي، وتمثل D معدل الاهتلاك أو استهلاك الأصول الثابتة، وتشير t إلى نهاية السنة أو بداية السنة التالية. وإجمالي مخزون رأس المال في (٤) ضروري لحساب الاهتلاك في (٥). وفي بداية الفترة الابتدائية، عندما لم يتم تقاعد ولم يحدث اهتلاك، فإن صافي مخزون رأس المال يساوي إجمالي مخزون رأس المال.

٨ - ١٥ وتعتمد طريقة الجرد المستمر فقط على المعلومات التالية بحسب نوع الأصول وبحسب العمر<sup>٩٦</sup> وأيضاً بحسب أنواع الصناعات والقطاعات المؤسسية إذا كان من المطلوب مخزون رأس المال بحسب الصناعات والقطاعات المؤسسية كالتالي:

<sup>٩٦</sup> سنة تركيب الأصل الجديد.

بمعدل خطي افتراضاً غير معقول<sup>٩٣</sup>. لكن من الواضح أن شكل الاهتلاك يعتمد على درجة فقدان الكفاءة ومعدل الحسم. وبالتالي يكون شكل جدول الاهتلاك سؤالاً عملياً. واستعملت بعض الدراسات العملية تغيرات قيم الأصول الرأسمالية في الأسواق على مدى فترة زمنية من أجل حساب نمط الاهتلاك. واستنتج هولتين ووايكوف<sup>٩٤</sup> أن نمط الاهتلاك في الولايات المتحدة بدأ متسارعاً، مقارنة مع الاهتلاك بالمعدل الخطي، وإن كان غير هام إحصائياً حين اختياره. ويوصي نظام الحسابات القومية أن بالإمكان استعمال أي من طريقتي الاهتلاك بمعدلات خطية أو هندسية نظراً لأن من السابق لأوانه التأكيد على أي الطريقتين أفضل. غير أن معظم البلدان تعتمد طريقة الاهتلاك بمعدلات خطية لسهولتها.

٨ - ٩ من المعادلة (١)، يمكن استنباط العلاقة المفيدة التالية:

$$(1+r)f_t = rPV_t + D_t$$

$$D_t = PV_t - PV_{t+1} \quad (٢) \quad \text{حيث الاهتلاك}$$

أو

$$D_t = (1+r)f_t - rPV_t \quad (٣)$$

٨ - ١٠ يمكن فحص استيفاء العلاقة (٣) في الجدول ٨ - ١ (ويتعين تجاهل الفرق المعزوم لخطأ التقريب). ففي العلاقة (٣)، تبدو  $rPV_t$  كمكاسب احتيازية على القيمة المتبقية من الأصل. غير أنه لا ينبغي تفسير هذا الرقم على أنه مكاسب احتيازية نظراً لعدم تغير الأسعار. ويحدث هذا التخفيض في قيمة "الخدمات" غير المستعملة بتناقص  $VP_t$  مع اقتراب الأصول إلى نهاية حياتها النافعة، وهو تغير في النوعية<sup>٩٥</sup>.

٨ - ١١ باختصار، تبين المناقشة النظرية الواردة هنا أن اختيار الطريقة الملائمة للاهتلاك يعتمد على التفاعل المتبادل بين عاملين:

(أ) ما إذا كان صافي الدخل (فائض التشغيل) الذي ولده الأصل ثابتاً، أو متناقصاً، أو متزايداً (والأخير أقل احتمالاً)؛

<sup>٩٣</sup> توصل ديريك بلايدز، إدارة الإحصاءات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى هذه النتيجة في دراسته المعنونة "الاهتلاك في الحسابات القومية، ١٩٩٧".

<sup>٩٤</sup> تشارلز ر. هولتين وفرانك سي. وايكوف، "قياس الاهتلاك الاقتصادي" في الاهتلاك وجباية ضريبة الدخل من رأس المال، تشارلز ر. هولتين، محرر، (واشنطن العاصمة، مطابع المعهد الحضري، ١٩٨١) و "تقدير الاهتلاك الاقتصادي باستعمال أسعار أصول عتيقة: تطبيق نموذج بوكس - كوكس لتحويل القوة" المنشور في مجلة الاقتصاد القياسي، ١٩٨١. وأخذت هذه المعلومات من جاك إ. تريبلت، "مفاهيم رأس المال بالنسبة لحسابات الإنتاج وبالنسبة لحسابات الثروة: المدلولات بالنسبة للبرامج الإحصائية"، المؤتمر الدولي المعني بقياس مخزون رأس المال (كانبرا، أستراليا، ١٩٩٧).

<sup>٩٥</sup> بيتر هيل، "الاهتلاك الاقتصادي في نظام الحسابات القومية"، المؤتمر الدولي المعني بقياس مخزون المال (كانبرا، أستراليا، ١٩٩٧).

استعمال الأرقام القياسية لأسعار الأصول الثابتة المجموعة إحصائياً لإعادة تضخيم إجمالي تكوين رأس المال من أجل الحصول على قيم الإحلال في السنة التي حسب مخزون رأس المال عنها. ويستند متوسط حياة الخدمة النافعة عادة على حياة الضريبة المعدلة لتعكس الممارسات الحقيقية لقطاع الأعمال التجارية. ومع ذلك تستند جداول التقاعد والاهتلاك في معظم البلدان على افتراضات اعتباطية للغاية.

٨ - ١٧ في الفقرات التالية، سيجري عرض طريقة الجرد المستمر مفاهيمياً من الحالة الأشد بداهة إلى الحالة الأشد تعقيداً حسبما يطبقها معدو الحسابات القومية.

(أ) إجمالي تكوين رأس المال؛

(ب) متوسط حياة الخدمة النافعة؛

(ج) النمط المحتمل لتقاعد الأصول بحسب الأنواع (تسمى عادة دالة احتمال التعمير أو التقاعد)؛

(د) نمط اهتلاك الأصول؛

(هـ) المؤشرات القياسية لأسعار الأصول الثابتة في مخزون رأس المال.

٨ - ١٦ يمكن الحصول على إجمالي تكوين رأس المال من حسابات الأعمال التجارية أو من خلال الاستقصاءات. ويمكن

### الجدول ٨ - ٢: تقييم أصل رأسمالي واحد

الافتراضات: دالة الخروج المتزامن للأصول المتقاعدة

حياة الخدمة النافعة ٤ سنوات

معدل الاهتلاك الخطي

٦	٥	٤	٣	٢	١	الفترة الزمنية، نهاية السنة
					٨٠٠	١ - إجمالي تكوين رأس المال في الفترة ١
		٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٢ - نمط بقاء إجمالي تكوين رأس المال في الفترة ١
		٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٣ - إجمالي مخزون رأس المال (المعادلة ٤)
		٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٤ - استهلاك رأس المال الثابت (السطر ٣)/٤
	٠	٠	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٥ - صافي مخزون رأس المال (المعادلة ٥)

في الفترة ١. مع أن هذه الأصول كمجموعة لها نفس حياة الخدمة النافعة المتوقعة L، من المحتمل سحب بعض الأصول من الاستعمال قبل نهاية حياة خدمتها المتوقعة بينما يحتمل أن يتجاوز بعضها فترة حياة الخدمة النافعة نظراً لأوضاع خاصة أو قرارات اقتصادية اتخذها المالكون. وفي هذه الحالة، يجب إدخال احتمال توزيع البقاء (أو الفناء). لنفترض أن L يمثل حياة الخدمة النافعة المتوقعة أو متوسطها، وأن:

$P_1$  — تمثل جزءاً من الأصول التي أحيلت للتقاعد بعد سنة واحدة؛

$P_2$  — تمثل جزءاً من الأصول التي أحيلت للتقاعد بعد سنتين؛

...

$P_n$  — تمثل جزءاً من الأصول التي أحيلت للتقاعد بعد n سنة، حيث تمثل n العدد الأقصى من السنوات التي يمكن أن يعيشها أصل من هذا النوع.<sup>٩٧</sup>

١ - متابعة زمنية لقيمة أصل ثابت واحد وضع موضع العمل في فترة زمنية معينة

٨ - ١٨ فيما يلي مثال لإيضاح حساب قيمة أصل واحد ثابت خلال حياة خدمته النافعة. في الجدول ٨ - ٢، يفترض أن القيمة الإجمالية للأصل الثابت المستعمل في الفترة ١ تساوي ٨٠٠، وأنه خرد في نهاية السنة الرابعة، وجرى اهتلاكه بمعدل خطي. إذن، يكون الاهتلاك أو الاستهلاك السنوي لرأس المال الثابت يساوي ٢٠٠. ويبقى إجمالي مخزون رأس المال ٨٠٠ لفترة حياة الأصل البالغة ٤ سنوات. ويقيم صافي مخزون رأس المال بمقدار ٦٠٠ في الفترة الأولى وصفر في الفترة الرابعة. وتستعمل المعادلتان (٤) و(٥) في حساب إجمالي مخزون رأس المال وصافي مخزون رأس المال؛ ويمثل صافي مخزون رأس المال المفهوم المستعمل في الميزانية العمومية الخاصة بنظام الحسابات القومية.

٢ - متابعة زمنية لقيمة مجموعة من الأصول من النوع نفسه وضعت موضع العمل في فترة زمنية معينة

٨ - ١٩ التالي مثال لإيضاح تطبيق طريقة الجرد المستمر على قيمة في فترات مختلفة لمجموعة أصول ثابتة من نفس النوع، تم شراؤها

<sup>٩٧</sup> رغم أن حياة الخدمة النافعة المتوقعة لنوع أصل ما هي L، من المحتمل أن تبقى بعض الأصول من ذلك النوع n سنوات، أطول أو أقصر من L. ونظراً لوجود أنواع عديدة من الأصول، في المعادلة أدناه، كتبت n بشكل عام بمثابة ∞.



وتستوفي هذه الأجزاء الشروط التالية:

$$\sum_{i=1}^{\infty} p_i = 1 \quad (6)$$

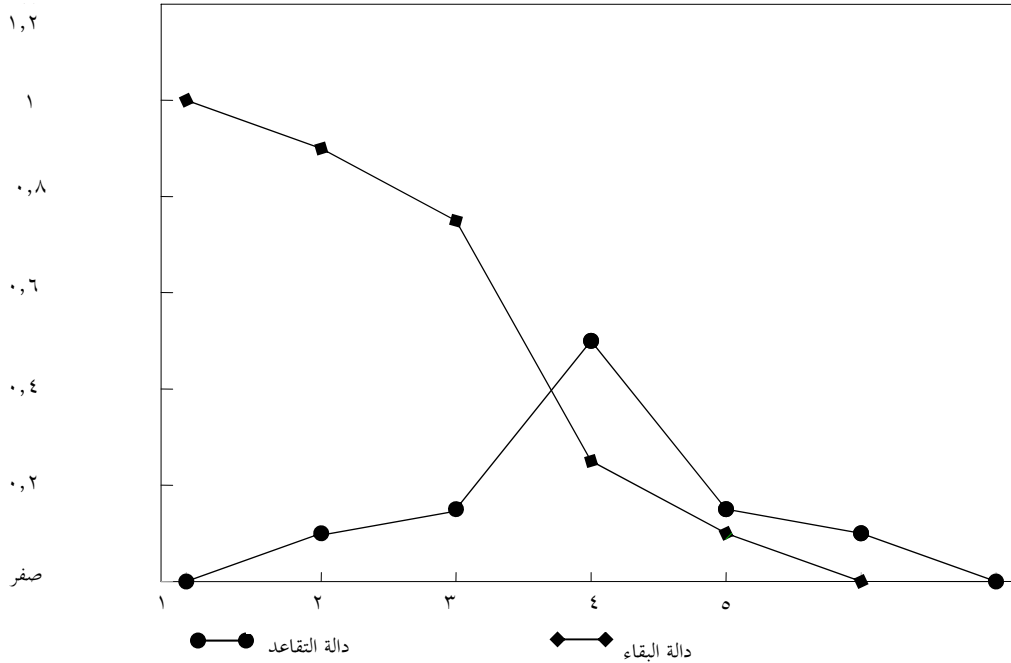
$$\sum_{i=1}^{\infty} ip_i = \text{متوسط حياة الخدمة النافعة} \quad (7)$$

٨ - ٢١ في الجدول ٨ - ٣ (الصفحة ١٨٢)، يبين العمود الأخير  $p_i$ ، النسبة المئوية للأصول التي يفترض تقاعدها بعد السنة  $i$ . ومن إجمالي تكوين رأس مال البالغ ٨٠٠ والذي استثمر في الفترة ١، لم يتقاعد أصل بعد سنة واحدة؛ وتقاعد ١٠،٠ من الأصول قيمتها ٨٠ بعد سنتين؛ وتقاعد ١٥،٠ بعد ٣ سنوات، الخ. وفي الجدول، على سبيل المثال، سيحتفظ إجمالي مخزون رأس المال من الفئة الثالثة بقيمته البالغة ١٢٠ من السنة ١ إلى السنة ٣. وبالمقابل، نظراً لأن حياة الخدمة النافعة لهذه الفئة تساوي ٣ سنوات، يتعين اهتلاك قيمة إجمالي مخزون رأس المال بمعدل خطي في ٣ سنوات، الأمر الذي يحقق استهلاك رأس المال الثابت البالغ  $40 = 120/3$ . وبالتالي يقيد  $D$ ، الذي يساوي ٤٠، في سطر استهلاك رأس المال الثابت من الفئة الثالثة، من السنة ١ إلى السنة ٣. وبعد ذلك تكون القيمة صفراً. وتستنتج قيمة  $p_i$  عادة من الشكل الوظيفي المفترض لاحتتمال توزيع التقاعد. كما يبين الشكل ٨ - ١ دالة توزيع التقاعد هذه. وتبين دالة البقاء النسبة المتراكمة من الأصول الباقية في الاستعمال.

٨ - ٢٠ تمثل  $p_i$  احتمال إحالة أصول من نوع معين قيد الدراسة إلى التقاعد في  $i$  سنوات ويستعمل الرمز  $\sim$  في المعادلة نظراً لانطباقها بصرف النظر عن قيمة  $n$ . ويبين المثال الوارد في الجدول ٨ - ٣ دالة التقاعد والتقييم لإجمالي مخزون رأس المال  $GCS$ ، وصافي مخزون رأس المال  $NCS$ ، ومعدل الاهتلاك  $D$  لمجموعة أصول من النوع نفسه، مع استعمال متوسط حياة خدمة نافعة يبلغ ٤ سنوات ومعدل اهتلاك خطي.

## الشكل ٨ - ١

دالة التقاعد والبقاء لإجمالي تكوين رأس المال في السنة ٤



$$D_t = GCF_{t-i} \sum_{j=i}^{\infty} \frac{P_j}{j} \quad (9)$$

$$NCS_t = GCF_{t-1} \sum_{j=i+1}^{\infty} \frac{j-i}{j} p_j \quad (10)$$

٨ - ٢٣ وفي المعادلات أعلاه، قد يأخذ الرمز  $i$  و  $j$  القيمة من ١ إلى  $\infty$ ، مع أن  $L$  هو متوسط حياة الخدمة النافعة. غير أنه، في الحساب الفعلي، ستعطي دالة الاحتمال  $i$  و  $j$  قيمة من ١ إلى ٢. ويشير الرقم القياسي  $t$  إلى السنة التي حسب فيها إجمالي مخزون رأس المال، ومعدل الاهتلاك، وصافي مخزون رأس المال. ويأخذ الرمز  $i$  القيمة الابتدائية حتى تكون السنة  $t-i$  سنة تكوين إجمالي رأس المال التي حدث فيها الأصل لكن لا يزال في الاستعمال في الفترة  $t$ .

٨ - ٢٢ من الجدول ٨ - ٣، يمكن مشاهدة أن نسبة إجمالي استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي تكوين رأس المال غير ثابتة رغم تطبيق معدل الاهتلاك الخطي. ومن المفيد عرض المثال الوارد في الجدول ٨ - ٣ حتى يمكن إيضاح كافة المفاهيم والآليات المستعملة في الحساب. ويمكن بسهولة حساب إجمالي مخزون رأس المال  $GCS_t$ ، وصافي مخزون رأس المال  $NCS_t$ ، ومعدل الاهتلاك  $D$  باستعمال المعادلات التالية<sup>٩٨</sup>:

$$GCS_t = GCF_{t-i} \sum_{j=i+1}^{\infty} P_j \quad (8)$$

<sup>٩٨</sup> تستند هذه المعادلات إلى تلك المعادلات المستعملة في فرنسا. انظر: Le patrimoine national: sources et méthodes d'évaluation (باريس، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، ١٩٩٤)، الصفحتان ٥٥ و ٥٦.

الجدول ٨ - ٣: تقييم مجموعة أصول من النوع نفسه مع احتمال توزيع التقاعد حول متوسط حياة خدمة نافعة تبلغ ٤ سنوات

$P_i$	٦	٥	٤	٣	٢	١	الفترة الزمنية، نهاية السنة
	٠	٠	٠	٠	٠	٨٠٠	إجمالي تكوين رأس المال (GCF)
							نقط بقاء إجمالي تكوين رأس المال في الفترة ١
٠,٠٠						٠	حياة الخدمة من فئة ١ سنة
٠,١٠					٨٠	٨٠	حياة الخدمة من فئة ٢ سنتان
٠,١٥				١٢٠	١٢٠	١٢٠	حياة الخدمة من الفئة ٣ سنوات
٠,٥٠			٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	حياة الخدمة من الفئة ٤ سنوات
٠,١٥		١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	حياة الخدمة من الفئة ٥ سنوات
٠,١٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	حياة الخدمة من الفئة ٦ سنوات
	٨٠	٢٠٠	٦٠٠	٧٢٠	٨٠٠	٨٠٠	إجمالي مخزون رأس المال (GCS)
							استهلاك رأس المال الثابت (D)
					٤٠	٤٠	حياة الخدمة من الفئة ١ سنة
				٤٠	٤٠	٤٠	حياة الخدمة من الفئة ٢ سنتان
			١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	حياة الخدمة من الفئة ٣ سنوات
		٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	حياة الخدمة من الفئة ٤ سنوات
	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٣	حياة الخدمة من الفئة ٥ سنوات
	١٣,٣	٣٧,٣	١٣٧,٣	١٧٧,٣	٢١٧,٣	٢١٧,٣	حياة الخدمة من الفئة ٦ سنوات
							مجموع الاستهلاك
	٠	١٣,٣	٥٠,٧	١٨٨	٣٦٥,٣	٥٨٢,٧	صافي مخزون رأس المال (NCS)

٨ - ٢٤ على سبيل المثال، في السنة  $t=3$ ، سيؤثر فقط  $GCF_{t-2}$  أو  $GCS_1 = 800$  على العملية الحسابية.

$$GCS_3 = GCS_{3-2} (p_{2+1} + p_{2+2} + p_{2+3} + p_{2+4})$$

$$GCS_3 = GCS_1 (p_3 + p_4 + p_5 + p_6) = 800 \times (0,15 + 0,50 + 0,15 + 0,10) = 800 \times 0,9 = 720$$

أو بالنسبة للرمز  $t=4$ ، تكون القيمة المبدئية  $i=3$ ، ثم

$$NCS_4 = GCF_{4-3} [((4-3)/4) \times p_4 + ((5-3)/5) \times p_5 + ((6-3)/6) \times p_6] = 800 \times [((4-3)/4) \times 0,50 + ((5-3)/5) \times 0,15 + ((6-3)/6) \times 0,10] = 188,0$$

### ٣ - طريقة الجرد المستمر

٨ - ٢٥ تستعمل هذه الطريقة لتقييم مخزون رأس المال في نقطة زمنية معينة ناتجة عن إجمالي تكوين رأس المال الذي حدث في الماضي حتى ذلك الوقت. في الفقرات من ٨ - ١٩ لغاية ٨ - ٢٤ أعلاه، جرت متابعة قيمة إجمالي وصافي الأصول الناتجة عن تكوين رأس المال في نقطة زمنية واحدة هي  $i$ . غير أنه، من أجل حساب مجموع مخزون رأس المال والاهتلاك، سيتعين على طريقة الجرد المستمر متابعة القيم إلى نقطة زمنية معينة بالنسبة لكافة تكوين رأس المال الذي حدث في الماضي حتى ذلك الوقت. ويبيّن الجدول ٨ - ٤ أدناه مثلاً للتقييم الكامل لمخزون رأس المال الناتج عن إجمالي تكوين رأس المال الذي حدث من السنة ١ إلى السنة ٨، بافتراض أن للأصول المستثمرة في السنة ٣ فقط احتمال توزيع التقاعد، الذي يماثل توزيع تقاعد الأصول الذي نوقش في الجدول ٨ - ٣. ويكون للأصول ذات الأعمار الأخرى الخروج المتزامن في السنة ٤.

٨ - ٢٦ جرى إعداد الجدول ٨ - ٤ على النحو التالي:

بأسعار سنة الأساس (السطور ١ - ٨):

(١) السطور ١ - ٣: انكماش إجمالي تكوين رأس المال أولاً

إلى أسعار السنة الأولى التي تمثل سنة الأساس؛

(٢) السطور تحت السطر ٤: يفترض تقاعد أصول إجمالي

تكوين رأس المال في السنة ٤ حسب المنحنى الجرسى

لدالة احتمال التقاعد الذي نوقش وبيّن في الجدول

٨ - ٣؛ ويفترض في السنوات الأخرى خروج إجمالي

تكوين رأس المال متقاعداً، بشكل مماثل للحالة المبينة في

الجدول ٨ - ٢؛

(٣) السطر ٥: إجمالي مخزون رأس المال يساوي مجموع كافة قيم الأصول المتبقية خلال السنة في كل عمود مبين فوق السطر ٥؛

(٤) السطور تحت السطر ٦: يفترض اهتلاك كافة الأصول بمعدل خطي؛ ويبيّن استهلاك رأس المال الثابت الخاص بإجمالي تكوين رأس المال في سنة معينة في كل سطر منفصل تحت السطر ٦؛ ويبيّن مجموع الاهتلاك مجموع استهلاك رأس المال الثابت في سنة معينة؛

(٥) السطر ٧: الزيادة السنوية في صافي مخزون رأس المال تساوي الفرق بين إجمالي تكوين رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت، أي السطر ٣ ناقصاً مجموع الاهتلاك؛

(٦) السطر ٨: صافي مخزون رأس المال في نهاية السنة يساوي تراكم كافة الزيادات السنوية في صافي مخزون رأس المال حتى نهاية السنة؛

بالأسعار الجارية (السطور ٩ - ١٣):

(٧) السطر ٩: صافي مخزون رأس المال بالأسعار الجارية يساوي صافي مخزون رأس المال بالأسعار الثابتة مضخمة بالرقم القياسي للأسعار في السطر ٢؛

(٨) السطر ١٠: صافي مخزون رأس المال بالأسعار الجارية في بداية السنة يساوي السطر ٩ متأخراً سنة واحدة؛

(٩) السطر ١١: مماثل للسطر ١؛

(١٠) السطر ١٢: استهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الجارية يساوي الاهتلاك بالأسعار الثابتة مضخمة بالرقم القياسي للأسعار في السطر ٢؛

(١١) السطر ١٣: هذه مكاسب اقتناء اسمية ( $G_t$ )، أي

الزيادات في قيم الأصول المعزولة للتغيرات في أسعار

الأصول، التي حسبت كصافي مخزون رأس المال في نهاية

السنة ( $NCS_t$ ) ناقصاً صافي مخزون رأس المال في بداية

السنة ( $NCS_{t-1}$ )، ناقصاً إجمالي تكوين رأس المال

( $GCF_t$ )، زائداً استهلاك رأس المال الثابت ( $D_t$ )، مقاسة

جميعها بالأسعار الجارية وبافتراض عدم حدوث تغيرات

أخرى في الأحجام؛ وتستمد العلاقة من المعادلة التالية:

$$NCS_t = NCS_{t-1} + GCF_t - D_t + G_t$$

وتتيح السطور ٩ - ١٣ بيانات لتجميع الحسابات القومية.

الجدول ٨ - ٤ : طريقة الجرد المستمر مع الخروج المتزامن واحتمال توزيع التقاعد  
حول متوسط حياة خدمة نافعة تبلغ ٤ سنوات

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	الأسعار	الفترة الزمنية، نهاية السنة
٢٧٠٠	٢٦٠٠	١٥٦٠	١١٥٠	٩٢٠	٨٤٨	٧٣٥	٥٠٠	الأسعار الجارية	١ - إجمالي تكوين رأس المال (GCF <sub>t</sub> )
١٥٠	١٣٠	١٢٠	١١٥	١١٥	١٠٦	١٠٥	١٠٠	سنة الأساس	٢ - الرقم القياسي للأسعار
١٨٠٠	٢٠٠٠	١٣٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٧٠٠	٥٠٠	سنة الأساس	٣ - إجمالي تكوين رأس المال
				٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	سنة الأساس	٤ - نمط بقاء إجمالي تكوين رأس المال
			٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٠٠			إجمالي تكوين رأس المال في السنة ١
		٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠				إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٢
٢٠٠	٦٠٠	٧٢٠	٨٠٠	٨٠٠				انظر الجدول ٨ - ٣	إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٣
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠						إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٤
١٣٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠							إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٥
٢٠٠٠	٢٠٠٠								إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٦
١٨٠٠									إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٧
									إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٨
٦٣٠٠	٤٩٠٠	٣٨٢٠	٣٣٠٠	٢٨٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠	٥٠٠	سنة الأساس	٥ - إجمالي مخزون رأس المال (GCS)
				١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	سنة الأساس	٦ - استهلاك رأس المال الثابت (D <sub>t</sub> ) الخاص بـ
			١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥			إجمالي تكوين رأس المال في السنة ١
		٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠				إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٢
٣٧,٣	١٣٧,٣	١٧٧,٣	٢١٧,٣	٢١٧,٣				انظر الجدول ٨ - ٣	إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٣
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠						إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٤
٣٢٥	٣٢٥	٣٢٥							إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٥
٥٠٠	٥٠٠								إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٦
٤٥٠									إجمالي تكوين رأس المال في السنة ٧
١٥٦٢	١٢١٢,٣	٩٥٢,٣	٨٤٢,٣	٧١٧,٣	٥٠٠	٣٠٠	١٢٥	مجموع	مجموع استهلاك رأس المال الثابت D <sub>t</sub>
٢٣٧,٧	٧٨٧,٧	٣٤٧,٧	١٥٧,٧	٨٢,٧	٣٠٠	٤٠٠	٣٧٥	سنة الأساس	٧ - الزيادة السنوية في صافي مخزون رأس المال NCS <sub>t</sub>
٢٦٨٨	٢٤٥٠,٨	١٦٦٣,١	١٣١٥,٤	١١٥٧,٧	١٠٧٥	٧٧٥	٣٧٥	سنة الأساس	٨ - صافي مخزون رأس المال في نهاية السنة
٤٠٣٢	٣١٨٦,٠	١٩٩٥,٧	١٥١٢,٧	١٣٣١,٤	١١٣٩	٨١٣,٨	٣٧٥	الأسعار الجارية	٩ - صافي مخزون رأس المال في نهاية السنة
٣١٨٦	١٩٩٥,٧	١٥١٢,٧	١٣٣١,٤	١١٣٩,٥	٨١٣,٨	٣٧٥	٠	الأسعار الجارية	١٠ - صافي مخزون رأس المال في بداية السنة
٢٧٠٠	٢٦٠٠,٠	١٥٦٠,٠	١١٥٠,٠	٩٢٠	٨٤٨	٧٣٥	٥٠٠	الأسعار الجارية	١١ - إجمالي تكوين رأس المال
٢٣٤٣	١٥٧٦,٠	١١٤٢,٨	٩٦٨,٦	٨٢٤,٩	٥٣٠	٣١٥	١٢٥	الأسعار الجارية	١٢ - استهلاك رأس المال الثابت (D <sub>t</sub> )
٤٩٠,٢	١٦٦,٣	٦٥,٨	٠	٩٦,٨	٧,٨	١٨,٨	٠	الأسعار الجارية	١٣ - مكاسب الاقتناء الاسمية (G <sub>t</sub> )

٨ - ٢٧ وإجراء عملية الحساب، من الأسهل استعمال المعادلات الرياضية التالية:

$$GCS_t = \sum_{i=1}^{\infty} GCF_{t-i} \sum_{j=i+1}^{\infty} p_j \quad (11)$$

$$D_t = \sum_{i=1}^{\infty} GCF_{t-i} \sum_{j=i}^{\infty} \frac{p_j}{j} \quad (12)$$

$$NCS_t = \sum_{i=1}^{\infty} GCF_{t-i} \sum_{j=i+1}^{\infty} \frac{j-i}{j} p_j \quad (13)$$

وأوضحت إحدى الدراسات أن الشكل المعين لدالة التقاعد (أو الفئائية) لا يؤثر كثيراً على نتائج حساب مخزون رأس المال طالما سيستمر نمو إجمالي تكوين رأس المال على نحو ثابت خلال الفترات الزمنية. وقامت دراسة أجراها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بمحاكاة صافي مخزون رأس المال باستعمال دالات تقاعد مختلفة، بافتراض نفس معدل حياة الخدمة النافعة ونفس نمو إجمالي تكوين رأس المال؛ ولم تتباين النتائج تبايناً هاماً باستثناء دالة التوزيع نوع اللوغريتم المعتدل الذي اعتمده فرنسا بسبب انحراف الجانب الأيسر للتوزيع حيث بلغ التقاعد ٥٠ في المائة بعد متوسط حياة الخدمة النافعة<sup>٩٩</sup>. ويلزم إجراء المزيد من المحاكاة لمشاهدة ما إذا كان لدالة التقاعد أثر عند تغيير معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال خلال الفترات الزمنية.

٨ - ٣٢ ونظراً لأن طريقة الجرد المستمر تمثل طريقة إحصائية لجميع مخزون رأس المال، يبقى السؤال الرئيس ما إذا كانت تنتج قيمة دقيقة لمخزون رأس المال. ورغم قلة الدراسات العملية حول هذا الموضوع، أوردت تقارير المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية<sup>١٠٠</sup> أن دراسة أجريت في إيطاليا لمقارنة نتائج الاستقصاء مع طريقة الجرد المستمر (١٩٧٦) ودراسة أخرى أجريت في فرنسا لمقارنة نتائج القيمة الدفترية مع طريقة الجرد المستمر (١٩٦٢) أوضحنا أن الفوارق بينهما غير هامة.

٨ - ٣٣ من السهل حساب طريقة الجرد المستمر، لكنها تستدعي سلسلة زمنية طويلة من البيانات عن تكوين رأس المال بحسب نوع الأصل، والصناعة، والقطاع المؤسسي. ومن غير الممكن تلبية هذا المتطلب في العديد من البلدان وبالتالي قد يلزم استعمال الاستقصاءات المباشرة الباهظة التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقصاءات المباشرة مفيدة في دراسة مدى دقة طريقة الجرد المستمر. فهي تعتمد على القيمة الدفترية في حسابات الأعمال التجارية، لكن يجب إعادة تضخيم هذه القيم من أجل الحصول على قيم الإحلال. في الوقت الحالي، أجرت هيئة الإحصاء المركزية الهولندية<sup>١٠١</sup> والمملكة المتحدة تجارب باستعمال طريقة الاستقصاء المباشر. إذ تستعمل الطريقة نمج الملاحظة المباشرة بالنسبة لشركات الصناعات التحويلية مرة كل خمس سنوات للحصول على نوع الأصول، والقيمة الأصلية، والقيمة الفعلية (المستمدة من الإحصاءات

٤ - المشاكل المتصلة بطريقة الجرد المستمر في قياس مخزون رأس مال الثروة والبدائل المتاحة

٨ - ٢٨ المعطيات التي تؤثر في نمو مخزون رأس المال هي ما يأتي:

(أ) حياة الخدمة النافعة للأصل؛

(ب) نمط الاهتلاك؛

(ج) دالة احتمال توزيع تقاعد الأصول حول متوسط حياة الخدمة النافعة.

٨ - ٢٩ تمثل حياة الخدمة النافعة للأصل أشد المعايير أهمية. وستتباين من بلد إلى آخر نظراً لتباين المناخ، والثقافة، والتشريعات البيئية، إلخ. غير أن العديد من البلدان أورد في المؤتمر الدولي المعني بقياس مخزون رأس المال، المنعقد في كانبرا، أستراليا، بتاريخ ١٠ - ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧، تزايد الاعتماد على تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بالحياة النافعة للأصول التي تعتمد إلى حد كبير على طرائق تقدير "ثانوية" تستعملها الدول الأعضاء المنفردة (انظر التذييلين ٣ و٤ لاستعراض الممارسات القطرية المتعلقة بقياس مخزون رأس المال). وقد اقترح المؤتمر حصول البلدان على معدلات حياة الخدمة النافعة للأصول مباشرة باستعمال الخطوط العامة للعمر - السعر. بالإضافة إلى ذلك، يتعين الانتباه إلى الأحداث غير العادية وحالات البلى غير المرئية في قياس مخزون رأس المال.

٨ - ٣٠ يفترض حالياً أن تستخدم معظم البلدان التي تعد مخزون رأس مال الثروة نمط الاهتلاك بمعدلات خطية. وحسبما نوقش سابقاً، يتعين زيادة تقصي الموضوع رغم وجود بعض الدراسات العملية التي تبين احتمال الاهتلاك بمعدلات هندسية.

٨ - ٣١ ويستند نوع دالة التقاعد المستعملة على نحو شائع إلى بيانات عملية محدودة للغاية. وقد تم اختيار الدالة اعتباطياً إلى حد ما (انظر التذييل ٢ للاطلاع على دالات التقاعد المستعملة على نحو شائع).

<sup>٩٩</sup> المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، "مخزون الأصول الثابتة في صناعات الدول الأعضاء في المجموعة: نحو المزيد من الاتساق" في دراسات الحسابات القومية، العدد ٢، ١٩٨٣.

<sup>١٠٠</sup> المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

<sup>١٠١</sup> انظر جيم فرينكين، هيئة الإحصاء المركزية الهولندية، "كيف يُقاس مخزون رأس المال الملموس؟" (الاتحاد الدولي للبحوث في الدخل والثروة، المؤتمر العام الثاني والعشرون، فيلمس، سويسرا، ١٩٩٢) و "إحصاءات بشأن مخزون رأس المال الملموس: ملاحظات مباشرة في هيئة الإحصاء الهولندية"، المؤتمر الدولي المعني بقياس مخزون رأس المال (كانبرا، أستراليا، ١٩٩٧).

على دخل هيكسيان ثابتاً حتى يستطيع المنتج إحلال المصباح عند نهاية حياة خدمته النافعة. وبالنسبة لرأس المال الإنتاجي، تظل إنتاجية المصباح الكهربائي، أي قيمة الخدمة النافعة لرأس المال، كما هي حتى نهاية حياة خدمته النافعة.

٨ - ٣٦ غير أنه إذا فقد الأصل كفاءته بمرور الوقت، يجب أخذ هذا الفقدان في الاعتبار عند حساب مخزون رأس المال الإنتاجي<sup>١٠٣</sup>. ويعزى فقدان الكفاءة (أو التدهور، حسب تعبير تريليت) إلى التلاشي التدريجي فيما يتعلق بالمخرجات (يمكن إنتاج مخرجات أقل، في حالة تساوي كافة الأمور)، وبالمدخلات (يلزم توفير المزيد من المدخلات مع تقدم عمر الأصل)، وبالتقاعد (أي سحب الأصول من الاستعمال). إذا تناقص تدفق خدمات رأس المال مع تقدم عمر الأصل، يجب تخفيض القيمة الإنتاجية للأصل. وعند أخذ الكفاءة في الاعتبار، يُسمى مخزون الأصول مخزون رأس المال الإنتاجي ويقاس استعماله في قياسات الإنتاج "تدفق خدمة رأس المال"، أو المساهمة الإنتاجية لمخزون رأس المال في النشاط الإنتاجي. ويتم الحصول على مخزون رأس المال الإنتاجي بتطبيق جدول التدهور على أعمار رأس المال الموجود في المخزون. ولا يماثل التدهور الاهتلاك. ويُقدر مخزون رأس المال الإنتاجي الذي يشار إليه بالرمز PK بطريقة الجرد المستمر ويكتب بمثابة مجموع إجمالي تكوين رأس المال الجاري ومتبقي مخزون رأس المال عن الفترة السابقة بعد تخفيض التدهور بالمعدل d.

$$PK_{i,t} = GCF_{i,t} + PK_{i,t-1}(1 - d) \quad (١٤)$$

٨ - ٣٧ وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يكون لمعدل التدهور d في المعادلة (١٤) شكل محدد كما يأتي:

$$(1 - d) = (L - i)/(L - \beta i) \text{ for } 0 \leq i < \beta \quad (١٥)$$

حيث يمثل الرمز i عمر الأصل الرأسمالي، ويمثل L حياة الخدمة النافعة، ويمثل  $\beta$  معدل فقدان الكفاءة، ويقع بين صفر و ١؛ ويفترض أن يكون  $\beta$  بمقدار ٠,٥٠ بالنسبة للمعدات و ٠,٧٥ بالنسبة للهيكل<sup>١٠٤</sup>. وتعني هذه المعادلة ضمناً زيادة تناقص الإنتاجية بسرعة مع تقدم عمر الأصل. وكما هي الحال مع مخزون رأس مال الثروة،

عن طريق استعمال الرقم القياسي للأسعار)، والعمر<sup>١٠٢</sup> ووضع الملكية/الإجارة، والأصول المشتركة الجديدة/المستعملة. ويتحصل على إجمالي القيمة الفعلية للأصول الرأسمالية من المعادلة (٤) (انظر الفقرة ٨ - ١٤ أعلاه) حيث تشير  $R_t$  إلى التقاعد الفعلي للأصول (أو التخلي عنها). وتسليماً بأن البيانات مجموعة عبر سنوات، يمكن الحصول على حياة الخدمة الفعلية النافعة بحسب نوع الأصل وبحسب الصناعة بدلاً عن الاعتماد ليس على افتراضات حياة الخدمة النافعة فحسب، بل أيضاً على دالة احتمال توزيع تقاعد الأصول حول متوسط حياة الخدمة النافعة. واستخدمت الاستقصاءات أيضاً في كوريا واليابان وروسيا وقيمت الأصول المستعملة كنسبة مئوية مسلم بها من القيم التاريخية المنقحة إلى أسعار سنة الأساس بحسب الأرقام القياسية للأسعار.

### جيم - مخزون رأس المال الإنتاجي من أجل تحليل الإنتاجية

٨ - ٣٤ في الحسابات القومية، إن رأس مال الثروة، كقياس لاحتمال تدفق الدخل في المستقبل الذي يساهم به مخزون الأصول، يتأثر دائماً بتقدم عمر السلع الرأسمالية. إذ تنخفض قيمة تدفق الدخل المتوقع مع تقدم عمر الأصل نظراً لاستعمال رأس المال في الإنتاج. ورأس المال المستعمل في الإنتاج هو اهتلاك أو استهلاك لرأس المال الثابت.

٨ - ٣٥ في الدراسات الاقتصادية الخاصة بالكفاءة والإنتاجية، طالما يوفر أصل ما نفس الكفاءة في الإنتاج أثناء عمره الإنتاجي (أي، القدرة على الحفاظ على نفس مستوى الإنتاج)، يبقى مخزون رأس المال المنتج كما هو حتى نهاية حياته ويظل تدفق خدمات رأس المال من ذلك الأصل عند نفس مستواه في كل فترة زمنية. وينطبق مثال المصباح الكهربائي الذي يبقى صالحاً للاستعمال عدة سنوات من غير تلف يصيب إضاءته كل سنة على الحالة المذكورة أعلاه. هذا أصل خاص مثل "العربة العجيبة التي لا تفسد قطعة بقطعة كغيرها one hoss shay" التي ترد على نحو متواتر في الأدبيات الاقتصادية. في هذه الحالة الخاصة، يبقى مخزون رأس المال الإنتاجي وخدمة رأس المال كما هما حتى نهاية حياة الخدمة النافعة. وبالنسبة لرأس مال الثروة، تنخفض قيمة المصباح الكهربائي مع اقتراب نهاية حياته النافعة. ويجب حساب تكاليف استهلاك رأس المال الثابت (أو اهتلاكه) للتعويض عن رأس المال المستعمل في الإنتاج في كل فترة زمنية من أجل الحفاظ على مخزون الثروة سليماً، بمعنى آخر الحفاظ

<sup>١٠٣</sup> للحصول على شرح مفيد للغاية للفوارق المفاهيمية بين رأس المال الإنتاجي المستعمل في تحليل الإنتاجية ورأس مال الثروة المستعمل في الحسابات القومية، انظر جاك إ. تريليت، "الاهتلاك في تحليل الإنتاج وفي حسابات الدخل والثروة: حل لجدول قدم" في إيكونوميك إنكويري Economic Enquiry، المجلد ٣٤، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الصفحات ٩٣ - ١١٥.

<sup>١٠٤</sup> الاستعراض الشهري للعمالة Monthly Labor Review، عدد خاص بشأن قياس وأنماط الإنتاجية، تموز/يوليه ١٩٩٥، الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة العمل، الصفحة ٥٣.

<sup>١٠٢</sup> انظر الحاشية ٩٦ أعلاه.

أدرجت أيضاً دالة توزيع التقاعد في العملية الحسابية. وإذا عرف  
 الرمز  $a_i$  بأنه الكفاءة النسبية لفئة من الأصول في العمر  $i$  في مجموعة  
 معيّنة من الأصول، يجب بالتالي أن ترجح فئة منفردة من الأصول  
 بتواترها النسبي  $P_i$ .

$$a_i = \sum_{L=1}^{L_{\max}} P_i \frac{L-i}{L-\beta i} \quad \text{for } i \leq L \quad (١٦)$$

$$K_t = \sum_{i=0}^{L_{\max}} a_i GCF_{t-i} \quad (١٧)$$

## التنزيل ١

### جدول الاهتلاك

٨ - ٣٨ يوصي نظام الحسابات القومية بجدولين للاهتلاك (نظام الحسابات القومية، الفقرات من ٦ - ١٩٣ إلى ٦ - ١٩٧):

(أ) الاهتلاك بمعدل خطي

٨ - ٣٩ الاهتلاك بمعدل خطي بسيط للغاية. يوزع اهتلاك أو استهلاك رأس المال الثابت بالتساوي على مدى حياة الخدمة النافعة للأصل. وهو يماثل ما يمارسه معدو حسابات الأعمال التجارية.

(ب) الاهتلاك بمعدل هندسي

٨ - ٤٠ يفترض الاهتلاك بمعدل هندسي أن الاهتلاك يساوي كسراً ثابتاً من قيمة أصل ما (عادة صافي مخزون رأس المال) على حياة خدمته النافعة. ويمكن كتابته كالتالي (نظام الحسابات القومية، الفقرة ٦ - ١٩٥):

$$D_t = (2/L) \times NCS_t \quad (١٨)$$

يمثل الرمز  $L$  متوسط حياة الخدمة النافعة للأصل. وهذه المعادلة مقاربة (asymptotic) ولن يكون حاصل جمع المبالغ السنوية مساوياً للقيمة الكاملة للأصل على الإطلاق. ويمكن استعمال نقطة انتهاء،  $c$ ، مقدارها ١٠ في المائة حتى تشمل القيمة المتبقية في السنة عندما يصل مجموع الاستهلاك السابق لرأس المال الثابت ٩٠ في المائة من قيمة الأصل الأصلي. وبالتالي:

$$D_t = (1/c)^{1/L} \quad (١٩)$$

ويمثل الرمز  $d$  في المعادلة (١٥) شكلاً آخر من أشكال الاهتلاك الهندسي.



## دالات التقاعد (أو الفئائية) والبقاء ١٠٥

٢ - دالة البقاء المؤجل

٨ - ٤٥ دالة البقاء المؤجل ماثلة لدالة البقاء الخطية باستثناء افتراض حدوث التقاعد بمعدل ثابت خلال فترة أقصر من  $2L$ . وفي المملكة المتحدة، يفترض أن يحدث التقاعد في ٢٠ في المائة من حياة الخدمة النافعة للأصل أو بين  $0.8L$  و  $1.2L$  ويبدأ التقاعد متأخراً وينتهي مبكراً. وبالتالي إذا كان من المتوقع أن تبقى مجموعة من الأصول لفترة ٢٥ سنة، يوزع تقاعدها بالتساوي على فترة تتراوح بين ٢٠ سنة و ٣٠ سنة. وتكون المعادلات كما يأتي:

$$F(t) = 1, \text{ حيث } t \leq 0,8L$$

$$F(t) = 1 - \frac{t - 0,8L}{0,4L}, \text{ حيث } 0,8L < t < 1,2L$$

$$F(t) = 0, \text{ حيث } t \geq 1,2L$$

٨ - ٤٦ وتفترض نيوزيلندا آماذ تقاعد متباينة لأنواع مختلفة من الأصول. وتستعمل تايلند أيضاً دالة البقاء المؤجل.

٣ - الخروج المتزامن

٨ - ٤٧ تفترض دالة الخروج المتزامن بقاء الأصول حتى نهاية متوسط حياة خدمتها النافعة ثم تتقاعد تماماً عند تلك النقطة. واستعملت هذه الدالة في عدة بلدان: كندا، واليابان، والمكسيك، وسنغافورة، والمملكة المتحدة قبل عام ١٩٧٥.

$$F(t) = 1, \text{ عندما تكون } t \leq L$$

$$F(t) = 0, \text{ عندما تكون } t > L$$

٤ - دالة البقاء بالاستناد إلى دالة التقاعد الجرسية الشكل

٨ - ٤٨ هذه الدالة من أكثر الدالات شعبية نظراً لانتشار التقاعد حول متوسط حياة الخدمة النافعة للأصول. وقد تأخذ هذه الدالة أشكالاً محددة. وما يلي بعض الأنواع المحددة.

(أ) دالة البقاء نوع "غامما" المستعملة في ألمانيا

$$F(t) = 9^9 x (8!)^{-1} x L^{-9} x t^8 x e^{-\frac{9t}{L}}$$

٨ - ٤١ توجد ثلاثة أنواع أساسية من دالات التقاعد، تسمى أيضاً دالات الفئائية، وتستعمل على نطاق واسع وهي: التقاعد الخطي، والخروج المتزامن، والنوع الجرسية الشكل لدالة التقاعد. وقد استعمل النوعان الأخيران في الجداول ٨ - ١ إلى ٨ - ٣. وترد أدناه دالات البقاء التي تبين النسبة المئوية من الأصول التي ظلت باقية حتى السنة  $t$ .

٨ - ٤٢ سيستعمل العرض أدناه الملاحظات التالية:

(أ) يعنى الرمز  $F(t)$  الاحتمال أو النسبة المئوية من الأصل التي من المرجح أن تبقى حتى نهاية المدة  $t$ ؛

(ب) يعنى الرمز  $L$  متوسط حياة الخدمة النافعة لكل أصل.

٨ - ٤٣ الفرق بين احتمال البقاء خلال الفترتين هو احتمال التقاعد (أو الفناء) خلال الفترة المعنية. واحتمال الأصول المتقاعدة في السنة  $t$  يساوي:  $P_t = F_{t+1} - F_t$ .  $P_t$  مماثل للرمز  $p_i$  في الجدول ٨ - ٣.

١ - دالة البقاء الخطي

٨ - ٤٤ تفترض دالة التقاعد الخطي تقاعد نفس النسبة المئوية من الأصول،  $(1/2L)$ ، حوالي متوسط حياة الخدمة النافعة لمجموعة من الأصول من النوع نفسه، وتمتد من السنة صفر لغاية السنة  $2L$ . ولم ترد تقارير عن أي بلد يستعمل هذه الدالة حالياً. وبالتالي:

$$F(t) = 1, \text{ حيث } t = 0$$

$$F(t) = 1 - \frac{t}{2L}, \text{ حيث } 0 < t < 2L$$

$$F(t) = 0, \text{ حيث } t \geq 2L$$

<sup>١٠٥</sup> انظر مايكل وورد، قياس رأس المال، منهجية تقديرات مخزون رأس المال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٧٦)؛ وانظر أيضاً المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، "مخزون الأصول الثابتة في قطاع الصناعة في البلدان الأعضاء في الجماعة: نحو المزيد من إمكانية المقارنة"، في دراسات الحسابات القومية، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، العدد ٢، ١٩٨٣.

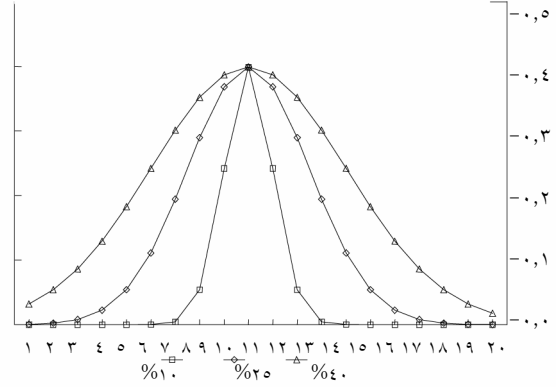
(ب) دالة التقاعد نوع "وينفري"

دالة التقاعد نوع "وينفري" مع 10%، 25%، 40% c +

$$f(s) = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-\frac{s^2}{2}}$$

$$s = \frac{t - L}{\delta}$$

$$\delta = c.L$$



(ج) دالة التوزيع نوع "اللوجريتم المعتدل"

٨ - ٥١ تستمد دالة البقاء من متمم دالة التوزيع التالية.

$$f(t) = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{-\frac{1}{2} \left( \frac{\log t - \mu}{\delta} \right)^2}$$

$$\frac{L}{\delta} = 0.6 \text{ بالنسبة للمصانع، والماكينات؛}$$

$$= 0.5 \text{ بالنسبة للمباني}$$

حيث تمثل  $f(t)$  دالة التوزيع نوع اللوغريتم المعتدل وذات متوسط يساوي  $(\mu = \log(L))$ ، ويساوي الانحراف المعياري  $d$ . وتضمن دالة التوزيع نوع اللوغريتم المعتدل عدم أخذ  $t$  كقيمة سالبة؛ وتشير  $t$  إلى الفترة التي تحسب عنها دالة البقاء.

٨ - ٤٩ يمثل الرمز  $f(s)$  دالة التوزيع، ومتممها هو دالة الكثافة؛ ويشير الرمز  $s$  إلى انحراف الخطأ المعياري من متوسط دالة التوزيع العادية ذات متوسط  $= 0$  و  $d = 1$ ؛ ويشير الرمز  $t$  إلى الفترة التي يقاس عنها البقاء؛ ويشير الرمز  $L$  إلى متوسط حياة الخدمة النافعة؛ والرمز  $c$  إلى مكافئ التشتت الذي يأخذ القيم  $0.10$ ،  $0.20$ ،  $0.30$ ،  $0.40$  في العادة. وكلما ارتفعت قيمة  $c$  كلما ازداد انتشار التقاعد حول متوسط حياة الخدمة النافعة. ويبلغ متوسط حياة الخدمة النافعة الوارد في الرسم البياني ١٠ سنوات.

٨ - ٥٠ وتستخدم دالة التقاعد نوع وينفري في الولايات المتحدة والدايمرك.

التنبيل ٣

استعراض الممارسات القطرية

نوع مؤشر الحجم المستعمل	نوع مؤشرات الأبعاد القياسية المستعملة	نوع مؤشرات الأبعاد المستعملة	مصدر البيانات كمرسوم حياة الأجل	مستوى التفصيل	دالة البقاء	معدل الاحتمال	الطريقة الشائعة	البلاد
مرجع - مرشح	لاسيير	ثابت بالنسبة للأخصار، متناقص ٠,٥% في السنة بالنسبة للمعدات	حياة الضريبة مقيسة مقابل بيانات منظمة التعاون والتنمية	أنواع ؛ أصول عامة؛ لكل قطاع مؤسسي؛ أنواع أصول صناعة زرعان من أصول عامة	دالة البقاء	معدل المقطع	خطي	أستراليا
مرجع - مرشح	باش	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	حياة الأخصار مباشرة تسنده حياة الضريبة	قطاعات عامة بحسب الصناعة بحسب ؛ أنواع أصول عامة	معدل المقطع	معدل المقطع	هندسي، خطي، مؤجل	كندا
مرجع - مرشح	لاسيير	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	حياة الضريبة	قطاعات بحسب نوع الاستثمار بحسب الصناعة بحسب السامة بحسب ؛ أنواع أصول عامة	وينفري مع لمرغزيم معدل ودالات عمدة	معدل المقطع	هندسي، خطي، مؤجل	الاندراك
مرجع - مرشح	باش	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	حياة الضريبة	نوعان من أصول عامة بحسب الصناعة	توزيع غاما	خطي	جرد مستمر	ألمانيا
مرجع - مرشح	لاسيير	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	حياة الضريبة مكتملة بيانات مستقصاء	قطاعات بحسب السلع	توزيع غاوسي (جرسي الشكل)	خطي	جرد مستمر	إندونيسيا
مرجع - مرشح	لاسيير	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	حياة الضريبة	تفصيلي للغاية (قطاع النشاط الاقتصادي بحسب الصناعة؛ نوع الأصل؛ سنة الاجياز؛ الملكية والاستعمال؛ السلع الجديدة والاستعمال؛ واللطفة)	معدل المقطع	معدل المقطع	هندسي، خطي، مؤجل	كوريا (جمهورية)
مرجع - مرشح	لاسيير	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	حياة الضريبة	نوعان من أصول بحسب الصناعة	خروج ميزان	خطي	جرد مستمر	المكسيك
مرجع - مرشح	لاسيير	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	تقديرات منظمة التعاون والتنمية	نوعان من أصول بحسب الصناعة	خطي	خطي	جرد مستمر	هولندا
مرجع - مرشح	باش	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	بالاستناد أساساً إلى الإحصاءات السويديّة وتقديرات منظمة التعاون والتنمية	١٧ نوع أصول بحسب الصناعة	خطي	خطي	جرد مستمر	نيوزيلندا
مرجع - مرشح	باش	ثابت بوجه عام، بعض متناقص	بالاستناد أساساً إلى الإحصاءات السويديّة وتقديرات منظمة التعاون والتنمية	١٧ نوع أصول بحسب الصناعة	هندسي أساساً، استناداً إلى توزيع جرسي الشكل	خطي	جرد مستمر	النرويج



التنزيل ٤

متوسط حياة الخدمة النافعة

٨ - ٥٢ أدناه متوسط حياة الخدمة النافعة للأصول المستعملة في بلدان مختلفة. ومن المهم معرفة أنه عند إعطاء مدى ما، تتفاوت حياة خدمة الأصل المعين بحسب أنواع الأصول والصناعات التي تستعمله. وفي بعض الحالات، يعطى رقم منفرد، غير أن ذلك قد يعكس متوسط حياة الخدمة النافعة فقط. وحياة الخدمة النافعة للأصل عامل رئيسي في حساب مخزون رأس المال ولا يكون معدل الحياة النافعة ماثلاً في كل بلد، حتى مع التسليم بنفس نوع المعدات. وقد أعطيت هذه الجداول للمرجعية فقط.

الجدول ٨ - ٥: متوسط حياة الخدمة النافعة للأصول في بعض البلدان (بالسنوات)

الدائمك	أستراليا	سنغافورة	السويد	
١٠٧ - ١٠٥ - ٨٠	١٠٦ ٩٠ ، ٦٠ ، ٤٠	٨٠	٧٥	المباني السكنية
			٦٥	الأسرة الواحدة
				متعددة الأسر
٨٥ - ٥٥	٤٥	٤٠	٤٥ - ٣٠	المباني غير السكنية
			٦٠ - ٤٥	المباني الصناعية
	٦٠ - ٥٠		٦٠ - ٤٠	المباني الحكومية
٥٠ - ٤٠	١٠,٧٥	٤٠	٤٠	المباني الأخرى
	٦٥		٦٥ - ٢٥	أنواع الإعمار الأخرى
				الطرق
				الأنواع الأخرى
				النقل
١٥ - ١٠	٢٢	١٠	١٣	السيارات
		١٠	٨ - ٦	الشاحنات والحافلات
		٢٠	٣٥	قوارب الصيد
٣٠ - ١١	١٩	٢٠	٢٥	السفن
١٦	١٧	١٥	٢٠	الطائرات
٣٠ - ٣		١٥		الآلات والمعدات
	١٩		٢٥ - ١٠	الصناعية
	٢٥			الكهرباء، الغاز
	١٦			التعدين
	١٣		١٠	الزراعة
٣٠ - ٢٥	٣٠		٢٥	النقل بالسكك الحديدية
			١٠	الحاسوب الرئيسي
			١٢ - ١٠	الآلات الحكومية

مصادر الجدول ٨ - ٥:

- وثائق من المؤتمر الدولي المعني بقياس مخزون رأس المال (كاتبان، أستراليا، ١٩٩٧):
- ١ - منهجية أستراليا لتجميع تقديرات مخزون رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت (مكتب الإحصاء الأسترالي، ١٩٩٧).
  - ٢ - طريقة حساب تقديرات مخزون رأس المال في سنغافورة - ملاحظة منهجية (دائرة الإحصاء السنغافورية، ١٩٩٧).
  - ٣ - مايكل وولف، مخزون رأس المال الثابت في الحسابات القومية السويدية، ١٩٩٧.
  - ٤ - ينس هولست ينسين، التعاريف والمنهجية المستعملة في الدائمك لتقدير مخزون رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت (مكتب الإحصاء الدانمركي، ١٩٩٧).

١٠٦ يتباين المتوسط بحسب نوع البناء.

١٠٧ متناقض باستمرار.

الجدول ٨ - ٦ : حياة الخدمة النافعة لمخزون رأس المال في إندونيسيا (بالسنوات)

٣	المواشي
٣	المفروشات والأثاث من الخشب، والخيزران، والروطان
٥	منتجات الزجاج
٥	أدوات المطبخ، والأدوات اليدوية، والأدوات الزراعية
٥	أدوات المطبخ، والعدد اليدوية والزراعية
٧	الماكينات والآلات
٧	المولدات والمحركات الكهربائية
٧	معدات وأجهزة الاتصالات
١٠	السفن وإصلاح السفن
١٠	القطارات وإصلاح القطارات
١٠	السيارات
٧	الدراجات النارية
٧	الطائرات وإصلاح الطائرات
٦	معدات القياس، والتصوير الفوتوغرافي، والبصري
٦	الآلات الموسيقية
٢٠	المباني

مصادر الجدول ٨ - ٦ :

تقدير مخزون رأس المال ومصنوفة الاستثمار في إندونيسيا، ١٩٩٧، المؤتمر الدولي المعني بقياس مخزون رأس المال (كانبرا، أستراليا، ١٩٩٧).

## تاسعاً - تقييم الميزانية العمومية: الأصول غير الملموسة المنتجة والأصول غير المنتجة<sup>١٠٨</sup>

مارسيل بوم، وويليام باريس<sup>١٠٩</sup>

هيئة الإحصاء الهولندية

### ألف - مقدمة

٩ - ٥ كذلك تنتج الميزانيات العمومية مؤشراً موجزاً هاماً لحالة الاقتصاد القومي، أي صافي القيمة. وكثيراً ما يشار إلى صافي القيمة الوطنية في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح "الثروة الوطنية"، أي مجموع الأصول الاقتصادية في بلد ما مطروحاً منه الخصوم. وتشمل التغيرات في صافي القيمة الوطنية، على سبيل المثال، اكتشاف موارد طبيعية، بينما يطرح استنزاف هذه الموارد من الصافي. والبلدان التي تعتمد بشدة على استغلال هذه الموارد الطبيعية يمكن أن تشهد معدلات نمو عالية في إجمالي ناتجها المحلي، ومع ذلك فإنها قد تواجه انخفاضات كبيرة في ثروتها الوطنية. ولذلك فإن صافي القيمة الوطنية يعتبر مؤشراً هاماً لحالة الاقتصاد، بالإضافة إلى إجمالي الناتج المحلي.

٩ - ٦ هدف هذا الفصل أكثر محدودية، حيث يركز على تقدير قيمة المخزونات الافتتاحية والختامية من الأصول غير المالية في هولندا. والسنة المرجعية هي ١٩٩٠. ويسهب الفصل بالذات في الحديث عن تقدير قيمة المخزونات من الأصول غير الملموسة المنتجة والأصول الملموسة وغير الملموسة غير المنتجة. وتتعلق هذه بصورة رئيسية بالبنود التي لم تتوفر بشأنها تقديرات في هولندا.

٩ - ٧ يجب اعتبار التقديرات المعروضة هنا أولية، نظراً لأنها ناتجة عن خطوة أولى في عملية إعداد الميزانيات العمومية لهولندا. ويمكن مواصلة صقل هذه التقديرات في المراحل التالية من عملية إعداد الميزانيات العمومية. فعلى سبيل المثال، يمكن تحسين تقييم الأراضي باستخدام بيانات أسعار أكثر تفصيلاً مما هو متاح حالياً لدى هيئة الإحصاء الهولندية.

٩ - ٨ هذا الفصل منظم تنظيمياً هيكلياً عريضاً حسب تصنيف الأصول المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. يناقش القسم بآء القضايا النظرية الرئيسية. ويسهب القسم جيم في شرح الأصول الثابتة غير الملموسة المنتجة. ويتناول القسم دال فئة معينة من الأصول المنتجة، أي النفائس. ويسهب القسم هاء وواو في شرح الأصول الملموسة غير المنتجة والأصول غير الملموسة غير المنتجة، على التوالي. ويلخص القسم الأخير النتائج ويتضمن بعض الملاحظات الختامية.

٩ - ٩ يبدأ كل قسم بتعريف فئات الأصول وتحديد مصادرها. وبعد ذلك، يتم تقدير أحجام وأسعار وقيم معظم فئات الأصول. وتتعلق هذه التقديرات ببداية ١ كانون الثاني/يناير ونهاية

٩ - ١ توفر الحسابات القومية عادة سجلاً شاملاً، وإن كان مفصلاً، للمعاملات والتدفقات الأخرى التي تحدث في الاقتصاد القومي في فترة معينة. وبالإضافة إلى هذه التدفقات الاقتصادية، تشمل الحسابات القومية مخزونات الأصول والخصوم الافتتاحية والختامية في بداية الفترة المحاسبية وفي نهايتها. وتتألف هذه المخزونات عادة من الأصول غير المالية مثل الأراضي والمباني، وكذلك الأصول والخصوم المالية مثل الأسهم والودائع والقروض.

٩ - ٢ التدفقات والمخزونات مرتبطان ارتباطاً وثيقاً نظراً لأن المخزونات تنتج عن تراكم المعاملات والتدفقات الأخرى خلال الفترة المحاسبية. وبالإضافة إلى الاتساق داخل الفترة المحاسبية (بين التدفقات والمخزونات)، يتحقق من حيث المبدأ الاتساق بين الفترات المحاسبية (نظراً لأن الميزانية العمومية الختامية في نهاية الفترة المحاسبية تساوي الميزانية العمومية الافتتاحية في بداية الفترة التالية (أي استمرارية الميزانية العمومية)).

٩ - ٣ يتم من حيث المبدأ إعداد الميزانيات العمومية للقطاعات المنفردة وكذلك لمجموع الاقتصاد. في الميزانيات العمومية لمجموع الاقتصاد، تصفى المطالبات المالية من (والالتزامات قبل) القطاعات المقيمة إحداهما الأخرى بصورة كاملة. ولا تبقى سوى الأصول والخصوم المالية مع بقية العالم.

٩ - ٤ يمكن أن يؤدي إعداد الميزانيات العمومية إلى زيادة تحسين نوعية تدفق البيانات، خاصة إذا كانت المخزونات مستمدة من مصادر أخرى غير التدفقات. وقد تؤدي مقابلة بيانات المخزونات التي تقدر من مصادر مستقلة مع التدفقات ذات الصلة إلى تحديد الفروق الإحصائية. وتؤدي إزالة هذه الفروق عادة إلى زيادة مصداقية البيانات.

<sup>١٠٨</sup> تعبر الآراء الواردة في هذه الفصل عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة الإحصاء الهولندية.

<sup>١٠٩</sup> يود المؤلفان تقديم الشكر لكل من باتريك شورمان وجيرالد لوكاسين من وزارة المالية الهولندية على تعليقاتهما المفيدة على تقييم الأصول الجوفية، ونوربرت فان دين هوف، وجيرالد تال، وبيرت بليندين من شعبة LCT التابعة لهيئة الإحصاء الهولندية على تعليقاتهم على تقييم فئات برامج الحاسوب والأراضي والأصول الأخرى، ولين روزندال على تعليقاته المفيدة على الأصول الجوفية والأعمال الفنية الأصلية، وبيتر فان دي فن وستينغ كونينغ اللذين راجعا مسودات الوثائق وقدمتا اقتراحات كثيرة مفيدة.

٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. غير أنه لم يكن ممكناً في حالات قليلة إعداد التقديرات نظراً لعدم توفر بيانات كافية. وفي بعض الأحيان، خلصنا إلى أن قيمة المخزونات زهيدة جداً.

## باء - الميزانيات العمومية: القضايا النظرية

٩ - ١٠ يسهب هذا القسم في شرح القضايا النظرية ذات الصلة بإعداد الميزانيات العمومية. يتناول القسم الفرعي الأول حدود الأصول التي تحدد ماذا يسجل في الميزانيات العمومية. ويتناول القسم الفرعي الثاني القطاعات المؤسسية المختلفة في هولندا. ويتناول القسم الفرعي الثالث التدفقات والمخزونات، وطريقة ارتباطهما معاً. ويسهب القسم الفرعي الرابع في شرح فئات الأصول غير المالية. ويتناول القسم الفرعي الخامس مبادئ التقييم.

### ١ - حدود الأصول

٩ - ١١ تشمل حدود الأصول جميع الأصول التي تمتلكها الوحدات المؤسسية والتي يمكن أن تستمد منها منافع اقتصادية عن طريق اقتنائها أو استخدامها على مدى فترة زمنية. وتشمل هذه الحدود الأصول المالية مثل الأسهم والأذون والسندات وكذلك الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات، التي كانت هي الأخرى قد أنتجت في الماضي. وعلاوة على ذلك، تدخل في نطاق حدود الأصول الأصول غير المالية التي لم تنتج شريطة أن تمارس الوحدات المؤسسية حقوق ملكية عليها وأن يكون بالإمكان أن تستمد منها منافع اقتصادية. وتشمل هذه الأصول بنوداً مثل الأراضي والرواسب المعدنية واحتياطيات الوقود والغابات غير المفتوحة وهلم جرا (نظام الحسابات القومية، الفقرات ١ - ٢٦ و ٢ - ٤٠ و ٤١).

٩ - ١٢ تقع بعض الأصول خارج حدود الأصول، مثل الغلاف الجوي و عرض البحار (المياه الدولية)، لأنه لا يمكن ممارسة حقوق ملكية عليها أو لأنه لا يمكن أن تستمد منها منافع اقتصادية في الوقت الحاضر. ويتعلق هذا على سبيل المثال برواسب المعادن أو الوقود التي لا يكون استغلالها سليماً اقتصادياً، أي نظراً لأن التكنولوجيا أو الأسعار النسبية لا تكون قادرة على تحقيق أي منافع مالمكيها.

### ٢ - القطاعات المؤسسية

٩ - ١٣ الوحدات المؤسسية هي الوحدات الأساسية في الحسابات القومية التي يمكن من حيث المبدأ أن تعد لها مجموعة كاملة من حسابات التدفقات والميزانيات العمومية. وهذه الوحدات قادرة على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات، والدخول في معاملات لحسابها الخاص. وتصنف الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد ضمن خمسة قطاعات رئيسية هي:

(أ) الشركات غير المالية؛

(ب) مؤسسات الائتمان؛

(ج) شركات التأمين وصناديق المعاشات؛

(د) الحكومة العامة؛

(هـ) الأسر المعيشية.

٩ - ١٤ تشكل هذه القطاعات المقيمة الخمسة معاً مجموع الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، تسجل المعاملات بينها وبين القطاعات غير المقيمة في حساب بقية العالم. ويمكن تقسيم كل قطاع منها إلى قطاعات فرعية. فالحكومة العامة، على سبيل المثال، يمكن تقسيمها فرعياً إلى الحكومة المركزية، والحكومة (الحكومات) المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي.

### ٣ - التدفقات والمخزونات

٩ - ١٥ الوحدات المؤسسية المذكورة أعلاه يمكن أن تزاوّل أنشطة اقتصادية مختلفة، على سبيل المثال، في مجال إنتاج السلع والخدمات، واستهلاك السلع والخدمات، والادخار والاستثمار. وتؤدي هذه التصرفات إلى تحقيق تدفقات اقتصادية وتغيرات مقابلة في حجم أو تركيبة أو قيمة أصول هذه المؤسسات وخصومها. وتسمى جميع هذه الأنشطة الاقتصادية معاملات. ولا تشكل المعاملات النطاق الكامل للتدفقات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، لا يعتبر من قبيل المعاملات تدمير الأصول الاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية أو التغيرات في قيمة الأصول والخصوم نتيجة التغيرات في الأسعار. ومع ذلك، تسجل هذه الأحداث في النظام نظراً لأنها تؤثر في قيمة الأصول والخصوم الخاصة بالوحدات المؤسسية. وهذه التدفقات التي تسمى "التدفقات الأخرى" تسجل عادة في حساب "التغيرات الأخرى في الأصول".

٩ - ١٦ على نقيض التدفقات الاقتصادية، تسجل مخزونات الأصول والخصوم عند نقطة زمنية معيّنة، مثلاً عند بداية أو نهاية الفترة المحاسبية. غير أن هناك صلة وثيقة بين المخزونات والتدفقات نظراً لأن المخزونات تنتج عن تراكم المعاملات والتدفقات الأخرى خلال الفترة المحاسبية.

### ٤ - فئات الأصول غير المالية

٩ - ١٧ يميز نظام الحسابات القومية بين عدد كبير من فئات الأصول. أولاً، تصنف الأصول إلى أصول غير مالية وأصول مالية. وبعد ذلك، تقسم الأصول غير المالية فرعياً إلى الأصول المنتجة والأصول غير المنتجة (نظام الحسابات القومية، الفقرات من ١٠ - ٤ إلى ١٠ - ٨).

٩ - ١٨ الأصول المنتجة هي مخرجات عملية الإنتاج. وهي تصنف فرعياً إلى الأصول الثابتة، والمخزونات، والنفائس.



الجدول ٩ - ١ : الفئات الرئيسية للأصول غير المالية

الأصول المنتجة
الأصول الثابتة
الأصول الثابتة الملموسة
الأصول الثابتة غير الملموسة
المخزونات
النفائس
الأصول غير المنتجة
الأصول الملموسة
الأصول غير الملموسة

٥ - مبادئ التقييم

٩ - ٢٣ على شاكلة المعاملات الاقتصادية، تقييم الأصول والخصوم أيضاً من حيث المبدأ بالأسعار السوقية الجارية، أي ليس بأسعار التكلفة التاريخية كما يحدث كثيراً في محاسبة الأعمال التجارية. ويعني هذا المبدأ ضمناً أنه يتم بانتظام إعادة تقييم الأصول والخصوم بالأسعار السوقية الملحوظة بالنسبة للبنود المتماثلة. غير أنه إذا لم تكن مثل هذه الأسعار متاحة، فإنه يمكن تقريبها (أي تقدير قيمتها التقريبية) عن طريق تراكم وإعادة تقييم المعاملات بمرور الزمن (أي باستخدام طريقة الجرد المستمر) أو بتقدير القيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة من أصل معين (نظام الحسابات القومية، الفقرات من ١٣ - ٢٥ إلى ١٣ - ٣٥).

٩ - ٢٤ وهكذا من الأفضل تقييم الأصول والخصوم بالأسعار الملحوظة في الأسواق. وهذه الأسعار متاحة غالباً بالنسبة للمطالبات المالية (على سبيل المثال، من سوق الأوراق المالية). كما أن الأسعار السوقية قد تكون متاحة بالنسبة للعقارات القائمة مثل المباني والمنشآت الأخرى والأراضي المقامة عليها (على سبيل المثال، من سمسرة العقارات)، ومعدات النقل الموجودة حالياً، والمحاصيل، والماشية، وكذلك بالنسبة للأصول الثابتة والمخزونات المنتجة حديثاً.

وتستخدم الأصول الثابتة مراراً وتكراراً أو باستمرار في عمليات الإنتاج لمدة تزيد على سنة. وتتألف المخزونات من مخزونات المخرجات التي تحتفظ بها الوحدات التي أنتجتها ومخزون المنتجات التي يتم احتياؤها من وحدات أخرى والتي تستخدم في عمليات الإنتاج أو يعاد بيعها دون مزيد من التجهيز الإضافي. أما النفائس فإنها لا تستخدم في الإنتاج، وإنما تعمل بصورة رئيسية بمثابة مستودعات قيمة.

٩ - ١٩ تتألف الأصول الثابتة من الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة. وتشمل الأصول الثابتة الملموسة المباني والمنشآت والآلات والمعدات. وتشمل الأصول الثابتة غير الملموسة استكشاف المعادن، وبرامج الحاسوب، والأعمال الترفيهية أو الأدبية أو الفنية الأصلية.

٩ - ٢٠ على نقيض الأصول المنتجة، لا تخرج الأصول غير المنتجة إلى حيز الوجود من خلال عمليات الإنتاج. وهذه الأصول تصنف فرعياً على أساس الطريقة التي تخرج بها إلى حيز الوجود. فبعض هذه الأصول توجد في الطبيعة، بينما توجد الأصول الأخرى نتيجة تصرفات قانونية أو محاسبية.

٩ - ٢١ على شاكلة الأصول المنتجة، تتألف الأصول غير المنتجة من أصول ملموسة وأصول غير ملموسة. توجد الأصول الملموسة غير المنتجة في الطبيعة وتشمل الأراضي، والأصول الجوفية، والموارد البيولوجية غير المفتوحة، والموارد المائية. أما الأصول غير الملموسة غير المنتجة فهي عبارة عن تركيبات يبتكرها المجتمع وتشمل الكيانات المسجلة ببراءات اختراع، وعقود الاستئجار والعقود الأخرى القابلة للتحويل أو للنقل، والشهرة التجارية المشتركة.

٩ - ٢٢ يلخص الجدول ٩ - ١ الفئات الرئيسية للأصول غير المالية. ويتضمن الجدول ٩ - ٢ قائمة كاملة بفئات الأصول.

الجدول ٩ - ٢ فئات الأصول غير المالية في نظام الحسابات القومية

رمز نظام الحسابات القومية	الفئات
AN	الأصول غير المالية.....
AN. 1	الأصول المنتجة.....
AN. 11	الأصول الثابتة.....
AN. 111	الأصول الثابتة الملموسة.....
AN. 1111	المساكن.....
AN. 1112	المباني والمنشآت الأخرى.....
AN. 1113	الألات والمعدات.....
AN. 1114	الأصول المفتوحة.....
AN. 112	الأصول الثابتة غير الملموسة.....
AN. 1121	استكشاف المعادن.....
AN. 1122	برامج الحاسوب.....
AN. 1123	الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية.....
AN. 1129	الأصول الثابتة غير الملموسة الأخرى.....
AN. 12	المخزونات.....
AN. 13	النفائس.....
AN. 131	المعادن النفيسة والأحجار الكريمة.....
AN. 132	الأشياء الأثرية والأشياء الفنية الأخرى.....
AN. 139	النفائس الأخرى.....
AN. 2	الأصول غير المنتجة.....
AN. 21	الأصول غير المنتجة الملموسة.....
AN. 211	الأراضي.....
AN. 2111	الأراضي التي تقوم عليها المباني والمنشآت.....
AN. 2112	الأراضي المفتوحة.....
AN. 2113	أراضي الاستجمام والمياه السطحية المرتبطة بها.....
AN. 2119	الأراضي الأخرى والمياه السطحية المرتبطة بها.....
AN. 212	الأصول الجوفية.....
AN. 2121	احتياطيات الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي.....
AN. 2122	احتياطيات المعادن الفلزية.....
AN. 2123	احتياطيات المعادن اللافلزية.....
AN. 213	الأصول أو الموارد البيولوجية غير المفتوحة.....
AN. 214	الموارد المائية.....
AN. 22	الأصول غير المنتجة غير الملموسة.....
AN. 221	الكيانات المسجلة ببراءة اختراع.....
AN. 222	عقود الاستئجار والعقود الأخرى القابلة للتحويل أو للنقل.....
AN. 223	الشهرة التجارية المشتراة.....

للأراضي، وقد تتذبذب أيضاً بدرجة كبيرة من سنة إلى أخرى (بل حتى خلال السنة الواحدة). ويفرض هذا عبئاً ثقيلاً على كاهل المسؤولين عن جمع البيانات.

٩ - ٢٥ غير أنه ليس من السهل دائماً الحصول على هذه الأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن الأسعار قد تظهر تفاوتات واسعة حسب المنطقة أو نوع الاستخدام، كما هو الحال مثلاً بالنسبة

٩ - ٢٨ يمكن استخدام طريقة الجرد المستمر لتقييم الأصول إذا لم تكن الأسعار السوقية متاحة. وتؤدي هذه الطريقة إلى تقريب قيمة الأصول عن طريق تراكم وإعادة تقييم الاحتيازات مطروحاً منها التخلص من الأصل على مدى عمره الافتراضي. وتساوي قيمة هذا الأصل سعر احتيازه الجاري مطروحاً منه الاستهلاك المتراكم. وكثيراً ما يستمد نمط الاستهلاك من قوانين الضرائب أو تقاليد محاسبة الأعمال التجارية<sup>١١١</sup>. وتستخدم طريقة التقييم هذه عادة بالنسبة للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة غير المنتجة مثل الكيانات المسجلة ببراءات الاختراع والشهرة التجارية المشتراة. وقد استخدمت طريقة الجرد المستمر هنا لتقييم استكشاف المعادن، وبرامج الحاسوب، والكيانات المسجلة ببراءات اختراع. وقد استمدت قيمة الاستهلاك من النفقات (الاستثمارات) المعاد تقييمها الخاصة بالسنة الجارية. ويؤدي هذا الإجراء إلى تقدير مغال فيه بصورة طفيفة لاستهلاك الاستثمارات التي تتم في نهاية السنة. غير أن الطريقة الأكثر واقعية هي أن تستمد قيمة الاستهلاك من المتوسط (غير المرجح) للنفقات في السنتين الجارية والسابقة (مع افتراض حدوث توزيع متساوٍ للاستثمارات خلال السنة). كما يستخدم هذا الإجراء الأخير لتقدير استهلاك الأصول الثابتة الملموسة في هولندا. ونظراً لأن التقديرات لا تزال أولية وخاضعة للتنقيح، فإننا لم نستخدمها في هذه الدراسة. غير أننا نؤيد استخدام هذا الإجراء لاحقاً في تقييم استهلاك هذه الأصول بأكبر قدر ممكن من الدقة ولضمان الاتساق مع تقديرات الأصول الثابتة الملموسة.

٩ - ٢٩ هناك عادة طريقتان لتحديد سعر الخصم. تستند الطريقة الأولى إلى مفهوم تكلفة الفرصة الضائعة. وفي هذه الحالة، يكون سعر الخصم معادلاً لمعدل العائد من أفضل ثاني استثمار بديل. ومن الصعب عادة الحصول عليه. أما الطريقة الثانية فتستند إلى سعر الفائدة.

٩ - ٣٠ في القسم التالي، تطبق الاستنتاجات النظرية المذكورة أعلاه على تقدير الميزانيات العمومية للأصول غير الملموسة المنتجة والأصول غير المنتجة.

### جيم - الأصول المنتجة: الأصول الثابتة غير الملموسة

٩ - ٣١ تشمل الأصول الثابتة غير الملموسة المنتجة استكشاف المعادن، وبرامج الحاسوب، والأعمال الترفيهية والأديبية والفنية الأصلية. وتناقش فئات الأصول هذه في الأقسام الفرعية التالية.

#### ١ - استكشاف المعادن

٩ - ٣٢ يعرف نظام الحسابات القومية استكشاف المعادن بأنه: "قيمة الإنفاق على استكشاف النفط والغاز الطبيعي والرواسب غير النفطية. وتشمل هذه النفقات تكاليف ما قبل الترخيص، وتكاليف الحصول على الترخيص والامتلاك، وتكاليف التقدير، وتكاليف الحفر التجريبي الفعلي والتنقيب، وكذلك تكاليف المسح الجوي وغيره من أعمال المسح، وتكاليف النقل، الخ.) التي يجري تحملها للتمكن من التجريب" (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣٠٧).

٩ - ٣٣ فيما يتعلق بتقييم استكشاف المعادن، يوصي نظام الحسابات القومية بأنه "ينبغي لاستكشاف المعادن أن يقيم على أساس المبالغ التي دفعت إلى وحدات مؤسسية أخرى. بموجب العقود المبرمة... أو على أساس تكاليف الاستكشاف المضطلع به للحساب الخاص. أما تكاليف الاستكشاف المضطلع به في الماضي التي لم يجر استهلاكها كلية، فينبغي أن يعاد تقييمها بأسعار وتكاليف الفترة الجارية" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٤٣).

٩ - ٣٤ يضطلع باستكشاف المعادن لاكتشاف احتياطات جديدة من المعادن أو الوقود يمكن استغلالها تجارياً. ولذلك فإن كافة نفقات استكشاف المعادن، سواء أكانت ناجحة أم لا، يجب أن تعامل بوصفها نفقات رأسمالية (أي احتياز أصول ثابتة غير ملموسة) بدلاً عن استهلاك وسيط (نظام الحسابات القومية، الفقرات ١٦٦ - ١٠ و ٩٠ - ١٠ و ٩١).

٩ - ٢٦ يمكن استخدام طريقة الجرد المستمر لتقييم الأصول إذا لم تكن الأسعار السوقية متاحة. وتؤدي هذه الطريقة إلى تقريب قيمة الأصول عن طريق تراكم وإعادة تقييم الاحتيازات مطروحاً منها التخلص من الأصل على مدى عمره الافتراضي. وتساوي قيمة هذا الأصل سعر احتيازه الجاري مطروحاً منه الاستهلاك المتراكم. وكثيراً ما يستمد نمط الاستهلاك من قوانين الضرائب أو تقاليد محاسبة الأعمال التجارية<sup>١١١</sup>. وتستخدم طريقة التقييم هذه عادة بالنسبة للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة غير المنتجة مثل الكيانات المسجلة ببراءات الاختراع والشهرة التجارية المشتراة. وقد استخدمت طريقة الجرد المستمر هنا لتقييم استكشاف المعادن، وبرامج الحاسوب، والكيانات المسجلة ببراءات اختراع. وقد استمدت قيمة الاستهلاك من النفقات (الاستثمارات) المعاد تقييمها الخاصة بالسنة الجارية. ويؤدي هذا الإجراء إلى تقدير مغال فيه بصورة طفيفة لاستهلاك الاستثمارات التي تتم في نهاية السنة. غير أن الطريقة الأكثر واقعية هي أن تستمد قيمة الاستهلاك من المتوسط (غير المرجح) للنفقات في السنتين الجارية والسابقة (مع افتراض حدوث توزيع متساوٍ للاستثمارات خلال السنة). كما يستخدم هذا الإجراء الأخير لتقدير استهلاك الأصول الثابتة الملموسة في هولندا. ونظراً لأن التقديرات لا تزال أولية وخاضعة للتنقيح، فإننا لم نستخدمها في هذه الدراسة. غير أننا نؤيد استخدام هذا الإجراء لاحقاً في تقييم استهلاك هذه الأصول بأكبر قدر ممكن من الدقة ولضمان الاتساق مع تقديرات الأصول الثابتة الملموسة.

٩ - ٢٧ يمكن أيضاً تقريب الأسعار السوقية عن طريق تقدير القيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة من أصل معين. ثم يستخدم سعر خصم لحساب القيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة<sup>١١١</sup>. ويوصي نظام الحسابات القومية بأن يستمد سعر الخصم من المعلومات ذات الصلة بالعاملات في أنواع الأصول المعينة بدلاً عن استخدام سعر فائدة عام (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٣٤). وتستخدم هذه الطريقة عادة للأصول ذات العائدات المتأخرة (مثل معظم الموارد البيولوجية غير المفتوحة)، أو ذات العائدات الموزعة على فترة زمنية طويلة (مثل الأصول الجوفية).

<sup>١١١</sup> كثيراً ما تسجل الأصول الثابتة في الميزانية العمومية بالقيم المخفضة الجارية، أي بالأسعار الجارية المخفضة مقابل الاستهلاك المتراكم لرأس المال (التي يشار إليها كثيراً بعبارة "تكلفة الاستبدال المخفضة"). وطريقة التقييم هذه تتسق مع مفهوم التقييم المستخدم في الحسابات القومية.

<sup>١١١</sup> تحسب القيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة كما يلي:

$$\sum_{t=0}^T \frac{A_t}{(1+i)^t}$$

حيث إن  $i$  = معدل الخصم، و  $T$  = مجموع عدد السنوات، و  $A_t$  = العائد المتوقع

في السنة  $t$ .

٩ - ٣٦ نتيجة لهذه الممارسات الخاصة بحاسبة الأعمال التجارية، تقدر نفقات استكشاف المعادن بطريقة استراتيجية على أساس نوعية البيانات التي تنشرها وزارة الشؤون الاقتصادية<sup>١١٢</sup>.

٩ - ٣٥ على نقيض ذلك، لا تعتبر نفقات رأسمالية في إطار محاسبة الأعمال التجارية إلا النفقات على الجهود الناجحة (ما يسمى بطريقة الجهود الناجحة)، بينما النفقات على الجهود غير الناجحة فتعتبر عادة نفقات جارية، أي تطرح مباشرة من أرباح السنة التي اعتبر فيها أن الجهد لم يكن ناجحاً. ونظراً لهذه الممارسات، لا يمكن عادة أن يستمد مجموع نفقات استكشاف المعادن من حسابات الأعمال التجارية المنشورة.

<sup>١١٢</sup> انظر: وزارة الشؤون الاقتصادية، قسم التعدين التابع للمديرية العامة للطاقة، النفط والغاز في هولندا، الاستكشاف والإنتاج، ١٩٩٠، المرفقان ١٣ و ١٦.

### الجدول ٩ - ٣: استكشاف المعادن: النفقات

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
											<b>أ - المسح الزلزالي</b>
											الكميات (١٠٠٠ كيلومتر)
٠,١	٠,٨	١,١	٢,٢	٢,٣	٣,٤	٢,٥	٣,٩	٤,٣	٤,٦	٢	— بري: كيلومتر طولي
١,٨	١,٢	١,٧	٠,٦	٠,٩	١,٢	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠	٠	— بري: كيلومتر مربع
٨,٢	٤	١٤,٣	٢٤,٥	١١,٧	٤١,٥	٩,٣	٢٤,٤	١٤,٧	٢٢,١	١٥,٤	— بحري: كيلومتر طولي
٤,٩	٣,٢	١,٩	١,٦	٠,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠	— بحري: كيلومتر مربع
											<b>الأسعار (١٠٠٠ غيلدر)</b>
٢٥,٨	٢٥,٥	٢٥,٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٥	٢٤,٥	— بري: كيلومتر طولي
٦١,٨	٦١,٢	٦٠,٦	٦٠	٦٠	٦٠	٥٩,٤	٥٩,٤	٥٩,٤	٥٨,٨	٥٨,٨	— بري: كيلومتر مربع
٢,١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	— بحري: كيلومتر طولي
٢٥,٨	٢٥,٥	٢٥,٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٤,٥	٢٤,٥	— بحري: كيلومتر مربع
<b>٢,٥٧</b>	<b>١٨٣</b>	<b>٢٠٨</b>	<b>١٨٠</b>	<b>١٤٠</b>	<b>٢٦٠</b>	<b>١٢١</b>	<b>١٧٥</b>	<b>١٤٩</b>	<b>١٦٠</b>	<b>٨٠</b>	<b>النفقات (مليون غيلدر)</b>
٣	٢٠	٢٨	٥٥	٥٨	٨٥	٦٢	٩٧	١٠٧	١١٣	٤٩	— بري: كيلومتر طولي
١١١	٧٣	١٠٣	٣٦	٥٤	٧٢	٣٠	٢٤	٦	٠	٠	— بري: كيلومتر مربع
١٧	٨	٢٩	٤٩	٢٣	٨٣	١٩	٤٩	٢٩	٤٤	٣١	— بحري: كيلومتر طولي
١٢٦	٨٢	٤٨	٤٠	٥	٢٠	١٠	٥	٧	٣	٠	— بحري: كيلومتر مربع
											<b>ب - أنشطة الحفر</b>
											الكميات (١٠٠٠ كيلومتر)
٨	١٠	١١	٤	٥	١٨	١٩	١٨	١٣	١٦	٢١	— بري: آبار
١٤	١٤	١٧	١٤	١٥	١٨	١١	٧	٢٠	١٥	١٤	— بحري: آبار
											<b>الأسعار (مليون غيلدر)</b>
١٢,٤	١٢,٢	١٢,١	١٢	١٢	١٢	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٨	١١,٨	— بري: آبار
١٨,٥	١٨,٤	١٨,٢	١٨	١٨	١٨	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٨	١٧,٦	١٧,٦	— بحري: آبار
<b>٣٥٨</b>	<b>٣٨٠</b>	<b>٤٤٢</b>	<b>٣٠٠</b>	<b>٣٣٠</b>	<b>٥٤٠</b>	<b>٤٢٢</b>	<b>٣٣٩</b>	<b>٥١١</b>	<b>٤٥٣</b>	<b>٤٩٤</b>	<b>النفقات (مليون غيلدر)</b>
٩٩	١٢٢	١٣٣	٤٨	٦٠	٢١٦	٢٢٦	٢١٤	١٥٥	١٨٩	٢٤٨	— بري: آبار
٢٥٩	٢٥٨	٣٠٩	٢٥٢	٢٧٠	٣٢٤	١٩٦	١٢٥	٣٥٦	٢٦٤	٢٤٦	— بحري: آبار
٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	<b>ج - النفقات الأخرى (مليون غيلدر)</b> <sup>١١٣</sup>
<b>٦١٥</b>	<b>٥٦٣</b>	<b>٦٥٠</b>	<b>٤٨٠</b>	<b>٤٧٠</b>	<b>٨٠١</b>	<b>٥٤٣</b>	<b>٥١٤</b>	<b>٦٦٠</b>	<b>٦١٣</b>	<b>٥٧٤</b>	<b>مجموع النفقات (مليون غيلدر)</b>

<sup>١١٣</sup> تشمل هذه تكاليف تراخيص الاستطلاع التي تتقاضاها وزارة الشؤون الاقتصادية (المديرية العامة للطاقة والمديرية العامة للنفط والغاز).

الجدول ٩ - ٤ : استكشاف المعادن: التقييم

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
(مليون غيلدر)											
٦١٥	٥٦٣	٦٥٠	٤٨٠	٤٧٠	٨٠١	٥٤٣	٥١٤	٦٦٠	٦١٣	٥٧٤	النفقات (مجموع)
٦١٥	٥٦٩	٦٦٣	٤٩٤	٤٨٤	٨٢٥	٥٦٥	٥٣٥	٦٨٦	٦٤٤	٦٠٣	النفقات (المعاد تقييماً) <sup>١١٤</sup>
٦٠٨٠	٦٠٦٨	٥٤٩٩	٤٨٣٦	٤٣٤٢	٣٨٥٨	٣٠٣٣	٢٤٦٨	١٩٣٣	١٢٤٧	٦٠٣	النفقات (المتراكمة)
	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	الاستهلاك (١٠ سنوات)
٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	
٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	٦٩	
٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	
٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	
٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	
٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	
٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	
٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	
٣٣٩٤	٣٣٨٩	٢٧٨٢	٢٢٣٢	١٧٤٨	١٣١٤	٩٢٨	٦٢٥	٣٧٨	١٨٥	٦٠	الاستهلاك المتراكم <sup>١١٥</sup>
٢٦٨٦	٢٦٧٩										القيمة في الميزانية العمومية
											— أسعار ١٩٩٠
	٢٦٥٠										— أسعار ١٩٨٩

<sup>١١٤</sup> أعيد تقييم النفقات حسب الأسعار الجارية لعام ١٩٩٠، باستخدام الرقم القياسي لأسعار استكشاف المعادن.

<sup>١١٥</sup> تحسب النفقات المتراكمة والاستهلاك المتراكم في سنة معينة عن طريق تراكم النفقات (أو القيم المستهلكة) في السنوات العشر السابقة ثم طرح النفقات (أو القيم المستهلكة) التي تمت في السنوات السابقة لفترة السنوات العشر تلك. على سبيل المثال، تساوي النفقات المتراكمة في عام ١٩٩٠: ٦٠٦٨ + ٦١٥ - ٦٠٣ = ٦٠٨٠.

٩ - ٣٨ نظراً لعدم توفر مزيد من التفاصيل، استخدمت هذه الأسعار لعام ١٩٨٥، بينما عدلت أسعار السنوات الأخرى (١٩٨٠ - ١٩٩٠) على أساس الرقم القياسي لأسعار استكشاف المعادن (المتاح من الحسابات القومية).

٩ - ٣٩ تم الحصول على مجموع نفقات استكشاف المعادن بضرب بيانات الكميات في هذه الأسعار وإضافة النفقات الأخرى مثل تراخيص الاستطلاع (انظر الجدول ٩ - ٣). وتم الحصول على قيم استكشاف المعادن في الميزانية العمومية على أساس طريقة الجرد المستمر. واستناداً إلى الممارسات المحاسبية لهيئة (Energie Beheer Nederland B. V. EBN)، حدد متوسط حياة الخدمة النافعة بعشر سنوات. وتظهر التقديرات في الجدول ٩ - ٤.

٩ - ٣٧ يقتصر استكشاف المعادن في هولندا على استكشاف النفط والغاز الطبيعي. ويتألف هذا الاستكشاف بصورة عامة من أنشطة المسح الزلزالي والحفر (الاستكشاف/التقدير)، التي تجري براً وبحراً على السواء. وتوفر هيئة (Energie Beheer Nederland B. V. EBN) في هيرلين تقديرات أولية لمتوسط النفقات على هذه الأنواع المختلفة من عمليات الاستكشاف لفترة السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠. والأسعار بالغيلدر هي كما يلي:

المسح الزلزالي: براً: ٢٥٠٠٠ كلم/٢٠٠٠٠ كلم<sup>٢</sup>  
بحراً: ٢٠٠٠ كلم/٢٥٠٠٠ كلم<sup>٢</sup>  
الحفر: براً: ١٢٠٠٠٠٠٠ يتر  
بحراً: ١٨٠٠٠٠٠٠ يتر

(ج) تكاليف الموظفين، الأجور (الإنتاج الجزئي للحساب الخاص)؛

(د) الاستثمار في التصنيع بمساعدة الحاسوب؛

(هـ) الاستثمار في التخطيط بمساعدة الحاسوب.

٩ - ٤٣ نظراً لأن نفقات البرامج المنتجة داخلياً للاستخدام الخاص ليست متاحة مباشرة من إحصاءات التشغيل الآلي، أخذت تكاليف أجور واضعي برامج التطبيقات ومطوري برامج الحاسوب الآخرين كقيمة تقريبية<sup>١١٦</sup>. وتشكل هذه التكاليف حوالي ٣٠ في المائة من مجموع أجور موظفي التشغيل الآلي. وهذه مجرد قيمة تقريبية غير دقيقة نظراً لأن موظفي التشغيل الآلي الآخرين قد يكونون أيضاً مشتركين في تطوير برامج حاسوب لاستخدامهم الخاص، بينما واضعو برامج التطبيقات، على سبيل المثال، قد يضطلعون بأنشطة أخرى كذلك. وعلاوة على ذلك، لا تؤخذ في الاعتبار تكاليف التدريب مثل الدورات الخاصة ذات الصلة بتطوير برامج الحاسوب للاستخدام الخاص.

٩ - ٤٤ أعيد تقييم مجموع النفقات على برامج الحاسوب حسب أسعار عام ١٩٩٠ على أساس الرقم القياسي لأسعار خدمات الحاسوب المستمد من الحسابات القومية.

٩ - ٤٥ قدرت القيم الخاصة ببرامج الحاسوب في الميزانية العمومية في بداية ونهاية ١٩٩٠ على أساس طريقة الجرد المستمر (بافتراض متوسط حياة خدمة نافعة يبلغ ثلاث سنوات). وقد أعدت التقديرات للمشاريع غير المالية (الشركات والمشاريع غير ذات الشخصية الاعتبارية)، ومؤسسات الائتمان، وشركات التأمين وصناديق المعاشات، والحكومة العامة. وتظهر هذه التقديرات في الجدول ٩ - ٥ أدناه.

٩ - ٤٠ يعرف نظام الحسابات القومية ببرامج الحاسوب بأنها: "برامج الحاسوب والمواد الوصفية والمساندة لبرامج تشغيل أجهزة الحاسوب والبرامج التطبيقية. وتشمل البرامج المشتراة أو المنتجة لحساب منتجها"، إذا كان الإنفاق عليها كبيراً. وتشمل أيضاً الإنفاق الكبير على شراء أو تطوير أو توسيع قواعد بيانات للكمبيوتر يتوقع استعمالها لمدة تزيد على عام، سواء سوتت أو لم تسوق". (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣٠٧).

٩ - ٤١ يوصي نظام الحسابات القومية بتقييم برامج الحاسوب "على أساس أسعار المشترين المدفوعة ثمناً للبرنامج أو، في حالة عدم وجود هذه الأسعار، على أساس تكاليف الإنتاج عندما تنتج داخلياً. والبرامج التي اشترت في السنوات الماضية ولم تستهلك كلياً بعد ينبغي أن يعاد تقييمها بالأسعار أو التكاليف الجارية (التي قد تكون أقل من السعر الأصلي أو التكلفة الأصلية)". (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٤٤).

٩ - ٤٢ تستند تقديرات الإنفاق على برامج الحاسوب إلى "إحصاءات التشغيل الآلي" التي نشرتها هيئة الإحصاء الهولندية. وتغطي هذه الإحصاءات الإنفاق على برامج الحاسوب من جانب المشاريع الخاصة، مقسمة فرعياً إلى صناعات عديدة، والحكومة العامة، مقسمة فرعياً إلى مستويات الحكومة المختلفة. وتتألف النفقات من البرامج المشتراة (الجاهزة القياسية والمطورة خصيصاً)، وتكاليف الموظفين، والاستثمارات في البرامج الخاصة المصممة لتسهيل عمليات الإنتاج (التصنيع بمساعدة الحاسوب والتخطيط بمساعدة الحاسوب). وينقسم الإنفاق على برامج الحاسوب إلى الفئات التالية:

- (أ) برامج قياسية (مشتراة أو مستأجرة أو مؤجرة)؛  
(ب) برامج خاصة (مشتراة أو مستأجرة أو مؤجرة)؛

<sup>١١٦</sup> يشمل مطورو برامج الحاسوب الآخرون مصممي وواضعي الأنظمة ومحللي المعلومات. استبعدت من هنا تكاليف أجور مطوري البرامج الذين تستخدمهم بيوت البرامج، نظراً لأهم يعملون بصورة غالبية في تطوير البرامج للاستخدام الخارجي.

الجدول ٩ - ٥ : برامج الحاسوب: التقييم

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(مليون غيلدر)						
٣ ٦٥٦	٣ ٢٢٠	٢ ٦٤٠	٢ ٦٢٤	٢ ٤١٥	٢ ١٤٨	المشاريع غير المالية
٦٠٠	٥٨٧	٤٤١	٤٦٢	٤٤٣	٤٤٣	النفقات (مجموع)
١ ٢٧٤	٩٥٣	٧٣٥	٧٣٤	٥٧٦	٤٦٥	— البرامج، القياسية
١ ٤٥٢	١ ٣٨٠	١ ١٩٤	١ ١٨٨	١ ٢٠٦	١ ٠٨٠	— البرامج، الخاصة
١٨٠	١٧٠	١٥٠	١٣٠	١٠٠	٨٠	— تكاليف الموظفين، أجور
١٥٠	١٣٠	١٢٠	١١٠	٩٠	٨٠	— التصنيع، بمساعدة الحاسوب
٣ ٦٥٦	٣ ٣٤٩	٢ ٧٧٢	٢ ٨٣٤	٢ ٦٣٢	٢ ٣٦٣	— التخطيط بمساعدة الحاسوب
٩ ٧٧٧	٨ ٩٥٥	٨ ٢٣٨	٧ ٨٢٩	٤ ٩٩٥	٢ ٣٦٣	النفقات (المعاد تقييمها)
		٨٧٧	٨٧٧	٨٧٧	٧٨٨	النفقات (التراكمية) <sup>١١٧</sup>
		٩٤٥	٩٤٥		٧٨٨	الاستهلاك (٣ سنوات)
٩٢٤	٩٢٤	٩٢٤				
١ ١١٦	١ ١١٦					
١ ٢١٩						
٦ ٢٢٣	٥ ٧٩٨	٥ ٤٤٥	٥ ٠٦٢	٢ ٤٥٣	٧٨٨	الاستهلاك (التراكم) <sup>١١٧</sup>
						القيمة في الميزانية العمومية:
٣ ٥٥٤	٣ ١٥٧	٢ ٧٩٣	٢ ٧٦٧			— أسعار ١٩٩٠
	٣ ٠٣٤					— أسعار ١٩٨٩
						مؤسسات الائتمان
٦٨٦	٥٣٠	٣٩٧	٣٨٨	٤٥٣	٣٢١	النفقات (مجموع)
١٣٠	١١٢	٦٧	٧٦	٧٠	٥٦	— البرامج، القياسية
٣٨٢	٢٥٦	١٨٦	١٦٨	١٧٩	١٢١	— البرامج، الخاصة
١٧٤	١٦٢	١٤٤	١٤٤	٢٠٤	١٤٤	— تكاليف الموظفين، أجور
٦٨٦	٥٥١	٤١٧	٤١٩	٤٩٤	٣٥٣	النفقات (المعاد تقييمها)
١٦٥٤	١ ٣٨٧	١ ٣٣٠	١ ٢٦٦	٨٤٧	٣٥٣	النفقات (التراكمية)
		١٦٥	١٦٥	١٦٥	١١٨	الاستهلاك (٣ سنوات)
	١٤٠	١٤٠	١٤٠			
١٣٩	١٣٩	١٣٩				
١٨٤	١٨٤					
٢٢٩						
١ ٠١٣	٨٨١	٩١٢	٨٢٢	٤٠٠	١١٨	الاستهلاك (التراكم)
						القيمة في الميزانية العمومية:
٦٤١	٥٠٦	٤١٨	٤٤٤			— أسعار ١٩٩٠
	٤٨٦					— أسعار ١٩٨٩
						شركات التأمين وصناديق المعاشات
٢٩٨	٢٦٦	٢٠٠	١٨١	٢١٨	١٥٥	النفقات (مجموع)
٥٣	٥٣	٤٠	٤٠	٥٢	٣١	— البرامج، القياسية

<sup>١١٧</sup> تحسب النفقات التراكمية والاستهلاك التراكم في سنة معينة عن طريق تراكم النفقات (أو القيم المستهلكة) في السنوات الثلاث السابقة ثم طرح النفقات (أو القيم المستهلكة) التي تمت في السنوات السابقة لفترة السنوات الثلاث تلك. على سبيل المثال، تساوي النفقات التراكمية في عام ١٩٨٨: ١٩٨٨ + ٧ ٨٢٩ + ٢ ٧٧٢ - ٢ ٣٦٣ = ٨ ٢٣٨.

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
(مليون غيلدر)						
١٣١	١٠٥	٧٠	٦٣	٦٤	٤٠	— البرامج، الخاصة
١١٤	١٠٨	٩٠	٧٨	١٠٢	٨٤	— تكاليف الموظفين، أجور
٢٩٨	٢٧٧	٢١٠	١٩٦	٢٣٨	١٧١	النفقات (المعاد تقييمها)
٧٨٥	٦٨٣	٦٤٤	٦٠٥	٤٠٩	١٧١	النفقات (التراكم)
			٥٧	٥٧	٥٧	الاستهلاك (٣ سنوات)
		٧٩	٧٩	٧٩		
	٦٥	٦٥	٦٥			
٧٠	٧٠	٧٠				
٩٢	٩٢					
٩٩						
٤٩٤	٤٢٨	٤٣٩	٣٩٥	١٩٣	٥٧	الاستهلاك (المتراكم)
						القيمة في الميزانية العمومية:
٢٩١	٢٥٥	٢٠٥	٢١٠			— أسعار ١٩٩٠
	٢٤٥					— أسعار ١٩٨٩
						الحكومة العامة
٧٢٥	٧١٢	٧٧٣	٦٠٥	٥٧٥	٥٤٦	النفقات (مجموع) <sup>١١٨</sup>
١٦١	١٢٠	١٤٧	١٤٢	١٣٥	١٢٨	— البرامج، القياسية
٣٤٣	٣٧٤	٤٠٧	٢٦٣	٢٥٠	٢٣٧	— البرامج، الخاصة
٢٢١	٢١٨	٢١٩	٢٠٠	١٩٠	١٨١	— تكاليف الموظفين، أجور
٧٢٥	٧٤٠	٨١٢	٦٥٣	٦٢٧	٦٠١	النفقات (المعاد تقييمها)
٢ ٢٧٧	٢ ٢٠٥	٢ ٠٩٢	١ ٨٨١	١ ٢٢٨	٦٠١	النفقات (التراكم)
			٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	الاستهلاك (٣ سنوات)
		٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩		
	٢١٨	٢١٨	٢١٨			
٢٧١	٢٧١	٢٧١				
٢٤٧	٢٤٧					
٢٤٢						
١ ٥٤٧	١ ٤٤١	١ ٣٣٣	١ ٢٣٧	٦١٠	٢٠٠	الاستهلاك (المتراكم) <sup>١١٩</sup>
						القيمة في الميزانية العمومية:
٧٣٠	٧٦٤	٧٥٩	٦٤٤			— أسعار ١٩٩٠
	٧٣٥					— أسعار ١٩٨٩
						مجموع الاقتصاد
						القيمة في الميزانية العمومية:
٥ ٢١٦	٤ ٦٨٢	٤ ١٧٥	٤ ٠٦٥			— أسعار ١٩٩٠
	٤ ٥٠٠					— أسعار ١٩٨٩

<sup>١١٨</sup> نظراً لأن هذه النفقات ليست متاحة إلا في السنوات ١٩٨٧ وما بعدها، استمدت نفقات عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ من تقديرات عام ١٩٨٧ باستخدام معدل انكماش سنوي قدره ٥ في المائة. المصدر: إحصاءات التشغيل الآلي، هيئة الإحصاء الهولندية، سنوات عديدة.

<sup>١١٩</sup> انظر الحاشية ١١٧.



الأحيان من مالكيها الأصليين، ولذلك فإن من الأنسب اتباع نهج يستند إلى القيمة الحالية للإيرادات في المستقبل.

٩ - ٥٠ - أساساً، تستمد النفقات السنوية على هذه الأصول من إحصاءات الإنتاج الخاصة بوكالات النشر (المكافآت الشرفية) وشركات التسجيلات (التسجيلات في الأستوديوهات، وأجور الفنانين وتكاليف الطبع، وشراء الأعمال الفنية القديمة، وتكاليف الإذاعة، الخ.)، التي تجمعها هيئة الإحصاء الهولندية (لم تدرج هنا سوى المدفوعات للمالكين المقيمين). واستمدت من ميزان المدفوعات بيانات حقوق الأفلام والمكافآت الشرفية والمدفوعات الأخرى مقابل الأعمال الفنية الأصلية الواردة من الخارج. واعتبرت هذه النفقات بمثابة دخول للمالكي الأعمال الفنية. وبافتراض أن حياة الخدمة النافعة تبلغ خمس سنوات، فإن المالكين يتلقون سنوياً جزءاً من الدخل. وقد افترض أنهم يتلقون ٥٠ في المائة من الدخل في السنة الجارية (مقابل الأعمال الأصلية التي أنتجت في تلك السنة)، و ٢٠ في المائة في السنة التالية، و ١٠ في المائة في كل سنة من السنوات الثلاث الباقية.

٩ - ٥١ - بالنسبة لفترة السنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩، افترض أن نصف الإنفاق الجاري يتعلق بالأعمال الأصلية التي أنتجت في كل سنة من هذه السنوات. وابتداءً من عام ١٩٩٠ فصاعداً، حدد الدخل الجاري بأنه يساوي الإنفاق الجاري. فعلى سبيل المثال، يبلغ الدخل الجاري في عام ١٩٩٠ من جميع الاستثمارات ١٤٠٠، وتبلغ نفس القيمة ٢٠٣٢ في عام ١٩٩١. ونتيجة لذلك، استمد الدخل من الأعمال الأصلية التي أنتجت بالاستثمار الذي تم في السنة الجارية كقيمة متبقية، أي ٨٦٠ مليون غيلدر في عام ١٩٩٠ و ٣٤٦ مليون غيلدر في عام ١٩٩١ (انظر الجدول ٩ - ٦).

٩ - ٥٢ - حددت القيمة في الميزانية العمومية في بداية عام ١٩٩٠ باعتبارها مساوية لصافي القيمة الحالية للإيرادات من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٤. وبالمثل، تعادل القيمة في الميزانية العمومية في نهاية عام ١٩٩٠ صافي القيمة الحالية للإيرادات من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٥. ويستند صافي القيمة الحالية للإيرادات في المستقبل إلى سعر خصم يبلغ ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٧,٨ في المائة في عام ١٩٩١ (أي ما يعادل متوسطاً متحركاً لسعر الفائدة الطويل الأجل لمدة عشر سنوات).

٩ - ٤٦ - يعرف نظام الحسابات القومية فئة الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية بأنها: "الأفلام أو التسجيلات الصوتية أو النصوص الأصلية أو المعزوفات الموسيقية أو النماذج الأصلية التي يسجل عليها أو يدمج فيها أداء مسرحي وبرامج إذاعية وتلفزيونية وأداء موسيقي ومباريات رياضية ومخرجات أدبية وفنية، الخ. وتشمل أيضاً الأعمال المنتجة للحساب الخاص. أحياناً، يوجد أكثر من نسخة أصلية وذلك كما هي الحال بالنسبة للأفلام". (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣٠٧).

٩ - ٤٧ - طبقاً لنظام الحسابات القومية، يجب أن تقيّم هذه الأصول "... بأسعار الشراء في حالة تداول هذه الأصول غير الملموسة فعلاً في الأسواق. وفي حالة الأصول غير الملموسة المنتجة للحساب الخاص، قد يكون من الضروري تقييمها على أساس تكاليف إنتاجها، بعد أن يعاد تقييمها بأسعار الفترة الجارية وبعد تخفيضها. وإلا، فإنه قد يكون من الضروري استعمال تقديرات للقيمة الحالية للعائدات المتوقعة في المستقبل التي سيتلقاها مالكو هذه الأصول". (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٤٥).

٩ - ٤٨ - في النهج الذي اتبعناه، استند تقييم هذه الأصول إلى القيمة الحالية للإيرادات في المستقبل، التي تم تقديرها من بيانات إنفاق وكالات النشر وشركات التسجيلات، والمدفوعات من بقية العالم. وجدير بالذكر أنه لا تتاح تقديرات مباشرة للإيرادات في المستقبل من مالكي الأعمال الفنية الأصلية.

٩ - ٤٩ - يستند هذا النهج إلى فكرة أن نفقات وكالات النشر وشركات التسجيلات تتكرر في شكل تعويضات منتظمة لمالكي الأعمال الفنية الأصلية. ومن جهة أخرى، تشتري أيضاً وكالات النشر وشركات التسجيلات أحياناً الأعمال الفنية الأصلية الصحيحة (وبذلك تستثمر في أعمال أصلية). وفي هذه الحالة، يمكن تقريب قيمة الأعمال الفنية الأصلية في الميزانية العمومية على أساس طريقة الجرد المستمر. غير أن الأعمال الفنية الأصلية لا تشتري في معظم



٩ - ٥٣ يبين الجدول ٩ - ٦ قيم الأعمال الترفهية أو الأدبية أو الفنية الأصلية في الميزانية العمومية في بداية ونهاية عام ١٩٩٠. وقد زيدت المبالغ بالقيمة الاسمية (الدفترية) للإنتاج المسبق المستمدة من التقارير السنوية لشركات الإذاعة الهولندية.

### دال - الأصول المنتجة: النفائس

٩ - ٥٤ يعرف نظام الحسابات القومية النفائس بأنها: "أصول منتجة لا تستعمل بصورة رئيسية للإنتاج أو الاستهلاك، يتوقع أن تزداد قيمتها الحقيقية أو، على الأقل، أن لا تقل، وهي لا تبلى بمرور الزمن في ظل الظروف العادية، وتمتلك وتقتنى أساساً بوصفها مستودعات قيمة. وتتكون السلع الثمينة (النفائس) من معادن نفيسة وأحجار كريمة وسلع أثرية وغيرها من الأعمال الفنية ومن السلع النفيسة (النفائس)..." (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣٠٨). وتصنف النفائس إضافياً كما يلي:

(أ) المعادن النفيسة والأحجار الكريمة التي لا تقتنى لاستعمالها كمدخلات في عمليات إنتاج؛

(ب) السلع الأثرية والأشياء (الأعمال) الفنية الأخرى مثل اللوحات الفنية وأعمال النحت؛

(ج) السلع النفيسة (النفائس) الأخرى مثل مجموعات الجواهرات التي لها قيمة كبيرة والمشكلة من أحجار كريمة ومعادن نفيسة.

٩ - ٥٥ غالبية النفائس تمتلكها الأسر المعيشية والحكومات، ولكن قطاعات أخرى يحتل أن تمتلك مخزونات (كبيرة) من النفائس. فالشركات، على سبيل المثال، كثيراً ما تمتلك لوحات فنية وأعمال نحت تستخدم لأغراض الديكور. ومع ذلك، فإن هذه النفائس لا تسجل عادة بصورة منفصلة في ميزانيتها العمومية. وحتى الآن، لم تسجل هيئة الإحصاء الهولندية مخزونات النفائس.

٩ - ٥٦ يمكن أن تستمد قيمة هذه الأصول من حسابات شركات التأمين، التي تحتفظ عادة بسجلات للنفائس مثل الأحجار الكريمة والسلع الاستهلاكية المعمرة. غير أنه لا يمكن بسهولة تحويل هذه المعلومات لتتسق مع مفاهيم نظام الحسابات القومية. وعلاوة على ذلك، قلما يؤمن على النفائس نظراً لأن أقساط التأمين تكون عادة باهظة.

٩ - ٥٧ من جهة أخرى، يعتبر تنفيذ مشروع لتقدير قيمة مخزونات النفائس عملية ضخمة وباهظة التكلفة. فعلى سبيل المثال، تمتلك الحكومة المركزية مخزونات كبيرة من الأعمال الفنية التي يخزن معظمها في المتاحف الوطنية. وتخزن هذه المتاحف مجموعة تبلغ حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ لوحة ورسم متفاوت قيمتها بشدة. ونظراً لعدم وجود سجل مركزي لهذه المجموعات من اللوحات، فإنه يجب إجراء مسح فردي لكل متحف من المتاحف التي يبلغ عددها حوالي ٧٠٠ متحف.

٩ - ٥٨ تقييم هذه اللوحات الفنية صعب نظراً لأن مجموعة اللوحات ليست مسجلة في الميزانية العمومية وغير مؤمن عليها. كما أن التقييم يخضع لدرجة عالية من عدم التأكد نظراً لانعدام

المعاملات. وبالإضافة إلى هذه اللوحات الفنية، يجب أن تؤخذ أيضاً في الاعتبار أعمال النحت والنفائس الأخرى. وأخيراً فإن تقسيم هذه الأصول حسب القطاعات قد يكون مسألة محفوفة بالمخاطر، نظراً لأن الأعمال المخزنة في المتاحف قد تكون ملكاً للمالكين آخرين.

٩ - ٥٩ من المثير ملاحظة أن التقييم على أساس العائدات في المستقبل ليس مفيداً أيضاً، نظراً لأن متوسط تكاليف تشغيل المتاحف يتجاوز كثيراً إيرادات هذه المتاحف (من التبرعات وتذاكر الدخول، الخ). ونظراً لهذه الصعوبات النظرية والعملية، لم يتم حتى الآن إجراء تقديرات لمخزونات النفائس.

### هاء - الأصول غير المنتجة: الأصول الملموسة

٩ - ٦٠ يتناول هذا القسم الأصول الملموسة غير المنتجة كالأراضي والأصول الجوفية والموارد البيولوجية غير المفتوحة والموارد المائية. وناقش هذه الفئات بالتفصيل فيما يلي.

#### ١ - الأراضي

٩ - ٦١ يعرف نظام الحسابات القومية الأراضي بأنها: "الأراضي، بما فيها الطبقة السطحية وأية مياه سطحية مرتبطة بها، التي يمكن إعمال حقوق ملكيتها. وتشمل أيضاً التحسينات الرئيسية التي لا يمكن فصلها مادياً عن الأراضي نفسها. وتستثنى من ذلك أية مبان أو منشآت أخرى مقامة عليها أو تمر منها، والمحاصيل والأشجار المفتوحة والحيوانات الداجنة، والأصول الجوفية، والموارد البيولوجية غير المفتوحة، والموارد المائية الجوفية". (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣٠٩).

٩ - ٦٢ تصنف فئة الأراضي إضافياً في نظام الحسابات القومية إلى الأراضي التي تقوم عليها المباني والمنشآت، والأراضي المفتوحة، والأراضي المستعملة لأغراض ترويقية والمياه السطحية المرتبطة بها، والأراضي الأخرى والمياه السطحية المرتبطة بها.

٩ - ٦٣ تعرّف فئة الأراضي التي تقوم عليها المباني والمنشآت بأنها: "الأراضي التي تقوم عليها مساكن أو مبان غير سكنية أو منشآت أو المحفور فيها أساساتها، بما في ذلك الساحات والحدائق التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المساكن الزراعية أو غير الزراعية والطرق المؤدية إلى المزارع".

٩ - ٦٤ تعرّف الأراضي المفتوحة بأنها: "الأراضي المستعملة للزراعة عموماً لأغراض تجارية أو كفاية، وتشمل، من حيث المبدأ، الأراضي المستعملة لإنتاج المحاصيل أو الفاكهة أو الكرمة".

٩ - ٦٥ تعرّف الأراضي المستعملة لأغراض ترويقية (أراضي الاستحمام) والمياه السطحية المرتبطة بها بأنها: "أراض مملوكة ملكية خاصة تستعمل لإقامة مرافق ومنتزهات وساحات للترويق، وكذلك المنتزهات وأماكن الترويق العامة، بالإضافة إلى المياه السطحية المرتبطة بها".

٩ - ٦٦ تعرّف الأراضي الأخرى والمياه السطحية المرتبطة بها بأنها: "الأراضي غير المصنفة في أي مكان آخر، بما في ذلك الحدائق والساحات الخاصة غير المفتوحة لأغراض كفاية أو تجارية، وأراضي

المباني من قيمة الأرض والمباني مجتمعة. وإذا تعذر هذا، ينبغي تصنيف الأصل المركب في الفئة التي تمثل الجزء الأكبر من قيمته. (نظام الحسابات القومية، الفقرتان ١٣ - ٥٦ و ١٣ - ٥٧).

٩ - ٦٩ إحصائيات استعمال الأراضي (Bodemstatistiek) هي المصدر الرئيسي المتاح للبيانات اللازمة لتقدير استعمال الأراضي حسب النوع في هولندا. وهي توفر مجموعة كاملة من البيانات حسب الفئات الرئيسية التي يوصى بها في نظام الحسابات القومية (انظر أعلاه). وأصغر وحدة هي قطعة أرض مساحتها ٢٥ هكتاراً. وتستند هذه البيانات إلى خرائط من مصلحة المساحة، تكملها معلومات من عمليات المسح الجوي والمخططات العمرانية الحضرية.

٩ - ٧٠ استخدمت بيانات ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كأساس لتقدير مساحات الأراضي في بداية ونهاية عام ١٩٩٠، نظراً لأن البيانات الخاصة بالسنوات اللاحقة ليست متاحة. غير أن المقارنة مع بيانات سابقة تبين أن التغيرات في استعمال الأراضي تكون عادة صغيرة، من الناحيتين المطلقة والنسبية معاً.

#### الجدول ٩ - ٧ الأراضي: المساحة المفتوحة بالهكتارات

بيانات المصدر		
١٩٩١	١٩٩٠	
٢ ٣٨٨ ١٠٥	٢ ٣٨٨ ١٠٥	الأراضي المفتوحة (مجموع)
١٣ ٤٥٧	١٣ ٤٥٧	— الزراعة تحت الزجاج
٨٠٥ ٣٧٣	٧٩٦ ٢٩١	— الأراضي الزراعية
١ ٠٩٦ ٤٩٦	١ ١١٤ ٠٠٨	— المراعي
١٠٣ ٧٣٩	١٠١ ٣٧٠	— زراعة الحدائق لأغراض التسويق
٢١٧ ١٢٠	١٩٦ ٨٧٢	— السياجات والممرات
٤ ٧٩٦	٤ ٧٩٦	— الأراضي المخصصة
١٤٧ ١٢٤	١٦١ ٣١١	— الأراضي الأخرى
الميزانية العمومية لعام ١٩٩٠		
٣١ كانون الأول/ديسمبر	١ كانون الثاني/يناير	
٢ ٣٨٨ ١٠٥	٢ ٣٨٨ ١٠٥	الأراضي المفتوحة (مجموع)
١٣ ٤٥٧	١٣ ٤٥٧	— الزراعة تحت الزجاج
٨٦٤ ٤٥٢	٨٦٠ ١٤٤	— الأراضي الزراعية
١ ١٧٦ ٩٣١	١ ٢٠٣ ٣٣٧	— المراعي
١١١ ٣٤٩	١٠٩ ٤٩٩	— زراعة الحدائق لأغراض التسويق
٢١٧ ١٢٠	١٩٦ ٨٧٢	— السياجات والممرات
٤ ٧٩٦	٤ ٧٩٦	— الأراضي المخصصة
ملاحظة: المساحة المخصصة لـ "السياجات والممرات" حسب طريقة القيمة المتبقية كما يلي:		
١٩٩١	١٩٩٠	
٢ ٣٨٣ ٣٠٩	٢ ٣٨٣ ٣٠٩	الأراضي المفتوحة (بدون الأراضي المخصصة)
٢ ١٦٦ ١٨٩	٢ ١٨٦ ٤٣٧	مطروحاً منها: الأراضي المفتوحة السطحية المسجلة مساحياً (مجموع)
٢١٧ ١٢٠	١٩٦ ٨٧٢	السياجات والممرات
في الجزء الثاني من هذا الجدول، وزعت فئة "الأراضي الأخرى" بالتناسب على فئات "الأراضي الزراعية" و"المراعي" و"الحدائق لأغراض التسويق".		
المصادر: "إحصائيات استعمال الأراضي"، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. لتقديرات الأراضي المفتوحة (مجموع) والزراعة تحت الزجاج؛ و"إحصاء الزراعة"، أيار/مايو ١٩٨٩ وأيار/مايو ١٩٩٠، لتقديرات الأراضي الزراعية، المراعي، وزراعة الحدائق لأغراض التسويق، والأراضي المفتوحة السطحية المسجلة مساحياً (مجموع).		

٩ - ٧١ توفر إحصائيات استعمالات الأراضي بيانات عن مجموع كميات الأراضي المفتوحة (بما في ذلك الزراعة تحت الزجاج) ولكنها لا توفر معلومات عن كميات فئات الأراضي المفتوحة الفرعية الأخرى (التي تعتبر ضرورية للتقييم اللاحق).

٩ - ٧٢ ولذلك تقسم فئة الأراضي المفتوحة فرعياً إلى فئات فرعية كتلك المستخدمة في إحصاء الزراعة (Landbouwtelling). ويوفر هذا المصدر معلومات محددة عن مختلف أنواع الاستعمال للأغراض الزراعية. وهذه الفئات الفرعية (أي الأراضي الزراعية، والمراعي، وزراعة الحدائق لأغراض التسويق) مماثلة لتلك المستخدمة في الإحصائيات الخاصة بإيجارات وأسعار الأراضي الزراعية، التي تمثل أساساً لتقييم الأراضي المفتوحة.

٩ - ٧٣ يجرى إحصاء الزراعة عادة في شهر أيار/مايو، أي وفقاً لوضع السنة الزراعية التالية. وتحديث معظم التغييرات في الملكية و/أو الاستعمال في النصف الأول من السنة، أي من كانون الثاني/يناير حتى أيار/مايو. ولذلك فإن الكميات المدرجة في الميزانية العمومية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ تستند إلى إحصاء أيار/مايو ١٩٨٩ والكميات المدرجة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تستند إلى إحصاء أيار/مايو ١٩٩٠.

٩ - ٧٤ تظهر في الجدول ٩ - ٧ تقديرات مساحة الأراضي المفتوحة بالهكتارات.

٩ - ٧٥ تظهر في الجدول ٩ - ٨ أدناه تقديرات الكميات والأسعار والقيم الخاصة بفئات الأراضي المختلفة. ويتم الحصول على القيم بضرب الكميات في الأسعار.

٩ - ٧٦ المناطق السكنية هي أهم فئة من حيث القيمة. وقد قسمت فرعياً إلى قطع الأراضي (٤٠ في المائة) والمناطق الأخرى بما في ذلك الشوارع وساحات وقوف السيارات والمسطحات الخضراء العامة (٦٠ في المائة) على أساس المعلومات الخاصة بالأراضي المقام عليها مبان ومجموع أراضي المناطق السكنية في عدد كبير من البلديات حتى تؤخذ في الاعتبار الفروق في الأسعار (المستمدة من إحصائيات استعمالات الأراضي). وقد استمدت أسعار قطع الأراضي من المعلومات التي نشرتها وزارة الإسكان والتخطيط العمراني والبيئة (تطور أسعار الأراضي وقطع الأراضي، ١٩٩١). أما أسعار المناطق الأخرى (التي تمتلكها عادة الحكومة المحلية) فقد حددت باعتبارها مساوية للمتوسط المرجح لأسعار الأراضي الزراعية والمراعي كقيمة تقريبية لأسعار شرائها.

٩ - ٧٧ استخدمت طريقة مماثلة لتلك المشروحة أعلاه في حالات المناطق الصناعية ومناطق أرصفة الموانئ، ومواقع البناء، والمناطق التجارية الأخرى، والمرافق الاجتماعية الثقافية، والمرافق العامة الأخرى.

٩ - ٧٨ استمدت أسعار المناطق الصناعية ومناطق أرصفة الموانئ من بيانات الأسعار المفصلة (أسعار البيع) الخاصة بالمواقع الصناعية التي أتاحتها إدارة التخطيط العمراني (وزارة الإسكان والتخطيط العمراني والبيئة) التي أحرت عليها هيئة الإحصاء الهولندية معالجة إضافية. وقد حددت أسعار مواقع البناء مبدئياً بنسبة ٧٥ في المائة من سعر المناطق الصناعية ومناطق أرصفة الموانئ. وفي حالة عدم توفر معلومات أخرى، حددت أسعار المناطق التجارية الأخرى باعتبارها مساوية لأسعار المناطق السكنية (انظر أعلاه). ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الأسعار المذكورة أعلاه استخدمت بصورة موحدة، على الرغم من أنها عملياً قد تفاوتت كثيراً، حسب الموقع ونوع الاستعمال. كما أن الأسعار قد تذبذب كثيراً من سنة إلى أخرى (بل حتى خلال السنة ذاتها).

٩ - ٧٩ استمدت التقديرات الخاصة بمهايط الطائرات والمطارات من بيانات مطار شيبهول. وحددت مبدئياً أسعار أراضي البنية الأساسية الأخرى كالأراضي المقام عليها شبكات السكك الحديدية والنرام والمترو وأسعار الطرق (المرصوفة وغير المرصوفة) بالمتوسط المرجح لأسعار الأراضي الزراعية والمراعي، نظراً لأنه لم تتوفر معلومات مباشرة بصورة أكبر (انظر أدناه).

٩ - ٨٠ استند تقييم الأراضي المفتوحة إلى الإحصائيات الخاصة بإيجارات وأسعار الأراضي الزراعية التي تصدر سنوياً والتي توفر معلومات عن أسعار شراء الأراضي التي تستعمل لأنواع مختلفة من الزراعة (الأراضي الزراعية والمراعي وزراعة الحدائق لأغراض التسويق). وتظهر أسعار الشراء هذه تذبذبات كبيرة بمرور الزمن، نظراً لأنها تستند إلى الانتقال العرضي للملكية الأراضي. ولتخفيف هذه التذبذبات، استخدمت متوسطات متحركة لهذه الأسعار لمدة أربع سنوات لأغراض التقييم. ولذلك استخدمت بالنسبة للأسعار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (المساوية للأسعار في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) المتوسطات المتحركة للأسعار لمدة أربع سنوات من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بينما استخدمت بالنسبة للأسعار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (المساوية للأسعار في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) المتوسطات المتحركة لمدة أربع سنوات للأسعار من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

٩ - ٨١ في حالة عدم توفر معلومات أخرى، حدد سعر الأراضي المخصصة باعتباره مساوياً لسعر المراعي. وقيمت فئة "السيارات والممرات" أولاً بالمتوسط المرجح لأسعار الأراضي الزراعية والمراعي.

الجدول ٩ - ٨ : تقييم الأراضي

القيم (١٩٩٠) (مليون غيلدر)		الأسعار (١٩٩٠) (١٠٠٠ غيلدر/هكتار)		الكميات (١٩٩٠) بالهكتارات		
١ كانون الثاني/يناير	٣١ كانون الأول/ديسمبر	١ كانون الثاني/يناير	٣١ كانون الأول/ديسمبر	١ كانون الثاني/يناير	٣١ كانون الأول/ديسمبر	
١٧١ ٩٨٧	١٧٦ ٠٤٦			٤٣٦ ٥٠١	٤٣٦ ٥٠١	أ - الأراضي المقام عليها مبان، الخ. (مجموع)
٢٦٤	٢٦١	٤٢	٤١,٧	٦ ٢٥٠	٦ ٢٥٠	— مناطق التعدين
١٦ ٢٦٦	١٦ ١١١			٥٠ ١٨٥	٥٠ ١٨٥	— المناطق الصناعية ومناطق أرصفة الموانئ
١٤ ٩٩٥	١٤ ٨٥٥	٧٤٧	٧٤٠	٢٠ ٠٧٤	٢٠ ٠٧٤	قطع الأراضي
١ ٢٧١	١ ٢٥٦	٤٢	٤١,٧	٣٠ ١١١	٣٠ ١١١	الشوارع والأماكن العامة والمسطحات الخضراء، الخ.
٢ ٧٠٥	٢ ٦٧٩			١٠ ٨٤٩	١٠ ٨٤٩	— مواقع البناء للمناطق الصناعية ومناطق أرصفة الموانئ
٢ ٤٣٠	٢ ٤٠٨	٥٦٠	٥٥٥	٤ ٣٤٠	٤ ٣٤٠	قطع الأراضي
٢٧٥	٢٧١	٤٢	٤١,٧	٦ ٥٠٩	٦ ٥٠٩	الشوارع والأماكن العامة والمسطحات الخضراء، الخ.
٢ ٨٨٩	٢ ٨٦٣			١١ ٥٨٩	١١ ٥٨٩	— مواقع البناء للأغراض الأخرى
٢ ٥٩٦	٢ ٥٧٣	٥٦٠	٥٥٥	٤ ٦٣٦	٤ ٦٣٦	قطع الأراضي
٢٩٣	٢٩٠	٤٢	٤١,٧	٦ ٩٥٣	٦ ٩٥٣	الشوارع والأماكن العامة والمسطحات الخضراء، الخ.
٤ ٦١٦	٤ ٧٥٥			٧ ٠٦٥	٧ ٠٦٥	— المناطق التجارية الأخرى (المحلات والبنوك، الخ.)
٤ ٤٣٧	٤ ٥٧٨	١ ٥٧٠	١ ٦٢٠	٢ ٨٢٦	٢ ٨٢٦	قطع الأراضي
١٧٩	١٧٧	٤٢	٤١,٧	٤ ٢٣٩	٤ ٢٣٩	الشوارع والأماكن العامة والمسطحات الخضراء، الخ.
١٣٩ ٢٢٧	١٤٣ ٤٢٥			٢١٣ ١٠٨	٢١٣ ١٠٨	— المناطق السكنية (شاملة الشوارع، الخ.)
١٣٣ ٨٣١	١٣٨ ٠٩٣	١ ٥٧٠	١ ٦٢٠	٨٥ ٢٤٣	٨٥ ٢٤٣	قطع الأراضي
٥ ٣٩٦	٥ ٣٣٢	٤٢	٤١,٧	١٢٧ ٨٦٥	١٢٧ ٨٦٥	الشوارع والأماكن العامة والمسطحات الخضراء، الخ.
٦ ٠٢٠	٥ ٩٥٢			١٣٧ ٤٥٥	١٣٧ ٤٥٥	— أراضي البنية الأساسية (مجموع فرعي)
٤٤٦	٤٤٠	٤٢	٤١,٧	١٠ ٥٥٩	١٠ ٥٥٩	السكك الحديدية وشبكات الترام والمترو
٤ ٥٧٩	٤ ٥٢٤	٤٢	٤١,٧	١٠٨ ٤٩٨	١٠٨ ٤٩٨	الطرق المرصوفة (شاملة حواف الطرق)
٦٠٧	٦٠٠	٤٢	٤١,٧	١٤ ٣٨٥	١٤ ٣٨٥	الطرق غير المرصوفة ونصف المرصوفة
٣٨٨	٣٨٨	٩٧	٩٧	٤ ٠٠٣	٤ ٠٠٣	مهابط الطائرات والمطارات
١٠٨ ٣١٢	١٠٦ ٥٩٧			٢ ٣٨٨ ١٠٥	٢ ٣٨٨ ١٠٥	ب - الأراضي المفتوحة (مجموع)
١ ٣٨٠	١ ٣١٢	١٠٣	٩٧,٥	١٣ ٤٥٧	١٣ ٤٥٧	— الزراعة تحت الزجاج
٣٢ ٥٨٩	٣١ ٣٠٩	٣٨	٣٦,٤	٨٦٤ ٤٥٢	٨٦٠ ١٤٤	— الأراضي الزراعية
٥٣ ٥٥٠	٥٤ ٨٧٢	٤٦	٤٥,٦	١ ١٧٦ ٩٣١	١ ٢٠٣ ٣٣٧	— المراعي
١١ ٤١٣	١٠ ٦٧٦	١٠٣	٩٧,٥	١١١ ٣٤٩	١٠٩ ٤٩٩	— زراعة الحدائق لأغراض التسويق
٩ ١٦٢	٨ ٢٠٩	٤٢	٤١,٧	٢١٧ ١٢٠	١٩٦ ٨٧٢	— السياجات والممرات
٢١٨	٢١٩	٤٦	٤٥,٦	٤ ٧٩٦	٤ ٧٩٦	— الأراضي المخصصة
٤٣ ٨٨٩	٤٣ ٩٨٤			٤٠٤ ٥٩٧	٤٠٤ ٥٩٧	ج - أراضي الاستجمام والمياه السطحية (مجموع)
٣ ٧٧٠	٣ ٥٥٨	١٢	١١,٧	٣٠٤ ٠٦٨	٣٠٤ ٠٦٨	— الغابات

القيم (١٩٩٠) (مليون غيلدر)		الأسعار (١٩٩٠) (١٠٠٠ غيلدر/هكتار)		الكميات (١٩٩٠) بالهكتارات		
١ كانون الثاني / ديسمبر	٣١ كانون الأول / ديسمبر	١ كانون الثاني / ديسمبر	٣١ كانون الأول / ديسمبر	١ كانون الثاني / ديسمبر	٣١ كانون الأول / ديسمبر	
٩ ١٦٥	٩ ١٦٥	٣٥٠	٣٥٠	٢٦ ١٨٦	٢٦ ١٨٦	— الملاعب الرياضية
١٦ ٦٠٦	١٦ ٦٠٦			٤٧ ٤٤٣	٤٧ ٤٤٣	— الاستحمام (مجموع فرعي)
٥ ٦٣٢	٥ ٦٣٢	٣٥٠	٣٥٠	١٦ ٠٩٠	١٦ ٠٩٠	المتنزهات والحدائق العامة
٦ ٣٥٦	٦ ٣٥٦	٣٥٠	٣٥٠	١٨ ١٥٩	١٨ ١٥٩	الاستحمام في العطلات
٤ ٦١٨	٤ ٦١٨	٣٥٠	٣٥٠	١٣ ١٩٤	١٣ ١٩٤	مناطق الاستحمام
١١ ١٧٣	١١ ٥١٠			١٧ ١٠٣	١٧ ١٠٣	— المرافق الاجتماعية الثقافية
١٠ ٧٤٠	١١ ٠٨٢	١ ٥٧٠	١ ٦٢٠	٦ ٨٤١	٦ ٨٤١	قطع الأراضي
٤٣٣	٤٢٨	٤٢	٤١,٧	١٠ ٢٦٢	١٠ ٢٦٢	الشوارع والأماكن العامة والمساحات الخضراء، الخ.
٣ ١٧٥	٣ ١٤٥			٩ ٧٩٧	٩ ٧٩٧	— المرافق العامة الأخرى
٢ ٩٢٧	٢ ٩٠٠	٧٤٧	٧٤٠	٣ ٩١٩	٣ ٩١٩	قطع الأراضي
٢٤٨	٢٤٥	٤٢	٤١,٧	٥ ٨٧٨	٥ ٨٧٨	الشوارع والأماكن العامة والمساحات الخضراء، الخ.
<b>٤ ٩٣٩</b>	<b>٥ ١٠٣</b>			<b>١٥٠ ٣٢٩</b>	<b>١٥٠ ٣٢٩</b>	<b>د - الأراضي والمياه السطحية الأخرى (مجموع)</b>
١ ١٠٦	١ ٢٢٧	١٣	١٤,٢	٨٦ ٤٠١	٨٦ ٤٠١	— المناطق الطبيعية الجافة
٧٣٤	٨١٤	١٣	١٤,٢	٥٧ ٣٤٩	٥٧ ٣٤٩	— المناطق الطبيعية الرطبة
١ ٦٠٢	١ ٥٨٣	٤٢	٤١,٧	٣ ٧٩٧	٣ ٧٩٧	— المقابر
٩٧١	٩٥٩	٤٢	٤١,٧	٢ ٣٠١	٢ ٣٠١	— مقابل القمامة
٢٠٣	٢٠١	٤٢	٤١,٧	٤٨١	٤٨١	— مواقع حطام السيارات
٣٢٣	٣١٩	٤٢	٤١,٧	٧ ٦٦١	٧ ٦٦١	— المناطق الأخرى
<b>٣٢٩ ١٢٧</b>	<b>٣٣١ ٧٣٠</b>			<b>٣ ٣٧٩ ٥٣٢</b>	<b>٣ ٣٧٩ ٥٣٢</b>	<b>الأراضي (مجموع)</b>

الإحصائيات الخاصة بإيجارات وأسعار الأراضي الزراعية باستخدام متوسطات متحركة لمدة أربع سنوات. وقد حددت أسعار الأراضي الأخرى المتبقية، أي المقابر ومقابل القمامة ومواقع حطام السيارات والمناطق الأخرى، بالمتوسط المرجح لأسعار الأراضي الزراعية والمراعي.

٩ - ٨٤ لا تدخل في تقييم الأراضي المياه الوطنية كبحر وادن وبحر الشمال وبحيرة إسيل ونهر شيلت الشرقي والغربي، وكما في حالة الفضاء الجوي، لا تعتبر هذه المياه أصولاً اقتصادية، نظراً لأنه لا تمارس حقوق ملكية عليها. وفي إطار توسيع في المستقبل للوحدة البيئية في الحسابات القومية الهولندية، قد تبذل محاولة لتقييم هذه الموارد الطبيعية أيضاً<sup>١٢٤</sup>.

<sup>١٢٤</sup> انظر م. دي هان وس.ج. كوينينغ. What's in a NAMEA? Recent Results of the NAMEA Approach To Environmental Accounting وهي دراسة قدمت في الندوة الدولية المعنية بالحاسبة البيئية والاقتصادية التكاملة نظرياً وعملياً، طوكيو ٥ - ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

٩ - ٨٢ قيمت أراضي الاستحمام كالأغابات على أساس معلومات الأسعار الخاصة بالأغابات المستمدة من الإحصائيات الخاصة بإيجارات وأسعار الأراضي الزراعية، مرة أخرى باستخدام المتوسطات المتحركة لمدة أربع سنوات. واستمدت قيمة الملاعب الرياضية من التقديرات التي أجرتها خمس شركات تعمر بلدية (أمستردام، وروتردام، وأوترخت، وغرونيغن، وآيندهوفن). وحددت أسعار أراضي الاستحمام الأخرى كالمتنزهات والحدائق العامة، والاستحمام في العطلات (المخيمات ومساكن الاستحمام، الخ.)، ومناطق الاستحمام الأخرى باعتبارها مساوية لأسعار الملاعب الرياضية. وحددت أسعار الأراضي المقام عليها المرافق الاجتماعية والثقافية (المدارس، والمستشفيات، والمتاحف، الخ.) باعتبارها مساوية لأسعار أراضي المناطق السكنية. وحددت أسعار الأراضي المقام عليها المرافق العامة الأخرى (الأراضي المخصصة لخدمات المرافق والتخزين، الخ.) باعتبارها مساوية لأسعار أراضي المناطق الصناعية ومناطق أرصفة الموانئ.

٩ - ٨٣ قيمت المناطق الطبيعية، الجافة والرطبة على السواء، على أساس المعلومات الخاصة بأسعار المناطق الطبيعية المستمدة من

القابلة للاستخراج من الغاز الطبيعي والنفط، أي الحجم التقديري للمواد الهيدروكربونية الموجودة في المستودع والقابلة للاستخراج في نهاية المطاف مطروحاً منها الإنتاج المتراكم من المستودع قبل نهاية السنة المعنية.

٩ - ٩١ وعليه، يستخدم هنا مفهوم الاحتياطيات المتوقعة المتبقية، على الرغم من أن نظام الحسابات القومية يوصي باستخدام مفهوم الاحتياطيات المثبتة (انظر أعلاه). وتتوفر تقديرات الاحتياطيات المثبتة أيضاً من هيئة المسح الجيولوجي الهولندية. وتستند إلى افتراضات أكثر تحفظاً لكميات المواد الهيدروكربونية القابلة للاستخراج من مستودع ما (وعليه، تكون أقل بنسبة ٧ في المائة من تقديرات الاحتياطيات المتوقعة). ومع ذلك، يستخدم هنا مفهوم الاحتياطيات المتوقعة، نظراً لأنه يمثل أكثر التقديرات واقعية للاحتياطيات القابلة للاستخدام في هولندا<sup>١٢٥</sup>.

٩ - ٩٢ لم تؤخذ المخزونات في الاعتبار إلا بقدر ما تكون قابلة للاستخراج اقتصادياً، أي بنسبة ٩٧ في المائة (استناداً إلى الخبرة الطويلة بحقل غاز "غرونينغن" المهيم). وتظهر مخزونات وتدفقات الغاز الطبيعي والنفط في الجدول ٩ - ٩ أدناه.

٩ - ٩٣ على أساس تقديرات الاحتياطيات المتوقعة المتبقية (القابلة للاستخراج فقط بنسبه ٩٧ في المائة) والإنتاج السنوي، من المتوقع أن تكون احتياطيات النفط كافية لحوالي ١٧ عاماً في عام ١٩٨٩ و ١٦ عاماً في عام ١٩٩٠. ومن المتوقع أن تبقى احتياطيات الغاز الطبيعي لحوالي ٢٢ عاماً في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ (استناداً إلى بيانات الاحتياطيات المتبقية وتقديرات الإنتاج في المستقبل المتاحة من "خطة إمدادات الغاز" والتقارير السنوية لشركة الغاز الهولندية "Gasunie").

٩ - ٩٤ يجري تقييم احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط على أساس صافي القيمة الحالية للإيرادات المحددة التي تتوقعها الحكومة من الغاز الطبيعي والنفط، كقيمة تقريبية لصافي العائدات المستقبلية المتوقعة الموصى بها في نظام الحسابات القومية (انظر الجدول ٩ - ١٠ أدناه).

٩ - ٩٥ تستند هذه الطريقة إلى افتراض أن هذه الإيرادات الحكومية المحددة تعادل صافي العائدات (الإيرادات مطروحاً منها التكاليف، بما في ذلك التعويض العادي عن رأس المال) للمؤسسات العاملة في استغلال الغاز الطبيعي والنفط. ويتحقق التعادل بين الإيرادات الحكومية وصافي عائدات المشاريع بسبب افتراض المنافسة

٩ - ٨٥ تعرف الأصول الجوفية في نظام الحسابات القومية بأنها: "احتياطيات الرواسب المعدنية المثبتة الواقعة على سطح التربة أو في حوفها القابلة للاستغلال اقتصادياً، في ظل التكنولوجيا الموجودة والأسعار النسبية السائدة. وحقوق ملكية الأصول الجوفية، في العادة، مستقلة عن حقوق ملكية الأرض نفسها". (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣٠٩). وتتكون الأصول الجوفية من احتياطيات الفحم والنفط والغاز الطبيعي، ومن احتياطيات المعادن الفلزية واللافلزية.

٩ - ٨٦ توجد احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي على البر في المنطقة الشمالية من هولندا، وتحت الجرف القاري (بالنسبة لجزء صغير منها). أما احتياطيات النفط فإنها أصغر كثيراً من ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، توجد احتياطيات الفحم في المنطقة الجنوبية من هولندا، ولكن استغلالها لم يعد سليماً اقتصادياً. وتتكون احتياطيات المعادن اللافلزية بصورة رئيسية من رواسب ملح وبعض منتجات المحاجر. ولا توجد خامات معادن فلزية في هولندا.

#### (أ) احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط

٩ - ٨٧ يعرف نظام الحسابات القومية احتياطيات الفحم والنفط والغاز الطبيعي بأنها: "احتياطيات الفحم بأنواعه واحتياطيات حقول النفط والغاز الطبيعي". (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣١٠).

٩ - ٨٨ بالنسبة للأصول الجوفية، يستخدم نظام الحسابات القومية المفهوم التالي للمخزونات: "الأصول الجوفية هي احتياطيات مثبتة من رواسب المعادن موجودة على سطح التربة أو تحت سطحها ويمكن استغلالها اقتصادياً في ظل الظروف التكنولوجية الجارية والأسعار النسبية" (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٥٩).

٩ - ٨٩ يوصي نظام الحسابات القومية أيضاً بتقييم هذه الأصول الجوفية على أساس صافي القيمة الحالية للعائدات المتوقعة في المستقبل: "في العادة تحدد قيمة الاحتياطيات بالقيمة الحالية للعائدات الصافية المتوقعة الناتجة عن الاستغلال التجاري لهذه الأصول، وإن كانت أعمال التقييم هذه غير مؤكدة إلى حد كبير وعرضة لتفتيح كبير. ونظراً لأن ملكية الأصول الجوفية لا تتغير كثيراً في الأسواق، فإنه قد يكون من الصعب الحصول على أسعار مناسبة يمكن استعمالها لأغراض التقييم عملياً، قد يكون ضرورياً استعمال القيم التي يحددها المالكون في حساباتهم الخاصة". (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٦٠).

٩ - ٩٠ استندت بيانات كميات المخزونات والتدفقات من الغاز الطبيعي والنفط إلى مسح جيولوجية مختلفة تجريها هيئة المسح الجيولوجي الهولندية وتنتشر سنوياً في تقرير "النفط والغاز في هولندا: الاستكشاف والإنتاج" (وزارة الشؤون الاقتصادية، المديرية العامة لإمداد الطاقة). ويناقش هذا المنشور مفاهيم المخزونات المختلفة، ولكنه يعتبر مفهوم الاحتياطيات المتوقعة المتبقية هو أكثر المفاهيم اتساقاً بالواقعية بحيث يمكن استخدامه لتقدير الاحتياطيات

<sup>١٢٥</sup> يستخدم مكتب الإحصاء الأسترالي أيضاً تفسيراً واسعاً لمفهوم الاحتياطيات المثبتة حيث يستخدم مفهوم "الاحتياطيات الثابتة الاقتصادية": أي الموارد التي ثبت وجودها جيولوجياً (أي مجموع الموارد المقيسة والمشار إليها) والتي يكون استخدامها مربحاً على مدى عمر المنجم (مكتب الإحصاء الأسترالي، الميزانية العمومية القومية الأسترالية لعام ١٩٩٥، قضايا وتقديرات تجريبية من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، دراسة عرضية، كانبيرا).



الكاملة. وإذا كانت الإيرادات الحكومية أقل، فسوف تشهد المشاريع فائضاً في البداية. ولكن هذا الفائض سيختفي بدوره لأن أسعار البيع ستكون أقل أو لأن المطالب الخاصة بالأجور ستكون أعلى<sup>١٢٦</sup>.

#### الجدول ٩ - ٩: الغاز الطبيعي والنفط: الأحجام

الميزانية العمومية لعام ١٩٩٠	
(بلايين الأمتار المكعبة)	
١ كانون الثاني /يناير	٣١ كانون الأول/ديسمبر
١٩٣٣	٢١٧٧
١٨٦٥	٢١١٣
٦٨	٦٤
١٩٨٩	١٩٩٠
٨٥,٨	٩٧,٩
٨٢,٠	٩٤,٠
٣,٨	٣,٩

المصادر: النفط والغاز في هولندا: الاستكشاف والإنتاج ١٩٩٣، وزارة الشؤون الاقتصادية، المديرية العامة لإمداد الطاقة، للحصول على تقديرات الاحتياطيات المتوقعة المتبقية وإنتاج النفط؛ وخطة إمداد الغاز ١٩٩٠ والتقرير السنوي ١٩٩١، شركة الغاز الهولندية (Gasunie)، للحصول على تقديرات لإنتاج الغاز الطبيعي في المستقبل.

٩٨ - ٩ تظهر الإيرادات المتوقعة بالأسعار الجارية وبالقيم الحالية المقابلة لها في الجدول ٩ - ١٠ أدناه. وقد حدد سعر الخصم باعتباره مساوياً لمتوسط متحرك لسعر الفائدة (الاسمي) الطويل الأجل لمدة عشر سنوات في هولندا (الذي يعادل في الواقع سعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل)، ويبلغ ٨ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ و٧ و٨ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩١ (وهو مستمد من النشرة الاقتصادية التي تصدرها هيئة الإحصاء الهولندية)<sup>١٢٧</sup>.

٩٩ - ٩ طبق إجراء مماثل لتقدير إيرادات النفط المستقبلية (انظر الجدول ٩ - ١٠ أدناه)<sup>١٢٨</sup>. ويتم بصورة منتظمة تحديث وتنقيح الإيرادات التقديرية للغاز والنفط التي تظهر في الموازنة العامة. وأثناء عملية تجميع وإعداد الميزانية العمومية، تؤخذ هذه التنقيحات في الاعتبار بقدر ما تتعلق بتقديرات السنة الجارية والسنوات التالية. غير أن التنقيحات لا تدرج إذا كانت تتعلق بتقديرات سنوات سابقة، نظراً لأنها تستند إلى معلومات لاحقة (أي معلومات لم تكن متاحة خلال الفترة التي تشير إليها الميزانية العمومية)، بينما تستند الحسابات القومية من حيث المبدأ إلى معلومات سابقة (خاصة أن العناصر الاقتصادية العاملة تتخذ القرارات على أساس المعلومات السابقة).

٩٠ - ١٠٠ لم تحسم حتى الآن بصورة كاملة مسألة ملكية احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط. فمن وجهة النظر القانونية البحثية، تعتبر شركات النفط هي المالكة للاحتياطيات، نظراً لأن الحكومة نقلت حقوق الامتيازات والملكية إليها. غير أنه من وجهة النظر الاقتصادية، يمكن أن يقال إن الحكومة تحتفظ بالملكية، نظراً لأن الإيرادات الصافية من هذه الأصول تعود إليها بالفعل في شكل حصص قانونية في إيرادات شركات النفط، ورسوم الترخيص،

٩٦ - ٩ تظهر الإيرادات المحددة المتوقعة من الغاز الطبيعي في الموازنة العامة (القومية) التي تنشر سنوياً. وتتألف بصورة غالبية من الحصص القانونية في عائدات شركتين هما Nederlandse Aardolie Maatschappij وEnergie Beheer Nederland وبالمقارنة، تعتبر إيرادات النفط أقل كثيراً وتتألف بصورة رئيسية من رسوم الترخيص والامتيازات (Opbrengsten mijnwetgeving).

٩٧ - ٩ تقدم الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ تقديرات للإيرادات المتوقعة من الغاز والنفط للسنوات من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٤. ونظراً لأن مجموع احتياطيات الغاز الطبيعي تكفي لمدة ٢٢ عاماً (انظر أعلاه)، فقد طبقت إيرادات عام ١٩٩٤ على السنوات المتبقية للحصول على تقديرات لمجموع الإيرادات. وبالمثل، تقدر الموازنة العامة لعام ١٩٩١ الإيرادات المتوقعة للسنوات من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥. ونظراً لأن مجموع احتياطيات الغاز الطبيعي لا تزال تكفي لمدة ٢٢ عاماً، فقد طبقت إيرادات عام ١٩٩٥ على السنوات المتبقية.

<sup>١٢٧</sup> تستخدم طريقة التقدير التي تطبقها وزارة الشؤون الاقتصادية سعر خصم حدد باعتباره مساوياً لسعر الفائدة (الاسمي) الجاري الطويل الأجل للسنوات الخمس الأولى حسبما هو متوقع في الموازنة العامة، بينما طبق سعر خصم حقيقي قدره ٤ في المائة بالنسبة لفترة الإنتاج المتبقية (٢٠ عاماً) (وفقاً للتوصية الرسمية لوزارة المالية: وجهة النظر الحكومية). واستخدام سعري خصم يبرره تقييم الإيرادات المتوقعة بالأسعار الجارية بالنسبة للسنوات الخمس الأولى والتقييم الضمني للإيرادات المتوقعة بالأسعار الثابتة بالنسبة لفترة الإنتاج المتبقية (التي حددت باعتبارها مساوية للإيرادات المتوقعة في السنة الأخيرة حسبما هو متوقع في الموازنة العامة). والأرجح أن يطبق سعراً الخصم هذان أيضاً في التنقيح والتحديث القادمين لتقديرات احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط.

<sup>١٢٨</sup> تستخدم وزارة الشؤون الاقتصادية طريقة مختلفة نوعاً ما لتحديد احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط. فهي تتبع خطة إمداد الغاز الطبيعي التي تضعها شركة الغاز الهولندية، فتستخدم فترة إنتاج مدتها ٢٥ عاماً (تستند إلى فترة خطة إمداد الغاز) وتحسب الإيرادات الحكومية المتوقعة لكل سنة، استناداً إلى افتراضات الإنتاج السنوي، وأسعار النفط والغاز، وسعر صرف الغيلدر الهولندي مقابل العملات الأخرى، وبعض المتغيرات الأخرى. ولا يتم تقدير قيمة الاحتياطيات المتبقية، أي تلك التي تبقى بعد انتهاء فترة الخمسة وعشرين عاماً. وهذا الإجراء لا يتماشى مع التوصيات الواردة في نظام الحسابات القومية الذي يستخدم مفهوم الاحتياطيات المثبتة الأضيق تعريفاً خلال المدة المحاسبية.

<sup>١٢٦</sup> انظر أيضاً س. ج. غيونينغ، "تجربة NAMEA: تقييم أولي للحسابات والمؤشرات المتكاملة للبيئة والاقتصاد في هولندا"، وهي دراسة قدمت في "الندوة الدولية المعنية بالحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة نظرياً وعملياً"، طوكيو، ٥ - ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

والامتيازات. وفي إطار نظام المحاسبة القومي المطبق حالياً، تسجل هذه الإيرادات الحكومية باعتبارها إيرادات (والإيجارات حسب تعريفها لا تعود إلا إلى مالك الأصول).

٩ - ١٠١ وعلاوة على ذلك، تتعرض الإيرادات المتوقعة من الغاز والنفط التي تتلقاها الحكومة لتقلبات كبيرة، نظراً لعدم استقرار أسعار الغاز والنفط (الدولية)، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الغيلدر الهولندي. ونتيجة لذلك، يمكن أيضاً أن تتقلب القيم التقديرية لاحتياطيات الغاز الطبيعي والنفط من سنة إلى أخرى.

٩ - ١٠٢ وأخيراً، تؤخذ في الاعتبار ضمناً المدفوعات التعويضية المرتبطة بمبوط سطح الأرض الذي يحدث نتيجة استخراج الأصول

الجوفية. وقد قامت شركة النفط الهولندية بانتظام بتأدية هذه المدفوعات التي أدت ضمناً إلى تخفيض إيرادات الحكومة من عائدات الغاز الطبيعي والنفط<sup>١٢٩</sup>. وبصورة أعم، عند تقدير القيم التي تدرج في الميزانية العمومية على أساس القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية، يجب أن تؤخذ في الاعتبار قيمة النفقات المستقبلية، بما فيها النفقات المتوقعة.

<sup>١٢٩</sup> في عام ١٩٨٣، أنشأت لجنة غرونينغن - هبوط الأرض الذي أحدثته شركة النفط الهولندية عن طريق الفوز بالغاز الطبيعي - صندوقاً احتياطياً قيمته ٦٥٠ مليون غيلدر. وخلال الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٤، دفع الصندوق ٨٨ مليون غيلدر لتسوية مطالبات من أطراف ثالثة (كلها بسعر القوة الشرائية لعام ١٩٨٠).

الجدول ٩ - ١٠: الغاز الطبيعي والنفط: الإيرادات

المجموع	٢٠١٢ - ١٩٩٥	٢٠١١ - ١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠
(مليون غيلدر)							
<b>إيرادات الغاز الطبيعي</b>							
<b>الموازنة العامة لعام ١٩٩٠</b>							
٨٥ ٨٤٧		٦٩ ٤٤٤		٣ ٩٣٩	٤ ١٨٢	٤ ١٨٢	٤ ١٠٠
— القيم الجارية							
٣٦ ٩٨٨		٢٣ ٣٩٣		٢ ٨٩٥	٣ ٣١٩	٣ ٥٨٥	٣ ٧٩٦
— القيم الحالية ١٩٩٠/١/١							
<b>الموازنة العامة لعام ١٩٩١</b>							
٩٧ ٧٩٦	٧٩ ٣٤٤		٤ ٣٢٦	٤ ٤٠٨	٤ ٨١٨	٤ ٩٠٠	
— القيم الجارية							
٤٢ ٧٠٠	٢٧ ٢٨٩		٣ ٢٠٣	٣ ٥١٨	٤ ١٤٥	٤ ٥٤٥	
— القيم الحالية ١٩٩٠/١٢/٣١							
<b>إيرادات النفط</b>							
<b>الموازنة العامة لعام ١٩٩٠</b>							
١٥ ٩٠٣		١١ ٦٦٤		٩٤١	٩٩٨	٩٩٨	٩٨٠
— القيم الجارية							
٧ ٤٧٨		٤ ٢٣٣		٦٩١	٧٩٢	٨٥٥	٩٠٧
— القيم الحالية ١٩٩٠/١/١							
<b>الموازنة العامة لعام ١٩٩١</b>							
١٥ ٧٣٢	١١ ٩٨٦		٩٥٤	٩٧٢	١ ٠٦٢	١ ٠٨٠	
— القيم الجارية							
٧ ٥٦٢	٤ ١٦٧		٧٠٦	٧٧٥	٩١٣	١ ٠٠١	
— القيم الحالية ١٩٩٠/١٢/٣١							

المصدر: الموازنة العامة لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، الفصل الثالث عشر، القسم ٠٠ - ٠٦، الفقرة ٠١ - ٠٦.

ملاحظة: إيرادات النفط مستمدة من الموازنة العامة لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. ونظراً لأن هذه البيانات غير متوفرة بالنسبة للسنوات اللاحقة، أقيمت نسبة إيرادات النفط ثابتة كجزء من مجموع الإيرادات التقديرية للغاز الطبيعي والنفط.

## (ب) احتياطات المعادن اللافلزية

٩ - ١٠٣ يعرف نظام الحسابات القومية احتياطات المعادن اللافلزية بأنها: "المحاجر وحفر الصلصال والرمل؛ والرواسب المعدنية الكيميائية والسماذية؛ ورواسب الملح؛ ورواسب الكوارتز والجبس وأحجار الجواهر الطبيعية والأسفلت وغاز البيوتين والعت، وغيرها من المعادن اللافلزية، عدا الفحم والنفط." (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣١٠).

٩ - ١٠٤ تتألف هذه الاحتياطات من المعادن اللافلزية في هولندا بصورة غالبية من رواسب الملح ومنتجات محاجر مثل المرل والرمل والحصاء.

٩ - ١٠٥ يجري تقييم رواسب الملح على أساس القيمة الحالية للإيرادات التي تلقاها الحكومة المركزية من أصحاب الامتيازات. وطبقاً للموازنة العامة لعام ١٩٩١، تبلغ هذه الإيرادات من امتيازات تعدين الملح حالياً ٣ ملايين غيلدر سنوياً<sup>١٣٠</sup>.

٩ - ١٠٦ نظراً لأن الإنتاج السنوي من الملح صغير إلى حد ما بالنسبة لمجموع الاحتياطات، تم تقريب قيمة المخزونات الجوفية بالقيمة الحالية لإيراد سنوي دائم قدره ٣ ملايين غيلدر سنوياً على أساس سعر خصم قدره ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ و٧,٨ في المائة في عام ١٩٩١ (انظر أيضاً القسم السابق). وتساوي القيمة الكلية للمخزونات الجوفية من الملح ٣٧ مليون غيلدر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ و٣٨ مليون غيلدر اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. غير أن هذه المبالغ صغيرة جداً بالنسبة للميزانية العمومية القومية.

٩ - ١٠٧ كما يمكن إجراء تقييم لمنتجات المحاجر على أساس القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية في المستقبل، مع تقريبها باستخدام الإيرادات الحكومية من امتيازات المحاجر. غير أنه لم يجر تقييم فعلي لهذه الأصول نظراً لأن الإيرادات من امتيازات المحاجر صغيرة إلى حد ما، والأهم من ذلك أنها تتألف بصورة رئيسية من تعويضات مقابل تكاليف إدارية.

## ٣ - الموارد البيولوجية غير المفتوحة

٩ - ١٠٨ يعرف نظام الحسابات القومية الموارد البيولوجية غير المفتوحة بأنها: "حيوانات ونباتات تعطي إنتاجاً مرة واحدة أو إنتاجاً متكرراً ويمكن إعمال حقوق ملكيتها ولكن نموها و/أو تكاثرها غير خاضع للسيطرة أو المسؤولية أو الإدارة المباشرة للوحدات المؤسسية. ومن أمثلتها الغابات التي لم يمسه الإنسان وأماكن تكاثر الأسماك الواقعة في مناطق تابعة للبلد. لا يدرج تحت هذا البند سوى الموارد القابلة حالياً، أو المرجح أن تصبح في القريب

العاجل قابلة، للاستغلال لأغراض اقتصادية." (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣١٠).

٩ - ١٠٩ تتألف هذه الموارد البيولوجية غير المفتوحة في هولندا بصورة رئيسية من غابات (مقيمة على أساس امتيازات قطع الأشجار)، وحيوانات (تراخيص القنص)، وأسماك (حقوق الصيد). وتقيم هذه الأصول عادة بالقيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة منها (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٦١).

٩ - ١١٠ تتراوح الإيرادات من تراخيص القنص وحقوق الصيد بين حوالي ٧ ملايين و٨ ملايين غيلدر سنوياً (وزارة الزراعة، إدارة صون البيئة ومصائد الأسماك). وقد تم تقريب قيمة هذه المخزونات باستخدام القيمة الحالية لإيراد سنوي دائم قدره ٧ ملايين غيلدر سنوياً على أساس سعر خصم قدره ٨ في المائة سنوياً في عام ١٩٩٠ و٧,٨ في المائة في عام ١٩٩١. وتساوي القيمة الكلية لهذه المخزونات ٨٧ مليون غيلدر اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ و٨٩ مليون غيلدر اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وجددير بالذكر أن قيمة امتيازات قطع الأشجار ضئيلة جداً.

## ٤ - الموارد المائية

٩ - ١١١ يعرف نظام الحسابات القومية الموارد المائية بأنها: "المستودعات المائية الأرضية وغيرها من موارد المياه الجوفية بقدر ما يؤدي شحها إلى إعمال حقوق ملكيتها و/أو حقوق استعمالها، وإلى تقييم سوقي وإلى بعض تدابير السيطرة الاقتصادية." (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣١٠).

٩ - ١١٢ كما هو الحال بالنسبة للموارد البيولوجية غير المفتوحة، تقيم هذه الموارد عادة بالقيمة الحالية لصافي العائدات المستقبلية المتوقعة منها (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٦١).

٩ - ١١٣ لا توجد في هولندا موارد مائية في شكل آبار مفتوحة أو ينابيع أو عيون ساخنة. ومع ذلك، توجد مناطق خاصة لتجميع المياه في أراضي الكتيان الغربية والأقاليم الشرقية، وهذه تستخدم كمياه للشرب. غير أنه لا يجري تقييم لهذه الموارد المائية نظراً لأن العائدات الصافية منها ضئيلة جداً (لأن هذه الأنشطة تمارس على أساس عدم السعي لتحقيق أرباح).

٩ - ١١٤ لا تتقاضى الحكومة رسوماً مقابل أنشطة تجميع المياه، أي أنها لا تتلقى أية مدفوعات امتيائية. وإلا، فإنه كان يمكن أن يستند تقييم الموارد المائية إلى صافي القيمة الحالية للمدفوعات الامتيازية (على غرار تقييم الأصول الجوفية والموارد البيولوجية غير المفتوحة).

٩ - ١١٥ وعلاوة على ذلك، توجد رواسب مياه ملحية ساخنة تبلغ درجة حرارتها حوالي ١٢٠ درجة مئوية في المناطق الجنوبية من هولندا. غير أن استغلال هذه الرواسب غير سليم اقتصادياً، نظراً لأن

<sup>١٣٠</sup> الموازنة العامة لعام ١٩٩١، الباب الثالث عشر، القسم ٠٠ - ٠٦، الفقرة ٠٦ - ٠١.

الطاقة الحرارية الأرضية لا تستطيع حالياً منافسة الطاقة المستمدة من الغاز. ولذلك لا يجري تقييم هذه الرواسب.

## واو - الأصول غير المنتجة: الأصول غير الملموسة

٩ - ١١٦ يعرف نظام الحسابات القومية الأصول غير المنتجة غير الملموسة بأنها: "أصول من صنع المجتمع. وهي مثبتة بإجراءات قانونية أو محاسبية، مثل منح براءة اختراع أو نقل منفعة اقتصادية إلى طرف ثالث. ويجوز بعضها مالكيها حق المشاركة في أنشطة محددة وحق استبعاد وحدات مؤسسية من المشاركة في هذه الأنشطة إلا بإذن من المالك." (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣١٠).

٩ - ١١٧ تشمل الأصول غير الملموسة غير المنتجة عدة فئات فرعية مثل الكيانات المسجلة ببراءات اختراع، وعقود الاستئجار وغيرها من العقود القابلة للتحويل أو للنقل، والشهرة التجارية المشتركة. وناقش أدناه هذه الفئات الفرعية.

### ١ - الكيانات المسجلة ببراءات اختراع

٩ - ١١٨ يعرف نظام الحسابات القومية الكيانات المسجلة ببراءات اختراع بأنها: "الاختراعات من فئات تكنولوجيا مبتكرة، يمكن أن تمنح براءة اختراع بموجب القانون أو بموجب قرار قضائي. ومن الأمثلة عليها تركيبات المواد وعمليات التصنيع والآليات والدوائر والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والتركيبات الدوائية والسلالات الجديدة من الحياة المنتجة اصطناعياً." (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣١٠).

٩ - ١١٩ وفقاً لنظام الحسابات القومية، يجب أن تقيم الكيانات المسجلة ببراءات اختراع "بأسعار السوق الجارية عندما يتجر بها فعلاً في الأسواق. وإلا، فقد يكون من الضروري استعمال تقديرات القيمة الحالية للعائدات التي يتوقع مالكو هذه الأصول الحصول عليها في المستقبل." (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٦٣). ونظراً لأن أسعار السوق أو العائدات المتوقعة من الكيانات المسجلة ببراءات اختراع غير متوفرة لدى هيئة الإحصاء الهولندية، فقد استند تقييم هذه الأصول إلى نهج التكاليف (انظر أدناه).

٩ - ١٢٠ لا تكون قيمة الكيانات المسجلة ببراءات اختراع متاحة عادة بصورة منفصلة من حسابات المشاريع. وكثيراً ما تسجل الأصول غير الملموسة كبنود واحد في حسابات المشاريع وتشمل عادة الأصول غير الملموسة المنتجة وغير المنتجة (بينما يميز نظام الحسابات القومية تمييزاً واضحاً بين هذين النوعين من الأصول). وعلاوة على ذلك، فإن الأصول غير الملموسة المسجلة في حسابات المشاريع تشمل أحياناً أصولاً تعامل كنفقات جارية في نظام الحسابات القومية مثل المصروفات الأولية لبدء المشروع وإصدار الأسهم، وتكاليف البحث والتطوير.

٩ - ١٢١ ولذلك، استندت قيمة الكيانات المسجلة ببراءات اختراع إلى تكاليف الطلبات الهولندية للحصول على براءات اختراع التي قدمت إلى مكتب براءات الاختراع الهولندي ومكتب براءات الاختراع الأوروبي<sup>١٣١</sup>. وتم الحصول على التكاليف الكلية لطلبات الحصول على براءات اختراع من عدد الطلبات المرفوضة للحصول على براءات اختراع مضروباً في تكاليف الطلبات المرفوضة للحصول على براءات اختراع زائداً عدد الطلبات الممنوحة للحصول على براءات اختراع مضروباً في تكاليف الطلبات الممنوحة للحصول على براءات اختراع (في هولندا وأوروبا معاً). ويسجل مكتب براءات الاختراع عدد الطلبات المقدمة وعدد الطلبات الممنوحة. وتم استنباط عدد براءات الاختراع المرفوضة بافتراض أن قرار المنح أو الرفض يتخذ بعد ثلاث سنوات من تقديم الطلب. ولذلك قدر عدد براءات الاختراع المرفوضة على أساس عدد طلبات البراءات المقدمة مطروحاً منه عدد البراءات الممنوحة بعد ثلاث سنوات.

٩ - ١٢٢ جميع طلبات الحصول على براءات اختراع، سواء رفضت أو منحت، تتطلب تكاليف، كما يستمد من بيانات مكتب براءات الاختراع الهولندي ومكتب براءات الاختراع الأوروبي<sup>١٣٢</sup>. وقد بلغت تكاليف كل طلب مرفوض للحصول على براءة اختراع ٢٠٢٠ غيلدر في هولندا و١٣٦٩٠ غيلدر في أوروبا في عام ١٩٩٣. وبلغت تكاليف كل طلب ممنوح للحصول على براءة اختراع ١٥٠٠٠ غيلدر في هولندا و١١٢٠٠٠ غيلدر في أوروبا في عام ١٩٩٣. وفي كلتا الحالتين، انكشفت هذه التكاليف بنسبة ٥ في المائة سنوياً للسنوات الأخرى (من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٢). وتظهر تكاليف طلبات الحصول على براءات اختراع في الجدول ٩ - ١١.

٩ - ١٢٣ يستند التقييم اللاحق للكيانات المسجلة ببراءات اختراع في الميزانية العمومية إلى طريقة الجرد المستمر (بافتراض متوسط حياة خدمة نافع قدره ١٠ سنوات). وتظهر التقديرات في الجدول ٩ - ١٢. ومن الواضح أن هذه الأرقام تمثل النطاق الأدنى لقيمة الرصيد الفعلي من براءات الاختراع (نظراً لأنها تستند إلى تكاليف الطلبات المقدمة للحصول على براءات اختراع وليس إلى قيمتها الفعلية التي تكون أعلى كثيراً في معظم الأحيان).

<sup>١٣١</sup> انظر: مكتب براءات الاختراع الهولندي، التقرير السنوي ١٩٩٣، الصفحتان ١٤ و٤٥، ومكتب براءات الاختراع الأوروبي، التقرير السنوي ١٩٩٣، الصفحتان ٧٢ و٧٨.

<sup>١٣٢</sup> تشمل تكاليف الطلبات المرفوضة للحصول على براءات اختراع تكاليف تقديم الطلبات الجديدة للحصول على براءات اختراع، والبحث والبحث الإضافي، والفحص (مكتب براءات الاختراع الهولندي)، وتكاليف تقديم الطلبات، والبحث والفحص، والاعتراض والاستئناف (مكتب براءات الاختراع الأوروبي).

الجدول ٩ - ١١ : الكليات المسجلة ببراءات اختراع: النفقات

	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
١ - براءات الاختراع المولدية	١٥٩٣	١٥٩٢	١٥٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	براءات الاختراع
عدد الطلبات	١٧٣٣	١٧٥٣	١٦٠٥	٢١٤٧	٢٢٠٥	٢١٥٨	١٩٧٠	١٨٦٦	١٩٣٩	١٨٤٠	١٨٨٩	١٨٧٥	١٩٠٠	١٩٠٠	عدد الطلبات
المقدمة	١٢٣٣	١٦٥٣	١٥٠٠	٢٠٣١	٢٠٨٣	٢٠٢٨	١٨٢٣	١٧٢٥	١٧٦٧	١٦٣٩	١٦١٥	١٥٩٤	١٥٨٦	١٦٠٤	المقدمة
المرفوضة	١١٦	١٢٢	١٣٠	١٤٧	١٤١	١٧٢	٢٠١	٢٧٤	٢٨١	٣١٤	٣٩٦	٤٤٤	٤٦٢	٤٦٠	المرفوضة
التكاليف لكل طلب (مليدين)	٢٠٢٠	١٩٢٠	١٨٣٠	١٧٤٠	١٦٦٠	١٥٨٠	١٥١٠	١٤٤٠	١٣٧٠	١٣٠٠	١٢٤٠	١١٨٠	١١٣٠	١٠٧٠	التكاليف لكل طلب (مليدين)
الطلبات المرفوضة	١٥٠٠٠٠	١٤٢٩٠	١٣٦١٠	١٢٩٦٠	١٢٣٤٠	١١٧٥٠	١١١٩٠	١٠٦٦٠	١٠١٥٠	٩٦٧٠	٩٢١٠	٨٧٧٠	٨٣٥٠	٧٩٥٠	الطلبات المرفوضة
المصروفات (١٠٠٠ مليدين)	٣٣٠٠	٣١٧٠	٢٧٥٠	٣٥٣٠	٣٤٦٠	٣٢٠٠	٢٧٥٠	٢٤٨٠	٢٤٢٠	٢١٣٠	٢٠٠٠	١٨٨٠	١٧٩٠	١٧٢٠	المصروفات (١٠٠٠ مليدين)
الطلبات المرفوضة	١٧٤٠	١٧٤٠	١٩١٠	١٧٤٠	٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٢٥٠	٢٩٢٠	٢٨٥٠	٣٠٤٠	٢٧٣٠	٣٨٩٠	٣٨٦٠	٣٦٦٠	الطلبات المرفوضة
الجموع	٥٠٤٠	٤٩١٠	٤٥٢٠	٥٤٤٠	٥٤٤٠	٥٢٠٠	٥٠٠٠	٥٤٠٠	٥٢٧٠	٥١٧٠	٤٧٣٠	٥٧٧٠	٥٦٥٠	٥٣٨٠	الجموع
ب- براءات الاختراع الأوروبية	٢١٥٢	٢٤١٨	٢٠٥١	٢٠٢١	١٨٢١	١٦٦٨	١٤٧٣	١٢٨٩	١٢٠٤	١١٢٣	١٠٠٩	٨٧٨	٨٠٠	٨٠٠	براءات الاختراع
عدد الطلبات	٩٠٠	١١٩٠	٩٢٥	٨٦٦	٨٦٥	٧٤٣	٥٥٩	٤٤٩	٥٥٠	٥١٨	٣٦٤	٣٢٥	٣١٩	٤٤٣	عدد الطلبات
المقدمة	١١٥٥	٩٥٦	٩٢٥	٩١٤	٨٤٠	٦٥٤	٦١٥	٦٤٥	٥٥٣	٤٨١	٣٥٧	١٩٩	٢٠٠	٢٠٠	المقدمة
الممنوحة	١٣٦٩٠	١٣٠٤٠	١٢٤٢٠	١١٨٣٠	١١٢٦٠	١٠٧٣٠	١٠٢٢٠	٩٧٣٠	٩٢٧٠	٨٨٢٠	٨٤٠٠	٨٠٠٠	٧٦٢٠	٧٢٦٠	الممنوحة
التكاليف لكل طلب (مليدين)	١١٢٠٠٠	١٠٦٦٧٠	١٠١٥٩٠	٩٦٧٥٠	٩٢١٤٠	٨٧٧٥٠	٨٣٥٨٠	٧٩٦١٠	٧٥٨١٠	٧٢٢٠٠	٦٨٧٦٠	٦٥٤٨٠	٦٢٣٧٠	٥٩٤٠٠	التكاليف لكل طلب (مليدين)
الطلبات المرفوضة	١٢٣٢٠	١٥٥٢٠	١١٤٩٠	١٠٢٤٠	٩٧٤٠	٧٩٧٠	٥٧١٠	٤٣٧٠	٥١٠٠	٤٥٧٠	٣٠٦٠	٢٦٠٠	٢٤٣٠	٣٢٢٠	الطلبات المرفوضة
المصروفات (١٠٠٠ مليدين)	١٢٩٦٣٠	١٠١٩٨٠	٩٣٩٧٠	٨٨٤٣٠	٧٧٤٠٠	٥٧٣٩٠	٥٠٥٧٠	٥١٣٤٠	٤١٩٢٠	٣٤٧٣٠	٢٤٥٥٠	١٣٠٣٠	١٢٤٧٠	١١٨٨٠	المصروفات (١٠٠٠ مليدين)
الطلبات الممنوحة	١٤١٦٨٠	١١٧٥٠٠	١٠٥٤٦٠	٩٨٦٧٠	٨٧١٤٠	٦٥٣٦٠	٥٦٢٨٠	٥٥٧١٠	٤٧٠٢٠	٣٩٣٠٠	٢٧٦١٠	١٥٦٣٠	١٤٩٠٠	١٥١٠٠	الطلبات الممنوحة
الجموع															الجموع

المصدر: مكتب براءات الاختراع افولندي، التقرير السنوي ١٩٩٣، ومكتب براءات الاختراع الأوروبي، التقرير السنوي ١٩٩٣.

الجدول ٩ - ١٢ : الكليات المسجلة ببراءات اختراع: التقسيم

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
(مليون غيلدر)											
١٠٤	٩٢	٧١	٦١	٦١	٥٢	٤٥	٣٢	٢١	٢١	٢٠	النفقات (مجموع)
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٦	٦	٥	— براءات الاختراع الوطنية
٩٩	٨٧	٦٥	٥٦	٥٦	٤٧	٣٩	٢٨	١٦	١٥	١٥	— براءات الاختراع الأوروبية
١٠٤	٩٧	٧٨	٧١	٧٤	٦٦	٦٠	٤٥	٣١	٣٣	٣٣	النفقات (المعاد تجميعها)
٦٥٩	٥٨٨	٤٩١	٤١٣	٣٤٢	٢٦٨	٢٠٢	١٤٢	٩٧	٦٦	٣٣	النفقات (التراكمة)
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	النفقات في عام ١٩٨٠
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	النفقات في عام ١٩٨١
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	النفقات في عام ١٩٨٢
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	النفقات في عام ١٩٨٣
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	النفقات في عام ١٩٨٤
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	النفقات في عام ١٩٨٥
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	النفقات في عام ١٩٨٦
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	النفقات في عام ١٩٨٧
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	النفقات في عام ١٩٨٨
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	النفقات في عام ١٩٨٩
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	النفقات في عام ١٩٩٠
٢٩٥	٢٦٢	٢٠٣	١٥٤	١١٣	٧٩	٥٢	٣٢	١٨	٩	٣	النفقات (التراكمة)
٣٦٤	٣٢٦										القيمة في البرازيل العمومية:
											— بأسعار عام ١٩٩٠
											— بأسعار عام ١٩٨٩

ملاحظة: أعيد تقييم النفقات بأسعار عام ١٩٩٠ على أساس زيادة سنوية مفترضة قدرها ٥ في المائة.

## ٢ - عقود الاستئجار والعقود الأخرى القابلة للتحويل أو للنقل

٩ - ١٢٤ يعرف نظام الحسابات القومية عقود الاستئجار والعقود الأخرى القابلة للتحويل أو للنقل بأهما: "عقود الاستئجار أو عقود يتمتع المستأجر بموجها بحق نقل العقد إلى طرف ثالث على نحو مستقل عن المؤجر. ومن الأمثلة عليها استئجار الأراضي والمباني وغيرها من المنشآت والامتيازات أو الحقوق الحصرية لاستكشاف رواسب المعادن أو أماكن صيد الأسماك، والعقود القابلة للتحويل أو للنقل المبرمة مع رياضيين ومؤلفين وعقود الحق في شراء أصول ملموسة قبل إنتاجها. تستثنى عقود استئجار الآلات من الأصول غير الملموسة غير المالية." (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣١٠).

٩ - ١٢٥ لم يتم تقييم هذه الأصول نظراً لصعوبات الحصول على البيانات وبافتراض أن قيمتها صغيرة نسبياً. فعلى سبيل المثال، لا تكشف الأندية عادة عن قيمة العقود القابلة للتحويل أو للنقل التي ترمها مع لاعبي كرة القدم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل عقود تأجير المباني السكنية، التي تشكل عادة بنداً رئيسياً في هذه الفئة، محظور في معظم الأحيان في هولندا.

## ٣ - الشهرة التجارية المشتراة

٩ - ١٢٦ يعرف نظام الحسابات القومية الشهرة التجارية المشتراة بأهما: "الفرق بين ما يدفع ثمناً لمشروع عامل وبين قيمة مجموع أصوله مخصوماً منها مجموع التزاماته، بعد أن يكون كل عنصر فيه قد حدد وقيم على انفراد. لذلك، فإن قيمة الشهرة التجارية تشمل كل منفعة للعمل التجاري طويلة الأجل لم تعرف على حدة بوصفها أحد الأصول، وكذلك قيمة استعمال مجموعة الأصول مجتمعة وليست مجموعة من الأصول يمكن فصلها عن بعضها البعض." (نظام الحسابات القومية، الصفحة ٣١٠).

٩ - ١٢٧ لا يعتبر نظام الحسابات القومية الشهرة التجارية أصلاً اقتصادياً إلا إذا كانت مثبتة بعملية شراء/بيع.

٩ - ١٢٨ يتم تقييم الشهرة التجارية المشتراة لمشروع غير ذي شخصية اعتبارية على أساس زيادة سعر الشراء على صافي قيمته (الناجحة من أصوله وخصومه المحددة والمقيمة بصورة مستقلة). ويتم تقييم الشهرة التجارية المشتراة لشركة أو شبه شركة على أساس زيادة سعر شراء أسهمها وحصص رأس مالها الأخرى على قيمتها قبل البيع/الشراء مباشرة (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٢ - ٢٢).

٩ - ١٢٩ يمكن أن تستمد قيمة الأسهم المسعرة في السوق من البورصة، بينما يمكن تقدير قيمة الأسهم غير المسعرة في السوق على أساس الأسعار المعلنة في البورصة لأسهم مماثلة في عائلاتها وسجل ربحها الموزع في الماضي وإمكاناتها المستقبلية، معدلة بالتخفيض إذا اقتضى الأمر مراعاة ضعف قابلية الأسهم غير

المسعرة للتسويق أو ضعف سيولتها (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٣ - ٧٣).

٩ - ١٣٠ وعلاوة على ذلك، يوصي نظام الحسابات القومية باستهلاك الشهرة التجارية المشتراة على فترة من الزمن بعد شراء مشروع ما، باتباع المعايير المحاسبية المستعملة في البلد (نظام الحسابات القومية، الفقرة ١٢ - ٣٤).

٩ - ١٣١ تبلغ قيمة الشهرة التجارية المشتراة من جانب الشركات غير المالية ما يتراوح بين ٤,٣ بليون و٧,٨ بليون غيلدر سنوياً خلال فترة السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٤ (هذه الأرقام مستمدة من الإحصاءات المالية للمشاريع، هيئة الإحصاء الهولندية)، بينما تبلغ قيمة الشهرة التجارية المشتراة من جانب المشاريع المالية، ما يتراوح بين ٠,٨ بليون و١,٨ بليون غيلدر سنوياً خلال تلك الفترة (هذه الأرقام مستمدة من عدة بنوك وشركات تأمين كبرى وعدلت نسبياً على أساس إجمالي الأصول في هذا القطاع).

٩ - ١٣٢ في هولندا، يتم عادة استهلاك كامل قيمة الشهرة التجارية المشتراة وتحويلها إلى حصص في رأس المال في سنة شرائها، وإن كانت بعض الطرق المحاسبية الأخرى تطبق أيضاً، ومنها طريقة الاستهلاك على مدى حياة الخدمة النافعة كلها (القانون المدني الهولندي، القسمان ٣٨٦ و٣٨٩). وبتابع هذه الممارسات، يجب إضافة الشهرة التجارية المشتراة المذكورة أعلاه التي لم تسجل في الميزانية العمومية. غير أن البحوث التي أجريت في الماضي أظهرت أن جزءاً صغيراً جداً من الشهرة التجارية تتم رسمته كجزء من الأصول غير الملموسة (التي تشكل أيضاً بنوداً مثل التراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وتكاليف البحث والتطوير). ومع ذلك، لم يتم هنا تقدير هذه المبالغ، نظراً لأنها غير متوفرة بصورة منفصلة من تقرير الإحصاءات المالية للمشاريع.

٩ - ١٣٣ وعلاوة على ذلك، قد تحدث الشهرة التجارية عندما تتحول شركة غير محدودة إلى شركة محدودة عن طريق تغيير الصفة القانونية أو عن طريق الشراء. غير أن البيانات الخاصة بالشهرة التجارية المشتراة من هذا النوع غير متوفرة. وكذلك الحال بالنسبة للبيانات الخاصة بالشهرة التجارية المشتراة لممارسي المهن الطبية و/أو المهن ذات الصلة مثل القابلات.

## زاي - ملخص وملاحظات ختامية

٩ - ١٣٤ عرض هذا الفصل طرق التقدير والتقدير الأوليّة للأصول غير الملموسة المنتجة والأصول غير المنتجة في هولندا. وقد قدرت القيم المدرجة في الميزانية العمومية في بداية ونهاية عام ١٩٩٠ لجميع فئات الأصول هذه تقريباً. غير أنه لم يتم تقييم النفائس في الميزانية العمومية نظراً لعدم وجود بيانات يعول عليها بدرجة كافية بالنسبة للكُميات وبالذات بالنسبة للأسعار. ومن المتعذر تقريباً تقييم هذه الأصول نظراً لعدم وجود معاملات خاصة بها.

٩ - ١٣٥ قيم فئات الأصول غير الملموسة المنتجة والأصول غير المنتجة لعام ١٩٩٠ ملخصة في الجدول ٩ - ١٣ أدناه. من حيث القيمة، تعتبر الأراضي هي أهم البنود، بينما تأتي احتياطات الغاز الطبيعي والنفط في المرتبة الثانية. ويبدو أن قيمة فئات الأصول الأخرى صغيرة نسبياً.

٩ - ١٣٧ مصادر البيانات لم توفر دائماً أساساً كافياً لتجميع أرصدة القطاعات، خاصة في حالة الأراضي والكيانات المسجلة ببراءات اختراع. ولذلك لا تتوفر حالياً بالنسبة لفئات الأصول هذه سوى تقديرات وطنية.

٩ - ١٣٨ التقديرات المعروضة هنا لا تزال أولية. وهي تتسم بمواطن الضعف الكامنة في مصادر البيانات وطرق التقييم. وأخيراً، لا يزال يتعين الجمع بين النتائج المعروضة وتقديرات الأصول والخصوم المالية ومخزونات رأس المال الثابت الأخرى للحصول على صورة كاملة لصافي القيمة في هولندا.

٩ - ١٣٦ تم تقييم الأصول باستخدام طرق مختلفة. فالتقييم على أساس أسعار السوق يحقق عادة أفضل النتائج التي يمكن التعويل عليها، ولذلك فإن نظام الحسابات القومية أيضاً يوصى باستخدام هذه الطريقة. ومع ذلك، فمن الصعب أحياناً الحصول على أسعار السوق المناسبة، كما هو الوضع في حالة الأراضي. ونتيجة لذلك، فإنه قد لا يمكن سوى تقدير قيمة تقريبية لهذه الأسعار باستخدام الافتراضات. كما أن طرق التقييم الأخرى تخضع أيضاً لبعض القيود.

٩ - ١٣٦ تم تقييم الأصول باستخدام طرق مختلفة. فالتقييم على أساس أسعار السوق يحقق عادة أفضل النتائج التي يمكن التعويل عليها، ولذلك فإن نظام الحسابات القومية أيضاً يوصى باستخدام هذه الطريقة. ومع ذلك، فمن الصعب أحياناً الحصول على أسعار السوق المناسبة، كما هو الوضع في حالة الأراضي. ونتيجة لذلك، فإنه قد لا يمكن سوى تقدير قيمة تقريبية لهذه الأسعار باستخدام الافتراضات. كما أن طرق التقييم الأخرى تخضع أيضاً لبعض القيود.



الجدول ٩ - ١٣ : الأصول غير الملموسة المنتجة، والنفائس، والأصول غير المنتجة في عام ١٩٩٠

الميزانية العمومية لعام ١٩٩٠		النفائس	رمز نظام الحسابات القومية
١ كانون الثاني/يناير	٣١ كانون الأول/ديسمبر		
(مليون غيلدر)			
١١ ٧٢٣	٩ ٨٢٩	الأصول غير الملموسة المنتجة والنفائس	AN 1
١١ ٧٢٣	٩ ٨٢٩	الأصول الثابتة غير الملموسة	AN 112
٢ ٦٨٦	٢ ٦٥٠	استكشاف المعادن	AN 1121
٥ ٢١٦	٤ ٥٠٠	برامج الحاسوب	AN 1122
٣ ٨٢١	٢ ٦٧٩	الأعمال الترفيهية والأدبية والفنية الأصلية	AN 1123
.	.	الأصول الثابتة غير الملموسة الأخرى	AN 1129
..	..	النفائس	AN 13
..	..	المعادن النفيسة والأحجار الكريمة	AN 131
..	..	الأشياء الأثرية والأشياء الفنية الأخرى	AN 132
..	..	النفائس الأخرى	AN 139
٣٧٩ ٨٨٠	٣٧٦ ٦٣٠	الأصول غير المنتجة	AN 2
٣٧٩ ٥١٦	٣٧٦ ٣٢٠	الأصول غير المنتجة الملموسة	AN 21
٣٢٩ ١٢٧	٣٣١ ٧٣٠	الأراضي	AN 211
١٧١ ٩٨٧	١٧٦ ٠٤٦	الأراضي التي تقوم عليها المباني والمنشآت	AN 2111
١٠٨ ٣١٢	١٠٦ ٥٩٧	الأراضي المفتوحة	AN 2112
٤٣ ٨٨٩	٤٣ ٩٨٤	أراضي الاستحمام والمياه السطحية المرتبطة بها	AN 2113
٤ ٩٣٩	٥ ١٠٣	الأراضي الأخرى والمياه السطحية المرتبطة بها	AN 2119
٥٠ ٣٠٠	٤٤ ٥٠٣	الأصول الجوفية	AN 212
٥٠ ٢٦٢	٤٤ ٤٦٦	احتياطيات الغاز الطبيعي والنفط	AN 2121
.	.	احتياطيات المعادن الفلزية	AN 2122
٣٨	٣٧	احتياطيات المعادن اللافلزية	AN 2123
٨٩	٨٧	الموارد أو الأصول البيولوجية غير المفتوحة	AN 213
.	.	الموارد المائية	AN 214
٣٦٤	٣١٠	الأصول غير المنتجة غير الملموسة	AN 22
٣٦٤	٣١٠	الكيانات المسجلة ببراءة اختراع	AN 221
.	.	عقود الاستئجار والعقود الأخرى القابلة للتحويل أو للنقل	AN 222
..	..	الشهرة التجارية المشتراة	AN 223
		.. = لم تقدر	
		٠ = نسبة زهيدة	



## المراجع

- Annual Report of Corporations (Jaarreskening van Ondernemingen), 1968-1995, R. Burgert e.a., Samsom, Alphen aan den Rijn (Loose-leaf).
- Australian Bureau of Statistics. National balance sheets for Australia, issues and experimental estimates 1989 to 1992. Canberra, 1995 (Occasional paper).
- CBS. Automatiseringsstatistieken, particuliere sector (Automation statistics, private sector). Statistics Netherlands, The Hague. SDU publishers, 1986-1992.
- CBS. Automatiseringsstatistieken, overheidsector (Automation statistics, central Government and subsectors). Statistics Netherlands, the Hague. SDU publishers, 1983-1992.
- CBS. Bodemstatistiek 1989 (Land use statistics 1989). Statistics Netherlands, The Hague. SDU publishers, 1994.
- CBS. De Landbouwtelling 1993 (Census of agriculture 1993). Statistics Netherlands, Doetinchem, C. Misset BV publishers, 1993.
- Council for Annual Reporting (Raad voor de Jaarverlaggeving). Richtlijnen voor de Jaarverslaggeving vanaf 1990 (Accounting and reporting guidelines from 1990 onward). Kluwer, Deventer, 1990 (Loose-leaf).
- European Communities. Fourth Council Directive of 25 July 1978. Official Journal of the European Communities. Brussels, 1978.
- Eurostat. European system of national and regional accounts in the European Community. Luxembourg, 1994 (Draft).
- Eurostat. Green accounting: an agenda for action, Part 1: study of methodological aspects and proposals for European countries. Luxembourg, 1994 (Draft).
- Financial Accounting Standards Board (FASB). Accounting standards as of 1 June 1994 (Volume I: General standards, and volume II: Industry standards). Norwalk, Connecticut, 1994.
- Goldsmith, Raymond W. The national balance sheet of the United States, 1953-1980. Chicago, University of Chicago Press, 1982.
- Haan, M. de and S.J. Keuning. What's in a NAMEA? Recent results of the NAMEA approach to environmental accounting. Paper presented at the International Symposium on Integrated Environmental and Economic Accounting in Theory and Practice. Tokyo, 5-8 March 1996.
- Hers, F. Getrouw beeld (True and fair view). Financieel Economisch Magazine, 2 October 1993.
- Ike, T. The minimum renewal cost of sustainable development using subsoil assets: a proposal to sustainability concept applied to subsoil assets in SEEA. Economic Research Institute/Economic Planning Agency, Japan, 1992.
- Joice, J. Natural resources in the balance sheet: what are they and what do they mean? Organisation for Economic Co-operation and Development/Economic Commission for Europe, joint meeting of national accounts experts. Paris, 9-12 May 1995.

- Keuning, S.J. The NAMEA experience: and interim evaluation of the Netherlands integrated accounts and indicators for the environment and the economy. Paper presented at the International Symposium on Integrated Environmental and Economic Accounting in Theory and Practice. Tokyo, 5-8 March 1996.
- Ministry of Economic Affairs. Mining Division of the Directorate General for Energy, Oil and Gas in the Netherlands, Exploration and Production. 1995.
- Ministry of Economic Affairs. Rijksbegroting 1991, Hoofdstuk XIII (National Budget 1991, Chapter XIII). The Hague, SDU publishers, 1991.
- Ministry of Finance. Kabinetsstandpunt: Heroverweging Disconteringsvoet (Government's standpoint: reconsidering the discount rate). 1995.
- Ministry of Housing, Physical Planning and the Environment. Ontwikkeling grondprijzen en kavels 1991 (Development of soil and plot prices 1991). Distribution Centre VROM, Zoetermeer, 1994.
- Ministry of Transport and Public Works. Structuurschema oppervlakte delfstoffen, deel 1 – Ontwerp planologische kernbeslissing (Structural outline on surface minerals, Part 1 – Draft key decision on spatial planning).
- Organisation for Economic Co-operation and Development. Accounting for subsoil assets in the 1993 SNA. Discussion document No. 4. Organisation for Economic Co-operation and Development/Economic Commission for Europe, joint national accounts meeting, Geneva, 27-29 April 1994.
- Reich, U. Implications for the national accounts of the treatment of depletable resources in business accounts. International Association for Research on Income and Wealth. Special Conference on Environmental Accounting. Baden, Australia, 27-31 May 1991.
- Slot, G. Voorraadwaardering (Stock valuation). Fiscale Monografien, Monografie nr. 8, vijfde herziene druk. Kluwer, Deventer, 1981.
- United Nations. System of National Accounts 1993 (SNA). Published jointly with the Commission of the European Communities – Eurostat, the International Monetary Fund, the Organisation for Economic Co-operation and Development, and the World Bank. United Nations publication, Sales No. E.94.XVII.4; document symbol ST/ESA/STAT/SER.F/2/Rev.4.

---

### كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

### 如何 购取 联合国 出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

### HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

### COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

### КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

### COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o dirjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

---